النهجة المرضية
في
شرح الألفية

تأليف
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
المتوفى سنة 910 هـ

تعليق
السيّد صادق الشيرازي

الجزء الأوّل

دار العلوم
منشورات دليلنا

النهجة المرضية
في
شرح الألفية

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م

دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

المكتب : الرويس - بناية عروس الرويس - تلفاكس : 01/545182 - 03/473919
ص . ب : 140 / 24 - المستودع : بئر العبد - مقابل البنك اللبناني الفرنسي - هاتف : 01/541650
www.daraloloum.com E-mail:info@daraloloum.com

النهجة المرضية في شرح الألفية

المجلّد الأوّل

تأليف

جلال الدين عبدالرحمن السيوطي

المتوفّى سنة ٩١٠هـ

تعليق

السيّد صادق الشيرازي

تحقيق

الشيخ مرتضى علي السيّاح

مراجعة

محمّد زكي الجعفري الأديب الدرّه‌صوفي البلخي

دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرّحمن الرّحيم

أحمَدُكَ اللّهمّ على نِعَمِكَ وآلائك (١) وأُصلّي (٢) وأُسلّم على محمّدٍ خاتَمِ (٣) أنبيائك، وعلى آله (٤) وأصحابه والتّابعين إلى (٥) يوم لقائك.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على محمّدٍ وآله الطيّبين الطّاهرين.

وبعد: فهذه شروح توضيحيّة على كتاب «البهجة المرضيّة» في شرح «الألفيّة» كتبتها توفيراً لأوقات طلّاب العلوم الدينيّة في الحَوْزات العلميّة المقدّسة.

وأسأل الله تعالى في ذلك النّفع لهم والثّواب لي، والله وليّ ذلك وهو حسبي ونعم الوكيل.

١٥ شعبان ١٣٨٦ هجريّة

(١) جمع «الإِلْي» و«الإِلَى» و«الأَلَى» بمعنى مطلق النِّعم، أو خصوص النّعم الظاهرة كما قيل ـ لسان العرب ١٤: ٤٣.

(٢) «الصّلاة» من الله تعالى هي إفاضة الرّحمة، ومن الملائكة والنّاس هي طلبهم من الله الرّحمة «والسلام» هو الدّعاء بالسّلامة، وهما اسما مصدر باب التّفعيل ـ «تصليةً» و«تسليماً» ـ وقيل: هما نفس المصدر.

(٣) على وزن «فاعِل» أي آخِر الأنبياءﷺ، أو بالفتح بمعنى «الزِّيْنة».

(٤) «آله» عليٌّ وفاطمة والحسنان والأئمّة التسعة من ولد الحسين عليهم جميعاً أفضل الصّلاة والسّلام «أصحابه» هم الّذين كانوا مع النبيّ ﷺ مُسلمين، «التّابعون» هم الّذين لم يدركوا النبيّ ﷺ ولكنّهم أدركوا بعض الصّحابة، ولو واحداً منهم.

(٥) الظّرف لغوٌ، فإن تعلّق بـ«أُصلّي وأُسلّم» ـ على سبيل التنازع ـ كان المعنى: إنّ الصّلاة

⇐

أمّا بعد: فهذا شرح لطيفٌ مَزَجْتُه بـ«ألفيّة ابن مالك»، مهذّبُ المقاصِد، وواضِحُ المسالك، يُبيّن مراد ناظمها، ويهدي الطّالب لها إلى معالمها [١]، حاوٍ لأبحاثٍ منها ريحُ التّحقيق تَفُوْح، وجامعٌ لِنُكَتٍ لم يسبِقه إليها غَيْرُه من الشّروح، وسمّيته [٢] بـ«**البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة**» وبالله أستعين إنّه خير مُعينٍ.

⇐ والسّلام مستمرّان إلى يوم القيامة، وإن تعلّق الظرف بـ«التّابعين» كان المعنى: إنّ الصّلاة والسّلام على الآل والأصحاب والّذين تَبِعوا الأصحاب، وتَبِعوا التّابعين، وتبعوا تابعي التّابعين وهكذا إلى يوم القيامة، فتكون الصّلاة والسّلام شاملَيْن لنا أيضاً، ولمن يأتي بعدنا إلى يوم القيامة من المسلمين.

(١) الضّمائر الثّلاثة راجعة إلى «ألفيّة».

(٢) تفسير العبارة: هذا الشَّرْح حاوٍ لأبحاثٍ، من تلك الأبحاث ريح التحقيق تنتشر، وجامع لِنُكَتٍ ـ جمع نُكْتَة، وهي المطلب الدّقيق المحتاج دركها إلى التأمّل والتفكّر ـ لم يسبق هذا الشّرح إلى تلك النُّكَت غيرُ هذا الشّرح من الشّروح ـ يعني: هذا الشّرح هو أوّل شرحٍ تضمّن تلك النكت، والشّروح التي كانت قبل هذا الشّرْح لم تتعرّض لتلك النكت ـ وسمّيت هذا الشرح... .

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك   أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

قال النّاظم: ﴿**بسم الله الرّحمن الرّحيم. قال محمّد هو**﴾ الشَّيْخ الإمام أبوعبدالله جمال الدّين محمّد بن عبدالله ﴿**ابن مالك**﴾ الطّائيّ الأَنْدَلُسِيّ الجيّانيّ الشّافعيّ [1]:

﴿**أحمد ربّي الله خيرَ مالك**﴾ أي أَصِفُهُ بالجميل تعظيماً له وأداءاً لبعض ما يجب [علينا] له، والمراد إيجاده لا الإخبارُ بأنّه سيوجد [2].

---

(١) «أبو عبدالله» كنيةً، «جمال الدّين» لقباً، «الطّائيّ» قبيلةً، «الأندلسيّ» إقليماً، «الجيّانيّ» بلداً، «الشافعيّ» مذهباً.

(٢) الكلام ـ كما قُرّر في علم المنطق ـ إمّا إخبار أو إنشا.

والإخبار هو كون مضمون الكلام موجوداً قبل التكلّم، أو حال التكلّم، أو أنّ المضمون يوجد بعد الكلام، من دون دخالةٍ للكلام في إيجاده، بمعنى أنّه إن لم يتكلّم شخصٌ كان المضمون موجوداً، أو كان يوجد، مثل: «قام زيد» و«زيد قائم» و«يقوم زيد» فالقيام متحقّق لزيد وموجودٌ، سواءً قال شخص هذه الجُمَلَ، أم لا.

والإنشاء هو إيجاد المعنى بالكلام، بحيث لو لم يكن الكلام لم يكن المضمون موجوداً، مثل: «بِعْتُ» الذي يكون إيجاد عقد البيع بهذه اللفظة، فإنّ التلفّظ بها يوجد البيع.

ومراد الشّارح بقوله: «والمراد إيجاده لا الإخبار بأنّه سيوجد» هو الإنشاء، يعني أنّه يُنشئ الحمد، ويوجده، لا أنّه يُخبر عن الزّمان الآتي بأنّ الحمد سيوجد منه بعد ذلك.

مُصَلِّياً عَلَى النبيِّ المُصْطَفَى ۞ وآلِـهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

﴿مُصلِّياً﴾ بعد الحمد، أي داعياً بالصّلاة، أي الرّحمة **﴿على النبيّ﴾** هو إنسانٌ أُوحي إليه بشرعٍ وإن لم يُؤمر بتبليغه، فإن أُمر بذلك فرسولٌ أيضاً.

ولفظه: **بالتّشديد** من «النّبْوة»[١]، أي الرِّفعة، لِرِفْعة رتبة النّبيّ على غيره من الخلق، و**بالهمزة** من «النبأ»، أي الخبر، لأنّ النبيّ مُخبرٌ عن الله تعالى. والمراد به نبيّنا محمّد ﷺ **﴿المصطفى﴾**[٢] أي المختار من النّاس كما قال ﷺ في حديثٍ رواه التِّرْمِذِيّ وصحّحه[٣]: «إنّ الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كِنانة، واصطفى من بني كِنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»[٤].

وقال في حديث رواه الطّبراني: «إنّ الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم، ثمّ اختار بني آدم فاختار منهم العرب، ثمّ اختار العرب فاختار منهم قريشاً، ثمّ اختار قريشاً فاختار منهم بني هاشم، ثمّ اختار بني هاشم فاختارني، فلم أزَلْ خِياراً من خِيارٍ»[٥][٦].

---

(١) بفتح النّون والواو، وسكون الباء.

(٢) اسم مفعولٍ من «اصطفى، يصطفي» باب الافتعال على وزن «افتعل، يفتعل» وأصله «المصتفي» فأُبدلت التّاء إلى الطّاء لوقوعها بعد الصّاد، فصار «المصطفى».

(٣) «صحّحه» يعني قال: هذا الحديث صحيح.

(٤) صحيح الترمذي كتاب المناقب ٥: ٥٨٣.

(٥) يعني: كنت دائماً مختاراً من مختارٍ.

(٦) لم نعثر عليه بهذا اللفظ في معاجم الطبراني الثلاثة إلّا أنّ قريباً ممّا ذكره الترمذي رواه الطبراني في المعجم الكبير ٢٢: ٦٧.

﴿و﴾ على ﴿آله﴾ أي أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطّلب[١] ﴿المستكملين الشَّرَفا﴾[٢] بفتح الشّين بانتسابهم إليه[٣].

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

﴿وأستعين الله في﴾ نظم أرجوزةٍ[٤] ﴿ألفيَّةٍ﴾ عدّتها ألف بيت أو ألفان[٥] بناءاً على أنّ كلّ شطرٍ بيتٌ، ولا يقدح ذلك في النِّسبة ـ كما قيل ـ لتساوي النّسب إلى المفرد والمثنّى كما سيأتي.

﴿مقاصد النَّحْو﴾ أي مهمّاته، والمراد به[٦] المرادف لقولنا: «علم العربيّة»، ـ المطلق على ما يُعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءاً وما يعرف به ذواتها صحّةً

---

(١) وهم ـ كما في الأحاديث الكثيرة ـ: عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين والتّسعة المعصومون من ذرّيّة الحسين ـ عليهم أفضل الصّلاة والسّلام ـ.

(٢) يعني: الذين أكملوا الشّرف، لا أنّهم صاروا كاملين بواسطة الشّرف.

(٣) بانتساب الآل إلى الشّرف. قال الجعفريّ مصحّح هذه الأوراق: والظاهر رجوع الضمير إلى النبيّ ﷺ لا إلى الشّرف.

(٤) هي نوع من الشِّعْر يكون كلّ بيت منه بقافية خاصّة.

(٥) يقال في النّسبة إلى «زيد»: «زيديّ» وكذا في النسبة إلى «زيدَيْن» يقال «زيديّ» فالنّسبة إلى المفرد وإلى المثنّى سواء، ومعنى العبارة: قول ابن مالك «ألفيَّهْ» لا يفرق فيه أن يكون ألْفَ بيت، أو يكون ألفَي بيتٍ، إذ النّسبة سواء كانت إلى «الألفِ» أو إلى «الألْفَين» هي «ألفيّهْ» كما سيأتي في (باب النسب) في قوله:

* وعَلَم التثنية احذف للنّسب *

(٦) يعني: ليس المراد بـ«النّحو» مقابل «الصّرف» لأنّ الكتاب مشتملٌ على «النّحو» و«الصّرف»، بل المراد «بالنَّحْو» هنا هو علم العربيّة مطلقا.

واعتلالاً ـ لا ما يُقابل التَّصْريف **﴿بها﴾** أي فيها **﴿محويّةٌ﴾** أي مجموعةٌ.

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ   وتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

﴿تُقرّبُ﴾ هذه الألفيّة لأفهام الطّالبين **﴿الأقصى﴾** أي الأبعد من غوامض المسائل فيصير واضحاً **﴿بلفظٍ مُوجَزٍ﴾** قليلِ الحروف كثيرِ المعنى، والباء للسببيّة.

ولا بِدْعَ في كون الإيجاز سبباً لسرعة الفهم كما في: «رأيتُ عبدالله وأكرمته» دون: «أكرمت عبدالله» (١) ويجوز أن يكون بمعنى «مع» ـ قاله ابنُ جماعة ـ (٢).

﴿وتبسط البذل﴾ بسكون الذّال المعجمة، أي العطاء **﴿بوعدٍ منجزٍ﴾** أي سريع الوفاء، والوعد في الخير والإيعاد في الشرّ إذا لم تكن قرينة (٣).

وتَقْتَضِي رِضًى بِغَيْرِ سُخْطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

﴿وتقتضي﴾ بحسن الوَجازة المقتضية لسرعة الفهم **﴿رِضًى﴾** من قاريها بأن لا يعترض عليها **﴿بغيرِ سُخْطٍ﴾** يشوبه **﴿فائقةً ألفيّة﴾** الإمام أبي زكريّا يحيى **﴿ابن مُعْطٍ﴾** عبدالنّور الزّواوي الحنفي (٤).

---

(١) فلو قيل: «رأيت عبدالله وأكرمته» كان مختصراً وأسرع للفهم، بخلاف «رأيت عبدالله وأكرمت عبدالله» فإنّه أطول، مع أنّه أبعد عن الفهم، لاحتمال السّامع أن يكون المراد بـ«عبدالله» الثّاني غير الأوّل، «والبِدْع» على وزن «حِبْر» الجديد.

(٢) حاشية الخضري ١: ٢٢، شرح الأشموني ١: ١٦.

(٣) أمّا مع القرينة فيستعمل: الإيعادُ في الخير، والوعد في الشرّ، يقال: «وعدته، وعداً» بالضرب كما يقال: «أوعدته، إيعاداً» بدراهم.

(٤) «الزّواوة» بلده ـ بالمغرب ـ «الحنفي» مذهبه.

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ   مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ

﴿و﴾ لكنْ **﴿هو بسبقٍ﴾** أي بسبب سبقه إلى وضع كتابه وتقدّم عصره[١] **﴿حائزٌ﴾** أي جامعٌ **﴿تفضيلا﴾** لتفضيل السّابق شرعاً وعرفاً، وهو أيضاً **﴿مستوجِب ثنائي الجميلا﴾** عليه لانتفاعي بما ألّفه واقتدائي به.

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ   لِي وَلَهُ في درجاتِ الآخِرَهْ

﴿والله يقضي بهباتٍ﴾ أي عطايا من فضله **﴿وافرة﴾** أي زائدةٍ، والجملة خبريّةٌ أُريد بها الدعاء، أي اللّهمّ اقض بذلك **﴿لي﴾** قدّم نفسه لحديث أبي داود: **كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه**[٢] **﴿وله في درجات الآخرة﴾** أي مراتبها العليّة.

---

(١) لأنّ ابن مُعطٍ ولد قبل ابن مالك بحوالي خمسة وثلاثين، أو ستّة وثلاثين عاماً.

(٢) سنن أبي داود ٢: ٢٤٥، مشكاة المصابيح: ١٩٦.

هذا بابُ شرح ﴿الكلام﴾

﴿و﴾ شرح ﴿ما يتألّف منه﴾ الكلام وهو الكَلِمُ الثَّلاث [١]

كَـلامُنَا لَـفْظٌ مُـفيدٌ كَـاسْتَقِمْ   واسمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَـلِمْ

﴿كلامنا﴾ معاشرَ النَّحْويّين ﴿لفظ﴾ أي صوت معتمدٌ على مقطعِ الفم، فيخرج به ما ليس بلفظٍ من الدّوالِّ الأربع كالإشارة والخطّ [٢].

وعبّر به دون القول لإطلاقه على الرّأي والاعتقاد، وعكس في «الكافية» [٣] لأنّ

---

(١) «شرح» يعني: تعريف، والكلم الثّلاث هي: «الاسم» و«الفعل» و«الحرف»، و«الكَلِم» ـ بفتح، فكسر ـ جمع «كلمة» بفتح، فكسر، ففتح، وهي لغة الحجازيّين، أمّا بنو تميم فيقولون: «كِلْمة» ـ بفتح فسكون ـ و«كلمة»: بكسرٍ فسكون.

(٢) والعُقَد، والنُّصَب، فهذه الأربعة الإفهام والتّفهيم فيها ليسا باللفظ. أمّا الإشارة والخطّ فواضحٌ معناهما، وأمّا «العقد» فهو مثل ما كان يستعمله الخبّازون الذين لا يعرفون الكتابة، فكانوا يجعلون خيطاً معيّناً باسم رجل، فكلّما كان الرجل يأخذ خبزاً نسيئة يعقدون الخيط عقدة واحدةً عن كلّ قرص، فلمّا كان أوّل الشهر، وأراد الرّجل تصفية حسابه عدّوا «العُقَد» وفهموا منها عدد الخبز المأخوذ. وأمّا «النُّصَب» فهي مثل العلامة التي تجعل في مفترق الطرق، عليها سهم يؤشّر إلى ناحية، مكتوبٌ عليها اسم تلك النّاحية، حتّى إذا رآها المارّة عرف أنّ الطَّريق من هنا.

(٣) قال الجعفريّ: قال في الكافية:

قـــول مـــفيد: طــلباً أو خـبرا   هـو الكـلام كـ«استمعْ وسترى»

شرح الكافية ١: ٥٦.

القول جنسٌ قريبٌ لعدم إطلاقه على المهمل بخلاف اللّفظ [١] ﴿مُفيدٌ﴾ أي مُفهمٌ معنىً يحسن السّكوت عليه [٢] ـ كما قال في شرح «الكافية» [٣] ـ.

والمراد سكوت المتكلّم. وقيل: سكوت السامع. وقيل: كليهما [٤].

وخرج به ما لا يفيد كـ«إنْ قام» ـ مثلاً ـ واستثنى منه في «شرح التسهيل» [٥] ـ نقلاً عن سيبويه وغيره ـ بمفيدٍ ما لا يجهله أحدٌ نحو: «النّارُ حارّةٌ» فليس بكلامٍ [٦].

ولم يصرّح باشتراط كونه مركّباً [٧] ـ كما فعل الجُزُولي كغيره ـ للاستغناء عنه،

---

(١) يعني: أنّ ابن مالك قال هاهنا: «كلامنا لفظ» وفي «الكافية»: «قول» لأنّ في كلّ منهما جهةَ حُسنٍ وجهةَ قُبحٍ. أمّا «اللّفظ» فحسنه أنّه لا يستشعر منه معنى الرّأي والاعتقاد، وقبحه أنّه يشمل المهمل الذي لا معنى له كـ«دَيْز» فإنّه أيضاً لفظ، وأمّا «القول» فحسنه أنّه لا يشمل المهمل، فلا يقال لـ«ديز» إنّه قولٌ، وقبحه أنّه يستشعر منه معنى الرّأي والاعتقاد، فلو قيل: «قولي» يعني رأيي واعتقادي.

(٢) أي: لا يقبح السّكوت عليه من جهة نقص الكلام، فلو كان المقام يقتضي بيان ملابسات الخبر، مِن مكانه وزمانه، وكيفيّته وغيرها، واقتصر المتكلّم على «زيد قائم» فقط، سمّي ذلك «مُفيداً» لأنّه ليس كلاماً ناقصاً.

(٣) شرح الكافية ١: ٥٦.

(٤) ولعلّه الأصحّ، فلو قيل: «زيد قائم» لم يقبح بالمتكلّم السّكوت، ولم يقبح بالمخاطب السّكوت، فلا يُلام هذا، ولا ذاك على سكوته، بخلاف ما لو قال: «زيد» وسكت فيُلام المتكلّم على سكوته، ويُلام المخاطب على سكوته.

(٤) شرح التسهيل ١: ٧.

(٦) يعني: نقل في «شرح التسهيل» عن «سيبويه» أنّه قال: مِثل «النار حارّة» وإن شمله تعريف «الكلام» ولكنّه ليس كلاماً واقعاً، لعدم كونه مفيداً، إذ لا يجهله أحدٌ ـ وفيه تأمّل.

(٧) أي: لم يقل ابن مالك: «كلامنا لفظ مفيدٌ مركّبٌ» كما قال الجزولي: «لفظ مفيدٌ مركّب»، وضمير «كغيره» يحتمل الرُّجوعَ إلى ابن مالك، وإلى الجزولي، فعلى الأوّل المعنى: لم ⇐

إذ ليس لنا لفظٌ مفيدٌ وهو غير مركّبٍ.

وأشار إلى اشتراط كونه موضوعاً ـ أي مقصوداً ـ ليخرج ما ينطق به النّائم والسّاهي ونحوهما بقوله: ﴿**كاستقم**﴾ إذ من عادته إعطاءُ الحكم بالمثال. وقيّد في «التسهيل» [(١)] المقصود بكونه لذاته، ليخرج المقصود لغيره كجملة الصلة والجزاء [(٢)].

﴿**واسمٌ وفعل ثمّ حرفٌ**﴾ هي ﴿**الكَلِمُ**﴾ التي يتألّف منها الكلام لا غيرها، كما دلّ عليه الاستقراء [(٣)] وذكره الإمام عليّ بن أبي طالب ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ

⇐ يصرّح ابن مالك بمركّبٍ كما لم يصرّح غيره من النحاة، وعلى الثاني المعنى: كما صرّح الجزوليّ مِثل غيره من النحاة الذين صرّحوا بمركّبٍ.

(١) شرح التسهيل ١: ٧.

(٢) جملةالصلة مثل «يكفر» من «الذي يكفر يدخل النار»، وجملة الجزاء مثل «قتلتك» مِن «إن ضربتني قتلتك» فـ«يكفر» لم يؤت بها لنفسها، بل لبيان أنّه سبب دخول النار، وكذا «قتلتك» لم يؤت بها لنفسها بل لبيان أنّها نتيجة الضرب.

(٣) الاستقراء: هو تتبّع الجزئيّات لتحصيل حكم الكلّيّ، مثلاً: من تتبّع أفراد الناس ورأى أنّ كلّ واحدٍ منهم له عينان، يجزم بأنّ كلّ إنسان له عينان، حتّى الذين لم يرهم، وعلماء النحو تتبّعوا كلمات العرب الفصحاء فرأوا أنّ ما يتكلّمونه إمّا اسمٌ، أو فعلٌ أو حرفٌ، ومن هذا جزموا بأنّ الكلمة على ثلاثة أقسام لا أزيد.

(فائدة) اسمُ الفعل مثل «صه» بمعنى «أُسكت» فيه خلاف، قيل: إنّه فعلٌ، وقيل: إنّه لا اسمٌ، ولا فعلٌ، ولا حرفٌ، بل هو قسم رابع، والمشهور أنّه اسم، ولذا قالوا: الكلمة ثلاثة أقسام.

المُبتكر لهذا الفنّ [(١)] [(٢)].

وعطف النَّاظِم الحرف بـ«ثُمّ» إشعاراً بتراخي رتبته عمّا قبله لكونه فَضلةً دونهما.

ثمّ الكلم ـ على الصحيح ـ اسمُ جنسٍ جمعيّ [(٣)].

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّْ   وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

﴿**واحدهُ كلمةٌ**﴾ وهي كما قال في «التسهيل» [(٤)]: «لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويٌّ معه كذلك» [(٥)] ﴿**والقول عمّ**﴾ الكلام والكلم والكلمة،

---

(١) اعترف المؤرّخون من الشّيعة والسنّة وغيرهم بأنّ مبتكر أُصول علم النّحو هو الإمام أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليهما، ومصدر الكلّ هو حديث أبي الأسود الدُؤلي.

(٢) الاقتراح: ٢٠٣.

(٣) اسم الجنس على قسمين: «أفراديٌّ» وهو ما دلّ على المعنى سواءٌ كان أفراده قليلاً أم كثيراً، مثل «الكتاب» و«القلم» الصادق على الواحد فما فوق، و«جمعيٌّ» وهو الذي دلّ على المعنى بشرط أن يكون أفراده ثلاثةً فما فوق وذلك مثل «كَلِم» على رأي الشّارح.

(٤) شرح التّسهيل ١: ٣.

(٥) المراد بـ«المستقلّ» هنا هو المستقلّ بالوضع، ومقابله ما ليس موضوعاً باستقلاله كـ«زاي زيد»، فإنّه موضوع ـ لا وحده ـ بل مع الياء والدّال «دالٌّ بالوضع» خرج به مثل «دَيز» المسموع من وراء الجدار الدالّ على وجود متكلّم هناك، فإنّ دلالته على المتكلّم عقليّة، لا بالوضع. واعلم: إنّ الكلمة على أربعة أقسام:

١ ـ لفظٌ تحقيقاً مثل «زيد» و«اضرب» و«في».

٢ ـ لفظٌ تقديراً كـ«زيد» و«اضرب» و«في» المقدّر كلّها، يقال: «ما صنع زيد؟» فيجاب

⇐

أي يُطلق على كلّ واحدٍ منها ولا يطلق على غيرها.

﴿**وكلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمّ**﴾ أي يُقصد كثيراً في اللغة لا في الاصطلاح، كقولهم ـ في «لا إله إلّا الله» ـ: «كلمة الإخلاص»، وهذا مِن باب تسمية الشّيء باسم جزئه.

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّـدا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

ثمّ شرع في علامة كلّ من الاسم والفعل والحرف، وبدأ بعلامة الاسم لشرفه على قسيميه باستغنائه عنهما لقبوله الإسناد بطرفيه واحتياجِهما إليه (١) فقال: ﴿**بالجرّ**﴾ وهو أَوْلى مِن ذكر حرف الجرّ لتناوله الجرّ بالحرف والإضافة ـ قاله في

⇐ «ذهب» تقديره: ذهب زيد، ويقال: «مَنْ أضرب؟» فيجاب: «زيداً» تقديره: اِضْرِب زيداً، ويقال: «في أيّ دار أنتم؟» فيجاب: «دار زيد» تقديره: في دار زيد.

٣ ـ كلمة منويّة مع اللفظ التحقيقيّ، كـ«أنت» المنويّ مع «اضرب» المذكور.

٤ ـ كلمة منويّة مع اللفظ التقديري، كـ«أنت» المنويّ مع «اضرب» المقدَّر في مثل القسم الثاني.

قول صاحب «التسهيل» «تحقيقاً» إشارةٌ إلى القسم الأوّل، و«تقديراً» إشارة إلى القسم الثاني، و«أو منويّ معه كذلك» أي: أو منويٌّ مع كلّ منهما حال كون ذلك المنويّ مع اللفظ التحقيقيّ أو مع اللفظ التقديريّ، وهذا إشارةٌ إلى القسم الثالث والقسم الرابع.

(١) ذكر الشّارح لشرافة الاسم على الفعل والحرف دليلين:

١ ـ باستغنائه عنهما لقبوله الإسناد بطرفيه، يعني: الاسم مستغنٍ عن الفعل والحرف، ودليل استغنائه أنّه يقبل طرفَي الإسناد ـ المبتدأ والخبر ـ يقال «زيدٌ قائم» فالمبتدأ اسمٌ والخبر أيضاً اسمٌ.

٢ ـ احتياج الفعل والحرف إلى الاسم في تشكيل الكلام، فبدون الاسم لا يتمّ كلامٌ بفعلين فقط، أو حرفين، أو فعلٍ وحرفٍ.

«شرح الكافية»[١]. قلت: لكن سيأتي أنّ مذهبه أنّ المضاف إليه مجرورٌ بالحرف المقدّر، فذكرُ حرف الجرّ شاملٌ له إلّا أن يراعي مذهب غيره ـ فتأمّل[٢].

﴿**والتنوين**﴾ المنقسم للتمكّن والتّنكير والمقابلة والعِوض. وحدُّه: «نونٌ تثبت لفظاً لا خطّاً»[٣] ﴿**والنّدا**﴾ أي الصّلاحيّة لأن يُنادى ﴿**وأَلْ**﴾ المُعَرِّفة وما يقوم مقامها كـ«أَمْ» ـ في لغة طيٍّ ـ وسيأتي أنّ «ألْ» الموصولة تدخل على المضارع ﴿**ومُسندٍ**﴾ أي الإسناد إليه[٤] أي بكلٍّ من هذه الأُمور ﴿**للاسم تمييزٌ**﴾ أي انفصالٌ عن قسيميه ﴿**حَصَل**﴾ لاختصاصها به فلا تدخل على غيره، فقوله: ﴿**بالجرّ**﴾ متعلّقٌ بـ﴿**حصل**﴾، و﴿**للاسم**﴾ متعلّقٌ بـ﴿**تمييزٍ**﴾[٥].

مِثالُ ما دخله ذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم» و«زيدٌ» و«صَهٍ» ـ بمعنى طلب

---

(١) شرح الكافية ١: ٥٨.

(٢) يعني: قول الناظم (بالجرّ) أحسن مِن قول بعض النحاة «حرف الجر» إذ الجرّ مطلقاً من علائم الاسم، سواءٌ كان جرّاً بالحرف، أم جرّاً بالإضافة، هذا ما في «شرح الكافية»، وأمّا السّيوطيّ فيقول: يأتي في «باب الإضافة» أنّ جرّ المضاف إليه إنّما هو بحرف جرٍّ مقدَّرٍ بين المضاف والمضاف إليه ـ على مذهب ابن مالك ـ فلو كان النّاظم يقول هذا: «بحرف الجر» كان شاملاً لجرّ المضاف إليه أيضاً، لأنّه أيضاً جرّه بالحرف، ثمّ قال السّيوطيّ: إلّا أن يكون النّاظم مراعياً لمذهب غيره من النُّحاة ممّن يقول: بأنّ جرّ المضاف إليه ليس بالحرف. قوله «فتأمّل» لعلّه إشارة إلى أنّ «بالجرّ» أحسن من «حرف الجرّ» حتّى عند مثل النّاظم، لكونه أكثر اختصاراً وهو من أنواع البلاغة.

(٣) التّنوين عشرة أقسام، لكنّ المختصّ منها بالاسم هذه الأربعة.

(٤) يعني: صيرورته مسنداً إليه فعل، كأنْ يصير مبتدءاً، أو فاعلاً، أو مفعولاً.

(٥) فيكون معنى البيت هكذا: «حصل بالجرّ، والتنوين، و، و، و، تمييزٌ للاسم».

سكوتٍ مَا ـ و«مُسلماتٍ» و«حينئذ» و«كُلٌّ» و«جَوارٍ» و«يا زيدُ» و«الرّجلُ» و«أمسفر» و«أنا قُمْتُ»[1].

---

(١) «بسم الله» مثالٌ للجرّ و«زيد» لتنوين التّمكّن، وهو التّنوين الدّاخل على كلمةٍ للدلالة على أنّه متمكّنٌ من الإعراب، أي: معربٌ لا مبنيٌّ و«صهٍ» للتّنكير، وهو التّنوين الدّاخل على معرفةٍ ليصيّرها نكرةً فـ«صه» بدون التّنوين معناه: اسكت الآن، ومع التّنوين معناه: سكوتاً مّا في أيّ وقت كان، و«مُسلماتٍ» لتنوين المقابلة، فإنّه في مقابلة نون جمع المذكّر ـ«مسلمون» ـو«حينئذٍ» و«كُلٌّ» و«جَوارٍ» هذه الثّلاثة لتنوين العِوض وهو ثلاثة أنواعٍ:

١) التنوين عوضٌ عن جملةٍ محذوفةٍ كـ«حينئذٍ» تقول مثلاً: «جاء زيدٌ، وحينئذٍ ذهبتُ» أي: «حينَ إذ جاء زيدٌ» فحُذفت جملة «جاء زيدٌ» وعُوِّض عنها التنوين.

٢) التنوين عوضٌ عن كلمة واحدة محذوفة، كـ«كلّ» تقول: «جاء القوم وكلٌّ حُفَاة» أي: كلّ القوم، فحذف «القوم» وعوِّض عنها التّنوين.

٣) التنوين عوضٌ عن حرفٍ محذوفٍ كـ«جوار» أصله «جواري» ـ على وزن فواعل ـ جمع «جارية» يقال: «عيونٌ جوارٍ» أي: جاريات، كما يقال: «ضوارب» و«نوادب» في جمع «ضاربة» و«نادبة»، فحذفت الياء، وعُوِّضَ عنها التّنوين. و«يا زيد» مثالٌ للمنادى، و«الرجل» لما دخله ألْ التعريف، و«أم سفر» لما دخله «أم» التي تقوم عند حِمْيَر وبعض طيٍّ مقام «ألْ» التّعريف فيقولون: «أم سفر» يعني «السّفر» وفي الحديث: أنّ أحداً منهم جاء إلى النبيّ ﷺ قائلاً: «أمِنْ أمبرّا مصيام في امسفر» يعني: أمِنَ البرِّ الصيامُ في السّفر؟ فأجابه النبيّ ﷺ: «ليس من أمبرّا مصيام في امسفر» يعني: ليس من البرّ الصّيام في السفر. و«أنا قمت» مثالٌ للمسند إليه بقسميه: المبتدأ وهو «أنا» والفاعل وهو التاء.

رواه أحمد في مسنده ٥: ٤٣٤، ومن طريقه الطبراني في الكبير ١٩: ١٧٢ و٣٨٥، ورواه البيهقيّ في سننه ٤: ٢٤٢ كلّهم من طريق عبدالرزّاق، قال: أخبرنا محمّد عن الزّهريّ عن صفوان بن عبدالله عن أمّ الدّرداء عن كعب بن عاصم قال سمعت رسول الله يقول... فذكر الحديث باللفظ المذكور. ورواه ابن مالك في شرح الكافية ١: ٦٠.

ولا يقدحُ في ذلك وجود ما ذُكِرَ في غير الاسم، نحو:

[١] أُلامُ عــلى لَــوٍّ وإن كـنت عـالماً بأذنـــابِ لَــوٍّ لم تَــفُتْنِي أوائـلُه (١)

و«إيّاك واللَّوَّ» (٢) و«﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾ (٣)» (٤) و«تَسْمَعُ بـالمُعَيدي خـيرٌ مِـن أن (٥)

---

[١] قال الجعفريّ: البيت من الأبيات التي لم يعرف قـائلها وهـو مـن البـحر الطّـويل عـلى العَرُوض المقبوضة «مفاعلن» مع الضَّرْب الثاني المماثل «مفاعلن» أورده البغداديّ في «الخزانة» ـ في الشاهد السابع والثلاثين بعد الخمسمائة ـ هكذا:

ألام عــلى لوٍّ ولو كـنتُ عـالماً بأذنـاب لوّ لم تَـفُتْني أوائِـلُهْ

قال الأعلم: الشاهد في تضعيف «لو» لما جعلها اسماً وأخبر عنها، لأنّ الإسم المفرد المتمكّن لا يكون على أقلّ من حرفين متحرّكين، والواو في «لو» لا تتحرّك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكّنة. راجع: خزانة الأدب ٧: ٢٩٩.

(١) يعني: يلومني النّاسُ على قولي: «لو، لو» ـ لأنّه كان يتمنّى دون فائدةٍ، فيقول مثلاً: «لو كنت شابّاً لفعلت كذا»، و«لو كان لي ألفٌ لأنفقت كذا»، و«لو كان لي جاهٌ لصرفته في كذا»، وهكذا دواليك ـ وإن كنت أعلم عواقب قولي: «لو، لو» وأنّها لا تثمر شيئاً، لم تفُتْني أوائل «لَو»، أي: الأمر الذي أتمنّاه الآن كنت أفعله سابقاً حتّى لا أحتاج إلى «لو، لو» بدون فائدةٍ.

الشاهد: في مجيء «لو» في هذا البيت مرّتين مع التنوين، والجرّ في الأُولى بـ«على» الجارّة، وفي الثانية بالإضافة، مع أنّ «لو» حرفٌ، والجرُّ مختصٌّ بالاسم.

(٢) يعني: احذر من قول «لو» لأنّه لا يثمر شيئاً. الشاهد: في دخول «أل» عـلى «لو» وهـي مختصّةٌ بالاسم. (٣) الأنعام: ٢٧.

(٤) الشاهد: فيدخول «يا» حرف النداء على الحرب وهو«ليت» مع أنّ النداء مختصٌّ بالاسم.

(٥) من الأمثال وفيه روايات مختلفة فروي: «لأن تسمع بـالمعيدي خـير» و«أن تسـمع» ويروى: «تسمع بالمعيدي لا أن تراه» والمختار: «أن تسمع» يضر لمن خبره خير من مَرْآه. قال المفضّل: أوّل من قال ذلك المنذر بن ماء السماء. قال الرّضي: تضمر قبل

⇐

تراه»[١] لجعل «لَوِ» في الأوّلين اسماً[٢]، وحذفِ المنادى في الثالث ـ أي «يا قوم» وحذف أنْ المُنْسَبَكِ مع الفعل بالمصدر في الأخير ـ أي وسماعك خيرٌ.

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي   وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

ثمّ أخذ في علامة الفعل مقدِّماً له على الحرف لشرفه عليه لكونه أحدَ ركني الكلام دونه، فقال: ﴿بِتا﴾ الفاعل سواءٌ كانت لمتكلِّمٍ أم مخاطبٍ أم مخاطبةٍ نحو ﴿فعلتِ[٣] و﴾ بتاء التّأنيث السّاكنة ﴿أتتْ﴾ و«من توضّأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ»[٤][٥].

⇐ «تسمع»: «أن» الناصبة لكنّها لا تعمل لضعفها بالتقدير. اهـ بالمعني. راجع: مجمع الأمثال للميداني ١: ٣٤٢، وشرح الرضي على الكافية ٤: ٨٠.

(١) الشاهد: في صيرورة الفعل المضارع «تسمع» مسنداً إليه، أي: مبتدءاً، وخبره «خير» مع أنّ الإسناد إليه خاصٌّ بالاسم.

(٢) أي: اسماً لـ«لو» الحرفيّة، كما يقال: «مِن، على أوجهٍ» فـ«مِن» هنا صار مبتدءأ ودخل على حرف الجرّ «على»، فإنّه اسمٌ لـ«من» الحرفيّة، ولو كان هو حرفاً لم يُبتدأ به، ولا دخل على الحرف، إذ حرف الجرِّ لا يدخل على حرف الجرِّ.

(٣) بتثليث التاء، الضمّ للمتكلّم، والفتح للمخاطَب، والكسر للمخاطبة.

(٤) قال صاحب «المشكاة» في الفصل الثاني من باب الغسل المسنون ـ عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل» رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي والدارمي. راجع: المشكاة: ٥٥، والسنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٩٠، فتح العزيز بشرح الوجيز ٤: ٦١٤.

(٥) حديثٌ شريفٌ «الشاهد» في «نعمتْ» فلحوق التّاء السّاكنة بـ«نعم» صار دليلاً على أنّها فعل.

والتّقييدُ بالسّاكنة يخرج المتحرّكة اللاحقة للأسماء نحو: «ضاربة» فإنّها متحرّكةٌ بحركة الإعراب، و«لا» و«رُبَّ» و«ثُمّ»(١) **﴿ويا﴾** المخاطبة نحو: **﴿افعلي﴾** و«هاتِيْ» و«تعالَيْ»(٢) و«تفعلِيْن» **﴿ونون﴾** التّأكيد مشدّدةً كانت أو مخفّفةً نحو **﴿أقبِلنّ﴾** و«ليكونَنْ» **﴿فعلَ ينجلي﴾** أي ينكشف وبه يتعلّق قوله: **﴿بتا﴾**(٣).

ولا يقدح في ذلك دخول النون على الاسم في قوله:

[٢] ❊ أقائلُنّ أحضروا الشهودا(٤) ❊

---

(١) التي تلحقها التاء فيقال «لات» «رُبّة» «ثمّة» والتاء فيها بناء، أي جزء كلمة، كتاء «نعمة» و«نقمة».

(٢) تعدّد المثال لياء المخاطبة إنّما هو للتّنبيه على فعليّة «هاتِيْ» و«تعالَيْ» لأنّ بعض النُّحَاة ذهبوا إلى أنّهما اسمان، و«هاتي» فعل أمر للمؤنّث الحاضر من باب المفاعلة، و«تعالي» فعل أمر للمؤنّث الحاضر من باب «التّفاعُل».

(٣) فيكون المعنى هكذا: فعلٌ ينجلي بتا فعلت، وأتت، و، و.

[٢] قال الجعفريّ: قائله رؤبة. وقبله:

أَرَيْتَ إنْ جاءَتْ به أُمْلُوْداً   مُـرَجَّلاً ويَـلْبَسُ البُرُوْدا

أقائِلُنَّ... البيت...

وهو من الرَّجَز على العروض الأولى الصحيحة مع الضَّرْب الثاني المقطوع «مفعولن» ومن العروض الأولى المقطوعة المخبونة «فعولن» مع الضَّرْب المماثل. قال ابن جنّي: دلّ هذا على أنّ نون التأكيد ليست من خواصّ الفعل لدخولها على اسم الفاعل. قال العينيّ: وهذا نادر وإنّما سوّغها شبه الوصف بالفعل. انظر: شرح الشواهد للعيني بهامش الأشموني ١:٤٣.

(٤) يعني: أأنت قائل «أحضروا الشهود» للنكاح؟ «الشّاهد» في دخول نون التّأكيد المشدّدة على «قائل» الذي هو اسم فاعل، مع أنّ النّون مختصّةٌ بالفعل.

لأنّه ضرورةٌ.

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ   فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

﴿سواهما﴾ أي سوى الاسم والفعل ﴿الحرف﴾ وهو على قسمين: مشترك بين الأسماء والأفعال ﴿كـ«هَلْ»﴾[1] ولا ينافي هذا ما سيأتي في «باب الاشتغال» ـ من اختصاصه بالفعل ـ لأنّ ذلك حيث كان في حيّزها فعلٌ؛ قاله الرضي[2][3]

---

(١) تقول: «هل قام زيدٌ» و«هل زيدٌ قائمٌ».

(٢) قال الرّضي: ـ في بحث هل والهمزة من باب الحروف ـ الهمزة تدخل على كلّ اسميّة سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف هل فإنّها لا تدخل على اسميّة خبرها فعل نحو: «هل زيد قام» إلّا على شذوذ وذلك لأنّ أصلها أن تكون بمعنى «قد» فقيل: «أهل» وكثر استعمالها كذلك ثمّ حذفت الهمزة لكثرة استعمالها استغناءً بها عنها وإقامةً لها مقامها وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ أي قد أتى. فلمّا كان أصلها «قد» وهي من لوازم الأفعال ثمّ تطفّلَتْ على الهمزة فإن رأت فعلاً في حيّزها تذكّرت عهوداً بالحِمَى وحنَّتْ إلى الإلْف المألوف وعانقته وإن لم تره في حيّزها تسلّتْ عنه ذاهلةً. شرح الكافية ٤: ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٣) سيأتي في باب الاشتغال: أنّه إذا كان «هل» قبل الاسم المشتغل عنه العاملُ، وجب تقدير فعل بعد «هل» ونصْبُ ذلك الاسم به، وذلك لاختصاص «هل» بالفعل. تقول: «هل زيداً أكرمتَه» بتقدير: هل أكرمت زيداً أكرمته، مع أنّ هذا ينافي قول الشّارح هنا: إنّ «هل» مشتركٌ تدخل على الأسماء والأفعال.

والجواب: أنّ «هل» إن كان في الجملة التي بعدها فعلٌ وجب أن تدخل هي على الفعل، وإلّا فلا، وفي باب الاشتغال حيث أَنّ الجملة التي بعدها فيها فعلٌ، وجب دخولها على الفعل، وفيه تأمّل.

﴿و﴾ مختصٌّ وهو على قسمين: مختصٌّ بالأسماء نحو **﴿في و﴾** مختصٌّ بالأفعال نحو **﴿لَمْ﴾**[١].

والفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارعٍ، وماضٍ، وأمرٍ. ذكر المصنّف علاماتها مقدِّماً المضارع والماضي على الأمر للاتفاق على إعراب الأوّل، وبناء الثَّاني، والاختلاف في الثَّالث. وقدّم الأوّل لشرفه بالإعراب فقال: **﴿فعلٌ مضارعٌ يلي «لم» كـ«يَشم»﴾** أي يقع بعد «لم» فإنّه يقال فيه: «لم يَشَم»[٢].

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُـهِمْ

﴿وماضي الأفعال بالتا﴾ السَّاكنة **﴿مِزْ﴾** عن قسيميه، وكذا بتاء الفاعل، قال في «شرح الكافية»[٣]: وعنى بذلك علامةً تختصّ الموضوع للمُضيّ ولو كان مستقبل المعنى[٤] **﴿وَسِمْ[٥] بِالنُّونِ﴾** المؤكّدة **﴿فعل الأمر إن أمرٌ فُهِم﴾** عمّا يقبلها[٦].

---

(١) تقول: «زيدٌ في الدار» ولا يقال: «في يضرب»، وتقول: «لم يضرب» ولا يقال: «لم زيد».

(٢) قال الجعفريّ: و«يشم» فعل مضارع ماضيه قولك: «شممت الطيب» ونحوه ـ من باب «فرح» ـ إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب «نصر، ينصر» حكاها الفرّاء.

(٣) قال الجعفريّ: قال في شرح الكافية: وهي علامة تخصّ الموضوع للمضيّ ولو كان مستقبل المعنى نحو: «إن قُمْتَ قُمْتُ». شرح الكافية ١: ٦٢.

(٤) مثل المستقبل المتحقّق وقوعه، نحو: «ونُفِخ في الصُّوْر».

(٥) أي: اجعل علامةً بالنّون فعل أمرٍ مِن «وَسِمَ، يَسِم».

(٦) أي: يقبل النّون، فعلامةُ فعلِ الأمر شيئان: لحوقُ النّون به، وفَهْمُ معنى الأمريّة منه.

وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَـحَلٌّ   فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَـيَّهَلْ

﴿والأمر﴾ أي مُفهم الأمر ـ بمعنى طلب إيجاد الشّيء ـ **﴿إن لَمْ يَكُ للنّون﴾** المؤكّدة **﴿محلٌّ فيه﴾** فليس بفعلٍ بَل **﴿هو اسمٌ﴾** الفعل **﴿نحو: «صَهْ»﴾** بمعنى أُسْكُتْ **﴿وَ«حَيَّهَلْ»﴾** مركّبٌ مِن كلمتين [١] بمعنى «أقبل».

وقابل النون إن لم يُفهم الأمر فهو فعلٌ مضارعٌ [٢].

تتمّة

إذا دلّت كلمةٌ على حدثٍ ماضٍ ولم تقبل التّاء ـ كـ«شَتَّانَ» ـ أو على حدثٍ حاضرٍ أو مستقبلٍ ولم تقبل «لم» ـ كـ«أَوْهِ» ـ [٣] [٤] فهي اسمُ فعلٍ أيضاً ـ قاله المصنّف في «عمدته».

---

(١) «حَيَّ» بمعنى: عَجِّل، و«هَل» الاستفهاميّة، رُكِّبا، وصارا معاً بمعنى: أقبِل.

(٢) نحو «يضربَنَّ».

(٣) قال الجعفريّ: «أَوْهِ» بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء خفيفة وفيه لغات أُخَر ذكرها ابن منظور في اللسان مادة «أوه» ١٣: ٤٧٢.

(٤) «شتّان» بمعنى: افترق، و«أوَّه» بمعنى: أتوجّع، تقول: «شتّان بين زيدٍ وعمروٍ» أي: بينهما فرقٌ كثيرٌ، و«أوَّهْ من بني أُميّة» أي: أتوجّع منهم.

هذا باب «المعرب والمبني»

وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

﴿والاسم منه﴾ أي بعضه متمكّنٌ وهو ﴿معربٌ﴾ جارٍ على الأصل وبعضه الآخر غيرُ متمكّن ﴿و﴾ هو ﴿مبنيّ﴾ جارٍ على خلافِ الأصل [١]. وإنّما يبنى ﴿لشبهٍ﴾ فيه ﴿من الحروف﴾ متعلّق بقوله: ﴿مُدني﴾ أي مُقرِّبٍ له [٢].

واحترز به عن غير المدني ـ وهو ما عارضه ما يقتضي الإعراب كـ«أيّ» ـ في الاستفهام والشرط ـ فإنّها أشبهت الحروف في المعنى لكن عارضها لزومها الإضافة [٣] ـ.

ويكفي في بناء الاسم شبهُهُ بالحرف من وجهٍ واحد، بخلاف منع الصَّرْف فلابدّ من شبهه بالفعل من وجهين.

وعلّله ابنُ الحاجب في «أمالِيْهِ» [٤] بأنّ الشَّبَه الواحد بالحرف يُبَعِّدُهُ عن الاسمية

---

(١) إذ الأصل في الاسم: الإعراب، والبناء خلاف الأصل.

(٢) يعني لشبهٍ في الاسم مُدنٍ له بالحروف.

(٣) فمعنى الشّرط، ومعنى الاستفهام معنًى حرفيٌّ، لكن لزومهما الإضافة التي هي من خصائص الاسم منعت مِن أن يصيرا مبنيّين لشبه الحرف معنًى.

(٤) «املاء ١٦٥»   علّة بناء الاسم لشبه واحد

وقال: إن قيل: لِمَ بني الاسمُ لشبه واحد وامتنع من الصَّرف لشبهين وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

⇐

ويُقرِّبه ممّا ليس بينه وبين الاسم مناسبةٌ إلّا في الجنس الأعمّ ـ وهو كونه كلمةً ـ وشبه الاسم بالفعل وإن كان نوعاً آخر إلّا أنّه ليس في البُعد عن الاسم كالحرف (١).

وفُهم مِنْ حَصْرِ المصنّف علّةَ البناء في شبهه الحرفَ فقط، عدم اعتبار غيره، وسبقه إلى ذلك أبوالفتح وغيره (٢) وإن قيل إنّه لا سلف له في ذلك.

⇐ فالجواب: أنّ الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الإسميّة ويقرّبه ممّا ليس بينه وبينه مناسبةٌ إلّا في الجنس الأعم وهو كونه كلمة وشَبَه الاسم بالفعل وإن كان نوعاً آخر إلّا أنّه ليس في البعد عن الإسم كالحرف ألا ترى أنّك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أوّلاً لأنّه أحد القسمين ثمّ يبقى الإسم والفعل مشتركين فتفرّق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف.

فوزان الحرف من الإسم كالجماد بالنسبة للآدمي ووزان الفعل من الإسم كالحيوان من الآدمي فشبه الآدمي بالجماد ليس شبهه بالحيوان فقد علمت بهذا أنّ المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا تقاوم مناسبات متعدّدة بينه وبين ما هو قريب منه. الأمالي ٢: ٨٤١.

(١) الإنسان يشبه البقر، ويشبه الشّجر. يشبه البقر لأنّهما حيَوانان، ويشبه الشّجر لأنّهما ناميان، وشبه الإنسان بالبقر أقرب من شبهه بالشّجر، وهكذا الاسم مع الفعل والحرف، فالاسم يشبه الفعل لأنّهما يصيران ركناً للكلام، ويشبه الحرف لأنّهما كلمةٌ، ولكنّ شبه الاسم بالفعل أقربُ من شبهه بالحرف.

ولهذا شباهةٌ واحدةٌ ـ من الحرف تدخل في الاسم ـ توجبُ صيرورةَ الاسم مبنيّاً كالحرف، بخلاف الفعل فإنّ صيرورة الاسم كالفعل ـ حتّى لا يدخُلَهُ التّنوين ولا الجرّ ويصيرَ غير منصرفٍ ـ يحتاج إلى شباهتين ـ وفيه تأمّل.

(٢) قال الجعفريّ: وهذا قريب من مذهب أبي عليّ الفارسيّ ـ حيث جعل البناء منحصراً في ⇐

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْـمَعْنَوِيِّ فِـي مَـتَى وَفِـي هُـنَا

﴿**كالشَّبَهِ الوضعيّ**﴾ بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفين ـ كما هو الأصل في وضع الحرف ـ كما ﴿**في اسمَي جئتَنا**﴾ وهما: «التاءُ» و«نا»، فإنّهما اسمان وبُنيا لشبههما الحرف ـ فيما هو الأصل أن يوضع الحرف عليه [1] ـ، ونحو: «يد» و«دَمْ» [2] أصله [3] ثلاثة [4].

﴿**و**﴾ كالشّبه ﴿**المعنويّ**﴾ بأن يكون الاسم متضمّناً معنىً من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرفٌ أم لا، فالأوّل كما ﴿**في «متى»**﴾ فإنّها اسمٌ وبُنيت لتضمّنها معنى «إن» الشرطيّة أو همزة الاستفهام [5] ﴿**و**﴾ الثاني كما ﴿**في «هنا»**﴾

⇐ شبه الحرف أو ما تضمّن معناه ـ وقد أخذ هذا المذهب عن استاذه أبي الفتح ابن جنّي ـ ونصّ سيبويه على أنّ علّة البناء كلّها ترجع إلى شبه الحرف وممّن ذكره الزجّاجي في «الجمل» ثمّ ابن أبي الربيع في «البسيط» ـ في «شرح الجمل» ـ انظر: ابن عقيل ١: ٢٨ وحاشية الخضري عليه ١: ٥٢، والبسيط ١: ١٧٣ ـ ١٧٤.

(١) فالتاء حرفٌ واحدٌ، و«نا» حرفان.

(٢) قال الجعفريّ: ورد واوياً ويائيّاً فيقال: «دَمَوٌ» و«دمي» وبهذين الوجهين ورد في التثنية عن العرب وهي ممّا تردّ الأشياء إلى أصولها.

(٣) والصحيح: أصلهما.

(٤) هذا جواب إشكال مقدّرٍ هو: «كيف تقولون بأنّ الوضع على حرفٍ أو حرفين من خصائص الحروف مع أنّ «يد» و«دم» اسمان، وكلٌّ منهما حرفان فقط؟» والجواب: أنّ أصلهما ثلاثة «يديٌ» و«دَمَيٌ» حُذف الحرف الثالث منهما.

(٥) لأنّ «متى» شرطيّةٌ، واستفهاميّة، فالشرطيّة نحو: «متى تقم أقم» والاستفهاميّة نحو: «متى تقوم؟».

فإنّها اسمٌ وبنيت لتضمّنها معنى الإشارة الذي كان من حقّه أن يوضع له حرفٌ لأنّه كالخطاب [١].

وإنّما أُعرب «ذان» و«تان» [٢] لأنّ شبه الحرف عارضه ما يقتضي الإعراب ـ وهو التثنية التي هي من خصائص الأسماء ـ.

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلاَ   تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ

﴿و﴾ كالشبه الاستعماليّ بأن يلزم طريقةً من طرائق الحروف ﴿كنيابة﴾ له ﴿عن الفعل﴾ في العمل ﴿بلا﴾ حصول ﴿تأثُّرٍ﴾ فيه بعامل كما في أسماء الأفعال، فإنّها عاملةٌ غير معمولةٍ على الأرجح [٣].

﴿وكافتقارٍ﴾ له إلى الجملة إن ﴿أُصِّلا﴾ كما في الموصولات، بخلاف افتقاره إلى مفرد كما في «سبحان»، أو افتقارٍ غير ما أُصِّل وهو العارض كافتقار الفاعل للفعل، والنكرة لجملةِ الصفة [٤].

---

(١) لكنّ الإشارة لم يوضع لها حرفٌ دالٌّ عليها، بل وضع لها أسماءٌ.

(٢) مع أنّ لهما معنى الإشارة الذي هو معنى حرفيٌّ. وعلامة إعرابهما تغيّرهما في حالتَي الرّفع والنّصب والجرّ، في الرفع «ذان وتان» وفي النّصب والجرِّ «ذَين وتَين».

(٣) الفعل يصير عاملاً ومعمولاً، مثل «لم يضرب زيدٌ» فـ«يضرب» معمولٌ لـ«لم» وعاملٌ في «زيد»، أمّا الحرف فهو يعمل فقط، ولا يصير معمولاً، فلو كانت كلمةٌ نائبةٌ عن الفعل في العمل، ولكنّها لا تقع معمولاً لشيء أبداً، صارت كالحرف، وبُنيت لشبهها بالحرف كأسماء الأفعال كـ«صه» حيث إنّها رفعت فاعلاً مستتراً فيها، تقديره «أنت» ولكنّها لا تصير معمولاً لشيء.

(٤) الافتقار على ثلاثة أنواع:

وأُعربَ اللّذان واللّتان لما تقدَّم[١].

تتمّة

مِن أنواع الشَّبَه، الشبه الإهماليّ، ذكره في «الكافية» ومثَّل له في «شرحها»[٢]

⇐ أ ـ افتقارٌ إلى المفرد كـ«سبحان» تقول: «سبحان الله» ولا يجوز «سبحان» فقط.

ب ـ افتقارٌ عارضيّ إلى الجملة ـ بأن لا يكون بذاته مفتقراً إليها، بل عرض له ما جعله مفتقراً ـ كالفاعل في «قام زيدٌ» فـ«زيد» لا يكون فاعلاً إلّا بعد أن يكون له فعلٌ، فصيرورته فاعلاً ـ وهو عارضيٌّ ـ جعله مفتقراً إلى الفعل، وليس نفس «زيد» مفتقراً إلى الفعل، كما في «زيد قائم» حيث تمّ معناه ولم يفتقر إلى فعل، وكافتقار النكرة إلى جملة الصفة، مثل «رجل» في «رجلٌ أبوه عالمٌ عندنا» فـ«رجل» بذاته لا يحتاج إلى جملة الصفة وهو «أبوه عالمٌ» ولكنّ صيرورته مبتدءاً ـ وهو عارضيٌّ ـ جعله مفتقراً إلى «أبوه عالم».

ج ـ افتقارٌ أصليٌّ إلى الجملة، مثل الموصولات، فـ«الذي» من المثال السابق بذاته لا يظهر معناه إلّا إذا اقترن بجملة الصّلة ـ «أكرمني» ـ. وهذا افتقار أصليٌّ إلى الجملة يوجب البناء.

(١) في «ذان، وتان» من أنّ جهة البناء ـ وهي الافتقار الأصليّ إلى الجملة ـ معارضةٌ بالتثنية التي هي تقتضي الإعراب.

(٢) قال الجعفريّ: قال في «الكافية»:

والاسم يُبْنَى شِبْهِ حَرفٍ معنىً أَوْ ... إهمالاً أو وضعاً كـ«رُحْنَا» أو غَدَوْا

أو في افتقاره أو إيجاب العمل ... دونَ تأثُّرٍ بعاملٍ حَصل

وقال في «شرحها»: وأما شَبه الحرف في الإهمال ـ والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دون تركيب كحروف الهجاء المفتتح بها السُّوَر ـ فإنّها مبنيّة لشبهها الحروف ⇐

بفواتح السّور (١) فإنّهامبنيّة لشبهها بالحروف المهملة ـ في كونها لا عاملةً ولا معمولةً ـ.

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

﴿**ومعرب الأسماء**﴾ أخّره لأنّ المبنيّ محصورٌ (٢) بخلافه لأنّه ﴿**ما قد سلما من شبه الحرف**﴾ السّابق ذكره ﴿**كـ«أرضٍ» و«سُما»**﴾ بضمّ السين إحدى لُغَاتِ الاسم، والبواقي: «أُسم» بضمّ الهمزة وكسرها، و«سِـم» بضمّ السين وكسرها، و«سِمى» كـ«رِضى»، وقد نظمتُها في بيتٍ وهو:

[٣] اسمٌ بضمّ الأوّلِ والكسرِ ... مَعْ همزةٍ وحذفها والقَصْرِ

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

⇐ المهملة في أنّها لا عاملة ولا معمولة وبعضهم يجعلها معربة لأنّها تتأثّر بالعوامل لو دخلت عليها وهذا اختيار الزمخشريّ في «الكشّاف» اهـ. شرح الكافية ١: ٨٦ ـ ٨٧.

(١) فواتح، جمع «فاتحة» بمعنى: الابتداء، والمراد: الحروف المقطّعة في أوائل بعضِ السور، كـ«ص»، «ق»، «كهيعص» ونحوها، فإنّها مبنيّةٌ، لا تتغيّر أواخرها باختلاف العوامل الدّاخلة عليها، تقول «هذه صَ» و«قرأت صَ» و«أنا في صَ» كلّها بحالةٍ واحدةٍ، وهذه كلّها أسماء لأشباهها مِن الحروف فـ«ص» اسمٌ لصاد الحرفيّ، و«ق» اسمٌ لقاف الحرفيّ، وهكذا، ولكنّها بُنيت لأنّها مُهملةٌ ـ أي: لا عاملةٌ ولا معمولةٌ ـ مثل الحروف المهملة التي لا تعمل ولا يُعمل فيها.

(٢) أي: معدود قليل.

[٣] قال الجعفريّ: البيت من الرّجز، على العروض المقطوعة «مفعولن» مع الضرب المماثل.

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ   نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

﴿**وفعلُ أمرٍ ومُضيٌّ بُنيا**﴾ **الأوّل** على السّكون إن كان صحيح الآخر (١) وعلى حذف آخره إن كان مُعتلّاً (٢) **والثاني** على الفتح ما لم يتّصل به واو الجمع فيُضمّ أو ضميرُ رفعٍ متحرّكٍ فيُسكن (٣) ﴿**وأعربوا**﴾ على خلاف الأصل (٤) فعلاً ﴿**مضارعاً**﴾ لشبهه بالاسم في اعتوارِ (٥) المعاني المختلفة عليه كما قال في «التسهيل» (٦)، ولكن لا مطلقاً بل ﴿**إن عريا من نون توكيدٍ مُباشر**﴾ فإن لم يَعْرَ منه بُني ـ لمعارضة شبهه للاسم بما يقتضي البناء، وهوالنّون المؤكّدة التي هي من خصائص الأفعال ـ. وبناؤه على الفتح لتركيبه معه كتركيب «خمسةَ عشر» نحو «والله لأضربنّ»، وخرج بالمباشر غيره كأنْ حَالَ بينه وبين الفعل أَلِفُ الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة (٧) فإنّه حينئذٍ يكون مُعرباً تقديراً (٨).

---

(١) كـ«اضرب».

(٢) كـ«ادْعُ» أصله: أدعو.

(٣) الأمثلة على الترتيب «ضرب»، «ضربوا»، «ضربْتُ».

(٤) إذ الأصل في الأفعال البناء.

(٥) أي: تداول المعاني المختلفة عليه، فكما أنّ الاسم يصير مبتدأً، وخبراً، وفاعلاً، وغيرها، كذلك الفعل المضارع يكون للحال والاستقبال، ويدخل عليه لم فيصير للماضي المنفيّ، ويدخل عليه هل فيصير للاستفهام، وهكذا.

(٦) التسهيل وشرحه ١: ٣٣.

(٧) الأمثلة بالترتيب كـ«يضربانّ» و«لتبلونّ» و«إمّا ترينّ».

(٨) وفي بعض النّسخ: تقديرياً. وما أثبتناه عن النّسخة المصريّة.

﴿و﴾ إن عري ﴿مِن نون إناثٍ﴾ فإن لم يَعْرَ منها بُني لما تقدّم [١] وبناؤه على السّكون حملاً على الماضي المتصل بها لأنّهما يستويان في أَصالة السّكون وعُرُوْضِ الحركة فيهما ـ كما قال في «شرح الكافية» [٢] ـ ﴿كـ«يَـرُعْنَ مَـنْ فُتِنْ»﴾ [٣].

وَكُـلُّ حَـرْفٍ مُسْـتَحِقٌّ لِـلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

﴿وكُلّ حرفٍ مستحقٌّ للبناء﴾ وجوباً لعدم احتياجه إلى الإعراب، إذ المعاني المفتقرة إليه لا تعتوره [٤] ونحو:

---

(١) في نون التّأكيد، من أنّ جهة الإعراب عارضها جهة البناء، وهي «النّون» لاختصاصها بالأفعال.

(٢) قال الجعفريّ: قال في «الكافية»:

فالمعربُ اسمٌ لا يُضاهي الحرفا وفِعْلٌ امتاز بـ«لم» كـ«يخفى»
ما لم يُباشِرْ نون توكيدٍ وَلا نونَ إناث كـ«يَسِرْنَ الخَوْزَلى»

وقال في «شرح الكافية»: وإنّما بني المتّصل بنون الإناث كـ«يَسِرْنَ» حملاً على الماضي المتّصل بها لأنّهما مستويان في أصالة السّكون وعروض حركة البناء في الماضي وحركة الإعراب في المضارع وقد روجع الأصل بالنّون في الماضي فروجع الأصل بها في المضارع. و«الخَوْزَلَى» مشية عجب وتبختر. شرح الكافية ١: ٦٤ ـ ٦٥.

(٣) أي: يخوّفن من أعجبه جمالهنّ «الشاهد» في «يَرُعْن» فإنّه مضارع مبنيٌّ لاتصال نون جمع المؤنّث به.

(٤) الإعراب يؤتى به للفرق بين المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، والمضاف، والمضاف إليه، والتّمييز، وغيرها، وحيث إنّ الحرف لا يقع شيئاً من هذه ولا غيرها، فلا يحتاج إلى الإعراب.

[٤] * وليتٌ يقولها المحزونُ [١] *

على تجرّدها مِن معنى الحرفيّة وجذْبها إلى معنى الاسميّة [٢] بدليل عدم وفائها لمقتضاها [٣].

---

(١) يعني: ليتني كنت أشعر حال «مسافر بن أبي عمرو» وكلمة «ليت» يقولها الشّخص المحزون «الشّاهد» في «ليت» الذي صار مبتدءاً خبره جملة: «يقولها المحزون» مع أنّ «ليت» حرفٌ، والحرف لا يقع مبتدأ.

[٤] قال الجعفريّ: المصراع من مطلع قصيدة لأبي الأئمّة وشيخ الأمّة أبي طالب عمران بن عبدالمطلب الهاشمي صلوات الله عليه وهي:

ليت شعري مسافر بن أبي عمـ ـرٍو وليتٌ يقولها المحزونُ
أيّ شيء دهاك أو غال مرآ ك وهل أقدمت عليك المَنُوْنُ
أنا حاميك مثل آبائي الزُّهْـ ـر لِآبائك الّتي لا تَهُوْنُ
ميت صِدْقٍ على تُبالةَ أمسيـ ـتَ ومن دون ملتقاك الحَجُوْنُ

إلى آخرها. والقصيدة من البحر الخفيف ولذا وقع التّدوير في الأعاريض بكثرة أي اشترك الشطران فيها في كلمة واحدة والتّدوير حيث ما وقع من الأعاريض دليل على القوّة إلّا أنّه في غير الخفيف مستثقل عند المطبوعين. والمطلع ـ البيت الأوّل ـ من البحر المذكور على العروض الأولى مع الضرب الأوّل الدّاخل عليه التشعيث أصله «فاعلاتن» كالعروض ثمّ دخله التشعيث وهو حذف أحد متحرّكي وتد «فاعلاتن» فإمّا أن تحذف العين فتبقى «فالاتن» وإمّا أن تحذف اللام فتبقى «فاعاتن» وكلاهما ينقلان إلى «مفعولن». راجع: الديوان ٢٠ـ٢١.

(٢) قال الجعفريّ: وأيضاً عاد الضّمير إليها وهو لا يعود إلّا إلى الأسماء.

(٣) يعني: «ليت» في البيت ليس حرفاً، وإنّما هو اسم لـ«ليت» الحرفيّة، بدليل أنّه لو كان

⇐

﴿والأصلُ في المبنيّ﴾ اسماً كان أو فعلاً او حرفاً ﴿أن يُسكَّنا﴾ لخفّة السكون وثِقَلِ المبنيّ.

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

﴿ومنه﴾ أي ومن المبنيّ ﴿ذو فتحٍ و﴾ منه ﴿ذو كسرٍ و﴾ منه ذو ﴿ضمْ﴾ وذلك [١] لسبب: فذو الفتح ﴿كـ«أين»﴾ و«ضرب» و«واو» العطف [٢]، **فالأوّل** حُرِّكَ لالتقاء السّاكنين وكانت فتحةً للخفّة [٣]، **والثاني** لمشابهته المضارع ـ في وقوعه صفةً وصِلةً وحالاً وخبراً ـ تقول: «رجلٌ ركب جاءني»، «هذا الذي ركِبَ»، «مررتُ بزيدٍ وقد ركبَ»، «زيد رَكِبَ» [٤] كما تقول: «رجلٌ يَرْكَبُ» الخ، وكانت فتحةً لما تقدّم [٥]، **والثالث** لضرورة الابتداء بالسّاكن، إذ لا يُبتدأ بالسّاكن إمّا تعذّراً

⇐ «ليت» الحرفيّة وجب دخولها على اسمٍ وخبر، ونصبِ اسمها ورفع خبرها، مع أنّها دخلتْ على الفعل.

(١) أي: كلّ واحد من الفتح، والكسر، والضّمّ إنّما جاء لسببٍ، لا اعتباطاً.

(٢) جاء بثلاثة أمثلةٍ الأوّل للاسم، والثّاني للفعل، والثّالث للحرف.

(٣) قال الجعفريّ: قال الأشمونيّ: تنبيه: ما بني من الأسماء على السّكون فيه سؤال واحد ـلِمَ بُنيـ؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: ـلم بُنِيَ ولِمَ حُرِّكَ ولِمَ كانت الحركة كذا. وما بُني من الأفعال أو الحروف على السّكون لا يُسْأَل عنه. وما بني منهما على حركة فيه سؤالان: ـلِم حُرِّك ولِمَ كانت الحركة كذا ـ. شرح الأشموني ١: ٦٣ ـ ٦٤.

(٤) فـ«ركب» في الأوّل صفة لـ«رجل»، وفي الثّاني صفة لـ«الذي»، وفي الثّالث حال لـ«زيد» وفي الرّابع خبر لـ«زيد».

(٥) أي: للخفّة.

مطلقاً[١] ـ كما قال الجمهور ـ أو تعسّراً في غير الألف[٢] ـ كما اختاره السيّد الجرجانيّ وشيخنا العلّامة الكافيجيّ[٣] ـ وكانت فتحةً لاستثقال الضمّة والكسرة على الواو. وذوالكسر نحو **﴿أمس﴾** و«جيرِ»[٤]، وإنّما كُسِرَ على أصل التقاء السّاكنين. وذوالضمّ نحو **﴿حيثُ﴾**[٥] وإنّما ضُمّ تشبيهاً له بـ«قبل» و«بعدُ»، وقد تفتح للخفّة وتكسر على أصل التقاء الساكنين، ويقال: «حوث» ـ مثلّث الثاء أيضاً ـ **﴿و﴾** مثال **﴿السّاكن «كَم»﴾** و«اضربْ» و«أجلْ»[٦].

وقد عُلم ممّا مثّلتُ به أنّ البناء على الفتح والسّكون يكون في الثّلاثة، وعلى الكسر والضمّ لا يكون في الفعل، نعم مثّل شارح «الهادي» للفعل المبنيّ على الكسر بنحو «شِ» والمبنيّ على الضمّ بنحو «ردُّ»، وفيه نظر[٧].

---

(١) سواءٌ كان ألفاً أم غيرها.

(٢) أمّا الألف فإجماعيّ تعذّر الابتداء بها ساكنةً.

(٣) قال الجعفريّ: قال الرّضيّ: الأكثرون على أنّ الابتداء بالسّاكن متعذّر، وذهب ابن جنّي إلى أنّه متعسّر لا متعذّر وقال: يجيء ذلك في الفارسيّة نحو: «شتر» و«ستام» والظّاهر أنّه مستحيل ولابدّ من الابتداء بمتحرّك ولمّا كان ذلك المتحرّك في «شتر» و«ستام» في غاية الخفاء ظنّ ابتدئ بالسّاكن. شرح الشافية ٢: ٢٥١.

(٤) «أمس» اسمٌ مكسور، و«جَيْرِ» ـ بفتحٍ فسكونٍ فكسرٍ ـ حرفٌ مكسور، وهو للجواب بمنزلة «نَعَمْ» وليس لنا فعلٌ مكسور.

(٥) والحرف المضموم كـ«مُنْذُ».

(٦) «كَمْ» اسمٌ، و«اضرِبْ» فعلٌ، و«أَجَلْ» حرفٌ، وهو للجواب بمعنى «نَعَمْ».

(٧) «شِ» أمرٌ من «وشى، يشي» بمعنى: نمَّ وسعى، وهو فعل النّمّام، و«ردُّ» مفردٌ مذكّر من الأمر الحاضر. ووجه النظر فيهما: إنّ كسر «ش» هو كسرٌ أصليٌّ لعين الفعل، إذ أصله ⇐

هذا [1]، واعلم إنّ الإعراب ـ كما قال في «التسهيل» [2] ـ ما جيءَ به لبيان مُقتضى العامل من حركةٍ، أو سكونٍ أو حرفٍ أو حذفٍ. وأنواعه أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ وجزم. فمنها مشتركٌ بين الاسم والفعل ومنها مختصٌّ بأحدهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَالرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا   لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

﴿والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجعَلَنْ إعراباً لاسمٍ﴾ نحو: «إنّ زيداً قائمٌ» ﴿وفعلٍ﴾ مضارعٍ ﴿نحو﴾: «يقوم» و ﴿لَنْ أهابا﴾ [3] [4].

وَالاِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا   قَد خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

﴿والاسمُ قد خصِّص بالجرِّ﴾ في هذه العبارة قلبٌ [5]، أي: «والجرّ

⇐ «يشي» ـ بكسر الشّين ـ وأمّا «ردُّ» فهو مضموم العين، من باب «نصر، ينصر»، وكلّ مضاعف مضموم العين إذا جزم يجوز في لامه ثلاثة أوجه: «الفتح» للخفّة، و«الكسر» لأصل التقاء الساكنين، و«الضمّ» لاتّباع العين، فالضمّ في «ردّ» إتْباع، لا بناء.

(١) «ها» اسم فعل بمعنى «خُذ» و«ذا» اسم إشارة.   (٦) شرح التسهيل ١: ٣٣.

(٣) والعروضيّون يسمّونه بألف الإطلاق أو الإشباع.

(٤) أصله «أهاب» مثالٌ للفعل المنصوب، والألف المُلحقُ به لضرورة الشعر.

(٥) قال الجعفريّ: القلب من فنون كلام العرب وهو قسمان:

الأوّل: القلب في الكلمة ويُعرَفُ عندهم بالقلب المكاني أيضاً وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض وأكثر ما يتّفق في المعتلّ والمهموز نحو: «جاءٍ» وقد جاء في غيرهما قليلاً وهذا القسم من القلب ممّا يتعلّق البحث عنه بعلم التصريف ولذا أسميته أنا بـ«القلب التصريفي». والثاني: القلب في الكلام وهو نوعان:

قد خصّص بالاسم» فلا يكون إعراباً للفعل لامتناع دخول عامله عليه[١]، وهذا تبيينٌ لأيّ أنواع الإعراب خاصٌّ بالاسم، فلا يكون مع ذكره في أوّل الكتاب ـ المقصودِ به بيانُ تعريفِ الاسم ـ تكراراً[٢] **﴿كما قد خُصّص الفعل بأن**

⇒ النوع الأوّل أن يقلب الكلام كلّه ولا يستحيل المعنى بالانعكاس وأسميته أنا بـ«القلب البديعي» إذ الغرض منه تحسين الكلام ولذا عدّه أهل البديع من المحسنات اللفظيّة وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأوّل كان الحاصل بعينه هو الكلام قبل القلب كقول الحريري ـ في المقامة المغربيّة ـ:

أُسْ أرْمَـلاً إذا عَـرا وَارْعَ إذِ المَرْءُ أسَا

الأبيات... . وكقوله تعالى: ﴿ربّك فكبّر﴾ والحرف المشدّد في هذا الباب بحكم المخفّف.

والنوع الثاني أن يقلب بعض أجزاء الكلام وأسميته أنا «بالقلب البياني» وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان:

أحدهما أن يكون الداعي إليه اللفظ بأن يتوقّف صحّة اللفظ على القلب نحو قول الشاعر: * ولا يك موقف منك الوداعا *

أي لا يكون موقف الوداع موقفاً منك. إذ لا يقع النكرة مبتدأ.

والثاني أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى كما في قولهم: عرضت الناقة على الحوض: أي عرضت الحوض على الناقة. لأنّ المعروض عليه هاهنا ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه. إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ المراد من القلب في المقام هو القلب البياني من الضرب الثاني، وقد فصلنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ«تبيين المرام من مشكل شرح النّظام» بما لا مزيد عليه فعلى الناظر الالتفات إليه.

(١) أي: عامل الجرّ على الفعل، فالباءُ ـ مثلاً ـ لا تدخل على الفعل لا يقال: بـ«ضَرَبَ».

(٢) ربّما أُشكل على ابن مالك بأنّه كرّر ذكرَ دخول الجرّ على الاسم في أوّل الكتاب

بالجرّ، والتنوين، والنداء، وألْ ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل

⇐

ينجزما﴾ فلا يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه.

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ   كَسْراً كـ«ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ»

﴿فَارْفَعْ بضمٍّ وانصِبَنْ فتحاً﴾ أي بفتحٍ[1] **﴿وجُرّ كسراً﴾** أي بكسرٍ **﴿كـ«ذكرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرُّ»﴾** مثالٌ لما ذُكِر[2].

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ   يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

﴿واجزِمْ بتسكين﴾ نحو: «لم يضرِبْ» **﴿وغير ما ذُكِرَ ينوب﴾** عنه **﴿نحو: «جا أخو بني نمرٍ»﴾**[3].

وقد شرع في تبيين مواضع[4] النيابة[5] بقوله:

⇐ وفي هنا: * والاسم قد خُصِّصَ بالجرّ *

والجواب: أنّ الغرض في أوّل الكتاب كان تعريفَ الاسم، ولازم ذلك بيان ما يختصّ به، والغرض هنا بيان أنّ أيّ نوعٍ من أنواع الإعراب خاصٌّ بالاسم.

(١) يشير إلى أنّه منصوب بنزع الخافض.

(٢) «ذِكرُ» مثالٌ للضمّ، و«الله» للكسر، و«عبدَه» للفتح.

(٣) واو «أخو» نائبٌ عن الرفع، وياء «بني» عن الجرّ.

(٤) قال الجعفريّ: مواضع النيابة سبعةُ أبواب:

الأوّل: الأسماء الستّة وإليه أشار بقوله:

وأرفَعْ بواو وانصبنّ بالألف   واجرُرْ بياءٍ ما من الأسماء أصِفْ

الثاني: المثنّى وملحقاته وإليه أشار بقوله فيما يأتي:

بالألف ارفع المثنّى وكِلاَ   إذا بمضمرٍ مضافاً وُصِلا

الثالث: جمع المذكّر السّالم وإليه أشار بقوله في الآتي أيضاً:

⇐

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ   وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ
مِنْ ذاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا   وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

﴿**وارفع بواوٍ وانصِبَنَّ بالألف واجْرُر بياءٍ ما مِنَ الأسماء أصِف**﴾ أي أذكر ﴿**مِن ذاك**﴾ أي من الأسماء الموصوفة ﴿**ذو**﴾ وقدّمه (٦) للزومه هذا الإعراب ولكنّه إنّما يُعربُ به ﴿**إنْ صحبةً أبانا**﴾ أي أظهر (٧)، واحترز بهذا القيد من «ذو» بمعنى الذي (٨) وقيّده في «الكافية» (٩) و«العمدةِ» بكونه مُعرباً (١٠).

⇐ وارفع بواو وبيا اجرره   وانصب   سالم جمع عامر ومذنب

الرابع: ما جمع بالألف والتاء أي جمع المؤنّث السالم وإليه أشار بقوله فيما سيأتي أيضاً:

وما بتا وألفٍ قد جُمِعَا   يكسر في الجرّ وفي النَّصْب مَعَا

الخامس: الاسم الذي لا ينصرف أي غير المنصرف وإليه أشار بقوله في المتن الآتي:

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرِفْ   ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعد أل ردِفْ

السّادس: الأفعال الخمسة وإليه يشير بقوله فيما يأتي:

واجعل لنحو «يفعلان» النّونا   رفعاً وتَدْعِينَ وتَسْألُونَا

السّابع: الفعل المضارع والمعتل الآخر وإليه يشير في قوله في آخر الباب:

وأيّ فعلٍ آخِرٌ منه ألِفْ   أو واو أو ياء فمعتلاً عُرِفْ

(٥) أي: نيابة الحروف عن الحركات.

(٦) على باقي الأسماء كـ«فم» و«أخ» وغيرهما.

(٧) يعني: كان بمعنى «صاحب».

(٨) عند «طي» فإنّهم يستعملون «ذو» مكان جميع الموصولات، كـ«مَن» و«ما» و«ألْ»، وهو مبنيٌّ كسائر الموصولات لا معربٌ.

﴿و﴾ من الأسماء ﴿الفمُ﴾ وفيه لغات: تثليث الفاء مع تخفيف الميم منقوصاً أو مقصوراً ومع تشديده وإتباعها الميم في الحركات (١١) كما فعل بعينَي «امرء» و«ابنم» (١٢) وإنّما يعرب بهذا الإعراب ﴿حيث الميم منه بانا﴾ أي ذهب (١٣) بخلاف ما إذا لم يذهب، فإنّه يُعرَبُ بالحركات عليه (١٤).

---

(٩) قال الجعفريّ: قال في «الكافية»:

«ذو» المعربُ ارفعه بواوٍ والألِفْ لنصبِه، وجَرُّهُ باليا عُرِفْ

شرح الكافية ١: ٦٨.

(١٠) أي قال: «ذوالمعربة» ونفس هذا القيد يُخرجُ «ذو» الموصولة لأنّها مبنية.

(١١) أي: إتباع الفاء للميم، بأن تكون حركة الفاء كحركة الميم. «منقوصاً» أي حذف لامه وجعل الإعراب على الميم «مقصوراً» يعنى مثل «فتى». ولغات «الفم» عشر: «فم» بفتح الفاء وكسرها وضمّها مع تخفيف الميم، فهذه ثلاثة، و«فمّ» مثلّث الفاء أيضاً مع تشديد الميم، وهذه ثلاثة، و«فمى» مثلّث الفاء أيضاً، وهذه ثلاثة المجموع تسعة، واللغة العاشرة إتباعُ الفاء للميم في الحركة، وفُصحاهنّ «فم» بفتح الفاء وتخفيف الميم.

(١٢) «امرء» يعني الإنسان، أو الرجل «ابنم» يعني: الابن، أي: كما صُنع بعينَي الفعل من «إمرء» و«ابنم» وهما الراء، والنون، فإنّهما تابعتان في الحركة للحرف الأخير، فإذا كان «امرء» أو «ابنم) فاعلاً آخرهما مرفوعاً صارت الراء والنون مضمومين، أو كان مفعولاً صارا مفتوحين، أو كان مجروراً صارا مكسورين، تقول: «جاء امرءٌ وابنُمٌ» بضمّ الراء النون، و«رأيتُ امرَءاً وابنَماً» بفتح الراء والنون، و«مررت بامْرِءٍ وابْنِمٍ» بكسر الرّاء والنّون.

(١٣) تقول «قُطِع فوه»، «رأيت فاه»، «ضربت على فيه».

(١٤) أي: على الميم، تقول: «قُطع فمه» بضمّ الميم، و«رأيت فمَه» بالفتح، و«ضربته على فمه» بالكسر.

أَبٌ أَخٌ حَـــمٌ كَـــذاكَ وَهَــنُ وَالنَّقْصُ فِي هٰذا الأَخِيرِ أَحْسَـنُ

﴿أبٌ أخٌ حمٌ كذاك﴾ أي كما تقدّم من «ذي» و«الفم» في الإعراب بما ذُكِر (١) وقيّد ـ في «التسهيل» (٢) ـ «الحَم» ـ وهو قريبُ الزَّوْج (٣) ـ بكونه غير مُماثِلٍ «قَرْواً» و«قَرْأً» و«خَطَأً»، فإنّه إن ماثل ذلك أُعربَ بالحركات وإن أُضِيفَ (٤). وفيه (٥): أنّ «الأبَ» و«الأخَ» قد يُشدَّد آخرهما ﴿و«هَنٌ»﴾ كذاك، وهو كناية عن أسماء الأجناس (٦) وقيل: ما يستقبحُ ذِكْرُه (٧) وقيل: الفرج خاصّة. قال في «التسهيل» (٨):

---

(١) أي: رفعاً بالواو، ونصباً بالألف، وجرّاً بالياء، تقول «جاء أبوه أخوه وحموها، رأيت أباه وأخاه وحماها، مررت بأبيه وأخيه وحميها».

(٢) قال الجعفريّ: «والحم» أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه هذا هو المشهور. وقد يطلق على أقارب الزوجة. وأشير بعدم مماثلة «قَرْواً» و«قَرْأً» و«خَطَأً» إلى ثلاث لغات يكون فيها معرباً بالحركات في حال إفراده وإضافته. اهـ. شرح التسهيل ١: ٤٣.

(٣) إلى الزوجة، كأبِ الزوجِ، وأخيه، وأُمِّه، وأُخته، يقال لكلٍّ منهم «حم الزوجة» والجمع «أحماء».

(٤) تقول: «حَمْواً» و«حَمْأً» و«حَمَئاً» وفي الإضافة «حَمْوَهُ» «حَمْئَهُ» «حَمَأَهُ» فيكون رفعه بالضمّة، ونصبه بالفتحة، وجرّه بالكسرة.

(٥) أي: في «التسهيل». قال الجعفريّ: والعبارة منقولة عن «التسهيل» بالمعنى فإنّه قال ـ في كلمة «هن» ـ: وقد تشدّد نونه وخاءُ «أخ» وباء «أب». شرح التسهيل ١: ٤٥.

(٦) أي: هو بمعنى «الشيء» يقال: «كلّ «هن» زيد حسن» أي: كلّ شيء منه.

(٧) أي: مطلقاً سواءً كان «فرجاً» أم غيره «كالغائط»، و«المَنِي»، ونحوهما، تقول: «قُطع ⇐

قد يُشدَّد نُونُه.

﴿والنَّقْصُ في هذا الأخير﴾ وهو «هَن» - بأن يكون مُعرباً بالحركات على النون(٩) - ﴿أحسنُ﴾ من الإتمام. قال(١٠) عليه الصّلاة والسّلام: «من تَعَزَّىْ بعَزاء الجاهليّة فأعضُوْهُ بهَنِ أبيه ولا تَكْنُوْا»(١١).

وَفِــي أبٍ وتَــالِيَيْهِ يَــنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

﴿و﴾ النقصُ(١٢) ﴿في أبٍ وتالييه﴾ وهما أخٌ وحَمٌ ﴿ينْدُرُ﴾ أي يقلُّ، كقوله:

[٥] بِأَبه اقتدى عـديٌّ فـي الكرم ... ومَــن يُشَـابِهْ أبَـهُ فـما ظَـلَمَ(١٣)

⇐ هَنوه» «رأيت هناه» «ضربت على هنيه»، ومؤنّثهُ «هنَةٌ»، وجمعها «هنات»، و«هنوات» و«هن» مُثنّاهُ وجمعه على لفظه يقال: «هنان»، و«هنون».

(٨) قال الجعفريّ: قال في التسهيل: وقد تشدّد نونه. شرح التسهيل ١: ٤٥.

(٩) بأن يقال «قُطع هَنُهُ» بضمّ النون «رأيت هَنَهُ» بالفتح «ضربتُ على هَنِهِ» بالكسر.

(١٠) الحديث موضوع عن النبيّ ﷺ وذكره ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٤٤.

(١١) الشاهد: في ذكر النبي ﷺ «هَن» مجروراً بالكسرة، لا بالياء «والمعنى» من انتسب وافتخر بنسب الجاهليّة - أي: قال أنا ابن فلانٍ، وحفيد فلان، مثلاً - فحوّلوه إلى «عورة» أبيه ليعضّه ولا تذكروا «العورة» كناية بل صريحاً - كناية عن أنّ عضّ عورة أبيه خيرٌ من الانتساب الجاهليّ -.

(١٢) وهو الإعرابُ بالحركات، دون الحروف.

[٥] قال الجعفريّ: البيت من الرَّجَز وأوّل الوزن «فَعِلَتُنْ» بالخبل وهو ينسب لرؤبة بن العجّاج يمدح به عديّ بن حاتم الطّائيّ وقبله:

أنْتَ الحــليمُ والأمــيرُ المـنتَقِمْ ... تَـصْدَعُ بـالحقّ وتَـنْفِي مِنْ ظُلَمْ

(١٣) الشّاهد في «بأبه» و«يُشابه أبه» حيث جرّ الأوّل بالكسرة لدخول حرف الجرّ، ونُصب

﴿وقصرها﴾ أي «أب» و«أخ» و«حم» بأن تكون بالألف مطلقا **﴿من نقصهنّ أشهرُ﴾**(١) كقوله:

[٦] إنّ أبـــاها وأبـــا أبـــاها قد بلغا في المجدِ غـايتاها (٢)

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِـلْيَا كَـجَا أَخُـو أَبِـيكَ ذَا اعْـتِلاَ

⇐ الثاني بالفتحة مفعولاً لـ«يشابه»، ولو أُعربا بالحروف قيل «بأبيه» و«يشابه أباه».

(١) وإن كان النَّقْصُ في نفسه مرجوحاً «إذن» ففي هذه الثّلاثة يجوز ثلاثة أنواع من الإعراب:

أ ـ الإعرابُ بالحروف «أبوه» «أباه» «أبيه»، وهو أفضل الأنواع.

ب ـ جعل آخرها بالألف في جميع الحالات: ـ الرّفع، والنّصب، والجر ـ بأن يقال: «جاء أباه، وأخاه، وحماها» و«رأيت أباه، وأخاه، وحماها» و«مررت بأباه، وأخاه، وحماها» وهذا النّوع دون الأوّل، وأشهر من الثّالث.

ج ـ الإعراب بالحركات.

[٦] قال الجعفريّ: البيت من الرَّجَز واختلف في قائله فنسبه العيني ـ في شرح الشّواهد ـ إلى أبي النّجم العجلي الرّاجز المشهور وتبعه عليها الزبيديّ في شرح القاموس ونسبه الجوهريّ إلى رؤبة بن العجّاج الرّاجز المشهور أيضاً. وأنشد الجوهريّ قبله:

واهاً لرَيَّا ثُمّ واهاً واهَا هي المُنَى لو أَنَّنا نِلناها

يا ليتَ عيناها لنا وفاها بثمنٍ نُرضِيْ بـه أبـاها

راجع: شرح الشواهد للعيني بهامش الأشموني ١: ٧٠.

(٢) الشّاهد: في «أباها» الثّاني، حيث إنّه مجرورٌ بإضافة «أبا» الأوّل إليه، ومع ذلك بقي على الألف، ولم يكسر بالياء.

﴿وشرط ذا الإعراب﴾ المتقدّم في الأسماء المذكورة [١] **﴿أن يُضَفْنَ﴾** وإلّا فتعربُ بحركاتٍ ظاهرةٍ نَحْوَ: «إنّ له أباً» و«له أخٌ» و«بناتُ الأخِ» [٢] وأن تكون الإضافةُ **﴿لا لِلْيَا﴾** أي لا لياء المتكلّم وإلّا فتعرب بحركاتٍ مقدّرةٍ نحو **﴿أَخِي هَارُونَ﴾** [٣]، **﴿إِنِّي لاَ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾** [٤] [٥] وأن تكون

---

(١) أي: الإعراب بالحروف.

(٢) المثال الأوّل للنّصب، لأنّه اسم «إنّ» و«له» خبرها، والثّاني للرفع لأنّه مبتدأ مؤخّر والثّالث للجرّ لأنّه مضافٌ إليه.

(٣) القصص: ٣٤.

(٤) المائدة: ٢٥.

(٥) المثال الأوّل «أخي» منصوبٌ، لأنّه مُنادىً مضافٌ، حذف منه حرف النِّداء مثل «يوسفُ أعرِضْ عن هذا» وتقديره: «يا أخي» والمثال الثّاني «وأخي» يحتمل الرّفعَ، والنّصبَ، والجرَّ.

أمّا الرَّفعُ فعطفاً على الضّمير المستتر في «أملك» وهو «أنا».

«وما يقال» مِن أنّ «أنا» ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ، فلا يعطف عليه «جوابه» أنّ ذلك فيما لم يكن فاصل بين العاطف، وبين المعطوف عليه ـ مثل: «اضرب وزيد» ـ أمّا إذا فصل بينهما بشيءٍ فلا بأس، والفاصل هنا حرف الاستثناء والمستثنى.

وأمّا النَّصب فبالعطف على «نفسي» لأنّه منصوب، إذ في الاستثناء المفرَّغ ـ كالمثال ـ يكون إعرابُ المستثنى على حسب العامل الّذي قبل أداة الاستثناء، والعامل ـ في المثال ـ «أملك» يحتاج إلى مفعول.

وأمّا الجرّ فبالعطف على «ياء نفسي» والتقدير: «إنّي لا أملك إلّا نفسي ونفس أخي» وعلى جميع التّقادير يكون إعراب «أخي» مقدَّراً.

مُكبّرةً [١] وإلّا فتعرب بحركاتٍ ظاهرةٍ [٢] وأن تكون مفردةً وإلّا فتعرب في حال التّثنية والجمع إعرابهما [٣] **﴿كجا أخو أبيك ذا اعْتِلا﴾** «فأخو» مفردٌ مكبَّرٌ مضافٌ إلى «أبيك» و«أبي» مفردٌ مكبَّرٌ مضافٌ إلى الكاف و«ذا» مضافةٌ إلى «اعتلا»، وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهراً ومُضمراً ومعرفةً ونكرةً [٤].

بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلاَ ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ

﴿بالألف ارفع المثنّى﴾ وهو ـ كما يؤخذ من «التسهيل» [٥] ـ الاسم الدالّ على شيئين متَّفِقَي اللفظ بزيادة ألف أو ياءٍ ونونٍ مكسورة في آخره نحو: «قال رجلانِ»، فخرج نحو: «زيدٌ» و«القمران» و«كِلا» و«كِلتا» و«اثنان» و«اثنتان» لعدم دلالة الأوّل على شيئين، واتفاق [٦] لفظ مدلولَي الثّاني، والزّيادة [٧] في الباقي.

---

(١) أي: غير مُصغَّرةٍ.

(٢) تقول: «جاء أخيُّ زيدٍ، رأيتُ أخَيَّ زيدٍ، مررتُ بأُخَيِّ زيدٍ، برفع الأوّل، ونصب الثّاني، وجرِّ الثّالث، وهكذا باقي الأسماء.

(٣) ففي حال التّثنية رفعاً بالألف، ونصباً وجرّاً بالياء، وفي حال الجمع رفعاً بالواو، ونصباً وجرّاً بالياء، تقول: «قطع هنايَ وهنُويَ، رأيتُ هَنَيَّ وهَنِيَّ، مررت بِهَنَيَّ وهَنِيَّ» وفرق التّثنية والجمع في حالتي النّصب والجرّ، أنّ النّون في التّثنية مفتوحةٌ، وفي الجمع مكسورةٌ.

(٤) فالظاهر «أبي» والمضمر الكاف، والمعرفة كلاهما، والنّكرة «اعتلا».

(٥) شرح التّسهيل ١: ٥٩.

(٦) أي: وعدم اتفاق، إذ «القمران» يقال للشّمس والقمر، فلفظ المفرد ليس واحداً فيهما.

(٧) أي: وعدم الزّيادة، إذ ليس لها مفرداتٌ حتّى تكون هي زائدةً على المفرد.

﴿و﴾ ارفع بها [١] أيضاً **﴿كِلا﴾** وهو اسمٌ مفردٌ عند البصريّين يطلق على اثنين مذكَّرَين، وإنّما يُرفع بها **﴿إذا بمضمرٍ﴾** حال كونه **﴿مُضافاً﴾** له **﴿وُصِلا﴾** [٢] نَحْوَ: «جاءني الرَّجلان كِلاهما» وإن لم يُضَف إلى مضمرٍ بل إلى الظّاهر فهو كالمقصور في تقدير إعرابه على آخره وهو الألف نحو «جاءني كلا الرّجلين» [٣].

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

و **﴿كلتا﴾** التي تطلق على اثنين مؤنّثين **﴿كذاك﴾** أي مثل كلا في رفعها بالألف إذا أُضيفت إلى مضمرٍ نحو «جاءتني المرأتان كلتاهما» وفي تقدير إعرابها على آخرها إن لم تُضف إليه نحو ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾ [٤].

وأمّا **﴿اثنان واثنتان﴾** بالمثلّثة فهما **﴿كابنين وابنتين﴾** بالموحّدة فيهما ـ يعني كالمُثنّى الحقيقي في الحكم **﴿يجريان﴾** بلا شرط سواءٌ أُفردا [٥] نحو

---

(١) أي: بالألف.

(٢) قال الجاميّ: وإنّما قيد بذلك؟ لأنّ «كلا» باعتبار لفظه مفرد وباعتباره معناه مثنّى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن يكون حركاته تقديريّة. وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي فرع فلذلك قيّد كون إعرابه بالحرف بكونه مضافاً إلى مضمر. اهـ باختصار. شرح الجامي: ١٨.

(٣) و«رأيت كلا الرّجلين» و«مررت بكلا الرّجلين» في كلّها «كِلا» بالألف ويكون إعرابها مقدّراً.

(٤) الكهف: ٣٣. (٣) أي: كانا غير مضافين.

﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ [١] أم رُكِّبا نحو ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [٢] أم أُضيفا نحو: «اثناك» و«اثنتاك» و«اثناكم» و«اثنتاكم»، و«كاثنتين»: «ثِنتان» في لغة تميم.

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ   جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

﴿وتخلف الياء في جميعها﴾ أي جميع الألفاظ المتقدِّم ذِكْرُها [٣] **﴿الألف جرّاً ونصباً﴾** أي في حالتيهما **﴿بعد﴾** إبقاء **﴿فتحٍ﴾** لما قبلها **﴿قد أُلِفْ﴾** والأمثلة واضحة [٤].

فرع

إذا سمّي بمثنّى فهو على حالِهِ قبل التّسمية به [٥].

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ» وَ«مُذْنِبِ»
وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا   وَبَابُهُ أَلْحِقْ وَالأَهْلُونَا

---

(١) المائدة: ١٠٦.

(٢) البقرة: ٦٠.

(٣) وهي «المثنّى»، «كِلا»، «كلتا»، «اثنان»، «اثنتان»، «ثنتان»، «ابنان»، «ابنتان».

(٤) تقول: «رأيت الرّجلين كليهما، واثنيهما، وابنيهما» و«رأيت المرأتين كلتيهما، واثنتيهما، وابنتيهما، وثِنتيهما» وهكذا في حال الجرّ.

(٥) مثلاً: إذا وضع «زيدان» اسماً لشخص كان في جميع الحالات: ـ الرّفع، والنّصب، والجرّ ـ بالألف، وإذا وضع «زيدين» اسماً لشخصٍ كان في جميع الحالات بالياء. ولا يتغيّر لاختلاف العوامل، ففي الأوّل تقول: «جاء زيدان، ورأيت زيدان، ومررت بزيدان» وفي الثّاني: «جاء زيدَيْن، ورأيتُ زيدَين، ومررتُ بزيدَيْن».

﴿وارفع بواوٍ وبيا اجْرر وانصب[١] **سالم جمع «عامر» و«مذنب» وشِبه ذَين﴾** أي شبههما، وهو كلّ عَلَم لمذكّر عاقل خالٍ من تاء التّأنيث، قيل: ومن التركيب، وكلّ صفةٍ كذلك[٢] مع كونها ليست من باب «أفعل، فعلاء» كـ«أحمر، حمراء» ولا «فَعلان، فَعلى» كـ«سكران، سكرى»[٣] ولا ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كـ«صبورٍ» و«جريحٍ»[٤] **﴿وبه﴾** أي وبالجمع المذكّر **﴿«عشرونا» وبابه﴾** إلى «تسعين» **﴿أُلحِقَ﴾** في إعرابه السّابق[٥].

وليس بجمع للزوم إطلاق «ثلاثين» ـ مثلاً ـ على «تسعةٍ» لأنّ أقلّ الجمع ثلاثةٌ،

---

(١) أي: في حال الرّفع بالواو: وفي حالي النّصب والجرّ بالياء، تقول: «جاء عامرون ومذنبون، ورأيت عامرين ومذنبين، ومررت بعامرين ومذنبين».

(٢) فالعَلَم كـ«عامر» علماً لرجلٍ، والصفة كـ«مذنب»، وعلم المذكر العاقل ذو تاء التّأنيث مثل «طلحة»، والمركّب كـ«خمسة عشر» علماً لشخص ففي جميعهما لا يقال: «طلحتون، وخمسة عشرون».

(٣) «أفعل» الذي مؤنّثه «فعلاء» لا يجمع بالواو والنّون، لا يقال: «أحمرون» بخلاف أفعل التفضيل فإنّه يجمع، يقال: «أعلمون» لأنّ مؤنّثه «عُلمى» لا «عَلماء»، وهكذا «فعلان» الذي مؤنّثه «فَعلى» لا يُجمع بالواو والنّون، لا يُقال: «سكرانون»، بخلاف «فَعلان» الذي مؤنّثه «فَعلانة» كـ«نَدمان» فإنّه يَصِحُّ أن يقال: «ندمانون».

(٤) يقال: «رجلٌ صبورٌ وجريحٌ، وامرأةٌ جريحٌ وصبورٌ، ولا يقال في المؤنّث: (صبورةٌ، وجريحةٌ» فمثل هذه الألفاظ لا يكون جمعها بالواو والنّون، فلا يَصِحّ «صبورون، وجريحون».

(٥) أي: رفعاً بالواو، ونصباً وجرّاً بالياء تقول «جاء عشرون» و«رأيت عشرين» و«مررت بعشرين» وهكذا «ثلاثون» و«أربعون» إلى «تسعين».

ووجوب دلالة «عشرين» على «ثلاثين» لذلك [١] وليس به [٢].

﴿و﴾ أُلحِق به أيضاً جمعُ تصحيحٍ لم يستوفِ الشّروط وهو **﴿الأهلونا﴾** لأنّ مفرده «أهل»، وهو ليس عَلَماً ولا صفةً بل اسمٌ لخاصّة الشّيء الّذي يُنسب إليه كـ«أهل الرجل» لامرأته وولده وعِياله، و«أهل الإسلام» لمن يدين به، و«أهل القرآن» لمن يقرأهُ ويقوم بحقوقه [٣] وقد جاء جمعه على «أهالٍ».

أُولُـو وَعَـالَمُونَ عِـلِّيُّونَا ۞ وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّـنُونَا

وأُلحق به أيضاً اسماجمعٍ وهما: **﴿أُولو﴾** بمعنى أصحاب [٤] **﴿وعالَمونَ﴾** [٥] وقيل: هو جمع «العالَم». ورُدَّ بأنّ «العالمين» دالٌّ على العقلاء فقط و«العالَم» دالٌّ عليهم وعلى غيرهم ـ إذ هو اسمٌ لما سوى الباري تعالى ـ فلا يكون جمعاً له للزوم

---

(١) وفي النسخة المصريّة: كذلك مكان لذلك.

(٢) إذ لو كان «ثلاثون» جمعاً لكان جمعَ «ثلاثة» وأقلّ الجمع ثلاثةٌ، فلزم أن تدلّ «ثلاثون» على «تسعةٍ»، ولو كان «عشرون» جمعاً لكان جمعَ «عشرة» ودلّ على «ثلاثين» ولو كان «أربعون» جمعاً لدلّ على «اثني عشر»، و«خمسون» على «خمسة عشر»، و«ستّون» على «ثمانية عشر»، و«سبعون» على «واحدٍ وعشرين»، و«ثمانون» على «أربعة وعشرين»، و«تسعون» على «سبعة وعشرين»، مع أنّها لا تدلُّ على هذه، فليست جموعاً، وإنّما هي ملحقاتٌ بالجمع، لأنّ إعرابها كإعراب الجمع.

(٣) تقول: «جاء أهلونا»، «رأيت أهلينا»، «مررت بأهلينا».

(٤) تقول: «جاء أُولو مالٍ»، «رأيتُ أُولي مالٍ»، «مررت بأُولي مالٍ».

(٥) تقول: «العالَمون كلّهم صنائع الله تعالى» و«رحم الله العالَمين من شرّ القيامة»، و«ربُّ العالَمين».

زيادة مدلول مفرده على مدلول الجمع (١).

وأُلحق به أيضاً اسم مفردٍ وهو ﴿عِلِّيّونا﴾ لأنّه ـ كما قال في «الكشّاف» (٢) ـ اسمٌ لدِيوان (٣) الخير الّذي دُوِّنَ فيه كلّ ما عملته الملائكة وصُلَحاء الثَّقَلَيْن لا جمعٌ (٤) ويجوز في هذا النّوع أن يجري مجرى «حين» فيما يأتي (٥) وأن تلزمه الواو ويعربُ بالحركات على النّون نحو:

[٧] ❊ واعترَتْني الهمومُ بالماطِرونِ (٦) ❊

---

(١) والظاهر كونه جمعاً، بشهادة اللغة. فإن قيل: لو كان «العالَم» اسماً لما سوى الله تعالى، و«العالمون» كذلك، لزم تساوي معنى الجمع ومعنى مفرده. قلنا: في اللغة لـ«عالَم» أربعة معان: «الخَلْق» و«العقلاء فقط» و«ما حواه بَطْنُ الفَلَك» و«كلّ صنفٍ من الخلق»، فليكن «عالَمون» جمعاً لـ«لعالَم» بأحدِ المعاني الثّلاثة، غير المعنى الأوّل.

(٢) قال الجعفريّ: قاله في الكشّاف في تفسير سورة المطففين في الآية الثمانية عشرة ونصّه: و«عليون» اسم لديوان الخير الذي دوّن فيه كلّ ما عملته الملائكة وصلحاء الثّقلين منقول من جمع «عليّ» فعيل من «العلوّ» كـ«سجّين» من «السجن» سمّي بذلك إمّا لأنّه سبب الارتفاع إلى أعالي الدّرجات في الجنّة وإمّا لأنّه مرفوع في السّماء السّابعة حيث يسكن الكرّوبيون تكريماً له وتعظيماً. اهـ. الكشّاف ٤: ٢٣٢.

(٣) ـ بكسر الدال، وقد تُفتح ـ هو الدّفتر، أو الورقة التي يُدوَّن فيها الأسماء.

(٤) تقول: «العلّيّون مخلوق» و«رأيت العلّيِّين» و«سِجلُّ القلم في العلّيّين كذا».

(٥) وهو الإعراب بالحركات على النّون، ضمّاً وفتحاً وكسراً، وقوله: «وأن تلزمه.. الخ» عطف بيانٍ لقوله: «مجرى حين».

[٧] قال الجعفريّ: المصراع ليزيد بن معاوية ـ لعنهما الله ـ وهو من البحر الخفيف وقبله:

طَالَ لَيْلي وبِتُّ كالمجنون   واعترتني...

انظر: ديوانه: ٢٢، شرح الكافية ١: ٧٩.

وأن تلزمه الواو وفتح النّون نحو:

[٨] ولهـا بـالماطرونَ إذا أكل النـملُ الذي جـمعا [١]

﴿وأرَضون﴾ - بفتح الراء - جمع «أرضٍ» - بسكونها - ﴿شذّ﴾ إعرابه هذا الإعراب [٢] لأنّه جمع تكسيرٍ ومفرده مؤنّث [٣] ﴿و﴾ أُلْحِق به أيضاً ﴿السّنونا﴾

---

(٦) أي: وعرضتني الهموم في «الماطرون» وهو موضعٌ بناحية الشّام.

الشّاهد في «الماطرون» حيث كُسرت النّون لدخول حرف الجرّ عليها، ولم يصر «الماطرين» لأنّه مفردٌ على وزن الجمع، مثل: «عليّون»، وإذا صار «الماطرون» مرفوعاً ضُمّ النّون، أو صار منصوباً انفتح النّون، يقال: «هُدِم الماطرونُ» بالضمّ و«رأيت الماطرونَ» بالفتح.

[٨] قال الجعفريّ: البيت لأبي دهبل الجمحيّ وهو من البحر المديد وبعده:

خِلْفَةٌ حَتَّى إذا ارتبعَتْ ذَكَرَتْ مِنْ جِلَّقٍ بِيَعَا

انظر: ديوانه: ٨٥، شرح الكافية ١: ٧٩.

(١) يعني: لتلك المرأة في «الماطرون» زادٌ كثير إذا أكل النّمل كلّ ما جمعه من الزّاد. «الشّاهد» في «بالماطرون». حيث إنّ نونها مفتوحة مع دخول حرف الجرّ عليه، وهكذا يكون في حال الرفع والنصب، تقول: «هدم الماطرون» و«رأيت الماطرون» كلاهما بفتح النّون. «الحاصل» يجوز في الاسم الذي وزنه وزن الجمع كـ«عليّون» و«أرضون» ونحوهما ثلاثة أنواع من الإعراب:

أ - إعراب الجمع، رفعاً بالواو، ونصباً وجرّاً بالياء.

ب - إعراب «حين» رفعاً بالضمّة، ونصباً بالفتحة، وجرّاً بالكسرة.

ج - إعراب المبنيّ - بالواو وفتح النّون في الحالات الثلاث -.

(٢) أي: إعراب الجمع المذكّر السالم.

(٣) الجمع المكسّر هو ما اختلف فيه بناء المفرد، كـ«أرضون» حيث إنّ مفرده ساكن الرّاء،

ـبكسر السّين ـ جمع «سَنَة» ـ بفتحها ـ لما ذُكر في «أرَضين»[١].

وَبَــابُهُ وَمِـثْلَ حِـينٍ قَـدْ يَـرِدْ ذَا البَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَـطَّرِدْ

﴿وبابه﴾ وهو كلّ ثلاثيٍّ حُذفت لامه وعُوِّض عنها هاءُ التّأنيث ولم يتكسَّر[٢] فخرج بالحذف[٣] نحو: «تمرة»، وبحذف اللّام نحو: «عِدة»، وبالتّعويض نحو:

⇐ وجمعه مفتوح الرّاء، وقول الشّارح: «بفتح الرّاء جمع ـ أرْض ـ بسكونها ـ إشارة إلى أنّه مكسّر، والأصل في مثل «أرض» الذي هو اسمُ صحيحُ العين على وزن «فَعْل» ـ بفتحٍ فسكون ـ أن يجيء جمعه على وزن «أفعُل» ـ بفتحٍ فسكونٍ فضمٍّ ـ قال ابن مالك: «لفعل اسماً صحّ عيناً أفعُل» فيقال: «أرْأُض» كما يقال: «أفلُس، وأدْلٍ، وأظبٍ» في جموع «فَلْس، ودَلْو، وظَبي» ولكنّه لم يأت سماعاً.

(١) مِن أنّه جمع تكسير، ومفرده مؤنّث، وإلّا فالأصل في مثل «سَنَة» الذي ليس على وزن «فَلْس» أن يكون جمعه على وزن «أفعال» بأن يقال «أسنات» ولكنّه لم يأت سماعاً.

(٢) فهو يُجمع بالواو والنّون رفعاً، وبالياء والنّون نصباً وجرّاً، نحو «عِضَة، وعِزَة» جمعهما «عِضُوْن، وعِزُوْن» لأنّ أصلهما «عِضْوَة، وعِزْوَة» حُذفت لامهما وعُوِّض عنها هاء التّأنيث، تقول: «عضون، وعزون بالواو» لأنّهما اسمان مبتدءان و«قلتُ عِضِيْن وعِزِيْن» لأنّهما مفعولان لـ«قلت» «كلمة عضين وعزين» بالياء لأنّهما أُضيف إليهما «كلمة».

انظر: اللسان ١٥: ٦٨ مادّة «عضا». قال الجعفريّ: فالتاء كانت مع الواو لكنّها لم تكن متّصفة بصفة التعويض فلمّا حذف الواو اتّصفت بها فهي طارية على التاء وأشاره إلى هذه النكتة ابن جنّي في «شرح تصريف المازني» وفصّلنا القول في ذلك في كتابنا «قرّة الطّرف» في الجزء الثاني عن الكلام على «عدّة» فراجعها.

(٣) وفي النسخة المصريّة: بالأوّل مكان بالحذف.

«يد»، وبالهاء نحو: «اسم»، وبالأخير نحو: «شَفَة»[1].

﴿ومثل حينٍ﴾ ـ في كونه معرباً بالحركات على النّون مع لزوم الياء ـ **﴿قد يَرِد ذا البابُ﴾** أي بابُ «سنينَ» شذوذاً[2] كقوله:

[٩] ❊ دعاني من نجدٍ فإنّ سنينه[3] ❊

---

(١) فـ«تمرة» لم يحذف منها شيء، و«عدة» حُذف منها فاء الفعل وهو الواو، إذ أصله «وعد» حُذف فاؤه، وعوّض عنها التاء في آخره، و«يد» أصله «يدي» حُذف لامه ولم يعوّض عنها شيء، و«اسم» أصله «سمو» حُذف لامه وعوّض عنها الهمزة في أوّله، و«شفة» أصلها «شَفو» حُذف لامه، وعوِّض عنها الهاء، ولكن جمعها مكسَّرٌ لأنّه «شفاه» على وزن «فِعال» وفعال من أوزان جمع التكسير.

قال الجعفريّ: اختلف في أصل «عدَة» فقيل: «وعد» ـ كما هنا وفي «شرح الرضي على الشافية» ـ في مبحث المعتلات ـ وقال ابن جنّي في «شرح تصريف المازني»: «وعدة» بالواو والتاء ثمّ حذف الواو واتّصفت التاء بصفة العوض. ولنا في المقام أدلّة قويّة على صحّة قول ابن جنّي ذكرناها في الجزء الثاني من كتاب «قرّة الطَّرف» فعلى الناظر الالتفات إليها.

(٢) تَقول ـ مثلاً ـ: «هذه سنينُ عجاف» بضمّ النون، و«رأيت سنينَ عجافاً» بالفتح، و«وقعنا في سنينِ عجافٍ» بالكسر.

[٩] قال الجعفريّ: المصراع للصمة بن عبدالله القشيريّ وهو من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب الأوّل التّام وتمامه:

❊ لعِبْنَ بنا شَيْباً وشيّبنا مُرْداً ❊

راجع شرح الكافية ١: ٧٧.

(٣) يعني: أُتركاني مِن ذكر «نجد» ـ وهو أرضٌ في شبه الجزيرة العربيّة ـ فإنّ سنين «نجدٍ» ⇐

﴿وَهْوَ﴾ أي الورود مثل «حين» فيما ذكر ﴿عند قوم﴾ من العرب ﴿يطَّرِد﴾ أي يستعمل كثيراً.

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِـهِ الْـتَحَقْ   فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْـرِهِ نَـطَقْ

﴿ونون مجموعٍ وما به التحق فافتح﴾ [١] لأنّ الجمعَ ثقيلٌ والفتحَ خفيفٌ فتعادلا ﴿وقلّ مَن بكسره نطق﴾ نحو:

[١٠] وقد جاوزتُ حدّ الأربعينِ [٢]

قال في «شرح الكافية» [٣]: وهو لُغة.

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْـمُلْحَقِ بِـهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

﴿ونون ما ثُنّي والملحق به بعكس ذاك﴾ أي بعكس نون الجمع والملحق

⇐ لعبن بنا حال كنّا شباباً، وشيّبننا حال كنّا أمردين، والأمرد: مَن لم يَـنْبُتْ بَـعْدُ شَـعْرُ لحيته. «الشّاهد» في فتح نون «سنين»، لأنّه منصوبٌ بـ«إنّ».

(١) سواءٌ كان الجمع في حالة الرّفع، أم النّصب، أم الجرّ.

(٢) يعني: ماذا يريد الشعراء منّي وقد جاوز عمري الأربعينَ سنة. «الشاهد» في كسر نون «الأربعين» وهو ملحقٌ بالجمع، والأصل فيها الفتح.

[١٠] المصراع لسحيم بن وثيل الرياحي من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرّض فيها بابن عمّه الأبيرد الرّياحي وهو من البحر الوافر وقبله:

أكـلَّ الدّهـر حِلٌّ وارتـحالٌ   أمـا يُبقي علـيّ ولا يَـقيني
وماذا تـبتغي الشُّـعَراء مـنّي   وقـد جـاوزتُ... المـصراع...

راجع: ابن عقيل ١: ٦٨.

(٣) قال الجعفريّ: وفي شرح الكافية ١: ٨٠: وكسرها لغة اهـ.

به ﴿**استعملوه فانتبه**﴾ فهي مكسورةٌ(١)، وفتحها لغة مع الياء كقوله:

[١١] ❊ على أَحْوِذَيَّيْنَ استقلَّت عشيّةً(٢) ❊

ومع الألف كما هو ظاهر عبارة المصنّف وصرّح به السيرافي كقوله:

[١٢] ❊ أعرفُ منها الأنْفَ والعينانا(٣) ❊

وجاء ضمّها كقوله:

---

(١) سواء كان المثنّى في حال الرّفع، أم النّصب، أم الجرّ.

[١١] المصراع لحميد بن ثور الهلالي الصحابيّ أحد الشعراء المجيدين وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة وهو من البحر الطويل وبعده: فما هي إلّا لمحة وتغيب. راجع: ابن عقيل ١: ٦٩.

(٢) «احوذيّين» مثنّى «أحوذيّ» وهو الخفيف في الشيء لحذقه، والمراد هنا جناحا القطاة «والمعنى»: على جناحين خفيفين طارت القطاة في اللّيل، فما تبقى القطاة بتلك الحالة إلّا لحظة واحدة، وتغيب عن البَصَر ـ المراد: الكناية عن سرعة سيرها «الشّاهد» في فتح نون «أَحوذِيَّين» مع أنّه مثنّى والأصل فيها الكسر.

[١٢] المصراع لرجل من بني ضبّة كما قال المفضل ونسب إلى رؤبة أيضاً وبعده: ومِنْخَرَيْنِ أشبها ظَبْيَانا. وروي: أعرِف منها الجِيْدَ والعنيانا. انظر: ابن عقيل ١: ٧١. وقد قيل: إنّه مصنوع فلا يحتجّ به. والذي نقله عن السّيرافي موجود في حاشيته على «الكتاب» لسيبويه.

(٣) يعني: أعرف من هذه المرأة أنفها، وعينيها، ومِنْخَريها ـ وهما ثُقْبَتَا الأنف ـ اللَّذَين يشبهان منخرَي الظبيان «الشّاهد» في مجيء «عينانا» بالألف وفتح النون.

[١٣] البيت من الرّجز على العروض المقطوعة «مفعولن» مع الضرب المشابه ولم نعثر على قائله.

[١٣] يا أبـتا أرَّقَـني القِـذّانُ   فـالنَّومُ لا تألَـفُهُ العـينانُ (١)

وَمَــا بِــتَا وَأَلِــفٍ قَــدْ جُــمِعَا   يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

﴿**وما بتاء وألفٍ**﴾ مزيدتَين (٢) ﴿**قد جمعا**﴾ مؤنّثاً كان مفرده أم مذكّراً مُعرب خِلافاً للأخـفش (٣) ﴿**يُكسر في الجرّ وفـي النَّـصْب مـعا**﴾ نـحو «خـلق اللهُ السَّماواتِ» و«رأيت سُرَادقاتٍ واصطبلاتٍ» كما تقول: «نظرتُ إلى السّماواتِ» و«إلى سرادقات» و«إلى اصطبلاتٍ» (٤) خـلافاً للكـوفيّين فـي تـجويزهم نـصبه

---

(١) «القذّان» جمع «قُـذَذ» ـ كـ«صـرد» البُـرْغُوْث «والمـعنى» يـا أبـتا أسـهرني البـراغـيث، فالعينان أصبحا لا تألفان النّوم «الشّاهد» في «القِذّان» و«العَينان» حيث جيء بهما مع الألف وضمّ النون.

الحاصل: في إعراب التّثنية أربعةُ أوجه:

أ ـ كسر نونها في جميع الحالات رفعاً ونصباً وجرّاً، ورفعاً بالألف، ونصباً وجرّاً بالياء وهو المشهور.

ب ـ كسر نونها مع الياء.

ج ـ فتح نونها مع الألف.

د ـ ضمّ نونها مع الألف.

فلا ينوّن، بل يُضمّ ويُكسر.

(٢) قال الجعفريّ: أي يشترط في اتّصاف الجمع السالم بهذا الإعراب زيادة الألف والتاء معاً فلو كان التاء أصليّة والألف زائدة كما في «أبيات» جمع «بيت» أو الألف أصليّة والتاء زائدة كما في «البُغَاة» جمع «الباغي» لم يعرب بهذا الإعراب.

(٣) فقال: إنّه مبنيّ.

(٤) الأمثلة الثّلاثة الأُولى للنّصب، والثّلاثة الأُخرى للجرّ، وإنّما مثّل بثلاثة لبيان عدم الفرق

بالفتحة، ولهشام [١] في تجويزه ذلك في المعتلّ مستدلاً بنحو «سمعتُ لغاتهم» [٢] وأمّا رفعه فعلى الأصل بالضمّ.

كَذَا أُولاَتُ وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ   كَأَذْرِعَــاتٍ فِــيهِ ذَا أَيْضاً قُــبِلْ

﴿كذا﴾ أي كجمعِ المؤنّث السالم في نصبه بالكسرة ﴿أولاتُ﴾ بمعنى صاحبات نحو ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُوْلاَتِ حَمْلٍ ﴾ [٣] [٤] ﴿والذي اسماً﴾ من هذا الجمع ﴿قد جعل كأذرِعات﴾ لموضعٍ بالشّام أصله: «أذرِعة» جمع «ذِراع» [٥] ﴿فيه ذا﴾ الإعرابُ ﴿أيضاً قُبِل﴾ وبعضهم ينصبه بالكسرة ويحذف منه التّنوين [٦] وبعضهم يُعربه

⇐ في هذا الإعراب بين ما كان مفرده مؤنّثاً كـ«سماوات» إذ «سماء» مؤنّث، أو مذكّراً كـ«سرادقات» فإنّ مفرده مذكّر، وهو «سرادق» والسّرادق شيءٌ يشبه الخيمة يمدّ فوق صحن البيت.

(١) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحويّ الكوفيّ كان من أبرز أصحاب الكسائيّ وله آراء بارزة في النَّحو وينقل عنه الرّضي كثيراً ويطلق عليه هشام الضَّرير لأنّه كان أعمى، وقد اكتفى السيوطي في النّقل عنه بقوله: هشام لاشتهاره.

(٢) بفتح التاء، جمع «لغة» وأصلها «لُغَوٌ» أو «لُغَيٌ» فهو معتلٌّ، حذف لامه، وعوّض عنها هاء التّأنيث وفي «أقرب الموارد»: قيل: اشتقاق اللّغة من «لغي» بالشّيء، أي لهِج به.

(٣) الطّلاق: ٦.

(٤) الشّاهد في جرّ «أولات» مع أنّه منصوب لأنّه خبر «كان» واسمها ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى ما قبلها وإنّما صار«أولات» ملحقاً بالجمع، إذ ليس هو بجمعٍ، لعدم مفردٍ له، وإنّما هو بمعنى الجمع.

(٥) فـ«أذرعات» جمع الجمع كما أنّ «أكلُب» جمع «كِلاب».

(٦) أي يقول: «رأيت أذرِعات» بكسر التاء بدون التنوين.

إعراب ما لا ينصرف [١] ويروى بالأوجه الثّلاثة قوله:

[١٤] ❊ تَنَوَّرتها مِن أذرِعاتٍ وأهلها [٢] ❊

وَجُــرَّ بِــالْفَتْحَةِ مَـا لاَ يَـنْصَرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

﴿وجُرّ بالفتحة ما لا ينصرف﴾ وسيأتي في بابه **﴿ما﴾** دام **﴿لم يُضَف أو**

---

(١) أي: رفعاً بالضمّة، ونصباً وجرّاً بالفتحة، وبدون التّنوين في الحالات الثّلاث.

(٢) يعني: نظرت بقلبي إلى نار شوق تلك المرأة من «أذرِعات»، وهي موضع بالشّام، والحال أنّ أهلها يسكنون «يثرب»، أي المدينة، وأقرب الدار التي تسكنها نَظَرٌ عالٍ «الشّاهد» في «أذرِعات»، قُرئت في هذا البيت «أذرعاتٍ» و«أذرعاتِ» و«أذرعاتَ».

[١٤] قال الجعفريّ: المصراع لامرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدة مطلعها:

ألاَ عِمْ صباحاً أيّها الطَّلَلُ البالِيْ   وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالِيْ

وهو من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب الأوّل التامّ وبعده:

بيثربَ، أدنى دارِها نظرٌ عاليْ:

الشّاهد فيه، قوله: «أذرعات» فإنّ أصله جمع ثمّ نقل فصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع وفي المعنى مفرد ويروى بالأوجه الثلاثة التي أشار إليها الشارح فأمّا من رواه بالجرّ والتّنوين فإنّما لاحظ حاله قبل التسمية به من أنّه جمع بالألف والتاء المزيدتين والتنوين فيه للمقابلة وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها لأنّ التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكّن وهذا عندهم تنوين المقابلة. وأمّا من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرد والزجّاج ـ فقد لاحظوا فيه أمرين: الأوّل أنّه جمع بحسب أصله والثاني أنّه علم على مؤنّث فأعطوه من كلّ جهة شبهاً فمن جهة كونه جمعاً نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ومن جهة كونه علم مؤنّث حذفوا تنوينه. وأمّا الذين رَوَوْه بالفتح من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم سيبويه وابن جنّي ـ فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنّه علم مؤنّث.

يك بعد أل﴾ المعرفة أو الموصولة أو الزّائدة أو بعد «أم»[(١)] **﴿ردف﴾** فإن كان جُرّ بالكسرة نحو: «مررتُ بأحمدِكم»، ﴿وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[(٢)]، «كالأعمى والأصمّ»[(٣)]، ونحو:

[١٥] * رأيتُ الوليد بن اليزيد مباركاً[(٤)] *

وظاهر عبارة المصنّف أنّه حينئذٍ[(٥)] باقٍ على منع صرفه مطلقا[(٦)]، وبه صرّح في

---

(١) التي تستعملها «حِمْيَر»، وبعض «طيٍّ» مقام «ألْ».

(٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) «أحمد» غير منصرفٍ، للعَلَميّة، ووزن الفعل، وإنّما جُرَّ لإضافته إلى الضّمير ـ وهو ضمير جمع المذكّر ـ و«المساجد» غير منصرف لأنّه على وزن «مفاعل» وهو قائم مقام السّببين، وإنّما جُرَّ لدخول «أَل» المعرفة عليه، و«الأعمى، والأصمّ» غير منصرفين، لأنّ فيهما وزن الفعل والوصف، وإنّما جُرّا لدخول «أل» الموصولة عليهما، إذ معناهما: «الذي هو أعمى، والذي هو أصمّ».

[١٥] قال الجعفريّ: المصراع لابن ميّادة يمدح الوليد بن يزيد وهو من البحر الطويل على العروض الأولى المقبوضة «مفاعلن» مع الضّرب المشابه وبعده:

شديداً بأعباء الخلافة كاهله.

(٤) «الوليد» ابن يزيد بن عبدالملك بن مروان، الذي لعنه النبيّ ﷺ، ولعن مَن في صلبه، وهو غاصب الخلافة من آل الرسول ﷺ، ومزّق القرآن الكريم بالسّهام، ونظم بيتين معروفَين مستهزءاً بالله والقرآن، والقيامة. «أعباء» أثقال «كاهله» ما بين الكتفين «الشّاهد» في «اليزيد» قُرئَ بالكسر مع أنّه غيرُ منصرفٍ، لدخول «أل» الزّائدة عليه.

(٥) أي: الاسم غير المنصرف الذي أُضيف، أو دخل عليه «أل».

(٦) سواءٌ زالت منه علّة واحدة من أسباب منع الصرف أو بقيت العلّتان، ولم تزل واحدةٌ ⇐

شرح التسهيل [١]، وذهب السّيرافي [٢] والمبرّد [٣] وجماعةٌ [٤] إلى أنّه منصرفٌ مطلقاً [٥] واختار النّاظم في «نكتِهِ» ـ على مقدّمة ابن الحاجب ـ أنّه إن زالت منه علّةٌ فمنصرف [٦] وإن بَقِيَتِ العلّتان فلا [٧] ومشى عليه ابن الخبّاز والسيّدُ ركن الدّين [٨].

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلانِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

﴿**واجعل لنحو: «يفعلان»**﴾ و«تفعلان» ﴿**النّونا رفعاً و**﴾ لـ«تفعلين» نحو: ﴿**«تدعين» وَ**﴾ لـ«يفعلون» و«تفعلون» نحو: ﴿**«تسألونا»**﴾.

⇐ منهما، لأنّ ابن مالك قال:

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يُضَف.. الخ

وظاهره أنّه إن أُضيف لم يكن جرّه بالفتحة، لا أنّه يكون منصرفاً أيضاً، فتأمّل.

(١) شرح التسهيل ١: ٤١.

(٢) بحاشية «الكتاب» في مبحث غير المنصرف. راجع: حاشية الخضري ١: ٩٨.

(٣) المقتضب ٣: ٣١٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني ١: ٩٧.

(٥) سواءٌ زالت علّة واحدة، أو لم يزل شيءٌ من العلّتَين.

(٦) كـ«أحمدكم» فإنّه كان غير منصرف لوزن الفعل الباقي مع الإضافة، والعَلَميّة الزائلة بالإضافة، إذ الإضافة إنّما تكون لتعريف المضاف، فـ«أحمد» خرج عن العَلَميّة، وصار نكرةً لاشتباهه بين أفرادٍ متعدّدين، ولذا أُضيف حتّى يُعيَّنَ ويُعْلَمَ مَنْ هو المراد.

(٧) كـ«الأعمى» فإنّه بعد دخول «ألْ» أيضاً بقي فيه وزن الفعل، والوصف.

(٨) قال الجعفريّ: هو السيّد ركن الدّين أبو محمّد الحسن بن محمّد بن شرف شاه العلويّ الإماميّ صاحب المتوسّط المسمّى بالوافية في شرح الكافية المتوفّى سنة ٧١٥هـ وما نقله الشارح موجود في آخر مبحث غير المنصرف من كتاب «المتوسّط: ٦٤».

وَحَذْفَهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُـونِي لِـتَرُومِي مَـظْلَمَهْ

﴿و﴾ اجعل ﴿حذفها﴾ أي حذف النون ﴿للجزم والنَّصب﴾ حملاً له على الجزم كما حُمِل على الجرّ في المثنّى والجمع (١) ﴿سِمهْ﴾ أي علامة: فالجزم ﴿كـ«لَم تكوني»﴾ والنّصب نحو: ﴿لِتَرُوْمِيْ (٢) مَظلَمَهْ﴾ وأمّا قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَنْ يَعْفُونَ﴾ (٣) (٤) فالواو لام الفعل والنّون ضمير النسوة والفعل مبنيٌّ كما في «يَخْرُجْنَ».

تتمّة

إذا اتّصل بهذه النّون نونُ الوِقاية جاز حذفها تخفيفاً وإدغامها في نون الوقاية

---

(١) يعني: حكم النّصب في الأفعال الخمسة كحكم الجزم، كما إنّ حُكم النصب في المثنّى والجمع كحكم الجرّ.

(٢) أصلهما «تكونين» و«ترومين» ـ بمعنى: تقصدين ـ حذف منهما النون للجزم بـ«لم» في الأوّل، وللنصب بـ«لام الأمر» في الثاني.

أمّا الأفعال الخمسة فهي: «يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين» وكلّ فعلٍ كان على وزن أحد هذه فإنّ علامة رفعها بثبوت النّون، وعلامة جزمها ونصبها حذف النّون.

فالرّفع: نحو: «الزّيدان يضربان» و«أنتما تضربان» و«الزّيدون يضربون» و«أنتم تضربون» و«أنتِ تضربين».

والجزم: نحو: «لم يضربا، لم تضربا، لم يضربوا، لم تضربوا، لم تضربي».

والنّصب: نحو: «لن يضربا، لن تضربا، لن يضربوا، لن تضربوا، لن تضربي».

(٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) فليس جمع مذكّر حتّى يُحذف نونه بـ«أنْ» الناصبة.

والفكّ، وقُرئ بالثلاثة ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ [1][2] وقد يحذف النّون مع عدم النّاصب والجازم كقوله:

[١٦] أبـيتُ أسـري وتـبيتي تـدْلُكِيْ ... وجـهكِ بـالعنبر والمِسْكِ الزَّكـيِّ [3]

وَسَمِّ مُـعْتَلّاً مِـنَ الأسـماءِ مَـا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا

فَـالأَوَّلُ الإِعْـرَابُ فِـيهِ قُـدِّرَا ... جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَـدْ قُـصِرَا

﴿**وسمِّ معتلاً من الأسماء**﴾ المتمكّنة [4] ﴿**ما**﴾ آخره ألف ﴿**كـ«المصطفى»**

و﴾ما آخره ياءٌ نحو: ﴿**المُرتقي مكارما، فالأوّل**﴾ ـ وهو الذي كـ«المصطفى» في كون آخره ألفاً لازمة ـ ﴿**الإعراب فيه قدّرا جميعه**﴾ على الألف لتعذّر تحريكها ﴿**وهو الذي قد قُصِرا**﴾ أي سمّي مقصوراً لأنّه حُبِس عن الحركات والقصر

---

(١) الزّمر: ٦٤.

(٢) هكذا «تأمروني» بحذف نون الفعل وإبقاء نون الوقاية، و«تأمرونّي» بالإدغام، و«تأمرونني» بفكّ الإدغام.

(٣) يعني: أنا أقضي الليل في السَّير، وأنت تقضينه في مسح وجهكِ بالعنبر والمِسْك الفاخر. «الشّاهد» في «تبيتي» أصله «تبيتين» حُذفت نونه بدون دخول ناصب أو جازم عليه.

[١٦] قال الجعفريّ: البيت من الرَّجز والرَّاجز مجهول والأصل: «تَبِيْتِيْنَ» و«تدلكين» فحذف النّونين دون جازم وناصب ومن ذلك قول أبي الأئمّة وشيخ الأمّة أبي طالب عليه السلام:

فإن يكُ قوم سرّهم ما صَنَعْتُمُ ... سَيَحْتَلِبُوْهَا لاقِحاً غيرَ باهلِ

أراد: «فسيحتلبونها» فحذف الفاء والنّون للضّرورة. انظر: شرح الكافية ١: ٨٥.

(٤) القيد بالمتمكّنة إنّما هو لأنّ الأسماء المبنيّة لا تُسمّى «معتلاً، وصحيحاً»، إذ المعتلّ هو الذي منع حرف العلّة فيه عن بعض الحركات، أمّا المبني فلا يتغيّر بالحركات أصلاً حتّى يكون الاعتلال مانعاً عنها.

الحبس أو لأنّه غير ممدودٍ[١]. قال الرضيّ[٢]: وهو أَوْلى، لما يلزم على الأوّل من إطلاقه على المضاف إلى الياء[٣].

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أَيْضاً يُجَرْ

﴿والثّاني﴾ ـ وهو الذي كـ«المرتقي» ـ في كون آخره ياءً خفيفةً لازمةً تِلْوَ كسرةٍ ـ **﴿منقوصٌ ونصبه ظهر﴾** على الياء لخفّته **﴿ورفعه يُنوى﴾** أي يُقدّر فيها لِثِقَلِ الضّمّة على الياء **﴿كذا أيضاً يُجَرّ﴾** بكسرةٍ منويّة لِثقَل الكسرة على الياء[٤]. ولو قدّمه على المقصور كان أولى. قال في «شرح الهادي»: لأنّه أقرب إلى المعرب لدخول بعض الحركات عليه.

فرع

ليس في الأسماء المعربة اسمٌ آخره واو قبلها ضمّة إلّا الأسماء الستّة حالةَ

---

(١) أي: ألفه لسيت ممدودةً مثل «حمراء».

(٢) الشارح نقل عبارة الرّضيّ بالمعنى والعبارة بالنصّ هي: وسمّي نحو: «الفتى» و«العصا» مقصوراً لكونه ضدّ الممدود، أو لكونه ممنوعاً من مطلق الحركات، والقصر: المنع، والأوّل أولى لأنّه لا يسمّى نحو: «غلامي» مقصوراً وإن كان ممنوعاً من الحركات الإعرابيّة أيضاً. اهـ. شرح الكافية ١: ٩٨.

(٣) مثل «غلامي» فإنّه أيضاً حُبِس عن الحركات، فتقول: «جاء المصطفى»، «رأيتُ المصطفى»، «مررتُ بالمصطفى» بالألف في الحالات الثّلاث.

(٤) تقول «جاء المرتقي»، «مررت بالمرتقي» في كلاهما بسكون الياء، و«رأيت المرتقيَ» بفتح الياء.

الرفع [١].

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِـرٌ مِـنْهُ أَلِـفْ   أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ

﴿وأيُّ فعلٍ﴾ مضارع ﴿آخر منه ألف﴾ نحو: «يرضى» ﴿أو﴾ آخرٌ منه ﴿واوٌ﴾ نحو: «يغزو» ﴿أو﴾ آخرٌ منه ﴿ياءٌ﴾ نحو: «يرمي» ﴿فمعتلاً عُرِف﴾ عند النُّحَاة [٢].

فَـالأَلِفَ انْـوِ فِـيهِ غَـيْرَ الْـجَزْمِ   وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ«يَدْعُو، يَـرْمِي»

﴿فالألف انوِ فيه غير الجزم﴾ وهو الرّفع والنَّصْب لما تقدّم [٣] كـ«زيدٌ يَخْشَى» و«لن يَرْضَى» [٤] ﴿وابْدِ﴾ أي أظهر ﴿نصب ما﴾ آخره واوٌ ﴿كـ«يدعو»﴾ وما آخره ياءٌ نحو: ﴿يرمي﴾ لما تقدّم [٥] كـ«لنْ يدعوَ» و«لن يرميَ».

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً   ثَـلاثَهُنَّ تَـقْضِ حُكْـماً لاَزِمـاً

﴿والرَّفعَ فيهما﴾ أي فيما كـ«يدعو» و«يرمي» ﴿إنوِ﴾ لثِقَلِه عليهما كـ«زيد

---

(١) إنّما ذكر الشّارح هذا الفرع، حيث إنّه ذكر اسماً آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبله نحو: «مصطفى» واسماً آخره ياءٌ ما قبله مكسور نحو: «مرتقي» أمّا اسم آخره واو وقبله الضمّ فليس إلّا الأسماء الستّة.

(٢) ويُسمّى ما آخره الواو «واويّاً» وما آخره الياء «يائيّاً» وما آخره الألف إن كان الألف منقلبةً عن الواو «واويّاً» وإن كانت منقلبةً عن الياء مثل «يرضى» «يائيّاً».

(٣) من تعذّر تحريك الألف.

(٤) فـ«يخشى» مرفوع لأنّه خبر لـ«زيد» و«يرضى» منصوبٌ بـ«لن». «والشّاهد» فيهما عدم ظهور علامة الرفع والنصب عليهما، بل بقيا بالألف المقصورة.

(٥) من خفّة الفتح.

يدعو»و«يرمي» [١] ﴿واحذف﴾ حالكونك ﴿جازماً﴾ للأفعال المعتلّة ﴿ثلاثهنّ﴾ [٢] كـ«لم يخشَ» و«يرمِ» و«يغزُ» [٣] ﴿تقضِ﴾ أي تحكم ﴿حكماً لازماً﴾ وقد تحذف في غير الجزم حذفاً غير لازم، نحو ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [٤].

هذا باب «النّكرة والمعرفة»

نَكِــرَةٌ قَــابِلُ أَلْ مُــؤَثِّرا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

﴿نكرةٌ قابل [٥] أل﴾ حالِكونه [٦] ﴿مؤثّراً﴾ التّعريف كـ«رجل» بخلاف نحو: «حَسَن» [٧] فإنّ «ألِ» الداخلة عليه لا تؤثِّر فيه تعريفاً فليس بنكرةٍ ﴿أو﴾ ليس بقابلٍ لـ«أل» لكنّه ﴿واقعٌ موقع ما قد ذكرا﴾ أي ما يقبلُ «أل»، كـ«ذي» فإنّها لا تقبل

---

(١) فـ«يدعو» خبر لـ«زيد» و«يرمي» معطوف على الخبر، فهما مرفوعان ولكن لم تظهر الفتحة عليهما.

(٢) ما آخره ألفٌ مقصورة، أو واوٌ، أو ياءٌ.

(٣) الأصل «يخشى» و«يرمي» و«يغزو» فحذف الألف من الأوّل، والياء من الثّاني، والواو من الثّالث للجزم بـ«لم».

(٤) أصله: «سندعو» ـ متكلّم مع الغير من «يدعو» ـ دخل عليه السّين. «الشّاهد» في حذف الواو منه بدون دخول ما يجزم عليه، والآية من سورة «العلق».

(٥) إنّما قال: «قابل» ولم يقل «قابلة» مع أنّه خبرٌ لـ«نكرة» وهي مؤنّثٌ؟ باعتبار «اسم» لأنّ «نكرة» معناه: «اسم نكرة» و«اسم» مذكّرٌ.

(٦) أي: حالكون «أل» موجباً لتعريف ذلك الاسم.

(٧) الذي هو اسمٌ لشخصٍ، فإنّه علمٌ ومعرفة و«ألْ» الدّاخلة عليه ليس للتّعريف.

«ألْ» لكنّها تقع موقعَ ما يقبلها وهو «صاحب»[١].

وَغَــيْرُهُ مَــعْرِفَةٌ كَـهُمْ وَذِي ... وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلَامِ وَالَّذِي

﴿وغيره﴾ أي غير ما ذُكِرَ ﴿معرفةٌ﴾ وهي مضمرٌ ﴿كـ«هُمْ» و﴾ اسم إشارةٍ نحو: ﴿ذي، و﴾ عَلَمٌ نحو: ﴿«هند»، و﴾ مضافٌ إلى معرفةٍ نحو: ﴿«ابني»[٢] و﴾ مُحلّى[٣] بـ«ألْ» نحو: ﴿الغلام، و﴾ موصولٌ نحو: ﴿الذي﴾ وزاد في «شرح الكافية»[٤] المنادى المقصود كيا رجل[٥] واختار في «التسهيل»[٦] أنّ تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، ونقله في «شرحه»[٧] عن نصّ سيبويه، وزاد ابنُ كيسان

---

(١) فـ«ذو» لا تقبل «أل» لا يقال «ألذو» ولكنّها بمعنى «صاحب» الذي تدخل «ألْ» ويقال: الصاحب، إذن فـ«ذو» نكرة لوقوعه محلّ ما يقبل «ألْ».

(٢) المضاف إلى ياء المتكلّم، وضمير المتكلِّم معرفةٌ.

(٣) أي: مُزَيَّن بـ«أل».

(٤) فمضمر أعرفها ثمّ العَلَمْ ... واسم إشارة وموصول مُتَمّ
وذو أداة أو منادىً عُيّنا ... أو ذو إضافة بها تبيّنا
شرح الكافية ١: ٩٠.

(٥) «يا رجل» قد يقوله الأعمى الذي لا يقصد ولا يُشير إلى شخص معيّن، وقد يقوله البصير الذي يقصد شخصاً معيَّناً ويُشير إليه، والأوّل يُسمّى «المنادى غير المقصود» والثاني يُسمّى «المنادى المقصود».

(٦) التسهيل وشرحه ١: ١١٥.

(٧) قال في «شرح التسهيل»: واختلف فيما كان نكرة ثمّ تعرَّف بالنّداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حُذِف لفظاً وبقي معنىً، كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا
⇐

«ما» و«مَن» الاستفهامِيَّتَين [١] وابنُ خَرُوْف «ما» في: «دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعِمّا» [٢].

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمٍّ بِالضَّمِيرِ

﴿فما﴾ كان من هذه المعارف موضوعاً **﴿لذي غيبةٍ﴾** أي لغائبٍ تقدّم ذكره لفظاً أو معنًى أو حكماً [٣] **﴿أو﴾** لذي **﴿حضورٍ﴾** أي لحاضرٍ مخاطبٍ أو متكلّم

⇐ لَهُ الأَمْثَالَ﴾ وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه. وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه. وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرّفة لاسم الإشارة فإن تكونَ معرِّفةً ومعها مواجهة أولى وأحرى. وهذا أظهر وأبعد عن التكلّف. شرح التسهيل ١: ١١٦.

(١) نحو: «ما أكلتَ؟» و«مَنْ رأيتَ؟» قال: لأنّ جوابهما معرفةٌ إذ هو «الخُبزَ» في الأوّل، و«زيداً» في الثاني، والسّؤال لمطابقةِ الجواب معه معرفةٌ أيضاً «وَرُدَّ» بأنّه يصحّ أن يقال في الأوّل «خُبزاً» وفي الثّاني «رجلاً من بني فلان» بالتّنكير.

(٢) أصله «دققته دقّاً نعم ما» بمعنى: «نعم الدّق هو» فأُدغمت الميم في الميم صار «نعمّا» بالتشديد، فقال ابن خروف «ما» المتّصل بـ«نعم وبئس» معرفة لأنّه فاعل لـ«نعم» و«بئس»، وفاعلهما يجب أن يكون معرفة، فتأمّل.

وقد نظم الشّاعر الفارسي هذه العشرة في الأبيات التالية:

مَعارف شش بود بر قول مقبول «اضافه» با «ضمير» و«اسم موصول»
سه‌اى ديگر به خاطر دان همـاره «علم» «ذواللام» با «اسم إشاره»
بر اين شش چار ديگر هم فزودند معارف را عدد بر ده نمودند
از استفهام «مَنْ» آرند با «ما» «منادى» دان و«ما» اندر «نِعِمّا»

(٣) لفظاً مثل: «زيداً ضربته» ومعنًى مثل: «اعدلوا هو أقربُ للتقوى» فرجع «هو» إلى «العدل» الذي لم يتقدّم لفظه، ولكن تقدّم معناه في «اعدلوا» وحكماً مثل: «يوصيكم الله في أولادكم ⇐

﴿كـ«أنت»﴾ و«أنا» ﴿و«هو» سَمِّ بـالضّمير﴾ والمُـضْمَرِ ـ عـند البـصريّين ـ، والكِنايةِ والمكنيّ ـ عند الكـوفيّين (١) ـ. ولا يـرد عـلى هـذا اسـم الإشـارة لأنّـه وُضِـع لمشـارٍ إليـه لَـزم مـنه حـضوره (٢) ولا الاسـم الظـاهر لأنّـه وُضِـع لأعـمّ من الغيبة والحضور (٣).

وقد عكس المصنّف المثالَ فجعل الثّاني للأوّل والأوّل للثّاني (٤) على حدّ قوله

⇐ للذّكرِ مثْلُ حظِّ الأُنثيين... ولأبوَيْهِ لكلِّ واحدٍ مِنهما السُّدُسُ» الشّاهد في ضمير «لأبويه» الرّاجع إلى «الميِّت» مع أنّه لم يتقدّم لا لفظ «الميّت» ولا معناه، ولكن تقدّم بيان أحكام الميّت، ولذا رجع الضّمير إليه.

(١) يعني البصريّون يقولون له: «الضّمير» و«المضمر» والكوفيّون يـقولون له: «الكـناية» و«المكنيّ عنه».

(٢) يعني: لا يُستشكل على ابن مالك أنّه قال: «فما لذي غيبة أو حضور» فكلامه يشمل اسم الإشارة، لأنّه للحضور، لأنّ «هذا» مثلاً وضع للمشار إليه ولا تـصحُّ الإشـارة إلّا إلى الحاضر، فلم يوضع اسم الإشارة للماضي، بل وُضِع لشيءٍ لازمه الحضور، بخلاف «أنتَ» فإنّه وضع للحاضر «وفيه» أنّ ابن مالك لم يقل: «وضع للحاضر» حتّى يكون اسم الإشارة خارجاً، وإنّما قال: «للحاضر» واسم الإشارة أيضاً للحاضر، إذن: فـالإشكال وارد.

(٣) فـ«زيد» ـ مثلاً وضع لمسمّاه سواء كان حاضراً أم غائباً، والضّمائر شرط فيها أن تكون للحضور، أو للغيبة، وليس لنا ضمير وُضِع للأعم من الحاضر والغائب.

(٤) أي: قال أوّلاً «فما لذي غيبة أو حضور» فقدّم الغائب على الحاضر، ثمّ في المثال أتى بضمير الحاضر أوّلاً ثمّ بضمير الغائب، فقال: «كـ«أنت» و«هـو» وهـذا يُسـمّى «اللـفّ والنشر المشوَّش» كما أنّ التّرتيب في الذكر والمثال يقال له: «اللفّ والنشر المرتّب».

تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ (١).. الخ.

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا ... وَلاَ يَلِي إلّا اخْتِيَاراً أَبَدَا
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ ... وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ
وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

ثمّ الضمير متّصل ومنفصل فأشار إلى الأوّل بقوله: ﴿وذوا اتّصال منه ما﴾ كان غير مستقلٍّ بنفسه، وهو الذي ﴿لا﴾ يصلح لأنْ ﴿يُبتدأ﴾ به ﴿ولا﴾ يصلح لأن ﴿يلي﴾ أي لأن يقع بعد ﴿إلّا اختياراً أبداً﴾ ويقع بعدها اضطراراً كقوله:

[١٧] * ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ ديّارٌ (٢) *

﴿كالياء (٣) والكاف مِن﴾ نحو قولك: ﴿«ابني أكرمكَ» والياء والهاء مِن﴾ نحو: قولك ﴿«سليه ما ملكْ». وكلّ مضمرٍ له البناء يجب﴾ لشبهه بالحروف

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٦ وتمامها: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ* وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٢) «المعنى» مانَعْتَنِيْ إذا كنتِ أنتِ جارةً لنا أن لا يكون لنا جارٌ غيرك، والمقصود به مدحها في حسن الجوار و«ما» زائدة بعد «إذا». «الشّاهد» في مجيء الضّمير المتصل بعد «إلّا».

[١٧] قال الجعفريّ: المصراع من البحر البسيط وقبله: وما نبالي إذا ما كنت جارتنا. وروي: وما علينا إذا ما كنت جارتنا. أنشده الفراء ولم يَعْزُهُ إلى أحد. والشّاهد في قوله: «إلّاك» فإنّه أتى بالضّمير المتّصل بعد إلّا والقياس المنفصل، أي «إيّاك» وهو شاذّ للضرورة وأنكر المبرد وقوع هذا. وأنشد: «سواك ديار».

(٣) يعني: الضّمير المتصل كهذه الأمثلة.

في المعنى، لأنّ التكلّم والخِطاب والغيبة مِن معاني الحروف [١]. وقيل: في الافتقار [٢]. وقيل: في الوضع في كثير [٣] وقيل: لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغته [٤] وحكاها في «التسهيل» [٥] إلّا الأوّل. ﴿**ولفظ ما جُرَّ**﴾ من الضّمائر المتّصلة ﴿**كلفظ ما نُصِب**﴾ منها، وذلك ثلاثة ألفاظ: ياء المتكلّم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب [٦].

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ كـ«اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ»

﴿**للرّفع والنّصب وجرٍّ**﴾ بالتنوين لفظ ﴿**نا**﴾ الدالّ على المتكلّم ومَن معه ﴿**صَلَحْ**﴾ فالجرّ ﴿**كـ«اعرف بنا»**﴾ والنّصب نحو: ﴿**فإنّنا**﴾ والرّفع نحو: ﴿**نِلنا**

---

(١) أي: من المعاني النسبيّة الرابطيّة التي كان حقّها أن توضع لها حروفٌ لا أسماء.

(٢) لأنّها تفتقر دائماً إلى مرجعٍ، أو معنًى.

(٣) لأنّ كثيراً من الضمائر على حرف وحرفين كوضع الحروف، وقليل من الضمائر على أحرف كـ«أنتم، أنتنّ» ونحوها.

(٤) فاختلاف صيغته جعله مستغنياً عن دخول الإعراب عليه، ولذا صار مبنيّاً، لأنّ الإعراب إنّما وضع لبيان الحالات المختلفة للاسم، فإذا تغيّرت صيغة الاسم بنفسها «هو، هما، هم، هي، هما، هنّ، أنت، أنتما» وهكذا فلا يحتاج إلى الإعراب.

(٥) قال: ويُبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. شرح التسهيل ١: ١٦٦.

(٦) هذه الثّلاثة في حالتَيْ النّصب والجرّ سواء، تقول: «ضربني» فالياء منصوب لأنّه مفعول به و«قلبي» فالياء مجرور بإضافة «قلب» إليه وفي كليهما الياء ساكنة، وتقول: «ضربك» و«مررت بك» في كليهما الكاف مفتوحة، وتقول: «ضربته» و«له» في كليهما الهاء مضمومة.

المِنَحْ﴾[١] وما عدا ما ذُكِر مختصٌّ بالرفع، وهو تاء الفاعل والألف والواو وياء المخاطبة ونون الإناث [٢].

وَأَلِـفٌ وَالْـوَاوُ وَالنُّـونُ لِـمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كـ«قَامَا وَاعْـلَمَا»

﴿وألفٌ والواو والنّون﴾ ضمائر متّصلة كائنة **﴿لما غاب وغيره﴾** والمراد به المخاطب [فقط] **﴿كـ«قاما»﴾** و«قاموا» و«قُمْن» [٣] **﴿و«اعلما»﴾** و«اعلموا» و«اعْلَمْنَ» [٤].

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْـعِ مَـا يَسْـتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُـرُ

﴿ومن ضميرالرّفع مايستترُ﴾ وجوباً بخلاف ضمير النّصب والجرّ [٥] وذلك في مواضع: فعل الأمر [٦] **﴿كـ«افعل»﴾** و«الفعل المضارع المبدوٌ بالهمزة» نحو: **﴿أُوافِقْ﴾** و«المبدوٌ بالنّون» نحو: **﴿نغتَبِطْ﴾** و«المبدوٌ بالتّاء» نحو: **﴿إذْ تَشْكُرُ﴾** [٧].

---

(١) الأوّل مجرور بالياء، والثّاني منصوب بـ«أنّ»، والثّالث مرفوع فاعلاً لـ«نلنا»، و«المنح» جمع «المِنْحَة» بمعنى العطيّة والجائزة.

(٢) مثل «ضربت، ضربا، ضربوا»، و«تضربين، تضربن» كلّها للفاعل، ولا تأتي منصوبة، ولا مجرورة. (٤) الألف، والواو، والنون فيها فاعلات لـ«قام».

(٤) الألف والواو والنون ضمائر الغيبة في الثلاثة الأُولَ وضمائر الحضور في الثلاثة الأخيرة.

(٥) فإنّهما لا يستتران.

(٦) للمفرد المذكّر الحاضر.

(٧) الفاعل المقدّر في كلّ منها هكذا «افعل أنت»، «أُوافق أنا»، «نغتبط نحن»، «تشكر أنتَ».

وزاد في «التّسهيل» [١] اسمَ فعل الأمر كـ«نَزالِ» [٢] وأبو حيّان في «الارتشاف» [٣] اسم

---

(١) قال ابن مالك: فمنه واجب الخفاء، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون وبفعل أمر المخاطب ومضارعه واسم فعل الأمر مطلقا. شرح التسهيل ١: ١٢٠.

(٢) بمعنى «انزل» وتقديره «أنت».

(٣) قال الجعفريّ: قال أبو حيّان: باب المضمر: هذه تسمية البصريين ويسميه الكوفيّون الكناية والمكنيّ ولا يحتاج إلى حدّ ولا رسم لأنّه محصور وهو ينقسم إلى متكلّم ومخاطب وغائب في موضع مرفوع وموضع منصوب وموضع مجرور. وقسّموا المرفوع إلى مستكنّ وبارز وأيضاً إلى متّصل ومنفصل ويجعلون المستكنّ من المتّصل. وقسّمه ابن مالك ـ أي في «التسهيل» ـ إلى واجب الخفاء وهو ما لا يمكن أن يرفع ظاهراً ولا مضمراً بارزاً وإلى جائز الخفاء المرفوع بالمضارع ذي الهمزة نحو: «أفعل» أو النون: «نفعل» وبفعل أمر المخاطب المذكّر نحو: «اِفعَلْ» وبمضارعه نحو: «تفعل» واسم فعل الأمر مطلقاً نحو: «صَهْ» للمذكّر والمفرد ومقابلهما واسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلّم نحو: «أوَّه» أي «أتوجّع» و«أفّ» أي «أتضجّر» وفي النهاية: الضمير المستكنّ وجوباً في تسميته اسماً نظر: لأنّ الاسم والفعل والحرف يطلق على الكلمة وهذا ليس بكلمة. اهـ.

وجائز الخفاء هو المرفوع بفعل غائب نحو: «زيد قام» والغائبة نحو: «هند قامت» أو معناه من اسم فعل نحو: «زيد هيهات» و«هند هيهات» واسم فاعل واسم مفعول نحو: «زيد ضارب» و«مضروب» و«هند ضاربة» و«مضروبة» وظرف نحو: «زيد عندك» ومجرور نحو: «زيد في الدّار» فهذه يجوز فيها أن ترفع الظّاهر والمضمر البارز إلّا ما كان اسم الفعل الغائب والغائبة فلا يرفع المضمر البارز. ولا يجوز: «زيد ما هيهات إلّا هو» ولا «هند ما هيهات إلّا هي» ولا يرفعان المظهر المحصور لا يجوز: «ما هيهات إلّا زيد» ويجوز ذلك فيما تقدّم ممّا ذكر أنّه جائز الخفاء اهـ. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ٢: ٩١١ ـ ٩١٢.

فعل المضارع كـ«أَوْهِ»[١] وابن هشام في «التوضيح»[٢] فعل الاستثناء كـ«قاموا ما خلا زيداً» و«ما عدا عمرواً» و«لا يكون خالداً»[٣] وأفعل في التعجّب كـ«ما أحسن الزيدَيْنِ»[٤] وأفعل التفضيل كـ«هم أحسنُ أثاثاً»[٥] وفيما عدا هذه ـ وهو الماضي والظَّرف والصفات ـ يُستَتَر جوازاً[٦].

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ   وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

ثمّ شرع في الثّاني مِن قِسمَيِ الضَّمير وهو المنفصل فقال: ﴿**وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ «أنا، هو» و«أنت» والفروع**﴾ النّاشئةُ عن هذه الأُصول ﴿**لا تشتبه**﴾ وهي: «نحن، هي، هما، هم، هنّ، وأنت، وأنتما، أنتُم، أنتُنَّ»[٧]. قال أبو حيّان[٨]:

---

(١) بمعنى «أتضجَّر» وتقديره «أنا».

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١: ٦٣.

(٣) تقديرها «ما خلا هو زيداً، وما عدا هو عمرواً، ولا يكون هو خالداً» ثمّ إنّ هذا الضّمير يرجع إلى مصدر الفعل المتقدِّم، وهو القيام، فيكون المعنى: «قاموا ما خلا القائم زيداً، وما عدا القائم عمرواً، ولا يكون القائم خالداً».

(٤) تقديره: ما أحسن هو الزيدين، ومرجعه «ما» و«هو» فاعل لـ«أحسن».

(٥) تقديره: هم أحسن هو أثاثاً، ومرجعه الاسم المتقدِّم على «أحسن».

(٦) نحو «زيد ضرب» و«زيد عندي» و«زيد ضارب» تقديرها: «زيد ضرب هو»، و«زيد عندي هو»، و«زيد ضارب هو»، فيجوز إظهارها، ويجوز استتارها.

(٧) ضمائر الصِّيَغ أربعة عشرة، يسقط «هما» المكرَّر مرّتين في المخاطب والغائب، بقي اثنا عشر، ذكر النّاظم منها ثلاثة، وذكر الشّارح التّسعة الباقية، وجميعها هكذا «هو هما هم، هي هما هنّ، أنت أنتما أنتم، أنت أنتما أنتنّ، أنا، نحن».

(٨) ارتشاف الضّرب من لسان العرب ٢: ٩١٢.

وقد تُستعمل هذه مجرورة كقولهم: «أنا كأنتَ» و«كهو» و«هو كأنا» (١) ومنصوبة كقولهم: «ضربتك أنت» (٢).

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ   إيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

﴿وذو انتصابٍ في انفصال جُعِلا «إيّايَ» والتفريع﴾ على هذا الأصل الذي ذُكِر ﴿ليس مشكلا﴾ مثاله: «إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ، إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ». وقد تُستعمل مجرورة (٣).

تنبيه: الضّمير «إيّا» واللواحق له عند سيبويه (٤) حروف تُبَيِّنُ الحال (٥) وعند المصنّف أسماء مضاف إليها.

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ   إذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

﴿وفي اختيار لايجيء﴾ الضمير ﴿المنفصل إذا تأتّى (٦) أن يجيء﴾ الضمير ﴿المتّصل﴾ لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير فإن لم يتأتَّ (٧) ـ بأن تأخّر عنه عامله أو حُذِف أو كان معنويّاً أو حُصِر أو أُسندَ إليه

---

(١) الشّاهد في «كأنت» و«كهو» و«كأنا» حيث جرّت بالكاف.

(٢) الشّاهد في «أنت» الذي صار منصوباً تأكيداً لكاف «ضربتك» وهو مفعول به منصوب، والمؤكِّد يكون تابعاً للمؤكَّد في الإعراب.

(٣) كقولهم ـ مثلاً ـ: «أنا كإيّاك»، و«كإيّاه»، و«كإيّاي».   (٦) الكتاب ٢: ٣٥٦.

(٥) أي: الخطاب، والغيبة، والتكلّم، فالكاف للخطاب، والهاء للغيبة، والياء و«نا» للتكلّم.

(٦) أي: أمكن.

(٧) وذلك إذا لم يكن ما يتصل به الضمير.

صفةٌ جرت على غير مَن هي له ـ[١] فُصِل، ويأتي المنفصل مع إمكان المتصل في الضرورة كما سيأتي[٢].

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا   أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالاَ   أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

﴿**وَصِل**﴾ على الأصل ﴿**أو افصل**﴾ لِلطُّوْلِ[٣] ثانِيَ ضميرين أوّلهما أخصّ وغير مرفوع كما في «هاءِ سلنيهِ»[٤] فقل: «سلنيه» و«سلني إيّاهُ» ﴿**و**﴾ كذا ﴿**ما أشبهه**﴾ نحو: «الدرهم أعطيتكه»[٥] و«أعطيتك إيّاه» ﴿**في**﴾ اتصال وانفصالٍ

---

(١) فالأوّل: نحو: «إيّاك نعبد» والثّاني: نحو: «إيّاك والشر» بمعنى: اتّقِ نفسَك عن الشّر، فحذف «نفس» وصار الضّمير منفصلاً، والثّالث: نحو: «أنا قائم» فعامل «أنا» الابتدائيّة وهي معنويّة غير لفظيّة، وإنّما انفصل الضمير في هذه الثّلاثة لعدم ما يتصل به، والرابع: نحو: «إنّما ضرب زيداً أنا» وانفصاله لتأخُّره حتّى يفيدَ الحصر. والخامس: نحو: «زيد عمرو ضاربه هو» المراد «زيد ضرب عمرواً» فلو حُذِف «هو» وقيل: «زيد عمرو ضاربه» تخيَّلَ السّامع أنّ عمرواً هو الضّارب، فـ«ضارب» صفة أُسند إلى «هو» ولكنّها جرت على «عمرو» الذي هو «غيرُ مَن هي له».

(٢) في شرح «وقد يُبيح الغيبُ فيه وصلا» بعد قليل.

(٣) إذ لو اتّصل الضّمير طالت الكلمة.

(٤) الضّميران: «الياء» وهي مفعول به لـ«سل» والهاء وهي منصوب بنزع الخافض، لأنّ أصله: «سلني عنه» فالياء لكونه ضمير المتكلّم أخصّ وأعرف من الهاء لأنّه ضمير الغائب.

(٥) «الشّاهد» في الكاف والهاء، فالكاف غير مرفوع لأنّه منصوب لكونه مفعولاً لـ«أعطى» وهو أعرف من الهاء، لأنّ المخاطَب أعرف من الغائب.

ما هو خبرٌ لـ«كان» أو إحدى أخواتها نحو: ﴿«كنتهُ» الخُلْفُ انْتَمَى[1] كذاك﴾ الهاء مِن ﴿خِلْتَنِيهِ﴾ ونحوه[2] في اتصاله وانفصاله خلافٌ ﴿واتّصالاً أختارُ﴾ تبعاً لجماعة منهم الرُّمّاني، إذ الأصل في الضمير الاختصار، ولأنّه واردٌ في الفصيح، قال ﷺ: «إن يكُنْهُ فلن تسلَّطَ عليه، وإن لا يَكُنْهُ فلا خير لك في قتله»[3] ﴿غيري﴾ أي سيبويه[4] ولم يُصرِّح به تأدُّباً ﴿اختار الانفصالا﴾ لكونه في الصورتين[5] خبراً في الأصل ولو بقي على ما كان لتعيَّن انفصاله كما تقدّم.

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

---

(١) أي: انتسب إلى النحاة، فقال بعضهم: يجب الاتّصال، وقال بعضهم: يجب الانفصال.

(٢) وهو كلّ ثاني ضميرين أوّلهما أخصّ وغير مرفوعٍ، والعامل فيهما من النواسخ، والمثال منه، لأنّ «خلت» من أفعال القلوب، والياء والهاء ضميران، أوّلهما الياء أخصّ وأعرف من الهاء، والياء هو منصوب لا مرفوع.

(٣) «الشّاهد» في «يكُنْه» و«لا يكُنْه» حيث إنّه اتصل الهاء بـ«كان» وهو خبر له، واسمه ضمير مستتر، فلم يقل «إن يكن إيّاه» والمراد بالحديث: أنّ هذا الرّجل إن كان هو الدجّال واقعاً، فلا تقدر على قتله، لأنّه جرى في علم الله تعالى أنّه يبقى حتّى يخرج، وإن لم يكن هو الدجّال، فلا خير لك في قتله. قال الجعفريّ: رواه البخاري في كتاب الجنائز من صحيحه ٣: ٥٨٢ وفي كتاب الجهاد والسّير باب: كيف يعرض الإسلام على الصبيّ؟ ومسلم في كتاب الفتن وأشراط السّاعة من صحيحه ٤: ٢٢٤٤ وأورده ابن مالك في شرح الكافية ١: ٩٣. وذكر أنّ النبيّ ﷺ قاله لعمر بن الخطّاب في ابن صيّاد.

(٤) راجع الكتاب ٢: ٣٥٦.

(٥) صورة كون الضّمير خبراً لبعض النّواسخ، أو كونه ثاني ضميرين أوّلهما أخصّ وغير مرفوع.

﴿وقدّم الأخصّ﴾ وهو الأعرف على غيره **﴿في﴾** حال **﴿اتصال﴾** الضمائر نحو: «الدرهم أعطيتكه» ـ بتقديم التاء على الكاف ـ إذ ضمير المتكلّم أخصّ مِن ضمير المخاطب ـ والكاف على الهاء ـ إذ ضمير المخاطب أخصّ مِن ضمير الغائب.

﴿وقدِّمن ما شئت﴾ من الأخصّ أو غيره **﴿في﴾** حال **﴿انفصال﴾** الضمير عند امنِ اللُّبْسِ نحو: «الدرهم أعطيتكَ إيّاهُ» و«أعطيته إيّاك» (١). ولا يجوز في «زيد أعطيتكَ إيّاه» تقديم الغائب لِلُّبْس (٢).

وَفِـي اتِّـحَادِ الرُّتْـبَةِ الْـزَمْ فَـصْلاَ ... وَقَـدْ يُـبِيحُ الْـغَيْبُ فِـيهِ وَصْـلاَ
مع اختلافِ مًّا ونـحو: «ضَـمِنَتْ ... إيّاهم الأَرْضُ» الضّرورة اقتضَتْ

﴿وفي اتحاد الرتبة﴾ أي رتبة الضميرين ـ بأن كانا لمتكلّمين أو مخاطَبين أو غائبين ـ **﴿الزمْ فصلا﴾** للثّاني (٣) **﴿وقد يُبيح الغيب فيه وصلا﴾** ولكن لا مطلقا بل **﴿مع﴾** (٤) وجود **﴿اختلاف ما﴾** بين الضميرين، كأنْ يكون أحدهما مُثنّى

---

(١) إذ معلوم أنّ «الدّرهم» هو الذي أُعطي إلى المخاطب، وليس المخاطَب هو الذي أُعطيَ إلى «الدّرهم».

(٢) إذ المعنى «أعطيتك إلى زيد» فلو قيل: «زيد أعطيته إيّاك» انقلب المعنى وصار «أعطيت زيداً إليك».

(٣) للمتكلِّمَين نحو: «سلني إيّاي» وللمخاطَبَيْن نحو «أعطيتك إيّاك» وللغائبَين نحو: «سألته إيّاه».

(٤) يقال هذا البيت:

والآخر مُفرداً ونحوه، نحو:

[١٨] ❊ أنَالَهُماهْ قفْوُ أكْرَمِ والِدِ (١) ❊

﴿ونحو﴾ قول الفرزدق:

[١٩] بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ﴿ضَمِنَتْ﴾

﴿إيَّاهُمُ الأرضُ﴾ في دهرِ الدَّهاريرِ (٢)

⇐ مع اختلافِ مَا ونَحْوُ: «ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ» الضَّرورَةُ اقْتَضَتْ
ليس لابن مالك في «الألفية» وهو موجود له في «الكافية» في نفس المقام وإنّما شرحه الشارح استطراداً، فتخيّل بعضُ أنّه مِن «الألفيّة». والعلم عند الله تعالى. شرحالكافية ١:٩٢.

[١٨] المصراع: من الطويل على العروض المقبوضة مع الضَّرْب المشابه وقبله:

لوجهكَ في الإحسان بَسْطٌ وبهجةٌ

راجع: الأشموني ١: ١٢١.

(١) «المعنى»: يظهر في وجهك انبساط وجمال حال إحسانك إلى الناس، وقد أنال البسط والجمال وجهك متابعةً منك لأكرم أب، يعني: متابعتك لأبيك جعلك منبسط الوجه جميله حال الإحسان «الشّاهد» في اتصال ضميرين غائبين بـ«أنال» ولكن الأوّل مُثنّى، والثاني مفرد.

(٢) «المعنى»: قسماً بالذي يبعث الأموات، ويرث الأموات ـ يعني: الله سبحانه ـ أنّ الأرض تضمّنتهم في أيّامٍ شديدة «الدّهر» الزَّمان «الدهارير» كناية عن الشدّة «الشّاهد» في انفصال «إيّاهم» مع إمكان اتصاله بأن يقال: «قد ضمنتهم».

[١٩] البيت من البحر البسيط على العروض التامّة المخبونة مع الضَّرْب الثاني المقطوع وهو ⇐

﴿الضرورةُ اقْتَضَتْ﴾ انفصال الضمير مع إمكان اتّصاله.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ

﴿وقبلَ يا النَّفْسِ﴾[1] إذا كانت ﴿مع الفعل﴾ متّصلة به ﴿التزم نون وقايةٍ﴾ سمّيت بذلك، قال المصنّف: لأنّها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، إذ لو قيل في «ضربني»: «ضربي» لالتبس بالضَّرَبِ ـ وهو العسل الأبيض الغيظ[2] ـ ومن التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره إذ لو قلت: «أكرمي» بدل «أكرمني» قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد[3]. وقال غيره: لأنّها تقيه من الكسر المشبه للجرّ للزوم كسر ما قبل الياء. ﴿وليسي﴾ ـ بلا نون ـ ﴿قد نُظم﴾ قال الشّاعر:

[٢٠] عَدَدتُ قومي كعديد الطيسِ   إذ ذهب القوم الكِرامُ ليسي[4]

⇐ للفرزدق من قصيدة يمدح يزيد بن عبدالملك بن مروان ـ لعنهم الله ـ تقيّةً وتستّراً. وقبله:

يا خيرَ حيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ له قَدَماً   وميّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مقبورِ

إنّي حَلَفْتُ، ولم أَحْلِف على فَنَدٍ   فِناءَ بَيْتٍ من السّاعين معمورِ

والشّاهد فيما ذكره السيّد الإمام أيّده الله ورعاه.

راجع: «ابن عقيل ١: ١٠١.

(١) أي: ياء المتكلّم، مثل «أكرمني».

(٢) وتخيّل السّامع أنّ المراد «عسلي».

(٣) واحتمل السّامع أن يكون الخطاب إلى امرأة.

[٢٠] البيت من الرَّجَز على العروض الأولى السّالمة مع الضرب الثاني المقطوع الداخل عليه الخبن. وهو لرؤبة بن العجّاج الراجز المشهور كما في العيني. راجع: الأشموني ١: ١٢٢.

(٤) «المعنى» عددت قومي ـ حين ذهبوا وما ذهبت معهم ـ فكانوا بعدد «الطيس» على وزن

ولا يجيء في غير النَّظْمِ إلّا بالنّون كغيره من الأفعال كـقولهم: «عـليه رجـلاً ليسني» ـ بالنّون ـ.

وَ«لَيْتَنِي» فَشَـا وَ«لَـيْتِي» نَـدَرَا وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَـفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

﴿وليتني﴾ ـ بالنّون ـ ﴿فشا﴾ أي كثر وذاع لمزيّتها على أخواتها فـي الشَّـبه بالفعل، يدلّ على ذلك [1] سِماع إعمالها مع زيادةِ «ما» كما سيأتي [2] وفي «التّنزيل»: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ [3] ﴿وليتي﴾ ـ بلا نون ـ ﴿ندرا﴾ أي شذّ، قال الشّاعر:

[٢١] كَـمُنْيَةِ جـابرٍ إذ قـال ليـتي أُصــادِفُهُ وأُفْـقِدُ جُـلَّ مـالي [4]

⇐ «فلس» أي الرَّمْل الكثير «الشّاهد» في مجيء «ليس» مع ياء المتكلّم بلا نون وقاية، ولم يقل «ليسني».

(١) على كونها كثير الشّبه بالفعل.

(٢) وفي باب «إنّ وأخواتها» في شرح هذا البيت:

ووصـل «مـا» بـذي الحـروف مـبطلُ إعـــمالها وقـــد يـــبقى العـــملُ

قال الشّـارح هـناك: «أمّـا «ليت» فـيجوز فـيها الإعـمال والإهـمال قـال فـي شـرح «التسهيل»: بإجماع».

(٣) سورة النساء، الآية ٧٣.

[٢١] البيت من البحر الوافر وقبله:

تـــمنّى مَـــزْيَدٌ زيـــداً فـــلاقي أخـــا ثـقةٍ إذا اخـتلف العـوالي

والقائل زيد الخيل الذي سمّاه رسول الله ﷺ زيد الخير.

(٤) «جابر» رجل كان له عدوّ يتمنّى لقائه فلمّا لقيه طعنه ذلك العدوّ فهرب جابر، فكان جابر ⇐

﴿ومع «لعلّ» اعكس﴾ هذا الأمر فتجريدها من النون كثيرٌ، لأنّها أبعد من الفعل لشبهها بحرف الجرّ، وفي «التّنزيل»: ﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ**﴾ (١)، واتصالها بها قليلٌ، قال الشّاعر:

[٢٢] فقلت أعيراني القَدُوْمَ لعلّني ... أَحُطُّ بها قبراً لأبيضَ ماجدِ (٢)

﴿وكن مخيَّراً﴾ ـ في إلحاق النّون وعدمها ـ **﴿في الباقيات﴾** ـ «إنّ» و«أنّ» و«كأنّ» و«لكنّ» ـ نحو:

[٢٣] * وإنّي على ليلى لزارٍ وإنّني (٣) *

⇐ يتمنّى أن يلقى ذلك العدوّ، ويُفني معظم ماله في سبيل قتل ذلك العدوّ. وكان رجل آخر اسمه «مَزْيَد» وكان له عدوّ يتمنّى لقائه فلمّا لقيه طعنه ذلك العدوّ فهرب منه «مَزْيد»، فكان «مزيد» يتمنّى أن يلقى ذلك العدوّ ويُفني معظم ماله في سبيل قتله، فالشّاعر يقول: «تمنّي مزيد إنّما هو كتمنّي جابر إذ قال جابر: ليتي أُصادف عدوّي وأفقد معظم مالي لأجل قتله، و«مزيد» أيضاً يتمنّى أن يلقى عدوّه ويقتله ولو بفناء معظم ماله». «الشّاهد» في مجيء «ليتي» بلا نون.

(١) سورة غافر، الآية ٣٦.

[٢٢] البيت من البحر الطويل على العروض المقبوضة «مفاعلن» مع الضرب المشابه ولم يعزوه إلى قائل.

(٢) «المعنى» فقلت أعطياني القَدوم عاريةً لعلّني أصنعُ به غلافاً لسيفي الأصيل، فكنّى عن الغلاف بـ«القبر» وعن السيف بـ«الأبيض» وعن الأصيل بـ«الماجد». «الشّاهد» في مجيء «لعلّني» مع النّون.

[٢٣] البيت من البحر الطويل وبعده: على ذاك فيما بيننا مستديمها.

(٣) «المعنى» وإنّي لمعاتبٌ على ليلى وإنّني على هذا العتاب في الأمر الذي بيني وبين ليلى

وقال الفرّاء: عدم إلحاق النّون هو الاختيار ﴿**واضطراراً خفّفا**﴾ نون ﴿«**منّي**» و«**عنّي**» **بعضُ من قد سلفا**﴾ من الشّعراء فقال:

[٢٤] أيّــها الســائلُ عــنهم وعَـنِيْ   لَسْتُ مِن قـيسٍ ولا قـيسٌ مِـنِيْ [١]

والاختيار فيهما [٢] إلحاق النُّوْن كما هو الشّـائع الذّائـع، عـلى أنّ هـذا البـيت لا يُعرف له نظيرٌ في ذلك [٣] بل ولا قائل [٤]. وما عدا هذين من حروف الجـرّ لا تلحقه النّون نحو: «لي» و«بي» وكذا «خلا» و«عدا» و«حاشا»، قال الشّاعر:

[٢٥] ❊ حاشايَ إنّي مسلمٌ معذورٌ [٥] ❊

⇐ أطلب دوام ذلك الأمر. «الشّاهد» في مجيء «إنّي، وإنّني» بلا نون، ومع النّون في هذا البيت.

[٢٤] البيت من البحر المديد والشّاهد في حذف نون الوقاية من الكلمتين قيل: هو شاذ وقيل ضرورة من نوع ضرورات النقص.

(١) «المعنى» أيّها السائل عن قبيلة بني قيس، وعنّي، اعلم إنّني لستُ من بني قيس، ولا هم منّي - أي: لا صلة بيني وبينهم. «الشّاهد» في حذف نون واحدة من «عَنّي» و«منّي».

(٢) أي: في «منّي» و«عنّي».

(٣) أي: في حذف نون الوقاية منهما.

(٤) حتّى احتمل البعض كونه من مجعولات بعض النحاة جعله لإثبات مدّعاه.

[٢٥] المصراع من البحر الكامل على العروض الأولى مع الضرب الثاني المقطوع الداخل عليه الإضمار - «مفعولن» وقبله: في فتيةٍ جعلوا الصّليب إلههم.

(٥) الشّاعر يمدح إيمان نفسه وصلابته في الدين «المعنى» في جماعة من شباب النصارى الذين إلههم «الصّليب» أنا قلت: «حاشاي» لا أعبد الصّليب فإنّي مسلم لا نصرانيّ ⇐

وَفِـي «لَـدُنِّي»: «لَـدُنِي» قَـلَّ وَفِـي
«قَدْنِي» وَ«قَطْني» الْحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي

﴿و﴾ إلحاق النّون ﴿في﴾ «لدن» فيقال: ﴿لدُنِّي﴾ كثير، وبه قرأ الستّة من القرّاء السبعة [1] وتجريدها فيقال: ﴿لدني﴾ ـ بالتخفيف ـ ﴿قلّ﴾ وبه قرأ نافع ﴿و﴾ إلحاق النّون ﴿في «قَدْني» و«قَطْني»﴾ بمعنى «حسبي» كثير و﴿الحذف أيضاً قد يفي﴾ قال الشّاعر:

[٢٦] * قَدْني مِن نصر الخُبَيْبَين قدي [2] *

وفي الحديث: «قَطْ قَطْ بِعزّتك» يُروى بسكون الطّاء وبكسرها ـ مع ياءٍ ودونها [3] ـ ويُروى «قطني، قطني» و«قطّ، قطّ».

⇐ ومعذورٌ عن عملكم. «الشّاهد» في إضافة «حاشا» إلى ياء المتكلّم من دون نون وقاية فلم يقل: «حاشاني».

(١) في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾. سورة الكهف، الآية ٧٦.

[٢٦] البيت من أرجوزة لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط أحد شعراء عصر بني أميّة يمدح بها الحجّاج بن يوسف الثّقفي لعنه الله ويعرّض بعبدالله بن الزبير لعنه الله.

(٢) «خُبَيب» اسم لابن «عبدالله بن الزبير» ولذا كان عبدالله يُكنّى «أبو خُبَيب» والمراد بـ«الخُبَيْبَين» إمّا عبدالله وأخوه مصعب ابنا الزّبير، أو عبدالله وابنه خُبيب «الشّحيح» البخيل اللئيم الأصل «الملحد» المنحرف عن الدّين. «المعنى» كفاني من نصرة عبدالله بن الزبير وأخيه، أو ابنه كفاني، وليس الإمامُ عبدَالملك بنَ مروان الذي هو بخيل لئيم الأصل مُنحرفٌ عن الدين «المراد» لا هذا ولا ذاك، لا ابن الزُّبير، ولا عبدالملك.

(٣) «مع ياء ودونها» قيد للكسر فقط، لا للسّكون والكسر، فتكون الروايات خمسة: ١ ـ

الثَّاني من المعارف ـ «العَلَم»

اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

وهو عَلَمُ شخصٍ وعَلَمُ جنسٍ[1] وبدأ بالأوّل فقال: ﴿اسمٌ﴾ جنس[2]، وهو

⇐ سكون الطّاء في كليهما بلا ياء، ٢ ـ كسر الطّاء فيهما بلا ياء، ٣ ـ كسر الطّاء فيهما مع الياء، ٤ ـ قطني قطني، ٥ ـ بتشديد الطاء فيهما بدون ياء وهذا الحديث مجعولٌ مكذوبٌ على الله ورسوله افتراه عُلماء السُّوْءِ المُجسّمة ـ لعنهم الله وأخزاهم ـ وأورده البخاري في صحيحه المشحون بهذه الخرافات والحديث هكذا: «لاتزال جهنّمُ تقول: هل مِنْ مزيدٍ حتّى يضَعَ ربُّ العزّةِ قَدَمَهُ فيها فتقول: «قط، قط بعزّتك».

(١) عَلَم الشخص مثل: «زيد» «عليّ» «باقر» «صادق» ونحوها، وعَلَم الجنس مثل: «رجل» «مرأة» «صبيّ» «نخلة» «جدار» ونحوها.

(٢) يعني: حينما قال «اسم» كان هذا جنساً شاملاً لثلاثة أُمور «النّكرة» و«المعرفة» المقيّدة بقيد، و«العلم» فبقوله: «يعيّن المسمّى» خرج النّكرة لأنّه لا يعيّن المسمّى، فـ«رجل» لا يعيّن المراد به، وبقوله «مطلقا» خرج المعرفة التي معرفيّتها ليست بنفسها، بل بقيد. أمّا لفظيّ وهو:

١ ـ المعرَّف بالصلة مثل «الذي» في قولك: «الذي ضربك مات» فـ«الذي» معرفة ولكن بقيد «ضربك» إذ لولا «ضربك» لما عُرِّف.

٢ ـ والمعرّف بـ«أل» مثل «العالم» في قولك: «نصرك العالم» فـ«العالم» معرفة ولكن بقيد «أل» ولولا «أل» لم يُعرَّف.

٣ ـ والمعرَّف بالمضاف إليه مثل «غلام زيد» فـ«غلام» معرفة لإضافته إلى «زيد» ولولا الإضافة لم يُعَرَّف.

⇐

مبتدأ وصف بقوله: «يُعيِّن المسمّى» وهو فصل يُخرج النَّكِرات تعييناً «مطلقاً» فصل يخرج المقيّدات إمّا بقيدٍ لفظيٍّ وهو «المعرَّف بالصلة» و«أل» و«المضاف إليه» أو معنويٍّ وهو «اسم الإشارة» و«المضمر». وخبرُ قوله: «اسم» قَوْلُهُ: **﴿عَلَمه﴾** أي علم المسمّى **﴿كجعفرٍ﴾** لرجلٍ **﴿وخِرْنِقا﴾** لامرأة من العرب.

وَقَـرَنٍ وَعَـدَنٍ وَلاَحِـقِ ‌‌ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِـقِ

﴿وَقَرَنٍ﴾ ـ بفتح القاف والرّاء ـ لقبيلة من بني مراد ومنها: أُوَيْس القَرَنيّ **﴿وعَدَن﴾** لبلدٍ بساحل بَحْرِ اليَمَن **﴿ولاحِقٍ﴾** لفرس **﴿وشَذْقَمٍ﴾** لجَمَلٍ **﴿وهَيْلَةٍ﴾** لِشَاةٍ **﴿و«واشِق»﴾** لكَلْبٍ.

وَاسْـماً أَتَـى وكُـنْيَةً وَلَـقَبَا ‌‌ وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

﴿واسماً أتى﴾ العَلَم، وهو ما ليس كُنية ولا لَقباً **﴿وكُنيةً﴾** وهي ما صُدِّرَ بأبٍ أو أُمٍّ وقيل: بابنٍ أو إبنةٍ[1] مِن «كَنَيْتُ» أي سترت[2] كالكناية، والعرب تَقْصُدُ بها

⇐ وإمّا معنوي وهو:

١ ـ اسم الإشارة التي معرفيّته بالإشارة، ولذا لو قال «هذا» ولم يؤشّر إلى شيء لما عُرف مراده.

٢ ـ والمُضمر الذي معرفيّته بسبق ما يرجع الضّمير إليه، ولولا ذلك لم يُعرف المراد من الضّمير.

(١) مثل «أبو عامر» «أُمّ ليلى» «ابن عبّاس» «ابنة عمران».

(٢) لأنّه يستر بها اسم صاحبها.

التّعظيم ﴿ولقبا﴾ وهو ما أشعر بمدحٍ أو ذمٍّ [١] قال الرضي: والفرق بينه وبين الكُنية معنًى أنّ اللقب يمدح المُلقَّب به أو يُذمُّ بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية فإنّه لا يُعظَّم المُكنّى بمعناها بل بعدم التّصريح بالاسم، فإنّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها [٢].

﴿وأخِّرَنْ ذا﴾ أي اللقب ﴿إنْ سواهُ صَحِبا﴾ والمراد به الاسم كما وُجد في بعض النُّسَخِ: «إن سواها» [٣] وصرّح به في «التسهيل» [٤]، وعلّله في «شرحه» [٥] بأنّ الغالب أنّ اللقب منقولٌ مِن اسم غير إنسانٍ كـ«بطّة» و«قُفَّة»، فلو قُدِّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسمّاهُ الأصلي وذلك مأمونٌ بتأخيره فلم يعدل عنه، وشذّ تقديمه في قولها:

[٢٧] ❊ بأنّ ذا الكَلْبِ عَمْرا خيرُهم نسبا [٦] ❊

---

(١) المدح كـ«رسول الله ﷺ» والذمّ كـ«حمّالة الحطب».

(٢) قال الجعفريّ: قال الرضي في العلم من مبحث المعارف: والفرق بينها وبين اللقب معنىً: أنّ اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنّه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإنّ بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها اهـ. شرح الكافية ٣: ٢٦٥.

(٣) إن قُرئ: «إن سواها» كان المعنى: أخِّر اللقب إذا صحب مع غير «الكنية» وغير الكنية الذي يصحبه اللقب هو الاسم.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٧٣. (٧) شرح التسهيل ١: ١٧٤.

[٢٧] البيت من البحر البسيط وبعده: ببطن شِرْيان يعوي حولَه الذّيْبُ

والقائلة جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل وهو من قصيدة لها ⇐

وأمّا الكنية فيجوز تقديمه عليها والعكس [٧] ـ كذا قالوه ـ لكن مقتضى التّعليل المذكور [٨] امتناع تقديمه عليها أيضاً ـ فتأمّل [٩] نعم تقديمها على الاسم وعكسه سواء [١٠].

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْماً وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

﴿وإن يكونا﴾ أي الاسم واللّقب ﴿مُفردين [١١] فأضف﴾ الأوّل إلى الثّاني ﴿حتماً﴾ عند البصريّين نحو: «هذا سعيدِ كُرْزٍ» [١٢] أي مسمّاه كما سيأتي في

⇐ ترثيه بها وأوّلها:

كلُّ امرئٍ بمحال الدَّهْر مكذوبُ   وكلُّ من غالَبَ الأيّامَ مَغْلُوبُ

(٦) «المعنى» أبلغ قبيلة بني هذيل بأنّ «ذا الكلب» الذي اسمه «عمرو» خيرٌ من تلك القبيلة في النسب؛ بوسط وادي «شريان» الذي يصيح الذئب حول ذلك الوادي، و«شريان» اسم صحراء فيه ذئب كثير. «الشاهد» تقديم اللقب أعني «ذا الكلب» على الاسم وهو «عمرو».

(٧) فيقال: «سيّد الشهداء أبو عبدالله» أو يقال: «أبو عبدالله سيّد الشهداء» عليه السلام.

(٨) وهو أنّ التقديم يوجب تخيُّل السّامع أنّه اسم لا لَقَب.

(٩) إشارة إلى أنّ اشتباه اللقب بالاسم موجود لا محالة إذا اجتمع اللقب مع الكنية فقط سواء تقدّم عليها أم لا مع أنّ الكنية مِن جهة صدارتها بابن ونحوه مُمَيَّزٌ عن الاسم واللقب، فلا يوجب التقديم أو التأخير عنها رفعاً للاشتباه.

(١٠) بأن يقال «أبو عبدالله الحسين» أو يقال «الحسين أبو عبدالله» عليه السلام.

(١١) أي: كان كلّ منهما كلمة واحدة، ولم يكونا مركّبين مِن كلمتين مثل «عبدالله» و«سيّدالشهداء».

(١٢) «كرز» ـ بضمّ فسكون ـ بمعنى: الخُرْج، وبضمّ ففتح مشدّدةً له معاني كثيرة منها: الغنيّ اللئيم، والحاذق، وغيرهما.

الإضافة [١] وأجاز الكوفيّون الإتباع [٢] واختاره في «الكافية» [٣] و«التسهيل» [٤] ومعلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافة حيث لا مانع ـ من «أَلْ» ـ نحو: «الحارثُ كُرْزٍ».

﴿وَإلّا﴾ أي وإن لم يكونا مُفردين ـ بأن كانا مركّبين كـ«عبدالله زينُ العابدين» أو الأوّل مُركّباً والثاني مُفرداً كـ«عبدالله كُرْز» أو عكسه كـ«زيدٌ أنفُ الناقة» [٥] ـ

---

(١) أشكل على البصريّين في «لزوم إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين» إشكالان «أحدهما»: الاسم واللقب كلاهما معرفة فكيف يُضاف المعرفة، مع أنّ الإضافة ليست إلّا في النكرة؟ «ثانيهما»: أنّ المراد مِن الاسم واللقب شخص واحد ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، لا يقال: «محمّد رسول الله» بإضافة «محمّد» إلى «رسول». والجواب عنهما: أنّا نقدِّر «مسمّى» فنقول المراد «هذا سعيد مسمّى كرز» فـ«مسمّى» صفة لـ«سعيد» وأُضيف إلى «كرز» ثمّ حذف «مسمّى» وبقي المضاف إليه على جرّه، إذن فلم يضف ـ واقعاً ـ سعيدٌ إلى «كرز» حتّى يرد الإشكالان، وإنّما المضاف محذوف وهو «مسمّى». وأشار بقوله «كما سيأتي في باب الإضافة» إلى هذا البيت

ولا يُضاف اسمٌ لما به اتّحد ... معنًى وأوّلُ موهماً إذا ورد

حيث قال في شرحه «نحو «هذا سعيد كرز» أي: مسمّى هذا اللقب».

(٢) أي: مجيء اللقب تابعاً ـ في الإعراب ـ للاسم فيقال «هذا سعيد كرز» و«رأيت سعيداً كرزاً» و«مررت بسعيد كرز» برفع «كرز» في الأوّل، ونصبه في الثّاني، وجرّه في الثّالث.

(٣) والاسم قدّم إن يُلاقِ اللقَبا ... وأَتْبِع إن بَعْضُهُما تَرَكَّبَا

أو رُكِّبا معاً وحيثُ أُفْرِدا ... أَضِفْ وإنْ تُتْبِع فلن تُفَنَّدا

شرح الكافية ١: ١٠٢

(٤) لشرح التسهيل ١: ١٧٣.

(٥) «عبدالله» و«زيد» اسمان، و«زين العابدين» و«كرز» و«أنف الناقة» ألقاب. و«أنف الناقة»

﴿أتبِع﴾ الثّاني ﴿الذي ردف﴾ الأوّل [١] له في إعرابه على أنّه بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، ويجوز القطع إلى الرفع والنصب بتقدير: «هو» أو «أعني»، إن كان مجروراً وإلى النّصب إن كان مرفوعاً وإلى الرّفع إن كان منصوباً كما ذكره في «التّسهيل [٢]» [٣].

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

﴿ومنْهُ﴾ أي ومن العَلَم عَلَم ﴿منقولٌ﴾ إلى العَلَميّة بعد استعماله في غيرها مِن

⇐ لقبُ ولدٍ كان ذبح أبوه ناقةً وقسّمها بين نسائه فبعثته أُمّه ليأخذ حصّتها ولم يكن بقي من الناقة غير رأسها، فلم يتمكّن مِن حمله لثقله عليه فأدخل إصبعه في أنفها وجعل يجرّه، فلُقِّبَ بهذا. قال الجعفريّ: قال ابن عبد ربّه في كتاب الزمرّدة من «العقد الفريد»: وكان بنوحنظلة بن قُريع بن عوف بن كعب يقال لهم: بنو أنف النّاقة يُسَبُّون بهذا الاسم في الجاهليّة وسبب ذلك أنّ أباهم نحو جزوراً وقسم اللحم فجاء حنظلة وقد فرغ اللحم وبقي الرأس وكان صبيّاً، فجعل يجرّه، فقيل له: ما هذا؟ فقال: أنف النّاقة فلقّب به وكانوا يغضبون منه حتّى قال فيهم الحطيئة:

سِيْرِي أُمَامَ فإنَّ الأكثرِيْنَ حَصىً والأكرمين إذاما يُنْسَبُونَ أَبَا
قَوْمٌ هم الأنف والأذناب غَيْرُهُمُ ومَنْ يسوّي بأنفِ النّاقة الذَّنَبا؟

فعاد هذا الاسم فخراً لهم وشرفاً فيهم. العقد الفريد ٦: ١٧٧.

(١) أي: جاء عقيب الأوّل.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٣.

(٣) بأن تقول ـ مثلاً ـ «جاء عبدالله كرزٌ، وكرزاً» الأوّل للإتباع، والثاني بتقدير «أعني كرزاً» على أن يكون مفعولاً لأعني. وتقول: «رأيت عبدالله كرزاً، وكرزٌ» الأوّل بالإتباع، والثاني بتقدير «هو كرز» على أن يكون خبراً لـ«هو» وتقول: «مررت بعبدالله كرزٍ، وكرزاً، وكرزٌ» الأوّل للإتباع، والثاني بتقدير «أعني» والثالث بتقدير «هو».

مصدر ﴿**كفضل و**﴾ اسم عينٍ نحو ﴿**أسد**﴾ وصفة كحارث وفعلٌ ماضٍ كشَمَّرَ[١] لفرس ومضارع كيزيد وأمر كأَصْمِتْ لِمكان ﴿**و**﴾ منه ﴿**ذو ارتجال**﴾ لم يُسبق له استعمال في غير العَلَميّة أو سَبَقَ وجُهِل قولان ﴿**كسعادَ وأُدَدْ**﴾[٢] ومنه ما ليس بمنقول ولا مُرتجل. قال في «الارتشاف»[٣]: وهو الذي عَلَميّته بالغلبة.

وَجُـمْلَةٌ وَمَـا بِـمَزْجٍ رُكِّـبَا ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْـرِبَا

﴿**و**﴾ منه ﴿**جملةٌ**﴾ كانت في الأصل مبتدءاً وخبراً أو فعلاً وفاعلاً فتُحكى[٤] كـ«زيدٌ منطلق» و«تأبّط شرّاً» ﴿**و**﴾ منه ﴿**ما بمزجٍ رُكّبا**﴾ بأن أُخذ اسمان وجُعلا اسماً واحداً ونُزِّل ثانيهما من الأوّل بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة[٥].

﴿**ذا**﴾ أي المركّب تركيب مزج ﴿**إن بغير**﴾ لفظ ﴿**«ويهِ» تـمَّ**﴾ كـ«بـعلبك»

---

(١) على وزن «صَرَّفَ».

(٢) «سُعاد» اسم امرأة، و«أُدَدْ» اسم رجل.

(٣) الارتشاف ٢: ٩٦٣.

(٤) «الحكاية» ـ المراد منها هنا ـ هو تكرار جملة حتّى تصير علماً بحيث كلّما قيل تلك الجملة انسبق الذهن إلى المراد منها، لا إلى معناها، وتلك الجملة قد تكون ـ في الأصل ـ مبتدءاً وخبراً مثل: «زيد منطلق» إذا صار علماً لشخص، وقد تكون ـ في الأصل ـ فعلاً وفاعلاً ومفعولاً مثل: «تأبّط شرّاً» أي: جعل تحت إبطه شرّاً الذي هو علم لـ«ثابت بن جابر» الشاعر وفي تلقيبه بـ«تأبّط شراً أقوال أحسنها: أنّه تأبّط سيفاً وخرج فقيل لأمّه: أين هو فقالت: لا أدري، تأبّط شراً وخرج فلُقِّب به وصار علماً له بالغلبة. وهكذا كرّرتْ هذه الجملة عليه حتّى صارت بحيث كلّما تكلّم أحد منها انسبق إلى الذّهن ذلك الرّجل دون التفاتٍ إلى معناها. ديوان تأبّط شراً: ٥.

(٥) أي: ليس له استقلال في المعنى كما ليس لتاء التأنيث معنًى مستقل.

﴿أعربا﴾ إعراب ما لاينصرف [١] وقد يُضاف [٢] وقد يُبنى كـ«خمسة عشر» [٣]، فإن خُتِم بـ«وَيْه» بُني لأنّه مركّب مِن اسم وصوتٍ مُشبّهٍ للحرف في الإهمال [٤] وبناؤهُ على الكسر على أصل التقاء الساكنَين، وقد يُعرب إعرابَ ما لا ينصرف [٥].

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ   كَـ«عَبْدِ شَمْسٍ» وَ«أَبِي قُحَافَهْ»

﴿وشاع في الأعلام﴾ المركّبة **﴿ذو الإضافة كـ«عبْدِ شمسٍ»﴾** وهو عَلَمٌ لأخي هاشم بن عبد مناف **﴿وأبي قحافة﴾** وهو عَلَم لوالد أبي بكر الصدّيق،

---

(١) فـ«بعلبك» قال الياقوت: وهو اسم مركب من «بعل» اسم صنم و«بكّ» أصله من «بكَّ عنقه»: أي دَقَّها، فإمّا أن يكون نُسِب الصنم إلى «بك» وهو اسم رجل أو جعلوه يَبُكُّ الأعناق. ثمّ مُزجا وصار المجموع اسماً لبلدٍ بـ«لبنان»، والجزء الأوّل منه مبنى على الفتح، وجزئه الثاني معرب بإعراب ما لا ينصرف ـ رفعاً بالضمّة، ونصباً وجرّاً بالفتحة ـ تقول «خربتْ بعلبكُ» بالضمّ، و«رأيتُ بعلبكَ»، و«مررت ببعلبك» بالفتح فيهما. معجم البلدان ١: ٤٥٣.

(٢) الجزء الأوّل إلى الثّاني فيكون الثّاني مجروراً بالإضافة ـ إن كان مفرداً ـ في الحالات الثلاث، تقول: «خربتْ بعلبكِ، ورأيت بعلبكِ، ومربت بعلبكِ» بالجرّ في الجميع.

(٣) فيكون الجزء الثّاني مفتوحاً في الحالات الثّلاث.

(٤) أي: كان الجزء الثاني «وَيْه» مثل «سيبويه»، و«ويه» اسمٌ لصوتِ النائح، واسم الصّوْت مهمل لا معنى له كالحرف.

(٥) فإذا بُني على الكسر كان هائه مكسورة في الحالات الثلاث، وإذا أُعربَ إعراب ما لا ينصرف ضُمّ الهاء في حال الرفع، وفُتح في حالتَي النصب والجر. قال في «أقرب الموارد»: «ومن أعربه ـ يعني: سيبويه ـ إعراب ما لا ينصرف ثنّاه وجمعه فقال: «السّيبويهان» و«السّيبويهون»، وأمّا مَن لم يُعربه فإنّه يقول في التثنية: «ذَوا سيبويه» و«كلاهما سيبويه» وفي الجمع: «ذووا سيبويه» و«كلّهم سيبويه».

قيل: وإنّما أتى بمثالَين ـ وإن كان المثال لا يُسأل عنه كما قال السِّيْرَافي ـ ليُعرِّفك أنّ الجزءَ الأوّل يكون كُنْيَةً وغيرها ومُعرَباً بالحركات والحروف [١] وأنّ الثّاني يكون مُنصرفاً وغيره [٢].

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمّْ

﴿ووضعوا لبعض الأجناس﴾ لا لِكُلّها ﴿عَلَمْ﴾ ـ بالوقف على السّكون على لغة ربيعة [٣] ـ ﴿كَعلم الأشخاص لفظاً﴾ فيأتي منه الحال ويمتنعُ من الصَّرْف مع سببٍ آخر، ومِن دخول الألف واللّام عليه ونعته بالنكرة ويُبتدأ به [٤] وَهْوَ ﴿عَمّ﴾ معنًى، أي مدلوله شائع كمدلول النكرة لا يخصّ واحداً بعينه، ولذلك قال في

---

(١) الكنية والمعرب بالحروف كـ«أبي قحافة» وغير الكنية والمُعرب بالحركات نحو: «عبدشمس».

(٢) المنصرف «شمس» وغير المنصرف «قحافة» فيه التاء والعلمية.

(٣) فإنّ قبيلة ربيعة يقفون على المنصوب المنوَّن، ويُسكونه، والأصل أنْ يقول: «علما» لأنّه مفعول «وضعوا» ولكنّه جرى على لغة ربيعة للقافية.

(٤) هذه الخمسة ـ «صيرورته ذا حال» «كونه مِن أسباب منع الصرف» «منعه مِن دخول أل عليه» «منعه من أن يؤتى له بصفة نكرة» «أن يصير مبتدءاً» ـ كلّها من خصائص العَلَم، وحيث إنّ «عَلَم الجنس» قسم من العلم كان فيه هذه الخمسة، مثلاً «ثُعالة» عَلَم لجنس الثّعلب، لا يقال «الثعالة»، ولا يصحّ وصفها بالنكرة فلا يقال: «ثُعالةٌ ماكرةٌ شرٌّ مِن النَّمِر» بل يقال: «ثُعالة الماكرة»، وتصير مبتدءاً كالمثال الآنف، ويؤتى لها بحال يقال: «ثعالةُ ماكرةً ـ بالنصب ـ شرٌّ مِن النَّمِر» مع أنّه لا يؤتى بالحال للنكرة، وتُمنَع من الصرف للعَلَميَّة والتاء.

«شرح التسهيل»: إنّه كاسم الجنس [١].

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ للثَّعْلَبِ

﴿مِن ذاك﴾ أعلامٌ وُضِعت للأعيان نحو **﴿أمّ عِريط﴾** فإنّه عَلَمٌ **﴿للعقرب﴾** أي لجنسها **﴿وهكذا ثُعالةٌ﴾** فإنّه عَلَمٌ **﴿للثَّعْلَبِ﴾** أي لجنسه.

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ... كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

﴿وَمِثْله﴾ أي مثل عَلَم الجنس الموضوع للأعيان عَلَم جنس موضوع للمعاني نحو **﴿بَرَّةُ﴾** علم **﴿للمبرَّةِ﴾** [٢] و«سبحانَ» عَلَمٌ للتسبيح و **﴿كذا فَجارِ﴾** - بالبناء على الكسر كحذامِ [٣] - **﴿عَلَم للفجرهْ﴾** بسكون الجيم و«يسارِ» للمَيْسَرَه [٤].

الثّالث من المعارف - «اسم الإشارة»

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

وأخَّرَه في «التّسهيل» [٥] عن الموصول وَضْعاً مع تصريحه بأنّه قبله رُتبةً [٦]،

---

(١) أي: كـ«رجل» و«امرأة» و«عقرب» و«ثعلب» ونحوها.

(٢) «المَبَرَّة» - بفتح الميم والباء والرّاء المهملة المدغمة - أي: البِرّ.

(٣) أي: مكسوراً في الحالات الثلاث.

(٤) «الفجرَة» اسم للفجور، و«الميسرة» خلاف الميمنة.

(٥) راجع: الاشارة «فيه» ٢٣٩ والموصول: ١٨٦.

(٦) راجع: «التسهيل»: ١١٥.

وحَدّه ـ كما قال فيه [١] ـ: ما دلّ على مسمّىً وإشارة إليه [٢].

﴿بـ«ذا» لمفردٍ مُذكَّر﴾ عاقل أو غيره ﴿أشِرْ بـ«ذي» و«ذِهْ»﴾ ـ بسكون الهاء ـ وَ«ذِهِ» ـ بالكسر ـ و«ذهي» ـ بالياء ـ و ﴿تي﴾ و ﴿تـا﴾ و«تِـه» كـ«ذِه» [٣] ﴿علـى الأُنثى اقتصرْ﴾ فأشِر بها إليها دون غيرها [٤].

وَذَانِ تَــانِ لِــلْمُثَنَّى الْـمُرْتَفِعْ ... وفي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

﴿وذان﴾ تثنية «ذا» بحذف الألف الأُولى لسكونها وسكون ألف التّثنية [٥] يُشار بها للمثنّى المذكّر المرتفع و ﴿تان﴾ تثنية «تا» بحذف الألف ـ لما تقدّم ـ يُشار بها ﴿للمثنّى﴾ المؤنَّث ﴿المرتفع﴾ وإنّما لم يُثَنَّ مِن ألفاظ الأُنثى إلّا «تا»، حَذَراً من الالتباس [٦] ﴿وفي سواه﴾ أي سوى المرتفع ـ وهو المنتصب والمنخفض ـ

---

(١) التسهيل: ٢٥٢.

(٢) فلو أشرت إلى «زيد» وقلت: «ذا فعل كذا» دلّ على ذلك الرجل الذي اسمه «زيد» مع الإشارة إليه، وهذا بخلاف ما لو قلت: «زيد فعل كذا» فإنّه يدلُّ على المسمّى بلا إشارة، أو قلت «زيد جائني أمس وهو فعل كذا» فـ«هو» يُؤَشِّر فقط على «زيد» من دون دلالة على المسمّى.

(٣) أي: بسكون الهاء وبكسرها.

(٤) أي: فأشر بهذه المذكورات ـ غير «ذا» ـ إلى الأُنثى دون غير الأُنثى.

(٥) مُثنّى «ذا» يكون «ذاان» ألف أصليّة، وألف للمثنّى، فلمّا اجتمع ألفان حُذِفت الأُولى للخِفّة.

(٦) أي: اشتباه بعضها بعد التثنية بتثنية «ذا» وهو كلّ ما فيه الذّال «ذي، ذه، ذهي» واشتباه بعضها الآخر بتثنية «تا» وهو كلّ ما فيه التاء «تي، تا، ته» وذلك لزوال الياء والهاء فيما فيه هذان ـ كذا قالوا ـ

﴿ذين﴾ للمذكّر و﴿تين﴾ للمؤنّث ﴿اذكُرْ تُطِعْ﴾ النُّحاةَ [١].

وَبأولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا   وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

﴿وبـ«أولى» أشرْ لجمعٍ مُطلقا﴾ سواء كان مذكّراً أم مؤنّثاً عاقلاً أم غيره والقصرُ فيه لغة تميم ﴿والمَدُّ﴾ لغة الحِجَاز، وهو ﴿أولى﴾ من القصر، وحينئذٍ يُبنى على الكسر لالتقاء الساكنين [٢]. ﴿ولدى﴾ الإشارة إلى ذي ﴿البُعْد﴾ ـ زماناً أو مكاناً أو ما نُزِّلَ منزلته لتعظيم أو لتحقير ـ ﴿انْطِقا﴾ مع اسم الإشارة [٣].

بِالْكَافِ حَرْفاً دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ   وَاللّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

﴿بالكاف﴾ حالكونه ﴿حرفاً﴾ لمجرّد الخِطاب ﴿دونَ لامٍ أوْ مَعَهْ﴾ فَقُلْ: «ذاك» أو «ذلك» [٤] واختار ابن الحاجب أنّ «ذاك» ونحوه للمتوسِّط [٥] ﴿واللّام إن قَدَّمْتَ﴾ على اسم الإشارة ﴿ها﴾ للتنبيه فهي ﴿مُمْتنعهْ﴾ [٦] نحو:

[٢٨] * ولا أهلُ هذاك الطِّرافِ المُمَدَّدِ [٧] *

---

(١) تقول «نصرني ذان وتان» و«رأيت ذَينِ وتين» و«مررت بذين وتين».

(٢) وهما الألف، والهمزة الأخيرة.

(٣) سواء كان «ذا» أم «تا» أم مثنّاها، أم كان «أُولاء».

(٤) فالزمان البعيد نحو: «زمان نوح ذلك الزمان الغابر» والمكان البعيد نحو: «الصّين ذلك البلد البعيد» والتعظيم نحو: «ذلك الكتاب لا ريبَ فيه» والتحقير نحو: «شِمْرُ ذلك الدنيُّ السّافل».

(٥) شرح الكافية ٢: ٤٧١.

(٦) فلا يقال: «هذا لك» «هؤلاء لك» بل يقال «هذاك» «هؤلائك» ونحوهما.

[٢٨] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل: طرفة العبد

وتمتنع أيضاً مع التثنية والجمع إذا ما مُدَّ [٨].

وَبِـهُنَا أَوْ هٰـهُنَا أَشِـرْ إِلَـى   دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ
فِي الْـبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُـهْ أَوْ هَـنَّا   أَوْ بِـهُنَالِكَ انْـطِقَنْ أَوْ هِـنَّا

﴿وبـ«هنا» أو «هاهنا» أشرْ إلى داني المكان﴾ أي قريبه ﴿وبه الكافَ﴾ المتقدِّمة [٩] ﴿صِلا في البُعدِ﴾ فقل: «هناك» و«ههناك» ﴿أو بـ«ثَمَّ»﴾ ـ بفتح الثّاء المثلّثة ـ ﴿فُهْ﴾ أي انطِقْ، ويقال: في الوقف «ثَمَّه» ﴿أو «هَـنّا»﴾ ـ بفتح الهاء وتشديد النّون ـ ﴿أو بـ«هُنالك» انطِقَنْ﴾ ولا تقل: «هاهنا لك» ﴿أو «هِـنّا» ـ بكسر﴾ الهاء وتشديد النّون ـ.

تنبيه: ذكر المصنّف في «نُكَتِه» ـ على «مقدّمة» ابن الحاجب ـ أنّ «هنالك» تأتي للزّمان، مثل ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [١٠].

الرّابع من المعارف ـ «الموصول»

⇐ الشاعر المشهور صاحب المعلقة والبيت منها.

(٧) «بني غبراء» كناية عن الفقراء لأنّهم مغبرون، و«الطّراف» نوع من الخيمة «المعنى» رأيت الفقراء لا يُنكرون شيئاً عنّي، ولا ينكر شيئاً عنّي أيضاً أهل تلك الخيمة الممدودة، والمُمَدَّد كناية عن التعظيم. «الشاهد» في «هذاك» حيثُ لم يجتمع الهاء مع اللّام، فلم يقل «هذا لك».

(٨) وإن لم يكن عليهما الهاء فلا يقال «ذان لك، تانِ لك»، ولا «أُولاءِ لك».

(٩) أي: كاف الخطاب.

(١٠) أي: في ذلك الزمان، يقصد يوم القيامة. سورة يونس، الآية ٣٠.

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي
وَالْــيَا إِذَا مَــا ثُــنِّيَا لاَ تُــثْبِتِ

وهو قسمان: حرفيٌّ، واسميٌّ. فالحرفيّ ما أُوِّلَ مع صلته بمصدر[1] وهو: «أنْ»، و«أنَّ»، و«لو»، و«ما»، و«كي». ولم يذكره المصنّف هنا لأنّه لا يُعَدُّ من «المعارف» وذكره في «الكافية»[2] استطراداً.

فـ«أن» تَوصل بالفعل المتصرِّف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً[3] وأمّا نحو: ﴿**أَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ**﴾[4] و﴿**أَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ**﴾[5] فهي مُخفَّفةٌ من المُثَقَّلَة[6].

و«أنَّ» توصل باسمها وخبرها[7]، وإن خُفِّفَت فكذلك لكن اسمها يُحذف كما سيأتي[8].

و«لو»: تُوصَل بالماضي والمضارع، وأكثر وقوعها بَعْدَ «وَدَّ» ونحوه[9].

---

(١) أي: بمصدر ذلك الفعل. (٢) شرح الكافية ١: ١٢٧.

(٣) فالماضي نحو: «أعجبني أن نصرتَ زيداً» أي: أعجبني نصرك زيداً، والمضارع نحو: «يعجبني أن تنصر زيداً» أي: يُعجبني نصرك زيداً، والأمر نحو: «رأيت أنْ آمُرَكَ بالمعروف» أي: رأيتُ أمري لك بالمعروف.

(٤) سورة النجم، الآية ٣٩. (٥) سورة الأعراف، الآية ١٨٥.

(٦) فَليس فيهما «أنْ» مصدريّة حتّى يشكل بأنّها كيف دخلت على «ليس» و«عسى» وهما فعلان جامدان غير متصرِّفَيْن.

(٧) تقول «أعجبني أنّك عالم» أي: أعجبني كونك عالماً.

(٨) في باب «إنّ وأخواتها» في شرح هذا البيت «وإن تُخَفَّف أنّ فاسمها استكن.. الخ».

(٩) من كلّ فعلٍ مُفهم معنى التمنّي، تقول: «وَددْتُ لوْ قمت» و«أحببتُ لو تقوم» أي: وددتُ

و«ما»: توصَل بالماضي والمضارع وبجملة اسميّة بقِلَّة [١].

و«كَي»: توصَل بالمضارع فقط [٢].

وأمّا ﴿موصول الأسماءِ﴾ فذكره بالعدّ: فللمفرد بالمذكّر ﴿الذي﴾ وفيها لُغات: تخفيف الياء، وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وسكونه [٣]. وعَدَّها بعضهم مِن الموصولات الحرفيّة وضعّفه في «الكافية» [٤]، وللمفردة ﴿الأُنثى التي﴾ وفيها ما في «الذي» مِن اللغات [٥] ﴿واليا﴾ الّتي في «الذي» و«الّتي» ﴿إذا ما ثُنِّيا لا تُثبتِ﴾ ـ بضمّ أوّله [٦] ـ للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المَبني [٧].

بَلْ مَا تَلِيهِ أوْلِهِ الْعَلاَمَهْ وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

﴿بل ما تليه﴾ الياء وهو الذال والتاء ﴿أوْلِهِ العلامَهْ﴾ [٨] أي علامةَ التثنية فتفتح

⇐ وأحببت قيامك.

(١) فالماضي نحو: «عجبت ممّا ضربت» والمضارع نحو: «يعجبني ممّا تضرب» والجملة الاسميّة نحو: «عجبت ممّا أنت ضارِب» أي: عجبت ويعجبني من ضربك.

(٢) نحو «أتيتك كَي تكرمني» أي: لإكرامك.

(٣) فهذه أربع لغات «الذيْ» بسكون الياء «الذيّ» بتشديدها «اللّذْ» بسكون الذال، «اللّذِ» بكسرها.

(٤) شرح الكافية ١: ١٠٥.

(٥) الأربع «التي» بسكون الياء ـ وبتشديدها، و«اللّتْ» بسكون التاء وبكسرها.

(٦) أي: بضمّ «تاء» تُثْبت، بصيغة المخاطب.

(٧) فإنّ الموصولات مبنيّات، ولو لم يُحذَف منها شيء لدى التّثنية كانت مثل الأسماء المُعرَبة التي لا تتغيّر عند التثنية.

(٨) يعني الحرف الذي تعقبه «الياء» وهو الذال في «الذي» والتاء في «التي» اجعل علامة

الذّال والتّاء لأجلها.

﴿والنّون﴾ منهما إذا ما ثُنِّيا ﴿إن تُشدَدْ﴾ مع الألف وكذا مع الياء [١] كما هو مذهب الكوفيّين واختاره المصنّف ﴿فلا مَلامَه﴾ عليك لفعلك الجائز. نحو ﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ ﴾ [٢]، ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ ﴾ [٣].

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا   أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

﴿والنُّونُ مِنْ﴾ تثنية اسمَي الإشارة ﴿«ذَين» و«تَين» شُدِّدا أيضاً﴾ نحو: ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ ﴾ [٤] ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ ﴾ [٥] ﴿وتعويضٌ بذاك﴾ التّشديد عن الياء المحذوفة في الموصول والألف المحذوفة في اسم الإشارة ﴿قُصِدا﴾ [٦] وقد يحذف النون من «اللَّذَيْنِ» و«اللَّتَيْن» كقوله:

[٢٩] ❊ أَبَني كُلَيْبٍ إنّ عَمَّيَ اللَّذَا [٧] ❊

⇐ التثنية ـ وهي الألف ـ بعدَ ذلك الحرف.

(١) أي: في حالتَي النصب والجر.

(٢) سورة النساء، الآية ١٦.

(٣) سورة فصّلت، الآية ٢٩. «الشاهد» فيهما تشديد النون وهي القراءة غير المشهورة.

(٤) سورة القصص، الآية ٣٢.

(٥) سورة القصص، الآية ٢٧. والقرائة بالتشديد غير مشهورة.

(٦) يعني: قُصِد بالتشديد في الموصول واسم الإشارة أنّه عوض عن ياء «الّذي والّتي» وألف «ذا» التي حُذِفَتْ للتثنية.

[٢٩] المصراع للأخطل النصراني وهو من البحر الكامل وبعده: قتلا الملوكَ وفكّكا الأَغْلالا

راجع: شرح الكافية ١: ١٠٩

وقوله:

[٣٠] ❊ هُما اللَّتا لو ولدَتْ تَميمُ (١) ❊

جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

﴿جمع «الذي»: «الألى»﴾ للعاقل وغيره، وندر مجيئها لجمع المؤنّث، واجتمع الأمران في قوله:

[٣١] وَتُبلِي الأُلى يستلئمونَ على الأُلى ... تراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَاءِ الْقُبْلِ (٢)

---

(٧) «المعنى» ياقبيلة بني كُليب إنّ عمّيَ الاثنين هما اللّذان قتلا الملوك وفكّا الأغلال عن أُسراء الملوك، المراد بذلك بيان شجاعتهما وقدرتهما «الشّاهد» في مجيء «اللّذَا» بحذف النّون.

[٣٠] المصراع أيضاً للأخطل هو من الرَّجَز وبعده: لقِيْلَ: فَخْرٌ لَهُمُ صميمُ

راجع: شرح الكافية ١: ١٠٩

(١) «المعنى»: يمدح الشاعر امرأتين يقول فيهما: هما المرأتان اللّتان لو كانت قبيلة بني تميم المُهمّة هي التي ولدتهما لكان فخراً عظيماً لتلك القبيلة أنّهما منها «الشّاهد» في مجيء «اللّتا» بحذف النّون.

[٣١] البيت من قصيدة لأبي ذؤيب خلويد بن خالد الهذلي وهو من البحر الطويل وقبله:

وتلك خطوب قد تملَّتْ شبابنا ... قديماً فَتُبْلِيْنَا المنون وما نُبْلي

راجع: ابن عقيل ١: ١٤٢.

(٢) «المعنى»: وتُفنى الجماعة التي يلبسون ثياب الحرب على أفراس ترى أنت تلك الأفراس يوم الحرب كالطائر المُسمّى بـ«الحِدَأةِ» وجمعها «حِدَء» هذا الطّائر الذي تكون عينه كعين الأحول: من جمع نظر عينيه على طرفَي أنفسه. وهذا التّشبيه كناية عن ثقب نظر تلك الأفراس وحِذْقِها «الشّاهد» في مجيء «أُولى» للعاقل في الأوّل، ولغير العاقل في الثّاني.

وفي قوله ـ كغيره ـ: جمعٌ ـ تسامح [(١)] ولـ«لذي» أيضاً ﴿الَّذين﴾ للعاقل فقط وهو بالياء ﴿مطلقاً﴾ رفعاً ونصباً وجرّاً، ولم يُعرَب في هذه الحالة مع أنّ الجمع من خصائص الأسماء، لأنّ «الذين» ـ كما سبق ـ للعقلاء فقط و«الّذي» عامٌّ له ولغيره، فلم يَجْرِيا على سَنَن الجموع المتمكّنة [(٢)] وقد يُستعمل «الذي» بمعنى الجمع كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ [(٣)] ﴿وبعضهم بالواو رفعاً نطقا﴾ فقال:

[٣٢] نحنُ الَّذونَ صبّحوا الصَّبَاحا   يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحَاحا [(٤)]

---

(١) إذ الجمع يكون من لفظ المفرد، و«أُولى» ليس من لفظ «الذي» وإنّما هو بمعنى جمع «الذي» مثل «أولوا» الذي هو بمعنى جمع «صاحب».

(٢) الجمع المتمكّن من الإعراب ـ الذي يختلف في حال الرفع عن حالتي النصب والجرّ ـ هو الجمع الذي كان جمعاً لنفس معنى المفرد، مثلاً «زيدون» جمع لمعنى «زيد»، وليس «الذين» هكذا، فإنّه يستعمل جمعاً للعقلاء فقط، ومفرده: «الذي» يُستعمل في العاقل وغيره، ولذا صار «الذين» مبنيّاً بالياء في الحالات الثلاث.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٧. تمام الآية: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ... الخ﴾ ولو لم يكن المراد من «الذي» الجمع لما رجع إليه ضمير الجمع في «بنورهم، وتركهم».

[٣٢] البيت من الرَّجَز على العروض المخبونة المقطوعة «فعولن» مع الضرب المقطوع «مفعولن» نُسِبَ إلى أبي حرب الأعلم من الشعراء الجاهليّة وإلى ليلى الأخيلية وإلى رؤبة بن العجّاج: راجع: ابن عقيل ١: ١٤٤.

(٤) «المعنى» نحن الجماعة الذين أصبحنا الصباح في يوم الحرب بـ«النُّخَيْل» الذي هو

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُـمِعَا وَاللَّاءِ كَـالَّذِينَ نَـزْراً وَقَـعا

﴿باللّات﴾ و«اللّائي» و«اللّوائي» **﴿واللّاءِ﴾** و«اللّواتي» **﴿التي قد جُمِعا، واللّاءِ كالّذينَ نَزْراً﴾** أي قليلاً **﴿وَقَعا﴾** قال:

[٣٣] فَـما آبـاؤنا بأمَـنَّ مِـنهُ علينا اللّاءِ قـد مَـهدوا الحـجورا [1]

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِـرْ وَهٰكَذا ذُو عِـنْدَ طَـيِّىءٍ شُـهِرْ

﴿ومَن﴾ تساوي ما ذُكِر من «الذي» و«التي» وفروعهما، أي تطلق على ما تطلق عليه بلفظ واحدٍ، وهي مختصّةٌ بالعالم [2]، وتكون لغيره إن نُزِّل بمنزلته، نحو:

[٣٤] أسِرْبَ القطا هل من يـعيرُ جـناحه
لعـلِّي إلى مـن قـد هـويتُ أطـيرُ [3]

⇐ موضع بالشام، وأغَرْنا غارةً شديدةً على أعدائنا «الشّاهد» في مجيء «الّذون» بالواو، لأنّه مرفوع خبراً لـ«نحن».

[٣٣] البيت من الوافر وهو لرجل من بني سليم.

(١) «المعنى» فليس آبائنا منّتهم علينا أكثر من منّة اللّذين تولّوا تربيتنا وجعلوا حـجورهم مهداً لنا «الشّاهد» في مجيء (اللّاء) بمعنى الذين.

(٢) أي: العاقل، وأمثلة «مَن» تقول: «مَن ضربك» و«من ضرباك» و«مَن ضـربوك» و«مَـن ضربتك» و«مَن ضربتاك» و«مَن ضربْنَك».

[٣٤] البيت من البحر الطويل وهو للعبّاس بن الأحنف من الشعراء العبّاسيّة وقبله:

بكيت على سِرْب القطا إذ مـرَرْنَ بـي فـقلت ومـثلي بـالبكاء جـديرُ

أواختلط به تغليباً للأفضل [١] نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ﴾ [٢] أو اقترن به في عمومٍ، فُصِّلَ بـ«مَنْ» [٣] نحو: ﴿ فَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ [٤] لاقترانه بالعالِم في كلّ دابّة.

﴿وما﴾ أيضاً تساوي ما ذُكر من «الذي» و«التي» وفروعهما [٥]، وهي صالحة لما لا يعلم ولغيره ـ كما قال في «شرح الكافية» [٦] ـ خلاف «مَن» [٧] لكن الأولى بها ما

---

(٣) «المعنى» يا جماعة القطا ـ والقطا طائر معروف ـ هل منكم من يعطيني جناحه عاريةً حتّى أطيرَ إلى التي تريدها نفسي «الشّاهد» في مجيء «مَن» للقطا وهو غير عاقل، ولكنّه نُزِّلَ منزلة العاقل إن خوطب، ومعلوم أنّه لا يوجد الخطاب إلى غير العاقل.

(١) يعني: إذا جمع غير العاقل مع العاقل يصحّ مجيء «مَن» تغليباً للعاقل الذي هو أفضل.

(٢) سورة الفتح، الآية ١٨. «الشّاهد» في إطلاق «مَن» على أهل الأرض والسماء مع أنّ العاقل وغير العاقل مجتمع في السماء وفي الأرض.

(٣) أي: أو اقترن غير العاقل بالعاقل في عمومٍ، يعني: كان عمومٌ شاملاً للعاقل وغير العاقل، ثمّ جاء «مَن» وفصلَ حُكمَ كُلٍّ واحدٍ مِن العاقل وغيره، فحينئذٍ تأتي «مَن» لغير العاقل لأجل اقترانه بالعاقل في العموم.

(٤) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاءٍ فَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة النّور، الآية ٤٥. «الشّاهد» في مجيء «مَن» للحيّة التي تمشي على بطنها مع أنّها غير عاقل إذ اقترنت الحيّة بالإنسان في عموم «كلّ دابّة».

(٥) أمثلتها: «ما نصرته» «ما نصرتهما» «ما نصرتهم» «ما نصرتها» «ما نصرتهما» «ما نصرتهنّ».

(٦) شرح الكافية ١: ١١٦.

(٧) التي كانت مختصّة بالعاقل فقط.

لا يعلم، نحو: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ [١] ولهذا ذكر كثيرٌ أنّها مختصّة بما لا يعلم عكس مَن، وذلك وَهَم، ومن ورودها في العالم قوله تعالى: ﴿ **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاء** ﴾ [٢].

﴿وَأَل﴾ أيضاً **﴿تساوي ما ذُكِر﴾** من «الذي» و«التي» وفروعهما [٣] وتأتي للعالم وغيره ـ أي على السَّواء ـ كما يُفهم من عباراتهم [٤] وفُهِم من كلامه أنّها موصولٌ اسمي [٥] وهو كذلك بدليل عَوْدِ الضمير عليها في نحو قولهم: «قد أفلح المتّقي ربَّهُ» [٦] وقال المازنيّ: موصولٌ حرفيٌّ، ورُدَّ بأنّه لو كان كذلك لانسَبَك بالمصدر [٧] وقال الأخفش: حرفُ تعريفٍ.

﴿وهكذا﴾ أي كـ«من» وما بعدها في كونها تُساوى «الذي» و«التي» وفروعهما **﴿ذُو عند طيّئٍ قد شُهِرْ﴾** كما نقله الأزهريّ، نحو:

---

(١) سورة الصافّات، الآية ٩٦. «الشّاهد» في مجيء «ما» لغير العاقل. وهو: «العمل» إذ أعمال الإنسان ليست عاقلة.

(٢) سورة النساء، الآية ٣. «الشّاهد» في مجيء «ما» للعاقل يعني: النساء.

(٣) أمثلتها نحو: «الضّارب» «الضّاربان» «الضّاربون» «الضّاربة» «الضّاربتان» «الضّاربات» بمعنى: الذي هو ضارب، اللذان هما ضاربان، الذين هم ضاربون، التي هي ضاربة، اللّتان هما ضاربتان، اللّاتي هنّ ضاربات.

(٤) فليس أرجح للعالِم مثل «مَن» ولا أرجح لغير العالِم كـ«ما».

(٥) لعدِّها في الموصولات الاسميّة.

(٦) «الشّاهد» في عود ضمير «ربّه» إلى «أل» من «المُتّقي»، وعودُ الضمير دليلُ الاسميّة، إذ الحرف لا يعود إليه ضمير.

(٧) ولكان «الضّارب» معناه: الضّرب.

[٣٥] ❊ وبئري ذو حفرتُ وذو طويْتُ [١] ❊

ويقال: رأيت ذو فَعَل، وذو فَعَلا، وذُو فَعَلَت، وذو فعلتا، وذو فعلوا، وذو فَعَلْنَ [٢]، وبعضهم يُعربها [٣] ـ ذكره ابنُ جِنّي، كقوله:

[٣٦] ❊ فحَسبيَ مِن ذي عندهم ما كفانيا [٤] ❊

وَكَالَّتِي أَيْضاً لَـدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

﴿**وكالتي أيضاً لديهم**﴾ أي لدى بعضهم [٥] كما ذكره في «شرح الكافية» [٦] ﴿**ذاتُ**﴾ مبنيةً على الضمّ [٧] نحو: «والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ» [٨] وقد تعرب

---

[٣٥] المصراع من البحر الوافر ونسب إلى سنان بن الفحل من طيء وقبله: فإنّ الماء ماءُ أبي وجدّي. راجع: الأشموني ١: ١٥٨.

(١) «المعنى» فالماء الذي فيه نزاع هو ماءُ أبي جدّي ور ثته منهما، والبئر التي فيها نزاع هي البئر التي أنا حفرتها، وأنا بنيتُ الحَجَرَ في أطرافها «الشّاهد» في استعمال «ذو» مقام «التي» أي: وبئري التي حفرتها والتي طويتها، والهاء عائد الموصول حُذِف.

(٢) أي: الّذي فعل، والّذان فعلا، والّذين فعلوا، والّتي فعلتْ، واللتان فعلتا، واللّاتي فعلْنَ.

(٣) أي في حال الرّفع يقول،: «ذو» وفي حال النّصب «ذا» وفي حال الجرّ «ذي».

[٣٦] المصراع من البحر الطويل وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي. وقبله: فإمّا كِرام مُوْسِرُوْنَ لقيتهم. راجع: ابن عقيل ١: ٤٥.

(٤) «المعنى»: فإمّا أشخاصٌ كُرماء وأصحابُ أموالٍ لقيتهم فيكفيني من الذي عندهم ما كفاني. «الشّاهد» في مجيء «ذو» بمعنى الذي في حال الجرّ بالياء.

(٥) أي: بعض قبيلة «طي». (٦) شرح الكافية ١: ١١٥.

(٧) أي: مضمومة في الحالات الثّلاث.

(٨) أي: التي أكرمكم الله بها «الشّاهد» في مجيء «ذات» بمعنى «التي» و«به» بفتح الباء، أصله «بِها» ـ بكسر الباء ـ فعند الوقف حُذِفت الألف، وانتقل فتح الهاء إلى الباء.

إعراب «مُسلمات»[١].

﴿وموضعَ اللّاتِ أتى﴾ عند بعضهم **﴿ذواتُ﴾** مبنيّةً على الضمّ، نحو:

[٣٧] ذواتُ ينهَضْنَ بغيرِ سائقِ[٢]

وقد تُعرب إعراب «مُسلِمات».

تتمّة: قد تُثنّى «ذو» وتُجمع، فيقال: «ذُوا»، و«ذَوَي»، و«ذُووا»، و«ذُوِي». ويقال في «ذاتُ»: «ذاتا»، و«ذَواتا»، و«ذَواتُ».

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ   أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

﴿ومِثلُ ما﴾ فيما تقدّم **﴿ذا﴾** الواقعة **﴿بعد «ما» استفهامٍ أو مَن﴾** أُختها **﴿إذا لم تُلغَ في الكلام﴾** بأن تكون زائدة أو يصير المجموع للاستفهام ولم تكن للإشارة[٣] كقوله: [٣٨] * ألا تسألانِ المرءِ ماذا يُحاولُ[٤] *

---

(١) أي: رفعاً بالضمّ، ونصباً وجرّاً بالكسر، تقول «جائت ذات نصَرَتْني» بالضمّ و«رأيت ذاتِ نصرَتْني، ومررت بذاتِ نصَرَتْني» بالكسر فيهما.

[٣٧] المصراع من الرَّجَز وهو لرؤبة بن العجّاج وقبله:

جمعتُها من أيْنُقٍ موارقِ

(٢) «المعنى» جمعتُ أنا هذه الجمال مِن ناقاتٍ سريعاتٍ اللّاتي يقُمْنَ بأنفسهنّ من دون حاجة سائق يجرّ لجامهنّ «الشّاهد» في مجي «ذوات» بمعنى «اللّاتي».

(٣) فلو كانت «ذا» زائدة فهي مُلغاة، أو كانت مع «مَن وما» مجموعاً للاستفهام فهي مُلغاة، أو كانت اسم إشارة فهي مُلغاة أيضاً.

[٣٨] المصراع من الطويل وهو للبيد بن ربيعة العامري صاحب المعلقة المشهورة وبعده:

أنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلال وباطِلُ.

(٤) «النحب»: النذر «المعنى» ألا تسألانِ أيّها الرّجلان عن هذا الرّجل ما الذي يريد بهذا الطمع

بخلاف ما إذا أُلغِيت كقولك: «لماذا جئتَ» (١) أو كانت للإشارة كقولك: «ماذا التَّواني» (٢) ولم يشترط الكوفيّون تقدُّمَ «ما» أَوْ «مَن» مُستدلّين بقوله:

[٣٩] * وهذا تحملين طَليقُ (٣) *

وأُجيب عنه بأنّ «هذا طليق» جملة اسميّة و«تحملين» حال، أي محمولاً. وقال الشّيخ سِرَاج الدّين البلقيني: يجوز أن يكون ممّا حُذِف فيه: الموصول من غير أن يُجعل هذا موصولاً، والتقدير: «هذا الذي تحملين»، على حدِّ قوله:

⇐ وجمع المال، هل نذر أن يجمع المال فيريد قضاء نذره، أم هذا الحرص ضلال وباطل «الشاهد» في مجيء «ذا» بمعنى «الذي» بعد «ما» الاستفهاميّة في «ماذا يُحاول» أي: ما الذي يحاوله، وحُذِف ضمير العائد.

(١) فـ«ذا» ملغاة، ومجموع «ماذا» بمعنى الاستفهام فقط.

(٢) فـ«ذا» اسم إشارة، والمعنى: ما هذا التّواني، أي: الكَسَل.

[٣٩] الشعر ليزيد بن مفرّغ الحميري وهو من قصيدة على وزن البحر الطويل يهجو بها عبَّاد بن زياد بن أبيه الذي سجن الشاعر بسبب كتابة القصيدة على الجدران وأمره بمحوها بأظفاره حتّى فسدت أنامله. وتمامه:

عَدَسْ ما لعَبَّاد عليك إمارة   نجوتِ وهذا تحملين طِلق

راجع: الأشموني ١: ١٦٠.

(٣) «عَدَسْ» اسم صوت يُزْجَرُ به البغلُ، ثمّ صار اسماً للبَغْل «المعنى» وقصّة البيت: أنّ الشاعر هجا «عبّاداً» فسجنه عبّاد، فلمّا أُخرج من السجن قُدِّمَتْ له بغلة ليركبها، فنفرت البلغة. وأنشد الشاعر هذا البيت «المعنى» يا عدس ليس لعبّاد عليك إمارة وحكم فقد أمِنْتَ منه، والذي تحملينه رجل أُطْلِقَ مِن السِّجْن، وليس من السُّجَناء «الشّاهد» في مجيء «هذا» بمعنى «الذي» مع أنّه ليس قبله «مَن» أو «ما» الاستفهاميّتان.

[٤٠] البيت من البحر الطويل ولم أعثر على قائله ونسبه ابن مالك في مبحث القسم من «شرح

[٤٠] فَواللهِ ما نِلتم وما نِيلَ منكمُ   بمُعتدلٍ وَفْقٍ ولا مُتقاربِ [(١)]

أي ما الذي نِلتم. قال: ولم أر أحداً خرّجه ـ أي «وهذا تحملين» طليق ـ على هذا انتهى. وهو حسن أو متعيَّن.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

﴿**وكلّها**﴾ أي كلّ الموصولات ﴿**يَلْزَمُ بعدها صِلَة على ضمير**﴾ يسمّى العائد ﴿**لائق**﴾ بالموصول، مُطابق له إفراداً وتذكيراً وغيرهما ﴿**مُشتملة**﴾ ويجوز في ضمير «مَن» و«ما» مراعاة اللفظ والمعنى [(٢)].

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ   بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

﴿**وجملةٌ**﴾ خبريّة خالية من معنى التعجّب معهود معناها غالباً ﴿**أو شبهها**﴾ وهو الظَّرْف والمجرور إذا كانا تامَّيْن [(٣)] ﴿**الذي وُصِلْ**﴾ الموصول به ﴿**كـ«من**

⇐ الكافية» إلى عبدالله بن رواحة. راجع: شرح الكافية ١: ٣٨١.

(١) «المعنى» فوالله ليس الأمر الذي بلغتموه، وليس الأمر الذي بلغه الناس منكم أمراً معتدلاً موافقاً متقارباً بعضه إلى بعض «الشّاهد» في حذف الموصول بعد «ما» النافية مرّتين، وتقديرهما: ما الذي نِلتم وما الذي نيلَ منكم.

(٢) أمّا مراعاة اللفظ فنحو: «مَن أهانك أحسن إليه» و«ما رأيته أستره»، وأمّا مراعاة المعنى فبأن يُؤتى بالضمير العائد على «مَن» و«مَا» موافقاً للمراد منهما سواء كان مذكّراً أم مؤنّثاً، مُثنّى أم مجموعاً، وقد مرّ أمثلة لِكليهما. وقد جمعهما قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ (سورة الروم، الآية ٤٤) «الشاهد» في مراعاة اللفظ في «مَن كفر» ومراعاة المعنى في «ومَن عمل».

(٣) أي: ما يكون متعلّقهما إمّا من أفعال العموم، أو فعلاً خاصّاً معلوماً للمخاطب. أمّا أفعال

عندي»﴾ و«الذي في الدار» **﴿الذي ابنهُ كُفِل﴾**[١] ويتعلّق الظَّرْف والمجرور الواقعان صلة باستقرَّ محذوفاً وجوباً[٢].

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

﴿وصِفَةٌصريحة﴾ أي خالصة الوصفيّة كاسمَي الفاعل والمفعول **﴿صِلةُأل﴾**[٣] بخلاف غير الخالصة، وهي التي غلب عليها الاسميّة كـ«الأبطح»[٤] **﴿وكونها﴾** توصل **﴿بمعرب الأفعال﴾** وهو فعل المضارع **﴿قَلّْ﴾** ومنه:

[٤١] ❊ ما أنت بالحَكَمِ التُّرْضى حكومته[٥] ❊

⇐ العموم فكما يُمثِّل الشّارح الآن، وأمّا الفعل الخاصّ المعلوم فكما لو قال قائل: «اعتكف زيد في الدار، وعمروٌ في المسجد» ثمّ قيل له: «بل زيد في المسجد» فوقوع «في المسجد» بعد ذلك الكلام يفيد أنّ متعلّق الجار والمجرور هو «اعتكف».

(١) المثال الأوّل للظرف «عندي» والثّاني للجارّ والمجرور «في الدار» والثّالث للجملة الاسميّة «ابنه كُفِل» ابنه ـ مبتدأ، وكُفِل ـ خبره.

(٢) أي: حذفه وجوبيٌّ، لا تعلّقه بـ«استقرّ» إذ قد يتعلّقان بفعل خاصّ معلوم كما مثّلنا.

(٣) يعني: صلة «ألْ» الموصولة يجب أن تكون صفة صريحة لا غير، تقول «الضارب، المضروب» بمعنى: الذي هو ضارب، والذي هو مضروب.

(٤) «أبطح» اسم صفة لكلّ مكان متّسع من الوادي. ثمّ صار اسماً لوادي «مكّة» الذي يسيل فيه مياه «مكّة»، ولذا فـ«أل» الداخلة عليه ليست موصولة.

[٤١] المصراع من البحر البسيط وهو من قصيدة للفرزدق يهجو بها رجلاً من بني عذرة وكان الرجل قد دخل على عبدالملك بن مروان يمدحه. وبعده: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل.

(٥) «المعنى» لست أنت بالحاكم الذي يكون حكمه مرضياً ومقبولاً، ولا أنت أصيل في ⇐

وليس بضرورة عند المصنّف. قال: لأنّه متمكّن من أن يقول: «المُرضى» [١] وَرُدَّ بأنّه لو قاله لوقع في محذورٍ أشدّ مِن جهة عدم تأنيث الوصف المُسند إلى المؤنَّث [٢]، أمّا وصلها بالجملة الاسميّة نحو:

[٤٢] * مِنَ القَوْمِ الرسولُ اللهِ منهم [٣] *

فضرورةٌ بالاتفاق.

أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

﴿أيٌّ كما﴾ فيما تقدّم [٤] وقد تُستعمل بالتاء للمؤنّث [٥] **﴿وأُعربت﴾** لما تقدّم

⇐ نسبك، ولا لك رأيٌ مستقلٌّ، ولا أنت صاحب جدل في الخصومة «الشّاهد» في «التُرضى» حيث دخلت «ألْ» الموصولة على فعل المضارع.

(١) يعني: قال ابن مالك: هذا البيت دليل على جواز دخول «ألْ» الموصولة على المضارع، وليس دخولها لضرورة الشعر، إذ كان الشاعر يستطيع أن يدخلها على الوصف ويقول «المُرضى».

(٢) يعني: لو قال «المُرضى» كان مذكّراً، مع أنّه مسند إلى «حكومته» وهي مؤنَّث «إذن» فلأجل ضرورة الشّعر دخلت «أَلْ» الموصولة على المضارع.

[٤٢] المصراع من البحر الوافر ولم يعرف قائله وبعده: لهم دانت رِقابُ بني معدٍّ. راجع: ابن عقيل ١: ١٥٨.

(٣) «المعنى» أنا مِن قومِ رسول الله ﷺ منهم، ولذلك القوم دانت وذلّت رقاب قبية «بني مُعدّ». «الشاهد» في دخول «أل» الموصولة على الجملة الاسميّة وهي «رسول الله منهم» «رسول الله» مبتدأ، «منهم» خبره، أي: مِن القوم الذين رسول الله منهم.

(٤) يعني: في مجيئها بمعنى «الذي» و«التي» وفروعهما أمثلتها «أحسِن لأيٍّ أساءَ إليك» و«لأيٍّ أساءا» و«لأيٍّ أساؤا» و«لأيٍّ أساءَتْ» و«لأيٍّ أساءتا» و«لأيٍّ أسأْنَ» بمعنى: ⇐

في المعرب والمبنيّ[٦] ﴿ما﴾ دامت ﴿لم تُضَفْ﴾ لفظاً ﴿و﴾ الحال أنّ ﴿صدر وَصْلِها ضميرٌ﴾ مبتدأ ﴿انحذف﴾ بأنْ كانت مضافةً وصدر صِلتها مذكوراً، أو غير مضافةٍ وصدرُ صِلَتِها محذوفاً أو مذكوراً، فإن أُضيفت وحُذِفَ صدر صِلَتِها بُنِيتْ[٧] قيل: لتأكّد مشابهتها الحرف مِن حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف.

قلت: وهذه العلّة موجودة في الحالة الثّانية، فيلزم عليها بناؤها فيها. على أنّ بعضهم قال به[٨] قياساً ـ نقله الرضيّ[٩]، وهو يردّ نفي المصنّف في «الكافية»[١٠]

⇐ أحسن للذي أساء إليك، وللّذَيْنِ أساءا، وللّذينَ أساؤا، وللّتي أساءت، وللّتَين أساءتا، وللّاتي أسأْنَ. (٣) فيقال: أحسِن لأيّةٍ أساءتْ.

(٦) مِن أنّ سبب البناء عارضه ما يقتضي الإعراب وهو لزوم الإضافة والإضافةُ مِن علامات المعرب.

(٧) «أي» إمّا مضافة لفظاً، أو لا، وفي كِلا الصورتين إمّا صدرُ صِلَتها مذكور، أو محذوف، وإليك أمثلتها:

الأوّل: أُضيفت وصدر صلتها مذكور نحو «أيّكم هو عالِم؟».

الثاني: لم تُضف لفظاً وحُذف صدر صلتها نحو «أيٌّ منكم عالم؟».

الثالث: لم تُضف لفظاً وصدر صلتها مذكور نحو «أيٌّ منكم هو عالم؟».

الرابع: أُضيفت وحُذِف صدر صلتها نحو «أيُّكُمْ عالِم؟».

والمشهور بين لانحاة أنّ «أيًّ» في الثلاثة الأُوَل مُعربةٌ، يصير مضموماً في حال الرفع، ومفتوحاً في حال النصب، ومكسوراً في حال الجرّ، وفي الرابع تكون مبنيّةً، مضمومةً في الحالات الثلاث.

(٨) أي: قال بالبناء في الحالية الثانية أيضاً قياساً على الحالة الرابعة.

(٩) شرح الكافية للرضي ٣: ١٦١.

(١٠) قال: وعندَ حذفِ ما له يُضافُ فليس في إعرابه خِلافُ

الخلاف في إعرابها حينئذٍ[١]. ثمّ بناؤها على الضمّ لشبهها بـ«قبلُ» و«بعدُ» لأنّه حذف من كلٍّ ما يُبَيِّنُهُ[٢] ومثال بنائها في الحالة الرّابعة قِراءة الجمهور: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾[٣] بالضمِّ.

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ذَا الحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

﴿وبعضهم﴾ كالخليل ويونس ﴿أعرب﴾ أيّاً ﴿مطلقاً﴾ وإن أُضيفت وحذف صدر صلتها، وقد قُرِئ شاذّاً في الآية السَّابقة بالنَّصْب، وأُوِّلَتْ قِراءة الضمّ على الحكاية، أي الذي يقال فيهم أيّهم أشدُّ[٤].

﴿وفي ذا الحذف﴾ أي حذف صدر الصلة الذي هو العائد ﴿أيّاً غيرُ أيٍّ﴾ من بقيّة الموصولات ﴿يقتفي﴾ أي يتّبع[٥] ولكن بشرطٍ ليس في «أيٍّ»، أشار إليه

⇐ شرح الكافية لابن مالك ١: ١٢٠.

(١) يعني: قول المصنّف في الكافية، لا خلاف في إعراب أي في الحالات الثلاث الأُوَل يردّه نقل الرضيّ بنائها في الحالة الثانية.

(٢) فكما حذف مِن «قبل» و«بعد» المضاف إليه فيهما الذي بدونه لا يُعرف المراد مِن «قبل» و«بعد» كذلك حُذف من «أيّ» المضاف إليه الذي بدونه لا يظهر المراد مِن «أيّ».

(٣) سورة مريم، الآية ٦٩. تمامها: ﴿أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيّاً﴾ «الشّاهد» في «أيّهم» حيث أنّها في الحالة الرابعة أُضيفت وصدر صلتها ضمير محذوف، إذ تقديره «أيّهم هو أشدّ»، وقد قُرئ بضمّ الياء مع أنّه مفعول لـ«ننزعنّ» ولو كانت معربة لصارت بالفتح.

(٤) فإذا قدّر «يقال فيهم» يصير «أيّهم» نائب فاعل لـ«يقال» ونائب الفاعل مرفوع.

(٥) يعني: في حذف العائد بقيّة الموصولات ـ غير «أيٍّ» ـ تتبع «أيّاً» أي يُحذفُ العائد ـ الذي

بقوله **﴿إن يُستطَلْ وصلٌ﴾** أي يوجد طويلاً نحو: ﴿ **وَهُوَ الَّذي في السّماء إِلهٌ وَفِي الأرضِ إِلهٌ** ﴾[١] أي الذي هو في السماء إله[٢] **﴿وإن لم يستطل﴾** الوصل **﴿فالحذف﴾** للعائد **﴿نزرٌ﴾** أي قليل كقوله:

[٤٣] ❊ مَن يُعْنَ بالحمد لا ينطقْ بما سَفَهٍ[٣] ❊

أي بما هو سفهٌ **﴿وأبوا﴾** أي امتنع النُّحَاة مِن تجويز **﴿أن يُختَزَلْ﴾** أي يُقطع العائد، أي يُحذَف.

إنْ صَلُحَ البَـاقِي لِـوَصْلٍ مُكْـمِلِ ... وَالْـحَذْفُ عِـنْدَهُمْ كَـثِيرٌ مُـنْجَلِي

فِـــي عَـــائِدٍ مُـتَّصِلٍ إِنِ انْـتَصَبْ ... بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

﴿إن صلح الباقي لوصلٍ مُكمِلِ﴾ كأن يكون جملة أو ظرفاً أو جارّاً ومجروراً تامّاً[٤] لأنّه لا يُعْلَم أحذف شيءٌ أم لا.

﴿والحذف عندهم كثيرٌ مُنجلي في عائدٍ متّصلٍ إن انْتصب﴾ وكان ذلك

⇐ يقال له: صدر الصلة ـ مِن باقي الموصولات أيضاً.

(١) سورة الزخرف، الآية ٨٤.

(٢) «الشّاهد» في حذف الضمير العائد في حال أنّ الصلة طويلة وهي «هو في السماء إله».

[٤٣] البيت من البسيط وبعده: ولا يَحدْ عن سبيل المجد والكرم.

(٣) «المعنى» الذي يقصده الناس بالحمد ـ أي: يحمدونه ـ لا ينطق بما ينطق به السّفهاء، ولا يميل عن طريق المجد والكرم، أي: الذي يحمده الناس لا يقول قولاً سفهائيّاً، ويكون دائماً مادحاً كريماً «الشّاهد» في حذف العائد، مع عدم طول الصلة، والتقدير «بما هو سفهٌ».

(٤) الجملة نحو: «جاء الذي هو ضربني»، والظّرْف، نحو: «ضربني الذي هو عندك» والجار والمجرور، نحو: «ضربني الذي هو في الدار» فلو حُذف «هو» مِن هذه الأمثلة لم يُعلّم هل حذف منها شيء أم لا؟ لتمام الكلام بدونه.

النصب ﴿**بفعل**﴾ تامّاً كان أوناقصاً ﴿**أو وصف**﴾ غير صلة الألف واللام، فالمنصوب بالفعل ﴿**كـ«من نرجو»**﴾ أي نأمل للهبة ﴿**يَهَبْ**﴾ أي نرجوه وكقوله: (١)

[٤٤] ❊ وخيرُ الخيرِ ما كان عاجِلُهُ (٢) ❊

أي ما كانه عاجله ـ كذا قال المصنّف خلافاً لقوم (٣) ـ والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل في الكثرة كقوله:

[٤٥] ❊ ما اللهُ مُوليكَ فضلٌ (٤) ❊

---

(١) فضمير «ترجوه» ضمير متصل، ومنصوب بالفعليّة لفعل تامّ هو «ترجو» أي: ليس من الأفعال الناقصة.

[٤٤] المصراع من الطويل والقائل غير معلوم وتمام البيت:

فأطعمنا من لحمها وسنامها ... شِواءً وخيرُ الخير ما كان عاجِلُهُ

(٢) «المعنى» فأطعمت أنا ذلك الضيف مِن لحم الجمل وسنامها مشوياً ـ لأنّ الشَويَ يصير بسرعة ـ وخيرُ الخيرِ ما كان عاجلاً، والشوي أسرع من بقيّة أقسام الطبخ «الشاهد» في حذف العائد المتصل بالفعل الناقص «كان» والمنصوب به، لأنّه خبرٌله.

(٣) أي: قال المصنّف العائد المنصوب بالفعل يحذف كثيراً، وجعل الفعل مطلقاً، مع أنّ مذهب قومٍ مِن النّحاة أنّ هذا الحكم مختصّ بالفعل التامّ دون الفعل الناقص مثل «كان» وأخواتها.

[٤٥] الشّاهد مقتطع من بيت على وزن البحر البسيط غير معزوّ إلى قائل وتمامه:

ما الله موليك فضلٌ فاحمَدْنه به ... فما لَدَى غيرِهِ نفع ولا ضررُ

(٤) «المعنى» الذي أولاك الله به وأعطاك هو فضلٌ منه، فاحْمَدَنّه بذلك الفضل، فليس عند غير الله نفع ولا ضرر، أي: لو أراد الله نفعك فلا يضرّك غيره، ولو قدّر لك ضرر فلا ينفعك غيره «الشّاهد»: في حذف الضمير العائد المتصل بـ«موليك» وهو اسم فاعل مِن «أولى، يُولي» واسم الفاعل صفة طبعاً.

أي الذي الله مُوليكه فضل، فلا يجوز حذف المنفصل كـ«جاء الذي إيّاهُ ضربتُ» (١) ولا المنصوب بغير الفعل والوصف كالمنصوب بالحرف كـ«جاء الذي إنّه قائم» (٢)، ولا المنصوب بصلة الألف واللّام كـ«جاء الذي أنا الضاربه» (٣) ذكره في «التّسْهيل» (٤).

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

﴿**كذاك**﴾ يجوز ﴿**حذف ما بوصف**﴾ بمعنى الحال أو الاستقبال ﴿**خُفضا**﴾ بإضافته إليه (٥) ﴿**كـ«أنت قاضٍ»**﴾ الواقع ﴿**بعد**﴾ فعل ﴿**أمرٍ مِن «قضى»**﴾ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ (٦) أي قاضيه فلا يجوز الحذف مِن نحو «جاءني الذي أنا غلامه أو مضروبه أو ضاربه أمسِ» (٧).

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ   كَـمُرَّ بِـالَّذِي مَـرَرْتُ فَـهْوَ بَـرّْ

---

(١) فلا يقال «جاء الذي ضربت» ـ بحذف «إيّاه» ـ.

(٢) فالهاء مِن «إنّه» منصوب بـ«إنّ» الحرف المشبّه بالفعل، ولا يحذف، لا يقال «جاء الذي إنّ قائم».

(٣) فلا يقال فيه: «جاء الذي أنا الضارب» بحذف الضمير.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٠٣.

(٥) أي: الضمير الذي أُضيف إليه وصفٌ، وكان ذلك الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

(٦) سورة طه، الآية ٧٢. «قاضٍ» تقديره «قاضيه» وهو: وصف وبمعنى الحال أُضيف إلى الهاء، ولذا حُذف الهاء.

(٧) «أمس» قيد لـ«مضروبه» ولـ«ضاربه»، أمّا عدم جواز الحذف مِن «غلامه» لأنّه مجرور بإضافة الاسم، لا الوصف، وأمّا مِن «مضروبه» و«ضاربه» فلأنّه للماضي لا للحال أو الاستقبال.

﴿كذا﴾ يجوز حذف الضمير **﴿الذي جُرَّ بما﴾** أي بمثل الحرف الذي **﴿الموصولَ جَرْ﴾** لفظاً ومعنًى ومتعلَّقاً [١] **﴿كَمُرَّ بالذي مَرَرْتُ﴾** به **﴿فَهْوَ بَرْ﴾** أي مُحْسِن، فإن جُرَّ بغير ما جُرَّ الموصول لفظاً كـ«مررتُ بالذي غضبتُ عليه» أو معنًى كـ«مررت بالذي مررتُ به على زيد» أو مُتعلّقاً كـ«مررتُ بالذي فرحتُ به» لم يَجُزِ الحذف [٢].

الخامس من المعارف ـ «المعرَّف بأداة التعريف» أي بآلته

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ ... فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

﴿أَلْ﴾ بِجُملتها هل هي **﴿حرفُ تعريفٍ أم اللامُ فقط﴾** فيه خلاف: فالخليل على الأوّل، ورجّحه المصنّف في شرح «التسهيل» [٣] و«الكافية» [٤]، فالهمزة همزة

---

(١) أي: يكون حرف الجرّ الذي جرَّ «الموصول» وجرّ «العائد» واحداً لفظاً ومعناهما واحداً فلا يكون ـ مثلاً ـ أحدهما بمعنى السببيّة والآخر للإلصاق، ومتعلّقهما أيضاً واحداً، فلا يكون أحدهما متعلّقاً بفعل، والآخر متعلّقاً بفعل آخَر، والمثال المذكور «مُرَّ بالذي مررتُ به» «الذي» و«الهاء» حرف الجرّ عليهما واحدٌ لفظاً وهو: الباء، وكلاهما بمعنى التعدية، وكلاهما متعلّقان بفعل واحدٍ هو «المرور».

(٢) في المثال الأوّل الحرف الدّاخل على الموصول «باء» والدّاخل على الضمير «على»، وفي الثاني «الباء» الداخلة على الموصول بمعنى الإلصاق، والباء الداخلة على الضمير بمعنى السببيّة، ومعناه: مررت بالذي مررت بسببه على زيد، وفي الثالث الباء الداخلة على الموصول متعلّقها «مررتُ» والباء الداخلة على الضمير متعلّقها «فرحتُ».

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

قطع [٥] وعاملوها معاملة الوصل في الدَّرْج وسيبويه والجمهور ـ كما قال أبو البقاء في شرح «التكملة» ـ على الثّاني، فالهمزة اجتُلبت للنطق بالساكن، وجزم المصنّف في فصل زيادة همزة الوصل بأنّ همزة «أَلْ» همزةُ وصلٍ [٦] يُشعر بترجيحه لهذا القول، ولسيبويه قولٌ آخر: إنّها بجملتها حرفُ تعرف والألف زائدة ﴿فَنمطً عرَّفْتَ﴾ أي إذا أردت تعريفه ﴿قُل فيه النَّمَطْ﴾ وهو ثوبٌ يُطرحُ على الهودج، والجمع «أنماط».

واعلم أنّ «أَلْ» لاستغراق أفراد الجنس إن حلّ محلَّها «كُلّ» على سبيل الحقيقة [٧]، واستغراق صفات الأفراد إن حلّ على سبيل المجاز [٨] ولبيان الحقيقة إن أُشير بها وبمصحوبها إلى الماهيّة مِن حيث هي [٩]، ولتعريف العهد الذهني والحضوري والذِّكري [١٠].

---

(٤) شرح الكافية ١: ١٢٥.

(٥) فلا تُحذف في دَرْج الكلام.

(٦) فتُحْذَف في درج الكلام.

(٧) مثل «جاء الرجال» بمعنى: كلّ رجال، حيث يصحّ وضع «كلّ» محلّها حقيقةً.

(٨) مثل «زيد الرجل» بمعنى: كلّ رجل ـ حيث يصحّ وضع «كلّ» محلّها مجازاً، إذ ليس المراد حقيقةً إنّه كلّ رجل، بل المراد إنّه جمع صفات الرجوليّة.

(٩) «الماهيّة»: حقيقة الشيء، مثل «الإنسان خير من البقر» أي: هذه الحقيقة، خيرٌ من تلك الحقيقة.

(١٠) العهد الذهني نحو «أُدخل السّوق» حيث إنّ «أل» تشير إلى المعهود في ذهن المخاطب، والعهد الحضوري كما لو كان رجل عند المتكلّم فقال لآخر «أعني الرجل» بمعنى: هذا ⇐

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِماً كَـاللّاتِ   وَالآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللاَّتِ

﴿**وقد تُزاد لازماً**﴾[1] بأن كان ما دخلتْ عليه مُعرَّفاً بـغيرها ﴿**كاللّات**﴾ اسـم صنم كان بمكّة[2] ﴿**والآن**﴾ اسم للزمن الحاضر، وهو مبنيٌّ لتـضمُّنه مـعنى «ألْ» الحضوريّة[3] قيل: وهذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمّناً معنى «أل» الحضوريّة وجعلوا «أل» الموجودة فيه زائدة[4] وبُني على الحركة لالتقاء الساكنين[5] وكانت فتحةً ليكون بناؤه على ما يستحقّه الظّروف[6] ﴿**والذين ثمّ اللّاتي**﴾ جمع «التي». وهذا على القول بأنّ تعريف الموصول بالصِّلَة، وأمّا على القول بأنّ تعريفه باللّام ـإن كانت فيه وبنيَّتها إن لم تكن ـفليستْ زائدة.

وَلاضْطِرَارٍ كَـبَنَاتِ الأَوْبَـرِ   كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

﴿**و**﴾ تُزاد زيادة غير لازمة بأن دخلت ﴿**لاضطرارٍ كبناتِ الأوْبَرِ**﴾ في قـول

⇐ الرجل الحاضر، والعهد الذِّكري نحو «اشتريت فرساً ثمّ بعتُ الفرس» فـ«أل» تُشير إلى «فرساً» الذي ذُكر سابقاً.

(١) أي: قد تكون «ألْ» زائدة، ومع ذلك هي لازمة لا تحذف.

(٢) «اللّات» معرَّفٌ بالعَلَميّة فـ«أل» زائدة لازمة.

(٣) وهو معنًى يجب أن يوضع له حرف، وقد سبق في أوّل الكتاب أنّه يُسمّى «الشّبَه المعنويّ».

(٤) أي: فلم يجعلوا «ألْ» الموجودة فيه حضوريّة.

(٥) بين النون، والألف المتولّدة من مدِّ الهمزة.

(٦) إذ الأصل فيها الفتح.

الشّاعر:

[٤٦] * ولقد نهيتك عن بناتِ الأوبرِ (١) *

أراد «بنات أوْبر»، وهو ضَرْبٌ من الكمأة ﴿كذا وطِبْتَ النـفْسَ﴾ فـي قـول الشّاعر:

[٤٧] رأيـــتُك لمّـــا أن عـــرفْتَ وجـوهنا

صددْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ ﴿يا قيسُ﴾ عن عمرو (٢)

أراد «نفساً»، وقوله ﴿السَّري﴾ معناه الشريف تمَّمَ به البيت.

وَبَعْضُ الأَعْـلامِ عَـلَيْهِ دَخَـلاَ ... لِلَمْحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَـنْهُ نُـقِلاَ
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ والنُّـعْمَانِ ... فَـــذِكْرُ ذَا وَحَـــذْفُهُ سِــيَّانِ

---

[٤٦] المصراع من الكامل أورده أبو زيد في «النوادر» ولم ينسبه إلى قائل وقبله: ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلا وفيه حذف الياء من «عساقيل» وهو من أبيات العروض.

(١) «عساقل» جمع «عسقول» نوع من الكمأة الكبار «البيض» و«بناتُ أوبر» كمأة صغار «المعنى» ولقد أخذتُ لك كمأة، ومن نوع العسقول، ولقد نهيتك عن «بنات أوبر» الصغار «الشاهد» في دخول «ألْ» لضرورة الشعر على «أوْبَر».

[٤٧] البيت من الطويل والقائل رشيد بن شهاب اليشكريّ وهو من قصيدة يخاطب بها الشاعر قيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري.

(٢) قصّة البيت: قتل جماعة رجلاً اسمه «عمرو» وكان صديقه «قيس» يُريد أخذ ثاره من القاتلين، فلمّا رآهم خشي من قوّتهم وبأسهم وفرّ منهم، وكان قلباً مسروراً بقتل عمرو «المعنى» رأيتك ـ يا قيس ـ لمّا أنْ رأيت كبارنا وسادتنا فررتَ منّا، والحال أنت طيِّب النفس «يا قيس» عن قتل عمروٍ «الشّاهد» في دخول «ألْ» على «النفس» لضرورة الشعر، وأصله: طبتَ نفساً.

﴿وبعضُ الأعلام﴾ المنقولة [١] ﴿عليه «أل» دخلا للَمح ما﴾ أي لأجل ملاحظة الوصف الذي ﴿قد كان عنه نُقِلا [٢] كالفضل﴾ يُسمّى به من يتفأّلْ بأنّه يعيش ويصير ذا فضل ﴿والحارث﴾ يُسمّى به من يتفأّلْ بأنّه يعيش ويحرثُ ﴿والنُّعمانِ [٣] فذِكْرُ ذا﴾ أي «ألْ» ﴿وحذفه﴾ بالنسبة إلى التّعريف ﴿سيّان﴾ [٤].

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

﴿وقد يصير عَلَماً بالغلبهْ مضافٌ﴾ كابن عبّاس وابن عمر وابن مسعود للعبادلة [٥] ﴿أو مصحوبُ ألْ كالعَقَبَهْ﴾ «لأيلة» و«المدينة» للطَّيبة و«الكتاب» لكتاب سيبويه. ثمّ الذي صار عَلَماً بغلبة الإضافة لا تنزع منه بنداءٍ ولا بغيرهِ كما قال في «شرح الكافية» [٦].

وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

﴿وحذفَ ألْ﴾ مِن الاسم الذي كان عَلَماً بغَلَبَتِها ﴿إن تُنادِ أو تُضِفْ أوجِبْ﴾ نحو «يا أعشى» و«هذه مدينة الرسول ﷺ» [٧] ﴿وفي غيرهما﴾ أي غيرُ النداء

---

(١) أي: التي كانت في الأصل لمعنى، ثمّ صارت أعلاما.

(٢) أي: حين كانت أوصافاً كانت تدخلها «ألْ» فلمّا صارت أعلاماً بَقِيَتْ «ألْ» فيها.

(٣) وأصله: بمعنى الدَّم، ثمّ نُقِلَ وصارَ علماً لشخص.

(٤) يعني: سواء ذكر «ألْ» أم لا فهو معرفة للعَلَميّة.

(٥) «العَبَادِلَة» جمع «عبدالله» وهؤلاء الثلاثة أسماؤهم «عبدالله»، وغلب عليهم بهذه الإضافة حتّى صار علماً لهم دون إخوتهم.

(٦) راجع: شرح الكافية آخر «باب المعرّف بالأداة» ١: ١٤١.

(٧) «الأعشى» هو الذي لا يرى بالليل، ثمّ صار عَلَماً لأعشى هَمْدان، فلمّا نُودي حُذفتْ منه

والإضافة ﴿قد تنحَذِفْ﴾ «أل» بقِلَة، نحو «هذا عَيُوقُ طالعاً»[١].

⇐ «ألْ» وكذلك حُذِفَت مِن «المدينة» لإضافتها إلى «الرسولﷺ» والمضاف والمنادى لا يكونان مع «ألْ».

(١) «العيّوق» هو الذي لا يعتني بشيءٍ مِن «عاق يعوق» ثمّ صار علماً لنجمٍ مُعيَّن، ولكنّه حُذِف منه «ألْ» بدون سببٍ مِن إضافة أو نداء.

هذا باب «الابتداء»

قدّم أحكام المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيبويه، وبعضهم يقدِّم الفـاعل، وذلك مبنيٌّ على القولين في أنّ أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟

وجه الأوّل: أَنّ المبتدأ مبدوّ به الكلام، وأنّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخّر، والفاعل يزول فاعليّته إذا تقدّم [١] وأنّه عـامل ومـعمول، والفـاعل مـعمول ليس غيرُ [٢].

ووجه الثاني: أنّ عامله لفظيٌّ، وهو أقوى مِن عامل المبتدأ المعنويّ [٣] وأنّه إنّما رُفِع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني [٤].

ثمّ المبتدأ اسمٌ مجرّد عن العوامل اللفظيّة غير المزيدة مخبرٌ عنه أو وصف رافع لمكتفى به، فالاسم يعُمُّ الصريح والمأوّل [٥]، والقيد الأوّل يُخرج الاسم في بابي

---

(١) فـ«زيد قائم» و«قائم زيد» في كِلَيْهما «زيد» مبتدأ، أمّـا «ضـرب زيـد» و«زيـد ضـرب» فـ«زيد» في الأوّل فاعل، ولكنّه في الثاني لمّا تقدّم على الفعل صار مبتدأ و«ضرب» خبره.

(٢) المبتدأ معمول للابتدائيّة، وعامل في الخبر، والفاعل معمول للفعل ولايعمل هوفي شيء.

(٣) فعامل المبتدأ هو الابتدائيّة وهي أمرٌ معنويّ، بخلاف العامل في الفاعل فإنّه الفعل وهو لفظيٌّ.

(٤) فإعراب الفاعل على الأصل، وإعراب المبتدأ على غير الأصل.

(٥) مثل «أن يضرب» الذي يأوّل إلى «ضربه».

«كان»، و«إنّ»، والمفعول الأوّل في باب «ظنّ»(١) والثاني يدخل نحو «بحسبك درهمٌ»(٢) على أنّ شيخنا العلّامة الكافِيجِيّ(٣) يرى أنّه خبرٌ مقدَّم وأنّ المبتدأ درهمٌ نظراً إلى المعنى(٤) والثالث يُخرج أسماء الأفعال(٥)، وتقييد الوصف بكونه رافعاً لمكتفىً به يُخرجُ قائماً مِن «أقائمٌ أبوه زيد»(٦).

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

إذا علمتَ ذلك فنزّلِ المثال على هذا الحدّ(٧) وقل: ﴿مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ

---

(١) لأنّ عاملها لفظيٌّ، وهو «كان» و«إنّ» و«ظنّ».

(٢) فـ«حسبك»، مبتدأ، و«درهم» خبره، والمبتدأ دخل عليه العامل اللفظيّ وهو باء الجرّ، ولكن لا بأس به لأنّ الباء زائدة.

(٣) قال الجعفريّ: قال السيوطي صاحب هذا الشّرح في باب الكاف والألف من كتاب «لُبّ اللُّباب في تحرير الأنساب»:

الكافيجي شيخنا بكسر الفاء وفتح التحتيّة ـ وحرَّف من سكّنها ـ وجيم نسبةٌ إلى «كافية ابن الحاجب» لكثرة قراءته وإقرائه لها اهـ. لب اللباب في تحرير الأنساب ٢: ١٩٩.

(٤) إذ المعنى: درهم يكفيك، وليس المعنى: يكفيك درهم، فالدرهم مقدَّم في المعنى.

(٥) كـ«صَهْ» و«مَهْ» بمعنى «أُسكت» و«كُفَّ عن الكلام»، وغيرهما، فإنّها لا يدخلها عامل لفظيّ، ولكنّها لا تصير مُخبراً عنه، فلا يُؤتى لها بخبر، والمبتدأ هو الذي يكون له خبر.

(٦) إذ الوصف «قائم» رفع «أبوه» ولكن لا يصحّ الاكتفاء به، بل يلزم ذكر «زيد» حتّى يُعرف مرجعُ ضمير «أبوه».

(٧) أي: هذا التعريف الذي قلناه للمبتدأ بأنّه قِسمان «إمّا» اسم مجرَّد عن عوامل لفظيّة غير مزيدة ومُخبرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لاسم يُكتفى به.

﴿خبرٌ﴾ عنه **﴿إن قلتَ زيدٌ عاذرٌ مَن اعتذر﴾**[١] لانطباق الحدّ عليه **﴿وأوّل مبتدأ والثاني فاعلٌ﴾** أو نائب عنه **﴿أغنى﴾** المبتدأ عن الخبر **﴿في﴾** كلّ وصف اعتمد على استفهام ورفع ظاهراً أو مضمراً بارزاً نحو أسارٍ **﴿ذانِ﴾**[٢].

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ   يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

﴿وَقِسْ﴾ على هذا المثال نحو «كيف جالسٌ الزيدان» و«أمضروبٌ العَمْرانِ»[٣] ولا يجوز كونه مبتدءاً إذا رفع ضميراً مستتراً نحو: «قاعدٌ» في «ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ»[٤] **﴿وكاستفهام﴾** في اعتماد الوصف عليه **﴿النّفي﴾** نحو:

[٤٨] * خَلِيلَيَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما[٥] *

---

(١) «عاذرٌ» أي: قابل للعُذْر، يعني: زيد يقبل عذرَ من اعتذر إليه، فـ«زيد» مبتدأ، لأنّه اسمٌ، ومجرَّدٌ عن العوامل اللفظيّة، ومُخبرٌ به، لأنّ «عاذر» خبره.

(٢) يعني: أيسيرُ هذان؟ فـ«سارٍ» مبتدأ وصفيّ، لأنّه اسم فاعل، اعتمد على همزة الاستفهام، ورفع اسماً ظاهراً هو «ذان» واكتفى به، أي صار الكلام به تامّاً.

(٣) فـ«جالسٌ» وصفٌ اعتمد على «كيف» الاستفهاميّة، ورفع اسماً ظاهراً هو «الزيدان» وهو فاعل للوصف، وكذلك «مضروب» وصف اعتمد على همزة الاستفهام، ورفع اسماً ظاهرا هو «العمران» وهو نائب الفاعل للوصف «أمّا مثال» رفعه ضميراً بارزاً فنحو «أمضروبٌ أنت؟».

(٤) أي: «ولا قاعد هو».

[٤٨] المصراع من الطويل وبعده: «إذا لم تكونا لي على من أقاطع». ولم يذكروا له قائلاً. راجع: الأشموني ١: ١٩١.

(٥) «المعنى» يا صديقيَّ لستما وافِيَيْنِ بعهدي أنتما إذا لم تكونا معيَ عدوّاً لمن أُقاطعه أنا ⇐

و«غيرُ قائمٍ الزيدان» و«ما مضروبٌ العَمْران»(١) **﴿وقد﴾** قال الأخفش والكوفيّون **﴿يجوز﴾** كون الوصف مبتدءاً وله فاعلٌ يُغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي ولا استفهام **﴿نحو فائزٌ﴾** أي ناج **﴿أُولو الرشد﴾**(٢) ـ بفتحَتَين ـ أي أصحاب الهدى.

وَالثَّاني مَبْتَدأً وذَا الوَصْفُ خَبَرْ ... إنْ فِي سِوَى الإفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّْ

﴿والثّاني﴾ وهو ما بعد الوصف **﴿مُبتدأ﴾** مؤخَّر **﴿وذا الوصف﴾** بالرفع **﴿خَبَرٌ﴾** عنه مقدَّمٌ عليه **﴿إن في سوى الإفراد﴾** وهو التثنية والجمع السالم **﴿طِبقاً﴾** أي مطابقاً لما بعده **﴿استقرَّ﴾** هذا الوصف(٣) نحو «أقائمان الزّيدان» و«أقائمون الزّيدون»(٤).

ولا يجوز كون هذا الوصف مبتدءاً وما بعده فاعله، لأنّه إذا أُسند إلى الظاهر

⇐ «الشّاهد» في أنّ «واف» وصف ـ اسم فاعل مِن «وفى، يَفي» ـ رفع ضميراً بارزاً هو «أنتما» واعتمد على النفي وهو «ما».

(١) «قائم» وصف رفع اسماً ظاهراً ـ «الزيدان» ـ وهو فاعله، واعتمد على النفي ـ «غير» ـ و«مضروب» وصف رفع اسماً ظاهراً ـ «العَمْران» ـ وهو نائب الفاعل، واعتمد على النفي ـ «ما» ـ.

(٢) «فائز» مبتدأ وصفيٌّ، و(أُولو) فاعله مُغْنيه عن الخبر، أُضيف إلى «الرَّشَد».

(٣) يعني: إذا كان الوصف، وفاعله غير مفردَيْن، بأن كانا مُثنَّيين، أو جمعَيْن جمع السالم، فيكون الوصف خبراً مُقدَّماً، والاسم الذي بعده مبتداءً مؤخَّراً.

(٤) فـ«قائمان» و«قائمون» خبر مُقدَّم، و«الزّيدان» و«الزّيدون» مبتدأٌ مؤخَّر.

تجرَّدَ مِن علامة التثنية والجمع كالفعل [١]، فإن تطابقا في الإفراد نحو «أقائمٌ زيدٌ» جاز كون ما بعد الوصف فاعلاً سدّ مسدَّ الخبر وكونه مبتدءاً مؤخَّراً والوصف خبراً مُقدَّماً [٢]، والجمع المُكسَّر كالمفرد [٣] وكذا الوصف المطلق على المفرد والمثنّى والجمع بصيغة واحدة نحو «أجُنُبٌ الزيدان» [٤].

وَرَفَـعُوا مُـبْتَدَأً بِـالاِبْتِدَا   كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

﴿**ورفعوا مبتدءاً بالإبْتدا**﴾ وهو كونه مُعرًّى من العوامل اللفظيّة، وقيل: جَعْلُ الاسم أوّلاً ليُخْبَرَ عنه ﴿**كذاك رفع خبرٍ بالمبتدا**﴾ وحده ـ وهو الصحيح الذي

---

(١) يعني: إذا كان الاسم الظاهر الذي بعد الوصف فاعلاً للوصف وجب أن يتجرّد الوصف عن الضمير، وحيث لم يتجرّد عن الضمير عُلم أنّه مبتدأٌ مؤخَّر، لا فاعل للوصف، كما أنّ الفعل إذا كان فيه ضمير لا يكون الاسم الذي بعده فاعلاً له، مثل «ضربت أنت» فـ«أنت» ليس فاعلاً لـ«ضرب» وإنّما الفاعل «التاء» و«أنت» تأكيدٌ له.

(٢) «أمّا» كون الاسم الذي بعد الوصف فاعلاً له فلعدم تقدير ضمير في الوصف، وأمّا كونه خبراً للوصف، فبتقدير ضمير في الوصف يكون هو فاعله.

(٣) في جواز كون الوصف مبتدءاً وصفيّاً، و ما بعده فاعله سدَّ مسدَّ الخبر، وجواز كونه خبراً مُقدَّماً والاسم الذي بعده مبتدأٌ مؤخَّر، مثل «أقائم الرجال؟».

(٤) فـ«جُنُب وصف يُطلق على المفرد، وعلى المثنّى، وعلى الجمع بنفس هذه الصيغة، يقال «زيد جُنُبٌ» و«الزيدان جُنب» و«الزيدون جُنُب» فهذا الوصف يجوز فيه الوجهان من الإعراب: أن يكون مبتدءاً وصفيّاً وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، وأن يكون خبراً مُقدَّماً وما بعده مُبتدءاً مؤخَّراً.

نصَّ عليه سيبويه [١] ـ لأنّه طالبٌ له، وقيل بالابتداء لأنّه اقتضاهما فعمل فيهما. ورُدّ بأنّ أقوى العوامل ـ وهو الفعل ـ لا يعمل رفعَينِ فما ليس أقوى أولى [٢] وقيل: بالابتداء والمبتدأ [٣] وقال الكوفيّون ترافعا، أي كلّ واحدٍ منهما رفع الآخر، وله نظائرُ في العربيّة [٤].

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ　　　كَاللَّهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَـاهِدَهْ

﴿**والخبر**﴾ هو ﴿**الجزء المُتِمُّ الفائده**﴾ مع مبتدءٍ غير الوصف [٥] ﴿**كاللّه برٌّ**﴾ أي مُحسن لعباده ﴿**والأيادي**﴾ أي النعم ﴿**شاهدة**﴾ له [٦].

ومُفرداً يأتي ويأتـي جُـمْلَهْ　　　حَاوِيَةً معنى الذي سِيقَتْ لَهْ

﴿**ومُفرداً يأتي**﴾ الخبر، والمراد به ما للعوامل تسلّطٌ على لفظه فيشمل ما لا معمول له كـ«هذا زيدٌ»، وما عمل الجرّ كـ«زيدٌ غلامُ عمروٍ» أو الرفع كـ«زيدٌ قائمٌ

---

(١) قال: فالمبتدأ مسند والمبنيّ عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجارّ والفعل فيما بعده. الكتاب ٢: ٧٨.

(٢) بأن لا يرفع رفعَيْنِ.

(٣) يعني: الابتداء رفع المبتدأ، ثمّ الابتداء والمبتدأ معاً رفعا الخبر.

(٤) كقوله تعالى: ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ سورة الإسراء، الآية ١١٠. حيث جزمتْ «أيًّ» كلمة «تدعوا» و«تدعوا» نصبتْ «أيّاً».

(٥) إذ الاسم الذي يكون بعد المبتدأ الوصفي ليس خبراً، وإنّما هو فاعل سدّ مسدّ الخبر، فالفاعل هو المُتمّم للفائدة لا الخبر.

(٦) فـ«الله» مبتدأ و«برّ» خبره، و«الأيادي» مبتدأٌ و«شاهدة» خبره. «الأيادي» جمع «يد» والمراد به نعم الله تعالى، والمعنى: اللهُ مُحسن لعباده ونعمه تشهد له بإحسانه.

أبوه» أو النصب كـ«هذا ضاربٌ أبوه عمراً»(١)، **﴿ويأتي جُمْلَهْ﴾** بشرط أن تكون **﴿حاويةً معنى﴾** المبتدأ **﴿الذي سيقت له﴾** أي اسماً بمعناه يربطها به لاستقلال الجملة، وهو إمّا ضميرٌ موجود كـ«زيدٌ قام أبوه»(٢) أو مقدَّر كـ«البُرُّ قفيزٌ بدرهمٍ»(٣) أي منه، أو اسمٌ أُشيرَ به إليه نحو **﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾**(٤) ويُغني عن الرابطة تكرار المبتدأ بلفظه كـ**﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾**(٥) أو عمومٌ في الخبر يدخل المبتدأ تحته نحو **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾**(٦).

---

(١) ففي المثال الأوّل «زيد» خبر ولا معمول له، وفي الثاني «غلام» خبر وعمل الجرّ في المضاف إليه وهو «عمرو» على قولٍ، وفي الثّالث «قائم» خبرٌ وعمل الرّفع في «أبوه» لأنّه فاعل «لقائم»، وفي الرّابع «ضارب» خبر وعمل النصب في «عمراً» لأنّه مفعوله.

(٢) فـ«زيد» مبتدأ، وجملة «قام أبوه» خبره، والرّابط بين المُبتدأ وجملة الخبر هو الضمير في «أبوه».

(٣) «البُرّ» هو الحنطة و«القفيز» الكيل، تقدير المثال: «البُرُّ قفيزٌ منه بدرهم» فـ«البُرّ» مبتدأ، وجملة «قفيز منه بدرهم» خبره، والرّابط ضمير «منه» المقدَّر.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٢٦. «لباس» مبتدأ أُضيف إلى «التقوى» وجملة «ذلك خير» ـ مبتدءاً وخبراً ـ خبرٌ لـ«لباس»، والرّابط «ذلك» الذي يُشير إلى المبتدأ.

(٥) سورة الحاقّة، الآيتان ١ و٢. «الحاقّة» مبتدأ، وجملة «ما الحاقّة» خبر المبتدأ. ـ«ما» الاستفهاميّة مبتدأ ثانٍ و«الحاقة» خبره والجملة خبر الأوّل ـ.

(٦) سورة الكهف، الآية ٣٠. «إنّ» حرف مشبَّهٌ للفعل وجملة «الذين آمنوا وعملوا الصالحات» اسمها، وجملة «إنّا لا نضيع أجرَ مَن أحسنَ عملاً» خبرها، والرّابط عموم ⇐

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى　　　بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

﴿وإن تكن﴾ الجملة ﴿إيّاهُ معنًى[1] اكتفى﴾ المبتدأ بها ﴿كنطقي﴾ أي منطوقي ﴿اللهُ حسبي وكفى﴾[2].

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ　　　يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

﴿و﴾ الخبر ﴿المفردُ الجامدُ﴾ والمراد به ـ كما قال في «شرح الكافية»[3] ـ ما ليس صفة تتضمّن معنى فعلٍ وحروفه[4] ﴿فارغٌ﴾ أي خالٍ من الضمير عند البصريّين[5] لأنّ تحمّل الضمير فرعٌ عن كون المتحمِّل صالحاً لرفعِ ظاهرٍ على الفاعليّة، وذلك مقصورٌ على الفعل أو ما هو بمعناه. وذهب الكوفيّون إلى أنّه يتحمّله ﴿وإن يُشْتَقَّ﴾ الخبر المفرد أو يُأَوَّل بمشتقٍّ كـ«هذا أسد» أي شجاع[6] ﴿فهو ذو ضميرٍ مُستكنّْ﴾ أي مُستترٍ فيه.

⇐ «من أحسنَ عملاً» الذي يدخل فيه «الذين آمنوا وعملوا الصالحات» لأنّ المؤمن الصالح ممّن أحسن عملا.

(١) أي: تكون جملة الخبر معنًى هو المبتدأ.

(٢) فـ«الله حسبي وكفى» هو معنى «نُطقي».

(٣) شرح الكافية ١: ١٤٤.

(٤) الصفة المتضمّنة معنى الفعل وحروفه كاسمي الفاعل والمفعول، والمصدر، ونحوها مثلاً: «ضارب» صفة فيها معنى الفعل وهو «يضرب» وفيها حروفه «ض ـ ر ـ ب».

(٥) مثل «هذا زيد» فـ«زيد» جامد ليس فيه ضمير.

(٦) فـ«أسد» جامد، لأنّه ليس فيه معنى الفعل وحروفه، ولكن المقصود به «الشجاع» الذي هو مشتقّ.

هذا إذا لم يرفع ظاهراً[١]، فإن رفعه لم يتحمّل وإن جرى على من هو لَه[٢] وإلّا فله حكمٌ ذكره بقوله:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ

﴿**وأبرِزَنْهُ**﴾ أي الضمير وجوباً ﴿**مُطلقاً**﴾ سواء أمِنَ من اللبس أم لم يُؤمَن ﴿**حيثُ تلى**﴾ أي وقع ذلك الوصف بعد ﴿**ما**﴾ أي مبتدأ ﴿**ليس معناه**﴾ أي معنى ذلك الوصف ﴿**له**﴾ أي للمبتدأ ﴿**محصَّلاً**﴾ بل كان محصّلاً لغيره، أي كان وصفاً جارياً على غير مَن هو له[٣] كـ«زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو» و«زيدٌ هندٌ ضاربها هو»[٤]

---

(١) أي: لم يكن بعد ذلك الخبر المشتق اسمٌ ظاهر قد رفعه الخبر، فغيرُ الرّافع مثل «زيد ضارب» والرّافع مثل «زيد ضارب أبوه».

(٢) «جرى على مَن هو له» يعني: كانت الصفة صفة للمبتدأ الذي هي خبر عنه، «وإلّا» يعني: وإن لم تكن صفة لِلْمبتدأ الذي هي خبر عنه.

(٣) أي: كان الوصف خبراً لمبتدأ، وكان المقصود به غير المبتدأ.

(٤) ففي المثال الأوّل «زيدٌ» مبتدأ أوّل «عمرو» مبتدأ ثانٍ، «ضاربٌ» خبر لعمروٍ، ولكنّ المقصود أنّ «زيداً» هو الضّارب، فهو خبرٌ «لعمروٍ» وصفة «لزيد» «هو» ذلك الضمير الذي كان مُستتراً في «ضارب» ظهر ليعلم أنّ الضارب «زيد» لا «عمرو». وفي المثال الثاني «ضارب» خبر لـ«هند» مع أنّه صفة لـ«زيد»، فهو الذي ضرب هنداً، لا أنّ هنداً هي التي ضربت زيداً، و«هو» فاعل لـ«ضارب» ظهر لذلك. وجاء الشّارح بمثالَين، الأوّل: للذي يشتبه فيه الأمر ـ من الضارب ومن المضروب ـ إذا لم يظهر الضمير، والثاني: للّذي لا يشتبه فيه الأمر إذا لم يظهر الضمير مثل «زيد هند ضاربها» بدون «هو» ويعلم أنّ زيداً هو الضارب، إذ لو كانت هند هي التي ضربَتْ لقال «ضارِبَتُهُ».

وأجاز الكوفيّون الاستتار إذا أَمِن اللّبْس [١] واختاره المصنّف في «الكافية» [٢].

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّْ

﴿وأخبروا﴾ عن المبتدأ **﴿بظرفٍ﴾** نحو ﴿ **والرَّكْبُ أسفَلَ مِنكُمْ** ﴾ [٣] **﴿أو بحرف جرّ﴾** مع مجروره كـ«الحمد للّه» [٤] حالكونهم **﴿ناوين﴾** أي مقدِّرينَ له متعلّقاً اسم فاعلٍ أو فعلاً هو الخبر في الحقيقة، ولا يكون إلّا كائناً أو اسْتَقَرَّ أو مافيه **﴿معنى كائنٍ أو استقرّْ﴾** كـ«ثابتٍ» و«وجدَ» ونحوهما [٥].

فرع

يجب حذف هذا المتعلّق، وشذّ التصريح به في قوله:

---

(١) كالمثال الثاني.

(٢) قال في الكافية:

والخبرُ المفردُ إن يَجْمدُ فلا ... ضميرَ فيه في الأصحّ فَاقْبَلاَ

وفيه ذا اشتقاقٍ انْوِ مضمرا ... إن يَخْلُ من رفعٍ لتالٍ ظهرا

وإن تلا غير الذي تعلّقا ... به فأبرز الضّمير مطلقا

في المذهب الكوفي شرطُ ذاك أنْ ... لا يُؤْمَنَ اللبسُ وأيُّهُم حَسَن

شرح الكافية ١: ١٤٤.

(٣) سورة الأنفال، الآية ٤٢ فـ«أسفل» ظرف صار خبراً لـ«الركب» ـ المبتدأ ـ و«منكم» جارّ ومجرور متعلّق بـ«أسفل».

(٤) فـ«لام الجر» و«الله» معاً خبر لـ«الحمد».

(٥) فتقدير المثالين هكذا: «والرَّكْبُ كائنٌ أسفل منكم» و«الحمد ثابت للّه» سبحانه وتعالى.

[٤٩] ❊ فأنتَ لذى بحبوحةَ الهونِ كائنٌ [١] ❊

ثمّ إنْ قُدِّر اسم فاعل وهو اختيارُ المصنّف [٢] لوجوب تقديره اتفاقاً بعد «أمّا» و«إذا» المفاجأة لامتناع إيلاهما الفعل، فهو من قبيل المفرد، وإن قدِّر فعلاً وهو اختيار ابن الحاجب [٣] لوجوب تقديره في الصلة فواضح أنّه من قبيل الجملة [٤]، ولا يخفى أنّ إجراء الباب على سَنَنٍ واحدٍ أولى من الإلحاق ببابٍ آخَر [٥].

---

[٤٩] المصراع من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل ولم يذكروا له قائلاً. وقبله: «لك العزّ إن مولاكَ عزَّ وإن يُهَنْ». راجع: ابن عقيل ١: ٢١١.

(١) «المعنى» تكون لك العزّة إن كان مولاكَ عزيزاً وإن أُهِيْنَ مولاكَ فأنت في وسط الهوان والذلّة كائن «الشّاهد» في أنّ «أنت» مبتدأ، و«لدى» خبره متعلّق بـ«كائن» المذكور، والقياس عدم التصريح به.

(٢) قال: وبـ«استقرّ» بل بـ«مستقِرّ» يُعَلَّقُ الظَّرْفُ وحرفُ الجرّ

شرح الكافية ١: ١٤٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١: ٢٤٣.

(٤) «الخلاصة» الخبر إذا كان «اسم فاعل» لا يكون جملة، إذ اسمُ الفاعل حتّى مع فاعله في حكم المفرد، وإن كان «فعلاً» فالخبر جملة، إذا الفعل مع فاعله جملة، والمصنّف اختار في الخبر الذي هو ظرف أو جارّ ومجرور أن يكون متعلّقهما دائماً «اسم فاعل» إذ لو كان الخبر بعد «أمّا» أو «إذا» الفجائيّة لا يجوز تقدير الفعل بعدهما، وابن الحاجب اختار أن يكون متعلّقهما دائماً «فعلاً» إذ لو كان الخبر صلةً للموصول وجب أن تكون الصلة جملةً، فيجب تقدير الفعل حتّى تصير جملة.

(٥) «معناه»: أنّ إجراء الظرف والجار والمجرور إذا كانا خبرين على باب الخبريّة ـ والأصل في الخبر الإفراد لا الجملة ـ، أولى ممّا فعله ابن مالك من إلحاقهما ببابَي «أمّا» و«إذا»، وأولى ممّا فعله ابن الحاجب من إلحاقهما بباب «الصِّلَة».

واعلم إنّ اسم الزمان يكون خبراً عن الحدث نحو «القتالُ يوم الجمعة»[١] لأنّ الأحداث متجدِّدَة، ففي الإخبار عنها به فائدة، وهي تخصيصها بزمان دون زمان.

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا   عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

﴿ولا يكون اسمُ زمانٍ خبراً عن﴾ مبتدأ **﴿جُثّة﴾**[٢] فلا يقال «زيدٌ يوم الجمعة» **﴿وإن يُفِد﴾** الإخبار به ـ بأن كان المبتدأُ عامّاً والزمان خاصّاً أو كان اسمُ الذات مِثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دونَ وقتٍ ـ **﴿فأخبرا﴾** كـ«نحن في شهرِ كذا» و«الوَردُ في أيّارٍ»[٣].

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ   مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

﴿ولا يجوز الابتدا بالنكرهْ ما﴾ دام الابتداء بها **﴿لم تُفِد﴾** لأنّه لا يُخبَرُ إلّا عن معروف[٤] فإن أفاد جاز الابتداء.

وتحصيل الفائدة بأُمور:

أحدها: أن يتقدَّم الخبرُ وهو ظرفٌ أو مجرورٌ مختصّ **﴿كعند زيدٍ نَـمِرَهْ﴾**

---

(١) «القتال» مبتدأ ـ وهو حدث ـ و«يوم الجمعة» اسم زمان ـ خبر له.

(٢) أي: ذات.

(٣) فـ«نحن» ـ جُثّة ـ مبتدأ و«في شهر كذا» جارٌ ومجرور ـ خبر له وإنّما جاز مع أنّ الخبر اسم زمانٍ لأنّ «نحن» عامّ، والزمانُ خاصّ، فقد يكون الإنسان في هذا الشهر، وقد يكون في شهرٍ آخَر، وقد يكون في شهر ثالث، وهكذا. و«الوَرد» ـ جُثّة ـ مبتدأ و«في أيّار» ـ جارٌ و مجرور ـ خبر له، وإنّما جاز لأنّ «الورد» عامّ، كما يُحتمل أن يكون في «شهر أيّار»، كذلك يحتمل كونه في غير أيّار، فذكر «أيّار» بالخصوص له فائدة.

(٤) لا يقال: «رجل قام» و«امرأة ماتت» ونحو ذلك لعدم الفائدة.

و«في الدارِ رجُلٌ»[١].

وَهَلْ فتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

﴿و﴾ الثاني: أنْ يتقدّمها استفهام نحو: ﴿**هل فتًى فيكم**﴾[٢].

والثالث: أن يتقدّمها نفيٌ نحو: «إن لم تكن خليلَنا ﴿**فما خِلٌّ لَنَا**﴾[٣].

﴿و﴾ الرابع: أن تكون موصوفة بوصف إمّا مذكور، نحو ﴿**رجل من الكرام عندنا**﴾[٤] أو مقدَّر، نحو: «شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ» أي عظيمٌ على أحد التقديرين[٥] وكذا إن كان فيها معنى الوصف نحو «رُجَيْلٌ عندنا» أي رجلٌ حقيرٌ عندنا أو كانت خَلَفاً من موصوفٍ كـ«مؤمنٌ خيرٌ من كافرٍ»[٦].

---

(١) المثال الأوّل للظرف، والثاني للجار والمجرور، فـ«عند زيد» ظرف ومختصّ، ـلأنّه خصّه بزيد ـوحيث تقدّم هذا الخبر الظرفيّ جاز أنْ تصير «نَمِرَة» مبتدءاً وهو نكرة، و«في الدار» جارٌ ومجرور مختصّ ـلأنّه خصّه بالدار المعيّنة ـوحيث تقدّم الخبر، جاز أن يصير «رجلٌ» مبتدءاً وهو نكرة.

(٢) فـ«فتًى» نكرة جاز أن يصير مبتدءاً لتقدّم «هل» الاستفهاميّة عليه.

(٣) «خِلٌّ» نكرة جاز الابتداء به لتقدّم «ما» النافية عليه.

(٤) «رجلٌ» نكرة جاز الابتداء به لأنّه وصف بـ«من الكرام» و«عندنا» خبره.

(٥) «ذا ناب» ـهنا ـيعني الكلب «أهَرَّ» أي: جعله يصوّت وينبَحْ، «المعنى» شرٌّ عظيمٌ جعل الكلب ينبح، والتقدير الآخر: أن يكون المراد: ما أهرَّ الكلب إلّا شَرٌّ، فليس فيه «عظيم» صفة مقدَّرة، فعليه لا يجوز الابتداء بـ«شرّ».

(٦) تقديره: «رجل مؤمن» فـ«حُذِفَ» رجل، وبقيت الصفة خَلَفاً من الموصوف، وجاز الابتداء بها مع أنّها نكرة لأنّها خَلَفٌ عن «رجل» وهو في الواقع مبتدأ موصوف.

﴿و﴾ الخامس ـ أن تكون عاملة فيما بعدها نحو: ﴿رغبةٌ في الخير خيرٌ﴾(١).

﴿و﴾ السادس: أن تكونَ مُضافة نحو: ﴿عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ﴾(٢).

﴿وليُقَسْ﴾ على ما ذُكِر ﴿ما لَمْ يُقَلْ﴾ بأن يجوز كلّما وُجِد فيه الإفـادة كأن يكون فيها معنى التعجّب كـ«ما أحسنَ زيداً» أو تكون دُعاءاً نحو ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ ﴾ (٣) و ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (٤) أو شرطاً كـ«مَن يَقُمْ أقُمْ معه» (٥) أو جواب سؤالٍ كـ«رجل» لمن قال: «مَن عندك»، أو عامّة كـ«كلٌّ يـموتُ» أو تـاليةٌ لـ«إذا» الفجائيّة نحو: «خرجتُ فإذا أسدٌ بالبابِ» أو لواوِ الحال كقوله:

[٥٠] * سَرَينا ونجمٌ قد أضاءَ فَمُذْ بدا (٦) *

وقد توجَد الإفادة دون شيءٍ ممّا ذُكر كقولك: «شجرةٌ سجدتْ» و«تمرةٌ خيرٌ

---

(١) «رغبة» عَمِلت في «في الخير» بمعنى أنّ «في الخير» متعلّق بـ«رغبة».

(٢) «عملُ» أُضيف إلى «برٍّ» ولذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة.

(٣) سورة الصافّات، الآية ١٣٠.

(٤) سورة المطفّفين، الآية ١. وإنّما جاء بمثالَيْنِ للدعاء، الأوّل للدعاء له، والثّاني للدعاء عليه.

(٥) «مَن» نكرة جاز الابتداء بها لأنّ فيها معنى الشرط.

[٥٠] المصراع من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل وبعده: «مُحَيّاكَ أخفى ضَوؤهُ كُلَّ شارِقِ».

(٦) «المعنى» كنّا نسير والحال نجمٌ قد أضاء ـ أي: أشرق وطلع ـ وحين ظهر وجهك أخفى نور وجهك كلَّ نورٍ طالعٍ «الشّاهد» في «نجم» حيث إنّه نكرة وجاز الابتداء به لأنّه بعدَ واوِ الحال.

مِنْ جرادَةٍ»[١].

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

﴿**والأصل في الأخبار أن تؤخَّرا**﴾ لأنّها وصف في المعنى للمبتدآت فحقّها التأخير كالوصف ﴿**وجوّزوا التقديم**﴾ لها على المبتدآت ﴿**إذ لا ضررا حاصل**﴾ بذلك[٢]. وفُهِمَ من كلامه أنّ الأصل في المبتدآت: التقديم.

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

﴿**فامْنعه**﴾ أي تقدير الخبر ﴿**حين يستوي الجُزءان عُرفاً ونُكْراً**﴾ بشرط أن يكونا ﴿**عادِمَي بَيانٍ**﴾ نحو: «زيدٌ صَدِيقُكَ» للالتباس[٣]، فإنْ كان ثَمَّةَ قرينةٌ جاز كقوله:

---

(١) «شجرةٌ سجدتْ» لأنّه خلاف المعتاد، ولذا كان في الابتداء بالنكرة فائدةٌ «وتمرة خيرٌ مِن جرادة» جاء ذلك في صحيح زرارة المرويّ عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام في مُحرمٍ قتل جرادة؟ قال: يُطعِم تمرة، وتمرة خيرٌ من جَرادة. («الوسائل» ـ كتاب الحجّ ـ أبواب كفّارات الصيد ـ الباب السّابع والثلاثون ـ الحديث الثّاني). وفي المسألة أقوالٌ وأحاديثُ مختلفةٌ بظاهرها. وقال في «الشّرايع»: «في قتل الجرادة: تمرةٌ، والأظهر كفٌّ من طعام». فـ«تمرة» مع أنّها نكرة، جاز الابتداءُ بها لأنّه حُكمٌ عامٌ على الطبيعة، يعني: طبيعةُ التمرةِ خيرٌ مِن طبيعةِ الجرادة ـ كما قيل ـ

(٢) فنقول في «زيد جاهلٌ»: «جاهلٌ زيد».

(٣) إذ لو قيل: «صديقك زيدٌ» صار «زيدٌ» خبراً، و«صديقك» مبتدءاً، لصلاحيّته للابتداء به، لأنّه معرفة بالإضافة.

[٥١] بَـنُونا بَـنو أبـنائِنا [وَبَـناتُنا بَـنوهنَّ أبـناءُ الرجـالِ الأبـاعدِ] [١]

كَذَا إِذا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرَاً أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

﴿كذا﴾ يمتنع تقديم الخبر **﴿إذا ما الفِعْلُ﴾** الرّافع لضمير المبتدأ المستتر **﴿كان﴾** هو **﴿خَبَراً﴾** نحو: «زيدٌ قام» لالتباس المبتدأ بالفاعل [٢] فإن رفع ضميراً بارزاً جاز التّقديم نحو «قاما الزيدان» [٣] و﴿ **أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ [٤] كذا قيل. واعترضه والدي ﷺ في «حاشيته» على «شرح ابن الناظم» بأنّ الألف تُحذَف لالتقاء الساكنين فيقع اللّبْس بالفاعل [٥].

---

[٥١] الشاهد مقتطع من بيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب الماثل وتمامه:

بَـنُونا بَـنو أبـنائِنا وَبَـناتُنا بَـنوهنَّ أبـناءُ الرجـالِ الأبـاعدِ

واختلف في قائله فنسبه جماعة إلى الفرزدق وقال قوم: لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفَرَضيين. راجع: ابن عقيل ١: ٢٣٣.

(١) «المعنى» أبناء أولادنا يُعتبرون أبناءاً لنا، أمّا أبناءُ بناتنا فهم أبناءُ رجالٍ بعيدين عنّا، أي: ليسوا منّا «الشّاهد» في أنّ «بنونا» خبر مقدَّم و«بنوا أبنائنا» مبتدأٌ مؤخَّر، ومع صلاحيّة «بنونا» من حيث المعرفة للابتداء به جاز تقديمه للقرينة على أنّه خبرٌ، إذ المراد: أبناءُ الأولاد أبناء، لا أنّ الأولاد، أبناءُ أولاد فتدبّر.

(٢) فلو قدّمتَ الخبر وقلت «قام زيد» صار «زيد» فاعلاً بعد ما كان مبتدءاً.

(٣) فيجوز أن يقال «الزيدان قاما» لأنّ «الزيدان» لم يكن فاعلاً، وإنّما الفاعل كان «أِلفُ» قاما و«الزيدان» كان مبتدءاً مؤخَّراً فتقدَّم.

(٤) سورة الأنبياء، الآية ٣. «الشاهد» في «الذين ظلموا» الذي ليس فاعلاً لـ«اسرَّ» وإنّما فاعله «الواو» المتصلة به، ولذا يجوز تقديم «الذين ظلموا» لأنّه مبتدأ لا محالة قُدِّمَ أم أُخِّر.

(٥) يعني: في مثل «قاما الزيدان» في التلفّظ يُحذَف أِلفُ «قاما» ويكون مثل «قامَ الزيدان» فلو قدِّم «الزيدان» وقع اللّبْس أيضاً.

﴿أو قَصِدَ استعماله﴾ أي الخبر **﴿مُنحصراً﴾** يعني محصوراً فيه كـ«إنّما زيدٌ شاعرٌ» و«ما زيدٌ إلّا شاعرٌ» أي ليس غيره، فلا يجوز التقديم لئلّا يتوهّم عكسُ المقصود (١) وشَذَّ:

[٥٢] [فَيَا رَبِّ هل إلّا بك النَّصرُ يُرتَجى
عَـلَيْهِمْ] وَهَـلْ إلَا عَـلَيكَ المُـعوَّلُ (٢)

وإن لم يُوهِم عكسُ المقصود.

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِـذِي لاَمِ ابْـتِدَا ... أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

﴿أو كانَ﴾ الخبر **﴿مُسنداً لِذِي﴾** أي لمبتدأ فيه **﴿لام ابتدا﴾** نحو: «لَزَيدٌ قَائِمٌ» فلا يجوز التقديم لأنّ لها صدرَ الكلام ولو تركه لفُهِمَ ممّا بعده (٣) **﴿أو﴾** كان مسنداً

---

(١) فلا يقال «إنّما شاعرٌ زيد» لأنّه يصير المعنى حينئذٍ: الشاعر هو زيد فقط، وليس غيره شاعراً، بعد ما كان المعنى أوّلاً: زيد عمله الشعر فقط، ولا عمل له غيرُ الشعر.

[٥٢] الشاهد من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل وتمامه:

فَيَا رَبِّ هل إلّا بك النَّصرُ يُرتَجى ... عَـلَيْهِمْ وَهَـلْ إلّا عَـلَيكَ المُـعوَّلُ

وهو للكميت بن زيد الأسديّ الشّاعر المقدّم من الشيعة الإماميّة وهو من قصيدة من قصائد الهاشميّات في مدح آل محمّد ﷺ وذمّ أعدائهم لعنهم الله. ومطلعها:

ألا هَـلْ عَـمٍ فـي رأيـه مـتأمِّلُ ... وهل مُدْبِرٌ بـعد الإسـاة مُـقْبِلُ

(٢) «المعنى» يا ربّ النصر على أعدائنا لا يُرتجى إلّا بسببك، وليس معتمدٌ ومُتّكأٌ لنا إلّا عليك «الشّاهد» في «إلّا بك» و«إلّا عليك» وكلاهما محصورٌ فيه قُدِّما على «النصر يُرتجى» و«المعوّل» وحقّهما التأخّر عنهما.

(٣) إذ لام الابتداء لها صدرُ الكلام، وقد ذكر فيما بعد أنّ ماله الصدر لا يؤخَّر، فعُلِمَ منه أنّ لام الابتداء لا تُؤخَّر.

لمبتدأ ﴿لازمِ الصَّدْرِ﴾ بنفسه أو بسببٍ ﴿كـ«مَنْ لي مُـنْجِدا»﴾؟ و«فـتى مَـن وافِدٌ»[(١)]؟

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَـرْ   مُـلْتَزَمٌ فِـيهِ تَـقَدُّمُ الْـخَبَرْ

﴿و﴾ إذا كان المبتدأُ نكرةً والخبر ظرفاً أو مجروراً أو جملة ـ كما قال في «شرح التسهيل[(٢)]» [(٣)] ﴿نحو عندي دِرهمٌ ولي وَطَرْ﴾ وقصدك غلامُهُ رجلٌ، فاعلم إنّه ﴿مُلتَزَمٌ فيهِ تَقدُّمُ الخبر﴾ لأنّه المُسوِّغُ للابتداءِ بالنكرة[(٤)].

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِمَّا بِهِ عَـنْهُ مُـبِيناً يُـخْبَرُ

﴿كذا﴾ يجب تقديم الخبر ﴿إذا عاد عليه﴾ أي على مُلابِسِه [مُضْمَرُ ممّا] أي

---

(١) «المُنجد» المُعين، «مَن» الاستفهاميّة مُبتدأ «لي» خبره «مُـنجداً» حـال لـ«مَـن» و«فـتى» مبتدأ «مَن» مضافٌ إليه «وافِدٌ» ـ على وزن «ضارِب» ـ خبر، في المثال الأوّل نفس المبتدأ لازم الصدر، وفي المثال الثاني أُضِيف المبتدأ إلى لازم الصدر، فلو قُدِّمَ الخبرُ على المبتدأ، كان معناه التقدُّمُ على ماله الصّدر أيضاً.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٣) أي: أضاف «أو جملة».

(٤) «عندي» ظرف خبرٌ مقدَّم (درهم» مبتدأٌ مؤخَّر، وهو نكرة، ولولا أنّ خبره ظرفٌ ومقدَّمٌ لما جاز الابتداء بالنكرة ـ «لي» جار ومجرور خبر مقدَّم «وطر» ـ بمعنى الحاجة ـ مُبتدأ مؤخَّر وهو نكرة، ولولا أنّ خبره جارٌ ومجرور ومقدَّم لما جاز الابتداء بالنكرة ـ «قصدك» فعلٌ والكاف مفعوله «غُلامُهُ» فاعله أُضيف إلى «الهاء» الراجع إلى «رجل» ورجل مبتدأ مؤخَّر، وجُملة «قصدك غلامه» خبرٌ مُقدَّم، ولولا أنّ الخبر جملة ومقدَّم لما جاز الابتداءُ بالنكرة.

مِن مبتدأ **﴿به عنهُ مُبيناً يُخْبَرُ﴾**[١] نحو «في الدار صاحبها»[٢] إذ لو أُخِّرَ عاد الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورُتبةً.

تنبيه: عبارة ابن الحاجب في هذه المسألة «أو لمتعلّقه ضميرٌ في المبتدأ»[٣] قال المصنّف في نُكَتِه على «مقدِّمةِ ابن الحاجب»: هذه عبارةٌ غَلِقَةٌ على المتعلِّم ولو قال: «أو كان في المبتدأ ضميرٌ له» كفاه ـ انتهى.

وأنت ترى ما في عبارة المصنّف ها من الغلاقَة وكثرة الضمائر المقتضية للتعقيد وعُسر الفهم، وكان يُمكنه أن يقول كما في «الكافية»[٤]:

وَإن يَعُدْ بِخَبَرٍ ضميرُ ... مِن مبتدا يُوجَبْ له التَّأخِيرُ[٥]

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَالَنَا إِلّاَ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

---

(١) يعني: إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ راجع إلى بعض أجزاء ومتعلّقات الخبر وجب تقديم الخبر لئلّا يرجع الضمير على المتأخِّر لفظاً ورُتبةً.

(٢) «صاحب» مبتدأ مؤخَّرٌ أُضيف إلى «الهاء» الراجع إلى «الدار» هي جُزءُ الخبر، إذ الخبر مركَّبٌ مِن «في» و«الدار»، فلو قُدِّمَ المبتدأ وقيل «صاحبها في الدار» يكون الدار متأخِّراً عن «الهاء» لفظاً ورتبة ولا يجوز، أمّا مع التقديم يكون الضمير راجعاً إلى شيءٍ متأخِّرٍ رتبةً فقط، ولكنّه مُتقدِّم لفظاً.

(٣) أي: أو كان لمتعلّق الخبر ضميرٌ في المبتدأ، والعبارة في متن «الجامي». شرح الرضي على الكافية ١: ٢٥٩.

(٤) شرح الكافية ١: ١٥٨.

(٥) أي: يوجَب لذلك المبتدأ التأخير.

﴿**كذا**﴾ يجب التقديم ﴿**إذا**﴾ كان الخبر ﴿**يستوجب التصديرا**﴾ كالاستفهام ﴿**كأيْنَ مَن علمتَهُ نَصيرا**[١] **وَخَبر**﴾ المبتدأ ﴿**المحصور**﴾ فيه ﴿**قَدِّمْ أبَداً كمالَنا إلّا اتّباعُ أحمدا**﴾ إذ لو أُخِّرَ وقيل ما اتّباعُ أحمدٍ إلّا لنا أوْهَمَ الانحصار في الخبر[٢].

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

﴿**وحذفُ ما يُعْلم**﴾ من المبتدأ والخبر ﴿**جائزٌ**﴾ فحذف الخبر ﴿**كما تقولُ: «زيدٌ» بعدَ**﴾ قول السائل ﴿**مَن عندكما**[٣]؟ **وفي جواب**﴾ قول السائل ﴿**كيفَ زيدٌ**﴾ احذف المبتدأ و﴿**قُلْ: «دَنِفٌ»**﴾ أي مريض[٤] ﴿**فَزَيْدٌ**﴾ المبتدأ ﴿**استُغني عنهُ إذ عُرِفْ**﴾.

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

﴿**وبعدَ لولا**﴾ الامتناعيّة ﴿**غالباً**﴾ أي في القِسم الغالب منها، إذ هي على قسمين: قسمٌ يمتنع فيه جوابها بمجرَّد وجود المبتدأ بعدها وهو الغالب، وقسمٌ

---

(١) يعني: اين الشخص الذي كان ناصراً لي فـ«أين» اسم استفهام خبر مُقَدَّم «مَن» الموصولة مبتدأ مؤخَّر، وجُملة «عَلِمتُهُ نَصيرا» صلة الموصول.

(٢) «ما لنا إلّا اتّباع أحمدا» معناه: لسنا إلّا تابعين لأحمد، و(ما اتباعُ أحمد إلّا لنا) معناه: ليس لأحمد أتباع إلّا نحن، وكم فرقٍ بين المعنيَيْنِ؟

(٣) أصله: «زيدٌ عندنا».

(٤) أصله: «زيدٌ دَنِفٌ».

يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدأ وهو قليل، فالأوّل **(حذف الخبر)** منه **(حتمٌ)** نحو «لولا زيدٌ لأتيتك» أي موجودٌ (١)، والثاني حذفه جائز إذا دلّ عليه دليل بخلاف ما إذا لم يَدُلّ نحو قوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «لولا قومك حديثوا عـهد بالإسلام لهَدَمْتُ الكعبة وجعلتُ لها بابين» (٢).

تتمّة

كـ«لَولا» فيما ذُكِر «لَو ما» ـ صرّح به ابن النحّاس (٣).

---

(١) فـ«زيد» مبتدأ «موجود» خبره واجب الحذف، إذ بمجرَّد وجود زيد امتنع الإتيان به.

(٢) هذه رواية تُنسب إلى رسول الله ﷺ إنّه قالها لعائشة والمعنى: لولا أنّ قومكِ يا عائشة جديداً أسلموا ولا يتحمّلون أن يروا تغييراً في الكعبة لهدَّمْت الكعبة وجعلت لها بابين باباً للدخول، وباباً للخروج، ولكنّي لو فعلت ذلك قـالوا هـذا أمـرٌ غـريبٌ لم يـفعله الأنـبياءُ السابقون، فلِمَ فعله محمّد؟ «الشّاهد» في «حديثوا» وهو خبر بعد «لولا» وإنّما لم يُحذَف لعدم قرينةٍ تدلّ عليه لو حذف، فلو حُذِفَ الخبر وقيل: «لولا قومك لهدَّمتُ الكعبة» كان المعنى: «لولا قومك موجودون» وهذا خلافُ المقصود إذ وجود القوم ليس مانعاً عن هدم الكعبة، وإنّما المانع إنّهم جديدوا عهدٍ بالإسلام. الرواية في مسند أحمد ٦: ١٣٦، وسنن البيهقي ٥: ٨٩، وسنن الترمذي ٢: ١٨١ والألفاظ مختلفة.

ومثالُ ما دلّ الدليل على الخبر المحذوف كما لو قيل لشخص: «هـل زيـد مـحسنٌ إليك؟» فقال: «لولا زيد لهلكتُ» أي: لولا زيد محسن إليَّ لهلكت، فـ«مُحسن» خبر يجوز حذفه وإبقائُه.

(٣) فبعد «لَوما» ـ عند ابن النحّاس ـ غالباً يُحذف الخبر وذلك إذا كان الخبر «موجود» ونحوه ⇐

﴿وفي﴾ المبتدأ الواقع ﴿نصٌ يمينٍ ذا﴾ أي حذف الخبر وجوباً ﴿استقرّ﴾ نحو «لعمرُكَ لأفعلنّ كذا» أي قَسَمي [١] فإن لم يكن نصّاً في اليمين لم يجب الحذف [٢].

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

﴿و﴾ كذا يجب الحذف إذا وقع ﴿بعد﴾ المبتدأ ﴿واوٍ﴾ قد «عيَّنَتْ مفهومَ مَعْ» وهوالمصاحبة ﴿كمثلِ كُلُّ صانعٍ وما صنع﴾ أي مقترنان [٣] فإن لم يكن الواو نصّاً في المعيّة [٤] لم يجب الحذف نحو:

⇐ من أفعال العموم، وفي غير الغالب وهو فيما كان الخبر مِن أفعال الخصوص لا يجوز الحذف إذا لم يدُلَ عليه قرينة، وإذا دَلَّ جاز الحذف وعدمه. فالأوّل نحو: «لو ما زيد لجئتُ» أي: لو ما زيد موجود، والثاني نحو «لو ما زيد جَبانٌ لفعلتُ كذا» والثالث نحو: «لو ما زيد لهلكتُ» في جواب سائل: هل زيد مُحسن إليك؟

(١) أصله: لعمرك قَسَمي لأفعلنّ «لعمركَ» مبتدأ، وهو نصٌ فيالیمين إذ لا يُستعمل في غير اليمين. «قَسَمي» خبره وجب حذفه لكونه معلوماً.

(٢) بل جاز حذفه وعدمه، نحو «عهدُ الله عليَّ لأفعلنّ» فـ«عهدُ الله» مبتدأ. و«عليَّ» خبره، ويجوز أن يقال «عهد الله لأفعلنَّ» وليس هو نصّاً في اليمين لاستعماله في غير القسم نحو «عهدُ الله يجبُ الوفاءَ به».

(٣) أصله: كُلُّ صانعٍ وما صنع مقترنان فـ«كلُّ صانع» مبتدأ «وما صنع» معطوفٌ عليه «مقترنان» الخبر: وإنّما وجب حذفه للعلم به، وفي بعض النسخ فُسّر البيت بأن تقع واو المعيّة بعد المبتدأ، وكلاهما صحيح.

(٤) بأن كان لمجرّد التشريك في الحكم، واحتمل أن يكون الخبر غير الاقتران، مثل «زيد ⇐

[٥٣] * وكُلُّ امرِئٍ والموتُ يلتقيان (١) *

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا
كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ

﴿و﴾ كذا إذا كان المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر وهو ﴿قبلَ حالٍ لا﴾ يصلح أنْ ﴿يكون خبراً عن﴾ المبتدأ ﴿الذي خبرهُ قد أُضمرا﴾ فالمصدر ﴿كَضَرْبِيَ العبد مُسيئاً﴾ فمُسيئاً حالٌ سدّ مسدَّ الخبر المحذوف وجوباً والأصل: «حاصلٌ إذا كان» أو «إذ كان مُسيئاً» فحُذِفَ «حاصلٌ» ثُمَّ الظرف.

﴿وَ﴾ المضاف إلى المصدر نحو ﴿أتمُّ تبيينيَ الحقَّ منوطاً بالحَكَمْ﴾ فـ«أتمّ» مبتدأٌ مضافٌ إلى مصدرٍ، و«منوطاً» حالٌ سَدَّ مسدَّ الخبر، وتقديره كما تقدَّم، وخرج بتقييد الحال بعدم صلاحيّتها للخبريَّة ما يصلح لها، فالرفعُ فيه واجبٌ نحو: «ضربي زيداً شديدٌ»(٢).

تنبيه: يجب حذف المبتدأ في مواضع:

⇐ وعمرو» فالواو لمجرّد بيان أنّ حكم عمروٍ هو بعينه حكمُ زيدٍ، فيُحتمل أن يكون الخبرُ «مُتباعدان».

[٥٣] المصراع منسوب إلى الفرزدق وهو من الطويل وقبله: * تمنَّوْا إلى الموت الذي يشعب الفتى*. راجع: الأشموني ١: ٢١٧.

(١) «المعنى» تلك الجماعة تمنَّوا لي الموت الذي يُبدِّدُ الشباب، والحال أنّ كلّ امرئٍ يلتقي بالموت «الشاهد» في ذكر «يلتقيان» وهو خبرٌ لعدم كون واو «والموت» نصّاً في المصاحبة، بل لمجرَّد العطف.

(٢) فـ«شديدٌ» حال لأنّه بيان كيفيّة الضرب، ويصلح أنْ يكون خبراً لـ«ضربي».

أحدها: إذا أُخبرَ عنه بنعتٍ مقطوع كـ«مررتُ بزيدٍ الكريم»[١] كما ذكره في آخر «النَّعْت».

الثّاني: إذا أُخبرَ عنه بمخصوصِ نِعْمَ كـ«نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»[٢] كما ذكره في باب «نِعْمَ».

الثّالث: إذا أُخبرَ عنه بمصدرٍ بدل من اللفظ بفعله كـ«صبرٌ جميلٌ» أي صبري[٣].

الرّابع: إذا أُخبر عنه بصريح القَسَم نحو «في ذمّتي لأفعلنّ» أي يمينٌ ـ ذكرهما في الكافية[٤].

---

(١) برفع «كريمٌ» على أن يكون التقدير «هو الكريمُ».

(٢) التقدير: نِعْمَ الرجل هو زيد، فـ«زيد» المخصوص بالمدح صارَ خبراً لـ«هو» ولذا وجب حذفه.

(٣) فـ«صبر» صارَ خبراً بدلاً عن التلفُّظ بالفعل، إذ المعنى: أصبرُ صَبْراً جميلاً، فبدلاً مِن «أصبرُ» جاء المصدر ـ «صبر» ـ خبراً عن مبتدأ، فهذا المبتدأ واجبُ الحذف.

(٤) أي: الثالث والرابع، أمّا الأوّل والثاني فَذَكرهما في بابَي «النعت» و«نِعمَ وبئس» مِن الألفيّة. قال في الكافية:

والتزموا في القطع حذفَ المبتدا　　كـ«عُذْبه اللهُ كذا ما وردا
من مصدر مرتفع وهو بدَلْ　　من فعله وغيرُ نصب فيه قَلْ
مثالُ ذاك قولُ بعض من خَلاَ　　صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتَلَى
وملحق في «ذمّتي لأفعلن»　　بذا حكاه الفارسيُّ ذو عَلَنْ
وإنْ يَكُنْ مخصوص «نِعْم» خبرا　　فهو لما إظهاره قد حُظِرا

شرح الكافية ١: ١٥٤.

وَأَخْبَرُوا بِـاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْـثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

﴿وأخبروا باثنين﴾ أي بخبَرَيْن ﴿أو بأكـثرا﴾ مِن اثنين ﴿عَـنْ﴾ مبتدأ ﴿واحِدٍ﴾ سواءٌ كان الإثنان في المعنى واحداً كـ«الرُّمَّانُ حُلوٌ حامِضٌ» أي مُزٌّ (١) أم لم يكن ﴿كهُم سراةٌ شُعرا﴾ (٢) ونحو:

[٥٤] مَن يكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي مُـقَيِّظٌ مُـصيِّفٌ مُشَـتِّي (٣)

ويجوز الإخبار باثنين عن مبتدأين نحو «زيدٌ وعمروٌ كاتِبٌ وشاعِرٌ» (٤).

---

(١) فـ«الرمّان» مبتدأ، و«حُلوٌ حامِض» خبران عنه.

(٢) «سَراة» أي: شُرفاء، فـ«سَراة» و«شُعراء» خبران عن «هم» وهما في المعنى اثنان كما أنّ لفظهما إثنان.

[٥٤] البيت من الرَّجَز وينسب إلى رؤبة بن العجّاج. راجع: ابن عقيل ١: ٢٥٧.

(٣) «البتّ» هو الكساء الغليظ المربع «المعنى» مَن يكن صاحب كساءٍ غليظ مربع، فهذا بتّي يكفيني في «القيظ» وهو شدّة الحرّ و«الصيف» و«الشتاء». «الشّاهد» في أنّ «مُقَيِّظ» «مُصَيِّف» «مُشَتِّي» ثلاثة أخبارٍ بثلاثة معانٍ جائت لمبتدأ واحدٍ هو «هذا» و«بَتّي» عطفُ بيانٍ لـ«هذا».

(٤) فـ«كاتب» خبر لزيد، و«شاعر» لعمرو.

ولمّا فرغ المصنّف عن ذِكر المبتدأ وما يتعلّق به شرع في نواسخه، وهي ستّة:

الأوّل ـ «كان وأخواتها»

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدا عُمَرْ
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

﴿ترفعُ كان المبتدأ﴾ حالكونه **﴿اسماً﴾** لها **﴿والخبرَ تنصبه﴾** خبراً لها **﴿ككان سيّداً عُمر﴾**[(١)]، **ككان﴾** فيما ذُكِر[(٢)] **﴿ظلّ﴾** بمعنى أقام نهاراً و **﴿بات﴾** بمعنى أقام ليلاً و **﴿أضحى﴾** و **﴿أصبحا﴾** و **﴿أمسى﴾** بمعنى دخل في الضحى والصباح والمساء **﴿وصارَ﴾** بمعنى تحوّلَ[(٣)] و **﴿ليسَ﴾** وهو لنفي الحال، وقيل مُطلقا[(٤)] و **﴿زالَ﴾** بمعنى انفصل، والمراد بها التي مضارعها «يزال» لا التي

---

(١) فـ«عُمر» اسم كان مرفوع، و(سيّداً) خبره منصوب، ورحم الله تعالى مَن قال في مكان هذا البيت:

ترفعُ كان المبتدا اسماً وَيَلي   منصوبه ككانَ سَيِّداً علي

لنصِّ الرسول ﷺ على أنّ عليّاً هو السيِّد، دون عمر.

(٢) مِن رفع الاسم ونصب الخبر.

(٣) تقول: «ظلّ زيد صائماً» أي: كان نهاره كلّه صائماً، و(بات عمروٌ قائماً» أي: قام في كلّ الليل إلى الصباح، و«أضحى زيد غنيّاً» أي: دخل في الضحى وهو غنيٌّ، و«أصبح زيد فقيراً» أي: دخل في الصباح وهو فقيرٌ، و«أمسى بكرٌ كافراً» أي: دخل في المساء وهو كافرٌ، و«صار العودُ رماداً» أي: تحوّل إلى الرماد.

(٤) مثل «ليس زيد قائماً» قيل معناه: ليس الحال قائماً فلا يجوز أنْ يقال: «ليس زيد قائماً غداً،

⇐

مضارعها «يزول» أو «يزيل»[(١)] وكذلك ﴿**برحا**﴾ بمعنى «زال»، ومنه «البارحة» لليلة الماضية[(٢)].

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهذي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

و ﴿**فَتِئَ وانفكَ**[(٣)]، **وهذي الأربعهْ**﴾ الأخيرة شرطُ إعمالها أن تكون ﴿**لِشِبْه نفيٍ**﴾ وهو النهيُ والدعاء ﴿**أو لنفيٍ مُتْبَعَهْ**﴾[(٤)].

⇐ أوْ أمسِ» لأنّه لنفي الزمان الحاضر، وقيل معناه: مطلق غير مقيَّد بالزمان الحاضِر، فيجوز أنْ يقال «ليس زيد قائماً الآن» ويجوز «غداً» ويجوز «أمس».

(١) فإنّهما فعلان موجِبان لا منفيّان أمّا «زال يزول» فبمعنى: «انتقل عن مكانه الأوّل»، يقال: زالت الشمس أي: انتقلت عن مكانها الأوّل، وأمّا «زال يزيل» فبمعنى «التمييز»، يقال: زال زيد الحنطة عن الشعير، أي: ميّز الحنطة عن الشعير، وكِلا الفعلين موجبان، إذا دخل عليهما النّفي صارا منفيّين، بخلاف «زال يزال» فإنّه منفيٌّ بمعنى «انفصل»، وإذا دخل عليه أداة النفيِ صار موجباً إذ نفي النّفي إثبات، المثال: «ما زال زيد جواداً» أي: ما انفصل عن جوده بل استمرّ عليه.

(٢) لأنّها زالت. وأمّا «برح» بمعنى «غضب»، وبمعنى: «مرَّ عن يمينك» فهما موجبان، إذا دخل عليهما النفي صارا منفيَّيْن، المثال: «ما برح عمروٌ بخيلاً» أي: ما انفصل عن بخله بل استمرّ عليه.

(٣) «فتئ، وانفكّ» بمعنى: «زال»، فإذا دخل عليهما النفي صارا للإثبات لأنّ نفي النّفي إثبات، نحو «ما فتئ زيدٌ كريماً، وما انفكّ عمروٌ بخيلاً» أي استمرّا على الكرم والبخل.

(٤) أمّا النفي فقد ذكرنا أمثلته «وأمّا النهي» فنحو «لا يزال، ولا يبرح، ولا يفتئ ينفكّ زيدٌ جواداً». «وأمّا الدعاء» فإمّا دعاءً له، أو عليه «فالأوّل» نحو «لا زلتَ، ولا برحتَ، ولا فتِئْتَ، ولا انفككتَ موفّقاً للخيرات» والثاني نحو: «لا زلتَ، ولا برحتَ، ولا فتئتَ، ولا انفككتَ مريضاً».

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا   كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

﴿ومثلُ كان دامَ﴾ بمعنى «بقي» و«استمرّ» لكن بشرط أن يكونَ **﴿مسبوقاً بما﴾** المصدريّةالظرفيّة [١] **﴿كأعطِ ما دُمتَ مُصيباً درهماً﴾** وقد يُستعمل بعضُ هذه الأفعال بمعنى بعضِها، فتُستعمل «كان» و«ظلَّ» و«أضحى» و«أصبح» و«أمسى» بمعنى «صار» نحو **﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً﴾** [٢] و **﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً﴾** [٣].

تتمّة

أُلحقَ بـ«صار» أفعال بمعناها، وهي: «آضَ»، و«رجع»، و«عاد»، و«استحال»، و«قعد»، و«حار»، و«جاء»، و«ارتدَّ»، و«تحوَّل»، و«غدا»، و«راح» ذَكَرها في الكافية [٤].

---

(١) «مصدريّة» لأنّها تُؤولُ بالمصدر «ظرفيّة» لأنّها بمعنى الوقت، و«دامَ» بعد دخول «ما» عليها يكون لتعيين الوقت للفعل الذي كان قبلها، ولذا وجب أن يكون ما قبلها جُملة دائماً، ومثال المصنّف معناه: إعطِ درهماً في زمان كَونكَ مُصيباً فـ«التاء» اسمها، و«مُصيباً» خبرها، و«دِرهماً» مفعول لـ«اعطِ».

(٢) سورة النبأ، الآية ١٩ بمعنى: صارت أبواباً، اي: تحوّلتْ إلى أبواب.

(٣) سورة النحل، الآية ٥٨ بمعنى: صار وجهه مسوداً، أي تحوّل إلى السَّواد.

(٤) وهي أحد عشر فعلاً، عملت عمل الأفعال الناقصة من رفع الاسم ونصب الخبر لأنّها بمعنى «صار» تقول: «آضَ زيدٌ غَنيّاً» أي: صار غنيّاً، وهكذا بقيّة الأمثلة. قال:

واجعل كـ«صار» ما بمعناه ورد   «آضَ، رَجَعْ، عادَ، اَستحالَ» و«قَعَدْ»

⇐

واعلم إنّ هذه الأفعال على أقسام: ماضٍ له مضارعٌ وأمرٌ ومصدرٌ ووصفٌ وهو «كان» و«صار» وما بينهما [١]، وماضٍ له مضارعٌ دونَ أمر ووَصْف دون مصدر وهو «زال» وأخواتِه [٢]، وماضٍ لا مضارع له ولا أمر ولا مصدر ولا وصف وهو «ليس» و«دام».

وَغَــيْرُ مَــاضٍ مِــثْلَهُ قَــدْ عَــمِلاَ ۞ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضي مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

﴿وغيرُ ماضٍ مثله قد عملا إن كان غيرُالماضي منهُ استعملا﴾ نحو ﴿ **لَمْ أَكُ بَغِيّاً** ﴾ [٣]، ﴿ **قُلْ كُونُوا حِجَارَةً** ﴾ [٤]، و«كونك إيّاه».

[٥٥] ... «كـائناً ۞ أخـاكَ» ...

⇐ و«حار» و«ارتدّ» كذا «تحوّلا» ۞ وهكـذا «غـدا» و«راح» جُـعِلاَ

شرح الكافية ١: ١٦٦.

(١) وهي سبعة: «كان» «ظلّ» «باتَ» «أضحى» «أصبح» «أمسى» «صارَ»، وإليك تصاريفها:

«كان، يكون، كن، كوناً، كائنٌ».

«ظَلّ، يَظَلّ، ظلَّ، ظلّاً، ظال».

«بات، يبيتُ، بِت، بيتوتةً، بائت».

«أضحى، يُضْحِي، أضح، اضحاءاً، ومضحٍ».

«أصبح، يُصبح، أصبح، إصباحاً، ومُصبِح».

«أمسى، يُمسي، أمسِ، إمساءاً، ومُمْسٍ».

«صارَ، يصير، صِرْ، صيراً، وصائر».

(٢) «برح، انفكّ، فتئ» وإليك تصاريفها الناقصة: «زال، يزال، زائل»، «برح، يبرح، بارح»، «انفكّ، ينفكُّ، مُنفكٌّ»، «فتئ، يفتئُ، فتئٌ».

(٣) سورة مريم، الآية ٢٠. (٤) سورة الإسراء، الآية ٥٠.

[٥٥] وما كلّ من يُبْدي البشاشة كائناً ۞ أخاك إذا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً

و«لستُ زائلاً أحبُّكَ»[١].

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

﴿وفي جميعها توسُّطَ الخبر﴾ بين الفعل والاسم **﴿أجِزْ﴾**[٢] وخالفَ ابن مُعطٍ في «دام»، ورُدَّ بقوله:

[٥٦] لا طيبَ للعيش ما دامتْ مُنَغَّصَةً لذّاتُهُ ...[٣]

وبعضهم في «ليس» ورُدَّ بقوله:

---

(١) «أكُ» فعل المضارع، اسمه «أنا» مُستتر فيه «بغيّاً» خبره، وهي في سورة مريم، الآية ٢٠. «كونوا» فعل أمر، والواو اسمه «حجارة» خبره، وهي في سورة الإسراء، الآية ٥٠. «كون» مصدرٌ، أُضيف إلى اسمه و«إيّاه» خبره، «كائناً» وصفٌ، اسمُ فاعلٍ، اسمه ضمير «هو» مستتر فيه راجع إلى مضاف إليه المصدر، و«أخاك» خبره، هذه أمثلةُ «كان»، وأمّا «ليس» فتصاريفه في الماضي فقط، ولذا مَثَّل له بمثال حتّى يُعلم أنّ له تصاريف في الماضي «لستُ» التاء اسمه «زائلاً أُحبُّكَ» خبره، و«زائلاً» اسم فاعل لـ«زال» واسمه ضمير «أنا» مُستترٌ فيه وجُملة «أُحبُّك» ـ فعل، وفاعل، ومفعول ـ خبر لـ«زائلاً». وقس على هذه الأمثلة، أمثلةَ بقيّة الأفعال.

(٢) فقل «كان قائماً زيد» و«ظلّ كريماً عَمْروٌ» و«ما زال عالماً تقيٌّ» و«ما فتئ جاهلاً بكرٌ» وهكذا باقي الأفعال.

[٥٦] الشاهد من البسيط ولم يذكروا له قائلاً وتمامه:

لا طيب للعيش ما دامت مُنَغَّصةً لذاته بادّكار الموت والهَرَم

(٣) «المعنى»: ليس للعيش طيبٌ مادامت لذّاتُ العيش مُرّةً بذكر الموت. وذكر الهِرَم والشيب أي: لو لم يكن موت ولا مشيب لكان للعيش طيبٌ، ولكن التفكّر في الموت والمشيب يُنغِّصُ طيبَ العيش «الشاهد» في تقدُّم اسم «دام» وهو «مُنَغَّصة» على خبره وهو «لذّاته».

[٥٧] ❊ وليسَ سواءاً عالِمٌ وجَهُولٌ [١] ❊

وقد يُمنَع مِن التوسّط ـ بأن خيفَ اللّبس [٢] أو اقترن الخبر بـ«إلّا» [٣] أو كان الخبر مضافاً إلى ضميرٍ يعود على مُلابس اسم كان [٤] وقد يجب بأن كان الاسم مضافاً إلى ضميرٍ يعود إلى مُلابس الخبر [٥].

هذا وتقديم الخبر على هذه الأفعال إلّا ما يُذكر جائز [٦]. **﴿وكُلٌّ﴾** من النُّحَاة **﴿سبقهُ دامَ حَظَرْ﴾** أي منع لأنّها لا تخلو من وقوعها صِلة لِـ«ما» و«ما» لها صدر

---

[٥٧] المصراع من الطويل وقبله: «سَلِيْ ـ إن جهلتِ ـ النَّاسَ عنّا وعنهم». وهو من قصيدة للسموأل بن عاديا الغسّاني المضروب به المثل في الوفاء والقصيدة مشهورة:

إذ المرءُ لم يَدْنَسْ من اللؤم عِرْضُهُ ... فكلّ رداءٍ يرتديه جميلُ

وإن هولم يحمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَهَا ... فليس إلى حُسْنِ الثَّنَاء سَبِيْلُ

(١) الشاعر يصف مفاخر نفسه وقومه «المعنى» يا أيّتها المرأة ـ إذا كنتِ لا تعلمين ـ فاسألي الناسَ عنّا، وعن أعدائنا، حتّى تعرفين أيّنا أشرف، والحال ليس العالِم مساوياً للجاهل «الشاهد» في تقدُّم خبر «ليس» على «اسمه» الخبر «سواءاً» الاسم «عالمٌ وجهولٌ».

(٢) وذلك فيما لم يظهر الإعراب ولم يكن قرينة على المراد مثل «صار عدوّي صديقي» فلو قُدِّم الخبر انقلب المعنى.

(٣) مثل «ما كان زيد إلّا قائماً» وذلك لتغيُّر المعنى لو قيل «ما كان قائماً إلّا زيد».

(٤) مثل «كان زوج زينبٍ مُحبّها» فـ«زوج» اسم كان أُضيف إلى «زينب»، و«مُحبُّ» الخبر أُضيف إلى ضميرٍ راجع إلى «زينب» وهو مُلابس اسم كان، أي مربوطٌ به.

(٥) مثل «كان في الدار صاحبها» فـ«صاحب» اسم كان أُضيف إلى الضمير الراجع إلى «الدار» وهو مُلابس الخبر، أي: مربوطٌ بالخبر.

(٦) يجوز أن تقول «قائماً كان زيدٌ» و«عالماً صار جعفرٌ» و«كافراً أصبح بكرٌ» وهكذا باقي الأفعال.

الكلام [١] ومثلها كلُّ فعلٍ قارنه حرفٌ مصدريٌّ [٢] وكذا «قعد» و«جاء» [٣] ـ كما ذكره ابن النحّاس.

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ ... فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَـالِيَهْ

﴿**كذاكَ**﴾ منعوا ﴿**سبقُ خَبَرٍ**﴾ بالتنوين ﴿**ما النافية**﴾ سواءٌ كانتْ شرطاً في عمل ذلك الفعل أم لم تكن [٤] ﴿**فجِئْ بها متلوّةً**﴾ أي متبوعة ﴿**لا تاليه**﴾ أي تابعة، لأنّ لها صدراً، فإن كان النّفي بغير «ما» جازَ التقديم [٥] صرّح به في «الكافية» [٦].

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ... وَذُو تَـمَامٍ مَـا بِـرَفْعٍ يَكْـتَفِي

﴿**ومنعُ سَبْقِ خبرٍ ليس اصطُفي**﴾ أي أُختيرَ وفاقاً للكوفيّين والمُبرِدِ وابن السرّاج وأكثر المتأخّرين. قال في «شرح الكافية» [٧]: قياساً على «عسى» فإنّها مِثلها

---

(١) فلو قُدِّم الخبر على الفعل كان مقدّماً على ماله الصدر، وذلك غير جائز، فلا يقال «اعط مُصيباً ما دُمتَ درهماً».

(٢) نحو «كي يكون زيد قائماً قمت» فـ«كي» حرفُ مصدريٌّ قارن «يكون» ولذا لا يجوز تقدُّم الخبر على الفعل، فلا يقال «قائماً كي يكون زيد قمت».

(٣) اللذان بمعنى «صار» فلا يقال «كافراً قعد بكر» أو «مسلماً جاء جابرٌ».

(٤) فالشرط مثل «ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفكَّ» وغير الشرط مثل «ما كان زيد قائماً» فلا يقال «قائماً ما كان زيد».

(٥) مثل «قائماً غير كائن زيد».

(٦) شرح الكافية ١: ١٧٠.

(٧) شرح الكافية ١: ١٧١.

في عدم التصرّف والاختلاف في فعليّتها، وقد أجمعوا على عدم امتناع تقديم خبرها [١] انتهى. وفرّق ابنه بينهما بأنّ عسى متضمِّنة معنى ما له الصدر وهو «لعلَّ»، بخلاف «ليس» [٢]. قلت: «ليس» أيضاً متضمّنة معنى ما له صدر الكلام وهو «ما» النافية. وذهب بعضهم إلى جواز التقديم [٣] مُستدلاً بتقديم معموله في قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ [٤]. وأُجيبَ باتّساعهم في الظرف [٥].

تتمّة

مِن الخبر ما يجب تقديمه على الفعل كـ«كَم كان مالُكَ» وما يجب تأخيره عنه كـ«ما كان زيدٌ إلّا في الدار» [٦].

---

(١) «عسى» لا تتصرّف، فليس لها مضارع، ولا أمر، ولا مصدر، ولا وصف وهكذا «ليس» و«عسى» مختلف فيه هل هي فعل أم لا؟ وهكذا «ليس» اختُلِفَ في فعليّتها، وحيث أجمع علماءُ العربيّة على عدم جواز تقديم خبر «عسى» عليها، كذلك نقيس عليها «ليس» فنقول: «لا يجوز تقديم خبرها عليها».

(٢) شرح ابن الناظم: ١٣٦.

(٣) أي تقديم خبر «ليس» على نفسها.

(٤) سورة هود، الآية ٨ «يوم» متعلّق بـ«مصروفاً» ومعمول له، و«مصروفاً» خبر «ليس» واسمها ضميرٌ مُستترٌ فيها راجعٌ إلى العذاب. «الشاهد» في تقدّم «يوم» وهو معمول الخبر على نفس «ليس» فيكون تقديم الخبر جائزاً بطريقٍ أولى.

(٥) يعني: الظرف فيه وسعة عند علماء العربيّه، يغتفرون في الظرف ما لا يغتفرونه في غير الظرف، وتقدُّم «يوم» لعلّه مِن أجل كونه ظرفاً، لا لأنّ التقديم مُطلقاً جائزٌ.

(٦) فـ«كم» لكونه صدريّاً وجب تقدُّمه، و«في الدار» لكونه محصوراً فيه وجب تأخّره.

﴿وذو تمام﴾ من هذه الأفعال **﴿ما برفعٍ يكتفي﴾** عن المنصوب [١] نحو **﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾** [٢] أي حضر، «ما شاء اللهُ كان» أي وجد، «ظلَّ اليوم» أي دام ظلّه، «بات فلانٌ بالقوم» أي نزل بهم ليلاً **﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾** [٣] أي حين تدخلون في المساء والصباح، **﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾** [٤] أي ما بقيت [٥].

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي ... فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

﴿وما سواهُ﴾ أي سوى المُكتفي بالمرفوع **﴿ناقصٌ﴾** يحتاج إلى المنصوب **﴿والنّقصُ في فتئَ﴾** و**﴿ليس﴾** و**﴿زالَ﴾** التي مُضارعها «يزال» **﴿دائماً قُفي﴾** أي تُبع [٦] وأمّا «زال» التي مُضارعها «يزول» فإنّها تامّة نحو «زالتِ الشمسُ» [٧].

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْـخَبَرْ ... إلّاَ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

﴿ولا يلي العاملَ﴾ بالنصب، أي لا يقع بعده **﴿معمول الخبر﴾** سواءٌ تقدّم الخبر على الاسم أم لا، فلا يقال «كان طعامك زيدٌ آكِلاً» خلافاً للكوفيّين، ولا «كان

---

(١) ويُسمّى مرفوعه فاعلاً، ولا يكون ذلك إلّا إذا كان الفعل بمعنى أحد الأفعال اللازمة غير المتعدّية، ولذا ذكر الشارح بعد كلّ مثال، المعنى اللّازم الذي جاء الفعل الناقص له.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٠. (٣) سورة الروم، الآية ١٧. (٤) سورة هود، الآية ١٠٧.

(٥) فـ«حضر» «وجد» «دام» «نزل» «دخل» «بقي» كلّها أفعال لازمة لا تتعدّى بنفسها إلى المفعول به، ولمّا صارت الأفعال الناقصة بهذه المعاني صارت مثلها أيضاً لازمة، واكتفت بالفاعل فقط.

(٦) فهذه الثلاثة دائماً ناقصة، ولا تأتي تامّة أبداً. (٧) بمعنى: انتقلت.

طعامكَ آكِلاً زيدٌ» (١) خِلافاً لأبي عليّ، فإنْ تقدّم الخبر على الاسم وعلى معموله نحو «كان آكلاً طعامَك زيدٌ» فظاهر عبارة المصنّف أنّه جائز لأنّ معمول الخبر لم يلِ العامل، وبه صرّح ابن شُقَيْرٍ مُدّعياً فيه الاتّفاق، وصرّح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل ﴿إلاّ إذا ظَرْفاً أتى﴾ المعمول ﴿أو حرفَ جرٍّ﴾ فإنّه يجوز أن يلي العامل نحو «كان عندكَ زيدٌ مُقيماً» و«كان فيكَ زيدٌ راغباً».

وَمُضْمَرَ الشَّأنِ اسْماً انوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

﴿ومُضمرَ الشأنِ اسماً﴾ للعامل ﴿انوِ إن وقعَ﴾ لك مِن كلام العرب ﴿مُوهمُ﴾ أي موقعٌ في الوهم، أي في الذهن ﴿ما استبان﴾ لك ﴿أنّه امتنعْ﴾ وهو إيلاء العامل معمول الخبر، وهو غير ظرفٍ ولا مجرورٍ (٢) كقوله:

[٥٨] * بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا (٣) *

---

(١) «زيد» اسم كان، «آكِلاً» خبره «طعامك» معمول الخبر، ففي المثال الأوّل وقع «طعامك» بعد «كان» ولم يتقدَّم الخبر على الاسم، وفي المثال الثاني تقدَّم الخبر على الاسم.

(٢) أي: إذا تخيّلتَ ـ في بعض كلام العرب الفصيح ـ أنّ معمول الخبر صارَ عقِبَ الفعل مباشَرَة مع أنّه ليس ظرفاً ولا مجروراً فقل بأنّ الاسم ضميرُ شأنٍ مُستترٌ في الفعل، حتّى يكون الضمير المستتر فاصلاً بين الفعل وبين معمول الخبر، فلا يكون محذورٌ.

[٥٨] المصراع من الطويل وقبله: «قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ» وهو للفرزدق الشّاعر المشهور من كلمة يهجو فيها جريراً وعبدالقيس وهي من النقائض بين جرير والفرزدق ومطلعها قوله:

رأى عبدُ قيسٍ خَفْقَةً شوّرَتْ بها   يدا قابسٍ ألوى بها ثمّ أَخْمَدَا

(٣) «المعنى»: هؤلاء القوم «قنافذ» ـ جمع «قُنْفُذ» ـ يسيرون بارتعاشٍ حول بيوتهم، لأنّ ⇐

فاسم «كان» ضمير الشأن مُستترٌ فيها و«عطيّة» مُبتدأ خبره «عـوّدا» و«إيّـاهم» مفعول «عوّدا» والجملة خبر «كان».

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَـقَدَّمَا

﴿وقد تزاد كان﴾ ـ بلفظ الماضي ـ **﴿في حَشْوٍ﴾** أي بين أثناء الكلام [١] وشذّ زيادتها بلفظ المضارع نحو:

[٥٩] ٭ أنتَ تكونُ ماجِدٌ نَبِيلٌ [٢] ٭

واطَّرَدتْ زيادتها بين «ما» و«فعل التعجّب» **﴿كما كان أصحَّ علمَ مَن تقدَّما﴾** وبين الموصول والصلة كـ«جاء الذي كان أكرمتُهُ»، والصفة والموصوف كـ«جاءني

⇐ عطيّة ـ وهو أبو جرير الشاعر ـ عوَّدَهم بذلك. «الشاهد» في أنّ «عـوّدا» خـبر كـان، و«إيّاهم» معمول الخبر، وأصله «عوَّدهم» فلمّا تقدَّم الضمير انفصل وصـار «إيّـاهم»، فمجيء «إيّاهم) بعد «كان» غيرُ جائز لذا قُدِّرَ ضمير الشأن.

(١) فتفيد تأكيد الكلام، والدلالة على الزمان الماضي، ولكنّها لا تعمل حينئذٍ.

[٥٩] المصراع من الرَّجَز وهو لفاطمة بنت أسد أمّ أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات الله على الوالدة والوالد وما ولدا ـ ترقّص ابنها عقيل ابن أبي طالب عليه السلام ويروي الشّاهد مع ما قبله هكذا:

إنّ عـقيلاً كـاسمه عـقيلُ ... وَبِـيبي المـلفّف المـحمولُ
أنت تكـون السـيّد النَّـبِيْلُ ... إذا تَـهُبُّ شَـمْأَلٌ بَـلِيْلُ
يُعْطِي رِجال الحيّ أو يُنِيْلُ

راجع: ابن عقيل ١: ٢٩٢.

(٢) «المعنى»: أنت شريفٌ نبيلٌ إذا هبّت ريحُ الشمال اللّطيف «الشاهد» في زيادة «تكـون» مضارع «كان» في دَرْج الكلام.

رجلٌ كان كريمٌ»، والفعل ومرفوعه نحو «لم يُوجَدْ كان مِثْلُكَ» والمبتدأ وخبره نحو «زيدٌ كانَ قائمٌ» (١) وشذَّ بين الجار ومجروره نحو:

[٦٠] * على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ (٢) *

وغير «كان» لا يُزاد، وشذّ زيادة «أمسى» و«أصبح» كقولهم: «ما أصبحَ أبْرَدَها» و«ما أمسى أدْفَاهَا» (٣).

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْـخَبَرْ   وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

﴿ويحذفونها﴾ (٤) مع اسمها **﴿ويُبقون الخبَر﴾** وحده **﴿وبعدَ إن وَلَوْ﴾** ـ الشرطيّتين ـ **﴿كثيراً ذا﴾** الحذفُ **﴿اشْتَهَرْ﴾** كقوله: «المرء مجزيٌّ بعمله إن خيراً فخيرٌ» أي إن كان عمله خيراً (٥) وقوله:

---

(١) المثال الأوّل: «ما» أداة تعجّب «أصحَّ» فعل لاتعجّب زيدَ بينهما «كان»، والمثال الثاني: «الذي» موصول «أكرمته» صلته، زيدَ بينهما «كان»، والمثال الثالث: «رجلٌ» موصوف «كريم» صفته، زيدَ بينهما «كان»، والمثال الرابع: «يُوجَد» فعل «مِثْلُكَ» مرفوعه أي: فاعله، زيدَ بينهما «كان»، والمثال الخامس: «زيدٌ» مبتدأ «قائمٌ» خبره، زيدَ بينهما «كان».

[٦٠] المصراع من الوافر وقبله: «جياد بني أبي بكر تسامى» ولم يذكروا له قائلاً راجع: ابن عقيل ١: ٢٩١، الأشموني ١: ٢٤١.

(٢) «المعنى» الأفراسُ الجيادُ لأولادِ أبي بكرٍ أرفع مرتبة من الأفراس ذاتِ العلامات العربيّة. «الشاهد» في زيادة «كان» بين حرف الجرّ «على» وبين مجروره «المُسوّمة».

(٣) أي: ما أبردها، وما أدْفاها.

(٤) يعني: يحذفون «كان».

(٥) فحُذِفَ: «كان عمله ـ بعد «إن» الشرطيّة ـ» وبقي الخبر وهو «خيراً».

[٦١] * لا يأمن الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً (١) *

أي ولو كان الباغي مَلِكاً، وقَلَّ بعد غيرهما كقوله:

[٦٢] * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتلائِها (٢) *

أي من لدن كانت شولاً، وحذفُ «كان» مع خبرها وإبقاءُ الاسم ضَعيفٌ، وعليه «إنْ خيرٌ فَخَيْرٌ» (٣) بالرفع، أي إن كانَ في عمله خيرٌ.

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ ... كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ

---

[٦١] المصراع من البسيط وبعده: «جنوده ضاق عنها السَّهْل والجبل» ولم يذكروا له قائلاً.

(١) «المعنى» لا يأمن من مكر الدهر كلُّ صاحب ظلم وإن كان مَلِكاً، وكان جنوده من الكثرة بحيث ضاقت عليهم الأرض كلّها مستويها وجبلها. «الشاهد» في حذف كان واسمه ـ «كان الباغي» ـ بعد «لَوْ» الشرطيّة، وبقاء الخبر وهو «مَلِكاً» إذ التقدير «ولو كان الباغي مَلِكاً».

[٦٢] المصراع من الرَّجَز المشطور وهو من شواهد سيبويه وممّا يضرب به المثل. راجع: ابن عقيل ١: ٢٩٥.

(٢) «شَوْلاً» يقال للناقة إذا رفعت ذيلها للقاح «إتلاء»: متابعة ولدِ الناقة أُمّها «المعنى» مِن زمان لقاح الناقة، وإلى متابعة الولد أُمّه «الشّاهد» في حذف «كان» مع اسمها ضمير «هي» مستتراً في «كانت»، بعد «لَدُن».

(٣) هذا الكلام له قراءاتٌ أربعة، وإعراباتٌ أربعة:

أ ـ «إن خيرٌ فخيرٌ» بالرفع فيهما بتقدير: إن كان خيرٌ عمله فيكون خيرٌ جزائهُ.

ب ـ «إن خيراً فخيراً» بالنصب فيهما بتقدير: إن كان عمله خيراً، فيكون جزائهُ خيراً.

ج ـ «إنْ خيرٌ فخيراً» بتقدير: إن كان خيرٌ عمله، فيكون جزائُه خيراً.

د ـ «إن خيراً فخيرٌ» بتقدير: إن كان عمله خيراً، فيكون خيرٌ جزائهُ.

﴿وبعد أنْ﴾ المصدريّة **﴿تعويضُ ما عنها﴾** بعد حذفها **﴿ارتُكبْ كمثلِ أمّا أنتَ برّاً فاقترب﴾** الأصل: «لئن كنتَ بَرّاً» فحذفت اللّام للاختصار ثمّ «كان» له فانفصل الضمير وزيدَتْ «ما» للتعويض وأُدغمتِ النّون فيها للتقارب، مثله:

[٦٣] ❊ أبا خُراشة أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ (١) ❊

تتمّة

تُحذف «كان» مع اسمها وخبرها ويُعوَّضُ عنها «ما» بعد «إنْ» الشرطيّة، وذلك كقولهم «افعل هذا إمّا لا» أي إن كنت لا تفعل غيره (٢) ـ ذكره في «شرح الكافية» (٣).

وَمِــنْ مُــضَارِعٍ لِكَــانَ مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْـتُزِمْ

﴿ومِن مضارعٍ لِكان﴾ ناقصةً أو تامّةً **﴿مُنجزم﴾** بـالسكون لم يَـلِه سـاكـن

---

[٦٣] المصراع من البسيط وبعده: «فإنّ قومي لم يأكلهمُ الضَّبعُ» وهو منسوب إلى العبّاس بن مرداس السلميّ الصحابيّ الشاعر المشهور. يخاطب به خُفَاف بن نُدْبة وهو المكني بأبي خراشة. راجع: ابن عقيل ١: ٢٩٧.

(١) المعنى: يا أبا خراشة إن كان لك رجال وأعوان فلي أيضاً رجال فإنّ قومي موجودون لم يأكلهم الضَّبُعُ «الشاهد» في «أمّا أنتَ» أصله «لئن كنت» حُذِفت «كان» بعد «أنْ» المصدريّة وعُوِّضَ عنها «ما» كما بيّن الشارح.

(٢) فـ«كان» واسمه «التاء» وخبره «تفعلْ غيره» كلّها حُذِفَتْ بعد «إنْ» الشرطيّة وعُوِّضَ عنها «ما» فصار «إن ما» ثمّ أُدغم النون في الميم فصار «إمّا».

(٣) شرح الكافية ١: ١٨٢.

ولا ضمير متّصل **(تُحذف نونٌ)** تخفيفاً نحو ﴿ **وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً** ﴾ [١] ﴿ **وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً** ﴾ [٢] بخلاف غير المجزوم والمجزوم بالحذف والمتّصل بساكن أو ضمير [٣] **(وهو حذفٌ)** بالتنوين **(ما التُزِمْ)** بل جائز.

---

(١) سورة مريم، الآية ٢٠. أصله «أكن».

(٢) سورة النساء، الآية ٤٠. أصله «تكن».

(٣) غير المجزوم نحو: «يكون» فلا يقال فيه «يكو»، والمجزوم بالحذف نحو: «لم يكونوا» أصله «يكونون» حُذفت نونه الثانية للجزم، فلا تُحذف نونه الأُولى للتخفيف، لا يقال «لم يكووا»، والمتصل بساكن نحو: «لم يكن الذين» حيث إنّ بعد النون «اللّام» وهي ساكنة إذ الألف تسقط في الدرج، فلا يقال «لم يك الذين» والمتّصل بضمير نحو «لم يكنه» لا يُقال فيه «لم يكه».

الثاني من النواسخ

«ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبّهات بليس [1]

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّـفْيِ وَتَـرْتِيبٍ زُكِـنْ

﴿إعمال ليس﴾ وهو رفع الاسم ونصبُ الخبر ﴿أُعملتْ ما﴾ النافية ـ عند أهل الحجاز [2] ـ نحو ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [3] ﴿دون﴾ زيادة ﴿إنْ﴾ النافية، فإن وُجِدَت فلا عمل لها نحو:

[٦٤] [بني غَدانَـةَ] مـا إن أنـتمُ ذَهَبٌ ... [ولا صريفٌ ولكن أنتم الخَـزَفُ] [4]

---

(١) في أنّها نافية كما أنّ «ليس» للنفي، وأنّها تدخل على المبتدأ والخبر وتعمل فيهما، كما أنّ «ليس» تعمل ذلك.

(٢) أمّا بنو تميم فيهملون «ما» ولا يعملونها أصلاً، والحجازيّون يُعملون «ما» بأربعة شروط هي:

أ ـ عدم زيادة «إن» النافية بعدها. ب ـ بقاء نفيها، وعدم نقضها بـ«إلّا».

ج ـ بقاء الترتيب: مِن تقدّم الاسم على الخبر.

د ـ عدم سبق معمول الخبر على الاسم إذا كان ذلك المعمول غير ظرف ولا مجرور.

وهذه الشروط يشرحها الكتاب فيما يلي.

(٣) سورة المجادلة، الآية ٢. «الشاهد» في نصب «أُمّهات» وهو خبر لـ«ما» وهذا دليل على أنّ «ما» تعمل، ولو لم تعمل لما نصب «أُمّهات».

[٦٤] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المماثل ولم يذكروا له قائلاً. راجع: شرح ابن الناظم: ١٤٥.

(٤) «المعنى»: يا بني غدانة لستم أنتم ذهباً، ولا فضةً، ولكنكم خزفٌ، أي: لستم مِن خيار ⇐

﴿مع بقا النفي و﴾ عدم انتقاضه بـ«إلّا» فإن انتقض بها وجب الرفع كقوله تعالى: ﴿ مَا أَنتُمْ إِلاَ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ (١) ﴿وَ﴾ مع ﴿ترتيبِ زُكِنْ﴾ أي عُلِم، وهو تقدّم الاسم على الخبر، فلو تقدَّم الخبر وهو غير ظرف ولا مجرورٍ وجب الرّفعُ نحو «ما قائمٌ زيدٌ» وكذا إنْ كان ظرفاً كما هو ظاهر إطلاقه هنا وفي «التسهيل» (٢) و«العمدة» وشرحهما، وصرّح به في «الكافية» (٣) وشرحها مخالفاً به لابن عصفور.

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِـي أَنْتَ مَـعْنِيّاً أَجَـازَ الْـعُلَمَا

﴿وسبق﴾ معمولِ خبرِها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور مُبْطلٌ لعلمها نحو: «ما طعامك زيدٌ آكِلٌ» (٤) فإن تقدّم وهـو ﴿حرف جرٍّ أو ظرفٍ كـ«ما بي أنت معنيّاً» (٥) أجــازَ﴾ ذلك ﴿العُــلَما﴾ (٦) لأنّ الظـرف والمـجررو يُـغتفرُ فـيه ما لا يُغتفر في غيره.

وَرَفْــعَ مَـعْطُوفٍ بِـلٰكِنْ أَوْ بِـبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

﴿ورفْعَ﴾ اسم ﴿معطوفٍ بِلٰكن أو بِبَل من بعد﴾ خبر ﴿منصوبٍ بما الْزَمْ﴾

⇐ الناس بل أنتم مِن شرارهم «الشاهد» في عدم عمل «ما» في «أنتم ذهبٌ» لوجود «إنْ» بينهما، ولو عملت «ما» لقيل «أنتم ذهباً».

(١) سورة يس، الآية ١٥. فـ«بشر» خبر لـ«ما» ولو لا «إلّا» لنصب ولكن «ما» لم تعمل لانتقاض نفيها بمجيء «إلّا» إذ مجيء «إلّا يجعل النفي إثباتاً.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦٨. (٣) شرح الكافية ١: ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٤) «آكِلٌ» خبر«ما» ولم يُنصب لأنّ «طعامك» وهو معمول «آكِلٌ» تقدّم على الاسم وهو «زيد».

(٥) «أنت» اسم ما «معنيّاً» خبرها «بي» معمول لـ«معنيّاً» ومتعلّق به.

(٦) ومثال الظرف «ما عندي زيد مقيماً».

ذلك الرفع **﴿حيثُ حلّ﴾**[1] نحو «ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ» بالرفع، خبرُ مُبتدأ محذوف، أي: لكن هو قاعد، لأنّ المعطوف بهذين موجبٌ ولا تعمل ما إلّا في المنفيّ، فإن كان معطوفاً بغيرهما نُصِب[2].

وَبعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْـخَبَرْ ... وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَـانَ قَـدْ يُـجَرّْ

﴿وبعد ما وليس جَرّ﴾ حرف **﴿الباء﴾** الزائدة **﴿الخبر﴾** نحو: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ**﴾[3]، ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ**﴾[4] ولا فرق في «ما» بين الحجازيّة والتميميّة[5] كما قال في «شرح الكافية»[6]، لأنّ الباء إنّما دخلت لكون الخبر مَنفيّاً لا لكونه مَنصوباً، يدلُّ على ذلك دخولها في «ألم أكُنْ بِقَائمٍ» وامتناع دخولها في نحو «كنتُ قائماً»[7].

فرعٌ

يجوز في المعطوف على الخبر حينئذٍ: الجرّ والنَّصب[8].

---

(١) يعني: إذا عطف اسم على خبر «ما»، وكان حرف العطف «لكن» أو «بل» فارفع ذلك الاسم، ولا تنصبهُ مثل الخبر.

(٢) نحو: «ما زيد قائماً ولا قاعداً».

(٣) سورة الزّمر، الآية ٣٧. «عزيز» خبر «ليس» دخل عليه الباء فجَرَّتْه.

(٤) سورة الأنعام، الآية ١٣٢. «غافل» خبر «ما» دخل عليه الباء فَجَرَّتْه.

(٥) الحجازيّة هي «ما» إذا عَمِلَتْ، لأنّ أهل الحجاز هم الذين يُعمِلونها، والتميميّة هي «ما» إذا أُهملت ولم تعمل لأنّ التّميم هم الذين يُهملونها.

(٦) شرح الكافية ١: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٧) ولو كان دخول الباء لأجل النصب لدخلت على «كنت قائماً» أيضاً.

(٨) الجرّ عطفاً على اللفظ، والنّصب عطفاً على المحل، نحو «ما زيد بقائم ولا قاعد، ولا قاعداً».

﴿وبعدَ لا وَ﴾ بعد **﴿نفي كانَ قد يُجرْ﴾** الخبر بالباء، نحو:

[٦٥] [وَكُنْ لِي شفيعاً يَوْمَ] لا ذو شفاعةٍ
بِـمُغْنٍ فـتيلاً عـن سـوادِ بـنِ قـارِبِ (١)

و:

[٦٦] [وإن مدّت الأيدي إلى الزاد] لم أكـن
بأعــجلهم [إذ أجشــعُ القــوم أعــجلُ] (٢)

---

[٦٥] الشاهد من قصيدة على وزن الطويل وهي لسواد بن قارب الأسديّ الدوسيّ يخاطب بها رسول الله ﷺ وقبله قوله:

فأشـــهد أنّ الله لا شـــيء غـــيره ... وأنّكَ مأمـــون عـــلى كـلّ غـــائب
وأنّك أدنـــى المـــرسلين وســـيلةً ... إلى الله يـــابن الأكـــرمين الأطـــايب
فـمُرْنا بـما يأتـيك يـا خـير مُرْسَلٍ ... وإن كــان فـيما جـئتَ شـيبُ الذوائب

راجع: شرح ابن عقيل ١: ٣١٠.

(١) سواد بن قارب صحابيٌّ أنشد هذا البيت عند النبيّ ﷺ طالباً منه الشّفاعة في يوم القيامة. «المعنى»: كن يا رسول الله شفيعي في يومٍ ليس صاحبُ شفاعةٍ يغني سواد بن قارب بمقدار فَتيل، وهو الخيط الذي يكون في شقّ النّواة «الشاهد» في جرّ خبر «لا» وهو «مُغن» بالباء.

[٦٦] الشاهد من الطويل وهي من قصيدة معروفة عند المتأدّبين بـ«لامية العرب» وشاعرها الشنفرى الأزدي الشاعر المشهور ومطلعها:

أقيموا بـني أمّـي صُـدورَ مـطيّكم ... فـإنّي إلى قـوم سـواكم لأمـيلُ

ورووا عن رسول الله ﷺ: «علّموا أولادكم لامية العرب». ويقال لها اللامية لبناء القوافي على حرف اللام.

(٢) «المعنى» إذا مدّ الناس أيديهم إلى الطعام فلست أعجل في مدّ يدي، لأنّ أحرص القوم هو

⇐

قال ابن عصفور: وهو سماع فيهما[١].

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ   وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ

﴿فِي النكرات أُعملتْ كليس لا﴾ النافية بشرط بقاء النفي والترتيب نحو:

[٦٧] تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً   [ولا وَزَرٌ مـمّا قـضى الله واقـياً][٢]

وأجاز في «شرح التسهيل»[٣] كابْنِ جِنِّي إعمالها في المعارف نحو:

[٦٨] [وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ] لا أنا باغياً   سِواهـا [وَلاَ فـي حـبّها مـتراخـياً][٤]

⇐ أعجلهم «الشاهد» في دخول باء الجرّ على «أعجلهم» وهو خبر «كان» المنفيّ، واسمه ضمير «أنا» مستترٌ فيه.

(١) أي: لا يجوز القياس عليهما، فلا يقال «ما كنت بأعلم منك» أو «ليس زيد بأعلم منّي».

[٦٧] الشاهد من الطويل ولم يذكروا له قائلاً.

(٢) «تعزّ» من العزاء بمعنى الصبر «الوزر» الملجأ «الواقي» الحافظ. «المعنى»: اصبر على بلاء الدنيا فكلّ ما فيها فانٍ فلا شيء يبقى على وجه الأرض ولا يوجد ملجأ ممّا حكم الله تعالى عليه بالفناء يمكن أن يحفظ الإنسان عن الفناء. «الشاهد» في دخول «لا» على «شيء» و«وَزَر» وهما نكرتان، ونفيهما باقٍ، وترتيبهما موجود، فرفعت «لا» اسمها، ونصبت الخبر، وهو «باقياً» و«واقياً».

(٣) حكم بندور العمل في المعرفة في باب «النواسخ» وبعدم الجواز في «باب المبتدأ والخبر». شرح التسهيل ١: ٣٢٥ ـ ٣٢٦ و١: ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

[٦٨] الشاهد من الطويل وهو من قصيدة للنابغة الجعدي وقبله:

بَـدَتْ فِـعْلُ ذي وُدٍّ فـلمّا تـبعتُها   تولَّتْ وبَقَّتْ حـاجتي فـي فـؤاديـا

والبيتان من مختار أبي تمّام في «ديوان الحماسة».

(٤) «المعنى»: دخلتْ في سواد قلبي، فلا أنا أُريد غيرها ولا أنا متوانٍ في حبّها. «الشاهد» في عمل «لا» ونصبها الخبر «باغياً» مع أنّها دخلت على المعرفة وهو «أنا».

والغالب حذف خبرها نحو:

[٦٩] [مَن صَدَّ عَنْ نِيرانها] فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ [١]

﴿وقد تَلي﴾ أي تتولّى **﴿لات﴾** وهي: «لا» زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة على المشهور [٢] **﴿وإن﴾** بالكسر والسكون النافية **﴿ذا العَمَلا﴾** أي عمل «ليس» نحو ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [٣].

[٧٠] إن هو مستولياً على أحَدٍ [إلّا على أضعفِ المجانين] [٤]

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّْ

﴿وما للات في سوى حين﴾ وما رادفه كـ«الساعة» و«الأوان» **﴿عملٌ﴾** لضعفها **﴿وحذفُ ذي الرفع﴾** وهو الاسم وإبقاءُ الخبر **﴿فشا﴾** كما تقدّم [٥]

---

[٦٩] البيت من أبيات «الحماسة» والقائل: سعد بن مالك جدّ طرفة وهو من قصيدة من الكامل المرفّل المضمّر فإن: «سِنْ لا بُراحُ» «مس تف علاتن» مضمر مرفّل.

(١) «المعنى»: من أعرض عن نيران تلك الحرب فأنا ابن قيس لا أبرحُ ولا أُعرضُ عنها «الشاهد» في حذف خبر «لا» والتقدير «لا بُراح لي».

(٢) أمّا غير المشهور فأقوال كثيرة، ومنها أنّ التاء لمبالغة النفي.

(٣) سورة ص، الآية ٣. «تقديره» ولات الحين حين مناصٍ فـ«الحين» اسمها، و«حين مناص» خبرها و«الشّاهد» في نصب الخبر بـ«لات».

[٧٠] البيت ممّا أنشده الكسائيّ وهو من البحر الوافر. ولم يذكروا له قائلاً. راجع: ابن عقيل ١: ٣١٧.

(٤) «المعنى»: ليس هو مسلّطاً على أحدٍ من الناس إلّا على أضعف المجانين «الشاهد» في نصب «إن» النافية خبرها «مستولياً» ورفع اسمها «هو».

(٥) من قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ إذ حُذف الاسم ـ «الحين» ـ وبقي الخبر ـ «حين مناص» ـ.

﴿والعكس﴾ وهو حذف الخبر وإبقاء الاسم ﴿قَلّ﴾ وقُرئ شُذوذاً ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾[1] أي لهم، ولا يجوز ذكرهما[2] معاً لضعفها.

الثالث من النواسخ
«أفعال المقاربة»

وفي تسميتها بذلك تغليب، إذ منها ما هو للشروع وما هو للرجاء.

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لٰكِنْ نَدَرْ   غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ

﴿ككان﴾ فيما تقدّم من العمل ﴿كاد﴾ لمقاربة حصول الخبر ﴿وعسى﴾ لترجِّيه ﴿لكن ندر﴾ أن يجيءَ ﴿غيرُ مضارعٍ لهذين خَبَر﴾ والمراد به اسمُ المفرد كما صرّح به في «شرح الكافية»[3] كقوله:

[٧١] [أكْثرتَ في العذلِ مُلحّاً دائماً   لا تُكْثِرَنْ] إنّي عسيتُ صائماً[4]

[٧٢] [فأُبْتُ إلى فهمٍ] وما كِدْتُ آئباً   [وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ][5]

---

(١) برفع «حين» على أن يكون اسماً لِـ«لات» وخبرها «لهم» محذوف.

(٢) أي الاسم والخبر.   (٣) شرح الكافية ١: ١٩٩.

[٧١] البيت من الرَّجَز ونسبوه إلى رؤبة بن العجّاج الراجز المشهور.

(٤) «المعنى» أكثرت في الملامة بإلحاح دائم، لا تُكثر الملامة، فإنّي أرجو أن أكون صائماً «الشاهد» في مجيء «صائماً» وهو مفرد غير جملة خبراً لِـ«عسى» والتاء اسمها.

[٧٢] الشاهد من قصيدة من الطويل والقائل: ثابت بن جابر الشاعر المشهور بـ«تأبّط شراً». راجع: الأشموني ١: ٢٥٩، وديوان تأبط شراً: ٣٤.

(٥) «المعنى»: فرجعتُ إلى قبيلة «فهمٍ» وما كان قريباً رجوعي إليهم، لأنّ الأعداء قصدوا ⇐

والكثير مجيئُهُ مضارعاً.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

﴿وكونه بدون أن بعد عسى نَزْرٌ﴾(١) نحو:

[٧٣] عَسى الْكَرْبُ الَّذي أمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(٢)

والكثير فيه اتصاله بها نحو ﴿ **عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ** ﴾(٣) **﴿و﴾** خبرُ **﴿كاد الأمرُ فيه عُكِسا﴾** فالكثير تجرّده عن «أن» نحو ﴿ **وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾(٤) ويقلُّ اتصالُه بها نحو:

[٧٤] [رسمٌ عفى من بعد ما قَدِ انمحى]

قد كاد مِن طولِ البلى أنْ يَمْصَحا(٥)

⇐ قتلى في الطريق، وكم مثل هذه القصّه حدثت لي ففارقتها وهي تدعوني إلى الهلاك «الشاهد» في «آئباً» مفردٌ غير جملةٍ صار خبراً لِـ«كاد» واسمها التاء.

(١) يعني: مجيء المضارع خبراً لِـ«عسى» بدون «أنْ» قليل.

[٧٣] البيت من الوافر من قصيدة طويلة قالها هدبة بن خشرم العذريّ وكان في السجن. راجع: ابن عقيل ١: ٣٢٨.

(٢) «المعنى»: أترقّب أنّ البلاء الذي كنّا فيه ليلة أمس يكون من ورائه فرجٌ قريب «الشاهد» في «يكون» فعل مضارع بدون «أنْ» صار خبراً لِـ«عسى».

(٣) سورة الإسراء، الآية ٨ «الشاهد» في «يرحمكم» خبر لِـ«عسى» جاء مع «أَنْ».

(٤) سورة البقرة، الآية ٧١. «الشاهد» في «يفعلون» خبرٌ لِـ«كاد» وهو بدون أنْ.

[٧٤] البيت من الرَّجَز ولم يعرف لم قائل.

(٥) «المعنى»: دارٌ صارتْ باليةً من بعد ما انمحى أثرها، قد قرب من طول البِلى أن يذهب أثرها بالكلّيّة «الشاهد» في «يَمْصحا» خبر «كاد» اتصل بـ«أنْ» وهو قليل.

وَكَعَسَى حَرَى وَلٰكِنْ جُعِلاَ   خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلاَ

﴿وكَعَسى﴾ في كونها للترَجِّي ﴿حرى﴾ - بالحاء المهملة - ﴿ولٰكِن﴾ اختُصَّتْ بأنْ ﴿جُعِلا خبرُها حتماً بأنْ مُتَّصِلا﴾ فلم يُجرَّدْ عنها لا في الشعر ولا في غيره نحو «حرى زيد أن يقوم»(١).

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

﴿وألزموا﴾ خبر ﴿اخلولَقَ أنْ﴾ لكونها ﴿مِثْلَ حرى﴾ في الترجّي نحو: «اخلولَقَتِ السماء أن تمطر»(٢) ﴿وبعد أوشك﴾ كثيرٌ اتصالُ الخبر بـ«أن» نحو:

[٧٥] ولو سُئِلَ النَّاسُ الترابَ لأوشكوا
إذا قيلَ هاتوا أنْ يَمَلُّوا ويمنعوا(٣)

و﴿انتفاء أنْ﴾ مِن خبرها ﴿نَزُرا﴾ نحو:

[٧٦] يُوشكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيَّته   في بعض غِرّاته يوافقها(٤)

---

(١) بمعنى: عسى زيد أن يقوم.

(٢) أي: عسى أن تمطر السماء.

[٧٥] البيت من الطويل وأنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي ولم ينسبه إلى أحد وقبله:

أبا مالك، لا تسأل الناس والتمس   بكفّيك فضل الله واللهُ أوسعُ

(٣) البيت في بُخل الناس «المعنى»: لو سأل الناس شخصٌ كي يُعطُوْهُ التّراب، لقَرب أن يكسلوا في إعطائه التراب، ويمنعوا عنه إذا قيل لهم: أعطوا التراب «الشاهد» في «يَمَلُّوا» خبر «أوشك» جاء مع «أنْ».

[٧٦] البيت من المنسرح والقائل أميّة بن أبي الصلت أحد شعراء الجاهليّة.

(٤) «المعنى» يقرب على من فَرّ من الموت أن يُصادفه الموت في بعض أوقاتِ غفلته «الشاهد» في «يوافقها» مضارعٌ بدون «أنْ» صار خبراً لِـ«يوشِك» وهو قليل.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

﴿**ومثل كادَ في الأصحّ كرَبا**﴾ بفتح الراء، فالكثير تجرُّد خبرها عن «أن» نحو:

[٧٧] كَرَب القلب مِن جواهُ يذوبُ [حينَ قال الوُشاةُ هندٌ غَضُوبُ] (١)

واتصاله بها قليل نحو:

[٧٨] ❊ وقد كَرَبَتْ أعناقها أن تقطّعا (٢) ❊

وقيل لا تتّصل به أصلاً.

﴿**وترك «أنْ» مع ذي الشروع وَجبا**﴾ لأنّه دالّ على الحال و«أنْ» للاستقبال.

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

﴿**كأنشأ السائقُ يحدو**﴾ أي يُغَنِّي للإبل ﴿**وطَفِقْ**﴾ زيدٌ يدعو، ويقال: طَبِقْ بالباء ﴿**كذا جعلتُ**﴾ أنظم ﴿**وأخذتُ**﴾ أتكلّم ﴿**وَعَلِقْ**﴾ زيد يفعل، وزاد في «التسهيل» (٣): «هَبَّ» قال في شرحه: وهو غريبٌ كـ«هَبَّ عَمْرٌو يُصلّي».

---

[٧٧] البيت من الخفيف ولم يذكروا له قائلاً معيّناً وقيل: القائل: كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طيء. الأشموني ١: ٢٦٢.

(١) «المعنى»: قرب أن يذوب قلبي حين قال لي النمّامون أنّ هنداً غاضبةٌ عليك «الشاهد» في «كَرَبَ» خبرها «يذوبُ» جاء بدون «أن».

[٧٨] المصراع من الطويل وهو من قصيدة لأبي زيد الأسلميّ وقبله: «سقاها ذَوو الأحلامِ سَجْلاً على الظّمَا».

(٢) «المعنى»: سقى تلك العروق أصحابُ عقولٍ دلواً على الظّما، والحال قربتْ أعناقها أن تتقطّع مِن وفور الماء «الشاهد» في «كَرَب» خبرها «تقطّعا» مع «أنْ» وهو قليل.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

وَاسْتَعْمَلُوا مُـضَارِعاً لأَوْشَكَـا   وَكَادَ لاَ غَـيْرُ وَزَادُوا مُـوشِكَا

﴿واستعملوا مُضارعاً لأوشكا وكاد لا غيرُ﴾ نحو:

[٧٩] يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَـنيَّتِهِ   في بعض غِـرَّاتِـهِ يُـوافِـقُها (١)

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ (٢) ﴿وزادوا﴾ لأوشكـا اسـم فـاعلٍ فـقالوا: «مُـوشِكا» نحو:

[٨٠] فَـمُوشِكَةٌ أرضُـنا أن تـعودَ   [خـلافَ الأنـيس وُحُـوشاً يَـباباً] (٣)

وحكى في «شرح الكافية» (٤) استعمال اسم الفاعل مِـن «كـاد»، والجـوهريّ مضارع «طفق» (٥)، قال في «شرح التسهيل» (٦): ولم أره لغيره، وجماعةٌ اسمَ فاعلِ «كَرَب» والكسائي مُضارع «جعل»، والأخفش مضارع «طفق» والمصدر منه ومن «كاد» (٧).

---

[٧٩] البيت من المنسرح لأمية بن أبي الصلت وقد تقدّم.

(١) مرّ تفسيرها آنفاً «الشاهد» في استعمال «يوشك» مضارعاً لِـ«أوشَكَ».

(٢) سورة النور، الآية ٣٥. «الشاهد» في استعمال «يكاد» مضارعاً لِـ«كاد».

[٨٠] البيت من المتقارب والقائل: أبو سهم الهذليّ.

(٣) «المعنى» قريبة أن ترجع أرضنا بعد الإنسان الذي كان فيه إلى موحشةٍ وإلى خراب «الشاهد» في استعمال «موشكة» اسمُ فاعلٍ لِـ«أوشك».

(٤) شرح الكافية ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٥) صحاح اللغة ٤: ١٥١٧.

(٦) راجع شرح التسهيل في آخر مبحث أفعال المقاربة ١: ٤٠١.

(٧) وهي على الترتيب «كائد» «يطفق» «كارب» «يجعل» «طفقاً» «كَوداً».

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ ... غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

﴿بعد عسى﴾ و **﴿اخلولق﴾** و **﴿أوشك قد يرد غنًى بأن يفعل عن ثانٍ فُقِد﴾** وهو الخبر [١] نحو «عسى أن يقوم» «فأنْ» والفعل في موضع رفع بعسى سدّ مسدَّ الجزئين كما سدّ مسدّ هما في قوله تعالى: ﴿ **أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا** ﴾ [٢]. هذا ما اختاره المصنّف من جعل هذه الأفعال ناقصة أبداً، وذهب جماعة إلى أنّها حينئذٍ تامّة مكتفية بالمرفوع [٣].

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهَا إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

﴿وَجَرِّدَنْ﴾ من الضمير **﴿عسى﴾** و«اخلولق» و«أوشك» **﴿أو ارفَعْ مضمراً بها إذا اسمٌ قَبْلَها قد ذُكِرا﴾** فقل على التجريد ـ وهو لغة أهل الحجاز ـ: «الزيدان عسى أن يقوما» و«الزيدون عسى أن يقوموا» وعلى الإضمار: «الزيدان عسيا أن يقوما» و«الزيدون عَسَوا أن يقوموا» [٤].

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

﴿والفتحَ والكسرَ أجِزْ في السين مِنْ﴾ «عسى» إذا اتّصل بها تاءُ الضمير أو

---

(١) يعني: يأتي «أنْ يفعل» بعده الأفعال الثلاثة، في مكان اسمها وخبرها معاً.

(٢) سورة العنكبوت، الآية ٢. «حسب» من أفعال القلوب «الناس» فاعلها «أن يُتركوا» في مكان مفعولَيْه.

(٣) أي: مثل الأفعال اللّازمة التي لا تحتاج إلى منصوب، لا أنّها محتاجة إلى المنصوب ولكن «أن يفعل» سدّ مسدّ الجزئين.

(٤) وهكذا في «اخلولق» و«أوشك».

نونه أو «نا» ﴿**نحو: عسيت**﴾ عَسَيْنَ عسينا ﴿**وانتقاء الفتح**﴾ بالقاف، أي اختياره ﴿**زُكِنْ**﴾ أي عُلِم إمّا من تقديمه الفتحَ على الكسر [1] وإمّا مِن خارج لشُهرته، وبه قرأ القُرّاء إلّا نافعاً [2].

الرابع من النواسخ

«إن وأخواتها»

وهي الحروف المشبّهة بالفعل في كونها رافعة وناصبة، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة كعدد الأفعال [3].

---

(١) لأنّ المصنّف قال أوّلاً «والفتح»، ثمّ قال «والكسر».

(٢) فقد قُرِئ الآيتان بفتح السين وهما قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ سورة البقرة، الآية ٢٤٦ و﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ سورة محمّدﷺ، الآية ٢٢.

(٣) هذه خمسة أوجه لشباهة هذه الحروف بالأفعال:

١ ـ الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، وهذه الحروف ترفع وتنصب.

٢ ـ الفعل لا يدخل إلّا على الأسماء، وهذه الحروف لا تدخل إلّا على الأسماء.

٣ ـ الأفعال الناسخة تدخل على المبتدأ والخبر، وهذه الحروف أيضاً كذلك.

٤ ـ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح، وهذه الحروف، أيضاً مبنيّة على الفتح.

٥ ـ الفعل، إمّا على ثلاثة أحرف «ضرب» أو أربعة «دَحْرَجَ» أو خمسة «تدحرج» وهذه الحروف أيضاً إمّا على ثلاثة أحرف «إنّ، أنّ، ليتَ» أو أربعة «كأنّ، لعلّ» أو خمسة «لكنّ» لأنّها بالنطق خمسة «ل ـ ا ـ كِ ـ نْ ـ نَ».

لِأَنَّ أَنَّ لَيْتَ لٰكِنَّ لَعَلّْ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

﴿لإنَّ﴾ و **﴿أنَّ﴾** إذا كانتا للتأكيد والتحقيق (١) و **﴿ليتَ﴾** للتمنّي و **﴿لكنَّ﴾** للاستدراك و **﴿لعلّ﴾** للترجّي و **﴿كأنّ﴾** للتشبيه **﴿عكسُ مالكانَ مِن عَمَلْ﴾** ثابتٌ، أي نصبُ الاسم ورفعُ الخبر.

كَإِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي ... كُفءٌ وَلٰكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

﴿كأنَّ زيداً عالمٌ بأنّي كُفوٌ ولكنّ ابنهُ ذُو ضِغْنِ﴾ (٢) أي حِقْدِ.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

﴿وراع﴾ وجوباً **﴿ذا الترتيب﴾** وهو تقدّم الاسم على الخبر لأنّها غير متصرِّفة (٣) **﴿إلّا في﴾** الخبر **﴿الذي﴾** هو ظرف أو مجرورٌ فيجوز لك أن تقدّمه **﴿كَلَيْتَ فيها﴾** مُستحياً **﴿أوْ﴾** لعلَّ **﴿هنا غيرَ البَذِي﴾** (٤) أي الذي بَذِيَ بمعنى فَحشَ، وقد يجب تقديمه في نحو: «إنّ في الدار صاحِبَها» (٥).

---

(١) فلا تكونان اسمَيْن لهذين الحرفين، ولا تكون المكسورة الهمزة بمعنى «نعم».

(٢) هذه ثلاثة أمثلة «إنّ زيداً عالمٌ» «أنّي كُفوٌ» «لكنّ ابنه ذو ضِغْنِ».

(٣) فكما لا يتقدّم الخبر على نفس هذه الحروف لا يجوز تقدّمه على الاسم أيضاً.

(٤) فـ«فيها» خبر ليت قُدِّمَ على اسمها «مُستحياً» لأنّه جارٌ ومجرور، و«هنا» خبرُ لعلَّ قُدِّم على اسمها «غيرَ البَذِي» لأنّه ظرف، والظرف والجار والمجرور يُغتفرُ فيهما ما لا يُغتَفَرُ في غيرهما.

(٥) «في الدار» خبر إنّ «صاحبها» اسمها، وإنّما وجب التقديم لئلّا يرجع الضمير على المتأخِّر لفظاً ورُتبةً، إذ لو قيل «إنّ صاحبها في الدار» فالضمير راجع إلى «الدار» المتأخِّر لفظاً ورتبةً.

وَهَمْزَ إِنَّ افْـتَحْ لِسَـدِّ مَـصْدَرِ   مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

﴿وهَمزَ إنّ افتح﴾ وجوباً **﴿لِسَدِّ مـصدرٍ مسـدّها﴾**(١) بأنْ تـقع فـاعلاً أو نائباً عنه أو مفعولاً غير محكية(٢) أو مبتدءاً أو خبراً عـن اسـمِ مـعنًى غـير قـولٍ أو مجرورةٍ أو تابعةٍ لشيءٍ مِن ذلك(٣) **﴿وفـي سـوى ذاكَ اكْسِـرِ﴾** وجـوباً،

---

(١) أي: فيما كان المصدر يحلّ محلَّ «أنّ» ومعموليها، وذلك إذا وقعت «أنّ» في محلّ يجب أن يكون فيه مفرد لا جملة فتُأوَّلُ «أنّ» مع معموليها بالمصدر حتّى يكون مفرداً، لا جملةً.

(٢) غير محكية للقول، يعني: إذا لم يكن مفعولاً للقول.

(٣) هذه سبعة مواضع ذكر الشارح أنّ فيها تُفْتَح همزة «أَنّ» نذكر أمثلتها فيما يلي:

١ ـ الفاعل، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ سورة العنكبوت، الآية ٥١. فـ«أنّا أنزلنا» جملة تُأوّل بالمصدر «إنزالنا» وهو فاعل لـ«يَكْفِ».

٢ ـ النائب عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ سورة الجن، الآية ١. فـ«أُوحيَ» فعلٌ مجهولٌ، نائب فاعله جملة «أنّه استمع نفرٌ مِن الجنّ» وهي تأوّل إلى المصدر «استماعُ نفرٍ مِنَ الجنِّ».

٣ ـ المفعول غير المحكيّة، نحو: ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ سورة الأنعام، الآية ٨١. فـ«تخافون» فـعل وفـاعل ومـفعوله جـملة «أنكـم أشـركتم» وهـي تُأوّل إلى المـصدر «إشراككم».

٤ ـ المبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾ سورة فصّلت، الآيـة ٣٩. فـ«مِنْ آياته» جارٌ ومجرور خبر مقدّم، وجـملة «أنك تـرى الأرض» مـبتدأٌ مـؤخَّر، تُأوّل إلى المصدر «رؤيتك الأرض».

٥ ـ الخبر عن اسم معنى، أي: عن مصدر ـ غير قول، نحو: «اعتقادي أنك جـاهلٌ» فـ«اعتقادي» مصدر مبتدأ، خبره جملة «أنّك جاهل» وهي تأوّل إلى المصدر «جهلك».

⇐

وقد أفصح [١] عن ذلك السُّوى بقوله:

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

﴿فاكْسِرِ﴾ «إِنّ» إذا وقعت **﴿في الابتدا﴾** كـ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ** ﴾ [٢] «اجلس حيثُ إنّ زيداً جالسٌ»، «جئتُكَ إذا إنّ زيداً أميرٌ» [٣] **﴿و﴾** إذا وقعت **﴿في بدء صِلَهْ﴾** أي أوّلها نحو ﴿ **مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ** ﴾ [٤] فإن لم تقع في الأوّل لم تكسر نحو «جاءني الذي في ظنّي أنّه فاضلٌ» [٥] **﴿وحيثُ﴾** وقعت **﴿إنّ ليمينٍ مُكْمِلَهْ﴾** [٦] إكسرها نحو:

⇐ «أمّا» إذا كان المبتدأ هو «القول» انكسرت الهمزة نحو: «قولي إنّك جاهل» لأنّه لا يُأوّل بالمصدر، فلا يتمّ الكلام لو قيل «قولي جهلك» كما لا يخفى.

٦ ـ المجرور، نحو: «عجبت مِن أنّك قائمٌ» أي: مِن قيامك.

٧ ـ أن تكون «أنّ» ومعموليها تابعة لأحد هذه الستّة بالعطف بالحروف، أو بعطف البيان، أو البَدَل، أو النعت، ونحن نقتصر على ذكر أمثلتها بالترتيب الذي ذكرناه نحو: «ما كفاك عطائي وأنّك بخيل»، «أُوحي إليّ القرآن وأنّه من عند الله تعالى»، «ألا تخافُ بَطشي وأنّي قويٌّ؟»، «مِن كرمك الضيافة وأنّك تُطفئُ الضياءَ لضيوفك»، «اعتقادي فقرك وأنّك جاهل»، «عجبتُ مِن بطشك وأنّك فقيرٌ».

وهناك مواردُ أُخر تُفْتَح فيها الهمزة، أضربنا عن ذكرها مُسايرةً مع الشرح.

(١) أي: بيّن ذلك. (٢) سورة القدر، الآية ١.

(٣) تعدّد المثال لبيان عدم الفرق بين أن لا يكون قبلها شيءٌ كالمثال الأوّل، أو كان قبلها شيءٌ كالمثالين الآخرين.

(٤) سورة القصص، الآية ٧٦، فـ«ما» موصولة، وجملة ما بعدها صِلَتها، وقعت «إنّ» في أوّل جملة الصلة.

(٥) فجملة الصلة «في ظنّي أنّه فاضِلٌ» وحيث لم تقع «أنّ» في أوّلها لم تُكسَر.

(٦) أي: وقعت جوابَ قسمٍ لم يُذكر فعله.

﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ (١).

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ   حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

﴿أو حُكيت﴾ هي وما بعدها ﴿بالقول﴾ نحو: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ (٢) فإن وقعتْ بعده ولم تُحْكَ لم تُكْسَر (٣) ﴿أو حَلَّتْ محلَ حالٍ كَزُرْتُهُ وإنّي ذو أمَل﴾ أي مُؤمِّلاً.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

بَعْدَ إِذَا فَجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ   لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

﴿وكسروا﴾ إنّ إذا وقعت ﴿مِن بعد فعلٍ﴾ قَلْبيٍّ ﴿عُلِّقا باللّام﴾ المُعلَّقة (٤) ﴿كَاعْلَم إنّه لذو تُقى﴾ وكذا إذا وقعت صفةً نحو «مررتُ برجلٍ إنّه فاضلٌ» أو خبراً عن اسمِ ذاتٍ نحو «زيدٌ إنّه فاضلٌ» (٥) فإن وقعت ﴿بَعد إذا فُجاءَةٍ أو﴾ بعد

---

(١) سورة الدخان، الآيات ١ ـ ٣. فـ«إنّا» جوابٌ لِـ«والكتاب» والواو للقسم، ولم يُذْكَر فعله، أي لم يقل: «أُقسم بالكتاب».

(٢) سورة المائدة، الآية ١١. فـ«إنّي معكم» كلّها مقولٌ لـ«قال».

(٣) نحو «أخُصُّكَ بالقول أنّك فاضلٌ» أي: لأنّك فاضل فـ«أنّ» مفتوحة لأنّها ليست مقولاً للقول.

(٤) اعلم أنّ اللّام إذا دخلت على مفعول «أفعال القلوب» علّقتها عن العمل لفظاً لا معنى ـ كما سيجيء تفصيله في أفعال القلوب ـ فـ«إعلم» من أفعال القلوب، دخلت اللّام على معموله «ذُو تُقى» فعلّقَتْها عن العمل، وصار «إنّ» التي بعدها مكسورة.

(٥) فجملة «إنّه فاضل» في المثال الأوّل صفة لـ«رجل» وفي الثاني خبر لـ«زيد»، ولذا كُسِرت همزتها.

﴿قَسَمٍ لا لام بعده﴾[١] فالحكم ﴿بوجهين نُمِي﴾[٢] نحو «خرجتُ فإذا إنّك قائمٌ» فيجوز كسرها على أنّها واقعة موقِعَ الجملة[٣] وفتحها على أنّها مؤوَّلة بالمصدر[٤] وكذلك «حَلفْتُ أنّك كريمٌ».

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

﴿مع﴾ كونها ﴿تِلْوَفا الجزاء﴾ نحو: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٥] يجوز كسرها على معنى فهو غفورٌ رحيمٌ، وفتحها على معنى فالمغفرة حاصلةٌ[٦].

﴿وذا﴾ أي جواز الكسر والفتح ﴿يَطَّرِدُ في﴾ كلّ موضع وقعت فيه «إنّ» خبراً عن قولٍ وخبرها قولٌ وفاعلُ القولين واحدٌ ﴿نحو خيرُ القولِ إنّي أحمَدُ﴾ اللهَ،

---

(١) إذ لو كان بعد القسم «لامٌ» وجب كسرُ همزة «إنّ» كقوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ سورة التوبة، الآية ٥٦. بكسر همزة «إنّهم».

(٢) أي: نُسب إلى العرب، إنّهم في مثل هذه الموارد يفتحون الهمزة ويكسرونها.

(٣) لأنّ «إذا» تُضافُ إلى الجملة.

(٤) تقديره «خرجتُ فإذا قيامك» فـ«قيامك» مبتدأ خبره «إذا» والمعنى: ففي زمان الخروج قيامك، أو ففي مكان الخروج قيامك ـ هذا لو قلنا بأنّ «إذا» اسمٌ ـ وأمّا على القول بالحرفيّه، فالمعنى: فإذا قيامك موجود.

(٥) سورة الأنعام، الآية ٥٤. الفاء جزاءٌ لـ«مَن» الشرطيّة.

(٦) إذ على التقدير الأوّل يكون جملةً والجملةُ يجب فيها كسرُ الهمزة، وعلى التقدير الثاني يكون مفرداً، ولا يكون مفرداً إلّا إذا أُوِّلَ إلى المصدر، ولا تُأَوَّل للمصدر إلّا إذا فُتحت همزتها.

فالكسر على الإخبار بالجملة، والفتح على تقدير: خيرُ القول حمدُ الله [١] وكذلك يجوز الوجهان إذا وقعت موضع التعليل نحو: ﴿ **إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** ﴾ [٢].

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

﴿وبعدَ﴾ إنّ **﴿ذاتِ الكسر تصحبُ الخبرْ﴾** جوازاً **﴿لامُ ابتداءٍ﴾** أُخِّرَتْ إلى الخبر [ولم تدخل على الاسم] لأنّ القصد بها التأكيد و«إنّ» للتأكيد فكرهوا الجمع بينهما **﴿نحوُ إنِّي لَوَزَرْ﴾** أي لَمُعِينٌ و«إنّ زيداً لأبوه فاضِلٌ» [٣].

وَلاَ يَلِي ذا اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

﴿ولا يلي ذا اللام ما قد نُفِيا﴾ [٤] وشذّ قوله:

[٨١] واعلم أنّ تسليماً وتركاً ... لَلا متشابهان ولا سَواءٌ [٥]

---

(١) فبالنظر إلى أنّه محكيٌّ بالقول ـ مع الغضّ عن أنّ القول مُبتدأٌ هنا ـ كُسِرَت الهمزة، وبالنظر إلى أنّ القول هُنا مبتدأٌ والمحكيّ خبرٌ عنه والأصل في الخبر أن يكون مفرداً فُتِحَت الهمزة، وفي المثال «إنّي أحمدُ» خبر عن «القول» وخبر «إنّ» وهو «أحمدُ» قولٌ، وفاعل القولين واحد، إذ القائل «خيرُ القول» هو الذي يقول «أحمدُ».

(٢) سورة الطور، الآية ٢٨، تقديره: لأنّه هو البرُّ الرحيم، فوقعت «إنّ» في محلّ التعليل.

(٣) فـ«وزر» خبرٌ لـ«إنّ» و«أبوه فاضِل» أيضاً خبر لـ«إنّ» والمثالان: الأوّل لكون الخبر مُفرداً، والثاني لكونه جملةً.

(٢) يعني: لام الابتداء لا تدخل على أداة النفي.

[٨١] البيت من البحر الوافر والقائل: أبو حزام غالب بن الحارث العُكْليّ.

(٥) «المعنى»: اعلم إنّ تسليم الأمر للناس، وترك الناس ليسا متشابهين ولا متساويين في الرتبة «الشّاهد» في دخول لام الابتداء على النفي «لا متشابهان» وهو خبر «إنّ».

﴿ولا﴾ يليها **﴿من الأفعال ما﴾** كان ماضياً متصرفاً عارياً مِن قد **﴿كَرَضيا﴾**[١] ويليها إن كان غير ماضٍ نحو: «إنّ زيداً ليرضى» أو ماضياً غير متصرّف نحو: «إنّ زيداً لعسى أن يقوم»[٢].

وَقَـدْ يَـلِيهَا مَـعَ قَـدْ كَـإِنَّ ذَا ۝ لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

﴿وقد يليها﴾ الماضي المتصرِّف **﴿مع﴾** كون **﴿قد﴾** قبله **﴿كإنّ ذا لقد سما على العِدى مستحوذا﴾**[٣] أي مستوليا.

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْـخَبَرْ ۝ وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَـبْلَهُ الْـخَبَرْ

﴿وتصحب﴾ اللام **﴿الواسط﴾** بين الاسم والخبر **﴿معمول الخبر﴾**[٤] إذا كان الخبر صالحاً لدخول اللّام نحو: «إنّ زيداً لطعامك آكِلٌ»[٥] ولا تدخل على المعمول إذا تأخّر[٦] ـ كما أفهمه كلام المصنّف ـ ولا على الخبر إذا

---

(١) أي: كـ«رضيَ» وألفه للإطلاق مِن أجل القافية، فـ«رضي» ماضٍ، ومتصرّف لأنّ له مضارعاً ومصدراً وأمراً، ووصفاً، وليس عليه «قد».

(٢) فـ«يرضى» مضارعٌ خبرٌ لـ«إنّ» دخلت عليه لام الابتداء، و«عسى» فعل جامد غير متصرّف لا مضارع له، دخلت عليه لام الابتداء، وهو خبر «إنّ».

(٣) فـ«سما» بمعنى: علا، ماضٍ، متصرِّف، خبر لـ«إنّ»، واسمها «ذا».

(٤) يعني: تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا وقع بين الاسم وبين الخبر.

(٥) فـ«زيد» اسم «إنّ» و«آكِلٌ» خبرها، و«طعامك» مفعول «آكلٌ» توسّط بينه وبين الاسم، ولذا دخلت اللّام عليه، و«آكلٌ» صالح في نفسه لدخول اللام، لأنّه ليس منفيّاً، ولا ماضياً.

(٦) فلا يقال «إنّ زيداً آكلٌ لطعامك».

دخلت على المعمول المتوسِّط [١].

﴿و﴾ تصحب ضمير **﴿الفصل﴾** نحو ﴿**إِنَّ هَـذَا لَـهُوَ الْـقَصَصُ الْـحَقُّ**﴾ [٢] وسمّي به لكونه فاصلاً بين الصفة والخبر [٣] **﴿و﴾** تصحب **﴿اسماً حلَّ قبله الخبر﴾** أو معمو له وهو ظرفٌ أو مجرورٌ نحو ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى**﴾ [٤] و«إنّ فيك لَزيداً راغبٌ» [٥].

تتمّة

لا تدخل اللام على غير ما ذُكر، وسُمع في مواضع خرّجت على زيادتها [٦] نحو:

[٨٢] أُمُّ الْـحُلَيْسِ لَـعَجُوزٌ شَـهْرَبَهْ

[تَـرْضَىٰ مِـنَ اللَّـحْم بِـعَظْمِ الرَّقَـبَه] [٧]

---

(١) فلا يقال «إنّ زيداً لطعامك لآكلٌ».

(٢) سورة آل عمران، الآية ٦٢.

(٣) أي يميّز الصفة عن الخبر، فالضمير علامة أنّ ما بعده خبرٌ لا صفة، ولو قيل «إنّ هذا القصص» احتمل السامع أن يكون «القَصَص» صفةً للاسم: «هذا» ولكنّ الضمير «هو» علامة أنّه خبرٌ.

(٤) سورة الليل، الآية ١٢. «الهدى» اسم «إنّ» دخلت عليه اللام، إذ الخبر «علينا» جارٌ ومجرورٌ مقدَّم على الاسم.

(٥) «زيد» اسم «إنّ» دخلت عليه اللام لأنّ معمول الخبر «فيك» جارٌ ومجرورٌ مقدَّمٌ على الاسم، والخبر هو «راغب».

(٦) يعني: قال النحاة إنّها لام زائدة.

[٨٢] البيت من الرَّجز والقائل رؤبة بن العجّاج الراجز المشهور. وقيل: عنترة بن عروس الثقفي بالولاء. الأشموني ١: ٢٨٠.

(٧) «المعنى»: تلك المرأة التي اسمها «أُمّ الحُلَيس» عجوز مسنّة كثيراً، وترضى بدل اللّحم بعظم الرقبة. «الشاهد» في دخول اللام على خبر المبتدأ وهو «عجوزٌ».

[٨٣] [يَلومونني في حُبِّ لَيلى عَواذلٌ]
وَلٰكِنَّني مِنْ حُبها لَعَميدُ (١)

قال ابن الناظم (٢): وأحسن ما زيدت فيه قوله:

[٨٤] إنّ الخلافةَ بعدهم لدميمةٌ وخلائفٌ ظُرُفٌ لَمِمّا أحْقَرُ (٣)

أي لتقدّم «إنّ» في أحد الجزئين.

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقِّي الْعَمَلُ

﴿**ووصلُ ما**﴾ الزائدة ﴿**بذي الحروف**﴾ المذكورة في أوّل الباب إلّا «ليت» ﴿**مُبطل إعمالها**﴾ لزوال اختصاصها بالأسماء (٤) كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ**

---

[٨٣] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب الثالث المحذوف «فعولن». ولم يذكروا له قائلاً.

(١) «المعنى»: يلومُني في حبّ ليلى لائمون، ولكنّي من حبّ ليلى كثير العشق «الشاهد» في دخول اللّام على خبر «لكنّ» وهو «عميد».

(٢) شرح ابن الناظم: ١٧٣.

[٨٤] البيت من الكامل غير منسوب إلى قائل.

(٣) «المعنى»: الخلافة بعد أولئك الخُلفاء مذمومة، وخلفاء ظُرفاء أحقر من أولئك الخلفاء. «الشاهد» في دخول اللام على الخبر في الموضعين «ذميمةٌ» خبر «إنّ» و«ممّا أحقر» خبر «خلائف» وحسن هذه الزيادة تقدّم «إنّ» على «ذميمة» ممّا جعل دخول اللّام عليها وَفْقَ القياس.

(٤) يعني: هذه الحروف مختصّة بالدخول على الأسماء، فإذا وُصِلت بها (ما) تدخل أيضاً على الأفعال وتخرج عن اختصاصها بالأسماء، فلا تعمل.

وَاحِدٌ﴾ (١) ﴿وقد يُبَقَّى العملُ﴾ في الجميع، حكى الأخفش «إنّما زيداً قائمٌ» وقس عليه البواقي (٢) هكذا قال الناظم تبعاً لابن السرّاج والزجّاج، وأمّا «ليتَ» فيجوز فيها الإعمال والإهمال، قال في «شرح التسهيل» (٣): بإجماع، وروِيَ بالوجهين:

[٨٥] قالت ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا [إلى حَمامَتنا أو نِصْفه فَقَدِ] (٤)

قال في «شرح الكافية» (٥): ورفعه أقيَس.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

﴿وجائزٌ رفعك معطوفاً علىمنصوبِ إنّ بعدَ أنْ تستكملا﴾ الخبرنحو «إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو» (٦) بالعطف على محلّ اسم «إنّ»، وقيل: على محلّها مع اسمها،

---

(١) سورة النساء، الآية ١٧١. «الشاهد» في رفع «الله» إذ لو عمل «إنّما» لنَصَبَ.

(٢) «علِمتُ أنّما زيداً قائمٌ»، «كأنّما زيداً قائمٌ»، «لكنّما زيداً قائمٌ»، «لَعَلَّما زيداً قائمٌ».

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

[٨٥] البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني.

(٤) «المعنى»: قالت تلك المرأة ليت هذا العدد من الحمام كانت لنا ونصف هذا الحمام مع حمامتنا فقط ـ فقد بمعنى: فقط ـ «الشاهد» في قرائة «الحمام» بالرفع والنصب، لأنّه عطف بيانٍ لـ«هذا» و«هذا» اسم «ليتما» فقرائة النصب على عملِ «ليتما» وقرائة الرفع على الإهمال.

(٥) شرح الكافية ١: ٢١٣.

(٦) فـ«عمروٌ» عُطف على «زيد» وإنّما رُفِع لأنّ «زيداً» محلاً مرفوعٌ لكونه في الأصل مبتدءاً، أو عطفاً على محلّ «إنّ زيداً» لأنّ محلّ المجموعِ، الرفعُ بالابتدائيّة، أو تقديره: «إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ».

وقيل: هو مبتدأٌ حُذِفَ خبره لدلالة خبر «إنّ» عليه، ولا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر، وأجازه الكسائيّ مُطلقاً والفرّاء بشرط خفاءِ إعراب الاسم[١]. ثمّ الأصل، العطف بالنصب كقوله:

[٨٦] إنّ الرّبيع الجودَ والخَريفا يدا أبي العبّاس والصُّيُوفا[٢]

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لٰكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

﴿وأُلحقت بِإنَّ﴾ المكسورة فيما ذُكِر[٣] **﴿لكنّ﴾** باتفاقٍ[٤] **﴿وأنّ﴾** المفتوحة على الصحيح بشرطِ تقدُّمِ عِلْمٍ عليها. كقوله:

[٨٧] وَإلاّ فاعْلَموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ[٥]

---

(١) كما إذا كان الاسم مثل «موسى» الذي لا يظهر عليه الإعراب.

[٨٦] البيت من الرّجز والقائل رؤبة بن العجّاج. راجع: شرح الكافية ١: ٢٢٦.

(٢) «المعنى» إنّ ربيع الجود، وخريفَ الجود، هما يدا أبي العبّاس، وكذلك صيف الجود هو يد أبي العبّاس، كنايةً عن إنّ يداه تجودان كمطر الربيع، والخريف، والصيف. «الشاهد» في عطف «الخريفا» و«الصيوفا» على اسم «إنّ» وهو «الربيع»، والأوّل عُطِف قبل مجيء الخبر «يدا أبي العبّاس» والثاني عُطف بعد تمام الخبر، وكلا المعطوفين نُصِبا على الأصل.

(٣) مِن جواز العطف بالرفع على اسم «إنّ» بعد تمام الخبر.

(٤) تقول: «أتى عمروٌ لكنّ زيداً لم يأتِ وجعفرٌ».

[٨٧] البيت من الوافر والقائل: بشر بن أبي خازم. راجع: شرح الكافية ١: ٢٢٨.

(٥) «المعنى»: وإن لم تردّوا علينا أسرانا فإنّا وأنتم جميعاً ظالمون ما دُمنا في التفرّق. «الشاهد» في عطف «أنتم) وهو ضميرٌ مرفوعٌ على «نا» اسمُ «أنّ» المفتوحة ـ إذ أصلُ

⇐

أو معناه نحو ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [١] ﴿مِن دونِ ليتَ ولعلَّ وكأنَّ﴾ فلا يُعطَفُ على اسمها إلّا بالنصب، ولا يجوز الرّفع لا قبلَ الخبر ولا بعده [٢] وأجازه الفرّاء بعده.

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

﴿وخُفِّفتْ إنّ﴾ المكسورة ﴿فقلَّ العمل﴾ وكثر الإلغاءُ لزوال اختصاصها بالأسماء [٣] وقُرِئ بالعمل والإلغاء قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [٤] ﴿وتَلزمُ اللّامُ﴾ أي لام الابتداء في خبرها ﴿إذا ما تُهْمَلُ﴾ لئلّا يُتوهّم كونها نافية [٥] فإن لم تُهمل لم تلزم اللّام.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا   مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

⇐ «أنّا» كان «أنَّنَا» فحُذفَتْ إحدى النونات للثقل، ثمّ أُدغمت نونٌ في نونٍ ـ قبل مجيء الخبر «بُغاةٌ» مع تقدّم «اعلموا» على «أنّ»، ولم يأتِ بالضمير المنصوب «إيّاكم».

(١) سورة التوبة، الآية ٣. «الشاهد» في عطف «رسوله» بالرفع على اسم «أنّ» المفتوحة وهو «الله» بعد ما فيه معنى العِلم وهو «أذانٌ» لأنّه بمعنى «الإعلام».

(٢) فلا يقال: «ليت زيداً وعمروٌ عالمان» ولا «ليت زيداً عالمٌ وعمروٌ» وهكذا في أُختيها.

(٣) فتدخل على الجملة الفعليّة أيضاً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(٤) سورة هود، الآية ١١١، فقُرئ «كُلّاً» وقُرِئ «كُلٌّ».

(٥) فلو لم تدخل اللّام أُوهِمَ أنّها نافيةٌ، لأنّ «إنْ» النافية تدخل على الجملة الاسميّة، مثالها الآية الآنفةُ، فـ«يوفّينّهم» الخبر دخل عليها اللّام.

﴿وربّما استُغني عنها﴾ أي عن اللّام إذا أُهملَتْ **﴿إن بدا﴾** أي ظهر **﴿ما ناطقٌ أراده معتمداً﴾** عليه [١] كقوله:

[٨٨] [أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ مِن آلِ مَالِكٍ]
وإنْ مَالِكٌ كانتْ كِرامَ المعادنِ [٢]

فلم يأت باللّام لِأَمْنِ الالتباس بالنافية.

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ

﴿والفعلُ إن لم يك ناسخاً فلا تُلفِيه﴾ أي لم تجده **﴿غالباً بإنْ ذي﴾** المخفّفة **﴿مُوصَلا﴾** بخلاف ما إذا كان ناسخاً فيوصل بها. قال في «شرح التسهيل» [٣]: والغالب كونه بلفظ الماضي نحو ﴿ **وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً** ﴾ [٤]، وقَلَّ وصلها بالمضارع نحو: ﴿ **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ [٥] وكذا بغير الناسخ نحو:

---

(١) أي: ظهرتْ قرينة تدلّ على أنّ المتكلّم أراد «إنْ» المخفّفة لا النافية، واعتمد المتكلّم على تلك القرينة.

[٨٨] الشاهد من الطويل والقائل: حكم بن الحكيم المعروف بالطرّماحﷺ.

(٢) «المعنى»: أنا ابنُ أولئك الذين يأبونَ تحمُّلَ الظلم من آل مالك. وبالتأكيد أنّ آل مالك أُصولهم وعادهم كريمةٌ. «الشاهد» في إهمال «إنْ» المخفّفة وعدم عملها النصب في «مالك» مع عدم دخول اللّام في خبرها «كانت» وذلك لوضوح أنّها ليست نافية، إذ الشاعر في مقام مدح «آل مالك» ولو جُعلت «إنْ» نافية لانقلب ذمّاً.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٦ ـ ٣٧.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(٥) سورة القلم، الآية ٥١.

[٨٩] شَلَّتْ يَمينُكَ إن قتلتَ لمُسلماً حـلَّتْ عـليكَ عـقوبَةُ المُـتَعمِّدِ (١)

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

﴿وإن تخفّف أنّ﴾ المفتوحة **﴿فاسمها﴾** ضمير الشأن **﴿استكنّ﴾** أي حُذف ولا يبطل عملها بخلاف المكسورة لأنّها أشبه بالفعل منها (٢) ـ قاله في «شرح الكافية» (٣) **﴿والخبرَ اجْعل جملةً مِن بعد أنْ﴾** كقوله:

[٩٠] [في فتيةٍ كسيوفِ الهند قد علموا]
أنْ هالكٌ كُلُّ مَن يحْفى وينتعِلُ (٤)

---

[٨٩] البيت من البحر الكامل والقائلة عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عمّ عمر بن الخطّاب امرأة الزبير بن العوام النّاكث لعنه الله تخاطب قاتل زوجها الزبير.

(١) «المعنى» يبست يدك اليمنى، إنّك قتلت مسلماً، وأحلّ الله عليك عقابَ من قتل عمداً «الشاهد» في دخول «إن» المخفّفة على «قتلت» وهو ماضٍ غيرُ ناسخٍ، وهو قليلٌ.

(٢) يعني: لأنّ «أنْ» المفتوحة أشبه بالفعل من «إنْ» المكسورة، وجه الأشبهيّة أنّ المفتوحة تشبه فعلين في وزنها: الماضي نحو: «مَدَّ» والأمر نحو: «عَضَّ»، أمّا المكسورة فلا تشبه إلّا فعلاً واحداً هو الأمر نحو: «جِدَّ».

(٣) شرح الكافية ١: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

[٩٠] البيت من البسيط والقائل الأعشى ميمون بن قيس الشاعر المشهور.

(٤) «المعنى»: كنت أنا في جماعة من الشباب كانوا كسيوف الهند في الحدّة وسرعة القطع ـ أي: شباباً متحمّسين ـ قد علموا بأنّه يموت كلّ من هو حافٍ لا نعال له، وكلّ من يلبس النعال ـ أي: الفقير والغنيُّ ـ «الشاهد» في مجيء «أنْ» المخففة، وخبرها بعدها جملةُ «هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعل» واسمها ضمير شأن مُستتر فيه، تقديره: أنّ الشأنَ هالكٌ.. الخ.

وقد يظهر اسمها فلا يجب أن يكون الخبر جملةً كقولها:

[٩١] بأنّك ربيعٌ وغيثٌ مَريعٌ [وأنّكَ تكونُ هناكَ الثّمالا] [١]

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اوْ تَنْفِيسٍ اوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

﴿**وإن يكن**﴾ الخبر ﴿**فعلاً ولم يكن دُعا ولم يكن تصريفه ممتنعا**﴾ [٢] ﴿**فالأحسن الفصل**﴾ بينهما ﴿**بقد**﴾ نحو: ﴿**وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا**﴾ [٣] ﴿**أو**﴾ حرف ﴿**نفيٍ**﴾ نحو: ﴿**أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً**﴾ [٤] ﴿**أو**﴾ حرف ﴿**تنفيس**﴾ [٥] نحو: ﴿**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ**﴾ [٦] ﴿**أولو**﴾ نحو: ﴿**أَنْ لَوْ كَانُوا**

---

[٩١] البيت من المتقارب والقائلة: جنوب أخت عمروٍ ذي الكلب وقبله:

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمرملون إذا اغبرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شمالا

(١) «المعنى»: علم الناسُ بأنّك ربيعٌ مِن جودك، وأنّك مطرٌ نافعٌ يُنبتُ العشب، وأنّك هناك المأوى والملجأ. «الشاهد» في ظهور اسم «أنْ» المخففة وهو كافُ الضمير، فصار خبرها مفرداً غيرُ جملةٍ وهو «ربيعٌ».

(٢) أي: لم يكن فعلاً جامداً مثل «عسى».

(٣) سورة المائدة، الآية ١١٣. «الشاهد» في فصل «قد» بين «أن» المخففة وبين خبرها «صدَقْتنا».

(٤) سورة طه، الآية ٨٩ أصله «أن لا يرجِع» ففصل «لا» النافية بين «أن» المخففة، وبين خبرها «يرجع».

(٥) هو «السين» أو «سوف» الداخلتان على المضارع.

(٦) سورة المزّمل، الآية ٢٠. «الشاهد» في فصل «السين» بين «أن» وبين خبرها «يكون».

⇐

يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾[1] «وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ» في «كتب النّحو» في الفواصل[2] فإن كان دُعاءاً أو غير متصرّفٍ لم يحتج إلى الفصل نحو: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾[3]، ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ ﴾[4]، ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ ﴾[5] وقد يأتي متصرّفاً بلا فصلٍ كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن الفصل»[6] نحو:

[٩٢] عَــــلِموا أن يــؤمَّلونَ فــجادوا [قــبلَ أن يُسألوا بأعــظمَ سُـؤْلِ][7]

⇐ أمّا فصل سوف فنحو قول الشاعر:

وأعْــلَم فــعلم المــرء يــنفعه أن سوفَ يأتــي كلُّ مـا قُـدِرا

حيث فصل «سوف» بين «أن» وبين خبرها «يأتي». البيت من الرَّجَز أنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه إلى أحد.

(١) سورة سبأ، الآية ١٤. «الشاهد» في فصل «لو» بين «أن» وبين خبرها «كانوا».

(٢) يعني: قليلٌ من النحاة ذكروا أنّ «لو» أيضاً تفصلُ بين «أنْ» وبين خبرها، لكنّ الفصل بها كثيرٌ في لسان العرب.

(٣) سورة النور، الآية ٩ بناءاً على قرائة النون ساكنةً.

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٨٥.

(٥) سورة النجم، الآية ٣٩. «الشاهد» في هذه الآيات الثلاث أنّه لم يفصل بين «أنْ» وبين خبرها بشيءٍ، لأنّ الخبر في الآية الأُولى دُعاءٌ: «غَضَبَ»، وفي الأُخريين جامدٌ غير متصرّف «عسى» و«ليس».

(٦) فهذا يدلّ على أنّ غير الفصل موجود، ولكنّه غيرُ أحسن.

[٩٢] البيت من الخفيف ولم يذكروا له قائلاً.

(٧) «المعنى»: علم هؤلاء أنّ الناس يأملون منهم الخير فأكرموا وجادوا بأعظم مسئول قبل أن يسألهم الناس. «الشاهد» في اتصال «أن» المخفّفة بخبرها «يؤملون» بلا فصل شيء مع أنّ الخبر فعل متصرّف.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي   مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي

﴿وخُفِّفت كأنّ أيضاً فنُوي﴾ أي قُدّر ﴿منصوبها﴾ [أي اسمها] ولم يبطل عملها لما ذُكِر في «أنّ»(١) وتخالف «أنّ» في أنّ خبرها يجيء جملة كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾(٢) ومفرداً كالبيت الآتي، وفي إنّه لا يجب حذف اسمها بل يجوز إظهاره كما قال: ﴿وثابتاً أيضاً رُوي﴾ في قول الشاعر:

[٩٣] [ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ]   كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارِقِ السَّلَمِ(٣)

في رواية مَن نصب «ظبية» و«تعطو» هو الخبر، وروي برفع «ظَبية» على إنّه خبر «كأنْ»، وهو مفردٌ واسمها مُستَتِرٌ.

تتمّة

لا تُخفّف «لعلّ»، وأمّا «لكنّ» فإن خُفِّفَتْ لم تعمل شيئاً بل هي حرفُ عطفٍ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً(٤)، وعن يونس إنّه حكاه عن العرب.

---

(١) من أنّها أشبه بالفعل من «أنّ» المكسورة.

(٢) سورة يونس، الآية ٢٤. فجملة «لم تغن بالأمس» خبر «كأنْ».

[٩٣] البيت من الطويل والقائل: كعب بن أرقم اليشكريّ يذكر امرأته ويمدحها. وقيل: القائل: باعث بن صريم اليشكريّ.

(٣) «مُقَسَّم»: البشّاشُ الضحوك «تعطو» تمدُّ عنقها «وارق» صاحب الورق «السَّلَم» شجرٌ عظيمٌ «المعنى»: وذلك اليوم الذي تلاقيتُ مع تلك المرأة بوجهٍ بشّاش كأنّها كانت ظبية تمدُّ عنقها إلى شجر السَلَم ذي الورق. «الشاهد» من نصب «ظَبية» يصير البيت شاهداً لإظهار خبر «كأنْ» المخفَّفة، ومن رفع «ظبية» فإسم «كان» ضمير شأنٍ مُستَتِرٍ وتكون «ظَبية» خبرها، فيصير البيت شاهداً على مجيء خبرها مفرداً.

(٤) على أخواتها، فكما أنّ أخواتها تعمل مُخفّفة كذلك هذه.

الخامس من النواسخ
«لا التي لنفي الجنس»

والأولى، التعبير بـ«لا» المحمول على «إنّ»، كما قال المصنّف في «نُكَتِهِ» على مقدمّة ابن الحاجب، لأنّ «لا» المشبّهة بـ«ليس» قد تكون نافيةً للجنس، ويُفرّق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن [١]، وإنّما أُعملت لأنّها لمّا قُصِد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختُصّت بالاسم [٢] ولم تعمل جرّاً لئلّا يُتوهَّم أنّه بِمِن المقدّرة لظهورها في قوله:

---

(١) «لأنّ» إلى هنا كلام المصنّف في نُكَتِه، والمقصود من هذا الكلام هو أنّ «لا» المشبّهة بـ«ليس» ـ التي ترفع الاسم وتنصِب الخبر ـ قد تكون لنفي جنس ما بعدها، وقد تكون لنفي فرد، وبالقرائن يُعرف أنّها لنفي الجنس، أوْ لا، فلو قيل: «لا رجلٌ ـ بالرفع ـ في الدار بل امرأة» عُرف أنّها لنفي الجنس لأنّ «بل امرأة» تدلُّ على أنّ الموجود في الدار امرأة، فيظهر منه عدم وجود جنس الرجل أصلاً، ولو قيل «لا رجلٌ ـ بالرفع ـ في الدار بل رجلان» عُلِم من: «بل رجلان» أنّ المنفيّ ليس جنس الرجل، إذ لو كان المنفيّ جنس الرجل لما كان معنًى لقوله «بل رجلان»، وإنّما المنفيّ فردٌ واحدٌ.

أمّا «لا» هذه التي تنصبُ الاسم وترفع الخبر فهي لنفي الجنس دائماً، فقولُ المصنّف في تعريفها «لا التي لنفي الجنس» يدخل في هذا التعريف «لا المشبّهة بليس» إذا كانت لنفي الجنس، مع أنّ عملها ليس كعمل «إنّ».

إذن: كان الأولى أن يقول المصنّف: «لا المحمولة على إنّ» أي: لا التي تعمل عمل «إنّ».

(٢) إذ الاستغراق هو العموم، والعموم لا يوجد إلّا في الاسم، ولذا اختُصّت بالاسم.

[٩٤] [فَقام يذود الناس عنها بسيفه وقالَ] ألا لا مِن سبيلٍ إلى هِنْدِ [(١)]

ولا رفعاً لئلّا يتوهّم أنّه بالابتداء [(٢)] فتعيّن النصب، ولذا قال:

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

﴿**عَمَلَ إنّ اجْعَلْ لِلاَ**﴾ حملاً لها عليها لأنّها لتوكيد النفي وتلك لتوكيد الإثبات [(٣)] ولا تعمل هذا العمل إلّا ﴿**في النكرهْ**﴾ متصلة بها [(٤)] ﴿**مفردةً جاءَتْكَ أو مُكَرَّرَه**﴾ كما سيأتي، فلا تعمل في معرفةٍ ولا في نَكِرَةٍ منفصلةٍ بالإجماع كما في «التسهيل» [(٥)].

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً اوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

﴿**فانصب بها مضافاً**﴾ إلى نكرة نحو: «لا صاحبَ بِرٍّ مَمْقوتٌ» [(٦)] ﴿**أو**

---

[٩٤] البيت من الطويل وهو غير منسوب إلى قائل.

(١) «المعنى»: فقام ذلك الرجل وجعل يدفع الناس بسيفه وقال: تنبّهوا لا طريق لكم إلى «هند». «الشاهد» في دخول «مِن» الجارّة بعد «لاء» نفي الجنس على اسمها، فلو كانت «لا» تعمل الجرّ، لتخيّل الناس أنّ جرَّ اسمَها ليس بـ«لا»، وإنّما هو بـ«مِن» المقدّرة، التي ظهرت في هذا البيت للضرورة.

(٢) إذ لو كان «لا» تعمل الرفع للاسم لتخيَّل الناس أنّ «لا» لا تعمل شيئاً، وأنّ اسمها مرفوعٌ بالابتدائيّة.

(٣) حملاً لـ«لا» على «إنّ» لأنّ «لا» لتوكيد النفي، و«إنّ» لتوكيد الإثبات.

(٤) نحو «لا رجل عندي».

(٥) شرح التسهيل ٢: ٥٣.

(٦) «صاحب» اسم «لا» مضافٌ إلى «بِرٍّ» و«ممقوتٌ» خبرها.

مضارعه﴾ أي مشابهةُ (١)، وهو الذي ما بعده من تمامه نحو: «لا قبيحاً فعلُهُ محبوبٌ» (٢) **﴿وبعد ذاكَ﴾** أي الاسم **﴿الخَبَرَ اذْكُرْ﴾** حالكونك **﴿رافِعَهُ﴾** بها كما تقدَّمَ.

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّاني اجْعَلاَ

مَرْفُوعاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

﴿وركِّبِ المفردَ﴾ معها، والمراد به هنا ما ليس مُضافاً ولا مُشْبِهاً به **﴿فاتحاً﴾** أي بانياً له على الفتح أو ما يقوم مقامه (٣) لتضمّنه معنى «مِن» الجنسيّة (٤) **﴿كلا حولَ ولا قوّةَ﴾** و«لا زيدَيْنِ ولا زَيْدِينَ عندك» (٥) ويجوز في نحو: «لا مُسلِماتِ» الكسرُ، استصحاباً (٦) والفتح، وهو أولى، كما قال المصنّف، والتزمه ابنُ عصفور **﴿والثاني﴾** من المتكرِّر كالمثال السابق (٧) **﴿اجعلا مرفوعاً أو منصوباً أو مُركّباً﴾** (٨) إن ركّبت الأوّل مع «لا» فالرفع نحو:

---

(١) أي: مشابهَة للمضاف.

(٢) فـ«قبيحاً» ليس مضافاً إلى شيءٍ، ولكنّ معناه غير تامٍّ لو لم يُذكَرْ ما بعده.

(٣) أي: ما يقوم مقامَ الفتح، وهو الياءُ والنون في المثنّى والمجموع.

(٤) اختُلف في سبب فتح اسم «لا» فقيل ـ كما اختار الشارح ـ إنّ الفتح لتضمُّن «لا» معنى «مِن» التي للجنس، فكأنّ اسمَ لا كان عليه «مِن» وحُذِف، وبني الاسم لتضمّنه معنى الحرف.

(٥) «لا حول» مثالٌ للفتح، و«لا زَيْدَين» المثنّى، و«لا زَيْدِينَ» الجمع مِثالان لما قام مقام الفتح.

(٦) لأنّ ما جُمِع بألفٍ وتاءٍ في حال النصب يكون مكسوراً و«استصحاباً» معناه: إبقاءاً للكسر.

(٧) «ولا حول ولا قوّة» حيث كُرِّرَتْ فيه «لا».

(٨) أي: مفتوحاً.

[٩٥] [هذا وَجَدِّكُمُ الصَّغارَ بِعَيْنِهِ]   لا أُمَّ لِي إنْ كانَ ذاكَ ولا أَبٌ (١)

وذلك على إعمال «لا» الثانية إعمال «ليس»، أو زيادتها وعطف اسمها على محلِّ «لا» الأُولى مع اسمها، فإنّ موضعهما رفعٌ على الابتداء، والنصب نحو:

[٩٦] لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً   [اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ] (٢)

وذلك على جَعْلِ «لا» الثّانية زائدة، وعطف الاسم بعدها على محلِّ الاسم قبلها، فإنّ محلّه النصب. وقال الزمخشري: «خُلَّةً» في البيت نُصبَ بفعل مقدَّر أي ولا ترى خُلَّةً كما في قوله:

---

[٩٥] البيت من الكامل والقائل: ضمرة بن ضمرة وكان له أخ يدعى جندباً وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فأنف من ذلك وقال قصيدة منها هذا البيت ومنها قوله:

وإذا تكون كريهة أُدْعَى لها   وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جندب

(١) «الصغار» الذُّلّ. كان جَدُّ الشاعر قد آثر أخ الشاعر عليه، وكلّفه بأمرٍ شاقٍّ دون أخيه، فلمّا بلغ إليه ذلك قال هذا البيت. «المعنى»: قسماً بجدِّكُم أنّ هذا الذي ذكرتموه هو عينُ الذلّ ـ أي: جعل الله الذلَّ فيه حتّى تراه بعينه ـ إن كان ذاك الذي تقولون صحيحاً فلا أُمّ لي ولا أبٌ، يعني: أُصبِحُ ذليلاً كمن لا أُمّ له ولا أب. «الشاهد» في أنّ اسم «لا» الثانية وهو «أبٌ» مرفوعٌ.

[٩٦] البيت من السريع والقائل أنس بن عبّاس بن مرداس. رواه القالي في «الأمالي»: «اتّسع الفتق على الراتق» وقبله:

لا صُلْحَ بيني فاعلموه ولا   بينكم ما حملَتْ عاتقي

(٢) «المعنى»: لا يفيد هذا اليومَ نسبٌ، ولا رفاقةٌ، لأنّ الخرقَ صار وسيعاً بحيث أنّ الراقع لا يستطيع رقعهُ، كنايةٌ عن أنّ البلاء النازل لا يرُدُّه شيءٌ. «الشاهد» في أنّ اسم «لا» الثانية وهو «خُلّةً» منصوب.

[٩٧] ألا رجُـلاً [جـزاهُ اللهُ خـيراً   يـدلُّ عـلى مُـحَصَّلَةٍ تَـبِيتُ] (١)

فلا شاهد في البيت، والتركيب نحو «لا حول ولا قوّة» على إعمال الثـانية (٢) **﴿وإن رفعْتَ أوّلاً﴾** وألغيْتَ الأُولى **﴿لا تنصبا﴾** الثاني لعدم نـصب المـعطوف عليه لفظاً أو محلّاً (٣) بل افتحه على إعمال «لا» الثانية نحو:

[٩٨] فـلا لغـوٌ ولا تأثـيمَ فـيها   [ولا حـينٌ ولا فـيها مُـلِيمٌ] (٤)

أوِ ارفعه على إلغائها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو: ﴿ **لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ** ﴾ (٥).

---

[٩٧] البيت من الوافر والقائل أعرابيّ أراد أن يتزوّج امرأة بمتعةٍ. وبعده:

تُـــرَجِّل لِـمَّتي وتَـقُمُّ بـيتي   وأُعْـطيها الإتـاوةَ إن رَضِـيْتُ

(١) «المعنى» ألا ترونني رجلاً ـ جزاه الله خيراً ـ يدُلُّني على امرأةٍ «مُحصّلَة» أي: ناعمة، تبيت الليل كلّه تخدمني. «الشاهد» في نصب «رجلاً» بـ«ترونني» مقدَّراً.

(٢) أي: إعمال «لا» الثانية مثل إعمال «لا» الأُولى.

(٣) فإن نصبته كان للعطف على اسم «لا» الأُولى، مع أنّه ليس منصوباً لا لفظاً ولا محلّاً لإلغاءِ «لا» الأُولى.

[٩٨] البيت من الوافر والقائل أميّة بن أبي الصلت يذكر في القصيدة أوصاف الجنّة وأهلها وأهوال يوم القيامة وأهلها وبعده:

وفـيها لحـمُ سـاهرة وبَـحْرٍ   ومـا فـاهوا بـه لهـم مـقيمُ

(٤) «المعنى»: ليس في الجنّة كلامُ لغوٍ لا فائدةَ فيه، وليس فيها إثمٌ ومعصيةٌ، وليس فيها هلاكٌ ومِحنةٌ، وليس فيها لومٌ وملامَةٌ. «الشاهد» في فتح اسم «لا» الثانية وهو «تأثيمَ» لِعَمَلِ «لا».

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٥٤. الشاهد في إلغاء «لا» الثانية، وعطف اسمها «خُلَّةٌ» على اسم «لا» الأُولى المُلغاة وهو «بيعٌ».

وَمُــفْرَداً نَــعْتاً لِــمَبْنِيٍّ يَــلِي ... فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ
وَغَيْرَ مَـا يَـلِي وَغَـيْرَ الْـمُفْرَدِ ... لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصُدِ

﴿ومفرداً نعتاً لمبنيٍّ يلي[1] **فافتَحْ﴾** على بنائه مع اسم «لا»، نحو: «لا رجلَ ظريفَ في الدار» **﴿أو انصِبَن﴾** على إتْباعه لمحلّ اسم «لا»، نحو: «لا رجلَ ظريفاً فيها» **﴿أوِ ارفَعْ﴾** على اتّباعه لمحلٍّ «لا» مع اسمها، نحو: «لا رجلَ ظريفٌ فيها» فإن تفعل ذلك **﴿تعدل**[2] **وغيرَ ما يلي﴾** مِن نعت المبنيِّ المفردِ[3] **﴿وغيرَ المفردِ﴾** مِن نعتِ المبنيِّ **﴿لا تَبْنِ﴾** لزوال التركيب بالفصل في الأوّل وللإضافة وشبهها في الثاني **﴿وانصِبْهُ﴾** نحو: «لا رجلَ فيها ظريفاً» و«لا رجلاً قبيحاً فعلهُ عندك» **﴿أوِ الرفعَ اقْصُدِ﴾** نحو: «لا رجلَ فيها ظريفٌ» و«لا رجلَ قبيحٌ فعلُهُ عندكَ»[4] ويجوز النصبُ والرفعُ أيضاً في نعت غير المبنيّ[5].

---

(١) يعني: يأتي عقيب اسم «لا» المبنيّ على الفتح مفردٌ، صفةٌ لاسم «لا».

(٢) أي: عملتَ بعدالةٍ، ففي الأمثلة كلِّها «رجل» اسم لا، و«ظريفَ» صفة له، و«في الدار» خبر «لا».

(٣) أي: الصفة ليست عقيب اسمِ «لا» مباشرةً بل بينهما فاصِلٌ.

(٤) في المثالَين: الأوّل والثالث «ظريف» صفةٌ لرجل، فُصِل عنه، ولذا جاز فيه النصب والرفع، دون الفتح، وفي المثالَين: الثاني والرابع «قبيح فعله» صفةٌ لرجل، ولكنّه شِبهُ مضافٍ ـ إذ لا يتمّ معنى القبيح إلّا بذكر «فعله» فإنّه مع عدم ذكره لا يعلم المخاطَب هل القبيح: قولُه، أو فعله، أو كتابَتُه، أو مَشْيُهُ، أو غيرها ـ ولذا جاز فيه النصب والرفع دونَ الفتح.

(٥) يعني: إذا كان اسم «لا» غير مبنيٍّ على الفتح، وكان مرفوعاً أو منصوباً مثل جميع هذه الأمثلة ولكن بنصبِ «رجل» أو رفعهِ فيها.

وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

﴿والعطفُ﴾ أي المعطوف **﴿إن لم تتكرّر﴾** فيه **﴿لا احْكُما له بما للنَّعْتِ ذي الفصل أنتما﴾**[١] فلا تَبْنِهِ وانصبه أوِ ارفعه نحو:

[٩٩] فلا أبَ وابْناً مِثْلَ مروان وابنه ... [إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزّرا][٢]

و«لا رجلَ وامرأةٌ في الدار»[٣] وجاء شذوذاً البناء حكى الأخفش «لا رجلَ وامرأةَ»[٤].

تتمّة

لم يذكر المصنّف حكمَ البدل ولا التوكيدِ[٥] أمّا البدلُ فإن كان نكرةً فكالنعتِ المفصولِ نحو «لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها» ـ بنصب رجلٍ ورفعه[٦] ـ وكذا عطف

---

(١) يعني: إذا عُطِفَ اسمٌ على اسمِ «لا» بدون تكرار «لا»، فحكم الاسم المعطوف حكمُ النعتِ المُنْفَصِل.

[٩٩] البيت من الطويل والقائل رجل من عبد مناة بن كنانة يمدح الوزغ ابن الوزغ مروان بن الحكم وابنه عليهما لعائن الله اعلاناً واسراراً.

(٢) «المعنى»: ليس أبٌ ولا ابنٌ مثل مروان وابنه ـ لعنهما الله تعالى ـ إذا جعل مروان المجد ردائه وإزاره. «الشّاهد» في عطف «ابن» على اسم لا «أب» بدون تكرار «لا» ونصب «ابن» عطفاً على محلّ اسمِ «لا».

(٣) بفتح «رجل» ورفع «امرأة». «الشاهد» في عطف «امرأة» على اسم لا «رجل» بدون تكرار «لا» ورفع «امراةٌ» عطفاً على محلّ «لا» مع اسمها.

(٤) بفتح رجل وامرأة معاً.

(٤) وإنّما ذكر حكم العطف، والنعتِ فقط.

(٦) فـ«رجل وامرأة» بدل عن «أحد» فيجوز نصب رجل وامرأة، ويجوز الرفع، النصب عطفاً على محلّ «أحد» لأنّ اسم لا منصوبٌ واقعاً، والرفع عطفاً على محلٍّ لا مع اسمها.

البيان ـ عند مَن أجازه في النَّكِرات [١] ـ وإن لم يكن [نكرة] فالرفع نحو: «لا أحد زيدٌ فيها» [٢]، وأمّا التوكيد فيجوز تركيبه مع المؤكَّد وتنوينه [٣] نحو: «لا ماء ماءاً بارداً» [٤] قاله في «شرح الكافية» [٥].

قال ابن هشام: والقول بأنّ هذا توكيدٌ خطأ، لأنّ التوكيد اللفظيّ لابدّ من أن يكون مثل الأوّل وهذا أخصُّ منه [٦]. ويجوز أن يُعرَب عطفَ بيانٍ أو بَدَلاً [٧] لجواز كونهما أوضح مِن المتبوع. أمّا التوكيد المعنويّ فلا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به، كما سيأتي [٨].

---

(١) تقول: «لا شرب حليبَ، أو حليباً عندي» فـ«حليب» عطفُ بيانٍ لاسم لا «شربَ»، يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ.

(٢) فـ«زيدٌ» بدلٌ من اسم لا «أحد» ولكونه معرفة وجب رفعه، وكذا عطفُ البيان، نحو «لا شرب الحليب عندي» ـ برفع حليب ـ.

(٣) «تركيبه» أي: فتحه «تنوينه» أي: رفعه ونصبه.

(٤) فـ«ماء» اسمُ «لا» و«ماءاً بارداً» تأكيده، فيجوز فيه الأوجُه الثّلاثة «الفتح» و«الرفع» و«النصب».

(٥) شرح الكافية ١: ٢٣٤.

(٦) لأنّ «ماء» لا يُفهم الباردِيّة، أمّا «ماءاً بارداً» يُفهمه، فهو أخصُّ منه. قال الجعفريّ: راجع: أوضح المسالك ١: ٢٩٠. والعبارة التي نقلها الشارح عن ابن هشام منقولة بالمعنى.

(٧) يعني: يُمكن أن يُجعل «ماءاً بارداً» عطفَ بيانٍ، أو بدلاً، وعليه فيجوز رفعُهُ ونصبُهُ فقط، دونَ فتحِه، إذ عطفُ البيان والبدل لا يُفتحان كما مرّ آنِفاً.

(٨) في باب «التوكيد» من التوابع، في شرح قول الناظم:

وَإن يُفِد توكيدَ منكورٍ قبِلْ وعن نُحاةِ البصرةِ المَنْعُ شَمِلْ

⇐

وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ　　مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْـتِفْهَامِ

﴿وأعط لا مع همزة استفهام﴾ إمّا لمجرّد الاستفهام أو التوبيخ أو التقرير (١) ﴿ما تستحقّ دون الاستفهام﴾ من العمل والإتباع على ما تقدّم (٢) نحو:

[١٠٠] ألا طِعانَ ألا فرسان عاديةً　　[إلّا تجشُّؤُكُمْ حول التنانير] (٣)

وقد يُقصد بـ«ألا» التمنّي فلا تُغيَّر أيضاً عند المازني والمبرّد نحو:

[١٠١] ألا عُمْرَ وَلّى مستطاعٌ رجوعُهُ　　[فيَرْأَبَ ما أثأَتْ يدُ الغَفَلاتِ] (٤)

⇐ وذلك لأنّ ألفاظ التأكيد المعنويّ ـ كنفسه، وعينه ـ كلّها معارف، والمعرفة لا يؤكّد النكرة، إلّا إذا كانت النكرة محدودة كـ«يوم» و«شهر» ونحوهما، هذا عند الكوفيّين وأمّا البصريّون فلا يُجوّزون التوكيد المعنويّ للنكرة مُطلقاً حتّى إذا كانت محدودة.

(١) أو غيرها من معاني الهمزة «كالإنكار الإبطالي» و«الاستبطاء» ونحوهما.

(٢) فدخول همزة الاستفهام على «لا» لا يوجب تغيير في عملها.

[١٠٠] البيت من البسيط وهو من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعيّ والقائل حسان بن ثابت الأنصاريّ شاعر الأنصار.

(٣) «المعنى»: أليس فيكم من يطعن؟ أليس فيكم من يركب الفرس ويُعِدّ للحرب إلّا تجشّؤكم حول التنورات ـ أي تأكلون دوماً وتجشّؤنَ، لا عمل لكم غير هذا ـ. «الشاهد» في جواز إجراء الوجوه المذكورة في «لا حول ولا قوّة إلّا بالله) التي مرّت تحت شرح قول الناظم «والثاني اجعلا ـ مرفوعاً أو منصوباً أو مركّبا ـ وإن رفعتَ أوّلاً لا تنصبا» فراجع.

[١٠١] البيت من الطويل والقائل غير معيّن.

(٤) «المعنى»: أليس عُمْرٌ ذهب يمكن رجوعه، فيُصلح ما أفسدته يد الغفلة. «الشاهد» في عمل «لا» وفتح اسمها ـ «عُمْرَ» ـ ورفع خبرها ـ «مُستطاع» ـ مع أنّها وقعت بعد الهمزة وأُريد بمجموع «ألا» التمنّي بمعنى «ليت».

وذهب سيبويه والخليل إلى أنها تعمل في الاسم خاصّةً ولا خبر لها [١] ولا يُتبع اسمها إلّا على اللفظ [٢] ولا تُلغى [٣]، واختاره في «شرح التسهيل» [٤]، وقد يُقصد بها العَرْض، وسيأتي حُكمها في فصلِ «أما» و«لولا» و«لَوْما» [٥].

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

﴿وشاع﴾ عند الحجازيّين **﴿في ذا الباب إسقاط الخبر﴾** أي حذفُهُ **﴿إذ المراد مع سقوطه ظَهَرْ﴾** كقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [٦]، ونحو: «لا إله إلّا الله» أي موجودٌ [٧]، وبنو تميم يوجبون حذفَه [٨] فإن لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب، كقوله ﷺ: «لا أحدَ أغيرُ من الله عزّوجلّ» [٩]. قال

---

(١) لأنّها حينئذٍ بمعنى الفعل «أتمنّى» والفعل لا يحتاج إلى الخبر.

(٢) أي: لا يُؤتى بتابعٍ لاسمها على محلّه، كما لا يُؤتى بتابع على محلّ اسم «لَيت».

(٣) أي: لا تُلغى عن العمل أبداً.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٧٠.

(٥) في أواخر الكتاب قبل «باب الإخبار بالذي وفروعه» مباشرةً، في شرح قول الناظم:

وقد يليها اسمٌ بفعلٍ مُضمر ... عُلِّقَ أو بظاهرٍ مُؤَخَّر

فراجع.

(٦) سورة الشعراء، آية ٥٠. الآية: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ تقديره لا ضَيْرَ علينا، أي: لا بأس علينا فـ«علينا» خبر «لا» حُذِفَ لكونه معلوماً.

(٧) تقديره هكذا «لا إلهَ موجودٌ إلّا الله».

(٨) إذا كان المراد معلوماً.

(٩) فـ«أغير» هو خبرٌ لم يُحذَف، إذ لو حُذِفَ وقيل «لا أحدَ من الله عزّ وجلّ» لم يُعلم المراد.

⇐

في «شرح الكافية»[1]: وزعم الزمخشريّ وغيره أنّ بني تميم يحذفون خبر لامطلقاً على سبيل اللزوم. وليس بصحيح، لأنّ حذفَ خبرٍ لا دليلَ عليه يلزم منه عدمُ الفائدة، والعرب مُجْمِعُونَ على تركِ التكلّم بما لا فائدة فيه.

وقد يُحذف اسم «لا» للعلم به، كما ذُكِرَ في «الكافية»[2] كقولهم: «لا عليكَ» أي لا بأس عليك[3].

السادس من النواسخ

«ظنّ وأخواتها»

وهي أفعالٌ تدخلُ على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها.

اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ... أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

﴿**إنصب بفعل القلب جُزئَي ابتدا**﴾ أي المبتدأ والخبر، ولمّا كانت أفعالُ القلوب كثيرةً وليست كلّها عاملةً هذا العمل ـ والمفردُ المضافُ يَعُمُّ[4] ـ بيّن

⇐ رواه مسلم في صحيحه ٤: ٢١١٤ كتاب التوبة باب غيرة الله. والبخاري في صحيحه ١٠: ٣٩٩ كتاب النكاح باب الغيرة وأيضاً في كتاب التفسير ٩: ١٨٣.

(١) شرح الكافية ١: ٢٣٨. (٢) شرح الكافية ١: ٢٣٩.

(٣) فحذف «بأس» ـ اسم لا ـ.

(٤) المفرد المضاف هو «فعل القلب» ومعنى «يعُمُّ»: له عموميّة، فلو قيل: «أكرم عالم البلد» كان معناه: كلَّ عالمٍ في البلدِ، فقول الناظم: «انصب بفعل القلب جُزئي ابتدا» معناه: كلّ فعل قلبيٍّ ينصب جزئَي الابتداء، مع أنّه ليس كلُّ فعلٍ قلبيٍّ كذلك، لذلك بيّن مراده من أفعال القلوب.

ما أراده منها فقال: ﴿أعني﴾ بالفعل القلبيّ العامل هذا العمل ﴿رأى﴾ إذا كانت بمعنى «عَلِمَ» كقوله:

[١٠٢] رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلّ شيءٍ   [مُحاولةً وأكثرهم جُنوداً] (١)

أو بمعنى «ظنّ» نحو ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾ (٢)، لا بمعنى «أصاب الرِّئَة» أو من «رؤية العين» أو «الرَّأي» (٣) ﴿خالَ﴾ ماضي «يخالُ» بمعنى «ظنّ» نحو:

[١٠٣] [ضعيفُ النكايةِ أعداوَهُ]   يخالُ الفِرارَ يُراخي الأجَلْ (٤)

أو [بمعنى] «عَلِمَ» نحو:

---

[١٠٢] البيت من قصيدة من البحر الوافر والقائل خداش بن زهير الشّاعر المشهور.

(١) «المعنى»: علمتُ أنّ الله تعالى أكبر مِن كلّ شيءٍ مِن حيث القدرة وجنوده أكثر من جنودِ غيره. «الشاهد» في «رأيتُ» بمعنى «علمتُ» دخل على المبتدأ والخبر ـ «الله أكبر كلّ شيءٍ» ـ ونصبهما مفعولين له، بعد ما أخذ الفاعلَ وهو التاء.

(٢) سورة المعارج، الآية ٧. «الشاهد» في «يرونه» بمعنى: يظنّونه، أخذ مفعولَين «الهاء» و«بعيداً» وأصلهما «هو بعيدٌ» مبتدأ وخبرٌ، والفاعل: واو الضمير.

(٣) أي: أصاب السيف الرِّئَة ـ مثلاً ـ والرأي، بمعنى الرّؤية بالعين أو الاعتقاد، فإنّ «رأىٰ» بهذه المعاني الثلاثة تَتَعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقول: «رأيتُ زيداً» أي، ضربته فأصابتِ الضربةُ رئَتَهُ أو «رأيتُ زيداً» أي: أبصرْتُه بعيني، أو «رأيتُ حرمةَ الفُقّاع» أي: رأيي واعتقادي حرمة الفُقّاع.

[١٠٣] البيت من المتقارب والقائل غير معلوم.

(٤) «المعنى»: هو ضعيفٌ بالنسبة لإيذاء أعدائه قتلاً وجرحاً، يظنُّ أنّ الفرار من الحرب يُؤخِّرُ أجله وموته. «الشاهد» في «يخال» حيث نصب مفعولين هما: «الفرارَ» و«يُراخي الأجل» وأصلهما مبتدأ وخبر، وفاعله ضمير «هو» مستترٌ في الفعل.

[١٠٤] [دعـاني الغـوانـي عـمَّهُنَّ] وخِـلْتُني

لي اسـمٌ [فـلا أُدعـى بـه وهْـوَ أوّلُ] (١)

لا ماضي «يخولُ» بمعنى «يتعهّد» أو «يتكبَّر» (٢) **﴿عَلِمْتُ﴾** بمعنى «تيقّنت» نحو **﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾** (٣) لا بمعنى «عرفتُ» أو «صِرْتُ أعلم» (٤) **﴿وَجَدا﴾** بمعنى «عَلِم» نحو: **﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً﴾** (٥) لا بمعنى «أصاب» أو «غـضبَ» أو «حِزنَ» (٦).

---

[١٠٤] البيت من البحر الطويل من قصيدة والقائل النمر بن تولب الصحابي.

(١) «المعنى»: النساءُ الجميلاتُ التي غَنِينَ بحُسنهنّ عن التزيُّن، دعونني بـ«عَمّ»، يعني: قلن لي «يا عمّ» وعلمتُ أنّ لي اسماً لا أُدعى به، والحال أنّ «عمّاً» هو أوّل اسمٍ أُدعى بـه. «الشاهد» في نصب «خِلتُ» بمعنى «عَلِمْتُ» مفعولَين: «الياء» و«ليَ اسم»، وفاعلُهُ التاء.

(٢) فبمعنى «يتعهّد» له مفعولٌ واحد، وبمعنى «يتكبّر» لازم لا متعدٍّ، يقال «خالَ الأمر» أي: تعهَّدَهُ، و«خالَ زيدٌ عليَّ» أي: تكبّر عليَّ.

(٣) سورة الممتحنة، الآية ١٠. «الشاهد» في نصب «عَلِم» بمعنى «تيقّن» مـفعولين: «هـنّ» و«مؤمناتٍ» وفاعله الواو.

(٤) فبمعنى «عرفت» يتعدّى لمفعولٍ واحدٍ يقال «علمته» أي: «عـرفته»، وبـمعنى «صـرت أعلم» أي: «صرتُ مشقوق الشفة العليا» يكون لازماً لا مفعول له أصلاً، إذ «علم» معناه: انشقَّت شفَتُه العُليا، وقيل: انشقَّ أحدُ جانبيها ومن كان كذلك قيل له «أعْلَم» يقال «عَلِمَ زيدٌ» أي: شُقَّت شَفَتُه العليا ولا ينصبُ مفعولاً أصلاً.

(٥) سورة ص، الآية ٤٤. أي: علمناه صابراً، فـ«وجد» فاعله «نا» مفعولاه «الهاء» و«صابراً» وأصلهما مبتدأ وخبرٌ هكذا «هو صابر».

(٦) فبمعنى «أصاب» يتعدّى إلى مفعولٍ واحد، وبمعنى «غضِب» و«حزِنَ» لازمٌ غير مـتعدٍّ

⇐

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعِمْتُ مَعَ عَـدّْ   حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

﴿ظنّ﴾ من «الظنّ» بمعنى الحِسبان نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ (١) أو [بمعنى] العلم نحو: ﴿وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾ (٢) لا بمعنى التُّهَمَة (٣) ﴿حَسِبْتُ﴾ ـ بكسر السين ـ بمعنى «اعتقدتُ» نحو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ (٤) أو بمعنى «علمتُ» نحو:

[١٠٥] حَسِبْتُ التُّقى والجودَ خيرَ تِجارَةٍ
[رِباحاً إذا ما المَرْءُ أصبحَ ثاقِلا] (٥)

⇐ أصلاً، يقال: «وجد زيدٌ مالَهُ» أي: أصابه، و«وجد زيدٌ على عمرٍو» أي: غضب عليه، أو حَزِنَ عليه.

(١) سورة الانشقاق، الآية ١٤. أي: إنّه حسب أن لن يحور، وجملة «أنْ» المخفّفة، واسمه ضمير الشأن، وخبره «لن يحور» سدّتْ مسدَّ مفعولَي «ظَنَّ» وفاعله ضمير «هو» مُستترٌ فيه.

(٢) سورة التوبة، الآية ١١٨. أي: وعلموا أن لا ملجأ من الله إلّا إليه. فـ«ظنّ» بمعنى علم فاعله الواو، وجملة «أن لا ملجأ.. الخ» سدّت مسدّ مفعوليه.

(٣) فإنّه متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، يقال «ظنّ زيدٌ عمرواً» أي: اتّهمه.

(٤) سورة المجادلة، الآية ١٨. أي: يعتقدون أنّهم على شيءٍ وجملةُ «أَنّهم على شيء» سدّت مسدّ مفعوليه، وفاعله الواو.

[١٠٥] البيت من الطويل والقائل لبيد بن ربيعة العامري صاحب المعلقة المشهورة.

(٥) «المعنى»: علمتُ أنّ تقوى الله، والجود بالمال خير تجارةٍ مِن جهة الربح إذا أصبح المرءُ ثَقِيلاً، أي: ميّتاً. «الشاهد» في عمل «حَسِبَ» بمعنى «عَلِمَ» النصبَ في مفعولين: «التُّقى» و«خيرَ تجارةٍ» وفاعله التاء.

لا بمعنى «صرتُ أحسَب»، أي ذا شُقرةٍ، أي حُمرةٍ وبياض [1] **﴿وزعـمتُ﴾** بمعنى «ظننتُ» نحو:

[١٠٦] فـإن تَـزعميني كنتُ أجْـهَلُ فـيكم
[فـإنّي شـريتُ الحِـلْمَ بـعدكِ بـالجَهْلِ] [2]

لا بمعنى «كَفَلْتُ» أو «سمنتُ» أو «هزلْتُ» [3] **﴿مَعَ عَدَّ﴾** بمعنى «ظنّ» كقوله:

[١٠٧] وَلا تَعْدُدِ المولى شريكَكَ فـي الغِـنى
[ولكنّما المَـولى شَـريكُكَ فـي الْـعُدْمِ] [4]

---

(١) «أحسَب» جاء بمعنى «صِرْتُ أشقَر» فحسبتُ بهذا المعنى لازمٌ غير متعدٍّ أصلاً.

[١٠٦] البيت من الطويل والقائل أبو ذؤيب الهذلي.

(٢) «المعنى»: يا أيّتها المرأة إن تظنّي أنّي كنت أجهلُ الناس فيكم فإنّي بعد فراقكِ بعتُ جهلي وشريتُ به الحلم. «الشاهد»: في «تزعمين» بمعنى «تظنّ» نَصَبَ مفعولين «الياء» وجملة «كنتُ أجهلُ فيكم».

(٣) فبمعنى «كفلت» متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وبمعنى «سَمِنْتُ» و«هَـزِلْتُ» لازمٌ غير متعدٍّ أصلاً، يقال «زعمت زيداً» أي: كفَلْتُه، و«زعمتُ» أي: سَمِنْتُ أو هزلت.

[١٠٧] البيت أيضاً من الطويل والقائل نعمان بن بشير الأنصاري الخزرجيّ المنحاز إلى معاوية بن أبي سفيان وعامله على الكوفة إلى حين وفاته وانتقاله إلى جهنّم.

(٤) «المعنى»: أنت لا تظنّ أنّ المولى شريكٌ لك في الغنى، وإنّما المولى شريكٌ لك في الفقر، المراد: أنت ـ بمعاشرتِكَ مع المولى ـ لم تصعد إلى درجةِ الغِنى، بل المولى ـ بمعاشرته معك ـ نزل إلى درجة الفقر. «الشاهد» في «تعدد» بمعنى «تظنّ» نصب مفعولين: «المولى» و«شريكك» وفاعله ضمير «أنت» مستترٌ فيه.

لا من «العدّ» بمعنى الحساب (١) ﴿حَجى﴾ بحاءٍ مُهملةٍ ثمّ جيمٍ، بمعنى «اعتَقَدَ» نحو:

[١٠٨] قد كُنتُ أحجو أبا عَمرٍو أخا ثِقَةٍ

[حَتّى ألمَّتْ بِنا يوماً مُلِمّاتُ] (٢)

لا بمعنى «غلب في المحاجاة» أو «قصد» أو «أقامَ» أو «بَخِلَ» (٣) ﴿دَرى﴾ بمعنى «عَلِم» نحو:

[١٠٩] دُرِيت الوفيَّ العهد [يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ

فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ] (٤)

---

(١) فإنّه متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، يقال: «عَدَدْتُ قَوْمي» أي: أحصيتُهُم وحسبتهم.

[١٠٨] البيت من البسيط والقائل تميم بن أبي مقبل ـ كما قال ابن هشام ـ أو أبو شنبل الأعرابي ـ كما قاله صاحب «المحكم» ـ أو القنّان الأعرابي ـ كما صرّح به ثعلب ـ.

(٢) «المعنى»: قد كنت أعتقد أنّ «أبا عمرو» أخٌ لي يُمكن أن أعتمد عليه، حتّى نزلت بنا في يومٍ حوادثُ ونوازل، فعرفتُ أنّه لا يمكن الاعتماد عليه. «الشاهد» في عملِ «أحجو» بمعنى: «أعتقد»، النصبَ في مفعولين: «أبا عمروٍ» و«أخا ثقةٍ» وعلامةُ نصبهما الألف، وفاعله ضمير «أنا» مستترٌ فيه وجوباً.

(٣) فبمعنى «غلب في المحاجاة» وبمعنى «قصد» مُتعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ يقال «حجاه في الاحتجاج» أي: غلبه و«حجاهُ» أي: قصدهُ، وبالمعنيين الآخَرَين لازمٌ غير متعدٍّ يُقال: «حَجا بالمكان» أي: أقام به، و«حجا بالمال» أي: بَخِلَ به.

[١٠٩] البيت من الطويل والقائل مجهول ـ كما في ابن عقيل ١: ٤١٩ ـ.

(٤) «المعنى»: عُلِمَ عندي من هو الذي يفي بعهده فيا عُروة اغتبِطْ وتحسّر فإنّ الحسرة على وفاء العهد حَسَنٌ. «الشاهد» في عمل «دُريت» ـ المجهول المتكلّم وحده من «دَرَى» ـ

⇐

﴿وَجَعَلَ اللَّذْ كاعْتَقَدْ﴾[١] نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثاً﴾[٢] لا الذي بمعنى «خَلَقَ»[٣] أمّا «جعل» الذي بمعنى «صيَّر» فسيأتي أنّه كذلك.

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

﴿وَهَبْ﴾ بمعنى «ظنّ» نحو:

[١١٠] [فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ ... وإلّا] فهَبْنِي امرءاً هالكاً[٤]

و ﴿تَعَلَّمْ﴾ بمعنى «اعْلَم» نحو:

[١١١] تعلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عدوّها ... [فبالِغْ بلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ][٥]

⇐ النصب في المفعول الثاني ـ «الوفيّ العهد» ـ ومفعوله الأوّل: التاء، نائب فاعلٍ، وفاعله مجهول.

(١) أي: الذي بمعنى (اعتقد).

(٢) سورة الزخرف، الآية ١٩. أي: واعتَقَدوا أنّ الملائكة إناثٌ. «الشاهد» في نصب «جعل» مفعولين «الملائكة» و«إناثاً» وفاعله الواو.

(٣) فإنّه يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ سورة الأنعام، الآية ١.

[١١٠] البيت من المتقارب والقائل: ابن همّام السّلولي.

(٤) «المعنى»: قلت أنقذْني من يد العدوّ وأعِذْني يا أبا خالد، وإلّا تفعل ذلك فظُنّ أنّي امرء هالكٌ، أي: أهلكُ إذا لم تُنقذني. «الشاهد» في «هَبْ» بمعنى «ظنّ» نَصَبَ مفعولين: «ياء المتكلّم» و«امْرءاً» وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه.

[١١١] البيت من الطويل والقائل: زياد بن سيّار بن عمرو بن جابر.

(٥) «المعنى»: اعلم أنّ شفاءَ النفسِ في إرغام عدوِّ النفس، فبالغ باللطفِ واللِّينِ في الحيلة ⇐

لا من «التعلُّم» [١] **﴿وَ﴾** الأفعال **﴿التي كَصَيَّرا﴾** [٢] وهي: «صيّر» و«جعل» لا بمعنى «اعتقدَ» و«خَلَقَ» [٣] و«وهبَ» و«رَدَّ» و«تركَ» و«تَخِذَ» و«اتَّخَذَ» **﴿أيضاً بها انصِبْ مبتدأ وخَبَراً﴾** نحو ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنثُوراً** ﴾ [٤] «وَهبنِي اللهُ فداك»، ﴿ **وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً** ﴾ [٥].

[١١٢] [وَرَبَّيْتُه حتّى إذا ما] تركتُهُ
أخا القومِ [واستغنى عنِ المسحِ شارِبُه] [٦]

⇐ والمكرِ مع الأعداء، حتّى تُرغِمَهُم من حيث لا يعلمون. «الشاهد» في «تعلّم» بمعنى «اعلم» نَصَبَ مفعولين هما «شِفاءَ» و«قهرَ» وفاعله ضمير «أنت» مستترٌ فيه.

(١) إذ مَرَّ آنفاً أنّ «جعل» بمعنى «اعتقد» مِن أفعال القلوب. وبمعنى «خَلَقَ» مُتعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ.

(٢) يعني: التي بمعنى «صيَّرَ».

(٣) إذ مَرَّ آنفاً أنّ «جعل» بمعنى «اعتقد» مِن أفعال القلوب. وبمعنى «خَلَقَ» مُتعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ.

(٤) سورة الفرقان، الآية ٢٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٠٩. المِثال الأوّل أي: فصيّرناه هباءً منثوراً، ومفعولاه «الهاء» و«هباءً» وفاعله «نا»، والمثال الثاني أي: صيّرني الله فداكَ، ومفعولاه: «ياء المتكلّم» و«فداك» وفاعله «الله»، والمثال الثالث أي: لو يُصيِّرونكم من بعد إيمانكم كفّاراً، ومفعولاه «كم» و«كفّاراً» وفاعله الواو.

[١١٢] البيت من الطويل والقائل فرعان بن الأعرف أحد بني مرّة من كلمة له يقولها في ابنه منازل وكان له عاقاً والبيت من أبيات رواها أبو تمّام في «الحماسة».

(٦) «المعنى»: وربّيْتُ ذلك الطفل حتّى صيّرته أخاً للقوم ـ أي: أحدهم ـ واستغنى شاربُه عن ⇐

﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ (١)، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ (٢).

وَخُـــصَّ بِـــالتَّعْلِيقِ وَالإِلْـغَاءِ مَـا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

﴿وخُصَّ بالتعليق﴾ وهو إبطالُ العمل لفظاً فقط لا محلاًّ **﴿والإلغاءِ﴾** وهو إبطالُهُ لفظاً ومحلاًّ(٣) **﴿ما مِن قبلِ هَبْ﴾** مِن الأفعال المتقدّمة(٤) بخِلافِ هَب وما بعده **﴿والأمرَ هَبْ قد أُلزِما﴾** فلا يتصرّف.

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضي مِـنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِـنْ

⇐ المسح كناية عن بلوغه وعدم خروج الماء عن أنفه حتّى يحتاج إلى المسح فالمراد بالشارب موضعه. «الشاهد» في نصبِ «تركَ» بمعنى «صيَّرَ»، مفعولين هما: «الهاء» و«أخا القوم» وفاعله التاء.

(١) سورة الكهف، الآية ٧٧. يقصد أنّ المعنى: لصيّرتَهُ أجراً، وفيه إشكالٌ والمثالُ الصحيح قول الشاعر: «تَخَذْتَ غرازَ أثرِهِم دليلاً» ـ غراز، اسم وادٍ، والمعنى: بعد رحيلِ القوم صيّرتَ ذلك الوادي دليلك فـ«غَراز» مفعولٌ أوّل، و«دليلاً» مفعولٍ ثانٍ.

(٢) سورة النساء، الآية ١٢٥ أي: وصيّر الله إبراهيم خليلاً فـ«الله» الفاعل، والمفعولان هما: «إبراهيم» و«خليلاً».

(٣) «التعليق والإلغاء» مِن خواصِّ أفعال القلوب «فالتعليق» هو دخول حرفٍ يوجبُ أن لا ينصب الفعل مفعولَيه لفظاً، ولكن محلَّهما منصوبٌ بالمفعوليّة، وإذا عُطِفَ شيءٌ على محلِّهما يجوز نصبُ ذلك الشيء. «والإلغاء» هو: دخولُ حرفٍ يوجبُ إبطال عمل أفعال القلوب بالكلّيّة فلا تنصب مفعوليه لا لفظاً ولا محلاًّ، بل يكون المفعولان على حالتهما السابقة ـ مبتدءاً وخبراً ـ وسيأتي تفاصيلهما.

(٤) وهي أحدَ عشر: «رأى»، «خالَ»، «عِلَمَ»، «وَجَدَ»، «ظَنَّ»، «حَسِبَ»، «زَعَمَ»، «عَدَّ»، «حَجَى»، «دَرَىٰ»، «جَعَلَ».

﴿كذا﴾ أي كَهَبْ في لزومه الأمر ﴿تَعَلَّمْ[1] ولغير الماضي﴾ كالمضارع ونحوه ﴿مِن سواهما اَجْعَلْ كُلْما له﴾ أي للماضي ﴿زُكِنْ﴾ أي عُلم مِن نصبه مفعولين هما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ وجواز التعليق والإلغاء[2].

وَجَوِّزِ الإِلْـغَاءَ لاَ فِـي الابْـتِدَا   وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

﴿وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ﴾ أي لا تُوجِبْهُ، بخلافِ التعليق فإنّه يجب بشروطه كما سيأتي ﴿لا﴾ إذا وقع الفعل ﴿في الابتداء﴾ بل في الوسط نحو:

[١١٣] إنّ المحبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ   [وَلَـديْهِ ذَنبُ الحِبِّ مُـغْتَفَرُ][3]

وجاءَ الإعمالُ نحو:

[١١٤] شـجاكَ أظـنُّ رَبْـعَ الظّـاعنينا   [ولم تـعبأ بـعَذْلِ العـاذلينا][4]

---

(١) وهذان ليس لهما ماضٍ، ولا مضارع، ولا مصدرٌ، ولا وصفٌ.

(٢) فكما أنّ جميع هذه الأفعال ـ ماضيها ـ تنصبُ مفعولين، كذلك غير الماضي منها يعمل هذا العمل، والأفعال الأَحَدَ عَشَر منها التي يجري فيها الإلغاءُ والتعليق يجريان أيضاً في غير الماضي مِن سائر تصاريفها.

[١١٣] البيت من الكامل على العروض الثانية مع الضَّرْب المماثل له، والقائل مجهول.

(٣) «المعنى»: علمتُ أنّ المحبّ الحقيقيّ يصبر على البلاء، وعنده مغتفرٌ ذنبَ حبيبه. «الشاهد» في توسُّطِ «علمتُ» بين اسم «إنّ» وبين خبرها، وإلغائها عن العمل.

[١١٤] البيت من الوافر والقائل مجهول.

(٤) «المعنى»: أظنّ أنّ ذهاب مَن ذهب عن ديارهم وبلادهم جعلك مغموماً، حتّى أنك لا تعتني بملامَةِ اللوّامين. «الشاهد» في توسّطِ «أظنّ» بين المبتدأ المؤخَّر «رَبع» وبين الخبر المُقَدَّم «شجاك»، ومع ذلك عَمِلَ ونصبَ «ربع الظاعنين» مفعولاً أوّلاً، ونصب محل «شجاك» ـ لأنّه جملة لا يظهر على لفظه الإعراب ـ مفعولاً ثانياً.

وهما على السواء. قال ابنُ مُعطٍ: المشهور الإعمال. أو في الأخير[١] نحو:

[١١٥] هُما سيّدانا يزعمان [وَإنّما يسودانِنا إن يَسَّرَتْ غنماهُما] [٢]

ويجوز الإعمال نحو «زيداً قائماً ظننتُ» لكنّ الإلغاء أحسن وأكثر **﴿وانوِ ضمير الشأنِ﴾** في موهم إلغاء ما في الابتداء[٣] نحو:

[١١٦] [أرجو وآمُلُ أن تدنو مودَّتها] وما أخالُ لدينا مِنكَ تنويلُ[٤]

فالتقدير أخاله أي الشأن، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني **﴿أوْ﴾** انْوِ **﴿لام ابتدا﴾** معلّقة.

---

(١) عطفٌ على «بل في الوسط» يعني: وإن وقع الفعل بعد المفعولَين أيضاً يُلغى عن العمل.

[١١٥] البيت من الطويل والقائل: أبو أسيدة الدَّبيري.

(٢) «المعنى»: هذان الرجلان يزعمان أنّهما رئيسان لنا، ولكنّهما إنّما يكونان رئيسين إذا أغنامهما يسّرت. أي: زادت ألبانها وأولادها ـ المقصود: كيف هما سيّدان مع أنّهما فقيران؟ «الشاهد» في تأخُّر «يزعمان» عن مفعوليه «هما سيّدانا» ولذا لم يعمل فيهما بدليل رفع «سيّدانا» وعلامةُ رفعه الألف. ولو عَمِلَ نَصَبَه وكان بالياء «سيِّدَيْنا».

(٣) يعني: إذا كان الفعل في الابتداء ـ لا في الوسط أو الأخير ـ وتوهَّمَ أنّه مُلغًى عن العمل، لرفع مفعولَيه، فانْوِ ضمير شأنٍ واجعله المفعول الأوّل والجملة المذكورة ـ جميعها ـ اجعلها مفعولاً ثانياً.

[١١٦] البيت من البسيط والقائل: كعب بن زهير الشاعر ابن الشاعر المشهورين وكعب هذا من الشعراء الشيعة في الدولة الأمويّة ـ لعنهم الله ـ.

(٤) «المعنى»: أرجوُ وآمُل أن تقترب مودّة تلك المرأة إلينا، وما أظنُّ أنّ لنا منكِ ـ يا أيّتها المرأة ـ عطاءً. «الشاهد» في أنّ الوهم يذهب إلى أنّ «أخالُ» مُلغًى عن العمل، لأنّ «تنويل» الذي يجب أن يكون مفعولاً له مرفوعٌ. ولدفع هذا الوهم نُقدِّرُ ضمير شأنٍ يكون هو المفعول الأوّل، وجملة ما بعده مفعولٌ ثانٍ.

فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

﴿في﴾ كلامٍ ﴿مُوهمٍ﴾ أي مُوقع في الوهم، أي الذهن ﴿إلغاءَ ما﴾ أي فعل ﴿تقدَّما﴾ على المفعولين (١) كقوله:

[١١٧] [كَذاكَ أُدِّبتُ حتّى صارَ مِنْ خُلُقي]

إنِّي رأيتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ (٢)

تقديره: إنّي رأيتُ لَمِلاكُ، فحُذف اللّام وأُبقيَ التعليقُ.

﴿والتزم التعليقَ﴾ لفعل القلب غير «هَبْ» إذا وقع ﴿قبلَ نفي ما﴾ لأنّ لها الصدرَ فيمتنعُ أن يعمل ما قبلها في ما بعدها وكذا بقيّةُ المعلّقاتِ (٣) نحو ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ (٤).

---

(١) لام الابتداء إذا دخلت على المفعول يعلِّقُ الفعل عن المفعول، فإذا كان الفعل متقدِّماً ـ لا متوسِّطاً أو متأخِّراً ـ ومع ذلك، كان الوهم يذهب إلى أنّه مُلغًى عن العمل، قُدِّرَ لامُ الابتداء على المفعول، حتّى يكون مُعلَّقاً، أي: عاملاً في المَحَلّ، غير عاملٍ في اللفظ.

[١١٧] البيت من البسيط والقائل: بعض الفزاريين ـ كما في العينيّ ـ وأورده أبو تمّام في «الحماسة».

(٢) «المعنى»: هكذا أدّبوني حتّى صار الأدبُ مِن طبيعتي، وإنّي علمتُ أنّ قوامَ الطبيعةِ بالأدب. «الشاهد» في تقدُّمِ «رأيتُ» على مفعولَيه «مِلاكُ» و«الأدبُ» وهما مرفوعانِ، وكان يقتضي أن يكونا منصوبَين، فيُوقع في الوهم أنّ «رأيتُ» مُلغًى عن العمل بدون سبب، لذلك قدّرنا اللّام على «مِلاك» حتّى تكون معلَّقَة للفعل عن العمل.

(٣) لها الصدر، فلا يعمل الفعلُ الذي قبلَها في ما بعدها.

(٤) سورة الأنبياء، الآية ٦٥. «الشاهد» في مجيء «ما» النافية بعد «علمتَ» فعلّقها عن العمل ⇐

وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ　　　كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

﴿وَ﴾ قبلَ نفي ﴿إنْ﴾ كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١) ﴿وَ﴾ قبلَ نفي ﴿لا﴾ كـ«علمتُ لا زيدٌ عندكَ ولا عَمْرٌو» واشترط ابنُ هِشام (٢) في: «إنْ» و«لا» تقدُّمَ قَسَمٍ ملفوظٍ به أو مُقَدَّرٍ (٣) ﴿لامُ ابتداءٍ﴾ كذا سواءٌ كانت ظاهرةً نحو «علمتُ لزيدٌ مُنطلِقٌ» أم مقدَّرَةً كما مَرَّ (٤) ﴿أو﴾ لام ﴿قَسَمْ كذا﴾ نحو:

[١١٨] ولقد علمتُ لتأتِيَنَّ مَنِيَّتي　　　[إنّ المنايا لا تطيشُ سِهامُها] (٥)

﴿والاستفهام ذا﴾ أي الحكم، وهو تعليقُهُ للفعل إذا وليه ﴿له انْحَتَمْ﴾ سواءٌ تقدّمتْ أداته على المفعول الأوّل نحو «علِمْت أزيدٌ قائم أم عمروٌ» أمْ كان المفعول

⇐ في مفعوليه «هؤلاء» و«ينطقون»، لكنّ محلّهما منصوب، وكان الأنسب للشارح أن يُمثِّلَ بمثالٍ يظهر فيه عدم العمل اللفظي مثل «علمت ما زيدٌ قائمٌ» أمّا «هؤلاء» و«ينطقون» فلا يؤثِّرُ العامل فيهما شيئاً لِبناءِ الأوّل، وكونِ الثاني جُمْلَةً.

(١) سورة الإسراء، الآية ٥٢، ونحو «تَظنُّ إن زيدٌ قائمٌ إلّا معي».

(٢) أوضح المسالك ١: ٣١٧.

(٣) وإلّا فلا يُعلِّقان الفعل عن العمل، والقسم الملفوظُ به نحو «علمتُ واللهِ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ» و«علمتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمْروٌ» بتقدير: والله، و«علمتُ واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ إلّا معي» و«علمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ إلّا معي» بتقدير: والله.

(٤) في «إنّي رأيتُ ملاكُ الشّيمةِ الأدبُ» بتقدير: لَمِلاكُ.

[١١٨] البيت من الكامل والقائل: لبيد في المعلّقة المشهورة.

(٥) «المعنى»: واللهِ علمتُ واللهِ ليأتينّ موتي، فإنّ المنايا لا تخطأ سهامها. «الشاهد» في أنّ لامَ «لتأتينَّ» لامُ قسمٍ، جائت بعد «علمتُ» فعلَّقَتْهُ عن العمل.

اسمَ استفهام نحو ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ (١) أم أُضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو «علمتُ أبو مَن زيدٌ» (٢) فإن كان الاستفهام في الثاني نحو «علمتُ زيداً أبو مَن هُو» (٣) فالأرجح نصبُ الأوّل، لأنّه غير مستفهم به ولا مُضاف إليه ـ قاله في شرح الكافية (٤).

تتمّة

ذكر أبو علي مِن جملة المعلِّقات «لعلَّ» كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ (٥) وذكر بعضهم مِن جملتها «لوْ»، وجزمَ به في التسهيل (٦) كقوله:

[١١٩] وَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ لو أنّ حاتِماً … أراد ثَراءَ المالِ كان له وَفْرُ (٧)

---

(١) سورة الكهف، الآية ١٢. فـ«أيُّ» اسم استفهامٍ، مفعولٌ أوّل لِـ«نَعلم» علّقه عن العمل، ولذا رُفِعَ «أيُّ» ولو عملَ فيه لَنُصِب.

(٢) فـ«مَن» استفهاميّة أُضيفَ المفعول الأوّل ـ أبو ـ إليها، و«زيدٌ» مفعولٌ ثانٍ.

(٣) «زيداً» مفعولٌ أوّل «أبو» مفعولٌ ثان، أُضيف إلى «مَن» الاستفهاميّة.

(٤) شرح الكافية ١: ٢٥٠.

(٥) سورة الأنبياء، الآية ١١٠. «الشاهد» في تعليق لعلَّ «أدري» عن العمل، ولذا رُفِعَ «فتنةٌ» مفعوله الثاني، ومفعوله الأوّل «الهاء».

(٦) شرح التسهيل ٢: ٨٨ ـ ٨٩.

[١١٩] البيت من الطويل والقائل حاتم الطائيّ الجواد المشهور الذي انحاز أولاده إلى أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام.

(٧) «المعنى»: علم الناس إنّ «حاتم الطائي» لو أراد جمع المال لكان له مالٌ كثيرٌ. «الشاهد» ⇐

ثمّ الجملة المعلّق عنها العامل في موضعِ نصبٍ حتّى يجوز العطفُ عليها بالنَّصب (١).

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

﴿لعلمِ عرفانٍ وظنّ تهمهْ تعديةٌ لواحدٍ ملتزمهْ﴾ (٢) نحو ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ (٣)، ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (٤) أي بمتّهمٍ وكذلك «رأى» بمعنى «أبصر» أو «أصاب الرِّئَة» أو من «الرأي»، و«خالَ» بمعنى «تعهّد» أو «تكبَّرَ»، و«وجد» بمعنى «أصاب» ونحو ذلك يتعدّى لواحدٍ (٥).

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

﴿وَلِرأى﴾ بمعنى ﴿الرّؤيا﴾ في النوم ﴿انمِ﴾ أي إنسِب ﴿ما لِعَلِما﴾ حالكونه

⇐ في أنّ جملة «أنّ حاتماً.. الخ» سدّت مسدّ مفعولَي «عَلِمَ» فدخول «لَوْ» عليها عَلَّقَ «عَلِمَ» عن العمل.

(١) تقول ـ مثلاً ـ «علِمت ما زيدٌ قائمٌ، وعمراً جالساً».

(٢) يعني: «علمَ» بمعنى: عرف، و«ظنَّ» بمعنى: التهمة يتعدّيان إلى مفعولٍ واحد.

(٣) سورة النحل، الآية ٧٨. أي: لا تعرفون شيئاً، وشيئاً، مفعوله.

(٤) سورة التكوير، الآية ٢٤. حيث إنّ الآية الكريمة بالضاد أُخت الصاد، وليست بالظاء أُخت الطاء فليست شاهداً لما نحن فيه وهذا من السهو، ومعناها ـ والله أعلم ـ وليس النبيُّ بخيلاً على الوحي، ولم أجد في القاموس «الضنّ» بمعنى «التهمة»، والشاهد لما نحن فيه قول ابن سيرين ـ كما في القاموس ـ: «لم يكن عليٌّ يظنُّ في قتل عثمان» أي: لم يكن يُتَّهَم.

(٥) وقد نبّهنا على كلِّ ذلك في محالِّها غير أنّ «خال» بمعنى «تكبّر» لازم غير متعدٍّ أصلاً وقد نبّهنا عليه في محلِّه، وذِكْرُ الشارح له فيما يتعدّى لواحدٍ سهوٌ.

﴿طالبَ مفعولَين مِن قبلُ انتما﴾(1) وانصب به مفعولَين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى، إذ الرؤيا في النوم إدراكٌ بالباطن كالعِلم كقوله:

[١٢٠] أراهــم رِفــقَتي [حتّى إذا مـا — تـجافى الليلُ وانْـخَزَلَ انْـخِزالا](2)

وَعَلِّقْه وألغه بالشروط المتقدّمة(3).

وَلاَ تُـجِزْ هُـنَا بِـلاَ دَلِـيلِ — سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَـفْعُولِ

﴿وَلا تُجز هنا بلا دليلٍ(4) **سقوط مفعولين أو مفعولٍ﴾** وأجازه بعضهم إن وُجِدت فائدة كقولهم: «من يسمع يَخَلْ»(5) لا إن لم توجد كاقتصارك على «أظنّ» إذ لا يخلو الإنسان مِن ظنٍّ ما، فإن دلّ دليلٌ فأجِزْه كقوله تعالى: **﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾**(6) أي تزعمونهم شركائي، وقوله:

---

(1) أي: انتسب.

[١٢٠] البيت من الوافر والقائل: عمرو بن أحمر الباهليّ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم.

(2) «المعنى»: أرى في القوم أولئك ـ يعني: الذين ذكرهم الشاعر في الأبيات السابقة ـ رفقائي، حتّى إذا انكمش الليل، وانقطع انقطاعاً، والمراد: أنّي كنتُ أرى في النوم إلى الصباح أنّهم رفقائي. «الشاهد» في نصب «أرى» بمعنى: الرؤيا مفعولَين هما: «هم» و«رِفْقتي».

(3) فيقال في الإلغاء ـ مثلاً ـ «زيد رأيتُ قائمٌ» وفي التعليق «رأيتُ ما زيدٌ قائمٌ» أي: «رأيت في الرؤيا» ـ في المثالَيْن ـ.

(4) أي: بلا قرينة تدلّ على المحذوف.

(5) تقديره: يَخَلْ ما سمعه صحيحاً.

(6) سورة القصص، الآية: ٧٤. هذا مثال لحذف المفعولين فـ«هم» مفعولٌ أوّل و«شركائي» مفعولٌ ثاني حُذفا معاً لدلالة الكلام السابق على المحذوف.

[١٢١] [ولقد نزلْتِ] فلا تظنّي غيرَهُ مــنّي بمنزلة المحبِّ المُكرم (١)

أي واقعاً.

وَكَتَظُنَّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

﴿**وكتظنَ اجعل**﴾ [في المعنى] القول جوازاً وانصِب به مفعولين ولكن لا مطلقاً بل إن كان مضارعاً مسنداً إلى المخاطب نحو ﴿**تقولُ إن وليَ مستفهَماً به**﴾ بفتح الهاء، أي أداة استفهامٍ ﴿**و**﴾ إن ﴿**لم ينفصل**﴾ عنه.

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يَحْتَمَلْ

﴿**بغير ظرفٍ أو كظرفٍ**﴾ أي مجرور ﴿**أو عملٍ**﴾ أي معمولٍ بمعنى مفعولٍ نحو:

[١٢٢] متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِما يَحمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وقاسما (٢)

فإن انفصل عنه بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية نحو «ءَأنت تقول زيدٌ قائمٌ».

﴿**وإنْ ببعضِ ذي**﴾ الثلاثة ﴿**فصلْتَ**﴾ بين الاستفهام والقول ﴿**يُحْتَمَلْ**﴾ ولا

---

[١٢١] البيت من الكامل والقائل عنترة بن شدّاد العبسيّ من معلّقته المشهورة.

(١) «المعنى»: ولقد نزلتِ أيّتها المرأة منّي بمنزلة المحبّ المكرَّم، فلا تظنّي غير هذا. «الشاهد» في حذف المفعول الثاني فقط، وهو «واقعاً» والتقدير: فلا تظنّي غيره واقعاً فـ«غيره» مفعولٌ أوّل و«واقعاً» مفعولٌ ثانٍ.

[١٢٢] البيت من الرَّجَز والقائل: هدبة خشرم.

(٢) «تقول» أي: تظنّ «قُلُص»: النوق الشابّة «الرواسِم»: القويّة التي تؤثّر رجلها في الأرض، «المعنى»: إلى متى تظنّ أيّها الرجل أنّ النوق الشابّة الشديدة الوطأةُ يحملنَ عليهنّ قاسماً وأُمّه؟ «الشاهد» في نصب «تقول» بمعنى: تظنّ مفعولين هما «القُلُص» وجملة «يحملن.. الخ».

يضرّ في العمل نحو: **﴿أغداً تقولُ زيداً منطلقاً﴾** و«أفي الدار تقولُ عمرواً جالساً»[(١)] و:

[١٢٣] أجُهّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ؟ أم متجاهلينا؟ [(٢)]

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

﴿وأُجري القول كظنٍّ﴾ فينصب به المفعولان **﴿مطلقا﴾** بلا شرط [(٣)] **﴿عند سُليمٍ نحو: «قل ذا مشفقاً»﴾** ونحو:

[١٢٤] قالتْ وكنتُ رجلاً فطينا هذا لعَمْرُ الله إسرائينا

و«أعجبني قولكَ زيداً منطلقاً» و«أنتَ قائلٌ بِشْراً كريماً» [(٤)].

---

(١) «غدا» ظرف زمانٍ فصل بين همزة الاستفهام، وبين «تقول»، و«في الدار» جارٌ ومجرورٌ فصل بين همزة الاستفهام وبين «تقول»، ولذا عمل «تقول» في المثالين، ونصب مفعولين.

[١٢٣] البيت من الوافر والقائل: الكميت بن زيد الأسديّ شاعر أهل البيت عليهم السلام.

(٢) «المعنى»: أتظنّ أنّ بني لُؤَيٍّ جهّالٌ، أم متجاهلون قسماً بأبيك؟ «الشاهد» في فصل «جُهّالاً» وهو المفعول الثاني بين همزة الاستفهام وبين «تقول»، ومفعوله الأوّل «بني لُؤَيٍّ».

(٣) لا أن يكون مضارعاً، ولا أن يكون قبله استفهام، ولا أن يتّصل بالاستفهام.

[١٢٤] البيت من الرَّجَز والقائل أعرابي غير معلوم صاد ضبّاً فأتى به أهله فقالت له امرأته: هو ما مسخ من بني إسرائيل وروى الجواليقي بدل الشطر الأوّل في «المعرّب» وقال أهل السُّوْق لما جِيْنَا.

(٤) هذه الأمثلة الأربعة لِصِيغٍ مختلفة من «القول» الأوّل لفعل الأمر منه ومفعولاه، «ذا» ⇐

فصلٌ

في «أعلم وأرى» وما جرى مجراهما [1]

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

﴿إلى ثلاثة﴾ مفاعيل ﴿رأى وعلما﴾ المتعدِّيَين لمفعولين [2] ﴿عدَّوْا إذا صارا﴾ بإدخال همزة التعدية عليهما ﴿أرى وأعلما﴾ [3] نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ﴾ [4] و«أعلمَ زيدٌ عمراً

⇐ و«مُشفقاً» والثاني لفعل الماضي منه، ومفعولاه «هذا» و«إسرائينا»، والثالث للمصدر منه ومفعولاه «زيداً» و«منطلقاً» والرابع لاسم الفاعل منه، ومفعولاه «بِشراً» و«كريماً» وكلّها بمعنى الظنّ «أمّا معنى البيت» قالت تلك المرأة ـ والحال كنت أنا رجلاً أفهم وأُفْطِن ـ هذا الضبّ قسماً بذات الله إنّه من بني إسرائيل مُسِخَ بهذه الصورة.

(١) أي: ما كان مثلهما من باقي الأفعال كـ«نبّأ» ونحوه ممّا سيأتي.

(٢) يعني: رأى بمعنى «علم» أو «ظنّ» لا الذي بمعنًى آ خر، و«علم» بمعنى اليقين، لا بمعنًى آخَر.

(٣) إذ همزةُ باب الإفعال توجب زيادة مفعولٍ واحد، فإن دخلت هذه الهمزة على فعلٍ لازمٍ بنفسه صار متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، وإن دخلتْ على فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ بنفسه صار متعدِّياً إلى مفعولين، وإن دخلت على فعلٍ مُتعدٍّ بنفسه إلى مفعولين صار متعدِّياً إلى ثلاثة مفاعيل وهذا هو الغالب في باب الإفعال.

(٤) سورة الأنفال، الآية ٤٣. «يُرِيْ» مضارع «أرى» ومفاعيل «يُرِي» هي: «الكاف» «هم» «قليلا» وفاعله «الله»، ومفاعيل «أرى» هي: «الكاف» «هم» «كثيراً» وفاعله ضمير «هو» مستترٌ فيه راجعُ إلى «الله».

بِشْراً كريماً»[١].

وَمَا لِـمَفْعُولَيْ عَـلِمْتُ مُـطْلَقَا   لِـلثَّانِ وَالثَّـالِثِ أَيْـضاً حُـقِّقَا

﴿**وما لمفعولَي عَلِمتُ**﴾ وأخواته ﴿**مُطلقا**﴾ من الإلغاء والتعليق عنهما وحذفهما أو أحدهما لدليلٍ، ﴿**للثانِ والثالثِ**﴾ من مفاعيل هذا الباب ﴿**أيضاً حُقِّقا**﴾ نحو قول بعضهم: «البركةُ أعلَمَنا اللهُ مع الأكابرِ»[٢] وقوله:

[١٢٥] وأنتَ أراني اللهُ أمنعُ عاصم
[وأرْأفُ مستكفًى وأسمحُ واهبِ][٣]

وتقول «أعلمتُ زيداً»[٤] أمّا [المفعولُ] الأوّل منها فلا يجوز إلغاؤهُ ولا تعليقُ الفعل عنه ويجوز حذفُه مع ذِكْرِ المفعولَيْن اقتصاراً[٥] وكذا حذف الثلاثة لدليل

---

(١) «زيد» فاعل، والباقي مفاعيل بالترتيب.

(٢) فـ«الله» فاعل و«نا» مفعولٌ أوّل، و«البركة» ثانٍ و«مع الأكابر» ثالث، وحيث توسّط «أعلمَ» بين مفعولين أُلغي عن العمل، ورفع «البركة».

[١٢٥] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المقبوض. والقائل مجهول.

(٣) «المعنى» أراني الله بأنّك أقوى حافظٍ، وأكثر رأفةٍ ممّن يُطلبُ منه الكفاية، وأكبر واهبٍ «الشاهد» في إلغاء «أرى» من العمل لتوسّطه بين مفعوليه، ومفاعيله هي على الترتيب: «ياء المتكلّم» «أنت» «أمنع» وفاعله «الله»...

(٤) هذا مثالٌ لحذفِ المفعولين، وذلك فيما لو قيل هذا، في جواب سؤال: «مَن الذي أعلمته بأنّ بِشراً كريماً» فيقول: «أعلمتُ زيداً» أي: أعلمتُ زيداً بِشراً كريماً.

(٥) أي: اعتباراً بأنّه لا مفعولَ له سوى هذين، إذ كثيراً ما، لا يتعلّقُ الغرضُ ببيان بعضِالمفاعيل، كما لوقيل «أعلمتُ بشراً كريماً» ولا أهميّة في ذِكر من أُعْلِمَ بذلك.

ـ ذكرهُ في «شرح التسهيل» [١] ـ. ونقل أبو حيّان أنّ سيبويه ذهب إلى وجوب ذِكْرِ الثلاثة دونه [٢].

وَإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ ... هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

﴿وإن تعدّيا لواحدٍ بلا هَمزٍ﴾ بأن كان «رأى» بمعنى «أبصر» و«علم» بمعنى «عرفَ» ﴿فلاثنين به تـوصّلا﴾ [٣] نحو «أريتُ زيداً عمراً» و«أعلمتُ بِشراً بَكْراً» [٤] والأكثرُ المحفوظ في «علم» ـ هذه ـ نَقْلها بالتضعيف [٥] نحو: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [٦] ونقلها بالهمزة قياسٌ على ما اختاره في «شرح التسهيل» [٧] مِن أنّ نقلَ المتعدِّي لوحدٍ بالهمزة قياسٌ لا سماعٌ خلافاً لسيبويه [٨].

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَى كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

﴿و﴾ المفعول ﴿الثاني منهما﴾ أي مِن مفعولَي «أرى» و«أعلم» ـ المتعدِّيَين لهما بالهمزة ـ ﴿كثانِ اثنَي﴾ أي مفعولَي ﴿كسا﴾ في كونه غير الأوّل نحو «أريتُ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٠٣.

(٢) أي: بدون دليلٍ وقرينةٍ عليها.

(٣) أي: إذا صارا «أرى» و«أعلم» تعديا إلى مفعولين لما سبق منّا آنفاً من أنَّ همزة الإفعال ـ غالباً ـ تضيف مفعولاً واحداً إلى الفعل.

(٤) أي: جعلتُ زيداً يبصر عمراً، وعرَّفْتُ بشراً لِبَكرٍ.

(٥) أي: نقلُها إلى مفعولَين بسبب تضعيف عينه في «باب التفعيل»، لا بهمزة «باب الإفعال».

(٦) سورة البقرة، الآية ٣١. أي: عرّف آدم الأسماءَ فـ«آدم» و«الأسماء» مفعولاه.

(٧) شرح التسهيل ٢: ١٠٠.

(٨) حيث يرى أَنّ نقل الفعل إلى «باب الإفعال» سماعيٌّ.

زيداً الهلالَ» فالهلال غيرُ زيدٍ كما أنّ الجُبّة غيره في نحو «كسوتُ زيداً جُبّةً» وفي جواز حذفه نحو «أريتُ زيداً» كما تقول «كسوتُ زيداً»[(١)] وفي امتناع إلغائه[(٢)] ﴿**فَهْوَ به في كلّ حكمٍ**﴾ مِن أحكامه ﴿**ذُو ائتِسا**﴾ أي صاحب اقتداء، واستُثني التعليق فإنّه جائزٌ فيه وإن لم يَجُزْ في ثاني مفعولَي «كسا» نحو: ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ**﴾[(٣)].

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَـذَاكَ خَـبَّرَا

﴿**وكأرى السابق**﴾ أوّل الباب في التعدية إلى الثلاثة ﴿**نَبّأَ**﴾ ألحقه به سيبويه واستشهد بقوله:

[١٢٦] نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسفاهَةُ كاسمها يُـهدي إليَّ غـرائبَ الأشـعارِ[(٤)]

---

(١) مع وجود القرينة على المحذوف.

(٢) فكما لا يُلغى عن العمل «كسا» كذا لا يُلغى عن العمل «أرى» و«أعلم» المتعدّيان لاثنين.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٦٠. «فالياء» مفعولٌ أوّل، وجملة «تُحيي الموتى» مفعولٌ ثانٍ، دخل عليها «كيف» الاستفهاميّة فعلّقَ «أرى» عن العمل فيها.

[١٢٦] البيت من قصيدة من البحر الكامل والقائل النابغة الذبياني يهجو بها زُرعة بن عمرو بن خويلد، و«السفاهة كاسمها» مبتدأ وخبر اعترض بين المفعولين، أراد: السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمّى بهذا الإسم قبيح، لأنّ السَّفه كما ينكر فعله، ينكر اسمه.

(٤) «زُرعةَ» اسم رجلٍ بعث بأشعارٍ في هجو هذا الشاعر، فأنشد الشاعر هذا البيت. «المعنى»: أُنبِئْتُ بأنّ زرعة ـ والحال أنّ السفاهة هي كاسم زُرعة ـ يهدي إليّ أشعاراً غريبةً. «الشاهد» في نصب «نُبّيءَ» مفعولين هما: «زُرعةَ» وجملة «يهدي.. الخ» والحال هو مجهولٌ، فمعلومه ينصب ثلاثة مفاعيل.

لكنّ المشهور فيها تعديتها إلى واحدٍ بنفسها وإلى غيره بحرف جرٍّ [١] وألحق به السيرافي ﴿أخبرا﴾ كقوله:

[١٢٧] وما عليكِ إذا أُخْبِرتِنِيْ دَنِفاً ... وغابَ بعلُكِ يوماً أن تعوديني [٢]

وألحق به أيضاً ﴿حَدَّثَ﴾ كقوله:

[١٢٨] أوْ منعتُمْ ما تُسألونَ فمَنْ حُدْ ... دِثتموه له عَلَينا الوَلاءُ [٣]

وألْحق به أبو علي ﴿أنبأَ﴾ كقوله:

[١٢٩] وَأُنْبِئتُ قيساً ولم أبْلُهُ ... كما زعموا خيرَ أهلِ اليَمَنِ [٤]

---

(١) لكنّه ورد في القرآن الحكيم تعديه بنفسه إلى مفعولٍ واحدٍ وللثاني بحرف جرٍّ، كما ورد تعدِّيه بنفسه إلى مفعولين فمن الأوّل قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ سورة الحجر، الآية ٥١، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ المَاءَ قِسْمَةٌ﴾ سورة القمر، الآية ٢٨.

[١٢٧] البيت من البسيط والقائل رجل من بني كلاب.

(٢) «المعنى»: ليس عليكِ ـ أيتها المرأة ـ بأسٌ أن تعوديني يوماً إذ أُخبرتِ بأنّي مريضٌ، وكان بعلك غائباً عن البلد. «الشاهد» في تعدّي «أُخبِرْتِ» مجهولاً إلى مفعولين هما: «ياء المتكلّم» و«دَنِفاً» فمعلومه يتعدّى إلى ثلاثة.

[١٢٨] البيت من الخفيف والقائل الحارث بن حلزّه اليشكريّ الشّاعر المشهور.

(٣) «المعنى»: أو منعتم عن الأمر الذي تُسألون عنه، فالذي أُخبرتم عنه يكون له علوّ علينا. «الشاهد» في تعدِّي «حُدِّثَ» مجهولاً إلى مفعولَين هما: «الهاء» وجملة «له علينا».

[١٢٩] البيت من المتقارب والقائل ميمون بن قيس الأعشى الشّاعر المشهور.

(٤) «المعنى»: أُخْبرتُ بأنّ قيساً خيرُ أهل اليمن كما زعموا، ولكن لم أمتحنه حتّى أعرفَ صحّةَ هذا الخبر. «الشاهد» في تعدّي «أُنبِئ» مجهولاً إلى مفعولين هما «قيساً» و«خيرَ أهلِ اليمن» فمعلومه يتعدّى إلى ثلاثة.

﴿كذاك خبَّرا﴾ وألحقه بـ«أرى» السيرافي أيضاً كقوله:

[١٣٠] وخُبِّرْتُ سوداءَ الغميم مريضةً فأقبلْتُ مِن أهلي بمصرَ أعودُها [(١)]

هذا باب «الفاعل» وفيه المفعول به

وهو ـ كما قال في شرح الكافية ـ المسند إليه فعلٌ تامٌّ مُقدَّمٌ فارغٌ باقٍ على الصوغِ الأصليِّ أو ما يقوم مقامه [(٢)]. فـ«المسند إليه» يعُمّ الفاعل والنائبَ عنه والمبتدأ والمنسوخَ الابتداء [(٣)] وقيدُ «التامّ» يُخرج اسمَ كان [(٤)] و«التقديم» يُخرج المبتدأ [(٥)] و«الفراغ» يخرج نحو «يقومانِ الزيدانِ» [(٦)] و«بقاءُ الصوغِ الأصليّ» يُخرجُ النائبَ عن الفاعل [(٧)] وذِكْرُ «ما يقوم مقامه» يُدخلُ فاعل اسم الفاعلِ والمصدر

---

[١٣٠] البيت من الطويل والقائل العوام بن عقبة بن كعب بن زهير.

(١) «سوداءَ الغميم» اسم امرأةٍ كانت تنزل أرضاً اسمها «الغميم». «المعنى» أُخبرت بأنّ سوداء الغميم مريضة، فجئت من عند أهلي إلى البلد حتّى أعودها. «الشاهد» في تعدِّي «خُبِّر» مجهولاً إلى مفعولين هما «سوداءَ الغميم» و«مريضةً» فمعلومه يتعدّى إلى ثلاثة.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٥٧.

(٣) كاسْم «كان» واسم «إنّ» ونحوهما.

(٤) لأنّه أُسند إليه فعلٌ ناقصٌ.

(٥) لأنّ الفعل المسند إلى المبتدأ مُؤخَّرٌ عنه كـ«زيد قام».

(٦) لأنّ «يقومان» متضمِّنٌ ضميرَ المثنّى، وليس فارغاً.

(٧) لأنّ فعله مجهولٌ، وصياغته غيرُ أصليّةٍ، فمثلاً «ضَرَبَ» صوغُه الأصلي بثلاث فتحات، أمّا مجهوله ـ بضمّ الضاد، وكسر الراء ـ فهو صَوْغٌ عَرَضيٌّ غيرُ أصليٍّ.

واسم الفعلِ والظرف وشِبْهِهُ (١) و«أو» فيه للتنويع لا للترديد (٢). وذكر المصنّف للنوعين مثالَين، فقال:

اَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَي أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى (٣)

ومثَّل بهذا المثال (٤) إعلاماً بأنّه لا فرق في الفعل بين المتصرِّف والجامد.

وحَصْره الفاعل في مرفوعَي ما ذكره إمّا جَزْيٌ على الغالب لإتيانه مجروراً بـ«من» إذا كان نكرة بعد نفيٍ أو شبهه كـ«ما جاءني مِن أحدٍ» وبالباء في نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (٥) أو إرادةٌ للأعمِّ مِن مرفوعَي اللفظ والمَحَلّ (٦).

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلّاَ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

---

(١) أي: وفاعلُ المصدر، وفاعل اسم الفعل، وفاعل الظرف وفاعل شبه الظرف وهو الجار والمجرور، لأنّ اسم الفاعل، والمصدر.. الخ يقوم كلٌّ منها مقامَ الفعل، لوجود معنى الحَدَث فيه.

(٢) يعني: أو في قوله «أو ما يقوم مقامه» أي: الفاعل نوعان، نوعٌ فاعل الفعل، ونوعٌ آخرُ فاعل ما يقوم مقام الفعل.

(٣) «أتى زيد» مثالٌ لفاعل الفعل «منيراً وجهه» مثالٌ لفاعلِ ما يقوم مقام الفعل، فـ«منيراً» اسمُ فاعلٍ قائمٌ مقام الفعل «وجهه» فاعله.

(٤) أي: «نِعم الفتى» فـ«نعم» فعلٌ جامدٌ و«الفتى» فاعله.

(٥) سورة النساء، الآية ٧٩ فـ«أحد» فاعلُ «جاء» و«الله» فاعلُ «كفى» جُرّا بـ«مِن» وَ«الباء».

(٦) يعني: المصنّف حَصَر الفاعل في المرفوع ـ مع أنّه قد يُجرُّ الفاعلُ بـ«مِن» و«الباء» فلايكون الفاعل بعدهما مرفوعاً ـ فذلك إمّا لأنّ الغالب كون الفاعل مرفوعاً في اللفظ، وإمّا لأنّ مراده «الفاعلُ مرفوعٌ، إمّا لفظه أو محلُّهُ» وإذا دخل حرفُ الجرّ عليه يبقى محلُّهُ مرفوعاً.

﴿وَ﴾ لابدّ **﴿بعدَ فعلٍ﴾** مِن **﴿فاعل﴾** وهي ـ أعني البَعديَّة ـ مرتبته فلا يتقدّم على الفعل لأنّه كالجزء منه [١] **﴿فإنْ ظهرْ﴾** في اللفظ نحو: «قام زيدٌ» و«الزيدان قاما» [٢] **﴿فَهْوَ﴾** ذاكَ **﴿وإلاّ فضميرٌ استَتَرْ﴾** راجعٌ إمّا لمذكورٍ نحو: «زيدٌ قام» و«هندٌ قامت» [٣] أو لما دَلَّ عليه الفعل نحو: «ولا يشربُ الخمرَ حينَ يشربها وهو مؤمنٌ» أي ولا يشربُ الشاربُ [٤] أو لما دلّ عليه الحالُ المشاهدةُ نحو: ﴿**كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ**﴾ [٥] أي بلغتِ الروحُ.

قاعدة

قالوا: لا يُحذف الفاعل أصلاً عند البصريّين، واستثنى بعضهم صورةً، وهي:

---

(١) أي: لأنّ الفاعل كالجزء من الفعل، لاحتياج الفعل إليه معنًى واستعمالاً.

(٢) ذكر مثالَين: الأوّل الفاعل فيه اسمٌ ظاهرٌ وهو «زيد» والثاني الفاعل فيه ضميرٌ: «ألِفُ قاما».

(٣) تقديرهما «زيدٌ قام هو» و«هندٌ قامت هي» فالضميران راجعان إلى «زيد» و«هند» المذكورَيْن.

(٤) تقدير المثال: ولا يشربُ هو الخمر.. الخ، والضمير يرجع إلى «الشارب» الذي لم يُذكر في الكلام، وإنّما دلّ الفعل عليه، إذ الشربُ لا يتحقّق بدون شارب «ومعنى الحديث»: إنّ المؤمن لا يشربُ الخمر، وإنّما يتخلّى عن إيمانه أوّلاً ثمّ يشربُ الخمر.

(٥) سورة القيامة، الآية ٢٦. التقدير: كلّا إذا بلغت هي التراقي، فـ«هي» ضمير مستتر فاعل لـ«بلغت»، راجعٌ إلى «الروح» التي لم يُذكر في اللفظ، ولا دلّ عليها الفعل السابق، وإنّما دلّ عليها الحالة التي يُشاهدها المخاطب في هذه الآيات وهي بيان حالة المحتضَر و«التراقي» أعلى الصَدْر.

فاعل المصدر نحو «سَقْياً» و«رَعْياً» وفيه نظرٌ [١] وقد استُثنيت صورةٌ أُخرى وهي فاعلُ فعلِ الجماعة المؤكَّدِ بالنون [٢] فإنّ الضمير فيه يحذَف وتبقى ضمّته دالّةً عليه وليس مستتراً ـ كما سيأتي بيانه في «باب نونَي التوكيد» ـ.

وَجَــرِّدِ الْـفِعْلَ إِذَا مَـا أُسْـنِدَا لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ«فَازَ الشُّهَدَا»

﴿وجرِّد الفعل﴾ من علامة التثنية والجمع ﴿إذا ما أُسندا لاثنين﴾ ظاهِرَين أو ﴿جمعٍ﴾ ظاهرٍ ﴿كفاز الشهدا﴾ و«قامَ أخواك» و«جاءَتِ الهِنْداتُ» [٣] هذه هي اللغة المشهورة.

وَقَــدْ يُـقَالُ سَـعِدَا وَسَـعِدُوا وَالْـفِعْلُ لِـلظَّاهِرِ بَـعْدُ مُسْـنَدُ

﴿وَقَد﴾ لا يُجرَّد بل تلحقه حروفٌ دالّةٌ على التثنية والجمع كالتاء الدالّة على التأنيث [٤] و ﴿يُقال: سَعِدا وسَعِدوا و﴾ الحالُ أنّ ﴿الفعلُ﴾ الذي لحقَتْهُ هذه

---

(١) وجه النظر ـ كما قيل ـ: إنّ المفعولَ المطلق لا يعملُ مُطلقاً حتّى في الفاعل عند الشارح.

(٢) مثل «الزيدون لَيضربُنَّ» أصله «ليضربون» الواو ضميرٌ فاعل «يضربون»، فلمّا دخل نون التأكيد اجتمع ساكنان: «الواو، والنون الأُولى» فحُذفت الواو ـ ولم تُستتر ـ لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمّة على الباء دلالةً على أنّ المحذوف واوٌ لا ياءٌ، وسيأتي البحثُ عنه في نونَي التأكيد عند قوله «واحْذِفْهُ مِن رافع هاتَين.. الخ».

(٣) المثال الأوّل للفاعل، جمعُ المذكّر «الشهداء» والثاني للمثنّى «أخواك» والثالث لجمع المؤنَّث «الهِندات».

(٤) يعني: كما أنّ تاء التأنيث تلحق الفعل المسند إلى الظاهر وهي علامةٌ للتأنيث فقط دونَ أن تكون ضمير تأنيثٍ كذلك علامتا التثنية والجمع تلحقان الفعلَ المسندَ إلى الظاهر ـ عند بعضٍ ـ كعلامةٍ فقط، لا ضمير.

العلامة **﴿للظاهرِ بعدُ مُسندُ﴾**(١) ومنه قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار»(٢) (٣) وقول بعضهم: «أكلوني البراغيثُ»(٤) وقول الشاعر:

[١٣١] [تَولّى قِتالَ المارقينَ بنفسه] وقد أسلماهُ مُبْعَدٌ وحميمٌ(٥)

وقوله:

[١٣٢] [نُتِجَ الرَّبيعُ مَحاسِناً] ألْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ(٦)

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

---

(١) فيقال ـ مثلاً ـ «سعدا الزيدان» و«سعدوا الزيدون»، فقيل: إنّها لغةُ «طَيّء» وقيل: إنّها لغة «أزد».

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٣١٢، صحيح البخاري ١: ١٣٩؛ ٤: ٨١ و٨: ١٧٧ ـ ١٩٥.

(٣) أي: يأتي بعضهم عقيبَ بعضٍ «الشاهد» في «يتعاقبون» حيث أُسندَ إلى واوِ الجمع مع أنّ فاعله اسمُ ظاهرٍ مذكورٍ «ملائكةٌ».

(٤) «الشاهد» في أنّ «البراغيث» فاعلٌ لِـ«أكل» ومع ذلك أُسند إلى واوِ الجمع.

[١٣١] البيت من الطّويل والقائل: عبدالله بن قيس الرّقيّات في مرثية مصعب بن الزبير بن العوامّ.

(٥) «المعنى»: ذلك الرجل بنفسه تولّى الحرب مع الخوارج، وبالتأكيد أسلمه إلى الأعداء أصدقاؤه والبعيدون عنه. «الشاهد» في «أسلماه» حيث أُسندَ إلى ألف التثنية مع أنّ فاعله اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ بعده «مُبعدٌ وحَميمٌ».

[١٣٢] البيت من الكامل المرفّل والقائل: أبو فراس الحمداني شاعر الشيعة الملك.

(٦) «نتج» على وزن «ضرب» يقال «نتجتِ القابلةُ أختها وَلَداً» فيتعدّى إلى مفعولين، ويُبنى للمجهول فيقال «نُتجتْ أُختُ القابلةِ وَلَداً». «محاسن» جمع «حُسن» بالضمّ على غير القياس والمراد بها صغار الأشجار. «المعنى» أولد الربيع صغارَ الأشجار التي بيضُ السحائبِ ألقَحْنها بالمطر. «الشاهد» في «ألقَحْنَ» حيث أُسند إلى نون جمع المؤنّث مع أنّ فاعله اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ هو «غُرُّ السحائب».

﴿ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أُضمرا﴾ تارةً جوازاً إذا أُجيبَ به استفهامٌ ظاهرٌ كَمِثل: **﴿«زيدٌ» في جواب: «مَن قَرأ»؟﴾**[1] أو مقدَّرٌ نحو: **﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ ﴾**[2] ببناء «يُسبّحُ» للمفعول، أو أُجيب به نفيٌ كقولك ـ لمن قال: لم يقم أحدٌ ـ: «بلى زيدٌ»[3] وتارةً وجوباً إذا فُسِّر بما بعده كقوله سبحانه: **﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾**[4].

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْـمَاضِي إِذَا ... كَانَ لِأُنْثَىٰ كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى
وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

﴿وتاءُ تأنيثٍ﴾ ساكنةٍ **﴿تلي﴾** الفعل **﴿الماضي﴾** دلالةً على تأنيث فاعله **﴿إذا كان**[5] **لأُنثى﴾** ولا تلحق المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة، ولا الأمر لاستغنائه بالياء[6] **﴿كـ«أبتْ هندُ الأذى»**[7] **وَإنّما تلزمُ﴾** هذه التاء **﴿فعلَ مُضمَرٍ﴾** أي

---

(١) فلو قيل «مَن قرأ؟» الجواب «زيدٌ» تقديره «قرأ زيدٌ» فـ«زيدٌ» فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ في جواب استفهامٍ ظاهرٍ.

(٢) سورة النور، الآيتان ٣٦ و٣٧. أي: لمّا قيل «يُسبَّحُ له فيها بالغدوّ والآصال» كأنّه قيل «مَن يُسبِّح؟» فأُجيب «رِجالٌ» تقديره: «يُسبِّحُ رجالٌ» فـ«رجال» فاعل لفعلٍ محذوفٍ في جواب استفهامٍ مُقدَّرٍ.

(٣) تقديره: «بلى قام زيد» فـ«زيد» فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ في جواب النَّفي.

(٤) سورة التوبة، الآية ٦.   (٥) أي: إذا كان الماضي.

(٦) فـ«تضرب هند» و«اضربي يا هند» لا يحتاجان إلى تاء التأنيث. لأنّ «تاء تضرب» و«ياء اضربي» علامتان للتأنيث.

(٧) أي: امتنعت هندٌ منَ الأذيّة.

فعلاً مُسنداً إليه [١] سواءٌ كان مضمرَ مؤنَّثٍ حقيقيٍّ أو مجازيٍّ **﴿مُتّصلٍ﴾** به نحو: «هندٌ قامَتْ» و«الشَّمْسُ طلعتْ» [٢] بخلاف المنفصل نحو: «هندٌ ما قامَ إلّا هيَ» [٣] وشذّ حذفها في المتّصل [٤] في الشّعر كما سيأتي **﴿أو﴾** فعلاً مسنداً إلى ظاهرٍ **﴿مُفهمِ ذاتَ حِرِ﴾** أي صاحبة فَرجٍ، ويُعبَّر عن ذلك بالمؤنّث الحقيقيّ نحو «قامت هندٌ» بخلاف المسند إلى ظاهرٍ مؤنَّثٍ غير حقيقيٍّ نحو «طلعتِ الشمسُ» فلا تلزمه.

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

﴿وقد يُبيحُ الفصلُ﴾ بين الفعل والفاعل بغير «إلّا» **﴿تركَ التاءِ في﴾** فعلٍ مسندٍ إلى ظاهر مؤنَّث حقيقيّ **﴿نحو: أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ﴾** [٥] وقوله:

[١٣٣] إنّ امْـرءاً غَـرَّهُ مـنكُنَّ واحـدةٌ ... بَعدي وبعدكِ فـي الدنـيا لمـغرورُ [٦]

---

(١) أي: إلى الضمير بأن يكون فاعلهُ ضميراً.

(٢) التقدير: «هندٌ قامت هي» و«الشمسُ طَلَعَتْ هي» فـ«هي» في المثالين ضميرٌ متّصلٌ بـ«قامت» و«طلعت» فاعلاً لهما. وذكر مثالين؛ الأوّل: لضمير المؤنَّث الحقيقي والثاني: لضمير المؤنَّث المجازي.

(٣) فـ«هي» ضميرٌ وقع فاعلاً لـ«قام» وحيث انفصل مِن «قام» بـ«إلّا» لم تلحق تاء التأنيث بـ«قام».

(٤) يعني: شذّ حذف التاء اذا كان الفعل متّصلاً بالفاعل الذي هو ضميرٌ مؤنّثٌ، وسيأتي بعد بيتين في شرح قول الناظم: «والحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ.. الخ».

(٥) فـ«أتى» فعلٌ و«بنتُ الواقف» فاعله، وحيث فُصِلَ بينهما بالمفعول ـ القاضي ـ جاز ترك التاء في الفعل فلم يقل «أتت».

[١٣٣] البيت من البسيط والقائل: غير معلوم. راجع: الأشموني ٢: ٥٢.

(٦) «المعنى»: المعشوقة كانت غرّت عاشقها، فأنشد هذا البيت: لو أنّ امرءً غرّته النساء ـ

⇐

والأجودُ فيه إثباتها.

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُـضِّلاَ   كَمَا زَكَـا إِلاَّ فَـتَاةُ ابْـنِ الْـعَلاَ

﴿والحذفُ﴾ للتاءِ مِن فعلٍ مسندٍ إلى ظاهر مؤنَّث حقيقيٍّ **﴿مَعْ فَصْلٍ﴾** بين الفعل والفاعل **﴿بإلاّ فُضِّلاَ﴾** على الإثبات[1] **﴿كما زكى إلاّ فتاةُ ابنِ العُلا﴾** إذ الفعل في المعنى مُسندٌ إلى مُذكَّرٍ لأنّ تقديره: «ما زكى أحدٌ إلّا فتاةُ ابنِ العُلا» ومثالُ الإثبات قوله:

[١٣٤] ما برِئَتْ مِن ريبةٍ وذَمِّ   في حربنا إلّا بناتُ العَمِّ[2]

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ   ضَمِيرِ ذِي المَجازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

﴿والحذفُ﴾ للتاءِ مِن فعلٍ مُسندٍ إلى ظاهر مؤنَّثٍ حقيقيٍّ **﴿قد يأتي بلافصلٍ﴾** حكى سيبويه عن بعضهم «قال فلانة» **﴿و﴾** الحذفُ **﴿مَع﴾** الإسنادِ إلى

⇐ بعدي وبعد معشوقتي التي غرّتني ـ لكان ذلك هو المغرور، أي: يجب أنْ يعتبر الرجالُ بغروري فلا يَغْتَرُّوْنَ من النساء بعد ما غُررْتُ أنا. «الشاهد» في فصل ضمير المفعول و«منكنّ» بين الفعل ـ «غرّ» ـ وبين فاعله ـ «واحدةٌ» ـ ولذا جاز ترك التاء في الفعل، فلم يقل «غرَّته».

(١) يعني: إذا فصلتْ «إلّا» بين الفعل وبين فاعله المؤنَّثِ الحقيقي فالأفضل تجرّد الفعل من تاء التأنيث ففي المثال «زكى» فعلٌ، وفاعله «فتاةٌ» وحيث فصل بينهما «إلّا» جُرِّدَ الفعل من التاء فلم يقل «زكت».

[١٣٤] البيت من الرَّجز والقائل: غير معلوم. راجع: الأشموني ٢: ٥٢.

(٢) «الشاهد» في فصل «إلّا» بين الفعل «برئت» وبين فاعله المؤنّث «بناتُ العمّ» ومع ذلك جائت تاءُ التأنيث فقال «برئت».

﴿ضميرِ﴾ المؤنّثِ **﴿ذي المجاز﴾** وهو الذي ليس له فرجٌ **﴿في شِعْرٍ وَقَع﴾** قال عامر الطّائيّ:

[١٣٥] فلا مُـزنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَـها ... ولا أرضَ أبْــقَلَ إبـقالها [١]

وحمله ابن فلاح في «الكافي» على أنّه عائدٌ إلى محذوفٍ، أي: ولا مكانَ أرضٍ أبقلَ، والضمير في «إبقالها» للأرض.

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَـالتَّاءِ مَـعْ إحْـدَى اللَّـبِنْ

﴿والتاءُ مع﴾ فعلٍ مسندٍ إلى **﴿جمعٍ سوى السالمِ مِن مُذكَّرٍ﴾** ـ وهو جمع التكسير وجمعُ المؤنَّثِ السالم ـ **﴿كالتاء مع﴾** مُسندٍ إلى ظاهر مؤنَّث غير حقيقيّ نحو: **﴿إحدى اللَّبِنْ﴾** [٢] أي «لَبِنَة»، فيجوز إثباتها نحو: «قالت الرجالُ» و«قامتِ الهنداتُ» على تأويلهم بالجماعة. وحذفها نحو «قامَ الرجالُ» و«قامَ الهنداتُ» على تأويلهم بالجمع.

هذا مقتضى إطلاقه في جمع المؤنَّث وإليه ذهب أبو علي، وفي «التسهيل» [٣]

---

[١٣٥] البيت من المتقارب والقائل: عامر بن جوين الطائي يصف السحابة والأرض النافعتين.
راجع: الأشموني ٢: ٥٣.

(١) «مزنة» ـ كغرفة ـ: السحابة البيضاء، «وَدْق» ـ وزان فَلْس ـ المطر «المعنى»: هذه المدّة لا مطرتْ سحابةٌ بيضاءُ مطرها، ولا أرضٌ أنبتت بقلها. «الشاهد» في «أبقل» حيث إنّ فاعلها ضمير مؤنَّث مجازيّ متّصلٌ به راجع إلى «أرض» ومع ذلك ترك تاء التأنيث فيه فلم يقل «أبقلتْ».

(٢) «اللَّبِنْ» جمع «لبنة» وهي غير مطبوخ، ويقال للمطبوخ منه: الآجُرّ، و«إحدى اللَّبِن» أي: مُفردها وهو «لَبِنَة».

(٣) شرح التسهيل ٢: ١١٠.

تخصيصه بما كان مفرده مُذكَّراً كـ«الطلَحاتِ» أو مُغَيَّراً كـ«بنات» [١] أمّا غيره كـ«الهندات» فحكمه حكم واحدِهِ، ولا يجوز «قام الهندات» إلّا في لغةِ «قال فلانة».

قال في «شرح الكافية» [٢]: ومثلُ جمع التكسير ما دلّ على جمعٍ ولا واحدَ له من لفظه كـ«نسوة» تقول «قال نسوةٌ» و«قالت نسوةٌ» [٣]، أمّا جمع المذكّر السالم [٤] فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث، لأنّ سلامة نظمه تدلُّ على التذكير، و«البنون» جرى مجرى التكسير لتغيُّرِ نظمِ واحدِهِ [٥] كـ«بنات».

وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا   لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

﴿**والحذفُ**﴾ للتاء ﴿**في**﴾ فعل مسندٍ إلى جنسِ المؤنّث الحقيقيِّ نحو: ﴿**نعمَ الفتاة**﴾ و«بئس المرأة» [٦] ﴿**استحسنوا لأنّ قصد الجنسِ فيه**﴾ على سبيل المبالغة في المدح أو الذمّ [٧] ﴿**بيِّن**﴾ ولفظ الجنس مذكّرٌ ويجوز التأنيث على

---

(١) فـ«طلحة» مُذكّرٌ، و«بنات» مُغَيَّرٌ، إذ مفرده «بنت» متّصل النّون بالتاء.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٦٧.

(٣) وجاء بدون التّاء في القرآن الحكيم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ سورة يوسف، الآية ٣٠.

(٤) مثل «زيدون».

(٥) فمفرده: «إبن» وجمعه: «بنون»، ولذا يجوز في الفعل المسند إليه أن يكون مع تاء التأنيث كقول مولاتنا أُمّ البنين زوجة مولانا أميرالمؤمنين عليه الصلاة والسلام:

* كانتْ بَنُونَ لِيَ أُدعى بهم *

(٦) أي: نعم جنس الفتاة، وبئس جنس المرأة.

(٧) المبالغة في المدح «كنعم الفتاة» والذمّ «كبئس المرأة».

مقتضى الظّاهر فتقول: «نِعْمَتِ الفتاة» و«بئست المرأة»[١].

وَالأَصْلُ فِـي الْـفَاعِلِ أَنْ يَـتَّصِلاَ   وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

﴿والأصلُ في الفاعل أن يتّصلا﴾ بفعله لأنّه كالجزء منه ﴿والأصلُ في المفعول أن ينفصلا﴾ عن فعله لأنّه فَضْلةٌ نحو «ضرب زيدٌ عَمْراً».

وَقَـدْ يُـجَاءُ بِـخِلاَفِ الأَصْـلِ   وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

﴿وقد يجاءُ بخلافِ الأصل﴾ فيُقدَّمُ المفعول على الفاعل نحو «ضرب عمراً زيدٌ» ﴿وقد يجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ﴾ نحو: ﴿ فَرِيقاً هَدَىٰ وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ ﴾[٢].

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُـذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُـنْحَصِرْ

﴿وأخِّر المفعول﴾ وقدِّم الفاعل وجوباً ﴿إن لَبْسٌ﴾ بينهما ﴿حُذِرْ﴾ كأن لم يظهر إعرابٌ ولا قرينة نحو: «ضرب موسى عيسى» إذ رتبةُ الفاعل: التقديم ولو أُخِّرَ لم يُعلَم[٣] فإن كان ثَمَّةَ قرينةٌ جاز التأخير نحو: «أكلَ الكُمَّثْرى[٤] موسى»

---

(١) قال الأشموني: «ومع كون الحذف حَسَناً، الإثباتُ أحسن منه».

(٢) سورة الأعراف، الآية ٣٠. «الشاهد» في «فريقاً» مفعول «هَدى» قدّم عليه، وفاعله ضميرٌ راجعٌ إلى الله تعالى.

(٣) فمِن تقدُّمِ «موسى» نعرف أنّه الضارب، ومِن تأخُّرِ «عيسى» نعرف أنّه المضروب، فلو صار كلٌّ منهما في مكان الآخر، اشتبه المخاطب، وتخيَّلَ أنّ «عيسى» هو الضارب و«موسى» هو المضروب.

(٤) قال الجعفريّ: والمثال الجيّد للمسألة قول الرضيّ الأستراباذي «استخلف المرتضى المصطفى».

و«أضْنَتْ سُعدى الحُمَّى»[١] ﴿أو أُضمِرَ الفاعلُ﴾ أي جيءَ به ضميراً ﴿غيرَ مُنحَصِرٍ﴾[٢] نحو: «ضربتَ زيداً»[٣] فإن كان منحصراً وجب تأخيرهُ نحو: «ما ضربَ زيداً إلّا أنتَ» وكذا إذا كان المفعول ضميراً[٤] نحو: «ضربني زَيدٌ».

وَمَا بِإلّاَ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ   أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

﴿وما بإلّا أو بإنّما انحصَرْ﴾ سواءٌ كان فاعلاً أو مفعولاً ﴿أخِّرْ﴾ وجوباً.

مثال حصر الفاعل نحو: «ما ضربَ عمْراً إلّا زيدٌ» و«إنّما ضرب عمراً زيدٌ» ومثال حصر المفعول نحو: «ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً» و«إنّما ضربَ زيدٌ عَمْراً».

﴿وقد يَسْبِقُ﴾ المحصور سواءٌ كان فاعلاً أو مفعولاً ﴿إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ﴾[٥] بأن كان محصوراً بإلّا[٦] وهذا ما ذهب إليه الكسائيّ واستشهد بقوله:

---

(١) «أضْنَتْ» أي: أهزلت فـ«الكُمَّثرى» مفعولٌ و«موسى» الفاعل، لأنّ الكُمَّثرى يؤكل، ولا يأكُل، وهذه قرينةٌ، و«الحُمّى» فاعلٌ و«سعدى» المفعول لأنّ «الحُمّى» تُهْزِلُ الإنسان، لا أنّ الإنسان يُهْزِلُ الحُمّى وهذه قرينة.

(٢) بمثل «إلّا» و«إنّما».

(٣) فالفاعل «التاء» لا يجوز تأخيرهُ، فلا يقال «ضربَ زيداً أنتَ».

(٤) فيجب تقديمه على الفاعل، ففي المثال لا يقال «ضرب زيدٌ أنا».

(٥) أي: ظهر وعُلِمَ أنّ المحصور فيه، أيّهما.

(٦) إذ في الحصر بـ«إلّا» المحصور فيه، يكون بعد «إلّا» وفي غيره قبله، فإنْ تقدّم المحصور فيه تقدّم معه «إلّا» فلا يقع اشتباهٌ ولبسٌ، أمّا المحصور بإنّما فإنّه مع غير المحصور كلاهما يأتيان بعد «إنّما» وعلامةُ المحصور فيه أنّه يكون في الآخِر، فلو قُدِّمَ المحصور فيه على غير المحصور ـ وكلاهما بعد «إنّما» ـ تخيّلَ السامعُ في غير المحصور أنّه هو المحصور فيه.

[١٣٦] [تزوَّدتُ مِن ليلى بِتَكليمِ ساعَةٍ]
فما زاد إلّا ضِعْفَ ما بي كلامُها [١]

وقوله:

[١٣٧] ما عابَ إلّا لئيمٌ فعلَ ذي كَرَمٍ [ولا جفا قطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلاَ] [٢]

ووافقه ابن الأنباري في تقديمه، إن لم يكن فاعلاً[٣] والجمهور على المنع مطلقا. أمّا المحصور بإنّما فلا يظهر قصد الحصر به إلّا بالتأخير[٤].

---

[١٣٦] البيت من الطويل والقائل: قيس بن الملوّح المعروف بـ«مجنون بني عامر» أو «مجنون ليلى».

(١) «المعنى»: تكلّمتُ مع «ليلى» ساعةً وتزوّدْتُ منها بهذه السّاعة فما زادني كلامها إلّا أنْ ضاعَفَتْ حُبّي لها «الشاهد» في أنّ «كلامُها» فاعلٌ لـ«زَادَ»، و«ضِعفَ ما بي» مفعوله ومحصورٌ بـ«إلّا» ومع أنّه محصورٌ فيه قُدِّمَ على الفاعل.

[١٣٧] البيت من البسيط والقائل: غير معلوم. راجع: الأشموني ٢: ٥٧.

(٢) «المعنى»: ما عاب فعل الكريم إلّا اللئيم، ولا جفا ولا ظلم البطل إلّا «الجُبّأ» أي: الجبان. «الشاهد» في «لئيم» المحصور بـ«إلّا» الفاعل لعابَ قُدِّمَ على المفعول وهو «فعل ذي كرم». وإنّما أتى الشارح بمثالين، الأوّل: للمفعول المحصور فيه الذي قُدّم على الفاعل والثاني: للفاعل المحصور فيه الذي قُدِّمَ على المفعول.

(٣) أي: وافق إذا كان كالبيت الأوّل، أمّا إذا كان المحصور فيه فاعلاً كالبيت الثاني فلا يوافق على تقديمه.

(٤) ولذا لا يجوز تقديم المحصور بـ«إنّما» مطلقاً، سواءٌ كان فاعلاً أم مفعولاً، لحصول اللبس مُطلقا، فمثال حصر الفاعل «إنّما ضرب عمراً زيدٌ» ومعناه: الذي ضرب عمراً هو زيدٌ فقط لا غيره، فلو قُدِّمَ «زيد» وقيل «إنّما ضرب زيدٌ عمراً» ـ صار حصر المفعول ـ وكان المعنى: إنّ الذي ضربه زيدٌ هو عمروٌ فقط، يعني: زيدٌ ما ضرب غير عمروٍ، لا أنّ عمراً ما ضربه غيرُ زيدٍ، وعُلم من ذلك مثال حصر المفعول أيضاً.

وَشَاعَ نَحْوُ خَانَ رَبَّـهُ عُـمَرْ　　وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

﴿وشاع﴾ أي كثر وظهر تقديم المفعول على الفاعل إذا اتصل به ضميرٌ يعود على الفاعل، ولم يُبالَ بعود الضمير على متأخرٍ لأنه متقدِّمٌ في الرتبة وذلك ﴿نحو: خان ربَهَ عُمَرْ﴾[1]. ﴿وشذَّ﴾ تقديم الفاعل إذا اتصل به ضميرٌ يعود على المفعول ﴿نحوُ: زانَ نَوْرَهُ الشَّجر﴾[2] لعود الضمير على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوز إلّا في مواضع[3] ستّةٍ[4] ليس هذا منها،

---

(١) «خانَ»: فعلٌ، و«عمر»: فاعله، و«رَبَّهُ»: مفعوله اتصل به ضميرٌ راجعٌ إلى الفاعل.

(٢) «زان»: فعلٌ «نَوْرُهُ»: فاعله «الشجر»: مفعوله، واتصل بالفاعل ضميرٌ راجعٌ إلى المفعول.

(٣) ومرجع الضّمير قد تأخّرا　　لفظاً ورتبةً وهذا حصرا

في باب نعم وتنازع العمل　　ومضمر الشّأن وربّ البدل

ومبتدأ مفسر بالخبر　　وباب فاعل بخلف فاخبر

حاشية الدسوقي على المختصر ١: ١٠٥ ط بولاق.

(٤) تلك المواضع الستّة هي:

١ ـ فاعلٌ لِـ«نِعَم» و«بئسَ» وبابهما، مثل «نِعم رجلاً زيدٌ» تقديره: نعم هو رجلاً زيدٌ، فـ«هو» فاعل نعم، راجعٌ إلى «رجلاً».

٢ ـ ضمير الشأن والقصّة، مثل «هو اللهُ أحدٌ» و«هي هندٌ راكبةٌ» فـ«هو» راجعٌ إلى «الله أحد» و«هي» راجعٌ الى «هند راكبة».

٣ ـ الضمير المرفوع بأوّل المتنازعين، مثل «يُحسنان ويُسيءُ ابناك) فألف «يُحسنان» ضميرٌ مرفوع ـ لأنّه فاعلٌ ليُحسن ـ راجعٌ إلى «ابناك».

٤ ـ الضمير المبهم الذي وقع مبتدءاً وفسّره خبره، مثل «إن هي إلّا حياتنا الدنيا» فـ«هي» مبتدأٌ مبهم، و«حياتُنا الدنيا» خبره ومفسِّرهُ.

⇐

وفي الضرورة (١) نحو:

[١٣٨] * لمّا عصى أصحابه مُصْعباً (٢) *

وأجازه ابن جنّي في النثر بقلّةٍ وتبعه المصنّف. قال: لأنّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه (٣).

هذا باب «النائب عن الفاعل» إذا حذف (٤)

والتعبير به أحسن من التعبير بـ«مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله»، لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك: «أُعطيَ زيدٌ درهماً» وليس مُراداً (٥).

⇐ ٥ ـ الضمير المجرور بـ«رُبَّ» مثل «رُبَّهُ رجلاً» فالهاء راجعٌ إلى «رجلاً» وهو مفسّره.

٦ ـ الضميرُ الّذي صار الاسم الظاهر بدلاً عنه مثل «نصرتهُ عليّاً» فـ«عليّاً» بدلٌ من الهاء.

(١) أي: ضرورة الشعر، وهذا هو الموضع السابع الذي يجوز فيه عودُ الضمير على المتأخّر لفظاً ورُتبةً.

[١٣٨] البيت من السَّريع والقائل غير معلوم. وبعده: أدّى إليه الكيل صاعاً بِصَاعْ.

(٢) «الشاهد» في عود الضمير المتصل بالفاعل ـ«قومه» ـ إلى المفعول ـ«مصعباً» ـ وهو متأخّرٌ لفظاً ورتبةً.

(٣) يعني: لزوم المفعول الفعلَ يجعل المفعول مثلَ المقدَّمِ رتبةً، لأنّه إذا جاء الفعل كان معناه: العلم بمجيء المفعول أيضاً، فيكون المفعولُ مثل المقدَّمِ رُتْبَةً.

(٤) أي: إذا حُذف الفاعل.

(٥) بعض النحاة جعل عنوان هذا الباب «نائب الفاعل» وبعضهم جعل عنوانه «مفعول ما لم ⇐

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَـهُ كَـنِيلَ خَـيْرُ نَـائِلِ

﴿ينوبُ مفعولٌ به﴾ إن كان موجوداً **﴿عن فاعل فيما له﴾** مِن: رفعٍ وعُمْدِيَّةٍ وامتناع تقديمه على الفعل [1] وغير ذلك [2] **﴿كنِيلَ خيرُ نائِلٍ﴾** و«زيد مضروبٌ غلامُهُ» [3].

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

﴿وأوّل الفعل﴾ الذي حُذِف فاعله **﴿اضْمُمَنْ﴾** سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً [4]

⇐ يُسمَّ فاعله» يقول الشارح: التعبير بـ«نائب الفاعل» أحسن من التعبير بـ«مفعول ما لم يُسمَّ فاعله» من وجهين:

أحدهما: شمول «نائب الفاعل» للمفعول الذي ناب عن الفاعل، ولغير المفعول إذا نابَ عن الفاعل كالمجرور نحو «سُقِط في أيديهم» والظّرف نحو «سِيْرَ يومُ السبت»، أمّا إذا قلنا «مفعول ما لم يُسمَّ فاعله» فلا يشمل المجرور والظرف إذا نابا عن الفاعل.

وثانيهما: شموله المفعول الثاني المنصوب إذا كان الفاعل محذوفاً في نحو: «أُعْطِيَ زيدٌ درهماً» مع أنّ المفعول المنصوب ليس مراداً.

(١) فيكون نائب الفاعل مرفوعاً، ويكون عمدةً وركناً للكلام، ويمتنع تقديمه على الفعل - كالفاعل -.

(٢) من الأحكام التي ذُكرت للفاعل كتأنيث الفعل إذا كان مؤنّثاً، واستحقاقه الاتّصال بالفعل دون سائر المفاعيل، وجواز استتاره أو وجوب استتاره إذا كان ضميراً، ونحوها.

(٣) فـ«خيرُ» ناب عن الفاعل في جميع ما يستحقّه الفاعل في «نال» - المعلوم - وناب «غلامه» عن الفاعل في جميع ما يستحقّه الفاعل في «يضرب» ولعلّ الإتيان بمثالين لبيان عدم الفرق فيما جيءَ له بنائب الفاعل بين أن يكون فعلاً كـ«نيلَ»، أو اسماً كـ«مضروب».

(٤) ثلاثياً أو رباعياً، كان أوّل حروفه أصليّاً أو زائداً.

﴿والمتَّصِل بالآخر اكْسِرْ في مُضِيٍّ﴾ فقط ﴿كَوُصِل﴾ ودُحْرِجَ [١].

وَاجْعَلْهُ مِن مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

﴿واجْعَله﴾ أي المتصل بالآخِر ﴿مِنْ﴾ فعلٍ ﴿مُضارعٍ مُنفتحاً كـ«ينتحي» المقولِ فيه﴾ إذا بُني لما لم يُسمَّ فاعله ﴿يُنْتَحَى﴾ وكـ«يُضربُ» و«يُدحرَجُ» و«يُستخرَجُ» [٢].

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

﴿وَ﴾ الحرف ﴿الثاني التالي﴾ أي الواقع بعد ﴿تـا المطاوعة [٣] كـالأوّل اجعلهُ﴾ فضُمَّهُ ﴿بلا منازعة﴾ في ذلك، أي بلا خلاف نحو «تُعُلِّمَ العِلْمُ» و«تُدُحرِجَ في الدار» [٤] لأنه لو لم يُضَمّ لالتبس بالمضارع المبنيِّ للفاعل [٥]

---

(١) مثالان للثلاثيّ والرباعيّ، ونحو «أُكْرِمَ» مثالٌ لما كان الحرف الأوّل زائداً.

(٢) «يُنْتحى» من باب الافتعال، و«يُضربُ» ثلاثي، و«يُدحرج» رباعيٌّ، و«يُستخرج» ثلاثي مزيد من باب الاستفعال.

(٣) قال بعض الفضلاء: «المطاوعة: حصول الأثر في المفعول وقبوله عند تعلّق الفعل المتعدِّي بمفعوله نحو «كسرتُ الكوزَ فتكسَّر» أي حصل الكسرُ في الكوز وقَبِلَ الكوزُ الكَسْرَ و«كالأوّل» أي كتاء المطاوعة، فضُمّ تاء المطاوعة، وضُمَّ الحرف الأصليّ الواقع بعدها.

(٤) مثالان للثلاثي والرباعيّ.

(٥) أي التبس «تُعُلِّمَ» الماضي المجهول ـ من باب التفعُّل ـ بالمضارع المعلوم من باب التفعيل، والتبس «تُدُحْرِجَ» الماضي المجهول من باب «تفعلل» بالمضارع المعلوم من باب «فعلل».

وفيه: أنّ العلّة غيرُ تامّةٍ إذ فتحُ آخر الماضي وضمُّ آخر المضارع يكفي فارقاً ومانعاً عن الالتباس.

وكذا يُضَمُّ الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة (١) نحو تُكُبِّر وتُخُيِّرَ.

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْـوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَـاسْتُحْلِي

﴿وثالثَ﴾ الماضي **﴿الذي﴾** ابتُدي **﴿بهمز الوصل كالأوّل اجْعَلَنَّهُ﴾** فضُمَّه **﴿كاسْتُحلي﴾** لئلّا يلتبسَ بالأمر في بعضِ الأحوالِ (٢).

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلْ عَيْناً وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَـاحْتُمِلْ

﴿واكسر﴾ فاء ثلاثيٍّ مُعتلّ العين لأنّ الأصل أن يُضَمَّ أوّله ويُكسَرَ ما قبل آخره فتقول في «قال» و«باع»: «قُوِلَ» و«بُيِعَ» (٣) فـاستُثقلَتِ الكسرةُ عـلى الواو واليـاء فنقلت إلى الفاء فسكَنَتا (٤) فقُلِبت الواو ياءاً لسكونها بعد كسـرةٍ وسـلُمَتِ اليـاءُ

---

(١) وهي كلّ تاءٍ مزيدةٍ في أوّل الفعل زيادةً معتادة، وشبه المطاوعة هو: ادّعاءُ وجودِ شيءٍ في الفاعل مع عدم وجوده فيه مثل «تُكُبِّرَ» أي: ادُّعِيَ أنّه كبيرٌ وليس بكبيرٍ.

(٢) وهي حالةُ الوقف، مع سقوط الهمزة في الدَّرْج، فلو لم يُضَمَّ الحرف الثالث وهو التاء من «استُحلي» ـ الماضي المجهول ـ لاشتبه بالمفرد المؤنّث من الأمر، فإنّه «استحلى» بفتح التاء، لأنّ صيغه هكذا «استحلِ، استحليا، استحلوا، استحلي...».

«فإن قيل» الفارق بينهما اثنان: «الهمزة» فإنّها من الماضي المجهول مضمومةٌ، ومن الأمر مكسورةٌ، و«الياء» فإنّها من الماضي مفتوحةٌ، ومن الأمر ساكنةٌ.

«قلت» إذا سقطتِ الهمزة في درج الكلام، ووقف على الياء، فلا يُعلم حركة الهمزة ولا حركةُ الياء فيحصل الاشتباه كما مَثَّلَ المصنِّف «كـاسْتُحلي» حيثُ سـقطت الهـمزة باتّصال الكاف بها ووُقِفَ على الياء لكونه آخر البيت، ولذا قـال الشـارح «فـي بـعض الأحوال».

(٣) لأنّ معلومهما «قَوَلَ» و«بَيَعَ» بفتحات متوالياتٍ.

(٤) أي: الواو والياء، لزوال حركتيهما.

لسكونها بعد حركةٍ تُجانسها، وهذه اللغةُ العُليا[1] **﴿أوْ اشْمِمْ فاء ثلاثيٍّ أُعِلَّ عيناً﴾**[2] بأن تُشير إلى الضمّ مع التلفّظ بالكسر ولا تُغيّر الياء[3] وهذه اللغة الوُسطى، وبها قرأ ابنُ عامر والكسائي «قيل» و«غيض»[4] **﴿وَضَمٌّ﴾** للفاء **﴿جاء﴾** عن بعض العرب مع حذف حركةِ العين فسَلِمَتِ الواو وقُلبت الياءُ واواً[5] كـ«حوكَتْ» في قوله:

[١٣٩] حُوكَتْ على نَوْلَيْنِ إذْ تُحاكُ ... [تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشاكُ][6]

---

(١) التي قرأ بها المشهورُ القرآنَ، والمتداولة على ألسنِ العرب، وهي «قيل» و«بيع» ـ بكسرٍ فسكونٍ فيهما ـ.

(٢) أي: كان عينُ فعله حرف علّةٍ ومُنقلباً إلى حرفٍ آخرَ كـ«قال» و«باع» اللّذَيْن أصلهما: «قَوَلَ» و«بَيَعَ» حيث أُعلّ الواو والياء إلى الألف.

(٣) قال الجعفريّ: الإشمام: فيه عدّة أقوال ورأي الشّارح فيه أن تُشِيْرَ إلى الضمّ بعد التلفّظ بالكسر مباشرةً ففي «قيل» تقول «قيـ» فتضمّ شفتيك وتفرّج بينهما من دون صوتٍ حتّى يحسب الرائي أنّك تريد التلفّظ بالضمّ ثمّ تأتي بلامِ «قيل» وهناك آراء أُخَرُ ذكر في الأشموني والمراديّ في شرح المقام.

(٤) من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَائَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ سورة هود، الآية ٤٤.

(٥) فصار «قُولَ» و«بُوعَ» على وزنِ «دُونَ».

[١٣٩] البيت من الرَّجَز والقائل مجهول وأورده ابن مالك في «شرح الكافية» بلفظ: حوكت على نِيْرَيْنِ إذ تُحَاكُ. راجع: شرح الكافية ١: ٢٧٠.

(٦) «النَّوْل»: الخشبة التي يلُفُّ الحائكُ عليها الثّوبَ. «تختبط»: تنكسر. «تُشاكُ»: تدخله الشوك. «المعنى»: الذي حاكَ هذه العباءة حاكها على خَشَبَتَيْنِ فصارت عباءَةً قويةً ⇐

و ﴿كـ«بُوعَ»﴾ في قوله:

[١٤٠] ليتَ وهل ينفع شيئاً ليتُ   ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ (١)

وقوله: ﴿فاحتُمِلَ﴾ أي فأُجيزَ. وخرج بقوله «أُعِلَّ» ما كان معتلّاً ولم يُعَلّ نحو: «عَوِرَ في المكان» فحكمه حكم الصحيح (٢). ثمّ هذه اللغات الثلاث إنّما تجوز مع أمْنِ اللَّبْس.

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

﴿وإن بشكلٍ﴾ من الأشكال المتقدِّمة ﴿خيفَ لَبْسٌ﴾ يحصل بين فعلِ الفاعل وفعل المفعول (٣) ﴿يُجْتَنَبْ﴾ ذلك الشكل كـ«خاف»، فإنّه إذا أُسندَ إلى تاء الضمير يقال: «خِفْتُ» بكسر الخاء فإذا بُني للمفعول فإن كُسرتْ حصل اللبس

⇐ بحيث إذا أُريد إدخال الشوكِ فيها تنكسرُ الشوكُ، ولا تدخل فيها «الشاهد» في «حُوكَتْ» مجهول «حاكَتْ» جاء بالواو، مع أنّ القياس أن يأتي بالياء ويُقال: «حيكت».

[١٤٠] البيت من الرَّجَز والقائل: رؤبة العجّاج الرّاجز المشهور.

(١) «المعنى»: ليت ولا ينفعني قول «ليت»، ليت كان الشباب شيئاً يُباع وكنتُ أشتريه. «الشاهد» في مجيء «بُوعَ» ـ مجهول «باعَ» ـ بالواو، مع أنّ القياس أن يجيء بالياء فيقال: «بيعَ».

(٢) مثل «عَلِمَ» الذي كان يقال فيه: «عُلِمَ» ـ بضمّ فكسر ـ، وهكذا يقال: «عُوِرَ» ـ في المجهول ـ بضمّ فكسر، فلا تأتي فيه الأوجه الثلاثة ـ «كسرُ فاء الفعل، والإشمام، والضمّ» ـ لأنّه وإن كان عينُ فعله حرف علّةٍ، لكنّه لم ينقلب، ومثله «صُيِدَ» بمعنى: تكبّر. وإنّما قال: «عور» في المكان، لأنّ «عور» المعلوم لازم غير متعدٍّ، فلا يبنى منه المجهول إلّا إذا فرض نائب فاعل له من ظرفٍ أو مجرور فجاء بـ«في المكان» نائب فاعلٍ له.

(٣) أي: بين المعلوم والمجهول.

فيجب ضمّه فيقال: «خُفتُ»، ونحو «طِلْتُ» أي غلبتُ في المطاولة (١) يُجتنبُ فيه الضمّ لئلّا يُلْتبس بطُلْتُ المسند إلى الفاعل من الطول ضدَّ القصر (٢).

﴿وما لِباعَ﴾ إذا بُني للمفعول مِن كسرالفاء وإشمامها وضَمِّها ﴿قَد يُرى لنحوِ حَبّ﴾ مِن الثلاثي المضاعف المُدغَم إذا بُنِيَ للمفعول (٣)، وأوجب الجمهور الضمَّ، واستدلَّ مُجيزُ الكسرِ بروايةِ علقمة نحو: «رِدَّتْ إلَينا» (٤).

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

﴿وما﴾ ثبتَ ﴿لِفا باعَ﴾ (٥) إذا بُنِيَ للمفعول من جواز الثلاثة فهو ﴿لِما العينُ تَلي (٦) في﴾ كُلِّ ثُلاثيٍّ مُعتلّ العين وهو على [وزن] افتعل وانفعل نحو: اختارَ ﴿وانقادَ (٧) وشِبهٍ﴾ لذَيْنِ ﴿ينجلي﴾ خبرٌ هومحطُّ (٨) حصولِ ما لِفاءِ باع لما وَلِيَتْهُ

---

(١) أي: في المغالبة فإذا تغالب زيدٌ وعمروٌ في المشي فغلب زيد يقال: «طاولَ زيدٌ عمراً في المشي» وهكذا.

(٢) فيقال في المجهول منه: «طِلْتُ» بكسر الطاء.

(٣) فيقال في المجهول منه: «حِبّ» بالكسر، و«حُبّ» بالضمّ، والإشمام، وهكذا كلُّ ثلاثيٍّ مُضاعفٍ مُدغَمٍ: «عدّ» و«قدّ» و«جدّ» و«مدّ» ونحوها.

(٤) من قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ سورة يوسف، الآية ٦٥ فإنّ «علقمة» قرأ بكسر الراء.

(٥) أي: لفاء الفعل من نحو «باعَ».

(٦) أي: للحرف الذي عينُ الفعل عقيبه، يعني: للحرف الذي كان قبل عين الفعل.

(٧) عين فعلهما الألف، لأنّها منقلبَةٌ عن الياء والواو، أصلهما «خَيَرَ» و«قَوَدَ» والأوّل من باب «الافتعال» والثاني من باب «الانفعال».

(٨) وفي نسخةٍ: خبر أي محلّ حصول الخ... .

العين فيما ذُكِر [١] فيجوز فيه كسرُ التاء والقاف [٢] وضمّهما والإشمام على العمل السابق، ويُلفظُ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما [٣].

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَـرْفِ جَـرٍّ بِـنِيَابَةٍ حَـرِي

﴿وقابلٌ﴾ للنيابة [٤] ﴿مِن ظرفٍ﴾ بأن كان متصرِّفاً [٥] مختصّاً أو غير مختصٍّ

---

(١) بعض الشرّاح جعل «ينجلي» صفةً لـ«شِبْهٍ» وجعل «ما» الأُول مبتدءاً خبره «لما العينُ تَلي»، فصار المعنى هكذا: «وما كان لفاء «باعَ» من الأحكام الثلاثة ثابتٌ للحرف الذي قبل عين الفعل من «اختار» و«انقاد» وشبه جلي ظاهر لهما».

والسيوطي جعل «ينجلي» خبراً لـ«ما» الأُولى في «وما لِفا باع» وجعل «لِما» من «لِما العينُ تلي» جارّاً ومجروراً متعلّقاً بـ«ينجلي» فيصير معنى البيت هكذا «وما كان لفاء باعَ من الأحكام الثلاثة ينجلي ويظهر للحرف الذي قبل عين الفعل من «اختار» و«انقاد» وشبه لهما» ومراد الشارح من هذه العبارة التي ذكرها بيانُ خبريّة «ينجلي» لما الأُولى، لا وصفيّته لـ«شِبْهٍ». «أقول» النتيجة واحدة، والمراد واحدٌ فالنزاع لفظيٌّ.

(٢) أي: تاء «اختار» وقاف «انقاد»، فيقال: «اختيرَ، انقيدَ»، «أُختورَ، أُنقودَ» وبالإشمام أيضاً.

(٣) يعني: إن ضُمَّتِ التاء والقاف ضُمَّتِ الهمزة أيضاً، وإن كُسرَتا كُسرتِ، وإن أُشِمَّتَا أُشِمَّت، لأنّ الهمزةَ تتبعهما.

(٤) أي: الظرف، والمصدر، والمجرور، هذه الثلاثة تقبلُ النيابةَ عن الفاعل.

(٥) الظرف ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يكون منصوباً على الظرفيّة دائماً مثل «إذا».

الثاني: ما يخرج عن الظرفيّة أحياناً ويُجرّ بـ«من» مثل «هنا».

الثالث: ما يخرج عن الظرفيّة أحياناً، وعن الجرّ بـ«من» فيقع مبتدءاً وخبراً، وفاعلاً، ومفعولاً ونحوها، وهذا يُسمّى «ظرفاً متصرّفاً» مثل «اليوم»، وهذا القسم نوعان:

⇐

لكن قيّد الفعل بمعمولٍ آخر **﴿أو من مصدرٍ﴾** بأن كان متصرّفاً لغير التوكيد (١) **﴿أو حرفِ جرٍّ﴾** مع مجروره بأن لم يكن متعلّقاً بمحذوفٍ ولا علّةً (٢) **﴿بنيابةٍ﴾** من الفاعل **﴿حرِي﴾** أي جديرٌ، نحو: «سِيرَ يومُ السبْتِ» و«سيرَ بزيدٍ يومٌ» و«ضُربَ ضربٌ شديدٌ» و﴿**لَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ**﴾ (٣). (٤)

ونقل أبو حيّان في «الارتشاف» اتّفاق البصريّين والكوفيّين على أنّ النائب هو

⇐ «مختصٌ» مثل «يوم السبت»، «يوم الجمعة» ونحوهما.

و«غيرُ مختصٍ» مثل «يوم» بدون قيدٍ.

«والحاصل» الظرف المتصرّفُ يصير نائباً عن الفاعل سواءٌ كان مختصّاً أم غير مختصٍ، أمّا في غير المختصّ فيشترط أن يكون للفعل معمولٌ آخر غير هذه الظرف كما ستأتي أمثلته.

(١) المصدر المتصرّف هو الذي قد يخرج عن كونه مفعولاً مطلقاً فيقع مبتدءاً، وخبراً، ونحوهما مثل «ضَرْب» بخلاف نحو «سبحان» فإنّه لازمٌ للمصدريّة دائماً، ويجب كون المصدر مختصّاً، أي: مُفهماً لمعنى زيادةً على المصدريّة، بأن يكون لبيان النّوع، أو العدد، دون التّوكيد فإنّه مصدرٌ غير مختصٍ لأنّه لا يُفهِمُ إلّا نفس المصدريّة.

(٢) أي: شرط صحّة مجيء «الجار والمجرور» نائباً عن الفاعل أمران:

الأوّل: أن لا يكون متعلّقاً بمحذوفٍ، أي: بالأفعال العامّة مثل: «زيدٌ في الدار».

الثاني: أن لا يكون حرفُ الجرّ للتعليل مثل «اللّام».

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٤٩.

(٤) «المثال الأوّل» للظرف المتصرّف المختصّ، «والثاني» للظرف المتصرّف غير المختصّ، ولكن جيء للفعل معمولٌ آخر - بزيدٍ - غير الظرف «والثالث» للمصدر المتصرّف المختصّ، وهو لبيان النوع «والرابع» للمجرور المتعلّق بـ«سُقِطَ» المذكور في الكلام، وليس حرفُ جرّه للتعليل.

المجرور؛ وأنّ الذي قاله المصنّف مِن أنّهما معاً النائب [١]، لم يقله أحدٌ.

وغيرُ القابل لا ينوبُ نحو «إذا» و«عند» و«سبحانَ الله» و«معاذَ الله»، و«ضرباً» في «ضربْتُ ضرباً» [٢].

وفُهِمَ من تخصيصه النيابة بما ذُكر أنّه لا يجوز نيابة التمييز ولا المفعول له ولا المفعول معه [٣]. وصرّح بالأوّل في «التسهيل» [٤] وبالثاني في «الارتشاف» وبالثالث في «اللباب».

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إنْ وُجِدْ ... في اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

﴿ولا ينوبُ بعضُ هذي﴾ الثلاثة المتقدِّمة **﴿إن وجدَ في اللفظ مفعولٌ به﴾** كما لا يكون فاعلاً إذا وُجِدَ اسمٌ محضٌ.

---

(١) صرّح بذلك في شرح الكافية حيث يقول:

ونابَ مصدر وظرف صُرّفا ... وخُصِّصا عن فاعلٍ قد حُذِفَا

كذاك حرف الجرّ والمجرورُ ... كـ«سِيْرَبي» و«اليومُ» و«المسيرُ»

شرح الكافية ١: ٢٧١، شرح التسهيل ٢: ١٢٤.

(٢) فـ«إذا، وعند» مثالان للظرف غيرِ القابل، لأنّهما غير متصرّفَيْن لكون «إذا» منصوباً بالظرفيّة دائماً، وكونِ «عند» إمّا منصوباً بالظرفيّة، أو مجروراً بِمِن.

و«سبحان الله، ومعاذ الله» مثالان للمصدر غير القابل، لأنّهما غير متصرِّفَين، للزومهما المفعوليّة المطلقة وعدم خروجهما عنه، و«ضَرْباً» مثالٌ للمصدر الذي يخرج عن المفعوليّة المطلقة، لكنّه للتأكيد.

(٣) التمييز نحو «حديد» مِن «اشتريتُ خاتمَ حديدٍ»، والمفعول له نحو «تأديباً» مِن «ضربت عبدي تأديباً»، والمفعول معه نحو «والعود» مِن «ضربته والعودَ».

(٤) راجع: شرح التسهيل ٢: ١٢٩.

هذا مذهب سيبويه (١) ﴿و﴾ ذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّه ﴿قَدْ يَرِد﴾ نيابة غير المفعول به مع وجوده كقوله تعالى: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٢) وقول الشاعر:

[١٤١] لَمْ يُغْنَ بالعَلياء إلّا سيّداً ولا شفى ذا الغَيِّ إلّا ذوالهُدى (٣)

واختاره في «التسهيل» (٤).

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

﴿وباتفاقٍ﴾ من جمهور النحاة ﴿قد ينوبُ﴾ عن الفاعل، المفعول الثاني مِن ﴿باب «كسا» (٥) فيما التباسهُ أُمِن﴾ نحو: «كُسيَ زيداً جُبَّةٌ»، بخلاف ما إذا

---

(١) فلو قيل «ضُرب زيدٌ يوم السبت ضرباً شديداً على رأسه» فالمرفوع نيابةً عن الفاعل هو «زيد» المفعول به، دون «يوم» الظرف و«ضرباً» المصدر و«على رأسه» الجار والمجرور.

(٢) سورة الجاثية، الآية ١٤، على قراءة «يُجْزَى» مجهولاً «الشّاهد» في وجود المفعول به ـ «قوماً» ـ ومع ذلك صار الجارّ والمجرور ـ بما كانوا يكسبون ـ نائباً عن الفاعل، ولو كان ـ «قوماً» ـ هو النائبُ عن الفاعل، لَرُفِعَ.

[١٤١] البيت من الرّجز والقائل: رؤبة بن العجّاج.

(٣) «المعنى»: لم يُقصَد بالمراتب العالية إلّا السيّد ـ أي: السيّد الشريف هو الذي يقصده الناس بالمراتب العالية ـ ولا شفى صاحب الضلالة إلّا صاحب الهدى ـ أي: الهادي هو الذي يشفي الضالّ ـ «الشاهد» في نيابة «بالعلياء» ـ الجارّ والمجرور ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به ـ «سيّداً» ـ، ولو كان «سيّداً» نائباً عن الفاعل لصار مرفوعاً.

(٤) راج: شرح التسهيل ٢: ١٢٨.

(٥) وهو كلّ فعلٍ نصب مفعولَين ليسا في الأصل مبتدءاً وخبراً كأفعال القلوب، ولا أحدهما

⇐

لم يُؤمَن الالتباس فيجب أن ينوبَ الأوّلُ نحو: «أُعطيَ عمروٌ بِشْراً»[١].

وحُكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مُطلقاً، وعن بعضٍ آخرَ المنعُ إن كان نكرةً والأوّل معرفةً، ولعلّ المصنّف لم يعتدَّ بهذا الخلاف[٢] وقد صرّح بنفيه[٣] في شرحَي «التسهيل»[٤] و«الكافية»[٥]، وحيث جاز إقامة الثاني فالأوّل أولى لكونه فاعلاً في المعنى[٦].

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلاَ أرى مَـنْعاً إذا الْقَصْدُ ظَهَرْ

﴿في باب «ظنَّ»[٧] و«أرى»﴾ المتعدّية لثلاثةٍ **﴿المنعُ﴾** من إقامة الثّاني ووجوب إقامة الأوّل **﴿اشتهر﴾** عن كثيرٍ من النُّحاةِ.

قال الأُبّدي في «شرح الجزوليّة»: لأنّه مبتدأ وهو أشبه بالفاعل، فإنّ مرتبته قبل

⇐ منصوباً بنزع الخافض كـ«اخترت الرجال زيداً» بتقدير «اخترتُ من الرجال زيداً»، مثاله «أعطيتُ الفقيرَ درهماً».

(١) أصله «أعطيتُ عمراً بِشراً» يعني: أعطيت بشراً إلى عمروٍ، فـ«عمروٌ» هو المُعطى له، و«بشرٌ» هو المُعطى، فمع حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول لو ناب المفعول الثاني عن الفاعل تخيَّلَ السامعُ أنّ «بِشراً» هو المعطى له، و«عمراً» هو المُعطى.

(٢) أي: لم يعتنِ بهذا الخلاف، حيث قال: «وباتفاقٍ».

(٣) أي: نفي الخلاف.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٢٩.

(٥) شرح الكافية ١: ٢٧٣.

(٦) إذ هو الآخِذ.

(٧) الذي مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبرٌ.

الثّاني لأنّ مرتبةَ المبتدأ قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك للمناسبة.

وخالف ابنُ عصفورٍ وجماعةٌ وتبعهم المصنِّفُ فقال: **﴿ولا أرى منعاً﴾** مِن نيابة الثاني **﴿إذا القصد ظَهَر﴾**[1] ولم يكن جملةً وظرفاً[2] كما في «التسهيل»[3] كقولك في «جعلَ اللهُ ليلة القدر خيراً مِن ألفِ شهر»: «جُعِل خيرٌ من ألفِ شهرٍ ليلةَ القدرِ».

أمّا الثالث مِن باب أرى ففي «الارتشاف»: ادّعى ابنُ هشام الاتفاقَ على منع إقامته[4]. وليس كذلك ففي «المخترع»[5] جوازه عن بعضهم[6] وكما لا يكون للفعل إلّا فاعلٌ واحدٌ كذلك لا ينوبُ عن الفاعل إلّا شيءٌ واحدٌ[7].

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

---

(١) نحو: «ظُنّ قائمٌ زيداً» بخلاف ما إذا لم يظهر القصد، ففي مثل: (ظننتُ زيداً عمراً» ـ بمعنى كنت أتخيّل أنّ زيداً هو عمروٌ ـ لو بُني للمجهول يجب نيابة المفعول الأوّل فيقال «ظُنّ زيدٌ عمراً» دون الثاني للاشتباه كما لا يخفى.

(٢) أي: لا يجوز نيابةُ الجملةِ والظرفِ عن الفاعل، للإجماع على الأوّل، وعدم صلاحيّة الظرف الغير المختصّ للنيابة في الثاني. التسهيل ٢: ١٢٧.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٢٩.

(٤) مقام الفاعل.

(٥) المخترع في شرح اللمع لابن جنّي في النحو صنّفه مهذب الدين علي بن الحسن المعروف بشميم الحلّي. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢: ٤٤٧.

(٦) فليس اتفاقٌ على المنع.

(٧) وباقي متعلّقات الفعل لا تُرفع لأنّها لا تنوب عن الفاعل.

﴿وما سوى النائِبِ﴾ عنه ﴿ممّا عُلِّقا بالرافع﴾ أي رافع النائب وهو الفعل واسمُ المفعول والمصدر على ظاهر قول سيبويه (١) ﴿النصبُ له محقَّقاً﴾ لفظاً إن لم يكن جارّاً ومجروراً نحو: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامك ضرباً شديداً» (٢) ومحلّاً إن يَكُنْهُ (٣) نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (٤).

هذا باب «اشتغال العامل عن المعمول»

وهو أن يتقدّم اسمٌ ويتأخّر فعلٌ أو شبهه (٥) قد عمل في ضميره أو سببه لولا ذلك لعملَ فيه أو في موضعه (٦).

---

(١) أمّا الفعل المجهول واسم المفعول، فظاهر. وأمّا المصدر فظاهر كلام سيبويه أنّ المصدر المجهول ـ أي المصدر المحذوف فاعله الذي صدر منه الفعل ـ في حكم الفعل المجهول من جهة نصب سائر المتعلّقات به غير نائب الفاعل، مثاله قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ الشاهد في «غلبهم» حيث إنّ «الغلب» مصدرٌ محذوف الفاعل إذ لم يذكر الذين غلبوهم، فسيبويه يعتبر ذلك مثل الفعل المجهول، فعنده التقدير هكذا: «وهم من بعد أن غُلِبوا سيغلبون».

(٢) فـ«زيد» نائب الفاعل مرفوعٌ، و«يومَ الجمعة» ظرفُ زمانٍ «أمامَك» ظرف مكانٍ «ضرباً شديداً» مفعولٌ مطلق.

(٣) أي: يكن جارّاً ومجروراً.

(٤) سورة الحاقّة، الآية ١٣. فـ«نفخةٌ» نائب الفاعل، و«في الصور» مفعولٌ فيه، لم ينصب لأنّه مجرورٌ.

(٥) كاسم الفاعل، واسم المفعول.

(٦) أي: قد عمل ذلك الفعل أو شبهه في ضميرٍ راجع إلى ذلكالاسم المتقدِّم، أو في سببه ـ ⇐

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ   عَــنْهُ بِــنَصْبِ لَـفْظِهِ أَوِ الْـمَحَلْ

﴿إن مُضمَرُ اسمٍ سابق فعلاً﴾ مفعولٌ بقوله: ﴿شَغَلْ﴾ أي ذلك المضمر ﴿عنهُ﴾ أي عن الاسم السابق ﴿بـنصبِ لفـظه﴾ أي لفظ ذلك المضمر ﴿أو المحلّ﴾ أي محلِّه [1].

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أَضْمِرَا   حَتْماً مُوافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْـهِرَا

﴿فالسابقَ﴾ ارفعه على الابتداء أو ﴿انصبه﴾.

واختُلِف في ناصبه فالجمهور ـ وتبعهم المصنّف ـ على أنّه منصوبٌ ﴿بفعلٍ أُضمرا حتماً موافقٍ لماقد أُظهرا﴾ لفظاً أو معنًى [2] وقيل بالفعل المذكور بعده.

ثمّ اختلف: فقيل: إنّه عاملٌ في الضمير وفي الاسم معاً، وقيل: في الظاهر، والضمير مُلْغى.

⇐ وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ـ بحيث لولا ذلك الضمير أو السببُ لعمل ذلك الفعل أو شبهه في نفس الاسم المتقدِّم، أو في محلّه إذا كان ممّا لا يظهر عليه الإعراب كـ«موسى».

(١) المعنى: مضمرٌ لاسمٍ سابق إن شغل فعلاً ومنعه عن العمل فيه بأن نصب لفظ ذلك المضمر إذا كان ضميراً منفصلاً، أو نصب محلّه إذا كان ضميراً متّصلاً، مثاله: زيداً ضربته فـ«ضربت» عملَ في الضمير الراجع إلى زيد، ولم يعمل في «زيد» نفسه، تقديره: «ضربتُ زيداً ضربتهُ».

(٢) فالموافق في اللفظ كالمثال المتقدّم: «ضربت زيداً ضربته» والموافق للمعنى فقط نحو: «زيداً مررتُ به» تقديره: «جاوزتُ زيداً مررتُ به» إذ لا يمكن تقدير «مررتُ» لأنّـه لا ينصبُ المفعولَ.

واعلم أنّ هذا الاسم الواقع بعده، فعلٌ ناصبٌ لضميره على خمسة أقسامٍ: لازمُ النّصب.

ولازم الرّفع.

وراجح النّصب على الرفع.

ومُستَوٍ فيه الأمران.

وراجحُ الرفع على النصب. هكذا ذكره النحويّون وتبعهم المصنّف، فشرع في بيانها [١] بقوله:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

﴿والنَّصْبُ﴾ للاسم السابق **﴿حتمٌ إن تلاالسابق﴾** بالرفع، أي وقع بعد **﴿ما يختصّ بالفعل كإن وحيثما﴾** [٢] نحو: «إنْ زيداً لقيتَهُ فأكرمه» و«حيثما عمراً تلقاهُ فأهِنْهُ» [٣]، وكذا إن تلى استفهاماً غير الهمزة كـ«أين بكراً فارقته» و«هل عمراً حدَّثْتَهُ» [٤] وسيأتي حكم التالي للهمزة.

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالاِبْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

---

(١) أي بيان الأقسام الخمسة.

(٢) فإنّهما لا تدخلان على الجملة الاسميّة، فيجب نصب الاسم الواقع بعدهما بتقديرِ فعلٍ بين «إنْ» و«حيثما» وبين ذلك الاسم، حتّى يكون دخولهما على الجملة الفعليّة.

(٣) فـ«زيداً» هو الاسم السابق و«لقيت» الفعل المشغول، والهاءُ: الضمير الراجع إلى زيد. و«عمراً» الاسم السابق و«تلقى» الفعل المشغول، والهاء: الضمير الراجع إلى عمروٍ، وتقدير المثالين هكذا: «إن لقيتَ زيداً لقيته» و«حيثما تلقى عمراً تلقاه».

(٤) تقديرهما: «أين فارقتَ بكراً فارقته؟» و«هل حدّثتَ عمراً حدَّثْتَهُ».

﴿**وإن تلا السابق**﴾ أي وقع بعد ﴿**ما بالابتدا يختصُّ**﴾ كإذا الفُجائيّة ﴿**فالرفعَ**﴾ للاسم على الابتداء ﴿**التزمهُ أبداً**﴾ نحو «خرجتُ فإذا زيدٌ لقيتُهُ» لأنّ إذا لا يليها إلّا مبتدأٌ نحو: ﴿ **فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ** ﴾ [(١)] أو خبرٌ نحو: ﴿ **إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا** ﴾ [(٢)] ولا يليها فعلٌ [(٣)] ولذا قُدِّرَ متعلّق الخبر بعدها اسماً ـ كما تقدَّم [(٤)] ـ.

وذكره لهذا القسم إفادةٌ لتمام القسمة وإن كان ليس من الباب لعدم صدقِ ضابطِهِ عليه لما تقدّم فيه من قولنا: «لولا ذلك الضميرُ لعملَ في الاسم السابق» ولا يصحّ هذا هنا لما تقدّم مِن أنّ «إذا» لا يليها فعلٌ [(٥)].

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

﴿**كذا**﴾ يجب الرفع ﴿**إذا الفعل تلا**﴾ أي وقع بعد ﴿**ما**﴾ له صدرُ الكلام وهو

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٠٨.

(٢) سورة يونس، الآية ٢١.

(٣) فلا ينصب الاسم الذي بعدها بتقدير فعل.

(٤) في باب المبتدأ والخبر، عند قولِ الناظم:

* وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جرّ *

حيث قال الشارح هناك ما مضمونه:

إذا كان خبر المبتدأ ظرفاً أو مجروراً فيجب تقدير متعلّقه اسم فاعلٍ، إذا كان بعد «إذا» الفجائيّة.

(٥) ففي مثل: «خرجت فإذا زيدٌ لقيته» ليس مِن باب الاشتغال، إذ قاعدتها هي أن يكون الفعل المتأخّر صالحاً للعمل في الاسم المتقدّم لولا الضمير، وفي هذا المثال لا يصلح الفعل للعمل في الاسم المتقدّم، إذ لو عمل فيه لوقع الفعل بعد «إذا» الفجائيّة، و«إذا» الفجائيّة لا يقع بعدها فعلٌ.

الذي **﴿لم يردْ ما قبلُ﴾** أي قبله **﴿معمولاً لمابعدُ وجِد﴾**[١] كالاستفهام وما النافية وأدوات الشرط نحو «زيدٌ هل رأيته» و«خالدٌ ما صحبته» و«عبدالله إن أكرمته أكرمك»[٢].

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

﴿واختيرَ نَصْبٌ﴾ للاسم السابق إذا وقع **﴿قبلَ فعلٍ ذي طلب﴾** كالأمر والنهي والدعاء[٣] نحو: «زيداً اضربهُ» و«عمراً لا تُهِنْهُ» و«خالداً اللهمَّ اغفر له» و«بِشْراً اللهمَّ لا تُعذِّبْه»[٤].

واحترز بقوله فعل، عن اسم الفعل، نحو «زيدٌ دراكِهِ» فيجب الرفع[٥]، وكذا إذا

---

(١) فالذي له صدر الكلام لا يصير ما قبله معمولاً لما بعده، إذ لو صار ذلك لوقع في وسط الكلام وخرج عن الصدر.

(٢) ففي هذه الأمثلة الثلاثة كما لا يصلح الفعل الواقع بعد «هل» و«ما» و«إن» من العمل في الاسم الذي قبلها، لأنّ لهذه الأدوات الصدرُ، فكذلك لا يستطيع الفعل الذي بعدها مِن تفسير فعل آخَرَ قبلها، لأنّ التفسير يجعلُ مجموعَ الكلام بمنزلةِ جملةٍ واحدةٍ، فتكون هذه الأدوات بمنزلة الواقع في الوسط «ثمّ» إنّ إعرابها يكون هكذا: «زيدٌ» و«خالدٌ» و«عبدالله» مبتدءاتٌ، والجمل الواقعة بعدها أخبارٌ لها.

(٣) وإنّما رجّح النصب لأنّ الغالب وقوع الفعل بعد الطلب.

(٤) الأوّل مثالٌ للأمر، والثاني للنهي، والثالث للدعاء بصيغة الأمر، والرابع للدعاء بصيغة النهي، وتقديرها هكذا: «اضرب زيداً، اضربهُ»، «لا تُهِن عمراً لا تُهِنْه»، «اللهمّ اغفر خالداً اللهمّ اغفر له»، «اللهمَّ لا تعذِّب بِشراً اللهمَّ لا تعذِّبْهُ».

(٥) «دراكِ» اسمُ فعل الأمر بمعنى «أدْرِكْ».

وإنّما وجب الرّفع لأنّ اسمَ الفعل لضعفه في العمل لا يصلح للعمل فيما قبله، فلا يدخل في قاعدةِ باب الاشتغال، لأنّ قاعدته صلاحيّةُ الفعل المتأخّر للعمل في الاسم المتقدّم.

كان فعل أمرٍ يرادُ به العموم، نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (١) قاله ابن الحاجب (٢).

(و) اختيرَ نصبه أيضاً إذا وقع **(بعد ما إيلاؤهُ الفعلَ غلَب)** (٣) كهمزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ (٤) ما لم يُفصل بينها وبينه بغير ظرفٍ، فالمختار الرفع (٥) وكما ولا وإن ـ النافيات ـ نحو: «ما زيداً رأيته» (٦).

قال في «شرح الكافية» (٧): وحيث مجرَّدةً مِن ما (٨) نحو «حيثُ زيداً تلقاه فأكرمه» لأنّها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلّا فعلٌ.

---

(١) سورة المائدة، الآية ٣٨.

(٢) في نظير هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ ولعلّ وجوب الرَّفع لعدم صلاحيّة الأمر في نحو هذه المواضع، للعمل في الاسم المتقدّم، لدخول الفاء عليه، وهي تشبه فاءَ الجزاء التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها.

(٣) أي: بعد شيءٍ يقع الفعل غالباً بعده.

(٤) سوره القمر، الآية ٢٤، تقديره: «أنتّبع بشراً منّا واحداً نتّبعه» لأنّ همزة الاستفهام يقع الفعل بعدها غالباً.

(٥) يعني: إن فصل بين الهمزة وبين الاسم المتقدّم ظرفٌ فلا بأس، لأنّ فصل الظرف والمجروركَلا فصلٍ، نحو: «أيوم الجمعة زيداً تكرمه» أمّا إذا فصل بينهما شيءٌ غير الظرف فيختارُ الرفعلعدم موجبٍ لنصبِالاسمالسابق وتقديرالفعل قبله، مثل«أأنت زيدٌ تضربه».

(٦) و«لا رجلاً ضربته» و«إن زيداً غصبته» لأنّ الغالب وقوع الفعل بعدها.

(٧) شرح الكافية ١: ٢٧٧.

(٨) لأنّ «حيثما» يكون الاسم الذي بعدها واجب النصبِ كما مرّ آنفاً.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

﴿و﴾ اختير نصبه أيضاً إذا وقع **﴿بعد﴾** حرفِ **﴿عاطفٍ﴾** له **﴿بلا فصلٍ على معمولِ فعلٍ﴾** متصرِّفٍ **﴿مستقرٌ أوّلا﴾**(١) نحو «ضربتُ زيداً وعمراً أكرمته».

قال في «شرح الكافية»(٢): لما فيه من عطفِ جملةٍ فعليّةٍ على مِثلها وتشاكل الجملتين المعطوفتين أولى مِن تخالفهما ـ انتهى. وحينئذٍ فالعطفُ ليس على المعمول كما ذكره هنا(٣)، ولو قال «تلا» بدل «على» لتخلَّصَ منه(٤).

وخرج بقوله «بلا فصلٍ» ما إذا فُصِلَ بين العاطف والاسم(٥)، فالمختار الرفع نحو: «قام زيد وأمّا عمروٌ فأكرمته» و[خرج] بقولي: «متصرف» أفعال التعجّب

---

(١) يعني: إذا كان فعلٌ متصرّفٌ، وبعده اسمٌ معمولا لذلك الفعل، ثمّ كان حرف عطفٍ داخلاً على اسمٍ ـ بلا فصل بينهما ـ عاطفاً لذلك الاسم على الاسم الذي قبله، فالراجح نصب ذلك الاسم، كهذا المثال الراجح فيه نصبُ «عمروٍ».

(٢) شرح الكافية ١: ٢٧٧.

(٣) إذ المعمول مفردٌ، والمفروض أنّ المعطوف عليه أيضاً جملةٌ.

(٤) أي مِن هذا الإشكال، بأن قال:

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ تلا   معمول فعل مستقر أوّلا

ومِن المحتمل كون النسخِ مصحَّفة، والأصل «تلا» أو أنّ الناظمَ تجوّز في «معمول» بتقدير «جملة معمول» ـ كما في بعض الشّروح ـ.

(٥) أي: فصل شيء يرجح معه عدم صلاحيّة ما بعده للعمل فيما قبله، مثل «أمّا» الذي يكون الكلام بعده في حكم المقطوع عمّا قبله.

والمدح والذمّ [1] فإنّه لا تأثير للعطف عليها ـ كما قال المصنّف في نُكَتِهِ على «مقدّمة ابن الحاجب» ـ.

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا   بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

﴿وإن تلا﴾ الاسم **﴿المعطوف فعلاً﴾** متصرِّفاً **﴿مُخبراً به عن اسمٍ﴾** أوّل مبتدإٍ نحو: «هندٌ أكرمتها وزيدٌ ضربته عندها» **﴿فاعْطِفَنْ مخيَّراً﴾** بين الرَّفع ـ على الابتداء والخبر ـ والنَّصْب ـ عطفاً على جملةِ أكرمتها [2] ـ وتسمّى الجملة الأُولى مِن هذا المثال ذات وجهين لأنّها اسميةٌ بالنظر إلى أوّلها وفعليّةٌ بالنظر إلى آخرها [3].

وهذا المثال أصحّ ـ كما قال الأُبَّدي في «شرح الجُزُوليّة» ـ من تمثيلهم بـ«زيد قام وعَمْروٌ كلَّمْتُهُ» لبطلان العطف فيه لعدم ضميرٍ في المعطوفةِ يربطها بمبتدأ المعطوف عليها، إذ المعطوف بالواو يشترك مع المعطوف عليه في معناه، فيلزم

---

(١) مثل «ما أحسنَ زيداً وعمروٌ أكرمته» و«نعمَ الرجل زيدٌ وبشرٌ أكْرَهُهُ» و«بئست المرأة هندٌ وزيدٌ أعرفُهُ»، فإنّ جمودَ هذه الأفعال جعلها بمنزلةِ أنْ ليس في الكلام فعلٌ أصلاً.

(٢) الشاهد في «زيد» فيجوز رفعه على أن يكون «زيدٌ» مبتدءاً، وجملة «ضربته عندها» خبره، ومجموع الجملة معطوفة على جملة «هندٌ أكرمتها». ويجوز نصبه بتقدير «ضربتُ زيداً ضربته عندها» عطفاً لهذه الجملة على جملة «أكرمتها».

(٣) فمجموعُ «هندٌ أكرمتها» جملةٌ اسميّةٌ لأنّ رأسها اسمٌ، و«أكرمتها» فقط جملةٌ فعليّةٌ لأنّ رأسها فعلٌ.

أن يكونَ في هذا المثال خبراً عنه ولا يصحّ إلّا بالرابط وقد فُقِدَ ـ انتهى [١]. ولعلّه يُغتفَرُ في التَّوابع ما لا يُغْتَفَرُ في غيرها [٢].

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

﴿والرفعُ في غير الذي مرّ رجح﴾ لعدم موجب النّصب ومرجِّحه وموجب الرّفع ومستوى الأمرين، وعدم التقدير أولى منه [٣] نحو: «زيدٌ ضربته».

ومنع بعضهم النصبَ [٤] ورُدّ بقوله تعالى: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [٥]

---

(١) «الحاصل» أنّ بعض النحاة مثّل بـ«زيد قام وعمراً كلّمته» فقال: إنّ «عمراً» يجوز فيه الرَّفع عطفاً لجملة «عمرو كلّمته» على جملة «زيد قام» ويجوز فيه النَّصْب عطفاً لجملة «كلّمتُ عمراً كلّمته» على جملة «قام».

وأشكل عليه الأُبّدي في شرح الجُزُوليّة بأنّه: لو عُطِف جملة «كلّمت عمراً كلّمته» على جملة «قام» لأصبح جملة «عمراً كلّمته» معمولاً للمبتدأ ـ «زيدٌ» ـ لأنّ الجملة المعطوفة على خبر مبتدإ في حكم نفس الخبر، وكما أنّ الخبرَ لو صار جملة وجب فيه وجود ضميرٍ رابط يرجع إلى المبتدأ، فكذلك يجب في الجملة المعطوفة على الخبر مِن وجودِ ضميرٍ رابطٍ يرجع إلى المبتدأ مع أنّه ليس في «عمراً كلّمته» ضميرٌ راجعٌ إلى «زيدٍ».

(٢) هذا جوابٌ من الشارح على إشكال الأُبّدي، وحاصله: أنّ جملةَ «عمراً كلّمته» معطوفةٌ على «قام» والمعطوف مِن التوابع، والتوابع يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها، فيمكن أن يغتفر في «عمراً كلّمته» عدم وجود ضميرٍ راجع إلى «زيد» لأنّه تابع للخبر، وإن لم يغتفر في نفس الخبر ذلك.

(٣) إذ النصب يحتاج إلى تقدير فعل، والرفع لا يحتاج إلى تقدير شيء.

(٤) أي قال «لا يجوز النصب» فليس راجح الرّفع، وإنّما هو واجبُ الرّفع.

(٥) سورة الرعد، الآية ٢٣. حيث قرأ بعض القرّاء «جنّاتِ» منصوباً بالكسرة، فإنّه ليس من ⇐

﴿فما أُبيح﴾ لك **﴿افعل ودع﴾** أي اترك **﴿ما لم يُبَحْ﴾** لك [١].

وتقديمه واجب النّصب ثمّ مختاره ثمّ جائزه على السّواء ثمّ مرجوحه أحسن ـ كما قال [٢] ـ مِن صُنعِ ابن الحاجب، لأنّ الباب لبيان المنصوب منه ـ انتهى [٣].
وكان ينبغي أن يؤخِّرَ واجبَ الرفع عنها [٤] لما ذُكِر.

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَـوَصْلٍ يَـجْرِي

﴿وفصلُ﴾ ضميرٍ **﴿مشغول﴾** به عن الفعل **﴿بحرفِ جرٍّ أو بـإضافة﴾** أي بمضافٍ **﴿كوصلٍ﴾** فيما مضى **﴿يجري﴾** [٥].

فيجب النصب في نحو «إنْ زيداً مررتَ به أو رأيتَ أخاه أكرمك» [٦].

⇐ واجبي الرّفع والنّصب، وليس راجح النصب، ولامستوي الأمران، ومع ذلك قُرئَ بالنّصب.

(١) هذه تتمّة البيت، يعني: كلّما جاز لك من الرّفع أو النّصب افعل، وما لم يَجُزْ لك فاتركه.

(٢) أي: كما قال الناظم في بعض كتبه. (٣) أي: انتهى كلام الناظم في بعض كتبه.

(٤) أي: عن المنصوبات واجبها، وراجحها، ومباحها ـ وهو مستوي الأمرين ـ «لما ذُكِر» أي: لأنّ الباب لبيان المنصوب، وبيان المرفوع استطرادٌ لأنّ الباب لـ«اشتغال العامل عن المعمول» والمرفوع ليس العامل مشغولاً عنه.

(٥) يعني: لو فصل بين العامل وبين الضمير الذي أشغل العامل عن الاسم السابق، حرف جرٍّ، أو مضافٌ، فإنّما هما كَلا فَصْلٍ، فلا يتغيّر حكم الاسم السابق بمثل هذا الفصل.

(٦) أي: «إن زيداً مررتَ به أكرمكَ» و«إن زيداً رأيت أخاهُ أكرمك» «الشاهد» في فصل باء الجرّ بين «مررتَ» وبين الضمير، وفَصْلِ «أخا» بين «رأيتَ» وبين الضمير، و«أخا» مضافٌ إلى الضمير «وإنّما» وجب النصبُ في المثالين لدخول «إن» الشرطيّة على الاسم السابق.

والرفعُ في نحو «خرجتُ فإذا زيدٌ مرّ به عمروٌ أو رأى أخوه» (١).

ويختار النصبَ في نحو «زيداً اُمْرُرْ به أو انظُرْ أخاهُ» (٢).

والرّفعُ في نحو «زيدٌ مررتُ به أو رأيتُ أخاهُ» (٣).

ويجوز الأمران ـ على السَّواء ـ في نحو: «هندٌ أكرمتها وزيدٌ مررتُ به أو رأيتُ أخاهُ في دارِها» (٤) نعم يُقدَّرُ الفعلُ مِن معنى الظَّاهر لا لفظه (٥).

---

(١) أي: «خرجتُ فإذا زيدٌ مرَّ به عمروٌ» و«خرجتُ فإذا زيدٌ رأى أخوهُ».

«الشّاهد»: في فصل باءِ الجرِّ بين «مرَّ» وبين الضمير، وفصلِ «أخو» بين «رأى» وبين الضمير، وإنّما وجب الرفع للاسم السابق ـ زيدٌ ـ لدخول «إذا» المفاجاة عليه.

(٢) «الشاهد» في فصل الباء، و«أخا» كما مرّ، وإنّما رجّح النصب لوقوع الاسم السابق ـ زيد ـ قبل فعل الأمر.

(٣) «الشاهد» كما مرّ، وإنّما رجّح الرفعَ لأنّه ليس مِن واجبي الرّفع والنّصب، ولا راجح النّصب، ولا مُستوي الأمرين.

(٤) هذان مثالان هما: «زيدٌ هندٌ أكرمتها وزيدٌ مررتُ به في دارها» و«هندٌ أكرمتها وزيدٌ رأيت أخاهُ في دارها». فالأوّل لفصل الباء بين الفعل والضمير. والثاني لفصل المضاف ـ أخا ـ بين الفعل والضمير. وإنّما استوى الرفع والنصب في الاسم السابق وهو «زيدٌ» لأنّه وقع عقيب واو العطف ـ بلا فصلٍ بينهما ـ وقبله جملةٌ اسميّةٌ هي «هندٌ أكرمتها» وجملةٌ فعليّةٌ هي «أكرمتها» فقط.

فيصحّ عطف هذه الجملة على مجموع الجملة السابقة وهي جملةٌ اسميّةٌ فيرفع «زيد».

ويصحّ عطفها على جملةِ «أكرمتها» فقط وهي جملةٌ فعليّةٌ فيُنْصَبُ «زيد» كما سبق تفصيله في قول الناظم «وإن تلا المعطوف فعلاً مُخبراً.. الخ».

(٥) أي: يكون التقدير بما يناسب الكلام وينسجم معه فيما احتيج إلى تقدير الفعل، مِن صور ⇐

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

﴿وسَوِّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل﴾ فيما تقدّم **﴿إن لم يكُ مانعٌ حصل﴾**[1] نحو: «أزيداً أنتَ ضاربه الآن أو غداً»[2]، بخلاف الوصف غيرِ العامل

⇐ نصبِ الاسم السابق ـ وجوباً أو رجحاناً أو جوازاً ـ ففي مثالَي واجب النصب هكذا يقدّر: «إن جاوزتَ زيداً مررتَ به أكرمك» و«إن عرفت زيداً رأيتَ أخاهُ أكرمك».

وإنّما قدّرنا «جاوزتَ» لعدم تعدية «مررتَ» بنفسه إلى المفعول به.

وإنّما قدّرنا «عرفتَ» لعدم جواز تقدير «رأيتَ» إذ المقصود رؤية الأخ لا رؤية زيد.

وفي مثالَي راجحِ النصب يُقدَّرُ ـ مثلاً ـ هكذا «جاوز زيداً أُمْرُرْ به» و«لابس زيداً أُنظر أخاهُ».

وإنّما لم يقدَّر «أُمرر» و«أُنظر» لما بيّنّا وفي مثالَي جائز النصب وهو المستوي فيه الأمران يُقدَّر هكذا:

«هندٌ أكرمتها وجاوزتُ زيداً مررتُ به في دارها» و«هندٌ أكرمتها ولابَسْتُ زيداً رأيتُ أخاه في دارها» وإنّما لم نُقدّر «مررتُ» و«رأيتُ» لما بيّنّا.

(١) يعني: الصفة العاملة التي لا مانع لها من العمل فيما قبلها حكمها حكم الفعل، فلو كان اسمٌ مقدَّمٌ وبعده صفةٌ عاملةٌ صالحةٌ للعمل في الاسم المتقدّم وعملتْ في ضميره، كان لها أحكامُ باب الاشتغال مِن الأقسام الخمسة، وغير ذلك.

(٢) فـ«زيدٌ» هو الاسم المتقدِّمُ، و«ضاربُ» هي الصفة العاملة، اشتغلت بالعمل في ضمير الاسم السابق، فلم تعمل في نفس الاسم.

و«الآن، أو غداً» إنّما ذُكِرَ لأنّ اسم الفاعل إنّما يعمل إذا كان بمعنى الحالِ أو الاستقبال، دون الماضي.

هذا مثالٌ لراجح النصب، لوقوع الاسم عقيب همزة الاستفهام.

⇐

كالذي بمعنى الماضي (١) أو العامل غير الوصف كاسم الفعل (٢) أو الحاصل فيه مانعٌ كصِلَةِ الألف واللّام (٣).

وعُـــلْقَةٌ حَـــاصِلَةٌ بِـــتَابعِ   كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِـعِ

﴿وعُلقةٌ حاصلةٌ بتابع﴾ للاسم الشاغل للفعل ﴿كعلقةٍ﴾ حاصلةٍ ﴿بنفس

⇐ ومثال واجب النصب نحو: «إنْ زيداً أنت ضاربه الآن أو غداً فإنّي ضاربك» لوقوع «زيد» عقيب «إن» الشرطيّة ولا يليها إلّا فعلٌ.

«ومثال» واجب الرفع «سآتيك غداً وإذا زيدٌ أنت ضاربه» لوقوع «زيد» عقيب «إذا» الفجائيّة، ولا يليها إلّا اسمٌ.

«ومثالُ» مستوي الأمرين نحو «هندٌ أكرمتها وزيدٌ ضاربه أنا غداً عندها» لوقوع «زيد» وما بعده في محلٍّ يصلحُ أن يكون عطفاً على مجموع جملة «هند أكرمتها» فيرفَع، أو على جملة «أكرمتها» فقط فينصب.

«ومثالُ» راجح الرّفع نحو: «زيدٌ أنا ضاربه غداً» لأنّ «الرّفعَ في غير الذي مرّ رجح».

(١) مثل «زيدٌ أنا ضاربه أمس» فـ«ضارب» بمعنى الماضي لا يعمل أصلاً، ومِن شروط ذلك كونه عاملاً.

(٢) مثل «دراكِ) بمعنى «أدْرِكْ» فإنّه يعمل تقول: «دَراكِ زيداً» ولكنّه ليس وصفاً، وقد مرّ آنفاً قول الشارح، «واحترز بقوله: «فعل» عن اسم الفعل.. الخ» تحت شرح قول الناظم «واختير نصبٌ قبلَ فعل ذي طلب».

(٣) مثل «الضارب» الذي وقعتِ الصفةُ فيه صلةً لـ«أل» الموصولة، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول لأنّ الموصول له صدر الكلام، ومِن شروط باب الاشتغال صلاحيّة العامل لِلعمل فيما قبله، فما لا يعمل لا يُفسِّرُ عاملاً، مثالُ ذلك «زيدٌ أنت الضاربهُ غداً» فـ«زيدٌ» مبتدأٌ، وما بعده خبره، ولا يصحّ نصبه.

الاسم الواقع﴾(١) الشاغل للفعل، فقولك: «أزيداً ضربتَ عمراً وأخاهُ» كقولك: «أزيداً ضربتَ أخاهُ»(٢).

وشرط في «التسهيل»(٣) أن يكون التابع عطفاً بالواو كما مثّلناه أو نعتاً كـ«أَزيداً رأيت رجلاً يُحبّه»(٤)، وزاد في «الارتشاف»(٥) أن يكون عطف بيانٍ كـ«أَزيداً ضربت عمراً أخاهُ»(٦).

هذا باب «تعدّي الفعل ولزومه»

وفيه رُتَبُ المفاعيل(٧).

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِـهِ نَـحْوُ عَـمِلْ

﴿علامةُ الفعل المُعدَّى﴾ أي المجاوز إلى المفعول به **﴿أنْ تصل هاء﴾** تعود

---

(١) المراد بـ«العُلقة» الضمير، يعني: الضمير الذي شغل الفعل عن العمل في الاسم السابق لا يفرق أن يكون هو معمولاً للفعل رأساً، أو يكون تابعاً لمعمول الفعل.

(٢) الفرق بين المثالين، أنّ «أخاهُ» الحامل للضمير مفعولٌ لـ«ضربت» رأساً في الثاني، وتابعٌ لـ«عمرو» الذي هو المفعول لضربت في الأوّل.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٤٥.

(٤) فـ«يحبّهُ» الحامل للضمير نعتٌ لـ«رجلاً» الذي هو المفعول لرأيت، و«زيداً» هو الاسم السابق.

(٥) الارتشاف...

(٦) فـ«أخاه» الحامل للضمير عطفُ بيانٍ لـ«عمراً» الذي هو المفعول لـ«ضربت».

(٧) يعني: بيان أنّه إذا اجتمعت عدّة مفاعيل فأيّها يُقدّم وأيّها يُؤَخَّر.

على **﴿غير مصدرٍ﴾** لذلك الفعل **﴿به نحوُ: عمل﴾** فإنّك تقول: «الخير عملته» فتصل به هاءٌ تعود على غير مصدرِه[١]، واحترز بها عن هاء المصدر فإنّها توصلُ بالمتعدّي نحو «ضربتُهُ زيداً» أي الضرب، وباللازم نحو «قمتُهُ» أي القيام[٢].

تتمّة

ومِن علامته أيضاً أن يصلح لأن يُصاغ منه اسم مفعولٍ تامٌّ كـ«مُقِتَ» فهو «مَمْقُوتٌ».

قال في «شرح الكافية»[٣]: والمراد بالتمام الاستغناءُ عن حرفِ جرٍّ، فلو صيغ منه اسمُ مفعولٍ مفتقرٍ إلى حرفِ جرٍّ سمّي لازماً كـ«غضبتُ على عمروٍ فهو مغضوبٌ عليه».

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

﴿فانصب به مفعوله﴾ الذي تجاوز إليه **﴿إن لم يَنُبْ عن فاعلٍ نحو: «تدبَّرْتُ الكتب»﴾** ومعلومٌ أنّه إن نابَ عن فاعلٍ رُفِع.

وَلاَزِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

﴿و﴾ فعل **﴿لازمٌ غيرُ﴾** الفعل **﴿المُعدَّى﴾** وهو الذي لا يتّصل به ضمير غير مصدرٍ ويقالُ له ـ أيضاً ـ: «قاصرٌ» و«غير متعدٍّ» و«مُتَعَدٍّ بحرفِ جرٍّ». **﴿وَحُتِمْ**

---

(١) لأنّه راجعٌ إلى «الخير» لا إلى «العمل» الذي هو مصدر «عملتُ».

(٢) أي: ضربتُ الضرب زيداً، وقمتُ القيام.

(٣) شرح الكافية ١: ٢٨٢.

لزوم أفعالِ السَّجَايا﴾ جمع «سجيّةٍ» وهي الطبيعة ﴿كَنَهِم﴾ - إذا كَثُرَ أكـله [١] - و«ظَرُفَ» و«كَرُمَ» و«شَرُفَ» [٢].

كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا   وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

و ﴿كذا﴾ حتمٌ لزومُ ما كان على وزنِ ﴿افعللَّ﴾ بتخفيف اللّام الأُولى [٣] وتشديد الثّانية، كـ«اقْشَعَرَّ» [٤] و«اطمأنّ» ﴿و﴾ كذا افعَنْلَلَ ﴿المضاهي اقْعَنْسَسَا﴾ [٥] وهو «احْرَنْجَمَ» [٦]، وكذا ما أُلْحِقَ بافعَلَلَّ و«افْعَنْلَلَ» كـ«إكْوَهَدَّ» و«احْرَنْبَأَ» [٧] ﴿و﴾ كذا حتمٌ لزوم ﴿ما اقتضى نظافَةً﴾ كـ«طَهُرَ» و«نَظُفَ» ﴿أو دنسا﴾ [٨] كـ«دَنُسَ» و«وسُخَ» و«نجُسَ».

---

(١) أي: الذي طبيعته الجشع والحرصُ فلا يشبعُ بطنهُ ولا عينه.

(٢) فالظرافة والكرمُ والشرفُ صفاتٌ طبيعيّةٌ.

(٣) وفتحها.

(٤) بمعنى: ارتعد جِلْدُهُ.

(٥) أي: كلُّ فعلٍ على وزن «اقْعَنْسَسَ» بمعنى: رجع وتأخّر.

(٦) يقال: احْرَنْجَمَ القومُ أي: اجتمعوا وانضمّ بعضهم إلى بعضٍ.

(٧) «إكْوَهَدَّ» الفرخُ أي: اعتراه شبهُ ارتعادٍ - إذا زقّه أبواه الطعام - و«احرَنْبَأَ» الكلبُ أي: تهيّأ للغضب والشرِّ.

وإنّما أُلحق «اكوهَدَّ» بباب (افعللَّ) و«احرَنْبَأَ» بباب «افعَنْلَلَ»؟ لأنّ بابَي «افْعَلَلَّ» و«افْعَنْلَلَ» مِن الرباعي المزيد فيه، أمّا «اكوهَدَّ» و«احْرَنْبَأَ» فأصلهما ثلاثيّان «كَهَدَ» و«حَرَبَ» زيد فيها حرفٌ واحِدٌ فلحقا بالرباعي المجرّد وصارا «كَوْهَدَ» و«حَرْبَأَ» ثمّ زيد فيهما حرفان آخران إلحاقاً لهما بالرباعي المزيد فيه حرفان.

(٨) ما تستقبحه النفس.

أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِـوَاحِـدٍ كَـمَدَّهُ فَـامْتَدَّا

﴿أو﴾ اقتضى ﴿عَرَضاً﴾ أي معنى غير لازمٍ كـ«مرِضَ» و«برئَ» و«فَرِحَ»[١] ﴿أو طاوعَ﴾ فاعله فاعلَ الفعل ﴿المُعدَّى لواحدٍ كمَدَّهُ فامتدّا﴾ و«دحرجْته، فتدحرجَ».

والمطاوعة قبولُ المفعول فعلَ الفاعلِ[٢] فإنْ طاوع المُعَدَّى لاثنين كان متعدِّياً لواحدٍ نحو: «كسوتُ زيداً جُبَّةً فاكتساها»[٣].

وَعَــدِّ لاَزِمــاً بِــحَرْفِ جَــرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَـالنَّصْبُ لِـلْمُنْجَرِّ

نَــقْلاً وَفِــي أَنَّ وَأَنْ يَــطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

﴿وَعَدِّ﴾ فعلاً ﴿لازماً﴾ إلى المفعول به ﴿بحرفِ جَرٍّ﴾ نحو: «عجبتُ مِن أنّك قادِمٌ» و«فَرِحْتُ بقدومك»[٤].

وعَدِّه أيضاً بالهمزة نحو: «أذهبتُ زيداً» وبالتضعيف نحو: «فرّحْتُهُ»[٥].

---

(١) فالمرض، والبُرءُ، والفَرَحُ، أُمورٌ تعرض للإنسان ثمّ تزول عنه، وليست لازمةً له.

(٢) يقال: «مدّ زيدٌ الحبلَ فامتدَّ» أي: قبل الحبلُ المَدَّ، و«دحرجْتُ القلم فتدحرج» أي: قَبِل الدحرجة.

(٣) فـ«كسوتُ» له مفعولان «زيداً» و«جُبَّةً» وفعلها المطاوعُ «اكتسى» له مفعول واحد هو الضمير المتَّصل به.

(٤) فـ«عجب» فعلٌ لازم، والتاء فاعله، وجملةُ «أنّك قادمٌ» مفعوله بواسطة «مِن» الجارّة، وكذلك «فرح» فعلٌ لازمٌ، والتاءُ فاعله، و«قدومك» مفعوله بواسطة الباء، والمثالان: الأوّل للجملة، والثاني للمفرد.

(٥) «الهمزة» أي: إدخاله إلى باب «الإفعال» و«التضعيف» بمعنى تضعيف وتكرار عين ⇐

﴿وإن حُذِفْ﴾ حرف الجرّ ﴿فالنَّصْبُ﴾ ثابتٌ ﴿للمُنْجَرّ﴾[1] ثمّ هذا الحذفُ ليس قياساً بل: ﴿نقلاً﴾ عن العرب يُقتصر فيه على السَّماع كقوله:

[١٤٢] تـمرُّون الدِّيـارَ [ولم تَـعوجوا   كـلامُكُمُ عـليَّ إذاً حـرامُ][2]

وقد يُحذف ويبقى الجرّ كقوله:

[١٤٣] [إذا قيلَ أيُّ الناس شرٌّ قـبيلةٍ]   أشارت كُـلَيبٍ بـالأكُـفِّ الأصـابعُ[3]

﴿و﴾ حذفُ حرف الجرّ ﴿في أنَّ وأنْ﴾ المصدريّتين ﴿يطَّرِدُ﴾ ويقاس عليه[4]

⇐ فعله، أي: إدخاله إلى باب «التفعيل» لأنّه الذي عينه مكرَّرٌ فـ«ذهب» و«فَرِحَ» لازمـان، وتعدّى الأوّلُ إلى «زيداً» بواسطة همزة باب الإفعال، والثاني إلى الضمير المتّصل به، بواسطة تضعيف عين باب التّفعيل.

(١) وهذا المفعول الذي تعدّى الفعل إليه بواسطة حرف الجرّ، ثمّ حذف عنه حـرفُ الجـرِّ، يُسمّى: «المنصوب بِنَزْعِ الخافض».

[١٤٢] البيت من الوافر والقائل: جرير بن عطيّة الخطفيّ. وهو من الشعراء الأمويّة النَّصْرانيّة.

(٢) «المعنى» تمرّون على ديارنا ولا تأتوننا، لذلك يحرم عليَّ أن أكلّمكم.

«الشاهد» في «تمرّون الديار» أصله «تمرّون على الديار» لأنّ «تمرّون» لازمٌ تعدّى إلى المفعول به ـ الديار ـ بواسطة «على» الجارّة، ثمّ حُذف «على» ونُصبت «الديار».

[١٤٣] البيت من الطّويل والقائل: الفرزدق وهو من الشعراء الإماميّة في الدولة الأمويّة.

(٣) «المعنى»: إذا سأل سائلٌ: أيّ قبيلةٍ هي شرٌّ من سائر القبائل، أشارت الأصابعُ بالأكفِّ إلى قبيلة بني كُليب يعني: إنّهم شرُّ القبائل.

«الشاهد» في «كُليب» أصله «إلى كُليب» لأنّ «أشارت» فعلٌ لازمٌ، تعدّى إلى مفعوله «كُلَيب» بواسطة «إلى» الجارّة، ثمّ حُذِفَ «إلى» وبقى «كُليب» مجروراً.

(٤) يعني: إذا كان مفعول الفعل اللازم جملةً أوّلها «أنّ» أو «أنْ»، ودخل حرف الجرّ عليهما لتعدية الفعل إلى المفعول، فيكثر حذفُ حرف الجرِّ.

﴿مع أمْنِ لبسٍ كعجبتُ أن يدوا﴾ أي يُعطوا الديةَ، و«عجبتُ أنّك قائمٌ» أي: مِن أن يدوا ومِن أنّك قائمٌ(١).

ومحلُّ «أنّ» و«أنْ» حينئذٍ نَصْبٌ عند سيبويه والفرّاء وجرٌّ عند الخليل والكسائي(٢)، قال المصنّف: ويؤيِّدُ قولَ الخليل ما أنشده الأخفش:

[١٤٤] وما زُرْتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً إلَــيَّ ولا دَيْــنٍ بــها أنــا طــالِبُهُ(٣)

بجرِّ المعطوف على: «أن تكون» فعُلِم أنّها في محلّ جرٍّ، فإن لم يؤمنِ اللبسُ، لم يطَّرِدِ الحذفُ نحو «رغبتُ في أنّك تقومُ»(٤) إذ يحتمل أن يكون المحذوف عن ولا يلزم مِن عدم الاطّراد ـ أي القياس ـ عدم الورود(٥) فلايشكل بقوله تعالى:

---

(١) فـ«عجبتُ» فعلٌ لازمٌ، تعدّى بواسطة «مِن» إلى جملتي «أن يدوا» و«أنّك قائم» ثمّ حذف منهما «مِن».

(٢) «نصبٌ» لأنّه منصوبٌ بنزع الخافض، و«جرٌّ» لأنّ هذا الحذف مثل عدم الحذف لمعلوميّة المحذوف.

[١٤٤] البيت من الطويل والقائل: الفرزدق.

(٣) «المعنى»: ما زرتُ أنا ليلى حتّى تكون محبوبةً لي، ولا زرتها لدَينٍ أطلبها.

«الشاهد» في «ولا دَيْنٍ» بجرِّ لا دينٍ عطفاً على «أن تكونَ» ـ وحيث أنّ المعطوف يحملُ إعرابَ المعطوف عليه ـ فمِن جَرِّ «دَيْنٍ» نعلم بأنّ المعطوف عليه مجرورٌ لا منصوبٌ بنزع الخافض، وأصله «لِأنْ تكون» إذ «زُرْتُ» تعدّى إلى المفعول الثاني «أن تكون» بواسطة اللّام.

(٤) فلو حُذِفَ «في» وقيل «رغبتُ أنّك تقوم» احْتُمِلَ أن يكون المحذوف «عن» فيكون المعنى: كرهتُ أنّك تقوم، لأنّ الرغبة عن شيءٍ بمعنى كراهته.

(٥) يعني: كون حذف «الجارّ» غير مقيسٍ لا يلزمه منه عدم وروده في الكلام الفصيح، فقوله تعالى، الذي حُذف منه الجارّ ليس شاذّاً، وإنّما هو قليلُ الورود.

﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾[(١)]، فتأمّل[(٢)].

فصل

في رُتَب المفاعيل وما يتعلّق بذلك[(٣)].

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَـمَنْ   مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

﴿والأصلُ سَبْقُ﴾ مفعولٍ هو **﴿فاعلٍ مَعنًى﴾**[(٤)] مفعولاً ليس كذلك[(٥)] **﴿كَمَنْ**

---

(١) سورة النساء، الآية ١٢٧.

(٢) فتأمّل لعلّه إشارةٌ إلى أنّ حذف حرف الجرّ لمصلحةٍ، وقد ذكرت عدّة مصالح في ذلك: منها أنّ الحذف لقصدِ الإبهام على الرجال والنساء، حتّى يحتمل الرجالُ أنّ المحذوف «في» ـ أي:

وترغبون في أن تنكحوهنّ ـ فيُهيّئُونَ الصداق وباقي مقدّماتِ النكاحِ ويكون في ذلك تقدير الزوجات، وحتّى تحتمل النساء أنّ المحذوف «عن» ـ أي: وترغبون عن أن تنكحوهنّ ـ فيخفّفْنَ في الصداق ولا يطالبنَ الأزواجَ بما يعسر عليهم، حتّى يكون في ذلك تقدير الأزواج، فينتظم من هذا وذاك أمرُ التزويج.

(٣) «رُتب المفاعيل» يعني: أيّ مفعولٍ رُتبته مقدَّمةٌ على أيِّ مفعولٍ؟ و«ما يتعلّق بذلك» مِن أمثال أماكن وجوب التقديم، وأماكن وجوب تأخير المتقدِّم رتبةً، وأين يجوز حذف المفعول، وأين يجوز حذف الفعل.

(٤) إذا كان فعل يتعدّى إلى مفعولين ـ ولم يكن المفعولان في الأصل مبتدءاً وخبراً ـ يكون المفعول الأوّل فاعلاً في المعنى، فلو قلتَ: «أعطيتُ زيداً جُبَّةً» فـ«زيد» مفعولٌ في الظّاهر، ولكنّه فاعلٌ في المعنى لأنّه الآخِذ.

(٥) أي: على مفعولٍ ليس فاعلاً في المعنى.

مِن﴾ قولك: **﴿أَلْبِسَنْ مَن زاركم نَسْجَ الْيَمَن﴾**(١) ومِن ثَمَّ جاز «أَلْبِسَنْ ثوبَه زيداً» وامتنع «أَسْكِن رَبَّها الدَّارَ»(٢).

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

﴿ويلزمُ﴾ هذا **﴿الأصل لموجبٍ عرا﴾** أي وُجِدَ، كأن خيفَ لبسُ الأوّل بالثاني نحو: «أعطيتُ زيداً عمراً»(٣) أو كان الثّاني محصوراً نحو: «ما أعطيتُ زيداً

---

(١) فـ«ألبسَنْ» فعلٌ، وفاعله ضميرُ «أنت» مستترٌ فيه وجوباً، و«مَن» الموصولة ـ بمعنى: الذي ـ مفعوله الأوّل «زاركم» صلته «نسجَ اليمن» مفعوله الثاني، وحيث إنّ المفعول الأوّل فاعلٌ في المعنى ـ لأنّه اللّابس ـ و«النسج» مفعولٌ في المعنى أيضاً لأنّه الملبوس، قُدِّمَ «مَن» على «نَسْج».

(٢) أي: مِن أجل أنّ المفعول الذي هو فاعلٌ في المعنى مقدمٌ رتبته على المفعول الذي ليس كذلك جاز تأخير الفاعل المعنى مع اتّصال ضميره بمفعولٍ آخر مقدَّمٍ، مثل «ألبسن ثوبه زيداً» حيث إنّ «زيداً» مفعولٌ فاعلٌ في المعنى لأنّه اللّابس، عاد عليه ضميرٌ متصلٌ بالمفعول الآخر «ثوبه» وذلك لأنّه عودُ الضمير على المتأخِّر لفظاً فقط، لا لفظاً ورتبةٍ.

«وامتنع» تقديمُ الفاعل المعنى إذا اتصلَ به ضميرٌ عائدٌ على مفعولٍ آخر مثل «أَسْكِنْ ربّها الدارَ» فـ«ربَّها» فاعلٌ في المعنى لأنّه الساكن، وضميره يعود على المفعول الآخر «الدارَ»، وذلك لأنّه يكون مِن عودِ الضمير على المتأخِّر لفظاً ورتبةً، وهو غير جائزٍ في هذا المثال.

(٣) فـ«زيد» فاعلٌ في المعنى لأنّه الآخذ، ولو أُخِّرَ وقيل «أعطيتُ عمراً زيداً» تخيَّلَ السامعُ أنّ الآخذ هو عمروٌ.

إلّا درهماً»[١]، أو ظاهراً والأوّل مُضمراً نحو: «أعطيتك درهماً»[٢].

﴿وتركُ ذاك الأصل حتماً قد يُرى﴾ لموجبٍ[٣]، كأن كان الأوّل محصوراً نحو: «ما أعطيتُ الدِّرهمَ إلّا زيداً»[٤] أو ظاهراً والثاني ضميراً[٥] نحو: «الدرهمَ أعطيتُهُ زيداً»[٦]، أو فيه ضميرٌ يعود على الثّاني كما تقدّم[٧].

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

﴿وحذفَ﴾ مفعول **﴿فضلَةٍ﴾** ـ بأن لم يكن أحد مفعولَي ظَنَّ[٨] ـ لغرضٍ:

إمّا لفظيّ كتناسب الفواصل والإيجاز.

---

(١) فـ«زيد» فاعل في المعنى لأنّه الآخذ، والمحصور هو الدرهم، يعني: الدرهم هو الذي دخل عليه النفي والإثبات ـ «ما» و«إلّا» ـ أي: ما أعطيتُ لزيدٍ سوى درهم ـ وليس معناه: أنّه أعطى لغير زيدٍ شيئاً أم لا ـ فلو أُخِّرَ «زيد» صار المعنى: ما أعطيتُ الدرهم إلّا لزيدٍ، أي: ما أعطيتُ لغيرِ زيدٍ شيئاً.

(٢) فالضمير فاعلٌ في المعنى لأنّ المخاطب هو الآخِذ، فلو أُخِّرَ وجب أن ينفصل، فيقال: «ما أعطيتُ درهماً إلّا أنت» والضمير مهما أمكن وصله لا يجوز فَصْله.

(٣) أي حتماً قد يجب تأخير الفاعل المعنى لسببٍ من الأسباب.

(٤) إذ المحصور يجب تأخيره، فلو قُدِّمَ تخيّلَ السامع أنّ غيره هو المحصور.

(٥) وفي نسخةٍ: «مضمراً».

(٦) فلو قدّمَ «زيد» انفصل الضمير، وما دام يمكن الإتيانَ بالضمير متّصلاً لا يجوز انفصاله.

(٧) مثل «أسكِن الدار ربّها» فلا يجوز تقديم «ربّ» مع أنّه فاعل المعنى، لأنّه يوجب عود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً.

(٨) لأنّهما ـ في الأصل ـ مبتدأ وخبرٌ، وهما رُكنا الكلام.

وإمّا معنويّ كاحتقاره **﴿أجِزْ﴾** نحو: **﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾** (١)، **﴿فَإِنْ لَمْ تَفعَلُوا وَلَنْ تَفعَلُوا﴾** (٢)، **﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾** (٣).

وهذا **﴿إن لم يَضِرْ﴾** بفتح أوّله وتخفيف الراء (٤) فإن ضار أي ضرَّ **﴿كحذفِ ما سيقَ جواباً﴾** للسائل **﴿أو﴾** ما **﴿حُصر﴾** لم يجز (٥) كقولك: «زيداً» لمن قال: «مَن ضربتَ» ونحو: «ما ضربتُ إلّا زيداً» فلو حُذِف في الأوّل لم يحصل جوابٌ، ولو حُذِف في الثاني لزم نفيُ الضَّرْب مطلقاً، والمقصود نفيه مقيَّداً (٦).

---

(١) سورة الضحى، الآية ٣. هذا مثال حذف المفعول لتناسب الفواصل، وأصله «قلاك» وحيث إنّ قبله وبعده ألف مقصورة حُذف المفعول مِن هنا ليشبه الألف المقصورة ﴿وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ * وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَىٰ...﴾.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٣. هذا مثال حذف المفعول للإيجاز والاختصار وأصله «فإن لم تفعلوا عبادة الله، ولن تفعلوا العبادة».

(٣) سورة المجادلة، الآية ٢١. هذا مثال حذف المفعول لاحتقاره وتصغيره، وأصله «لأغلبنّ أنا ورسلي الكافرين».

(٤) أي: بكسر «الضاد» أصله «ضارَ» بألفٍ مقلوبةٍ عن الياء على وزن «باع» المأخوذ من «بَيَعَ» وعند دخول حرف الجزم يُحذف حرف العلّة من الوسط، ويبقى في الحرف الأوّل حركةٌ تناسب المحذوف، ففي «بَيَع» يصير «لم يَبِعِ» بكسر الباء، وفي «قَوْل» يصير «لم يَقُلْ» بضمّ القاف وفي «ضارَ» يصير «لم يَضِرْ» بكسر الضاد «وإنّما» نبّه الشارح على ذلك لكيلا يُقرأ «يضُرّ» ـ بضمّ الضاد وتشديد الراء ـ مِن باب التفعيل، «ولم يظهر» لي وجهُ هذا التنبيه، لعدم فرق اللَّفْظَين في المعنى.

(٥) أي: لم يجُز حذف المفعول في هذين المقامَين.

(٦) أي: مُقيّداً بكون المضروب غير زيدٍ.

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمَا

﴿ويُحْذَفُ﴾ الفعل **﴿النّاصِبها﴾** أي الناصب الفضلة جوازاً [١] **﴿إن عُلِما﴾** كأنْ كان ثَمَّةَ قرينةٌ حاليّةٌ كانت كقولك ـ لمن تأهّب للحجّ ـ: «مكّة» [٢] أو مقاليّةً كزيداً [٣] ـ لمن قال: ـ «مَن ضربتَ».

﴿وقد يكونُ حذْفُهُ مُلتزماً﴾ كأنْ فسّره ما بعد المنصوب كما في باب الاشتغال [٤] أو كانَ نِداءاً [٥] أو مثلاً كـ«الكِلابَ على البقر» أي أرسِل [٦] أو جارياً مجراهُ كـ﴿ **انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ** ﴾ [٧]، أي وآتُوا.

---

(١) أي: حذف الفعل جائزٌ لا واجبٌ.

(٢) أي: «أتريد مكّة» فحذف الفعل لدلالة الحال عليه.

(٣) فـ«زيداً» أصله: ضربتُ زيداً، حُذِفَ الفعل لدلالة السؤال عليه.

(٤) مثل «هل زيداً ضربته؟» أصله: هل ضربت زيداً ضربته.

(٥) مثل «يا زيد» أصله: «أدعو زيداً»، وإنّما يُحذفُ الفعل فيهما ـ أي: النداء والاشتغال ـ لأنّه لم يُسمَعْ مِنَ العرب ذِكرُهُ.

(٦) وإنّما يُحذف حتّى يكون مثلاً، ولو ذُكِرَ الفعلُ لم يكن مثلاً.

(٧) سورة النساء، الآية ١٧١، أي: أو كان جارياً مجرى المَثَل في كثرة الاستعمال، وهو كلّ كلامٍ اشتهر، ولأجلِ شهرته أُجريَ مجرى المَثَل، وأُعطيَ له حكمُ المَثَل في أنّه لا يُغَيَّر، والمعنى ـ والله أعلم ـ: يا أيّها النصارى انتهوا عن الاعتقاد بآلهةٍ ثلاثةٍ، وآتوا خيراً لكم، أي: آتوا بعقيدةٍ تكون خيراً لكم، وهو الاعتقاد بإلهٍ واحدٍ لا شريك له.

هذا باب «التنازع في العمل»

ويُسمّى أيضاً باب الإعمال (١)، وهو - كما يُؤخذ ممّا سيأتي - أنْ يتوجّهَ عاملانِ (٢) ليس أحدهما مؤكِّداً للآخر (٣) إلى معمولٍ واحدٍ (٤) متأخِّرٍ عنهما (٥) نحو «ضربتُ وأكرمتُ زيداً»، و«كُلُّ واحدٍ من ضربتُ وأكرمتُ يطلبُ زيداً بالمفعوليّة.

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ   قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

﴿إن عاملانِ﴾ فِعلانِ أو اسمان أو اسمٌ وفعلٌ (٦) **﴿اقتضيا﴾** أي طلبا **﴿في اسمٍ**

---

(١) لإعمال المهمل منهما في الضمير.

(٢) أو أكثر من عامِلَين، مثل (اللهمَّ صلِّ وباركْ وترحَّم وتحنَّنْ على محمّدٍ وآل محمّدٍ».

(٣) إذ لو كان أحدهما مؤكِّداً للآخر مثل «ضرب ضربَ زيدٌ» فالعملُ للأوّل والثاني تأكيدٌ له.

(٤) بناءاً مِن الشارح على أنّه لا يقعُ التنازعُ في أكثر من معمولٍ واحدٍ «لكنَّ» التحقيق وقوعه، كقول الشاعر:

طلبتُ فلم أُدرِكْ بوجهي فليتني   قعدتُ ولم أبغِ النّدا عندَ سائِبِ

المتنازع كلٌّ مِن «طلبتُ» و«أدركُ» و«أبغِ»، والمتنازع فيه كلّاً من «النّدا» و«عند»، فالمعنى هكذا: «طلبتُ النّدا عند سائب» فلم أُدرك بوجهي الندا عند سائب، فليتني قعدتُ ولم أبغِ الندا عند سائب.

(٥) فلو قُدِّمَ الاسم عليهما كان كلاهما عاملَيْنِ في ضميره - وفي التنازع يعمل أحدهما في نفس الاسم، والآخر في ضميره - مثل «زيداً ضربتُ وأكرمته».

(٦) فالفعلان كالأمثلة الآتية، والاسمان مثل «هل أنتَ ضاربٌ ومكرمٌ عالماً؟» الذي تنازع ⇐

عَمَلْ﴾ رفعاً أو نصباً أو طلبَ أحدهما رفعاً والآخرُ نَصْباً، وكانا **﴿قبلُ فللواحِدِ منهما العملْ﴾** بالاتفاق، إمّا الأوّل أو الثاني.

مثالُ ذلك على إعمال الأوّل «قام وقعدا أخواك»، «رأيتُ وأكرمتهما أبويْكَ»، «ضربني وضربتهما الزيدان»، «ضربتُ وضربوني الزَّيْدَينِ»[1].

ومثاله على إعمال الثاني «قاما وقعد أخواك»، «رأيتُ وأكرمتُ أبوَيكَ»، «ضرباني وضربتُ الزيدَيْن»، «ضربتُ وضربني الزَّيْدون»[2]. وهذا في غير فعل

⇐ «ضاربٌ» و«مُكرِمٌ» في «عالِماً»، والاسمُ والفعلُ مثل «هل أنتَ ضاربٌ وأكرمتَ زيداً»، وقد يكون اسم فعلٍ. وفعلاً كقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ سورة الحاقّة، الآية ١٩ حيث تنازعَ «هاؤُمُ» اسمُ الفعلِ، مع «اقرءوا» في «كِتابِيَهْ».

(١) «المثال الأوّل» أصله «قامَ وقعدَ» تنازعا في «أخواك» وكلٌّ منهما يريده فاعلاً، فعملَ الأوّل فيه وجئنا بضمير المثنّى المرفوع في الثاني.

«والمثال الثاني» أصله «رأيتُ وأكرمتُ» فتنازعا في «أبويك» كلٌّ منهما يريده مفعولاً، فعمل فيه الأوّل، وجئنا بضمير المثنّى المنصوب «هما» في الثاني.

«والمثال الثالث» أصله «ضربني وضربتُ» تنازعا في «الزيدان» الأوّل يريده فاعلاً، والثاني يريده مفعولاً، فعملَ فيه الأوّل، وجئنا بضمير المثنّى المنصوب «هما» في الثاني.

«والمثالُ الرابع» أصله «ضربتُ وضربني» تنازعا في «الزَّيدَيْن» الأوّل يريده مفعولاً، والثاني يريده فاعلاً، فعمل فيه الأوّل، وجئنا بضمير الجمع المرفوع «الواو» في الثاني.

(٢) «المثال الأوّل» أصله «قام وقعد» فعملَ الثاني في «أخواك» وأضمرنا في الأوّل.

«المثال الثاني» أصله: «رأيتُ وأكرمتُ» فعمل الثاني في «أبويكَ» وأضمرنا في الأوّل فصار «رأيتهما وأكرمتُ» وحيثُ إنّ المهمل هو الأوّل والضمير غيرُ مرفوعٍ وجبَ حذفُهُ ـ

⇐

التعجُّب، أمّا هو فيتعيَّن فيه إعمالُ الثاني كما اشترطه المصنّف في «شرح التسهيل»[١] في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منعه كـ«ما أحسنَ وأعقلَ زيداً»[٢].

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْـبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

﴿و﴾ إعمال ﴿الثاني أولى﴾ مِن إعمالِ الأوّل ﴿عند أهلِ البصرة﴾ لقربه ﴿واختارَ عكساً﴾ وهو إعمالُ الأوّلِ لسبقِهِ ﴿غيرُهُمْ﴾ أي أهل الكوفة ﴿ذا أَسْرة﴾ أي صاحب جماعةٍ قويّةٍ.

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَـنَازَعَاهُ وَالْـتَزِمْ مَـا الْـتُزِمَا

﴿وأعمِلِ المهملَ﴾ من العمل في الاسم الظاهر ﴿في ضميرِ ما تنازعاهُ﴾[٣]

⇐ كما سيأتي ـ عند قول الناظم «ولا تجيء مع أوّلٍ قد أُهمِلا...».

«المثال الثالث» أصله: «ضربني وضربتُ» فعمل الثاني في «الزيدَيْن» وأضمرنا في الأوّل ألِفَ المثنّى.

«المثال الرابع» أصله: «ضربتُ وضربني» فعمل الثانيَّ في «الزيدونَ» وحيث كان الأوّل يحتاج إلى ضميرٍ منصوبٍ حذفناه.

«والفرق» بين هذه الأمثلة: أنّ في الأوّل، الفعلَيْنِ يريدان الفاعل، وفي الثاني، يريدان المفعول، وفي الثالث، الأوّل يريد الفاعل والثاني يريد المفعول، وفي الرابع، الأوّل يريد المفعول والثاني يريد الفاعل.

(١) شرح التسهيل ٢: ١٧٧.

(٢) فزيدٌ معمولٌ لـ«أعقل» و«أحسنَ» معمولُهُ ضميرٌ راجعٌ إلى «زيد» محذوفٌ، لأنّ الضمير المنصوبَ من العامل الأوّل يُحذف.

(٣) أي: في ضميرٍ راجعٍ إلى الاسم الذي وقع التنازع فيه.

وجوباً إن كان ما يُضْمَر ممّا يلزمُ ذِكرُهُ، كالفاعل ﴿والْتَزِمْ ما التُزِما﴾ مِن مطابقة الضمير للظاهر في الإفراد والتذكير وفروعهما (١).

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

﴿كَيُحسنانِ ويُسيءُ ابناكا﴾ (٢) فـ«ابناكا» تنازعَ فيه «يُحسنُ» و«يُسيءُ» فأُعملَ «يُسيءُ» و«أُضمرَ» في «يحسنُ» الفاعل، ولم يُبالَ بالإضمار قبل الذِّكرِ للحاجةِ إليه كما في «رُبَّهُ رجلاً زيدٌ» (٣).

ومنع جواز مثل هذا الكوفيّونَ، وجوّز الكسائي «يُحسنُ ويُسيءُ ابناك» بناءاً على مذهبه ـ مِن جواز حذف الفاعل ـ، وجوّزه الفرّاء بناءاً على مذهبه ـ مِن توجّه العامِلَين معاً إلى الاسم الظاهر ـ وجوّز الفرّاء أيضاً أن يُؤتى بضميرِ الفاعل مؤخّراً نحو «يُحسن ويُسيء ابناك هما» (٤) ﴿وقد بغى واعتديا عبداكا﴾ فـ«عبداكا» تنازعَ فيه «بغى» و«اعتدى» فأُعملَ فيه الأوّل وأُضمرَ في الثاني ولا محذورَ لرجوعِ الضمير إلى متقدِّمٍ في الرتبةِ (٥) فإن أعملْتَ الأوّل واحتاجَ الثاني إلى منصوبٍ

---

(١) أي: التثنية والجمع والتأنيث.

(٢) هذا مثالٌ لعملِ الثاني على رأي أهل البصرة، و«قد بغى واعتديا عبداكَ» مثالٌ لعمل الأوّل على رأي أهل الكوفة.

(٣) فكما أنّ ضمير «رُبَّه» راجعٌ إلى «رجلاً» المتأخِّر وهو جائزٌ، كذلك الألف والنون من «يُحسنان» ضميرُ رفعٍ راجعٌ إلى «ابناك» المتأخِّر.

(٤) بأن يكون «ابناك» فاعلاً لـ«يُسيءُ» و«هُما» ضميرُ فاعلٌ لـ«يُحسنُ».

(٥) يعني: ليس في هذا محذور رجوع الضمير إلى المتأخِّر، لأنّ «عبداك» بما هو فاعلٌ ⇐

وجبَ أيضاً إضمارُه[1] نحو «ضربني وضربتُهُ زيدٌ»[2].

ونَدَرَ قوله:

[١٤٥] بِعُكاظَ يُعشي الناظريـ ـنَ إذا هم لمحوا شُعاعُه[3]

وَلاَ تَـجِئْ مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْـمِلاَ بِـمُضْمَرٍ لِـغَيْرِ رَفْـعٍ أوْهِـلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَـبَرْ وَأَخِّـرَنْهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الْـخَبَرْ

⇐ لـ«بغى» فرتبته قبل «اعتدى» ورجوع الضمير مِن «اعتديا» عليه رجوعٌ على المتقدِّم في الرتبة.

(١) أي: الإتيان به ضميراً.

(٢) أصله «ضربني وضربته زيد» «زيدٌ» المتنازع فيه، يريده «ضربني» فاعلاً له، ويريده «ضربتُ» مفعولاً، فعمل الأوّلَ فيه، وجيءَ بضمير المفعول في الثاني.

[١٤٥] البيت من الكامل المدوّر المربّع وفيه الإضمار والترفيل وقبله:

قيساً وما جمعوا لنا في مجمع باقٍ شناعه

والقائلة عاتكة بنت عبدالمطّلب عمّة النبيّ ﷺ.

(٣) «المعنى»: في سوق «عُكاظ» بَريقُ هذا السِّلاح يُعمي عيونَ الناظرين إليه إذا رأوا شعاعه بطرف عيونهم.

«عُكاظ» اسم سوقٍ للعرب في الحجاز بين «نخلة» و«الطائف» كانوا يجتمعون فيه كلّ سنةٍ في شهر ذي القعدة فيتناشدون الأشعار، ويعرضون الفاخرات من السِّلَع، ويتفاخرون فيه فلمّا جاء الإسلام هدم ذلك السوق؛ لأنّ مقياسَ التفاضل في الإسلام لم يكن الشِّعْرَ أو السلعة أو نحوهما، وإنّما هو التقوى ـ ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ ـ.

«الشاهد» في تنازع «يُغشي» و«لمحوا» في «شعاعه» فالأوّل يريده فاعلاً، والثاني يريده مفعولاً، ثمّ عمل فيه «يُغشي» ولم يُضمَر في «لمحوا» مع أنّ الأصل أن يقال «لمحوه».

﴿وَلا تجئْ معْ أوّلٍ قد أهملا﴾ من العمل **﴿بمضمرٍ لغيرِ رفعٍ أُوهلا**[(١)] **بل حَذْفَهُ﴾** أي مضمر غير الرَّفع **﴿الزم إن يكن﴾** فَضلة ـ بأن لم يُوقِع حذفُهُ في لبْسٍ وكان **﴿غيرَ خَبَر﴾** وغير مفعولِ أوّلٍ «لظَنَّ» نحو: «ضربتُ وضربني زيدٌ»[(٢)] ـ.

وندر المجيء به في قوله:

[١٤٦] إذا كُـنـتَ تـرضاهُ ويـرضاكَ صـاحبٌ

[جِـهاراً فكُـنْ فـيالغيبِأحفظَ للـوُدِّ][(٣)]

وأضمرنهُ **﴿وأخِّرَنْهُ﴾**[(٤)] وجوباً **﴿إن يكن﴾** ذلك الضميرُ عمدةً ـ بأنْ كان **﴿هُوَ**

---

(١) يعني: إذا أُعطي المعمول للعامل الثاني، وأُهملَ العاملُ الأوّل، وكان يحتاج إلى ضمير منصوبٍ فلا تأتِ بالضميرِ المنصوب.

(٢) فـ«زيدٌ» تنازع فيه «ضربتُ» و«ضربني» ويريده الأوّل مفعولاً والثاني فاعلاً، ثمّ أعطيناه للثاني، ولم نأتِ بضميرٍ منصوب للأوّل، بل حذفناهُ لأنّ حذفه لم يُوقِع في الاشتباه.

[١٤٦] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ. والقائل غير معلوم وبعده:

وأَلْـغِ أحـاديثَ الوُشَـاة فـقَلَّما ... يُحَاوِلُ واشٍ غير إفسادِ ذِي عَـهْدِ

(٣) «المعنى»: إذا كان لك صديقٌ، وكنت ترضى منه، وكان هو يرضى منك في الجهر والحضور، فكن أنت في غيابه أكثر تحفّظاً للمحبّة.

«الشاهد» في تنازع «ترضى» و«يرضاك» على «صاحب»، فالأوّل يريده مفعولاً والثاني يريده فاعلاً، فأعطيناه للثاني، وجئنا بضمير المفعول في الأوّل فصار «ترضاه» مع أنّ الضمير المنصوب مِن الأوّل لا يُؤتى به.

(٤) أي: الضمير المنصوب الذي هو للفعل الأوّل المهمل عن العمل في الاسم.

⇐

الخَبَر﴾ لـ«كان» أو «ظَنَّ» (١) أو المفعولُ الأوّل لـ«ظَنَّ» أو أوقعَ حذفُهُ في لبْسٍ كـ«كنتُ وكان زيدٌ صديقاً إيّاهُ» (٢).

و«ظَنَّني وظننتُ زيداً عالماً إيّاهُ» (٣).

و«ظننتُ منطلقَةً وظنَّتْني مُنطلقاً هندٌ إيّاها» (٤).

⇐ وإنّما يجب تأخيرهُ لئلّا يرجع الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً، إذ مرجعه هو الاسمُ المتنازع فيه، وذلك الاسم حيث إنّه معمولٌ للفعل الثاني فهو متأخِّرٌ رتبةً عن معمولِ الفعل الأوّل فإذا تأخَّرَ عن الضمير لفظاً أيضاً كان من رجوع الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً.

(١) أي: المفعول الثاني لـ«ظنّ»، لأنّه في الأصل خبرٌ.

(٢) هذا مثالٌ لكون ضمير الأوّل خبراً لكان، أصله:

«كنتُ وكان زيدٌ صديقاً».

فـ«كنت» يحتاج إلى الخبر، و«كان زيدٌ» أيضاً يحتاجُ فتنازعا في «صديقا» فأخذه الثاني، وجئنا بضمير «إيّاهُ» في الأخير خبراً لـ«كنتُ».

(٣) هذا مثالٌ لكون ضمير الأوّل مفعولاً ثانياً «لظنَّ» أصله:

«ظنّني وظننتُ زيداً عالماً» فـ«ظنَّني» يحتاج إلى مفعولٍ ثانٍ، و«ظننتُ زيداً» أيضاً يحتاج إليه فتنازعا في «عالماً» فأخذه الثاني، وجئنا بضمير «إيّاهُ» في الأخير مفعولاً ثانياً لـ«ظنَّني».

(٤) هذا مثال لكون ضمير الأوّل مفعولاً أوّلاً لـ«ظنَّ» أصله:

«ظننتُ منطلقةً وظنَّتْني منطلقاً هندٌ» فـ«ظننتُ» فعلٌ وفاعلٌ «منطلقةً» مفعوله الثاني ويحتاج إلى المفعول الأوّل. «ظنَّتني» فعلٌ، والياء مفعوله الأوّل، «مُنطلقاً» مفعوله الثاني ويحتاج إلى الفاعل، تنازعا في «هند» وجعلناه فاعلاً للثاني، فبقيَ الأوّل بدون مفعولٍ أوّل وجئنا بضمير «إيّاها» في الأخير مفعولاً أوّلاً لِـ«ظننتُ».

«واستعَنْتُ واستعانَ عليَّ زيدٌ بِهِ»[١].

وذهب بعضهم في الخبر والمفعول الأوّل إلى جواز تقديمه كالفاعل.

وآخَرُ إلى جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ.

وابنُ الحاجب إلى الإتيان به اسماً ظاهراً.

والأخفش إلى أنّه إنْ وُجِدتْ قرينةٌ حُذِفَ وإلّا أُتي به اسماً ظاهراً[٢].

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِـغَيْرِ مَـا يُـطَابِقُ الْـمُفَسِّرَا

﴿**و**﴾ لا تُضمر بل ﴿**أظهر**﴾ مفعول الفعل المهمل ﴿**إن يكن ضمير**﴾ لو أُضمر ﴿**خبراً**﴾ في الأصل ﴿**لغير ما يطابق المفسِّرا**﴾ ـ بكسر السّين ـ وهو المتنازع

---

(١) هذا مثالٌ لإيقاع حذف الضمير المنصوب من الأوّل في اللَّبْس والاشتباه، أصله: «استعنتُ واستعانَ عليَّ زيدٌ».

«استعنت» فعلٌ وفاعل، يحتاج إلى مفعول مجرورٍ بحرفُ الجرّ لأنّه لازمٌ غير متعدٌ «استعان» فعلٌ «عليَّ» جارٌّ ومجرور متعلِّقٌ باستعان «زيدٌ» ـ المتنازع فيه ـ يريده الثاني فاعلاً، ويريده الأوّل مجروراً بحرف الجرّ، ثمّ جعلناه فاعلاً للثاني، وجئنا بضميرٍ للأوّل مجرورٍ بالباء في الأخير، إذ لو لم نأت به لم يعلم السامع أنّ الضمير المحذوف مجرورٌ بالباء، أو بـ«على»، أو اللام.

أي: لم يعلم السّامع أنّ الأصل «استعنتُ عليه» أو «استعنت بـه» أو «اسـتعنت له» والمعنى يختلف باختلاف حرفِ الجرّ، فدفعاً لهذا الاشتباه جئنا به في الأخير.

(٢) بأن يقال: «كنتُ صديقاً وكان زيدٌ صديقاً» و«ظنَّني عالماً وظننتُ زيداً عالماً» و«ظننتُ هندٌ منطلقةٌ وظنَّتْني منطلقاً» أمّا مع الاشتباه في الحذف فالإضمارُ لازمٌ.

فيه ـ بأن كان مثنّى والضمير خبراً عن مفردٍ [١] ـ.

نَـحْوَ أَظُـنُّ وَيَـظُنَّانِي أَخَـا   زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

﴿نحو أظنُّ ويظنّاني أخا * زيداً وعمراً أخوين في الرَّخا﴾ فـ«أخوين» تنازع فيه «أظنّ» لأنّه يطلبه مفعولاً ثانياً، إذ مفعوله الأوّل «زيداً» و«يظنّاني» لأنّـه ـ كما قيل [٢] ـ يطلبه مفعولاً ثانياً، فأُعملَ فيه الأوّل ـ وهو «أظنّ» ـ وبقي «يظنّاني» يحتاج إلى المفعول الثاني، فلو أتيت به ضميراً مفرداً فقلت «أظنّ ويظنّاني إيّاه زيداً وعمراً أخوين» لكان مطابقاً للياء غير مطابقٍ لما يعود عليه ـ وهو «أخوين» ـ ولو أتيت به ضميراً مثنّى فقلت: «أظنّ ويظنّاني إيّاهما زيداً وعمراً أخوين» لطابقه ولم يُطابق الياء الذي هو خبرٌ عنه فتعيّن الإظهار.

وقد علمتَ أنّ المسألة حينئذٍ ليست من «باب التنازع»، لأنّ كُلّاً مِن العامِلَيْن قد عمل في ظاهرٍ.

---

(١) يعني: الضمير الذي يجب إتيانه للفعل المهمل، إن كان ذلك الضمير ـ في الأصل ـ خبراً لمبتدءٍ مفردٍ، وكان الاسم المتنازع فيه مثنّى، فإن أتيت بالضمير موافقاً لمبتدئه لم يوافق الاسمَ المتنازع فيه الذي هو مرجع الضمير، وإن طابق الضمير مرجعه خالف مع مبتدئه، فلذلك يجب الإتيان بمعمول اسمٍ ظاهر للفعل المهمل، مطابقٍ مع المبتدأ، غير مطابقٍ للإسم المتنازَع فيه لأنّه ليس ضميراً حتّى يطابقه.

(٢) لعلّه إشارة إلى أنّ المثال ليس من باب التنازع رأساً، إذ «أظنّ» يحتاج إلى مفعولٍ مثنّى، و«يظنّاني» يحتاج إلى مفعولٍ مفرد، فلا يمكن أن يتنازعا في شيءٍ، فبناءاً على كون المتنازع فيه «أخوين» كيف يطلبه «يظنّاني» مفعولاً، مع أنّه يريد مفعولاً مفرداً؟ نعم لو كان المتنازع فيه أصل الأُخوّة باعتبار المعنى مع الغضّ عن الإفراد والتثنية، صحّ التنازع.

فصلٌ

المفاعيلُ خمسةٌ:

أحدها: المفعول به، وقد سبق حكمه [١].

الثاني: «المفعول المطلق»، وهو ـ كما يؤخذ ممّا سيأتي ـ المصدر الفضلة المؤكِّد لعامله أو المبيِّن لنوعه أو عدده.

ويُسمّى مطلقاً لأنّه يقع عليه اسمُ المفعول مِن غيرِ تقييدٍ بحرفِ جرٍّ [٢]، ولهذه العلّة قدّمه على «المفعول به» الزمخشريُّ وابنُ الحاجب.

اَلْمَصْدَرُ آسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ آوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ

واعلم أنّ الفعل يدلُّ على شيئين: الحدث والزمان [٣] وأمّا ﴿**المصدر**﴾ فهو ﴿**اسمٌ**﴾ يدلُّ على ﴿**ما سوى الزّمان مِن مدلولَي الفعل**﴾ وهو الحَدَث ﴿**كـ«أمْنٍ» مِن «أمِنَ»** [٤] **بِمِثْلِه**﴾ أي بمصدرٍ ﴿**أو فعلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ**﴾ [٥] نحو:

---

(١) في باب «تعدّي الفعل ولزومه».

(٢) بخلاف سائر المفاعيل فإنّها مقيّدةٌ بحرف جرٍّ يقال: مفعولٌ به، ومفعولٌ له، ومفعولٌ معه ومفعولٌ فيه.

(٣) فـ«ضَرَب» يدلّ على «الضَّرْب» وهو الحدث، ويدلّ على الزّمان، وهو الماضي، وهكذا سائر الأفعال.

(٤) يقال: «أمِنَ، يأمَن، أَمْناً» فـ«الأمن» مصدرٌ لا يدلّ على الزَّمان بل على «الأمان» الذي هو حدثٌ فقط.

(٥) يعني: المفعول المطلق منصوبٌ، وناصبه إمّا مصدرٌ مثله، أو فعلٌ، أو وصفٌ.

﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً﴾ [١]، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾ [٢]، ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفّاً﴾ [٣]، و«هو مضروبٌ ضرباً» [٤].

﴿وكونه﴾ أي المصدر **﴿أصلاً لهذين﴾** أي للفعل والوصف وهو مذهب أكثر البصريِّين، وهو الذي **﴿انتُخِب﴾** أي أُختِيرَ [٥] لأنّ كلَّ فَرْعٍ يتضمّن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك دونه [٦].

وذهب بعض البصريّين إلى أنّ المصدر أصلٌ للفعل والفعل أصلٌ للوصف.

وآخر إلى أنّ كلّاً من المصدر والفعل أصلٌ برأسه، والكوفيّون إلى أنّ الفعل أصلٌ للمصدر [٧].

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٦٣، هذا مثالٌ للمصدر الناصب فـ«جزاؤكم» مصدرٌ نصب «جزاءاً» ـ المصدر ـ على المفعوليّة المطلقة.

(٢) سورة النّساء، الآية ١٦٤. هذا مثالٌ للفعل الناصب، فـ«كلَّمَ» فعلٌ ماضٍ نصب «تكليماً» ـ المصدر ـ على المفعوليّة المطلقة.

(٣) سورة الصافّات، الآية ١، هذا مثالٌ للوصف الناصب فـ«الصافّات» وصفٌ نصب «صفّاً» ـ المصدر ـ على المفعوليّة المطلقة.

(٤) هذا مثالٌ للوصف الناصب أيضاً فـ«مضروب» وصف نصب «ضرباً» ـ المصدر ـ على المفعوليّة المطلقة. وجاء بمثالَين للوصف أحدهما لاسم الفاعل، والآخر لاسم المفعول.

(٥) يعني: المُختار أنّ المصدر هو الأصلُ في الاشتقاق، والفعل والوصف مأخوذان عنه.

(٦) فالفعل يدلّ على الحَدَث والزّمان والوصف يدلّ على الحدث والفاعل والمصدر، يدلّ على الحَدَث فقط.

(٧) ولكلٍّ من هذه الأقوال أدلّةٌ مذكورةٌ في كتاب «الإنصاف» لابن الأنباريّ ومن أرادها فعليه بهذا الكتاب.

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَـدَدْ　　كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

﴿توكيداً﴾ يُبَيِّنُ المصدر إذا ذُكر مع عامله كـ«ارْكَعْ رُكوعاً» (١) ﴿أو نوعاً يُبَيِّنُ﴾ إذا وُصِف أو أُضيف أو أُضيف إليه (٢) ﴿أو عدد كـ«سرْتُ سَيْرتَين سَيْرَ ذي رَشَدْ»﴾ و«رجعت القهقرى» (٣).

وَقَدْ يَنُوبُ عَـنْهُ مَـا عَـلَيْهِ دَلّْ　　كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

﴿وقد ينوب عنه ما عليه دلّ﴾ كـ«كُلّ» مضافٍ إليه (٤) ﴿كَجِدَّ كُلَّ الجِـدِّ﴾ و«بعض» كما في «الكافية» (٥) كـ«ضربتُهُ بعضَ الضَّرب».

﴿وَ﴾ كذا مرادفه نحو: ﴿افرَحِ الجَذَلْ﴾ (٦) ـ بالمعجمة ـ أي الفَرَح، ووصفه (٧)

---

(١) فـ«ركوعاً» تأكيدٌ لـ«اركع».

(٢) أي: صار المصدر موصوفاً، أو مضافاً، أو مضافاً إليه.

(٣) قوله: «سرتُ سَيْرَتين» لبيان العدد، وأنّه اثنان وقوله: «سير ذي رَشَد» أي: سرتُ سيرَ ذي رشد، و«رجعتُ القهقرى» أي: رجعت الرجوعَ القهقرى وهذان لبيان النوع، فـ«سَيْر» مصدرٌ أُضيف إلى «ذي رشد» و«الرجوع» مصدرٌ وصف بـ«القهقرى» ـ وهو بمعنى الرّجوع من الخلف ـ.

ومثال المضاف إليه «ضربتُ مثلَ ضربك» فـ«ضربت» مصدرٌ أضيف إليه «مِثل».

(٤) يعني: إذا أُضيف «كلّ» إلى المصدر جاز نيابته مقام المصدر، مثل «جدَّ كلَّ الجِدِّ» أصله: «جدَّ جدّاً»، وكذا «ضربته بعض الضرب» أصله: «ضربتهُ ضرباً».

(٥) شرح الكافية ١: ٢٩٤.

(٦) أصله: «افرحِ الفَرَحَ» وحيث إنّ الجَذَل بمعنى «الفرح» قام مقامه.

(٧) أي: وينوب عن المصدر أحد هذه: صفة المصدر واللفظ الدالّ على نوعٍ من المصدر ⇐

والدالّ على نوعٍ منه أو على عدده أو آلته أو ضميره أو إشارة إليه ـ كما في «الكافية»[1] ـ نحو: «سرتُ أحسنَ السَّيْرِ» و«اشتمل الصَّمَّاء» و«رجع القَهْقَرَى»، ﴿**فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾»، «ضربتهُ سوطاً»، ﴿**لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً**﴾، «ضربتُ ذلك الضَّرْب»[2].

وينوب أيضاً عنه ما شاركه في مادّته، وهو ثلاثة:

اسمُ مصدرٍ، نحو: «اغتسلَ غُسْلاً»[3].

⇐ واللفظ الدالّ على عدد المصدر والدالّ على آلة المصدر والضمير الراجع إلى المصدر واسم الإشارة إلى المصدر.

(١) شرح الكافية ١: ٢٩٤.

(٢) قوله: «سرتُ أحسنَ السَّيْر» أصله: سرتُ سيراً أحسنَ السيرِ، فـ«أحسنَ السَّيْر» صفةٌ للمصدر وناب عنه وحُذِف المصدر.

وقوله: «اشتمل الصمّاء» أصله: اشتمل اشتمال الصمّاء.

وقوله: «رجع القهقرى» أصله: رجع الرجوع القهقرى، فـ«القهقرى» نوعٌ من الرجوع، ناب عنه.

وقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ـ سورة النور، الآية ٤ ـ أصله: فاجلدوهم جلداً ثمانين جلدة، فـ«ثمانين» ـ عددُ الجلد ـ ناب عن المصدر.

وقوله: «ضربته سوطاً» فـ«سوطاً» آلة الضرب، ناب عن «الضرب».

وقوله تعالى: ﴿لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً﴾ سورة المائدة، الآية ١١٥، أصله: لا أُعذِّبُ العذاب أحداً، فضمير «العذاب» ـ المصدر ـ نابَ عنه.

وقوله: «ضربتُ ذلك الضّرب» فـ«ذلك» إشارة إلى «الضرب» ناب عنه.

(٣) أصله: اغْتَسَلَ اغتسالاً، ناب عنه «الغُسل» الذي هو اسمُ المصدر.

واسمُ عينٍ نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾[(١)].

ومصدرٌ لفعلٍ آخر نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[(٢)].

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

﴿وما لتوكيدٍ فَوحِّدْ أبدا﴾ لأنّه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يُثنّى ولا يُجمَع[(٣)] ﴿وَثنِّ واجمعْ غيرَهُ وأفرِدا[(٤)]. وحذفُ عاملِ﴾ المصدر ﴿المؤكِّدِ امتَنَعْ﴾[(٥)].

قال في «شرح الكافية»[(٦)]: لأنّه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه

---

(١) سورة نوح، الآية ١٧. أصله: أنبتكم إنباتاً، ناب عنه «نباتاً» الذي هو اسمُ عينٍ.

(٢) سورة المزّمّل، الآية ٨. أصله: تبتُّلاً، لأنّه مصدر «تبتّل»، ناب عنه «تبتيلاً» الذي هو مصدر «بتَّل».

(٣) قال الجعفريّ: التثنية والجمع من خصائص الاسم وخاصّة الشيء لا توجد في غيره وأمّا «ضربا» و«ضربوا» فليسا بتثنية ولا جمع وإطلاق التثنية والجمع عليهما مجاز وإنّما الفاعل فيهما مثنى ومجموع فتثنيتهما باعتبار الفاعل لا باعتبار الفعل لأنّ في الفعل معنى المصدر وهو يطلق على الكلّ من غير احتياج إلى التثنية والجمع فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه.

(٤) يعني: المصدرُ إن كان تأكيداً يجب كونه مفرداً دائماً، وإن كان لبيان العدد، أو لبيان النوع فيأتي مُفرداً، ومثنًّى، ومجموعاً، فالعددي نحو: «ضربته ضربةً واحدةً، أو ضربتَيْن، أو ضربات» والنوعي نحو: «ضربته ضِرْبةَ زيدٍ وضِربات عمروٍ».

(٥) يعني: المصدر إن كان تأكيداً، فلا يجوز حذفُ عامله.

(٦) شرح الكافية ١: ٢٩٥.

منافٍ لذلك. ونقضَهُ ابنه بمجيئه في نحو «سَقياً» و«رَعياً»[١].

ورُدّ بأنّه ليس من التأكيد في شيء، وإنّما المصدر فيه نائبٌ منابَ العامل دالٌّ على ما يدلُّ عليه فهو عِوَضٌ عنه.

ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكَّداتِ يمتنع الجمعُ بينه وبين المؤكِّد.

﴿وفي﴾ حذفِ عامل **﴿سواهُ لدليلٍ﴾** عليه **﴿مُتَّسَعْ﴾**[٢] فيبقى على نصبه كقولك لِمَن قال: «أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ»: «سيراً سريعاً»، ولمن قدِم مِن سَفَرِهِ: «قُدُوْماً مُباركاً»[٣].

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ   مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

﴿والحذفُ﴾[٤] للعامل **﴿حتمٌ معَ﴾** مصدرٍ **﴿آتٍ بدلا مِن فعله﴾** سَماعاً في نحو «حمداً» و«شُكراً» وقياساً في الأمر **﴿كَنَدْلاً اللَّذْ﴾** في قول الشاعر:

---

(١) يعني: ابن ابن مالك نقض على أبيه ـ صاحب شرح الكافية ـ بأنّ «سَقياً ورَعياً» مصدران للتأكيد وحُذفَ عاملهما.

(٢) يعني: أمّا حذف عامل المصدر الذي يُجَاءُ به لبيان النوعِ أوْ العَدَدِ فيجوز إذا كانت قرينةٌ دالّةٌ على المحذوفِ.

(٣) أصلهما: «سرتُ سيراً سريعاً» و«قدِمْتَ قُدوماً مباركاً».

وهذان مثالان لحذف عاملِ المصدر المبيّن للنوع لأجل قرينةٍ مقاليّةٍ في الأوّل، وحاليّةٍ في الثّاني.

«أمّا» المصدر المُبيّنُ للعددِ المحذوفِ عامله، كقولك لمن قال: كم درساً درستَ؟ «درسَين» أي: درستُ درسين.

(٤) يعني: إذا كان المصدر بدلاً مِن فعله.

[١٤٧] على حينَ ألْهى النَّاسَ جُلُّ أمورِهِمْ
فَندْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ[(١)]

فهو ﴿كَانْدُلا﴾.

وفي النَّهي نحو «قياماً» لا «قعوداً»، والدّعاء نحو «سقياً» و«رَعياً»، والاستفهام للتوبيخ نحو: «أتوانياً وقدْ جدَّ قُرناؤُكَ»[(٢)]؟

ولا فرق فيما ذُكِرَ بين ماله فعلٌ كما تقدّم وما ليس له فعلٌ نحو «بَلْهَ[(٣)] الأكُفَ» فيقدَّر فعلٌ مِن معناه أي أُتْرُك.

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحذَفُ حَيْثُ عَنَّا

﴿**وما لتفصيلٍ**﴾ لعاقبة ما قبله ﴿**كإمّا منّا**﴾ بعدُ وإمّا فداءاً ﴿**عامله يُحذَف**﴾ حتماً قياساً ﴿**حيثُ عنّا**﴾ أي عرَض، فالتقدير في الآية ـ واللهُ أعلم ـ فإمّا تمنّونَ منّاً وإمّا تفدونَ فِداءاً[(٤)].

---

[١٤٧] البيت من الطويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضَّرب المماثل والقائل: الأعشى الشاعر المشهور يهجو لصوصاً. والشاهد في قوله: «ندلاً».

(١) «ألهى»: أشغل، «جُلُّ» مُعظم، «نَدْلاً» سرقَةً، «زُريق» اسمُ شخصٍ، «نَدْلَ الثعالب» كسَرِقةِ الثّعالب.

«المعنى»: في الوقت الذي أشغل النَّاسَ مُعْظَمُ أمورِهم فاسرق يا زريقُ المال مثلَ سرقةِ الثعالب، أي: بعجلةٍ وإغفالٍ.

«الشاهد» في حذفِ «أُندُلْ» الذي هو عاملٌ في المفعول المطلق الذي هو «ندْلاً».

(٢) الأشموني ٢: ١١٧، شرح الكافية ١: ٢٩٧.

(٣) من قوله: تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكفّ كأنّها لم تخلق

(٤) فحذف العاملان «تمنّون» و«تفدون» وبقي المصدران «منّاً» و«فِداءاً».

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ   نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

﴿كذا﴾ في الحكم **﴿مُكَرَّرٌ﴾** ورد نائب فعلٍ مُسندٍ إلى اسمِ عينٍ نحو: «زيدٌ سَيْراً سَيْراً» [١] أي: يسيرُ سَيْراً.

﴿و﴾ كذا **﴿ذُو حَصْرٍ﴾** بإلّا أوبـإنّما **﴿وَرَد نائبَ فعلٍ لاسمِ عينٍ اسـتَنَد﴾** نحو: «ما أنت إلّا سَيْراً» و«إنّما أنتَ سَيْراً» [٢] فإن استند لاسمِ [٣] معنًى، وجب الرفعُ على الخبريّةِ في الصورتَيْنِ [٤] نـحو: «أمـرُكَ سَـيْرٌ سَـيْرٌ» [٥] و«إنّـما سـيرُكَ سَـيْرُ البَريد» [٦].

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّـدَا   لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَـالْمُبْتَدَا

﴿ومنهُ﴾ أي من المصدر الذي حذفَ عامله حتماً **﴿مـا يـدعونه﴾** أي مـا يُسمُّونه **﴿مُؤكِّداً﴾** إمّا **﴿لنفسه أو غيره﴾**.

---

(١) فـ«سيراً» مصدرٌ مكرَّرٌ، نائبٌ عن فعلٍ هو «يسيرُ» ـ المحذوف ـ وذاك الفعلُ مستندٌ ـ أي: خبرٌ ـ لاسمِ عينٍ ـ «زيدٌ» ـ فهذا المصدر يجب حذف عامله.

(٢) فـ«سيراً» محصورٌ بـ«إلّا» في الأوّل، وبـ«إنّما» في الثاني، وأصلهما: مـا أنت إلّا تسـيرُ سيراً، وإنّما أنت تسيرُ سيراً، فـ«سيراً» مصدرٌ نائبٌ عن الفعل المحذوف «تسيرُ» وهذا الفعل خبرٌ لاسمِ عينٍ هو «أنتَ» ولذلك وجبَ حذفُ عاملِهِ «تسيرُ».

(٣) وفي نسخةٍ: إلى اسم معنىً.

(٤) أي: سواءٌ كان مُكرّراً، أو محصوراً.

(٥) راجع شرح الأشموني ٢: ١١٨.

(٦) فـ«أمرُكَ» و«سيرُكَ» اسمُ معنًى مبتدأً، ورُفِعَ «سَيْرٌ سَيْرٌ» و«سَيْرُ البريد» على أن يكون خبراً، وليس بعد فعلٍ محذوفٍ.

﴿فالمبتدا﴾ به، أي فالأوّل وهو المؤكِّد لنفسه ما وقع بعد جملةٍ لا محتملَ لها غيرهُ [١].

نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا ... وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا

﴿نحو: له عليَّ ألفٌ﴾ درهمٍ **﴿عُرفاً [٢]﴾**.

﴿والثانِ﴾ وهو المؤكِّدُ لغيره ما وقع بعد جملةٍ لها محتملٌ غيرهُ **﴿كابني أنت حقّاً صرفاً﴾** [٣]. قال في «التسهيل» [٤]: ولا يجوز تقدُّمُ هذا المصدر على الجملة التي قبلَهُ [٥] وفاقاً للزّجّاج.

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَلِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

﴿كذاك ذو التشبيه﴾ الواقع **﴿بعد جُمْلَة﴾** مشتملةٍ على اسمٍ بمعناه

---

(١) أي: لا احتمال لتلك الجملة إلّا ذلك المصدر.

(٢) «عُرفاً» مصدرٌ بمعنى: اعترافاً، فجملة «له عليَّ ألفٌ» لا معنى له إلّا الاعتراف، والتقدير: له عليَّ ألفٌ أعترفُ اعترافاً.

(٣) «حقّاً» مصدرٌ بمعنى «حقيقةً»، وقع بعد جملةِ «ابني أنتَ» الذي يحتمل أن يكون المخاطب حقيقةً ابناً للمتكلّم، وأن يكون مَجازاً ابناً له، أي: بمنزلة الابن، لأنّه يقال لمن هو بمنزلة الابن: «ابن».

و«صرفاً» بمعنى: محضاً، أي: حقيقةً محضةً أنتَ ابني، والتقدير: ابني أنتَ أحقُّ حقّاً.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٨٣. والعبارة نقلت بالمعنى ونصّ ابن مالك فيه: والأصحّ منع تقديمها اهـ.

(٥) أي: المصدر المؤكِّد ـ سواءٌ كان مؤكّداً لنفسه، أو مؤكِّداً لغيره ـ لا يُتقدَّم على الجملة التي قبله، فلا يقال: «عُرفاً له عليَّ ألفٌ» ولا «حقّاً ابني أنتَ».

وصاحبه [١] ﴿كَلي بُكاً بكاءَ ذات عضلَهْ﴾ أي صاحب داهيةٍ [٢].

بخلاف الواقع بعد مفردٍ كـ«صوتُهُ صوتُ حمارٍ» [٣] والواقع بعد جملةٍ لم تشتمل على ما ذُكر كـ: «هذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكْلى» [٤].

تتمة

كالمصدر في حذف عامله ما وقع موقِعه نحو «اعتصمتُ عائذاً بك» [٥] ـ قاله في «شرح الكافية» [٦].

---

(١) أي: كذاك يجب حذف عامل المصدر الذي كان للشباهة، ووقع بعد جملةٍ اشتملت تلكَ الجملة على اسمٍ بمعنى المصدر، وعلى صاحب المصدر.

(٢) فـ«بكاء» مصدرٌ جيء به لبيان شبه بكائه ببكاءِ مَن أصابَتْهُ داهيةٌ ـ أي: مكروهٌ عظيمٌ ـ وقع هذا المصدر بعد جملةِ «لي بكاً» المشتملة على «بُكاً» الذي هو اسمٌ بمعنى المصدر، والمشتملة على ياء المتكلّم الذي هو صاحبُ البكاء، ولذا حُذِفَ عامله، وتقديره: لي بكاً أبكي بكاءَ ذاتِ عُضلة.

(٣) فـ«صوته» مضافٌ ومضافٌ إليه وهو مفردٌ، مشتمل على اسمٍ بمعنى المصدر، وعلى صاحبه ولكنّه ليس جملة، ولذا رُفِعَ «صوت حِمارٍ» خبراً لـ«صوته» ولم يُنْصَب حتّى يكون عامله محذوفاً.

(٤) فـ«هذا بكاءٌ» جملةٌ جائتْ قبلَ المصدر ـ «بكاءُ الثكلى» ـ ولكنّها لم تشتمل على صاحب المصدر، أي: على الباكي، وإنّما اشتملت على اسمٍ بمعنى المصدر فقط، ولذا رفع «بكاءُ الثكلى» بدلاً مِن «بكاء» الأوّل، ولم يُنْصَب حتّى يكون عامله محذوفاً.

(٥) فـ«عائذاً» اسمُ فاعلٍ وقعَ موْقِعَ المصدر «عوذاً»، فحُذِفَ عامله ـ وتقديره: اعتصمت عُذتُ عائذاً بك، لأنّه لو كان نفس المصدر لحُذِفَ عامله، إذ هو من المصدر الذي يدعونه مؤكّداً، مثل «له عليَّ ألفٌ عُرفاً».

(٦) شرح الكافية ١: ٣٠٠.

والثالث من المفاعيل: «المفعول له»

ويُسمّى «المفعول لأجله» و«مِن أجله». وهو ـ كما قال ابنُ الحاجب ـ ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكورٌ.

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـجُدْ شُكْـراً وَدِنْ
وَهْـوَ بِـمَا يَـعْمَلُ فِـيهِ مُـتَّحِدْ ... وَقْتاً وَفَـاعِلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُـقِدْ
فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَـعَ الشُّـرُوطِ كَـلِزُهْدٍ ذَا قَـنِعْ

﴿يُنصبُ﴾ حالكونه **﴿مفعولاً له المصدرُ إن أبانَ تعليلاً﴾** للفعل[١] **﴿كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ[٢]﴾**.

﴿وَهْوَ بما يعملُ فيه﴾ وهو الفعل **﴿مُتَّحِدٌ وقتاً وفاعلاً[٣] وإن شرطٌ﴾** ممّا ذكر **﴿فُقِدْ[٤] فاجْرُرْهُ باللّام﴾**[٥] ونحوها ممّا يفْهِمُ التعليل وهـو «مِـن» و«فـي»

---

(١) أي: إن أظهر التعليل، يعني: إن كان ظاهراً منه أنّه علّةٌ للفعل.

(٢) فـ«شُكراً» مصدر «شَكَرَ، يَشْكُرُ» فيه معنى العلّة، أي: لأجل شكر نعمة الغنى جُدْ «وَدِنْ» أي: دِنْ شُكْراً بمعنى: خُذِ الجود عادةً لك، مِن «دانَ يَدينُ».

(٣) يعني: يجبْ أن يكون «المفعول له» مع «الفعل» الناصب له وقتهما واحداً، وفاعلهما واحداً، كالمثال السابق، فالجود والشكرُ وقتهما واحدٌ، لأنّ وقت الجود هو وقت الشكر، وفاعلهما واحدٌ، لأنّ الذي يجود هو الذي يشكر الله بجوده.

(٤) بأن لم يكن مصدراً، أو لم يظهر منه التعليل، أو لم يتّحد مع عامله وقتاً وفاعلاً.

(٥) قال الجعفريّ: وفي شرح الأشموني: فاجرره بالحرف الدالّ على التعليل وهو اللام أو ما ⇐

نحو:

[١٤٨] [لَـهُ مَـلَكٌ يـنادي كُـلَّ يـومٍ] لِـدُوا لـلـموت وابـنُوا لـلـخراب [1]

[١٤٩] فـجئتُ وقـد نَـضَّتْ لنـومٍ ثـيابها

[لدى السِّـترِ إلّا لبسـة المـتفضِّلِ] [2]

⇐ يقوم مقامها وفي بعض النسخ: «باللام» أي: أو ما يقوم مقامها. راجع الأشموني ٢: ١٢٣ ـ ١٢٤.

[١٤٨] البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرْب المماثل والقائل غير معلوم.

(١) «المعنى»: له ـ أي: للّه تعالى ـ مَلَكٌ ينادي كلّ يوم: أيّها الناس، لِدوا الأطفال لأجل الموت، وابنوا الدورَ للخراب، لأنّ مصير كلّ مولودٍ الموت، ومصيرَ كلّ دارٍ الخراب.

«الشاهد» في «لِلموت» و«لِلخراب» حيثُ إنّ كلّاً منهما مفعولٌ له، وجُرّا باللّام، فلا وقتهما متّحدٌ بوقتِ عاملهما ولا فاعلهما، فإنّ وقت الولادة غير وقت الموت، كما أنّ فاعل الولادة الأُمّ، وفاعل الموت الولد.

وهكذا وقت البناء غير وقت الخراب، وفاعل البناء صاحب الدار وفاعل الخراب الدار «هذا».

وقيل: إنّ جرّهما باللّام لأجل أنّهما ليسا علّةً وغايةً للفعل الذي قبلهما فإنّ غايةَ الولادة، العيش لا الموت، كما أنّ علّة البناء السُّكنى لا الخراب، فتأمّل.

[١٤٩] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل امرؤ القيس الشّاعر المشهور.

(٢) «المعنى»: فجئت إلى تلك المرأة في حالٍ كانت قد نزعت للنوم ثيابها عند المكان المستتر ـ أي: في غرفة النوم ـ إلّا ثوب النوم الذي تلبسه نساءُ العرب عند النوم.

«الشاهد» في «لِنوم» حيث إنّه مفعول له وجُرَّ بـاللّام لعدم اتـحاد وقـته مـع وقت «نضّتْ» لأنّ وقت نَزْعِ الثوب قبلَ وقتِ النّوم.

[١٥٠] وَإنِّـــي لتـعروني لِـذِكراك هَــزَّةٌ

[كما انـتفضَ العـصفورُ بَـلَّلَهُ القَـطْرُ] (١)

قال في «شرح الكافية» (٢): فإن لم يكن ما قُصِد به التعليل مصدراً فهو أحقّ باللام أو ما يقوم مقامها (٣) نحو «سرى زيدٌ للماء أو للعُشْبِ» (٤) و ﴿ **كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ** ﴾ (٥) «إنّ امرأةً دخلتِ النارَ في هِرَّةٍ حبستْها (٦)» (٧).

﴿وليس يمتنعْ﴾ الجرّ **﴿مع﴾** وجود **﴿الشروط﴾** المذكورة بل يجوز كَلِزُهْدٍ

---

[١٥٠] البيت من الطويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ والضرب التام ـ مفاعي لن ـ والقائل أبو صخر الهذليّ.

(١) «المعنى»: وإنّي لتعرضني لأجل ذكر اسمك ـ أيّتها الحبيبة ـ هزّةُ نشاطٍ وارتياح، كما نفض العصفور جناحه ارتياحاً ونشاطاً إذا بلّله القطر والمطر.

«الشاهد» في «لذكراك» حيث إنّه مفعولٌ له وجُرَّ باللام لعدم اتحاد فاعله مع فاعل عامله «تعروني» لأنّ فاعل «ذكراك» هو المتكلّم، وفاعل «تعروني» هو «هزّة».

(٢) شرح الكافية ١: ٣٠١.

(٣) أي: ما يقوم مقام اللّام من حروف الجرّ التي فيها معنى التعليل كـ«مِن» و«في» ونحوهما.

(٤) أي: لأجل الماء، أو لأجل العُشْبِ، وحيث إنّ «الماءَ» و«العُشْبَ» ليس مصدراً دخلهما اللّام.

(٥) سورة الحج، الآية ٢٢. «الشاهد» في «غمّ» حيثُ جُرَّ بـ«مِن» القائم مقام اللّام، لأنّه ليس بمصدر.

(٦) الحديث موضوع وضعه أبو هريرة كما في كتاب «أبو هريرة» صنعة الإمام شرف الدين ﷺ.

(٧) «الشاهد» في «هرّةٍ» حيثُ جُرَّتْ بـ«في» القائم مقامَ اللّام لأنّها ليست بمصدر.

﴿ذا قَنَعْ﴾[١].

ثمّ جواز ذلك[٢] على أقسامٍ ذكرها بقوله:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

[١٥١] «لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ»

﴿**وَقَلَّ أن يصحبها**﴾ أي اللّام ﴿**المجرَّدْ**﴾[٣] مِن ألْ والإضافة، وكثرَ نصبه، وأوجبه الجزولي. قال الشلوبيني شيخُ المصنّف: ولا سَلَفَ له في ذلك ﴿**والعكس**﴾ وهو كثرة صحبتها ثابتٌ ﴿**في مصحوب ألْ**﴾ وقلَّ نصبهُ ﴿**وأنشدوا**﴾ عليه[٤] قول بعضهم: ﴿**لا أقعدُ الجُبْنَ**﴾[٥] أي الخوفَ أي لأجله ﴿**عن الهيجاءِ**﴾ بالمدِّ ويجوزُ القَصْر أي الحرب ﴿**ولو توالَتْ زُمَرُ الأعدء**﴾

---

(١) «الشاهد» في «لِزُهْدٍ» حيث إنّه مفعولٌ به جامعٌ للشروط ـ مصدرٌ، مفيد للتعليل، متّحدٌ مع «قنع» وقتاً وفاعلاً ـ ومع ذلك جُرَّ باللام، وأصله «ذا قَنَعَ زُهداً».

(٢) أي: الجرُّ باللام أو بغير ها مِن حروف الجرّ مع وجود الشرائط.

[١٥١] البيت من الرَّجز على العروض المقطوعة مع الضرب المشابه. والقائل غير معيّن. راجع: شرح الكافية ١: ٣٠١.

(٣) يعني: المصدر الجامع للشرائط إذا لم يكن مضافاً، وكان بدون «ألْ» فقليلٌ جرّه باللّام مثل «ضربته تأديباً» فـ«تأديباً» مصدرٌ جامعٌ للشرائط لم يُضَفْ إلى شيءٍ، وليس معه «أل» فقليلٌ أن يقال فيه «ضربته لتأديب» بل الكثير نَصْبُهُ، حتّى أنّ الجزولي أوجب النصب، لكنّ الشّلوبينيّ أُستاذُ الناظم قال: لم يقل بالوجوب أحدٌ قبل الجُزُوْلي.

(٤) أي: على النصب الذي هو قليلٌ.

(٥) «الشاهد» في «الجبن» حيث إنّه مصدرٌ مع «أل» ولكنّه نُصِبَ وهو قليلٌ، والكثير أن يقال في مثله: «لا أقعد للجبن».

جمع زُمْرَةٍ وهي الجماعة من الناس [١] وفُهِمَ من كلامه استواءُ الأمرَيْنِ [٢] في المضاف، وصرّح به في «التسهيل» [٣].

والرابع ـ من المفاعيل: «المفعول فيه»

وهو المسمّى ظرفاً أيضاً.

اَلظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

﴿الظَّرفُ﴾ في اصطلاحنا **﴿وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا «في» باطِّرادٍ** [٤] **كَهُنا امكُثْ أزمُنا﴾** [٥] بخلاف ما لم يتضمّنها نحو: «يوم الجمعة مُبارَكٌ» [٦] أو تضمّنها بغير اطّرادٍ وهو المنصوب على التوسُّع نحو: «دخلتُ الدارَ» [٧].

---

(١) أي: ولو تعاقبت جماعاتُ الناس.

(٢) أي: النصب، والجرّ باللّام ونحوها، فالنصب كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ﴾ سورة الإسراء، الآية ٣١. فـ«خشية» مفعولٌ له مصدرٌ مضافٌ جاءَ منصوباً أي: مِن أجل خوف الفقر، والجرّ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ سورة البقرة، الآية ٧٤ فـ«خشية» مفعولٌ له مصدرٌ مُضافٌ جُرَّ بـ«مِن» المُفهمة معنى التعليل، أي: مِن أجْلِ خشيةِ الله.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٩٦. والنصّ: ويستوي الأمران في المضاف اهـ.

(٤) يعني: الظرفُ هو الزمان، أو المكان الذي لا يتعدّى إليه الفعل، إلّا بتقدير «في» ـ وهذا معنى الاطّراد ـ

(٥) أي: هنا امكث في أزْمُنٍ.

(٦) إذ ليس معناه: في يوم الجمعة.

(٧) حيث لا يلزم تقدير «في» بل يصحُّ المعنى بلا تقدير، ومع التقدير.

فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ وَإِلّاَ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

﴿فانصبه بالواقع فيه﴾[١] وهو المصدر ومثله الفعل والوصف ﴿مُظهَراً كان﴾ كما تقدَّم[٢] ﴿وإلاّ فانوِهِ مُقدَّراً﴾ نحو: فرسخاً[٣] لمن قال: كم سِرْتَ؟

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلّاَ مُبْهَمَا

﴿وكُلُّ وقتٍ﴾ سواء كان مبهماً أو مختصّاً[٤] ﴿قابلٌ ذاك﴾ النصب، واستثنى منه في نُكَتِهِ على مقدّمة ابن الحاجب «مُذْ» وَ«مُنْذُ»[٥].

﴿وما يقبله المكانُ إلاّ﴾ إن كان ﴿مُبْهَما﴾ بأنِ افتقرَ إلى غيره في بيانِ صورةِ مسمّاه.

نَحْو الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى
وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

﴿نحو الجهات﴾ الست، وهو: فوق وتحت وخلف وأمام ويمين ويسار، وما

---

(١) يعني: ناصبُ الظرف هو الشيء الواقع في ذلك الزمان أو المكان.

(٢) وهو «هنا امكُث أزمُنا» حيث إنّ الناصب له: «امْكُثْ» هذا مثالُ الفعل، ومثال مصدر الناصب نحو: «ضربكَ أيّاماً قبيحٌ» ومثال الوصف النّاصب نحو: «أضارب أنت أيّاماً؟».

(٣) تقديره: سِرت فرسخاً.

(٤) الوقت المبهم مثل: «يوم»، والمختصّ مثل: «يوم الجمعة» تقول: «ضربتُ زيداً يوماً» و«يومَ الجمعة».

(٥) فإنّهما وإن كانا ظرفَي زمانٍ، ولكنّهما لا يُنصَبان.

أشبهها كجانب وناحية ﴿**والمقادير**﴾ كالميل والفَرْسَخ والبريد[١].

﴿**و**﴾ إلّا إن كان من ﴿**ما صيغ من الفعل**﴾ أي من مادّته ﴿**كمرمىً من رمى**﴾[٢]. **وشرط كون ذا مقيساً أن يقعْ ظرفاً لما**﴾[٣] أي لفعلٍ ﴿**في أصله**﴾ أي الحروف الأصليّة ﴿**معه اجتمع**﴾ كجلستُ مجلس زيدٍ ورميتُ مرماهُ[٤] فإن لم يقع كذلك، كان شاذّاً يُسمع[٥] كقولهم «هو عمرٌ ومزجرَ الكَلْبِ»، «وعبدُالله مناطَ الثُّريّا»، «هو منّي مقعدَ القابلةِ»[٦].

---

(١) «الميل»: أربعة آلاف ذراعٍ، و«الفرسخ»: ثلاثة أميال أي: اثني عشر ألف ذراع. و«البريد»: أربعة فراسخ تقول: «مشيتُ فوق زيدٍ، وتحته، وخلفه، وأمامه، ويمينه، ويساره، وجانبه، وناحيته» و«سرتُ ميلاً، وفرسخاً وبريداً» كلّها بالنصب على أنّها مفعولٌ فيه بتقدير «في».

(٢) أي «مرمى» اسم المكان المأخوذ مِن «رمى ـ يرمي» تقول: «رميتُ مرمى زيدٍ» أي: في مرماه يعني: في مكان رَمْي زيد.

(٣) أي: يشترط في كون «ما صيغ من الفعل» قياسيّاً، أن يصير ظرفاً لفعلٍ أُخِذ هو منه.

(٤) فـ«مجلس» و«مرمى» منصوبان، لأنّهما ظرفان للفعل الذي أُخِذا منه، أي: جلس في مكان جلوسِ زيدٍ، ورميتُ في مكان رمي زيدٍ.

(٥) يعني: فإن صار «ما صيغ من الفعل» ظرفاً لشيء آخرٍ، لا لفعله فهو سماعيٌّ ولا يجوز القياس عليه.

(٦) ففي هذه الأمثلة «مزجر» و«مناط» و«مقعد» صيغت من الفعل «زجر» و«ناطَ» و«قعد» ولكنّها لم تقع ظروفاً لأفعالها، وإنّما وقعت ظروفاً للأسماء التي قبلها، ولذا ليست قياسيّة، وإنّما سمعتْ هذه الأمثلة عن العرب، والمعنى: «هو عمروٌ بعيدٌ عنّي بمقدار مزجر الكلب» ـ أي: بمقدار بُعد زاجر الكلب عن الكلب ـ و«عبدالله بُعده عنّي كبُعْد الثريّا» و«هو قاعدٌ منّي ⇐

وغير ما ذُكِرَ من الأمكنة لا يقبل الظرفيّة كالدار والمسجد والسوق والطريق [١].

وَمَا يُـرَى ظَـرْفاً وَغَـيْرَ ظَـرِفْ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِـي الْـعُرْفِ
وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَـزِمْ ... ظَـرْفِيَّةً أَوْ شِـبْهَهَا مِـنَ الْكَـلِمْ

﴿وما يرى ظرفاً وغيرَ ظَرْفٍ﴾ كأن يرى مبتدءاً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه نحو يوم، وشهر ﴿فذاك ذو تصرّفٍ في العُرفِ [٢]﴾.

﴿وغيرُ ذي التصرُّفِ الذي لَزِمْ ظرفيّةً﴾ كـقَطُّ وعـوضُ ﴿أو شـبهها﴾ كالجرِّ بالحرف كعندَ ولدى ﴿مِنَ الكَلِمْ﴾ [٣] بيانٌ للذي.

⇐ كمقعد القابلة من المرأة» أي: قريبٌ منّي.

أمّا إذا صارت ظروفاً لأفعالها كانت قياسيّة كأن يقال: «زجر مَزْجَرَ الكلب» و«ناطَ مناطَ الثريّا» و«قعد منّي مقعدَ القابلة».

(١) فلا يقال: «جلستُ داراً، أو مسجداً، أو سوقاً، أو طريقاً، أو دكّانا، أو غرفةً، أو نحوها».

(٢) يعني: الظرفُ المتصرِّف هو الظرف الذي يخرج أحياناً عن الظرفيّة، ويقع مـبتداءاً، أو فاعلاً، أو نحوهما، مثل: «يوم» و«شهر» فإنّهما كما يأتيان ظرفاً فتقول: «جلستُ يوماً، أو شهراً» كذلك يأتيان مبتدءاً مثل «يومنا جميلٌ، وشهرنا حسنٌ» ويأتيان خبراً مثل: «هذا اليوم يومٌ حسنٌ، وهذا الشهر شهرٌ حَسَنٌ» ويأتيان فاعلاً مثل: «قَبُحَ يومنا، أو شهرنا» ويأتيان مفعولاً مثل: «حسّن الوردُ يـومنا، أو شـهرنا» ويأتـيان مـضافاً إليـهما مـثل: «ساعاتُ يومنا طويلةٌ» أو «أيّامُ شهرنا طويلةٌ».

(٣) يعني: الظرفُ غير المتصرف هو الذي لزم الظرفيّة، أي: لا يأتي إلّا ظرفاً، أو شبه ظرفٍ مجروراً بحرف جرٍّ.

فالذي يلزمُ الظرفيّة، ولا يجرُّ أيضاً مثل «قطّ» لاستغراق النفي في الزمان الماضي ⇐

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكانِ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

﴿وقد ينوب عن﴾ ظرفِ ﴿مكانٍ مصدر﴾ كان مضافاً إليه الظرف فحُذِفَ وأُقيم هو مقامه نحو: «جلستُ قُربَ زيدٍ»[١].

﴿وذاك في ظرفِ الزمانِ يَكْثُرُ﴾ نحو: «انتظرْته صلاة العصر» و«أمهلته نحرَ جزورَيْنِ»[٢] وقد يُجعل المصدر ظرفاً دون تقديره، ومنه: «ذكاةُ الجنين ذكاةَ أُمِّه»[٣] وقد يقام اسم عينٍ مضاف إليه الزمان مقامه[٤] نحو «لا أُكلِّمكَ هُبيرةَ ابن

⇐ و«عوضُ» لاستغراق النفي في الزمان المستقبل، يقال: «ما فعلته قطّ» و«ما أفعله عوضُ»، وهما بمنزلة «أبداً».

والذي قد يخرج من الظرفيّة إلى شبه الظرف مثل: «عند» و«لدى» ـ وهما بمعنى واحد ـ فمجيئهما ظرفاً نحو «جلستُ عند زيدٍ» و«أكلتُ لدى عمروٍ» ومجيئهما مجرورين نحو «خرجتُ من عندك» و«أتيتُ من لدى عمروٍ».

(١) أصله: «جلستُ مكانَ قربِ زيدٍ» فـ«مكان» ظرفٌ أُضيفَ إلى المصدر ـ «قُرْب» ـ ثمّ حذف وأُقيمَ المصدر مقامه، ونُصِب نيابةً عنه.

(٢) تقديرهما: «انتظرته وقتَ صلاة العصر» و«أمهلته مدّة نحر جزورين» فحذف «وقت» وأُقيم المصدر ـ «صلاة» ـ مقامه، وحُذفت «مدّة» وأُقيم المصدر ـ «نحر» ـ مقامها و«الجزور» من الإبل المُعدُّ للنحر، أو الذي أكْمل خمس سنين ودخل في السادسة، ويُطلق على الذكر والأُنثى.

(٣) فـ«ذكاة» في ذكاة أُمّه مصدرٌ وقع ظرفاً، بدون تقدير ظرفٍ قبله.

(٤) أي: قد يضاف اسم الزمان إلى اسم عينٍ، ثمّ يحذف اسمُ الزمان، وينصب اسمُ العين على الظرفيّة لقيامه مقام الظرف.

قيسٍ» أي مدّةَ غيبته [١].

الخامس ـ من المفاعيل: «المفعول معه»

وأخّره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسيٌّ دون غيره، ولوصول العامل إليه بواسطة حرفٍ دون غيره [٢].

يُنْصَبُ تَـالِي الوَاوِ مَـفْعُولاً مَـعَهْ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْـرِعَهْ
بِـمَا مِـنَ الْـفِعْلِ وَشِـبْهِهِ سَـبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ

﴿يُنصب﴾ اسمٌ ﴿تالي الواو﴾ التي بمعنى «مع» التالية لجملةٍ ذاتِ فعلٍ أو اسمٍ فيه معناه وحروفه حالكونه [٣] ﴿مفعولاً معه﴾.

---

(١) التقدير: لا أُكلّمك مدّة غيبة هبيرة بن قيس، فـ«هبيرة» اسمُ رجلٍ من العرب، و«مدّة» ظرفُ زمانٍ أُضيفَ إلى «غيبة» وهي أُضيفتْ إلى «هبيرة» فحذف المضافان، وأُقيم «هبيرة» ـ المضاف إليه ـ مقام الظرف، ونُصِب.

(٢) يعني: تأخير المفعول معه عن بقيّة المفاعيل لسببين:

الأوّل: اختلافُ النحاة على أنّه قياسيّ أو سماعيّ مع اتفاقهم على أنّ سائر المفاعيل قياسيّةٌ.

الثاني: وصول العامل إليه بواسطة الحرف الجرّ ـ الواو ـ بخلاف سائر المفاعيل فإنّ العامل يصل إليها بنفسه.

(٣) يعني: المفعول معه هو الاسم المنصوب الواقع بعد الواو التي بمعنى «مع»، والتي وقعت بعد جملةٍ فيها فعلٌ، أو فيها اسمٌ، في ذلك الاسم معنى الفعل وحروفه.

ومثال ذلك موجودٌ ﴿في نحو «سِيري والطريق[١] مسرعة»﴾.

﴿بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصبُ لا بالواو في القول الأحقّ﴾

بالترجيح الذي نصّ عليه سيبويه.

وقال الجرجاني: بالواو[٢].

والزجّاج بفعلٍ مضمرٍ[٣].

وفهم من قوله: «سبق» أنّه لا يتقدّم عليه وهو كذلك بلا خلاف[٤].

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ اوْ كَيْفَ نَـصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَـعْضُ الْـعَرَبْ

﴿و﴾ إن قلت: قد روي النّصب ﴿بعد «ما» استفهامٍ أو «كيفَ»﴾ نحو: «ما أنت وزيداً» و«كيف أنتَ وقَصْعَةً من ثَريد» فبطل ما قرّر مِن أنّه لابدّ أن يسبقه فعلٌ أو شبهه؟

---

(١) المعنى: سيري مع الطريق فـ«الطريق» هو المفعول معه، وقع بعد واوٍ بمعنى مع، ووقعتِ الواو بعد جملةٍ «سيري» التي فيها فعلٌ.

أمّا وقوع الواو بعد اسمٍ فيها معنى الفعل وحروفه فنحو: «هل أنتَ سائرٌ والطريق؟» فـ«سائر اسمُ فاعلٍ، فيه معنى الفعل وهو «السير» وفيه حروف الفعل «س ـ ى ـ ر» وهذا احترازٌ عمّا ليس كذلك، مثل «هذا لك وزيدٌ» فإنّه لا يجوز فيه النصب.

(٢) الأشموني ٢: ١٣٥.

(٣) يعني: الأصحّ أنّ نصب المفعول معه بالفعل الذي تقدّمه، أو شبه الفعل الذي تقدّمه، لا بالواو، ولا بفعلٍ مستترٍ آخر.

(٤) يعني: فُهِمَ مِن سَبَق في قول الناظم: «بما من الفعل وشبهه سبق» أنّ المفعول معه لا يتقدّم على عامله، وهو اتفاقيٌّ.

فالجواب: أنّ أكثرهم يرفعه، وقد **﴿نَصَب﴾** هذا **﴿بفعلٍ﴾** مِن **﴿كونٍ مُضمَرٍ بعضُ العرب﴾** فتقديره: «ما تكونُ وزيداً» و«كيفَ تكونُ وقَصْعةً من ثريد»[(١)].

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ ... وَالنَّصْبُ مَخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

﴿والعطفُ إن يُمكِنْ بلا ضعفٍ﴾ فيه **﴿أحقّ﴾** من النصب على المفعوليةِ نحو: «كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَين»[(٢)] **﴿والنَّصبُ﴾** على المفعوليّة **﴿مختارٌ﴾** عند المصنّف **﴿لدى ضعف﴾** عطف **﴿النَّسَق﴾**[(٣)] نحو: «جئتُ وزيداً»[(٤)].

وأوجبه السيرافي بناءاً على قاعدته أنّ كلّ ثانٍ كان مؤثّراً لأوّل ـ أي مُسبباً له ـ لا يجوز فيه إلّا النصب، إذ قولك «جئتُ وزيداً» معناه: كنتُ السبب في مجيئه.

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

﴿والنَّصْبُ﴾ على المفعوليّة **﴿إن﴾** أمكن و **﴿لم يجُزِ العطفُ﴾** لمانعٍ **﴿يجِب﴾** نحو: «مالكَ وزيداً» ـ بالنّصب ـ لأنّ عطفهُ على الكاف لا يجوز، إذ لا يُعطف على ضمير الجرّ إلّا بإعادة الجارّ ـ قاله في شرح الكافية[(٥)] ـ

---

(١) أي: قدّروا الفعل قبل المفعول معه.

(٢) فـ«زيدٌ» مرفوعٌ عطفاً على التاء مِن «كنتُ» وهي فاعله، و«أنا» تأكيدٌ للتاء.

(٣) «عطفُ النَّسق» أي: العطفُ بالحروف مقابلُ «عطف البيان».

(٤) فـ«زيدٌ» لا يمكن عطفه على التاء من «جئتُ» لأنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلّا إذا أُكِّدَ بضميرٍ مُنفصل، فلو كان «جئتُ أنا» صحّ أن يقال «وزيدٌ» بالعطف، أمّا ما دام لم يؤكّدِ المتّصل بالمنفصل فلا يجوز، ولذا يُنصب: «جئتُ وزيداً».

(٥) شرح الكافية ١: ٣١٠.

وسيأتي في باب العطف اختيار جوازه [١].

﴿أوِ اعْتقد﴾ إذا لم يُمْكنِ النصبَ على المفعولية **﴿إضمارَ عاملٍ﴾** ناصبٍ له **﴿تُصِبْ﴾** [٢] نحو:

[١٥٢] عَلَّفْتُها تِبْناً وماءاً بارداً [حتّى غدتْ همّالةً عيناها] [٣]

أي: وسقيتها.

تتمّة

يجب العطف إن لم يجز النصبُ نحو: «تشاركَ زيدٌ وعمروٌ» لافتقاره إلى فاعلين [٤] فالأقسام حينئذٍ أربعةٌ: راجحُ العطفِ، وواجبهُ، وراجحُ

---

(١) أي: جواز مثل «مالكَ وزيداً» في قول الناظم هناك:

وعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازماً قد جُعِلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النَّظْمِ والنثر الصحيح مُثبتا

(٢) أي: تعمل صواباً.

[١٥٢] البيت من الرَّجز والقائل غير معلوم والشاهد معلوم.

(٣) المعنى: أعطيتُ لتلك الدابّة أكلاً من التبن، وشراباً من الماء البارد، حتّى شبعت وارتوت وصارت عينها «همّالةً» أي جاريةً بالدموع، لأنّ كثرة الشرب للماء البارد يُدمع العين.
الشاهد: في «وماءاً بارداً» حيث إنّه لا يجوز نصبه على المفعوليّة، إذ يصير المعنى: وعلّفتها ماءاً بارداً.
وعلّفتها لا يصلح للعمل في الماء، ولذا قدّرنا فعلاً: ـ«وسقيتها» ـ يكون هو الناصب لـ«ماءاً بارداً».

(٤) فلو قلت: «تشاركَ زيدٌ وعمراً» فُقِدَ منه أحدُ الفاعلين.

النَّصبِ، وواجِبُهُ [١].

هذه خاتمةُ المفاعيل، وعقَّبها المصنّف بما هو مفعولٌ في المعنى، فقال:

الاسْتِثْنَاءُ

وهو إخراجٌ بإلاَ وإحدى أخواتها حقيقةً أو حُكماً [٢] مِن متعدِّدٍ.

مَا اسْتَثْنَتِ الّاَ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

﴿ما استثنتِ الّا معْ تمامٍ﴾ [٣] وإيجابٍ **﴿ينتصِبْ﴾** بها عند المصنّف، وبما قبلها عند السِّيْرافي، وبمقدَّرٍ عند الزَّجَّاج، نحو ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ**

---

(١) فراجح العطف قوله: * والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أحق *

وواجب العطف قولُ الشارح: «تتمّة يجبُ العطف إن لم يجُزِ النصب».

وراجح النصب قوله: * والنصب مختارٌ لدى ضعف النَّسَقْ *

وواجبُ النصب قوله: * والنصبُ إن لم يَجُزِ العطف يجب *

(٢) الإخراج الحقيقي هو: الإخراجُ من الموضوع.

والإخراج الحُكمي هو: الإخراجُ من الحكم، فلو قلت: «جاء القوم» فـ«جاء» حكمٌ و«القومُ» موضوعُ الحكم.

فإن أخرجتَ فرداً من «القوم» وقلتَ: «جاءَ القوم إلّا زيداً» سمّي إخراجاً حقيقةً لأنّه كان داخلاً في «القوم» ثمّ أُخرج.

وإن أخرجتَ فرداً من المجيء ولم يكن داخلاً في «القوم» مثل «جاء القوم إلّا حماراً» حيث إنّك أخرجتَ الحمارَ عن المجيء لا عن القوم ـ لأنّ الحمار لم يكن من القوم حتّى يُخرج ـ سُمِّيَ إخراجاً حُكماً.

(٣) الاستثناء التام هو الذي يُذكَرُ فيه المستثنى منه.

أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾ (١).

﴿و﴾ إن وقع ﴿بعدَ نفيٍ أو﴾ ما هو ﴿كنفي﴾ وهو النهي والاستفهام ﴿انتَخِبْ﴾ بفتح التاء (٢).

إِتْبَاع مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ   وَعَــنْ تَــمِيمٍ فِــيهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

﴿إتباع ما اتّصلَ﴾ (٣) للمستثنى منه في إعرابه على أنّه بدلٌ منه بدل بعضٍ من كلٍّ نحو: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسهمْ ﴾ (٤)، ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ (٥)، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ ﴾ (٦).

---

(١) سورة ص، الآية ٧٣. هذا استثناءٌ تامّ لأنّ المستثنى منه ـ «الملائكة» ـ مذكورٌ، وموجبٌ ـ لعدم وجود حرف النفي فيه ـ ولذا نصب المستثنى ـ «إبليس» ـ فالناصب له عند المصنّف «إلّا»، وعند السيرافي «سجد» وعند الزجّاج «أستثني» المقدّر المفهوم من «إلّا».

(٢) أي: انتخبْ أنتَ، لا بضمِّ التاء مجهولاً.

(٣) أي: اجعلِ المستثنى تابعاً للمستثنى منه إذا كان الاستثناءُ متّصلاً ـ أي: كان المستثنى مِن أفراد المستثنى منه مثل «زيد» الذي هو مِن أفرادِ القوم، لا مثل الحمار الذي ليس مِن أفراده.

(٤) سورة النور، الآية ٦. فـ«أنفسهم» رُفِعَ بدلاً عن المستثنى منه ـ «شهداءُ» ـ لأنّه بعد النفي ـ «لم» ـ.

(٥) سورة هود، الآية ٨١. فـ«امرأَتُكَ» رفع بدلاً عن المستثنى منه ـ «أحدٌ» ـ لأنّه بعد النهي ـ «لا» ـ.

(٦) سورة الحجر، الآية ٥٦. فـ«الضالُّونَ» رُفِع بدلاً عن المستثنى منه ـ «مَن» الاستفهاميّة ـ إذ هي تدلُّ على العموم، لأنّه بعدَ الاستفهام ـ «مَن» ـ.

ويجوز النصب. قال المصنّف: وهو عربيٌّ جيّدٌ (١).

قال ابنُ النَّحَّاس: كلُّ ما جاز فيه الإتْباعُ جاز فيه النصبُ على الاستثناء ولا عكس (٢).

﴿وانصِبْ ما انقطع﴾ (٣) وجوباً نحو: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (٤) **﴿وعن تميمٍ فيه أبدالٌ وَقَعْ﴾** قال شاعرهم:

[١٥٣] وبلدةٍ ليس لها أنيسٌ ... إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ (٥)

---

(١) بأن يقال ـ مثلاً ـ: ما جاء أحدٌ إلّا زيداً، ولا يتكلّم أحدٌ إلّا زيداً، وهل يتكلّم أحد إلّا زيداً.

(٢) أي: وليس كلُّ ما جاز فيه النّصب جاز فيه الإتباع.

(٣) أي: إذا كان الاستثناء منقطعاً، يعني: لم يكنِ المستثنى من أفراد المستثنى منه، كالحمار بالنسبة للقوم.

(٤) سورة النساء، الآية ١٥٧ فـ«اتِّباعَ الظنّ» نُصِب وجوباً، وإن وقع بعد النفي ـ «ما» ـ لأنّه ليس مِن أفراد المستثنى منه ـ «مِن عِلْم» ـ إذ اتّباع الظنّ ليس من العلم، فهو كالحمار الذي ليس مِن أفراد القوم.

[١٥٣] البيت من الرَّجَز والقائل عامر بن الحارث المعروف بجِران العَوْد. والشاهد في إلّا اليعافير فإنّه استثناء من قوله: أنيس ـ على الإبدال ـ مع أنّه منقطع على لغة بني تميم والحجازيون يوجبون النصب.

(٥) المعنى: رُبّ بلدةٍ خربةٍ ليس فيها أنيسٌ يأنس به الإنسان إلّا أولاد البقر الوحشيّة، وإلّا الإبل الأبيض المائل بياضها إلى الشُّقْرَةِ.

الشاهد: في رفع «اليعافير» و«العيس» في الاستثناء المنفيّ مع أنّهما منقطعان عن المستثنى منه ـ «أنيس» ـ إذ ليس «اليعافير» و«العيس» مِن أفراد الأنيس الذي يأنس به الإنسان.

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ　　يَأْتِي وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

﴿وغيرُ نصبِ سابقٍ﴾ على المستثنى منه، أي إتباعه ﴿في النفي قد يأتي﴾(1) كقول حسّان:

[١٥٤] فإنّهُمْ يرجونَ منه شفاعةً　　إذا لم يكن إلّا النبيّون شافعٌ(2)

﴿ولكن نصبهُ اخترْ إنْ وَرَدْ﴾ كقوله:

[١٥٥] وَمالِيَ إلّا آلَ أحمدَ شيعةٌ　　ومالي إلّا مذهبَ الحقِّ مذهبُ(3)

---

(١) يعني: إذا كان الاستثناء منفيّاً، وكان المستثنى قبل المستثنى منه، فغيرُ النصب ـ أي: الرفع على الإتباع والبدليّة ـ قد يأتي.

[١٥٤] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المقبوض والقائل حسّان بن ثابت المنحرف عن أميرالمؤمنين عليه السلام والمنحاز إلى ابن عفّان فاعرفه.

(٢) المعنى: أنّ الناس يرجون من النبيّ صلى الله عليه وآله شفاعةً حين لم يكن شافعٌ إلّا النبيّون، أي: يوم القيامة.

الشاهد: في أنّ «النبيّون» مستثنى متّصلٌ مقدَّمٌ على المستثنى منه ـ «شافعٌ» ـ في الكلام المنفيّ ومع ذلك رُفِعَ على البدليّة عن المستثنى منه.

[١٥٥] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل كميت بن زيد الأسديّ شاعر أهل البيت ومن المؤمنين المجاهدين في سبيل الله بنفسه وماله إلى آخر حياته.

(٣) المعنى: ليس لي مشايعةُ أحدٍ إلّا مشايعة آل أحمد عليهم السلام وليس لي مذهبٌ إلّا مذهب الحقّ.

الشاهد في أنّ «آل أحمد» مستثنى متّصل، في الكلام المنفيّ، مقدَّمٌ على المستثنى منه ـ «شيعةٌ» ـ ونُصِبَ على الاستثناء ولم يُرفَع على البدليّه عن المستثنى منه، وكذلك «مذهب الحقّ» مستثنى متّصل، في الكلام المنفيِّ، مقدَّمٌ على المستثنى منه ـ «مذهبُ» ـ ونُصِبَ على الاستثناء ولم يُرفع على البدليّة عن المستثنى منه.

أمّا في الإيجاب فلا يجوز غير النصب نحو «قامَ إلّا زيداً القومُ»(١).

وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلّاَ لِـمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لِوِ إلّا عُـدِمَا

﴿**وإن يُفرَّغْ سابقٌ «إلّا» لما بعدُ**﴾ أي للعمل فيه ﴿**يكن**﴾ ما بعد ﴿**كما لو إلّا عُدِما**﴾(٢) فيُعرَبُ على حسبِ ما يقتضيه ما قبلها، وذلك لا يقعُ إلّا بعد نـفْيٍ أو شبهه كـ: «لا تَزُرْ إلّا فتى»، «لا يُتَّبَعُ إلّا الهدى» و«هلْ زكى إلّا الوَرِع ؟»(٣).

وَألْغِ إلّاَ ذَاتَ تَوْكِـيدٍ كَـلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلّاَ الْفَتَى إلّاَ الْعَلاَ

﴿**وألغِ إلّا ذات توكيدٍ**﴾ وهي التي تلاها اسمٌ مماثلٌ لما قبلها أو تلتْ عاطفاً(٤)

---

(١) فـ«زيداً» نُصِب وجوباً لأنّه مستثنى متّصل، في الكلام الموجب، مقدَّمٌ على المستثنى منه - «القوم» -.

(٢) يعني: إذا كان الاستثناء مفرَّغاً - أي: لم يكن المستثنى منه مذكوراً - يكون حكم المستثنى كما لو لم يكن «إلّا» أي: يُعرب بحسب العوامل التي قبل «إلّا» فإن كان العامل الذي قبل «إلّا» يُريد فاعلاً رُفع ما بعد «إلّا» وإن كان يريد منصوباً نُصِبْ.

(٣) المستثنى منه في الأمثلة الثلاثة محذوف. والأوّل: مثالٌ للنفي، والثاني: للنهي، والثالث: للاستفهام، والمستثنى أُعرب فيها على حسب العوامل التي قبلَ إلّا؛

فـ«فتى» منصوبٌ - ونصبهُ تقديريٌّ - لأنّ «تزر» فعلٌ وفاعلٌ يريدُ مفعولاً، وأصله: لا تَزُر أحداً إلّا فتى.

و«الهدى» مرفوعٌ، لأنّ «يتَّبَعُ» فعلٌ مجهولٌ يريد نائب الفاعل، وأصله: لا يُتَّبعُ شيءٌ إلّا الهدى.

و«الورع» مرفوعٌ، لأنّ «زكى» فعلٌ يحتاج إلى فاعلٍ، وأصله: هل زكى أحدٌ إلّا الوَرِع.

(٤) يعني: إذا كرّرتْ «إلّا» وكان تكرّرها للتأكيد، وهي:

⇐

فاجعلها كالمعدومة (١) ﴿كلا تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العَلا﴾ (٢) وكقوله:

[١٥٦] مالك مِن شيخكَ إلّا عملهُ ... إلّا رَسِيمُهُ وإلّا رَمَلُهْ (٣)

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلّاَ اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

﴿وإن تُكرّر﴾ إلّا ﴿لا لتوكيدٍ فمع تفريغٍ﴾ من المستثنى منه بأن حُذف ﴿التأثير بالعامل﴾ الواقع قبل إلّا ﴿دعْ في واحدٍ ممّا بإلّا استُثني﴾ مقدَّماً كان

⇐ «إلّا» التي وقع بعدها اسمٌ مثل الاسم الذي قبلها في المعنى، بأن أمكن جعل الاسم الذي بعدها عطف بيانٍ للاسم الذي قبلها.

أو «إلّا» التي وقعتْ بعد حرف عطفٍ يمكن عطفها على ما قبلها.

(١) أي: اعتبر «إلّا» الثانية غير موجودةٍ، وأعرب ما بعد «إلّا» في القسم الأوّل عطف بيانٍ لما قبلها، وكذلك أعرب ما بعد «إلّا» في القسم الثاني عطف نسقٍ على ما قبلها.

(٢) هذا مثالُ القسم الأوّل فـ«إلّا» الثاني جاء بعدها «العَلى» وهو اسمٌ يُماثلُ «الفتى» في أنّه يمكن جعله عطفَ بيانٍ لـ«الفتى».

[١٥٦] البيت من الرَّجَز والقائل غير معلوم. والأصل: «إلّا عمله رسيمه ورمله» فـ«رسيمه» بدل من «عمله» و«رمله» معطوف على «رسيمه» وكرّرت «إلّا» فيهما توكيداً.

(٣) هذا مثال القسم الثاني «المعنى»: لم يحصل لك من أُستاذك إلّا عمله في المشي الذي هو «الرسيم» أي: الرّكْضُ و«الرملُ» أي: الهرولة في المشي كالبعير.

الشاهد: في «وإلّا» حيث كرّرتْ «إلّا» للتأكيد فقط، والمعنى مستغنًى عنه، فأصله: «مالك مِن شيخك إلّا عمله رسيمه ورمله».

أوْ لا ﴿وليس عن نصبٍ سواهُ مغني﴾ [١] نحو «ما قام إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً».

وَدُونَ تَـفْرِيغٍ مَـعَ التَّـقَدُّمِ　　نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

﴿ودون تفريغٍ مع التقدُّم﴾ لجميع المستثنياتِ على المستثنى منه ﴿نَصْبَ الجميع احكم به والتزمِ﴾ ولا تدع العامل يُؤثِّرُ في شيءٍ منها نحو «قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً القومُ» [٢].

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ　　مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

﴿وانصبِ لتأخيرٍ﴾ لجميع المستثنيات عن المستثنى منه كلّها غير ما ذُكر في قوله: ﴿وجِئْ بواحد منها﴾ معرباً ﴿كما لو كان﴾ وحده ﴿دون زائد﴾ عليه فانصبه وارفعه حيث يقتضي ذلك على ما تقدَّم [٣].

كَلَمْ يَفُوا إِلّاَ امْرُؤٌ إِلّاَ عَلِي　　وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

---

(١) يعني: إذا كُرِّرَتْ «إلّا» الاستثنائيّة لا للتأكيد، وكان المستثنى منه محذوفاً، فأعربْ واحداً من الأسماء الواقعة بعد «إلّا» بحسب العوامل التي قبل «إلّا» وانصبِ الباقي، كالمثال المذكور، حيث رُفع «زيدٌ» لأنّ «قام» يُريد فاعلاً، ونصبَ «عمراً» و«بَكراً» بتقدير: «أستثني».

(٢) فـ«القومُ» هو المستثنى منه تقدّم عليه جميع المستثنيات، ولذا نُصِبتْ كلُّها.

(٣) فإن اقتضى العامل السابق على «إلّا»، الرفع فارفع واحداً وانصِبِ الباقي بتقدير «أستثني»، وإن اقتضى العامل النصبَ فانصِب واحداً بذلك العامل، وانصب الباقي بتقدير «أستثني».

﴿**كَلَمْ يفوا إلّا امْرُؤٌ إلّا علي**﴾ برفع الأوّل ونصب الثاني [١] و«قاموا إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً» [٢] بنصب الجميع، إذ لو لم يكن إلّا الأوّل لوجب نصبه.

﴿**وحكمها**﴾ أي ما بعد المُستثنى الأوّل من المستثنيات إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض ﴿**في القصدِ** [٣] **حُكمُ**﴾ المستثنى ﴿**الأوّلِ**﴾ فإن كان خارجاً بأن كان الأوّل استثناءاً من مُوجبٍ ـ فما بعده كذلك، وإن كان داخلاً ـ بأن كان استثناءاً مِن غيرِ موجبٍ ـ فما بعده كذلك [٤]، فإن أمكن استثناء بعضها مِن بعضٍ نحو «له عندي أربعون إلّا عشرينَ إلّا عشرةً إلّا خمسةً إلّا اثنين» [٥] استُثنيَ كلّ واحدٍ ممّا قبله، أو أُسقط الأوتارُ وضُمَّ إلى الباقي بعد الإسقاط الأشفاع، فالمجتمع هو الباقي

---

(١) فـ«يفوا» أصله «يفون» جمعٌ، حُذفت نونه للجزم، ورُفِعَ «امرؤٌ» بدلاً من واو الجمع في «يفوا» ونُصب «علي» على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب بالسكون لا بالألف.

(٢) نصب الجميع، واحداً بالعامل ـ «قاموا» ـ لأنّه يريد مفعولاً، واثنين بالاستثناء.

(٣) أي: في الإخراج، والإدخال، إذ الاستثناءُ قد يُخرجُ المستثنى عن الحكم، مثل: «قام الناسُ إلّا زيداً» حيثُ أخرج «زيداً» عن القيام، وقد يُدخلهُ مثل: «ما قام أحدٌ إلّا زيداً» حيث أدخل «زيداً» في القيام.

(٤) فمثل: «قام الناس إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً» كما أنّ «زيداً» خارجٌ عن القيام، كذلك «عمراً» و«بكراً»، ونحو: «ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً» كما أنّ «زيدٌ» داخلٌ في القيام كذلك «عمراً» و«بكراً»، هذا كلّه فيما لا يمكن استثناء البعض عن البعض، إذا لا يُمكن استثناء «عمروٍ» عن «زيدٍ» ولا استثناء «بكرٍ» عن «عمروٍ».

(٥) حيث استُثني «عشرين» عن «خمسةٍ» واستثني «خمسةٌ» عن «عشرةٍ» واستُثني «عشرةٌ» عن «عشرين» واستُثنيَ «اثنين» عن «أربعين».

بعد الاستثناء [١] ـ قاله في «شرح الكافية» [٢].

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا

﴿واستثن مجروراً بغيرٍ﴾ لإضافته له حال كونه **﴿مُعرباً بما لمُستثنًى بإلّا نُسِبا﴾** [٣] مِن وجوب نصبٍ واختياره وإتباعٍ على ما تقدّم، ولكونها موضوعةً في الأصل لإفادة المغايرة، فشاركَتْ إلّا في الإخراج الذي معناه المغايرة، ولم تكن

---

(١) أي: لاستخراج الباقي في مثل هذا الاستثناء احتمالان:

الأوّل: أن يُستثنى كلٌّ عن سابقه، بأن يُستثنى «عشرين» عن «أربعين» فيبقى عشرون ثمّ يُستثنى عشرة عن العشرين الباقي، فيبقى عشرة، ثمّ يُستثنى خمسة عن العشرة الباقية فيبقى خمسةٌ، ثمّ يُستثنى «اثنين» عن الخمسة الباقية فيبقى «ثلاثة»، فيكون هذا المثال اعترافاً بثلاثةٍ فقط.

الثاني: أن يُسقط عن المستثنى منه الأوتار أي: المستثنى الأوّل، والثالث، فما يبقى يُضاف إليه الأشفاع أي المستثنى الثاني والرابع ـ إذ الوَترُ يقال للفرد، والشفعُ للزوج ـ والمجموع هو الباقي بعد الاستثناءات، ففي المثال: المستثنى منه: أربعون، والأوتار هما: عشرون، وخمسة، والأشفاع هما: عشرة واثنان، أسقطنا الخمسة والعشرين عن أربعين بقي خمسة عشر، ثمّ أضفنا إلى الخمسة عشر، العشرة والاثنين، صار المجموع سبعةً وعشرين، فيكون هذا المثال اعترافاً بسبعةٍ وعشرين.

(٢) شرح الكافية ١: ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٣) يعني: الإعراب الذي كان للمستثنى بـ«إلّا» نفس ذلك الإعراب يكون لـ«غير»، فتقول «جاءَ القومُ غير زيدٍ» بالنصب، و«ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ» بالرفع على البدل، وهكذا.

متضمِّنةً معناها فلذا لم تُبْنَ [١].

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

﴿ولِسِوى﴾ بكسر السين مقصوراً وممدوداً و﴿سُوى﴾ بضمِّها مقصوراً و﴿سَواءاً﴾ بفتحها ممدوداً ﴿اجعلا على﴾ القول ﴿الأصحُ ما لغيرٍ جُعِلا﴾ مِن استثناء وإعرابٍ بما نُسب لمستثنًى بإلّا.

ومُقابل الأصحّ قولُ سيبويه: إنّها لا تُستعمل إلّا ظَرْفاً ولا تخرج عنه إلّا في الضرورة [٢].

وردّه المصنّفُ بورودها مجرورةً بمن في قوله ﷺ: «دعوتُ ربّي أن لا يُسلِّطَ على أُمّتي عَدوّاً مِن سوى أنفسهم [٣]» [٤] وفاعلاً في قوله:

---

(١) أي: «غير» لكون معناه: «مغاير ما بعدها لما قبلها» كان لها معنى «إلّا».
وإنّما أُعرب «غير» ولم يُبْنَ مثل «إلّا» لأنّه ليس فيه معنى الاستثناء، وإنّما نتيجةُ مغايرة ما بعدها لما قبلها هو نتيجة الاستثناء.

(٢) فعلى رأي سيبويه إنّها مبنيّةٌ على النّصبِ دائماً، ولا يختلف إعرابها.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥: ٢٧٨ ـ ٢٨٤ والترمذي ومسلم وأبو داود كلٌّ في كتاب «الفتن» من صحاحهم. قال الجعفريّ: حديث موضوع، فلم لم يدع ربّه أن لا يسلّط عليهم عدواً أصلاً لا من أنفسهم ولا من غيرهم، أليس عزيزاً عليه ما عنتنا، حريصاً علينا رؤوفاً رحيماً بالمؤمنين؟

(٤) ولو كان ظرفاً لم يُجَرّ.

[١٥٧] وَلَمْ يبق سوى العدوا ... نِ دِنّاهم كما دانوا (١)

ومبتدأً في قوله:

[١٥٨] * فسواكَ بائعُها وأنتَ المُشتري (٢) *

---

[١٥٧] البيت من الهزج والقائل الفِنْد الزِّمّاني من كلمة في حرب البسوس وأورد أبو تمام أبياتاً منها في مطلع ديوان الحماسة والشاهد رابع هذه الأبيات:

صفحنا عن بني ذُهْلٍ ... وقُلنا القومُ إخوانُ

عسى الأيّام أن يرجعـ ... ـنَ قوماً كالذي كانُوا

فلمّا صرّح الشر ... وأمس وهو عريان

ولم يبق البيت.

(١) المعنى: فلمّا أصبح الشرُّ وأمسى والشرّ عارٍ ـ أي: ظاهرٌ واضحٌ ـ يعني: لمّا ظهر أنّ قصدهم الشرُّ بنا والحال لم يبق فيهم سوى عدوان لنا، جزيناهم كما جزوْنا.

الشاهد: في صيروة «سوى» فاعلاً لـ«يبقى» ولو كان «سوى» ظرفاً مَبنيّاً كما يقول سيبويه لم يقع فاعلاً.

[١٥٨] المصراع من الكامل وقبله:

* وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشْتَري *

والقائل محمّد بن عبدالله المدني من كلمة في يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلّب وأورد أبو تمام عدة أبياتٍ منها في «ديوان الحماسة» وبعد البيت:

وإذا توعّرت المسالِكَ لم يكُنْ ... منها السبيلُ إلى نَداك بأوْعَرِ

والشاهد: واضح.

(٢) المعنى: إذا تباعُ صفاتٌ كريمةٌ، أو تُشترى ـ على صيغة المجهول في «تُباع» و«تُشترى» ـ فغيرك هو البائع لها، وأنتَ المُشتري لها، يعني: أنتَ دائماً تجمع إلى نفسك الصفات ⇐

وإسماً لِلَيس في قوله:

[١٥٩] ءأتْرُكُ ليلى ليس بيني وبينها   سِوى ليلةٍ إنّي إذاً لصبورٌ (١)

وقال الرُّمّاني: إنّها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً، واختاره ابنُ هشام (٢).

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ   وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

(وَاسْتَثن ناصباً) للمستثنى **(بِلَيس)** على أنّه خبرها واسمها مُستترٌ (٣) كقوله ﷺ: «ما أنهرَ الدّم وذُكِرَ اسم الله عليه فكلوا منه ليس السنَّ والظُّفرَ» (٤).

⇐ الحسنة، ولا تُبعِّدها عنك أبداً.

الشاهد في صيرورة «سواك» مبتدءاً وخبره «بائعها»، ولو كان مبنيّاً لم يقع مبتدءاً.

[١٥٩] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المحذوف، والقائل قيس بن الملوّح العامري المعروف بمجنون ليلى ـ كما في حاشية شرح الكافية ـ. والشاهد: واضح.

(١) المعنى: هل أنا أترك «ليلى» ولا أجتمع بها، والحال ليس لي وقتُ لقاءٍ معها سوى ليلة، ولو فعلتُ ذلك أكون كثير الصبر على فراقها.

الشاهد في صيرورة «سوى» اسماً لِـ«ليس» وخبرها «بيني وبينها» واسمُ «ليس» مبتدأ في الأصل، ولو كان «سوى» ظرفاً مبنيّاً لم يقع إسماً لِلَيس.

(٢) قال في الأوضح: وقال الرُّماني والعُكْبَري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغيرٍ قليلاً وإلى هذا أذهَب. الأوضح ٢: ٢٨٢.

(٣) يعني: تقع «ليس» في مكان «إلّا» فينصب الاسم الذي بعدها على أنّه خبرٌ لها، واسمها ضميرٌ مستترٌ في «ليس».

(٤) المعنى: إذا جرى الدم ـ أي: إذا ذُبِحَ حيوانٌ ـ وذكر اسمُ الله عليه فكلوا منه، إلّا السنَّ والظفر فلا تأكلوهما.

⇐

﴿و﴾ كذا ﴿خَلا﴾ نحو: «قامَ القوم خلا زيداً»(١).

﴿و﴾ المستثنى ﴿بِعَدا وبِيَكون﴾ الكائن ﴿بَعْدَلا﴾ كذا أيضاً، نحو: «قاموا لا يكونُ زيداً»(٢) واسمها كَلَيْس.

وَاجْـرُرْ بِسَـابِقَيْ يَكُـونُ إِنْ تُـرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَـرِدْ

﴿واجرُرْ بسابقَي يكون﴾ وهما خلا وعدا ﴿إنْ تُرِد﴾ نحو:

[١٦٠] خَلا اللهِ لا أرجو سواكَ [وإنّـما أَعُـدُّ عـيالي شُـعبةً مِـن عـيالكا](٣)

[١٦١] [أَبَـحْنا حـيَّهم قـتلاً وأسـراً] عـدا الشَّـمطاءِ والطِّـفْلِ الصـغيرِ(٤)

⇐ الشاهد: في نصب «السنَّ» و«الظُّفرَ» خبراً لِـ«ليس» واسمها ضمير هو راجعٌ إلى «المأكول» المستفاد من السياق.

(١) فـ«خلا» فعلٌ، فاعله ضمير هو مستترٌ فيه راجعٌ إلى «القائم» المستفاد من السياق، و«زيداً» مفعوله.

(٢) تقديره «لا يكون القائمُ زيداً»، وكذا قولهم: «قاموا عدا زيداً».

[١٦٠] البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضَّرب المشابه والقائل غير معلوم ولا يوجد له سابق أو لاحق.

(٣) المعنى: غير الله لا أرجو أحداً إلّا أنتَ، وإنّما أعتبر عيالي قِسماً من عيالك الشاهد: في «خلا» حيث جرّ لفظة «الله».

[١٦١] البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضرب المماثل والقائل غيرُ معلومٍ وأورد ابن عقيل النحوي الشيعي في شرح الألفية قبله:

تركنا في الحضيض بنات عُوْج عواكِفَ قد خَضَعْنَ إلى النُّسُور

راجع ابن عقيل ١: ٦١٩.

(٤) المعنى: قبيلةُ أعدائنا جوّزنا قتلهم وأسْرَهم غير المرأة الكبيرة، والطفل الصغير ـ والشمطاء كحمراء ـ الشاهد: في «عدا» حيث جرَّ «الشمطاء».

﴿و﴾ إن وقعا ﴿بعد «ما» انصِبْ﴾ بهما حتماً لأنّهما [1] فعلان إذ «ما» الداخلة عليهما مصدريّةٌ، وهي لا تدخل إلّا على الجُمَل الفعليّة [2] كقوله:

[١٦٢] ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ [وكُلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ] [3]

[١٦٣] تَمَلُّ النَّدامى ما عداني فإنّني [بكلِّ الذي يهوى نديمي مُولعُ] [4]

﴿وانجرارٌ﴾ بهما حينئذٍ ﴿قَدْ يَرِد﴾ حكاه الأخفش والجَرْميّ والرَّبَعِيُّ على أنّ «ما» زائدةٌ.

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

﴿وحيثُ جرّا فهما حرفانِ﴾ للجرِّ ﴿كما هما إن نصبا﴾ المستثنى ﴿فِعلان﴾ استتر فاعلهما وجوباً كما سبق.

---

(١) «ما عدا» و«ما خلا».

(٢) فإذا نصب ما بعدهما كانا فعلين، وفاعلهما مستتر فيهما وجوباً، ومفعولهما الاسم المنصوب بعدهما، فتكون «ما» داخلةً على الجملة الفعليّة.

[١٦٢] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه، والقائل لبيد بن ربيعة العامريّ الشاعر المشهور، وقد رووا عن النبيّ ﷺ فيه أنّه ﷺ قال: أصدق كلمة قالته العرب قول لبيد: ألا كلّ شيءٍ... .

(٣) «المعنى»: تنبّهوا إلى أنّ كلّ شيءٍ غيرُ الله باطلٌ، وأنّ كلَّ نعمةٍ تزول قطعاً «الشاهد» في نصب «ما خلا» لفظة «الله».

[١٦٣] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضَّرب المشابه والقائل غير معلوم.

(٤) المعنى: الندماءُ الذين يسهرون مع السلاطين والشيوخ ويقصّون لهم القصص، يملّونهم غيري فنديمي الذي يسهر معي ولايملُّ منّي لأنّني بالقصص التي يستلذُّ بها نديمي مُحبٌّ.

الشاهد: في نصب «ما عدا» ضميرَ المتكلِّمِ ـ الياء ـ.

وَكخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَـا　　　وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

﴿وكخَلا﴾ في نصب المستثنى بها وجرِّه وغير ذلك ممّا سبقَ ﴿حاشا﴾ عند المبرّد والمازنيّ والمصنِّف، وعندَ سيبويه أنّها لا تكون إلّا حرف جرٍّ.

ورُدَّ بقوله:

[١٦٤] حاشا قريشاً فإنّ الله فضّلهم　　　على البريّة بالإسلامِ والدِّينِ (١)

﴿و﴾ لكنّها ﴿لا تصحبُ ما﴾ (٢).

وأمّا الحديث: «أُسامةُ أحبُّ الناس إليّ (٣) ما حاشا فاطمة» فليس «حاشا» ـ هذه ـ الأداةَ، بل فعلٌ ماضٍ بمعنى استثنى، و«ما» الداخلة عليه نافيةٌ لا مصدريّة، وهو من كلام الرّاوي (٤).

---

[١٦٤] البيت من البسيط على العروض التامّة المخبونة مع الضَّرْب المقطوع والقائل: الفرزدق الشاعر المشهور من الشيعة.

(١) المعنى: أستثني قريشاً من سائر الناس، فإنّ الله فضّلهم على جميع النّاس بسبب الإسلام والدين. الشاهد: في «حاشا» حيث نصب «قريشاً».

(٢) فلا يقال «ما حاشا».

(٣) نقله ابن عقيل عن مسند أبي أميّة الطّرسوسي عن ابن عمر وهو حديث موضوع. راجع ابن عقيل ١: ٦٢٢.

(٤) أي: الحديث هو «أُسامةُ أحبُّ الناس إِلَيَّ» ثمّ قال الراوي: إنّ النبيّ ﷺ ماستثنى فاطمة بدليلِ نسخةٍ أُخرى من هذه الرّواية فيها: «ما حاشا فاطمة ولا غيرها» ولو كان «ما حاشا» معاً، أداة استثناءٍ، لم يكن معنًى لعطفِ «ولا غيرها» عليها.

لكنّ الحديث مكذوبٌ على رسول الله ﷺ ككثير من الأحاديث التي افتراها بنو أُميّة

⇐

وفي الرّواية: «ما حاشا فاطمة ولا غيرها» ﴿وقيل﴾ في «حاشا» في لغةٍ ﴿حاشَ﴾ وفي أُخرى: ﴿حشا فاحفظهما﴾.

هذا باب [الحال]

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَنْتَصِبُ ... مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

﴿الحالُ﴾ عندنا ﴿وصفٌ﴾ جنسٌ شاملٌ أيضاً للخبر والنعتِ [(١)] ﴿فضلةٌ﴾ - أي ليست أحد جزئَي الكلام - فصلٌ مُخرجٌ للخبر [(٢)] ﴿منتصبٌ مفْهِمٌ في حالٍ﴾ كذا - أي مُبيّنٌ لحال صاحبه، أي الهيئة التي هو عليها - فصلٌ مُخرجٌ النّعت والتمييزَ في نحو «للّه درُّهُ فارساً» [(٣)] ﴿كَفَرْداً أذهبُ﴾ أي في حال تفرّدي.

⇐ وأضرابهم ضدّ أهل البيت عليهم السلام، وأنّ الذي نسب هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ لم يشعر أنّه يستلزم الكذب من رسول الله ﷺ - والعياذ بالله - لأنّه صحّ عنه ﷺ مرّاتٌ عديدةٌ - في كتب السنّة فضلاً عن الشيعة - أنّه قال: «رضا الله مِن رضا فاطمة»، «والله لَن أرضَى حتّى ترضين» ونحوهما، وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقَلَبٍ ينقلبون.

(١) يعني: قولُ الناظم «وصفٌ» هذه الكلمة، جنسٌ يشمل الخبر والنعتَ لأنّهما وصفان فـ«زيدٌ قائمٌ» و«زيدٌ القائمُ جائني» «قائمٌ» فيهما صفةٌ لزيدٍ، إذ المعنى: زيدٌ موصوفٌ بالقيام، وزيدٌ الموصوف بالقيام جائني.

(٢) لأنّه أحد جُزئَي الكلام فليس فضلة.

(٣) أي: يُخرج النعتَ المنصوب مثل: «رأيتُ زيداً القائم» فإنّه وإن كان منصوباً إلّا أنّه ليس لبيان هيئة «زيد» وإنّما جيء به لتعريف زيدٍ، بحيث لو كان السامع يعرفُ «زيداً» بمجرّد ⇐

ولا يردُ على هذا الحدّ نحو: «مررتُ برجلٍ راكبٍ» لأنّه مفهم في حال ركوبه لأنّ إفهامه ضمنيّ (١).

والغرض من تعريف الحال معرفة ما يقع عليه بعد معرفة استعمالِ العرب له منصوباً، لا معرفته ليحكم له بالنَّصْبِ، فلا يلزم الدّور على إدخالِ الحكم بالنَّصْب في تعريفه (٢).

⇐ ذكر اسمه، لاستغنى المتكلّم عن ذكر «القائم».

وأمّا التميز فإنّه ليس لبيان الحالة والهيئة، وإنّما هو لبيان صاحب الحال وصاحب الهيئة، فقولك «للّه درّه فارساً» تعجُّبٌ مِن الفارس، لا من فروسيّته.

قال الحكيم: «وأصلُ هذا المثال أنّ العرب إذا أعظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه للّه تعالى تعجّباً منه، إيذاناً بأنّه لا يقدر على إيجاده إلّا الله تعالى لأنّ الله تعالى منشئُ العجائب، فمعنى «للّه درّه»: ما أعجب فعله «والدَّرّ» ـ بفتح الدال المهملة وتشديد الراء ـ في الأصل مصدر «درّ اللبن، يدُرُّ ـ بالكسر والضمّ ـ» ويُسمّى اللبن أيضاً نفسه درّاً.

قيل: المراد بالدرّ، أنّهم يعتقدون أنّ اللبنَ منشأُ كُلِّ خيرٍ لأنّه مِن غالب أقواتهم فهو كنايةٌ عن فعلِ الممدوح، أو تعجُّبٌ مِن لَبَنِهِ الذي ارتضعه مِن ثديِ أُمِّهِ.

(١) يعني: المقصود ليس بيان راكبية الرجل وإنّما المقصودُ بيانُ الراكب، وضمناً يُعرفُ راكبيّته.

(٢) الدورُ المحالُ: هو توقُّفُ الشيء على نفسه، مثل أن يقال: «زيدٌ وجوده متوقِّفٌ على وجود أبيه، ووجود أبيه متوقِّفٌ على وجود زيد» لأنّ معنى هذا: أنّ وجود زيد متوقّفٌ على وجود زيد، وهذا محالٌ، لأنّ لازمه أن يكون «زيد» في آنٍ واحدٍ موجوداً ومعدوماً، موجوداً حتّى يمنحَ الوجودَ لأبيه، ومعدوماً حتّى يوجده أبوه إذا عرفت معنى الدور فاعلم أنّه أُشْكِلَ على النّاظم: بأنّ قولك: «مُنتصبٌ» ـ في تعريف الحال ـ مستلزمٌ للدور ⇐

قاله والدي أخذاً مِن كلامِ صاحب «المتوسّط» في نظير [١] المسألة.

وَكَــوْنُهُ مُـنْتَقِلاً مُشْـتَقًّا يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا

﴿**وكونه منتقلاً مشتقاً**﴾ أي وصفاً غير ثابتٍ هو الذي ﴿**يغلبُ**﴾ وجوده في كلامهم ﴿**لكن ليس**﴾ ذلك ﴿**مستحقاً**﴾ [٢] فيأتي لازماً بأن كان مؤكِّداً نحو: ﴿ **يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا** ﴾ [٣] أو دلّ عامله على تجدّد ذات صاحبه نحو «خلق الله الزرّافة يديها

⇐ المحال، فهو غلطٌ.

بيان الدور: أنّ الحال تعرف بكونه منصوباً، والنصب إنّما يكون بعد معرفة كونه حالاً -إذ لو لم يُعرف أنّه حالٌ لم يُنْصَب- فتوقّف معرفةُ الحال على معرفة الحال، وتوقّف نصبُ الحال على نصبِ الحال.

وأجاب الشارح عن ذلك بقوله: «والغرضُ» إلى قوله «في تعريفه». وتوضيح الجواب: أنّ معرفة الحال متوقِّفةٌ على النصبِ، لكنّ نصبَ الحال غيرُ متوقّفٍ على معرفته، إذ نصبُ الحال متوقفٌ على نصبِ العَرَب.

والحاصل: أنّا إذا رأينا كلمةً جامعةً لشرائط الحاليّة، ونَصَبها العرب نعرفُ أنّها حالٌ.

(١) قال الجعفريّ: وهي مسألة المعرب حيث عرّفه الجمهور لقولهم: «المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل» وهذا تعريف دوريّ وأجاب عنه صاحب المتوسّط فيه بأنّ المعرب يعرف باختلاف الآخر ولكن الاختلاف لايعرف بالمعرب. انظر: المتوسط: ٢١.

(٢) بحيث لا يفارقها.

(٣) سورة مريم، الآية ٣٣. فـ«حيّاً» صفةٌ لازمةٌ غير منتقلةٍ إذ الحياة الأُخرويّة لا تزول لأنّه مؤكِّدٌ لـ«أبعثُ» إذ معنى «أُبْعَثُ» هو الحياة، إذ الإنسان لا يُبعثُ ميتاً.

أطولُ مِن رجليها»⁽١⁾ وغير ذلك ممّا هو مقصورٌ على السّماع نحو: ﴿ **قَائِماً بِالْقِسْطِ** ﴾⁽٢⁾.

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

﴿و﴾ يأتي جامداً لكن ﴿**يكثرُ الجمودُ في سِعْرٍ**﴾⁽٣⁾ بالسين المهملة ﴿**وفي مُبدي تأوُّلٍ**﴾ بالمشتق ﴿**بلا تكلُّفٍ**﴾ بأن يدُلَّ على مفاعلةٍ أو تشبيهٍ أو ترتيبٍ.

فالسِّعْرُ:

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَداً بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَي كَأَسَدْ

﴿**كبِعْهُ مُدّاً بكذا**﴾ أي مُسعَّراً⁽٤⁾.

والدالُّ على المفاعلة نحو «يداً بِيَدٍ» أي مقبوضاً⁽٥⁾.

﴿وَ﴾ الدالُّ على التّشبيه نحو: ﴿**كرَّ زيدٌ أسداً، أي كأسد**﴾⁽٦⁾ في الشجاعة.

---

(١) فجملة «يديها أطول من رجليها» حالٌ لـ«الزَّرافة» وعامله هو «خَلَقَ» وهذا العامل يدلُّ على تجدّد ذاتِ «الزرافة» وحدوثها، لأنّ معنى «خَلَقَ» أنّه لم يكن فخلق، ولذا كان الحال وصفاً ثابتاً، لأنّ أطوليّة يد الزّرافة لا تزول.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨. فـ«قائماً» حالٌ للّه سبحانه، ولكنّه صفةٌ دائمةٌ لاتزول، ومعناه: أنّه سبحانه مقيمٌ على العدل، فهذه الصفةُ لا تفارقه.

(٣) بكسر السين، هو ما يقوم عليه الثمن، أي: في تعيين قيمة شيءٍ يُرادُ بيعه.

(٤) فـ«بكذا» سعر، لأنّ الثمن يقوم عليه، حالٌ جامدةٌ مِن مفعولِ «بِعْهُ».

(٥) أي: بعه يداً بيدٍ، فـ«يداً» حالٌ جامدةٌ، ومعناه المفاعلة مِن الطرفَين أخذاً وعطاءاً.

(٦) و«أسداً» حالٌ جامدة، ومعناه التشبيه أي: رجعَ زيدٌ كالأسد.

والدالُّ على التّرتيب نحو: «تعلَّمِ الحسابَ باباً باباً» و«ادخلوا رجلاً رجلاً»[١].

ويقلُّ إذا كان غير مؤوَّلٍ بالمشتق، بأن كان موصوفاً نحو: ﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً** ﴾[٢].

أو دالاً على عددٍ نحو: ﴿ **فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾[٣].

أو تفضيلاً نحو: «هذا بُسراً أطيبُ منهُ رُطَباً»[٤].

أو كان نوعاً لصاحبه نحو: «هذا مالُكَ ذَهَباً»[٥].

أو فرعاً له نحو: «هذا حديدكَ خاتَماً»[٦].

أو أصلاً نحو: «هذا خاتمُكَ حديداً»[٧].

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

---

(١) فـ«باباً» حالٌ جامدة و«رجلاً» حالٌ جامدة، ومعناه التعلّم بالترتيب، والدخول بالترتيب.

(٢) سورة مريم، الآية ١٧. فـ«بشراً» حالٌ جامدة لفاعل «تمثّل» وليس مؤولاً بالمشتق، وهو موصوفٌ، صفته «سويّاً».

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٤٢. فـ«أربعين» حالٌ جامدة مِن «ميقات» وليس مؤوّلاً بالمشتق، وهو دالٌّ على العدد.

(٤) فـ«بُسراً» حالٌ جامدة مِن «هذا»، و«رُطَباً» حالٌ جامدة مِن ضميرِ «منه» جيء بهما لبيان تفضيل الأوّل على الثاني.

(٥) فـ«ذهباً» حالٌ جامدة مِن «مالُكَ» والذهبُ نوعٌ مِن المال لأنّ المال قد يكون ذهباً، وقد يكون غير ذَهَبٍ.

(٦) فـ«خاتماً» حالٌ جامدةٌ مِن «حديدك» والخاتمُ فرعٌ للحديد، لأنّ الحديد أصله.

(٧) فـ«حديداً» حالٌ جامدةٌ مِن «خاتمك» والحديد أصلٌ للخاتم.

﴿والحالُ﴾ شرطه أن تكون نكرةً خِلافاً ليونس والبغداديّين مطلقاً[١]، والكوفيّين فيما تضمّن معنى الشرط[٢].

و **﴿إن﴾** أتاك حالٌ قد **﴿عُرِّفَ لفظاً فاعتقِدْ تنكيره معنًى كوحدَكَ اجتهد﴾**[٣] أي: منفرداً، و«جاؤا الجَمَّاء الغفير»[٤] أي: جميعاً و«جاءَت الخيل بَدادِ»[٥] أي: مُبَدَّدَةً.

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ   بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

﴿ومصدرٌ مُنكَّرٌ حالاً يقع﴾:

سَماعاً مطلقاً عند سيبويه **﴿بكثرةٍ كبغتةً زيدٌ طَلَعْ﴾** أي مُباغِتاً[٦].

---

(١) راجع: شرح ابن عقيل ١: ٦٣١.

(٢) يعني: يونس والبغداديّون قالوا: الحالُ لا يشترط أن تكون نكرةً مطلقاً، سواءٌ كان فيه معنى الشرط أم لا، والكوفيّون قالوا: إذا كان متضمّناً معنى الشّرط لا يشترط كونه نكرةً، أمّا في غيره فيشترط.

(٣) فـ«وحدك» حالٌ مِن فاعل «اجتهد» وهو معرفة لإضافته إلى «الضّمير»، لكنّ معناه ـ وهو: منفرداً ـ نكرةٌ أي: اجتهد منفرداً.

(٤) فـ«الجمّاء الغفير» حالٌ مِن واو «جاؤوا» وحيث إنّه معرَّفٌ بـ«أل» أُوِّلَ إلى النكرة: «جميعاً» معناه: جاءوا جميعاً.

(٥) بفتح الباء وكسر الدال الثانية بلا تنوينٍ، هو اسم فعل، وهو عَلَم لمعناه ـ على ما عليه المحقّقون ـ ومعناه: التفرّق، وحيث إنّ الحال يجب كونه نكرةً، لزم تأويل «بَدادِ» إلى «مُبَدَّدَة» أي: متفرّقة.

(٦) فـ«بغتةً» مصدرٌ مُنكَّرٌ. أي: بِلا «أل» التّعريف، وقع حالاً من «طلع»، وحيث إنّ المصدر

⇐

وقياساً عند المبرّد على ما كان نوعاً مِن الفعل كـ«جِئْتُ ركضاً» فيقيس عليه جئتُ سرعةً ورجلةً (١).

وعند المصنّف وابنه بعد «أمّا» نحو: «أمّا عِلماً فعالِمٌ» وبعد خبرٍ شُبِّهَ به مبتدؤه كـ«زيدٌ زُهَيرٌ شِعْراً» أو قُرِنَ هو بأل الدّالّة على الكمال نحو: «أنت الرجلُ عِلْماً» (٢).

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَـالِباً ذُو الْـحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَـبِنْ

﴿**ولم يُنكّر غالباً ذوالحال إن لم يتأخَّرْ أو**﴾ لم ﴿**يُخَصَّصْ أو**﴾ لم ﴿**يَبِنْ**﴾ أي يظهر واقعاً.

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُـضَاهِيهِ كَـلَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ

﴿**مِن بعد نفيٍ أو**﴾ من بعد ﴿**مُضاهيه**﴾ وهو النهي والاستفهام (٣).

ويُنكَّر ـ أي: يجوز تنكيره ـ إن تأخَّرَ كقوله:

⇐ مجرّدُ حَدَثٍ، والحال فيه نوع صفةٍ، كان المصدر الواقع حالاً بمعنى «مباغتاً» ـ اسم الفاعل ـ

(١) فـ«ركضاً» و«سرعةً» و«رجلةً» ـ أي: بدون ركوبٍ ـ كلّها أنواعٌ من المجيء جائت حالاً، مع أنّها مصادرُ منكَّرَةٌ.

(٢) «علماً» مصدر وقع حالا في المثالَيْن، و«شعراً» مصدرٌ وقع حالاً.

(٣) أي: ذوالحال ـ وهو الذي جيءَ بالحال له ـ معرفةٌ غالباً، ويجوز تنكيره في المواقع الآتية: إذا تأخَّر عن الحال، أو خُصِّصَ، أو وقع بعد نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ.

[١٦٥] لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَل   يلوحُ كأنَّهُ خلَل (١)

أو تَخَصَّص بوصفٍ نحو: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً ﴾ (٢) في قراءة بعضهم.

أو إضافةٍ نحو: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ (٣).

أو وقع بعد نفي نحو: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (٤).

---

[١٦٥] البيت من مجزوء الوافر على العروض الثانية مع الضرب الأوّل المماثل وقد أخطأ العيني صاحب الشواهد فظنّه من مجزوء الكامل على العروض الثالثة وخطأه في العروض غير واحدٍ والقائل كثيّر.

(١) «طَلَلٌ» هو ما شخص مِن آثار الدار المنهدمة، «خِلَلٌ» على وزن «عنب» بطانةٌ منقوشةٌ بالذهب، يغشى بها أجفانُ السيوف «مَيَّةَ» اسمُ معشوقة الشاعر.

المعنى لمعشوقتي ـ «ميّة» ـ باقي آثار دارٍ خربةٍ حالكونه موحشاً، ويظهر للرائي كأنّه بطانةُ سيفٍ منقوشة بالذهب.

الشاهد: في مجيء ذي الحال نكرة: ـ طللٌ ـ لأنّ الحال ـ موحشاً ـ قُدِّمَتْ عليه.

(٢) سورة البقرة، الآية ٨٩ قرأ بعض القرّاء «مصدّقاً» بالنصب على أنّه حالٌ لِـ«كتابٌ» بخلاف القرائة المشهورة بالرفع.

الشاهد في مجيء ذي الحال ـ «كتابٌ» ـ نكرة، لأنّه خُصِّصَ بوصفٍ وهو «مِن عند الله» والحال «مُصدِّقاً».

(٣) سورة فصّلت، الآية ١٠.

الشاهد: في مجيء ذي الحال «أربعة» نكرة، لأنّه أُضيف إلى «أيّام» والحال «سواءاً».

(٤) سورة الحجر، الآية ٤.

الشاهد في مجيء ذي الحال «قرية» نكرة، لأنّه وقع بعد النفي «ما أهلكنا» والحال جملةُ «ولها كتابٌ معلوم».

أو بعد نهيٍ ﴿كَلاَ يَبْغِ امروٌ على امرىءٍ مُستَسْهِلا﴾[١].

أو استفهامٍ نحو:

[١٦٦] يا صاحِ هل حُـمَّ عـيشٌ بـاقياً فـترى

[لنـفسكَ العُـذرَ فـي إبـعادها الأمـلا][٢]

وقد نُكِّرَ نادراً من غير وجود شيءٍ ممّا ذُكر، ومنه: «صلّى رسـول الله ﷺ جالساً وصلّى وراءهُ قومٌ قياماً»[٣][٤].

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَـدْ أَبَـوْا وَلاَ أَمْـنَعُهُ فَـقَدْ وَرَدْ

﴿وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قدْ أبَوا﴾[٥] كسبقها ما جُرَّ بـإضافةٍ إليـه **﴿ولا**

---

(١) الشاهد: في مجيء ذي الحال «امرؤٌ» الأوّل نكرة، لأنّه وقع بعد النهي ـ «لا يَبْغِ» ـ والحالُ «مستسهلاً».

[١٦٦] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المشابه والقائل غير معلوم.

(٢) «صاح» مرخَّمُ «صاحب» «حُمَّ» بمعنى «قدِّرَ».

المعنى: يا صاحبي هل قُدِّرَ عيشٌ حالكونه باقياً للأبد، فترى عندَ نفسكَ العُذرَ في إبعاد الآمال من نفسك.

الشاهد: في مجيء ذي الحال ـ «عيشٌ» ـ نكرة لأنّه وقع بعد الاستفهام ـ «هل» ـ والحال «باقياً».

(٣) الشاهد: في مجيء ذي الحال ـ «قومٌ» ـ نكرة بدون أحدٍ منَ الأسباب المتقدِّمة، والحال «قياماً».

(٤) راجع ابن عقيل ١: ٦٤٠.

(٥) يعني: لا يجوز سبق الحال على ذي الحال إذا كان ذوالحال مجروراً بحرف جرٍّ، كما كان لا يجوز ذلك إذا كان ذوالحال مجروراً بإضافة.

أمنعه» وفاقاً للفارسيّ وابن كَيْسان وبَرْهان [١] **«فقد ورد»** في الفصيح، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ** ﴾ [٢] وقال الشّاعر:

[١٦٧] [إذا المَرْءُ أعْيَتْهُ السّيادَةُ ناشئاً] فمطلبها كهْلاً عليه شديدٌ [٣]

وأوّل ذلك المانعون بأنّ: «كافّةً» حالٌ من الكاف في «أرسلناك» والهاء للمبالغة، أي: وما أرسلناك إلّا كافّاً للناس.

وبأنّ: «كهلاً» حالٌ من الفاعل المحذوف من المصدر، أي: فمطلبه إيّاها [٤] كهلاً عليه شديدٌ.

وسبقها المرفوع والمنصوب جائزٌ خلافاً للكوفيِّين [٥] وسبقها المحصور واجبٌ كـ«ما جاء راكباً إلّا زيدٌ».

---

(١) راجع: ابن عقيل ١: ٦٤١.

(٢) سورة سبأ، الآية ٢٨. الشاهد: في تقدّم الحال ـ «كافّةً» ـ مع أنّ ذي الحال ـ «النـاس» ـ مجرورٌ باللّام.

[١٦٧] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المحذوف والقائل غير معلوم.

(٣) «المعنى»: «ناشئاً» أي: سكراناً ـ والمراد به سكرُ الشباب ـ لو كان المرءُ أعجزته السيادة حالكونه في سكر الشباب، فطلبُ السيادة حالكونه كهلاً كبيرَ السنّ، عليه شديدٌ وصعبٌ، إذ الكهلُ أضعفُ في تحمّل الصعاب من الشاب.

الشاهد: في تقدّم الحال ـ «كهلاً» ـ مع أنّ ذي الحال ضمير ـ «عليه» ـ مجرورٌ بـ«على».

(٤) أي: فمطلب ذلك المرء للسيادة.

(٥) يعني: سبق الحال على ذي الحال المرفوع أو المنصوب جائزٌ مثل «جاء راكباً زيد» و«رأيت راكباً زيداً» خلافاً للكوفيِّين حيث لم يجوّزوا السبق.

وسبقها وهي محصورةٌ ممتنعٌ [1].

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ ... إلّاَ إِذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ

﴿ولا تُجِزْ حالاً من المضاف له﴾ خلافاً للفارسيّ ﴿إلّا﴾:

١ ـ ﴿إذا اقتضى المضافُ عمله﴾ [2] أي العمل في الحال كقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ﴾ [3].

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

٢ ـ ﴿أو كانَ﴾ المضاف ﴿جُزءَ ماله أُضيفا﴾ كقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً ﴾ [4].

٣ ـ ﴿أو مثلَ جُزئه فلا تحيفا﴾ [5]. كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [6].

---

(١) أي: سبق الحال ـ وهي محصورةٌ ـ ممتنعٌ، مثل «ما جاء زيدٌ إلّا راكباً».

(٢) الفارسي أجاز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، مثل «جاءَ غلامُ زيدٍ راكباً» على أن يكون «راكباً» حالاً مِن «زيد» ـ المضاف إليه ـ أمّا الناظم فيقول: لا يجوز أن يجيء حالٌ من المضاف إليه إلّا إذا كان المضاف أحد الثلاثة الآتية.

(٣) سورة يونس، الآية ٤. الشاهد: في مجيء «جميعاً» حالاً من المضاف إليه ـ «كم» ـ لأنّ المضافَ ـ «المرجع» ـ وهو المصدر، هو العامل في الحال الناصب لها.

(٤) سورة الحجر، الآية ٤٧. الشّاهد في مجيء «إخواناً» حالاً من المضاف إليه ـ «هم» ـ لأنّ المضاف ـ «صدور» ـ جزءُ المضاف إليه.

(٥) أي: فلا تتجاوز هذه الثلاثة.

(٦) النحل: ١٢٣.

والصورتان الأخيرتان قال أبو حيّان: لم يسبق المصنّفَ إلى ذكرهما أحدٌ ـ انتهى.

قلت: قد نقلهما المصنّف في فتاواه عن الأخفش، وقد تبعه [١] عليهما جماعةٌ.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

﴿والحالُ إن يُنْصَبْ بفعلٍ صُرِّفا أو صفةٍ أشبهت المُصَرَّفَا [٢] فجائزٌ﴾ ـ خلافاً للكوفيّين ـ **﴿تقديمه﴾** على ناصبه ما لم يُعارضه معارضٌ:

من كون عامله صلةً لأَلْ.

أو لحرفٍ مصدري.

أو مقروناً بلام القسم.

أو الابتداء.

أو كونه جملةً معها الواو [٣] **﴿كَمُسرعاً ذا راحلٌ، ومُخلصاً**

---

(١) أي: وقد تبع الأخفشَ على هاتين الصورتين جماعةٌ من النحويّين.

(٢) الفعل المتصرِّف هو الذي ليس جامداً مثل «نَصَرَ» و«عَلِمَ» لا مثل «عسى» و«ليس»، والصفة الشبيهة بالفعل المتصرِّف كاسم الفاعل واسمِ المفعول، والصفة المشبّهة، ونحوها.

(٣) فإن كان العامل في الحال واحداً من هذه الخمسة، لم يجُزْ تقدُّمُ الحال على عاملها والخمسةُ هي:

١ ـ أن يكون العامل صلةً لـ«أل» الموصولة مثل «زيدٌ الضاربُ قائماً» فـ«قائماً» حالٌ، ⇐

زيدٌ دعا﴾[١].

فإن كان ناصبه غيرَ فعلٍ ـ كاسم الفعل أو المصدر ـ، أو فعلاً غيرَ متصرِّفٍ ـ كفعل التّعجّب أو صفةً كذلك ـ كأفْعَلِ التّفضيل في بعض أحواله ـ لم يجُزْ تقديمه عليه[٢].

⇐ و«ضاربٌ» عاملها، صلةٌ لـ«ألْ».

٢ ـ أن يكون العامل صلةً لحرفٍ مصدريٍّ ـ أي: للموصولِ الحرفيِّ ـ مثل «ليسَ للمريضِ أنْ يُصلِّي قائماً» فـ«قائماً» حالٌ، و«يُصلِّي» عاملها صلةٌ لـ«أنْ» الموصولة الحرفيّة.

٣ ـ أن يكون العامل مقترناً بلام القسم مثل «والله لأذهبنّ ماشياً» فـ«ماشياً» حالٌ و«أذهبَنَّ» عاملها اقترنَ بـ«لام القسم».

٤ ـ أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء مثل «إنّي لأُحبّ زيداً عالماً» فـ«عالماً» حالٌ، وعامله «أُحِبُّ» اقترنَ بلامِ الابتداء.

٥ ـ أن تكونَ الحالُ جملةً معها الواو، مثل «جاء زيدٌ وهو غضبانٌ» فجملةُ «هو غضبانٌ» حالٌ معها الواو.

(١) «مُسرعاً ذا راحلٌ» مثالٌ للصفة المتصرّفة، وهي «راحلٌ» وهي عملتْ في الحال المتقدِّم ـ «مُسرعاً» ـ و«مخلصاً زيدٌ دعا» مثالٌ للفعل المتصرّف ـ «دعا» ـ وهو عملَ في الحال المتقدِّم ـ «مُخلصاً» ـ.

(٢) اسم الفعل نحو «نزالَ ضيفاً» أو المصدر نحو «ضربك قائماً» وفعل التعجّب مثل «ما أحسنَ زيدً عالماً» والصفة غيرُ المتصرِّفة مثل أفعلِ التفضيل إذا أُفرد عن «أل» و«الإضافة» نحو «العلماءُ أفضلُ الناس مخلصين» فـ«ضيفاً» حالٌ مِن فاعلِ «نزال» و«قائماً» حالٌ من الكاف، و«عالماً» حالٌ مِن «زيد» و«مُخلصين» حالٌ من العلماء، فلا يجوز تقديمها على عواملها.

ضابطة

جميع العوامل اللفظيّة تعمل في الحال إلّا «كان» وأخواتُها و«عسى» على الأصحّ [١].

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا

﴿وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا حروفه مؤخَّراً لن يعملا﴾ [٢] لضعفه.

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ

---

(١) فلا يقال: «كان زيدٌ عظيماً يتّقي الله» ولا «عسى زيدٌ يقومُ صحيحاً» على أن يكون «يتّقي الله» و«صحيحاً» حالَين، وذلك لأنّ الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة ليست في الحقيقة أفعالاً وإنّما هي روابطُ فحسب، ولذا ليس فيها دلالةٌ على الحدثِ إطلاقاً، فضعفهما عن العمل أوجب ذلك.

(٢) العامل الذي يُعطي معنى فعل، وليس فيه حروف ذلك الفعل ضعيفٌ عن العمل، ولذا لا يعملُ في الحال إذا تقدّم الحال عليه لضعفه، وذلك مثل «تلك» بمعنى «أُشير» و«ليتَ» بمعنى أتمنّى، و«كأنّ» بمعنى شبّهت، و«لعلّ» بمعنى ترجّيتُ، وهاء التنبيه بمعنى: تنبّه، والظروف المتضمّنة معنى الاستقرار وهي الظروف المستقرّة التي ليست بلغوٍ، يعني: الظروف التي كان ما تتعلّق به غير مذكورٍ في الكلام وإنّما كان متعلّقاً بأفعال العموم كـ«كانَ، وجد، حصل، ثبت».

وإليك أمثلتها: ففي مثل «تلك هندٌ عالمةً» لا يقال (عالمةً تلك هندٌ» وفي نحو «ليت زيداً أخوك عالماً» لا يصحّ «عالماً ليت زيداً أخوك» ونحو «كأنّ زيداً أخوك عالماً» لا يصحّ «عالماً كأنّ زيداً أخوك» ونحو «لعلّ زيداً أخوك عالماً» لا يصحّ «عالماً لعلّ زيداً أخوك» ونحو «هذا زيدٌ عالماً» لا يصحّ «عالماً هذا زيدٌ» ونحو «زيدٌ في الدار عالماً» لا يصحّ «عالماً زيدٌ في الدار».

﴿كتلك ليتَ وكأنّ﴾ ولعلّ وهاء التنبيه والظّروف المتضمّنة معنى الاستقرار.

﴿ونَدَر﴾ عندنا توسّط الحال بين صاحبه وعامله إذا كان ظرفاً أو مجروراً مخبراً به [١] وأجازه الأخفش بكثرةٍ **﴿نحوُ سعيدٌ مستقرّاً في هَجَر﴾** ومنع بعضهم هذه الصّورة كما منع تقديمه عليهما بإجماع.

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

﴿و﴾ تقديم الحال على عامله إذا كان [عامله] أفعل مفضّلاً به كونٌ في حالٍ على كونٍ في حالٍ **﴿نحو: زيد مفرداً أنفع مِن عمرٍو مُعاناً﴾** و«هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً» [٢] **﴿مُستجازٌ لن يَهِنْ﴾** أي لن يضعف.

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

﴿والحالُ قد يجيءُ ذا تعدُّد [٣] لمفردٍ فاعلم﴾ كالخبر [٤] سواءٌ كان الجميع

---

(١) أي: إذا كان خبر المبتدأ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، وجئنا بالحال لذلك الظّرف أو لذلك الجارّ والمجرور فالصّحيح أن يتأخّر الحال، ولا يجوز تقديم الحال على جميع المبتدأ والخبر، ويجوز بقلّةٍ توسّط الحال بينهما كالمثال المذكور فـ«سعيدٌ» مبتدأ، و«في هَجَرْ» جارٌّ ومجرورٌ خبرُهُ و«مستقرّاً» حالٌ توسّطَ بينهما.

(٢) في المثال الأوّل «مفرداً» هو الحال قُدِّمَ على عامله «أنفعُ» لأنّ «أنفع» أفعل التفضيل وفُضِّلَ به كونُ زيدٍ مفرداً على عمروٍ مع المُعين.

وفي المثال الثّاني «بُسراً» هو الحال قُدِّمَ على عامله «أطيبُ» لأنّ «أطيب» أفعل التفضيل وفُضِّلَ به كون هذا بُسراً على كونه رطباً.

(٣) أي: قد يأتي أحوالٌ عدّةٌ: اثنان، وثلاثة، وأكثر.

(٤) أي: كما أنّ الخبر كان يأتي متعدّداً.

في المعنى واحداً كـ«اشتريتُ الرُّمّانَ حُلْواً حامضاً»(١)، أو لم يكن كـ«جاءَ زيـدٌ عاذراً ذامَيْنٍ»(٢).

﴿وغيرِ مفردِ﴾ نحو: «لقيتُ زيداً مُصعداً منحدراً»(٣) ثمّ إن ظهر المعنى رُدّ كُلُّ واحدٍ إلى ما يليق به وإلّا، جُعِلَ الأوّل للثّاني والثّاني للأوّل(٤).

وَعَـامِلُ الْـحَالِ بِـهَا قَـدْ أُكِّـدَا فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

﴿وعاملُ الحال﴾ وكذا صاحبها ﴿بها قد أُكِّدا في نحو لا تعثَ في الأرض مفسدا﴾(٥) و ﴿أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾(٦)، ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾(٧).

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَـامِلُهَا وَلَـفْظُهَا يُـؤَخَّرُ

---

(١) فـ«حُلواً، حامضاً» حالان لـ«الرّمّان» ولكنّهما بمعنى واحدٍ، وهو «مُزٌّ».

(٢) فـ«عاذراً» بمعنى المعتذر، و«ذامَين» بمعنى: ذا الكذب، أي: جاء زيدٌ معتذراً كاذباً، وهما حالان بمعنيَيْن.

(٣) فـ«مصعداً، منحدراً» أحدهما حالٌ لفاعلِ «لقيتُ» والثاني لزيد.

(٤) يعني: إن علم من الخارج أنّ أيّ الحالين لأيّهما فهو، وإلّا جعل الحال الأوّل للاسم الثاني للاتّصال بينهم، وجُعِل الحال الثاني للاسمِ الأوّل لأنّ الاسم الأوّل حاله منفصلٌ عنه مطلقاً، سواءٌ كان الأوّل أو الثاني، ففي المثال مع عدم العلم من خارج ـ يكون «مُصعداً» حالاً من «زيد» و«منحدراً» حالاً من فاعل «لقيتُ».

(٥) فعامل الحال «لا تعث» ونفس الحال «مفسدا» أُكِّدَ به عامله، لأنّ «لا تعثَ» معناه: لا تُفْسِد.

(٦) سورةالنساء، الآية ٧٩ فـ«رسولاً» حالٌ أُكِّدَ به صاحبه وهو: الكافُ في «أرسلناك».

(٧) سورة يونس، الآية ٩٩. فـ«جميعاً» حالٌ أُكِّدَ به صاحبه وهو: «كلّهم».

﴿وإن تؤكِّدْ﴾ أي الحال **﴿جملةً﴾** معقودةً من اسمين معرفتين جامدَيْن لبيان يقينٍ أو فخرٍ أو تعظيمٍ أو نحو ذلك (١) **﴿فمُضمرٌ عاملها﴾** نحو:

[١٦٨] أَنــا ابــنُ دارةَ مـعروفاً بــها نســبي
[وهل بـدارةَ يـا للـنّاسِ مِـن عـارِ؟] (٢)

أي: أحقُّهُ معروفاً.

وقيل: عاملها المبتدأ.

وقيل: الخبر الواقع في الجملة (٣)

---

(١) يعني: إذا كان الحال مؤكِّداً ـ لجملةٍ مركّبةٍ من اسمين معرفتين جامدين ـ وكانت تلك الجملة لبيان اليقين، أو للفخر، أو للتعظيم، أو نحو ذلك ـ كما إذا كانت للتحقير ـ يكون عاملها مستتراً لأنّ مثل هذه الجملة لا تصلح أن يعمل شيء منها في الحال.

[١٦٨] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرب المقطوع والقائل: سالم بن دارة من قصيدة يهجو بها فزارة وأوردها التبريزي في شرح الحماسة. و«دارة» اسم أمّ الشّاعر على ما نصّ عليه الأكثرون ويشهد لهم عود الضمير إليها مؤنثاً. والأقلون على أنّه اسم أبيه وضمير المؤنّث راجع إلى القبيلة.

(٢) المعنى: أنا ابن دارةَ ـ تلك المرأة النجيبة ـ حالكوني معروفاً بتلك المرأة نسبي، وهل عيبٌ في دارة، يا أيّها الناس؟

الشاهد: في «معروفاً» الذي جاء تأكيداً لجملة «أنا ابن دارة» التي رُكبت من اسمين «أنا» و«ابنُ دارة» معرفَتَين: الأوّل ضميرٌ، والثاني بالإضافة، جامدين، وهو لبيان الفخر، عاملها مستترٌ وهو «أحقّه».

(٣) أي: قيل عاملها «أنا» وقيل عاملها «ابنُ دارة» لكنّ القولين ضعيفان.

⇐

﴿ولفظها يؤخَّر﴾ وجوباً لعدم جواز تقدُّمِ المؤكِّدِ على المؤكَّدِ.

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَـجِيءُ جُـمْلَهْ   كَـ«جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْـلَهْ»

﴿وموضع الحال﴾ قد ﴿تجيءُ جملةٌ﴾ خاليةٌ من دليل الاستقبال [1] ﴿كجاء زيدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحلة﴾ [2].

وقد يجيء أيضاً موضعه ظرفٌ أو مجرورٌ متعلّقٌ بمحذوف وجوباً نحو: «رأيتُ الهلال بين السحاب» [3] ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [4].

وَذَاتُ بَـدْءٍ بِـمُضَارِعٍ ثَـبَتْ   حَوَتْ ضَمِيراً ومِنَ الوَاوِ خَلَتْ

﴿و﴾ جملة الحال سواءٌ كانت مؤكِّدةً أم لا، إذا جيء بها ﴿ذاتُ بدءٍ بمضارعٍ﴾ خالٍ مِن قد ﴿ثبت﴾ أو نفي بِلا، أو ما، أو بماضٍ تالٍ إلّا، أو متلوّ بأوْ [5] ﴿حوت

⇐ وإليك أمثلة البقيّة، أمّا اليقين فنحو «زيدٌ أخوكَ معلوماً» عاملها «أعلمه»، والتعظيم نحو «زيدٌ أبوك مجتهداً» عاملها «أعظم به»، والتحقير نحو «زيدٌ ابنك فاسقاً» عاملها «أحقِرْ به».

(١) أي: مِن علامة الاستقبال وهي «السين، وسوف، ولن، ولم».

(٢) جملة «هُوَ ناوٍ رحلةً» جائت موضع الحال، وهي خاليةٌ من علامة الاستقبال، أي: جاءَ زيدٌ والحال هو يقصد الذهاب.

(٣) «بين السحاب» ظرفٌ في موضع الحال أي: رأيت الهلال حالكونه بين السحاب.

(٤) سورة القصص، الآية ٧٩. «في زينته» جارٌ ومجرورٌ في موضع الحال، أي: حالكونه في زينته.

(٥) يعني: جملة الحال إذا كان أوّلها مضارعاً مثبتاً غير منفيٍّ، بلا قد، أو كانت منفية بـ«لا» أو ⇐

ضميراً﴾ رابطاً ـ ظاهراً أو مقدَّراً ـ **﴿ومن الواو خَلَتْ﴾** نحو: ﴿ وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ (١)، ﴿ مَالَكُمْ لاَ تَنَاصَرُونَ ﴾ (٢).

[١٦٩] عَهِدتك ما تصبو وفيك شبيبة [فمالك بعد الشيب صبّاً مُتيَّماً] (٣)

﴿ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ ﴾ (٤) «لأضربنّه ذهب أو مكث» (٥).

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

⇐ «ما» النافيتين لا غيرهما، أو كان أوّلها فعلَ ماضٍ بعد «إلّا» أو قيل «أو» في هذه الحالات تأتي جملة الحال مع الضمير وبدون الواو.

(١) سورة المدّثر، الآية ٦. «تستكثر» مضارعٌ مثبتٌ بدون «قد» وقع حالاً ورابطه ضمير «أنت» مستترٌ فيه، أي: ولا تجعل منّة والحال تستكثر أنتَ يعني تعتبر ما عملته كثيراً. وجملة «تستكثر» حال مؤكِّدةٌ، أمّا بقيّة الأمثلة، فليست مؤكِّدَة.

(٢) سورة الصافّات، الآية ٢٥. «لا تناصرون» جملةٌ منفيةٌ بـ«لا» وقعتْ حالاً ورابطها «الواو» أي: مالكم والحال لا تناصرون أنتم.

[١٦٩] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل غير معلوم.

(٣) المعنى: عرفتك ـ أيّها المخاطب ـ في زمان الشّباب والحال أنك لا تصبو يعني لا تجهل فمالك صرت بعد الشّيب جاهلاً هالكاً من حبّ المعاشقة.

الشاهد: «ما تصبو» حيث إنّها جملةٌ منفيةٌ بـ«ما» وقعتْ حالاً ورابطها ضمير «أنت» مستترٌ فيه، أي: عهدك والحال ما تصبو أنتَ.

(٤) سورة الحجر، الآية ١١. جملة «إلّا كانوا به يستهزؤن» التي أوّلها فعل ماضٍ بعد «إلّا» وقعت حالاً، ورابطها «الواو» في «كانوا» أي: وما يأتيهم من رسولٍ إلّا والحال أنّهم كانوا يستهزؤن به.

(٥) «ذهب» ماضٍ قبل «أو» وفاعلها ضمير «هو» مستترٌ فيه، وقعتْ هذه الجملة حالاً، أي: لأضربنّه حالكونه ذهب أو مكثَ.

﴿و﴾ إن أتى مِن كلام العرب جملة مبدوّة بما ذُكِرَ[١] وهي ﴿**ذات واوٍ**﴾ فلا تُجْره على ظاهره[٢] بل ﴿**بعدها**﴾ أي بعد الواو ﴿**انو مبتدأً لهُ المضارع**﴾ المذكور ﴿**اجْعَلَنَّ مسنداً**﴾ خبراً نحو:

[١٧٠] فلمّا خَشِيْتُ أظافيرهم نجوتُ وأرهنهم مالكاً[٣]

أي: أنا أرهنهم مالكاً.

وذاتُ بدءٍ بمضارعٍ مقرونٍ بقد تلزمها الواو نحو: ﴿**لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَعْلَمُونَ أَنِّي رسولُ اللَّهِ**﴾[٤] ـ قاله في التّسهيل[٥].

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

﴿**وجملة الحال سوى ما قُدِّما**﴾ وهي[٦] الجملة الاسميّة مثبتةً أو منفيّةً

---

(١) أي: بمضارعٍ مثبَتٍ بدون قَد. (٢) أي: لا تعتبر الواو رابطاً.

[١٧٠] البيت من المتقارب على العروض المحذوفة مع الضرب المماثل والقائل: عبدالله بن همّام السّلوليّ.

(٣) «أظافير» كناية عن الأسلحة، لأنّ الأسلحة للإنسان بمنزلة الأظافير للسبع المعنى: فلمّا خشيتُ مِن أسلحةِ الأعداء فررت من الحرب ونجوتُ بنفسي والحال أنا أرهنهم مالكاً ـ وهو رجل ـ.

الشاهد: في «أرهنهم» فعلٌ مضارعٌ مُثبتٌ بدون قد وقع حالاً، والواو المذكورة قبله ليست رابطاً، وإنّما الرابط ضمير «أنا» مستترٌ قبله على الابتدائيّة والمضارع خبره.

(٤) سورة الصّف، الآية ٥. «قد تعلمون» حالٌ جاء عليه واو الحال، أي: لم تؤذونني والحال قد تعلمون أنّي رسول الله. (٥) شرح التسهيل ٢: ٣٥٩.

(٦) خمسة أنواع: «الجملة الاسميّة المثبتة»، «الجملة الاسميّة المنفيّة»، «الجملة الفعليّة التي

⇐

والفعليّة المصدّرة بمضارع منفيٍّ بلم أو بماضٍ مثبتٍ أو منفي، بشرط أن تكون غير مؤكِّدَةٍ تأتي **﴿بواو﴾** فقط نحو:

«جاء زيدٌ وعمروٌ قائمٌ».

«جاء زيدٌ ولم تطلع الشّمس».

«جاء زيد وقد طلعت الشّمس».

«جاء زيد وما طلعت الشمس» (١).

وشرط جملة الحال المصدَّرة بالماضي المثبت المتصرِّف المجرَّدِ من الضمير، أن يقترن بقد ظاهرةً أو مقدَّرةً لتُقَرِّبَهُ من الحال (٢).

واستشكله السَّعيد (٣)، وتبِعه شيخُنا العلّامة الكافِيَجِيّ، بأنّ الحال الذي هو قيدٌ على حسبِ عامله فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، فكذلك الحال (٤) فلا معنى

⇐ أوّلها مُضارع منفيّ بـ«لم»، «الجملة الفعليّة التي أوّلها ماضٍ مثبتٌ»، «الجملة الفعليّة التي أوّلها ماضٍ منفي، بشرط أن تكون هذه الجملة غير مؤكّدةٍ».

(١) المثال الأوّل للنوع الأوّل، والمثال الثاني للنوع الثالث، والمثال الثالث للنوع الرابع، والمثال الرابع للنوع الخامس، أمّا النوع الثاني فمثاله «جاء زيدٌ وما عمروٌ قائماً».

(٢) لأنّ الماضي يدلّ على الزمان السابق، وجملة الحال يجب أن تكون بمعنى الزمان الحاضر، فإذا دخل «قد» عليه كان تقريباً للماضي من الزمان الحاضر، وقد مرّ مثاله «جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس» فإن كان المثال «جاء زيدٌ وطلعت الشمس» لزم تقدير «قد».

(٣) وهو ابن الدّهّان النحوي أبو محمّد البغداديّ.

(٤) يعني: الحال قيدٌ من قيودِ الكلام، فيجب أن يكون على حسب عامله فإن كان عامله ماضياً، كان الحال ماضياً، أو كان العامل مستقبلاً كان الحال مستقبلاً، وإن كان العامل للزمن الحاضر كان الحال ـ أيضاً ـ للزمن الحاضر.

لاشتراط تقريبه من الحال بِقَد.

قال: فما ذكروه غلطٌ نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزّمان الحاضر وهو ما يُقابلُ الماضي، وبين ما يُبيّن الهيئة المذكورة [١] ـ انتهى.

وقد اختار أبو حيّان ـ تبعاً لجماعةٍ ـ عدم الاشتراط كما لو وجد الضمير.

﴿أو﴾ تأتي **﴿بمضمرٍ﴾** فقط نحو: **﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾** [٢]، **﴿ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾** [٣]، **﴿ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾** [٤] «جاء زيدٌ ما قام أبوه» [٥].

---

(١) توضيح ذلك: «الحال» يطلق على معنيين:

«أوّلهما» الحال: أي الزمن الحاضر.

«ثانيهما» الحال: أي حالة ذيها، والحالة قد تكون ماضيةً، وقد تكون مستقبلة، وقد تكون حاضرةً، ولمّا كان «الحال» أيضاً بمعنى الزَّمَن الحاضر تخيَّلُوا أنّ «الحال» بالمعنى الثاني يجب أن يكون للزمن الحاضر.

(٢) سورة البقرة، الآية ٣٦. «بعضكم لبعضٍ عدوّ» جملة اسميّةٌ مثبتةٌ وقعت حالاً ورابطها الضمير ـ «كم» ـ.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٧٤. «لم يمسسهم سوء» جملةٌ فعليّةٌ أوّلها مضارعٌ منفيٌّ بـ«لم» وقعتْ حالاً ورابطها الضمير ـ «هم» ـ.

(٤) سورة النساء، الآية ٩٠. «حصرت صدورهم» جملةٌ فعليّةٌ أوّلها ماضٍ مثبتٌ، وقعت حالاً ورابطها الضمير ـ «هم» ـ.

(٥) «ما قام أبوه» جملةٌ فعليّةٌ أوّلها ماضٍ منفيٌّ ـ وليست تأكيداً ـ وقعت حالاً ورابطها الضمير في «أبوه». أمّا مثال الجملة الجملة الاسميّة المنفية فنحو: «جاء زيدٌ ما قائمٌ أبوه».

﴿أو بهما﴾ نحو: ﴿ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [١]، ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾ [٢]، ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [٣]، «جا زيدٌ وما قام أبوه» [٤].

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

﴿والحال قديُحذف مافيها عمل﴾ جوازاً لدليلٍ حاليٍّ كقولك للمسافر «راشداً مهديّاً» [٥].

أو مقاليٍّ نحو: ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ [٦].

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٤٣. «وهم أُلوفٌ» جملةٌ اسميّةٌ مثبتةٌ وقعتْ حالاً، ورابطها الواو، والضمير «هم».

(٢) سورة النور، الآية ٦. «ولم يكن لهم...» جملة فعليّةٌ أوّلها مضارع منفيٌّ بـ«لم» وقعت حالاً، ورابطها الواو والضمير في «لهم».

(٣) سورة البقرة، الآية ٧٥. «وقد كان...» جملةٌ فعليّةٌ أوّلها ماضٍ مثبتٌ وقعتْ حالاً ورابطها الواو، والضمير في «منهم».

(٤) «وما قام أبوه» جملةٌ فعليّةٌ أوّلها ماضٍ منفيٌّ ـ وليست تأكيداً ـ وقعت حالاً ورابطها الواو، والضمير في «أبوه». أمّا مثال الجملة الاسميّة المنفيّة فنحو «جاء زيدٌ وما قائم أبوه».

(٥) تقديره: سِرْ راشداً مهديّاً، فـ«راشداً مهديّاً» حالٌ وعامله مُقَدَّرٌ لأنّ التهيّؤ للسفريدُلُّ عليه.

(٦) سورة القيامة، الآية ٤. «قادرين» حالٌ تقديره: بلى نجمع قادرين، قبله: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾، «لن نجمع» قرينةٌ مقاليةٌ تدلُّ على أن عامل «قادرين» هو «نجمعُ» مُقدَّراً.

﴿وبعضُ ما يُحذفُ﴾ ممّا يعملُ في الحال وجب فيه ذلك حتّى أنّ **﴿ذِكْره حُظِل﴾** أي مُنِعَ منه كعامل:

المؤكِّدة للجملة (١).

والنائبة منابَ الخبر كما سبق (٢).

والمذكورة للتوبيخ نحو «أقاعداً وقد قامَ النّاس» (٣).

أو بيان زيادةٍ أو نقصٍ بتدريج، كـ«تصدَّق بدينارٍ فصاعداً»، «واشتراه بدينارٍ فسافِلاً» (٤) وهو قياسٌ (٥) وكـ«هنيئاً لك» وهو سماعٌ (٦).

تتمة

الأصل في الحال أن تكون جائزةَ الحذف (٧) وقد يعرضُ لها ما يمنع منه

---

(١) مثل «أنا ابنُ دارةً معروفاً بها نَسَبي» الذي مرّ قريباً عند قول الناظم «وإن تؤكِّدْ جملةً فمُضمر».

(٢) في آخر باب المبتدأ والخبر عند قول الناظم «كضربي العبد مُسيئاً» حيث إنّ خبر «ضربي» وهو «حاصلٌ» حذف وناب عنه الحال «مُسيئاً».

(٣) تقديره: أتكون قاعداً.

(٤) تقديرهما: «فاذهب صاعداً بالمتصدَّق به» و«فاذهب سافلاً بقيمة ما تشتريه».

(٥) أي: حذف عامل الحال في مثل هذه الموارد قياسيٌّ، فكلُّ مثال كانَ مِن قبيل هذه المذكورات، يجب فيه حذفُ عاملِ الحال.

(٦) أي: وجوب حذف عامله سماعيٌّ، وتقديره: اشرب هنيئاً، أو كُل هنيئاً، أو غير ذلك على ما يُناسِبُ المقام.

(٧) لأنّها فضلةٌ، وليست رُكناً في الكلام.

ككونها جواباً نحو: «راكباً» لمن قال «كيف جئت»[١].

أو مقصوداً حصرها نحو: «لم أعدَّهُ إلّا خَرْصاً»[٢].

أو نائبةً عن الخبر نحو: «ضربي زيداً قائماً»[٣].

أو منهيّاً عنها نحو: ﴿ **لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** ﴾[٤].

هذا باب [التمييز]

وهو والمُمَيِّز والتَّبيين والمُبَيِّن والتَّفسير والمفسِّر بمعنًى.

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِـرَهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِـبْرٍ ارْضـاً وَقَـفِيزٍ بُـرًّا   وَمَـنَوَيْنِ عَسَـلاً وَتَـمْرا

﴿اسمٌ بمعنى مِن مبينٌ﴾ لإبهامِ الاسم أو نسبته **﴿نكرةٌ يُنصب تـمييزاً﴾** فخرج بالقيد الأوّل الحال، وبالثّاني: اسمُ لا[٥].

---

(١) فإذا حُذف «راكباً» بقي السؤال بلا جواب.

(٢) أي: لم أظنّه إلّا هالكاً، فلو حُذفَ «خرصاً» صار المعنى: لم أظنّهُ، بالإطلاق، مع أنّ المراد نفيُ الظنِّ المقيَّدِ بالهلاك.

(٣) فـ«قائماً» حال ناب عن خبر «ضربي» وهو «حاصلٌ» فلو حُذِف «قائماً» بقي المبتدأ بلا خبرٍ وبلا نائبِ الخبر.

(٤) سورة النساء، الآية ٤٣. جملة «وأنتم سكارى» حالٌ، فلو حُذف صار نهياً عن مطلق الصلاة، مع أنّ النهي عن الصلاة في حالة السُّكْرِ لا مُطلقاً.

(٥) القيد الأوّل هو بمعنى «من» خرج منه الحال لأنّه بمعنى «في» ـ مثل ـ: جاء زيد راكباً، ⇐

ونحو:

[١٧١] أَستغفرُ اللهَ ذنباً [لستُ مُحصيه رَبَّ العباد إليه الوجهُ والعَملُ](١)

وقد يأتي التّمييز غير مُبيّنٍ فيُعدُّ مؤكِّداً نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾(٢).

وقد يأتي بلفظ المعرفة نحو:

[١٧٢] ❊ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرٍو(٣) ❊

⇐ معناه: في حال الركوب.

والقيد الثّاني هو «مُبينٌ» خرج منه اسم «لا» التي لنفي الجنس مثل: لا رجل في الدار بمعنى: لا مِن رجلٍ.

[١٧١] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المماثل. والقائل غير معلوم.

(١) المعنى: أستغفر اللهَ مِن ذنبٍ لستُ أنا مُحصي عدد ذلك الذنب، وذلك الله هو مُربِّي العباد، وإليه يكون وجه الإنسان وعمله.

الشاهد: في «ذنباً» فإنّه منصوبٌ بنزع الخافض، بمعنى «مِن» أي: مِن ذنبٍ، ولكنّه ليس مُبيناً فخرج بالقيد الثاني.

(٢) سورة التوبة، الآية ٣٦. الشاهد في «شهراً» حيث إنّه تمييزٌ لـ«اثنى عشر» ولكنّه ليس مُبيناً، لأنّ «اثنى عشر» معلومٌ بسابقه، فيكون هذا التمييز مؤكِّداً.

[١٧٢] المصراع من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ والقائل رشيد بن شهاب وتمامه:

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا
صددت وطبْتَ النَّفس يا قيس عن عمرو

(٣) المعنى: أنت يا قيس طيّبُ النفس بالنسبة لعمروٍ. الشاهد: في «النفس» حيث إنّه تمييزٌ لـ«طبت» وجاء بلفظ المعرفة، وأصله «طبتَ نفساً» فمحلاً هو نكرةٌ ومنصوب.

فيعتقد تنكيره معنًى ونصبه **﴿بما قد فسّره﴾** في تفسير الاسم، وبالمسند مِن فعلٍ أو شبهه في تفسير النسبة (١).

هذا والاسم المبهم الذي يُفسّره التمييز أربعة أشياء:

١ ـ العدد كـ﴿**أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً**﴾ (٢) ولا يجوز جرُّ تمييزه.

٢ ـ والمقدار وهو: أ ـ مساحةٌ كـ**﴿شبرٍ ارضاً﴾**.

ب ـ **﴿و﴾** كيلٌ نحو: **﴿قفيزٌ بُرّاً﴾**.

ج ـ **﴿و﴾** وزنٌ نحو: **﴿منوين عسلاً وتمراً﴾** (٣).

٣ ـ وما يُشابه المقدار نحو: ﴿**مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ**﴾ (٤).

٤ ـ وفرعُ التّمييز نحو: «خاتمٌ حديداً» (٥).

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا كَمُدّ حِنْطَةٍ غِذَا

---

(١) يعني: التمييز يُنصَب، فإن كان تمييزاً لاسمٍ فناصبه نفس ذلك الاسم، كـ«جاء عشرون رجلاً» وإن كان تمييزاً لنسبةٍ فناصبه المسند، سواءٌ كان ذلك المسند فعلاً كـ«طاب زيدٌ نفساً» أو كان المسند شبه فعلٍ كـ«زيدٌ طَيِّبٌ نفساً» فـ«عشرون» نصب «رجلاً» و«طاب» و«طيِّبٌ» نصبا «نفساً».

(٢) سورة يوسف، الآية ٤. «كوكباً» تمييزٌ للعدد ـ «أحد عشر» ـ.

(٣) «أرضاً» تمييزٌ للمساحة ـ «شبر» ـ و«بُرّاً» تمييزٌ للكيل ـ «قفيز» ـ و«عسلاً وتمراً» تمييز للوزن ـ «منوين» ـ.

(٤) سورة الزلزلة، الآية ٧. «مثقالَ ذرّةٍ» مبهمٌ وتمييزه «خيراً».

(٥) «خاتمٌ» مبهم، «حديداً» تمييزه، والخاتم فرع الحديد، لأنّه من الحديد.

﴿**وبعد ذي**﴾ الثّلاثة المذكورة في البيت ﴿**ونحوها**﴾ كالذي ذكرتُهُ بعد (١) ﴿**اجْرُرْه إذا أضفتها**﴾ بعامل المضاف إليه (٢) ﴿**كمُدّ حنطةٍ غذا**﴾ و«لا تُحقِّرْ ظُلامةً ولو شبْرَ أرضٍ» (٣).

ويجوز أيضاً جرُّهُ بـ«من» كما سيذكره (٤) ورفعه على البدل (٥).

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

﴿**والنصبُ**﴾ للتمييز الواقع ﴿**بعد ما**﴾ أي مبهمٍ ﴿**أُضيفَ**﴾ إلى غيره ﴿**وجبا إن**

---

(١) وهي مجموعاً خمسةٌ: «المساحة» و«الكيل» و«الوزن» و«مشابه المقدار» و«فرع التمييز».

(٢) يعني: جرُّ التمييز يكون بالعامل الذي يجرُّ المضاف إليه، وهو إمّا نفس المضاف، أو حرف جرٍّ مقدَّرٍ بينهما، أو الإضافة على الخلاف في ذلك.

(٣) «مُدَّ» كيلٌ، وتمييزه «حنطةً» أُضيف إليها، و«شبر» مساحةٌ أُضيف إلى تمييزه «أرض».
معنى المثال الثاني: لا تحقِّر ظلماً ظلمته لأحدٍ، وإن كان ذلك الظلم سرقة شبرٍ من الأرض.
ومثال الوزن نحو «حقّة تمرٍ عندنا»، ومثالُ شبه المقدار نحو «اشتريتُ مثقالَ زعفرانٍ» ومثال فرع التمييز «عندي خاتم حديدٍ».

(٤) بعد أبياتٍ وهو قوله: «واجرُرْ بمِن إن شئتَ...».

(٥) أي: على أن يكون التمييز بدلاً عن تلك المذكورات إذا كانت تلك المذكورات مرفوعةً، فمثال الكلّ «عندي مُدٌّ حنطةٌ» ومثال المساحة «عندي شبرٌ أرضٌ» ومثال الوزن «عندي حقّةٌ تمرٌ» ومثال شبه المقدار نحو «عندي مثقالٌ زعفرانٌ» ومثالُ فرع التمييز نحو «عندي خاتمٌ حديدٌ» برفع «حنطةٌ و«أرضٌ» و«تمرٌ» و«زعفرانٌ» و«حديدٌ» في الأمثلة.

كان ﴾ المميِّزُ لا يغني عن المضاف إليه **﴿مثلَ ملؤُ الأرض ذهبا﴾** (١).

فإن أغنى نحو: «هوأشجعُ النّاس رجلاً» جازَ الجرُّ فتقول: «هو أشجعُ رجلٍ» (٢).

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ   مُــفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْــلَى مَــنْزِلاَ

﴿و﴾ التمييز **﴿الفاعل﴾** في **﴿المعنى انْصِبَنْ بأفعلا﴾** الكائن **﴿مُفضَّلاً كانت أعلى منزلا﴾** إذ معناه: «أنت علا منزلك» بخلاف غيره فيجب جَرُّهُ به كـ«زيـدٌ أكملُ فقيهٍ» (٣).

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَـعَجُّبَا   مَيِّزْ كَأَكْـرِمْ بِأَبِـي بَكْـرٍ أَبَـا

﴿وبعد كلّ ما اقتضى تعجّبا﴾ ـ سواء كان بصيغة «ما أفعله» أو «أفعِلْ به» أم لا (٤) ـ **﴿ميِّزْ﴾** ناصباً **﴿كأكرم بأبي بكرٍ أبا﴾** و«للّه درّه فارساً» و«حسبك بزيدٍ رجلاً» و«كفى به عالماً» (٥) و:

---

(١) فـ«ذهباً» تمييزٌ لـ«ملؤُ» الذي أُضيف إلى «الأرض» و«ذهباً» ذكره لا يُغني عن «الأرض» فلو قيل «ملؤ ذهباً» لا يظهر المعنى.

(٢) فـ«رجل» في المثال أغنانا عن ذكر المضاف إليه وهو «الناس».

(٣) «منزلا» فاعلٌ في المعنى لأنّه في الأصل «علا منزلك» لذا نُصِبَ بـ«أعلى»، و«فقيه» ليس فاعلاً ولذا جُرَّ بـ«أكمل».

(٤) أي: أم لم يكن له بابٌ في النحو، وذلك لأنّ صيغ التعجّب كثيرة ـ كما سيأتي في باب التعجّب ـ مثل: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ و«آهاً للَيْلَى ثمّ واهاً واها» ونحوهما.

(٥) المثالان الأوّلان لرفع الإبهام عن الذات «أبا» تمييزٌ لـ«أبي بكر» و«فارساً» تمييزٌ لـ«درّ» ـ

⇐

[١٧٣] [بانت لتَحْزُنَنا عَفَارهْ] يــا جــارتا مـا أنتِ جـارَهْ [1]

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُـفَدْ

﴿واجرُر بمِن﴾ التبعيضيّة **﴿إن شئت﴾** كلَّ تمييزِ **﴿غيرِ﴾** [أربعةِ أشياء].

١ ـ التمييز **﴿ذي العدد﴾** أي المفسَّر له كما تقدَّم [2].

٢ ـ **﴿و﴾** التّمييز **﴿الفاعل﴾** في **﴿المعنى﴾** إن كان محوّلاً عن الفاعل صِناعةً [3] **﴿كطِبْ نفساً تُفَد﴾**.

٣ ـ أو عن مضاف نحو: «زيدٌ أكثرُ مالاً» [4].

٤ ـ والمحوَّل عن المفعول نحو: «غرستُ الأرض شجراً» [5].

⇐ بمعنى اللبن ـ والمثالان الأخيران لرفع الإبهام عن النسبة «رجلاً» تمييزٌ لنسبة الكفاية إلى زيد، و«عالماً» تمييزٌ لنسبة الكفاية إليه أيضاً.

[١٧٣] البيت من الكامل المجزوء على العروض الثالثة مع الضّرب الثاني المذال والعروض دخله التذييل للتصريع بالضّرب والقائل: الأعشى ميمون بن قيس الشاعر المشهور.

(١) «عفارة» اسم امرأة. المعنى: بعدَتْ عنّا عفارةٌ لتدخل الحزن علينا. فيا جارتنا لستِ أنتِ جارةً قائمةً بحقّ الجوار «جارةً» تمييزٌ «ما» استفهاميّة للتعجّب خبرٌ مقدَّمٌ، و«أنتِ» مبتدأ مؤخَّر.

(٢) يعني: التمييز المفسِّرُ للعدد مثل «مَنَوينِ عسلاً».

(٣) أي: لأجل صناعة علم العربيّة كان تحويله عن الرفع إلى النصب، لا لأجل شيءٍ آخر، فالمعنى باقٍ على أصله ـ حين كان فاعلاً ـ فـ«طِب نفساً تُفَد» أصله «لتطب نفسك» و«تفد» مفردٌ مذكرٌ مخاطب من فعل المضارع المجهول، وأصله «تفادُ» مجهولُ «تُفيد».

(٤) أصله «مال زيدٍ أكثر» فـ«مال» مضافٌ حُوِّلَ إلى التمييز ونُصِبَ.

(٥) أصله «غرستُ الشجر في الأرض» فـ«الشجر» مفعولٌ حوِّل إلى التمييز.

وَعَـامِلَ التَّـمْيِيزِ قَـدِّمْ مُـطْلَقَا   وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَـزْراً سُـبِقَا

﴿وعامل التمييز قدِّمْ مطلقا﴾ عليه، اسماً كان أو فعلاً ـ جامداً أو متصرِّفاً[1] ـ **﴿والفعل ذو التّصريف نَزْراً سُبِقا﴾** ـ بضمٍّ أوّله ـ بالتمييز[2] كقوله:

[١٧٤] [أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبها]   وما كاد نفساً بالفراقِ تطيبُ[3]

وقوله:

[١٧٥] أنفساً تطيبُ بنيلِ المُنى   [وداعي المنونِ يُنادي جِهاراً][4]

---

(١) أي: سواءٌ كان العامل اسماً جامداً أو متصرّفاً، أو كان فعلاً جامداً أو متصرّفاً فالاسم الجامد الناصب نحو «شبرٌ أرضاً» والاسمُ المتصرّفُ ـ أي: المشتق ـ الناصب نحو «أنا عالمٌ فقهاً» والفعل الجامد الناصب نحو «حسبكَ بزيدٍ رجلاً» والفعل المتصرّف الناصب نحو «كفى بزيدٍ عالماً».

(٢) سُبقا بالتمييز، يعني: يسبقه التمييز.

[١٧٤] البيت من الطّويل على العروض الأولى المقبوضة مع الضرب الثالث المحذوف والقائل مختلف فيه فقل: المخبّل السّعديّ أو أعشى همدان أو قيس بن الملوّح العامريّ.

(٣) المعنى: هل أنّ ليلى تُقاطِع مع حبيبها بسبب الفراق، وليست نفسٌ طيبةً بسبب الفراق.

الشاهد: في «نفساً» تمييزٌ قدِّمَ على عامله «تطيبُ».

[١٧٥] البيت من المتقارب على العروض المحذوفة مع الضَّرْب التامّ والقائل رجل من طيّئ على ما في «التصريح».

(٤) المعنى: هل تطيب نفسك بوصولك إلى مقصودك، والحال أنّ الذي يدعو الناس إلى الموت ينادي نداءاً عَلَنا.

الشاهد: في «نفساً» تمييزٌ قُدِّمَ على عامله «تطيب».

وقاسَ [1] ذلك الكسائيّ والمبرّدُ والمازنيُّ، واختاره المصنّف في «شرح العمدة».

هذا باب [حروف الجر]

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

﴿هاكَ﴾ أي خُذ ﴿حروف الجرِّ وَهْيَ﴾ عشرون:

﴿مِنْ﴾ و﴿إلى﴾ و﴿حتّى﴾ و﴿خلا﴾ و﴿حاشا﴾ و﴿عدا﴾ و﴿فِي﴾ و﴿عَنْ﴾ و﴿على﴾ و﴿مُذْ﴾ و﴿مُنْذُ﴾ و﴿رُبَّ﴾ و﴿اللّامُ﴾.

و﴿كَيْ﴾ وقلّ من ذكرها ولا تجرُّ إلّا ما الاستفهاميّة و«أن» و«ما» وصلتهما [2].

و﴿واوٌ وتاء والكافُ والباء ولعلَّ﴾ وقلَّ مَن ذكر هذه أيضاً ولا تجرُّ بها إلّا عُقَيْل [3].

---

(١) يعني: قالوا: إنّ سبق التمييز على عامله قياسيٌّ لا يقتصر فيه على السماع.

(٢) يعني: «أن» و«ما» المصدريّتين، اللتان هما من الموصولات الحرفيّة نحو: (كيمه) بمعنى «لِمَ؟» و«جئتُ كي أن أزورك» أو «كيما أزورك».

(٣) «بنو عُقَيل» ـ بالتصغير ـ قبيلةٌ من العرب تجرُّ بـ«لعلّ»، قال شاعرهم:

* لعلّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ *

فجرَّ أبا بـ«لعلّ».

﴿ومتى﴾ وقلّ من ذكرها أيضاً ولا تجرّ بها إلّا هُذَيل [١]، وزاد في «الكافية» [٢]: لولا إذا وليها ضميرٌ [٣] وهو مشهورٌ عن سيبويه.

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

﴿بالظاهر اخصُص مُذ﴾ و **﴿مُنذ﴾** و **﴿حتّى والكاف والواو ورُبَّ والتَّا﴾** فلا تَجُرّ بها ضميراً.

﴿واخصص بِمُذ ومنذُ وقتاً﴾ غير مستقبل نحو: «ما رأيته مُذ يومنا» و«مُنذُ يوم الجمعة» [٤].

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ ... مُنَكَّراً وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبْ

---

(١) «بنو هُذيل» ـ بالتصغير قبيلةٌ من العرب، «متى» عندهم بمنزلة «مِن» الجارّة، قال قائلهم:

* أخرجها متى كُمِّه *

أي: مِن كُمّه.

(٢) قال فيه:

ونحو: يا لولاي مجرور لدى ... عمروٍ، ورفعه سعيد أيّدا

وأنكر استعمالَه المبرّدُ ... وللمُجِيْز حجج لا تُجحَدُ

شرح الكافية ١: ٣٥٠.

(٣) مثل «لولاك لما خلقتُ الأفلاك» والمشهور عن سيبويه أنّها تجرُّ الضمير المتصل، وأمّا إذا وليها اسمٌ ظاهر، أو ضمير منفصلٌ فما بعدها مرفوعٌ مبتدأٌ نحو «لولا عليٌّ لهلك عمر» و«لولا أنتَ لهلكنا».

(٤) المثال الأوّل للوقت الحاضر، والثاني للوقت الماضي، ولا يقال: «لا أراه مُذ يوم السبت الآتي».

﴿وَ﴾ اخصص ﴿بِرُبَّ مُنكَّراً﴾ لفظاً ومعنًى أو معنًى فقط ـ كما قال في «شرح الكافية»(١) ـ نحو: «رُبَّ رجُلٍ وأخيه»(٢).

﴿والتاء﴾ جارَّةٌ ﴿للّه وربّ﴾ مضافاً إلى الكعبة أو الياء نحو «تالله» و«تَرَبِّ الكعبة» و«تَرَبِّي» وسُمِع أيضاً «تالرَّحمن».

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

﴿وما رووا مِن﴾ إدخال رُبَّ على الضمير ﴿نحو رُبَّهُ فتًى نزرٌ﴾ من وجهين:

١ ـ إدخالها على غير الظاهر.

٢ ـ وعلى معرفة.

﴿كذا﴾ نزرٌ إدخال الكاف على الضمير كقوله:

[١٧٦] [لئنْ كان مِن جنٍّ لأبرحَ طارقاً]

وإن يكُ إنساً، ما ﴿كَها﴾ الإنسُ يفعَلُ(٣)

﴿ونحوه﴾ ممّا ﴿أتى﴾ كقوله:

---

(١) شرح الكافية ١: ٣٥٥.

(٢) «رجل» مثالٌ للنكرة لفظاً ومعنًى، و«أخيه» مثالٌ للنكرة معنًى فقط، لا لفظاً لأنّه مضافٌ إلى الضمير وهو معرفةٌ لفظاً مطلقاً على قولٍ.

[١٧٦] البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل: الشَّنْفَرى الشاعر المشهور الأزديّ.

(٣) المعنى: هو الذي أتى في الليل إن كان من طائفة الجنّ لأتى بشدّةٍ، وإن كان من الإنس فلا يفعل الإنس هكذا.

الشاهد: في دخول الكاف الجارّة على ضمير الغائب ـ «كها» ـ. وكلمة «كها» جزءٌ لمتن المصنّف فتنبّه.

[١٧٧] [فلا ترى بَعْلاً ولا حلائلاً] كـهُوَ ولا كَـهُنَّ إلّا حـاظلاً[١]

وكذا إدخال حتّى عليه نحو:

[١٧٨] [فَـلا واللهِ لا يبقى أُنـاسٌ فـتًى] حَـتّاكَ يـابنَ أبـي زِيـادِ[٢]

فصل

في معاني حروف الجرّ

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِـنَهْ بِـمِنْ وَقَـدْ تَأْتِـي لِـبَدْءِ الأَزْمِـنَهْ

﴿**بعِّض وبيِّن**﴾ الجنس ﴿**وابتَدِئ في الأمكنة**﴾ بالاتفاق ﴿**بِمِنْ**﴾ نحو: ﴿**لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾[٣].

﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾[٤].

---

[١٧٧] البيت من الرَّجَز والقائل رؤبة.

(١) المعنى: لا ترى زوجاً، ولا زوجات في الغيرة بمثل الحمار الوحشيِّ وبمثل الحمارات الوحشيّة، إلّا الرجل الذي مُنِعَ من التزويج.

المقصود مِن هذا البيت: بيان غيرةِ الحمار الوحشيِّ على إناثه.

الشاهد في دخول كافِ الجرِّ على هو، وهُنَّ.

[١٧٨] البيت من الوافر والقائل غير معلوم.

(٢) المعنى: قسماً بالله لا يدوم الشباب في الدنيا لأحدٍ حتّى لك يا ابنَ أبي زياد. الشاهد: في دخول «حتّى» على الضّمير.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٩٢.

الشاهد في «ممّا» وهو: من ما، «مِن» فيها للتبعيض أي: بعض ما تحبّون.

(٤) سورة الحج، الآية ٣٠.

⇐

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١).

﴿وقد تأتي لبدءِ الأزمنة﴾ كقوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٢).

ونفاه البصريّون إلّا الأخفش ومذهبه هو الصّحيح لصحّة السماع بذلك.

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَـجَرّْ　　نَكِـرَةً كَـمَا لِـبَاغٍ مِـنْ مَـفَرّْ

﴿وزِيدَ﴾ أي من عندنا **﴿في نفيٍ وشِبهه﴾** وهو النهيُ والاستفهام **﴿فـجَرّ نكرةً كما لباغٍ مِن مَفَرّ﴾** و«هل من خالقٍ غيرِ الله» (٣).

وزيدَ عند الأخفشِ في الإيجاب فَجَرَّ النكرةَ والمعرفةَ نحو:

[١٧٩] قد كانَ مِن مطرٍ [مِن فضلٍ وارِفِنا

فضلاً على الأرضِ والأنعامِ والنّاسِ] (٤)

⇐ الشاهد: في «مِنَ الأوثان»، «مِن» فيها لبيان الجنس، أي: اجتنبوا الرجس الذي هو بيانٌ عن الأوثان.

(١) سورة الإسراء، الآية ١.

الشاهد: في «مِنَ المسجد»، «مِن» فيها لابتداء المكان، أي: كان ابتداءُ مكانِ الإسراء هو مسجدُ الحرام.

(٢) سورة التوبة، الآية ١٠٨.

(٣) المثال الأوّل للنفي، والثاني للاستفهام، ومثال النهي نحو «لا تضرب مِن أحدٍ»، «مِن» فيها زائدة، وأصل الأمثلة هكذا «ما لباغٍ مفرّ» و«هل خالقٌ غيرُ الله» و«لا تضرب أحداً».

[١٧٩] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه والقائل: غير معلوم.

(٤) المعنى: بسبب فضلنا نزل المطر فضلاً على الأرض وعلى الأنعام وعلى الناس. الشاهد: في «مِن مطرٍ»، «مِن» فيها زائدة مع أنّ الكلام موجبٌ، وأصلها «قد كان مطرٌ».

[١٨٠] [يَظَلُّ به الحِرْباء يمثُلُ قائماً] ويكثر فيه من حَنين الأباعرِ [(١)]

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

﴿للانتهاء حتّى﴾ نحو: ﴿ **حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [(٢)] **﴿ولامٌ﴾** نحو: ﴿ **سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ** ﴾ [(٣)] **﴿وإلى﴾** نحو: «سرت البارحة إلى آخر الليل».

﴿ومِنْ وباءٌ يُفهمان بدلاً﴾ نحو: ﴿ **أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ** ﴾ [(٤)].

[١٨١] فليتَ لي بهم قوماً إذا ركبوا [شنّوا الإغارةَ فُرساناً ورُكباناً] [(٥)]

وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي

---

[١٨٠] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل: غير معلوم.

(١) المعنى: مِن شدّة الحرّ في ذلك اليوم يظلّ «الحِرْباء» ـ وهي دويبة ـ ينتصب قائماً فلا يقدر على الاستراحة والنوم، ويكثر فيه أنينُ الأباعر، جمعُ «بِعران» وهو جمع «بعير».

الشاهد: في «مِن حنين الأباعر»، «مِن» فيها زائدة مع أنّ الكلام موجب، وأصلها «يكثر فيه حنينُ الأباعر».

(٢) سورة القدر، الآية ٥. الشاهد في جرّ «مطلع» بـ«حتّى».

(٣) سورة الأعراف، الآية ٥٧. الشاهد في جرّ «بلدٍ» باللام.

(٤) سورة التوبة، الآية ٣٨ أي: بدل الآخرة.

[١٨١] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المقطوع والقائل: قريط بن أنيف العنبريّ من شعراء الحماسة.

(٥) المعنى: بدل قومي أي: ليت كان لي قومٌ بحيث إذا ركبوا خيولهم شنّوا الغارات راكبهم وراجلهم على الأعداء. الشاهد في «بهم» بمعنى «بدلهم».

﴿واللّامُ للـملْكِ﴾ نـحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ (١) **﴿وشبهه﴾** وهو الاختصاص نحو: «السَّرْجُ للدابّة» (٢) **﴿وفـي تـعديةٍ أيـضاً وتعليلٍ قُفِي﴾** (٣) نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً﴾ (٤).

[١٨٢] وَإِنّـي لتـعروني لذكـراك هـزَّةٌ

[كما انـتفض العـصفورُ بـلَّلَهُ الْـقَطْرُ] (٥)

وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

﴿وزيد﴾ للتوكيد نحو:

[١٨٣] [فلا والله لا يُلفى لِما بـي] ... ولا لِـلما بـهم أبـداً دواءُ (٦)

وتأتي للتقوية، وهو معنى بين التّعدية والزّيادة (٧) نـحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٤. أي: مُلكُ الله.

(٢) أي: السرج مختصُّ الدابّة. (٣) أي: تُبع ـ بالمجهول ـ.

(٤) سورة مريم، الآية ٥. الشاهد في تعدية «هب» إلى مفعوله الثّاني ـ ياء المتكلّم ـ بواسطة اللام ـ «لي» ـ ومفعوله الأوّل هو «وليّاً».

[١٨٢] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضَّرب الثالث والقائل أبو صخر الهذليّ.

(٥) المعنى: إنّي أهتزّ خوفاً منك كلّما ذكرتكَ، كما يهتزّ العصفور إذا بلّله المطر. الشاهد في «لذكراك» ومجيء «اللّام» فيها للتعليل.

[١٨٣] البيت من الوافر والقائل: مسلم بن معبد الوالبي.

(٦) المعنى: لا والله لا يوجد دواءٌ للمرض الذي فيَّ، ولا للمرض الذي فيهم. الشاهد في زيادة اللام للتأكيد، وأصله «ولا لما بهم».

(٧) تأتي لتقوية العامل المتعدّي الذي ضعف عن العمل لأجل التأخير أو لأجل كونه ضعيفاً في العمل ذاتاً، أو غير ذلك.

تَعْبُرُونَ ﴾ [١]، ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [٢].

قال في «شرح الكافية» [٣]: ولا يُفعل ذلك بمتعدٍّ إلى اثنين لعدم إمكان زيادتها فيهما، لأنّه لم يُعهد، وفي أحدهما لعدم المرجِّح.

﴿والظَّرفيَّة﴾ حقيقةً أومجازاً **﴿استَبِن بِبا وفي﴾** نحو: **﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ ﴾** [٤]، **﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾** [٥]، **﴿ الٓمٓ * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾** [٦]، **﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ ﴾** [٧] **﴿وقد يبيّنان السببا﴾** نحو: **﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾** [٨]، و«دخلت امرأةٌ النَّار في هرّة حبَسَتْها» [٩].

---

(١) سورة يوسف، الآية ٤٣. الشاهد في «الرؤيا» هو مفعول «تعبرون» دخله اللّام لتقوية عامله، لضعفه عن العمل بسبب التأخير.

(٢) سورة البروج، الآية ١٦. الشاهد في «ما يريد» هو مفعول «فعّالٌ» دخله اللّام لتقوية عامله، لضعفه عن العمل بسبب أنّ صيغة المبالغة ضعيفةٌ في العمل ذاتاً، لأنّها فرعُ اسم الفاعل، الذي هو فرع الفعل في العمل.

(٣) شرح الكافية ١: ٣٦١.

(٤) سورة الصافّات، الآيتان ١٣٧ و١٣٨. الشاهد في مجيء الباء للظرفيّة حقيقةً.

(٥) سورة القصص الآية ٤٤. الشاهد: في مجيء الباء للظرفيّة مجازاً.

(٦) سورة الرّوم، الآيات ١ ـ ٣. الشاهد في مجيء «في» للظرفيّة حقيقةً.

(٧) سورة يوسف، الآية ٧. الشاهد: في مجيء «في» للظرفيّة مجازاً.

(٨) سورة النساء، الآية ١٦٠. الشاهد في مجيء «الباء» للسببيّة والمعنى: «فبسببِ ظُلْمٍ».

(٩) حديث موضوع، وضعه أبو هريرة لكثرة حبّه الهرّ. قال الجعفريّ: راجع في تفصيل ذلك كتاب: أبو هريرة الذي جمعه الإمام شرف الدين العامليّ رحمه الله.

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ   وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

﴿بالبا استَعِنْ﴾ نحو: ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴾ (١) **﴿وَعَدِّ﴾** نحو: ﴿ **ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ** ﴾ (٢)، ولا يجمع بينها وبين الهمزة (٣).

و **﴿عوِّض﴾** والتّعويضُ غيرُ البدل نحو: «بِعْتُكَ هذا بهذا» (٤).

و **﴿ألصق﴾** نحو: «وصلتُ هذا بهذا» (٥).

﴿ومِثْلَ مَعْ وَمِنْ﴾ التبعيضيّة **﴿وعن بها انطِقِ﴾** (٦) نحو: ﴿ **نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ** ﴾ (٧)، ﴿ **عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ﴾ (٨)، ﴿ **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ** ﴾ (٩).

---

(١) أي: أستعين باسم الله.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧.

(٣) التي لباب الإفعال، فلا يقال ـ مثلاً ـ أذهب الله بنورهم، بل إمّا الهمزة، أو الباء.

(٤) أي: بعتكَ هذا عوض هذا.

والفرق بين البدل والعوض، أنّ العوضين ينتقل كلٌّ منهما إلى مكانِ الآخر، فمالُ المشتري يصير ملكاً للبائع، ومتاع البائع يصير ملكاً للمشتري، بخلاف البدل فإنّه لا تناقل فيه مثل ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ أي: بدل الآخرة، فلم ينتقل إحداهما مكان الأُخرى.

(٥) أي: ألصقتُ هذا بهذا.

(٦) يعني: تأتي الباءُ بمعنى «مع» و«مِن» و«عَنْ».

(٧) سورة البقرة، الآية ٢٨. أي: نسبّح مع حمدك.

(٨) سورة الإنسان، الآية ٦. أي: يشرب منها، يعني: يشرب بعضها.

(٩) سورة المعارج، الآية ١. أي: عن عذابٍ واقع.

عَلَى لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَن بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

﴿على للاستعلاء﴾ حسّاً نحو: ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾(١) أو معنًى نحو «تكبّر زيدٌ على عمروٍ» **﴿ومعنى في﴾** نحو: ﴿ **وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمانَ** ﴾(٢) **﴿و﴾** معنى **﴿عَن﴾** نحو:

[١٨٤] إذا رضـيـتْ عـلـيَّ بـنو قُشيرٍ [لَـعَمْرُو اللهِ أعـجبني رِضـاها](٣)

﴿بِعَن تجاوزاً عَنى مَنْ قد فَطَن﴾ نحو: «رمَيْتُ السّهمَ عن القوسِ»(٤).

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَـعْدٍ وَعَـلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ

﴿وقد تَجِيْ موضع بعد﴾ نحو: ﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق** ﴾(٥) **﴿و﴾** موضع **﴿على﴾** نحو:

---

(١) المؤمنون، الآية ٢٢. الشاهد في مجيء «على» للاستعلاء الحسّيّ، فإنّ كون الناس على «الفلك» حسٌّ، والاستعلاء المعنويّ هو الذي لا يظهر فيه شيءٌ على شيءٍ آخَر كالمثال الآخر فإنّ كون زيدٍ أعلى مِن عمروٍ ليس حسّيّاً، وإنّما التكبّر يجعله في المعنى أعلى.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٠٢. أي: في ملك سليمان.

[١٨٤] البيت من الوافر والقائل: القحيف العقيليّ يمدح حكيم بن المسيّب القشيريّ.

(٣) المعنى: إذا رضيتْ عنّي عشيرةُ بني قشيرٍ بعد ما فعلت بـهم مِن سـوء فـوالله يكـون رضاهم عنّي عجيباً لأنّي بعد ذاك العمل السيِّئ تجاههم لا أستحقُّ رضاهم.

(٤) أي: رميتُ السهم مُجاوزاً القوسَ.

(٥) سورة الانشقاق، الآية ١٩ أي: طبقاً بعد طبق.

[١٨٥] لاه ابنُ عمّكَ لا أفْضلتَ في حسبٍ
عــنّي ولا أنتَ ديّــاني فــتخْزُوني (١)

﴿كما على موضعَ عن قد جُعِلا﴾ كما تقدّم (٢).

وهذا تصريحٌ بأنّ لكلِّ حرفٍ معنى مختصّاً به واستعماله في غيره على وجه النّيابة (٣).

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

﴿شَبِّهْ بكافٍ﴾ نحو: «زيدٌ كالأسد» ﴿وبهاالتعليلُ قديُعْنى﴾ نحو: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ (٤) ﴿وزائداً لتوكيدٍ وَرَد﴾ نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٥).

---

[١٨٥] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المشابه والقائل: ذو الإصبع حرثان بن الحارث بن محرث العدواني.

(١) المعنى: للّه ابن عمّك فإنك لا في الحسب أفضل منّي، ولا أنت دائنٌ وأنا مديونٌ حتّى تقهرني. الشاهد في مجيء «عنّي» موضع «على» أي: لا أفضلتَ في حسبٍ عليَّ.

(٢) في قول الشاعر: «إذا رضيت عليَّ بنو قَشيرٍ» أي: إذا رضيت عنّي.

(٣) يعني: أنّ قول الناظم:

وقد يجي موضعَ بعدٍ وعلى   كما على موضعَ عَن قد جُعِلا

تصريحٌ بأنّ كلّ واحدٍ من حروف الجرّ له معنًى واحد، وبقيّة المعاني ـ التي يستعمل فيها ـ ليست معانيه، وإنّما هو نائبٌ عن الحروف التي لها تلك المعاني فمثلاً: «على» التي تجيء لمعانٍ، أحدها معناها، والباقي استعمال «على» فيها إنّما هو على وجه النيابة عن الحروف التي لها تلك المعاني.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٩٨ أي: واذكروهُ بعلّةٍ أن هداكم.

(٥) سورة الشورى، الآية ١١ أي: ليس مثله شيء، والكافُ زائدةٌ.

وَاسْتُعْمِلَ اسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ

«واستُعملَ اسماً» مبتدءاً نحو:

[١٨٦] أبداً كالفراء فوقَ ذُراها [حينَ يَطوي المسامِعَ الصَّرَّارُ][١]

وفاعلاً نحو:

[١٨٧] أتنتهونَ ولن ينهى ذوي شططٍ

كالطَّعْنِ [يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ][٢]

ومجروراً باسمٍ نحو:

---

[١٨٦] البيت من الخفيف على العروض الأولى الداخل عليها الخبن مع الضرب الأوّل الداخل عليه التشعيث والقائل: غير معلوم.

(١) «الفَراء» الحمار الوحشيّ «ذُراها» أي قمم الجبال «الصَّرّار» دويبّةٌ تشبه الجراد تصوِّتُ في أواخر الليل إذا نامت العيون وخمدت الأصوات.

المعنى: دائماً هذا الرّجل مِن خوف الأعداء يكون كالحمار الوحشيّ فوقَ الجبال إلى أواخر الليل حين يصوِّتُ الصَّرّار. الشاهد: في «كالفراء» الكاف فيها اسمٌ مبتدأٌ ـ بمعنى المثل ـ أي: أبداً مثلُ الفراء وخبرهُ «فوقَ ذُراها».

[١٨٧] البيت من البسيط على العروض المخبونة الأولى مع الضرب المماثل والقائل الأعشى الشاعر المشهور.

(٢) «شطط» الظُّلْم «الفُتُلُ» على وزن عنق جمع «فتيلة».

المعنى: أتكفّون عن الدفاع والحال لم يكفَّ ظالموكم عن ظلمهم، فمثلكم مَثل المكان المطعون الذي بالإضافة إلى ألم الطعن يجب أن يتحمّل ألم صبِّ الزيتِ فيه وألم وَضْعِ الفتيلات فيه.

الشاهد في «كالطّعن» الكاف فيها اسمٌ، فاعلٌ لـ«ينهى» ـ بمعنى المثل ـ أي: ولن ينهى ذوي شططٍ مثلُ الطَّعْنِ.

[١٨٨] [وَلَـعِبَتْ طَـيْرٌ بـهم أبـابيل] فـصيّروا مِـثلَ كَـعَصْفٍ مأكـول (١)

وبحرفٍ نحو:

[١٨٩] بكا اللَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ [ولم أكـن
لأولعَ إلّا بـــالكَميِّ المُـــقنَّعِ] (٢)

﴿وكذا عن وعلى﴾ يُستعملان اسمين ﴿مِن أجلِ ذا عليهما مِن دخلا﴾ في قوله:

[١٩٠] [فقلتُ للرَّكْبِ لمّا أن علا بـهمُ]
مِـن عـن يـمينِ الحُـبَيّا [نـظرةً قُـبُلُ] (٣)

---

[١٨٨] البيت من الرَّجَز والقائل غير معلوم.

(١) المعنى: لعبت طيرٌ بهؤلاء كما لعب أبابيل بأصحاب الفيل، فجعلوا مثلما قال تعالى: ﴿كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾. الشاهد في «كعصفٍ» الكافُ فيها اسمٌ مجرورٌ بإضافةِ «مثل» إليها.

[١٨٩] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل: غير معلوم.

(٢) «اللقوة» الصقر الأُنثى «الشغواء» صفةٌ للصقر، لأنّ منقاره أعوج، والأعلى أطول من الأسفل «الكميّ» هو الشجاع المستور في سلاحه «المقنّع» الذي وضع قناع السلاح على رأسه وهو «الخوذة».

المعنى: بمثل العقاب الأُنثى الأعوج المنقار، أجَلْتُ بصري ونظرت في الأطراف فلم أجد إلّا الشجاع المستور في السلاح الذي على رأسه الخوذة. الشاهد في «بِكا» الكاف فيها اسمٌ مجرورٌ بالباء الجارّة.

[١٩٠] البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضرب المماثل والقائل: القطامي. راجع معجم البلدان ٢: ١١٦، شرح الكافية ١: ٣٦٥.

(٣) «الرّكب» الجماعة الراكبينَ في القافلة «حُبيّا» موضعٌ بالشام.

⇐

وقوله:

[١٩١] غَدَتْ مِن عليه [بعد ما تمَّ ظَمؤُها
تَـصِلُّ وعـن قـيضٍ بـبيداءَ مُـجْهَلِ][1]

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَـعَا   أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

﴿ومُذ ومنذ اسمانِ حيثُ رفعا﴾ نحو «ما رأيته مُذ يومان» وهما حينئذٍ في الماضي بمعنى «أوّل المدّة» وفي غيره بمعنى «جميع المدّة»[2].

والصحيح أنّهما حينئذٍ مبتدءان ما بعدهما خبرٌ.

وقيل: بالعكس.

⇐ المعنى: فقلت لأهل القافلة لمّا أن تجاوز ركبهم عن الحُبيّا انظروا نظرةً أُولى.

الشاهد: في «مِن عن يمين»، «عن» اسمٌ لدخولِ حرف الجرِّ عليها.

[١٩١] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المماثل والقائل مزاحم بن الحارث العقيليّ.

(١) «غدت» أي خرجت أوّل الصبح «تصلُّ» أي: يصوِّتُ جوفها مِن شدّة العطش «قيض» شدّة حرّ الصيف «بيداء» الصحراء «مُجهَل» الذي يموت من جهل الطريق فيها.

المعنى: خرجت القطاة أوّل الصبح من على بيضها بعد تمام عطشها بحيث كان جوفها يصوِّتُ مِن شدّه العطش، ومِن شدّة الحرِّ في صحراء مجهل.

الشاهد: في «مِن عليه»، «على» اسمٌ لدخول من الجارّة عليها.

(٢) المثال المذكور هو لجميع المدّة، أي: ما رأيته، وجميع تلك المدّة يومان، ومثال الماضي «ما رايته مذ يوم الجمعة» ـ برفع يوم ـ أي: ما رأيته وأوّل تلك المدّة يوم الجمعة.

وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعلٌ لكانَ تامّة محذوفةً [١].

﴿أو أوليا الفعلَ﴾ أو الجملة الاسميّة [٢] ﴿كجئتُ مُذ دعا﴾ [٣] و:

[١٩٢] وما زلتُ أبغي المال مُذ أنا يافعٌ
[وليداً وكهلاً حينَ شِبْتُ وأمردا] [٤]

وَإِنْ يــجُرَّا فِــي مُـضِيٍّ فكـمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِن

﴿وإن يجرّا في مضيٍّ فكَمِنْ﴾ الابتدائيّة ﴿هما وفي الحضور﴾ إذا جرّا معنى ﴿في﴾ أي: الظرفيّة ﴿استَبِنْ﴾ بهما [٥].

---

(١) فالتقدير هكذا «مُذ كان يومان» فـ«مُذ» مفعولٌ فيه، ظرفٌ، و«كانَ» تامّة و«يومان» فاعلها، والمعنى: في زمانٍ كان يومانِ.

(٢) أي: وقع الفعل أو الجملة الاسميّةُ بعدهما ـ يعني: بعد مُذ ومُنْذُ ـ.

(٣) «مذ» اسمٌ لوقوع الفعل «دعا» بعدها.

[١٩٢] البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل: الأعشى ميمون الشاعر المشهور.

(٤) «أبغي» أطلب، «يافعٌ» بالغٌ، «وليد» طفلٌ، «كهل» الذي ليس بشابٍّ ولا شيخٍ، «أمرد» الذي لم ينبت لحيته بعد.

المعنى: أنا دائماً كنت أطلبُ المال في كلِّ أدوارِ حياتي. الشاهد: في أنّ «مُذ» اسمٌ لدخوله على الجملة الاسميّة «أنا يافع».

(٥) يعني: «مُذ ومنذ» إذا جرّا ما بعدهما وكانا للزمان الماضي كانا بمعنى «مِن» الابتدائيّة، مثل «ما رأيته مُذ يومين، أو منذ يومين» يعني: مِن ابتداء يومين، وإن كانا للزمن الحاضر كانا بمعنى «في» الظرفيّة، مثل «ما رأيته مُذ يومنا، أو منذ يومنا» ـ بجرّ يومنا ـ يعني: في يومنا.

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا ... فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

﴿**وبعد مِن وعن وباء زيدَ ما فلم يَعُقْ**﴾ أي لم يكُفَّ ﴿**عن عملٍ قد عُلما**﴾ وهو الجرّ نحو: ﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ**﴾ (1)، ﴿**عَمَّا قَلِيلٍ**﴾ (2)، ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم**﴾ (3). قال في «شرح الكافية» (4): وقد تُحدثُ مع الباء تقليلاً، وهي لغةُ هذيل (5).

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّ ... وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

﴿**وزيد بعد ربَّ والكاف فَكَفّ**﴾ عن العمل وأدخلتهما على الجمل نحو:

[١٩٣] رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ ... [ترفَعن ثوبي شِمالاتُ] (6)

---

(١) سورة نوح، الآية ٢٥. أصلها «مِن ما خطيئاتهم»، فـ«خطيئاتهم» مجرورٌ بـ«مِن» مع زيادة «ما» بعدها.

(٢) المؤمنون، الآية ٤٠. أصلها «عن ما قليلٍ»، فـ«قليل» مجرورٌ بـ«عن» مع زيادة «ما» بعدها.

(٣) سورة النساء، الآية ١٥٥. «نقضهم» مجرورٌ بالباء مع زيادة «ما» بعدها.

(٤) شرح الكافية ١: ٣٦٨.

(٥) يعني: بنو هذيل يعتبرون التقليل في مثل «فبما نقضهم» فمثل هذا عندهم معناه: فبنقضهم القليل.

[١٩٣] البيت من المديد على العروض الثالثة المحذوفة المخبونة مع الضّرب الأبتر والقائل جذيمة بن الأبرش.

(٦) «علم» الجبل. المعنى: ربّما صعدتُ إلى جبلٍ ترفعنَ ثوبي الرياحُ الشماليّة. الشاهد في «رُبّما» دخلتْ «ما» بعد «رُبّ» فأسقطتها عن الجرّ، ولذا كان ما بعدها جملة «أوفيتُ» الفعليّة، وأوّلها ماضٍ.

﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (١).

[١٩٤] رُبّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم [وعناجِيجُ بينهنَّ المِهارُ] (٢)

[١٩٥] [أخٌ ماجدٌ لم يُخزني يوم مشهدٍ]

كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْهُ مضاربهُ (٣)

﴿وقد يليهما﴾ ما ﴿وجرٌّ لم يُكَفّ﴾ نحو:

---

(١) سورة الحجر، الآية ٢. «رُبّ» دخلت «ما» عليها فأسقطتها عن العمل ولذا كان ما بعدها جملة «يودّ الذين كفروا» الفعليّة وأوّلها مضارع.

[١٩٤] البيت من الخفيف على العروض الأولى مع الضّرب الأوّل. والقائل: أبو داود الأياديّ الشاعر الفحل.

(٢) «الجامل» جماعة الإبل «المؤبّل» هو الذي صار ذخيرة للأكل لا للبيع، «عناجيج» هو الخيل الطويلة الأعناق، «المهار» الصغير من الخيل.

المعنى: ربّما كان في قومي وعشيرتي جماعة الإبل المدّخرة للأكل بين هؤلاء القوم وكان بينهم خيولٌ طويلة الأعناق وبينها صغار الخيل.

الشاهد في «ربّما» لحقت «ما» بـ«رُبَّ» فأسقطتها عن العمل، ولذا كان ما بعدها جملةٌ اسميّةٌ «الجاملُ المؤبّلُ فيهم».

[١٩٥] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه. والقائل: نهشل بن حريّ الشاعر.

(٣) الشاعر يصف أخاه بعد موته بأنّه أخٌ ماجد ما ذلّني يوم مشهد الناس كسيف عمرو بن معد يكرب الذي ما خانه عند ضرباته به.

الشاهد في «كما» لحقت «ما» بـ«الكاف» فأسقطتها عن العمل، ولذا دخلتْ على الجملة الإسميّة «سيف عمروٍ لم تخُنْهُ مضاربه».

[١٩٦] مــاوِيُّ يــا ربّــتما غــارَةٍ [شـعواء كـاللَّذْعَةِ بـالمِيْسِم] (١)

[١٩٧] [ونــنصرُ مـولانا ونـعلمُ أنّـه] كما الناس مجرومٌ عـليه وجـارِمٌ (٢)

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

﴿**وحُذفتْ رُبَّ فجرّت**﴾ مضمرةً ﴿**بعدَ بلْ**﴾ وهو قليلٌ نحو:

[١٩٨] بــل بــلدٍ مِــلؤُ الإكــامِ قَـتَمُه ﴿**لا يُشترى كتّانه وجـهْرمُه**﴾(٣)

﴿**و**﴾ بعد ﴿**الفاء**﴾ وهو قليلٌ أيضاً نحو:

---

[١٩٦] البيت من السّريع على العروض الأولى مع الضرب المماثل. والقائل: ضمرة النهشليّ.

(١) المعنى: يا ماويّة كثيراً ما كانت علينا غارةٌ متفرّقةٌ وكانت في حُرقتها كحرقة مكان الكيّ في البدن.

الشاهد في «يا ربّما غارةٍ» لحقت «ما» بـ«رُبَّ» ولم تمنعه عن جرِّ «غارةٍ».

[١٩٧] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه. والقائل: عمرو بن البراقة النِّهميّ.

(٢) المعنى: وننصر سيّدنا ونعلم أنّه مثل النّاس قد يكون ظالماً وقد يكون مظلوماً. الشاهد في «كما الناس» دخلتْ «ما» بعد «الكاف» ولم تمنعه عن جرّ «الناس».

[١٩٨] البيت من الرَّجز والقائل: رؤبة.

(٣) «الإكام» الأراضي المنخفضة، «قتمه» أي غباره، «كتّان» نوعٌ من القماش، «جهرم» أصله «جهرميّة» اسمٌ لبساط مِن صوفٍ يُصنع في مدينة «جهرُم» بإيران، يعني: ربّ بلدٍ مملوئة أراضيه المنخفضة بالغبار ـ كناية عن كثرة أهاليه ـ ولكن لا يُشترى كتّانه وجهرميّته ـ كناية عن قلّة البيع والشراء فيه ـ.

الشاهد: في «بل بلدٍ» تقديره: بل ربّ بلدٍ، فجُرّ «بلد» بربَّ المقدَّرة بعد «بل».

[١٩٩] فَمِثلك حُبلى قد طرقْتُ ومُرضعٍ

﴿فألهيهتها عن ذي تمائمَ مُغيلِ﴾(١)

﴿وبعد الواو شاعَ ذا العمل﴾ حتّى قال بعضهم: إنَّ الجرَّ بالواو نفسها نحو:

[٢٠٠] وليلٍ كموجِ البحرِ **﴿أرخى سدوله**

عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي﴾(٢)

وربّما جرّت محذوفةً دونَ حرفٍ نحو:

[٢٠١] رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِه **﴿كِدْتُ أقضي الحياةَ مِن جَلَلِه﴾**(٣)

---

[١٩٩] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل. والقائل: امرؤ القيس في المعلّقة المشهورة.

(١) «طرقتُ» أي: زنيت بها، «ذي تمائم» أي صاحب التعويذات، كناية عن الطفل، «مُغيل» هو الطفل الذي تجامع أُمّه عند رضاعه.

المعنى: إنّ هذا الشاعر وقت الزنا بامرأةٍ حُبلى يقول لها: زنيت بمثلك حُبليات، وبمُرضعٍ أيضاً، فكنت قد أشغلتها عن طفلها الذي مِن عزّته كان قد عُقِد عليه عدّة عوذات، والحال أنّ ذلك الطفل أُمّه مُرضعٌ له.

الشاهد: في «فمِثْلِك» تقديره: فرُبَّ مثلك، فجُرَّ «مثلك» بربَّ المقدّرة بعد «الفاء».

[٢٠٠] البيت من الطويل على العروض المذكورة والقائل المذكور.

(٢) «ليبتلي» أي: ليبتليني، يعني: ليمتحنني هل أصبر أم لا أصبر.

المعنى: وكانت عندنا أحياناً، ليلٌ مهيبٌ كموجِ البحر ألقى غطائه عليَّ بأنواع الهموم ليمتحنني. الشاهد في «وليلٍ» تقديره: ورُبّ ليلٍ، فجُرّ «ليل» برُبّ المقدَّرة بعد الواو.

[٢٠١] البيت من الخفيف على العروض الثانية المخبونة والضرب مثلها والقائل: جميل بن معمر العذريّ.

(٣) «رسم» العلامة، «طلل» ما شخص من الآثار، «أقضي الحياة) أي أموت، «جلل» أي

⇐

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى ... حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

﴿وقد يُجرّ بِسِوى رُبّ لدى حذفٍ﴾ له، وهو سماع كقولِ بعضهم، وقد قيل له كيف أصبحتَ «خيرٍ والحمدُ للّه» أي على خيرٍ [١] **﴿وبعضهُ يُرى مطَّرِدا﴾** يُقاسُ عليه نحو: «بِكَمْ درهمٍ اشتريت» أي: بكمْ مِن درهمٍ.

و«مررتُ برجُلٍ صالحٍ إلّا صالِحٍ فَطالِحٍ» حكاهُ يونس، أي إنْ لا أمرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ [٢].

هذا باب [الإضافة]

نوناً تَـلِي الإعْـرَابَ أَوْ تَـنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

﴿نوناً تلي الإعراب﴾ أي حروفه **﴿أو تنوينا﴾** ملفوظاً به أو مقدَّراً **﴿مـمّا تُضيفُ احْذِفْ﴾** [٣] لأنّ الإضافة تؤذنُ بالاتّصالِ، والتّنوين وخَلَفَه وهو النّون

⇐ الجليل. «يعني» رُبّ علامةِ دارٍ خربةٍ لأحبابي وقفتُ على ما يشخص منها فتذكّرتُ الأحباب واقترب أن أموت مِن عظم هذه المصيبة. «الشاهد» في «رسمِ دارٍ» تقديرهُ: رُبّ رسمِ دارٍ، فجُرّ «رسم» برُبَّ المقدّرة وليس قبلها حرفٌ.

(١) فحُذِفَتْ «على» وبقي جرّها في «خَيْرٍ».

(٢) في «بِكَم درهم» حُذفت «مِن» وبقي جرُّها في «درهم»، وفي «مررتُ برجلٍ...» حُذفت الباءُ وبقي جرّها في «صالح» الثاني، وفي «طالحٍ».

(٣) يعني: الاسم الذي فيه «نونٌ» هي بدلٌ عن الإعراب، أو فيه تنوينٌ إذا أُضيف هذا الاسم، فيحذف النون والتنوين منه لأجل الإضافة.

يؤذنان بالانفصال ﴿كطورِ سينا﴾[١] ودراهمك وغلامي زيدٍ.

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

﴿**والثاني**﴾ وهو المضاف إليه ﴿**اجْرُر**﴾ وجوباً بالحرف المقدَّر عند المصنِّف، وبالمضاف عند سيبويه، وبالإضافة عند الأخفش[٢].

﴿**وانوِ مِنْ**﴾ إن كان المضاف بعض المضاف إليه، وصحّ إطلاقُ اسمه عليه[٣] كذا قال في «شرح الكافية»[٤] ـ تبعاً لابن السرّاج ـ مُخرجاً بالقيد الأخير نحو: «يد زيدٍ»[٥] ممثِّلاً بنحو «خاتَم فضّةٍ» و«ثوبُ قُطْنٍ»[٦].

---

(١) سورة المؤمنون، الآية ٢٠. «طور» اسمٌ فيه تنوينٌ ظاهرٌ، حذف للإضافة إلى «سيناء»، و«دارهم» اسمٌ فيه تنوينٌ مقدَّرٌ ـ لأنّه غيرُ منصرفٍ لا يُلفظُ فيه بالتنوين ـ حذفَ عنه لأجل الإضافة إلى الكاف، و«غُلامَي زيدٍ» أصله: غلامين، حذف عنه هذا النون لأجل الإضافة إلى «زيد».

(٢) المضاف إليه مجرور قطعاً، أمّا سبب جرّه ففيه خلافٌ على ثلاثة أقوال:

الأوّل: الناظم على أنّ جرّه بحرفٍ مقدَّرٍ بين المضاف والمضاف إليه، فمثل «غُلام زيدٍ» تقديره: غلامٌ لزيدٍ.

الثاني: سيبويه على أنّ جرّه بالمضاف، فـ«غلام» هو الذي جرّ «زيد».

الثالث: الأخفش على أنّ إضافةَ «غلام» إلى «زيد» ـ هذا المعنى ـ هو السبب لِجَرِّ «زيد».

(٣) أي: إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف.

(٤) شرح الكافية ١: ٤٠٦.

(٥) فإنّه لا يصحّ أن يُطلق «زيد» على اليد، فلا يقال لِيَدِ زيد: هذا زيدٌ، وإن كانت اليد ـ المضاف ـ بعضاً من «زيد» المضاف إليه.

(٦) تقديره: خاتمٌ مِن فضّةٍ، وثوبٌ مِن قطْنٍ، فالخاتم بعضٌ من الفضّة، والثوب بعضٌ من ⇐

﴿أوْ﴾ انْوِ ﴿في إذا لم يصلُح إلّا ذاك﴾[١] نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٢].

﴿واللّامَ خُذا﴾ ناوياً لها.

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْـصُصْ أَوَّلاَ ... أَوْ أَعْـطِهِ التَّـعْرِيفَ بِـالَّذِي تَـلاَ

﴿لما سوى ذَيْنك﴾ نحو: «غلام زيدٍ»[٣].

﴿واخصص أوّلا﴾ بالثّاني إن كان نكرة كـ«غلام رجلٍ»[٤] ﴿أو أعطهِ التّعريفَ بالذي تلا﴾ إن كان معرفة كـ«غلام زيدٍ»[٥].

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَـفْعَلُ ... وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَـلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَـلِيلِ الْـحِيَلِ

﴿وإن يشابه المضاف يفعل﴾ أي المضارع في كونه مراداً به الحال أو الاستقبال حالكونه ﴿وصفاً﴾ كاسمَي الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة فعَنْ ﴿تنكيره لا يُعزلُ﴾ سواءٌ أُضيفَ إلى معرفةٍ أو نكرةٍ[٦].

⇐ القُطن، ويصحّ إطلاقُ المضاف إليه على المضاف، فيقال للخاتم «هذا فضّة» وللثوب «هذا قُطنٌ».

(١) أي: إذا لم يصلح المعنى إلّا بتقدير «في».

(٢) سورة سبأ، الآية ٣٣. «مكرُ» أُضيف إلى «الليل» والتقدير: مكرٌ في الليل.

(٣) تقديره: غلامٌ لزيدٍ.

(٤) «غلام» مضافٌ «رجل» مضافٌ إليه نكرة، مثل هذهالإضافة إلىالنكرة تفيد التخصيص.

(٥) «غلام» معرفة لإضافته إلى «زيد» المعرفة بالعَلَميّة.

(٦) يعني: مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة التي هي وصفٌ، وهي بمعنى الحال أو الاستقبال دائماً نكرة، سواءٌ أُضيفت إلى نكرة أم أُضيفتْ إلى معرفةٍ.

ولذلك وصف به النّكرة كـ﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ (١).

ونُصِبَ على الحال كـ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ (٢).

ودخل عليه رُبَّ، ﴿كرُبَّ راجينا عظيمِ الأمَلِ مُروَّعِ القلب قليل الحيلِ﴾ (٣).

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِـلْكَ مَـحْضَةٌ وَمَـعْنَوِيَّةْ

﴿وذي الإضافة﴾ وهي إضافة الوصف إلى معموله ﴿اسمها لفظيّه﴾ لأنّها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التّنوين والنّون (٤).

﴿وتلكَ﴾ وهي التي تفيدُ التعريف أو التخصيص اسمها ﴿محضةٌ﴾ أي خالصةٌ ﴿ومعنويَّةٌ﴾ أيضاً لأنّها أفادت أمراً معنوياً (٥).

---

(١) سورة المائدة، الآية ٩٥. «بالغ» اسمُ فاعلٍ أُضيف إلى المعرفة «الكعبة» ومع ذلك لم يكسب التعريف، ولذا وقع صفةً لنكرة «هدياً»، ولو كان «بالغ» كسب التعريف من الإضافة إلى المعرفة، لما جاز أن يصير صفةً للنكرة للزوم مطابقة الصفة والموصوف في التعريف والتنكير.

(٢) سورة الحج، الآية ٩. وقبلها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلاَ هُدًى وَلاَ كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾. «ثاني» اسمُ فاعلٍ أُضيف إلى «عطفه» ولم يكسب التعريف من الإضافة، ولذا وقع حالاً لـ«من الناس» والحال نكرة.

(٣) «الشاهد» في «راجينا». «راج» اسمُ فاعلٍ أُضيف إلى «نا» المتكلّم ولم يكسب التعريف من الإضافة، ولذا دخلت «رُبَّ» عليه، و«رُبَّ» مختصّةٌ بالنكرات، قول الناظم «عظيم الأمل.. الخ» تتميمٌ للبيت ولا شاهد فيه.

(٤) أي: بحذف التنوين ممّا فيه التنوين، وبحذف النون ممّا فيه النون.

(٥) لأنّ التعريف ـ في الإضافة إلى المعرفة ـ أمرٌ معنويٌّ، وكذلك التخصيص ـ في الإضافة إلى النكرة ـ أمرٌ معنويّ.

وَوَصْلُ أَلْ بِـذَا الْـمُضَافِ مُـغْتَفَرْ ... إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّـعَرْ
أَوْ بِـالَّذِي لَـهُ أُضِـيفَ الثَّانِي ... كَـزَيْدٌ الضَّـارِبُ رَأْس الْـجَانِي

﴿ووصلُ ألْ بذا المضاف﴾ إضافة لفظيّة ﴿مغتفر إن وُصِلَتْ﴾ ألْ ﴿بالثاني﴾ أي بالمضاف إليه ﴿كالجعْدِ الشَّعَرْ﴾.

﴿أو﴾[1] وصلَتْ ﴿بالذي لهُ أُضيفَ الثانيكزيْدٌ الضارب رأس الجاني﴾[2].

أو بما يعود إليه إن كان ضميراً ـ كما في «التسهيل»[3] ـ كـ«مررتُ بالضارب الرجل والشاتمه»[4].

ومنع المبرّد هذه.

وجوّز الفرّاء إضافة ما فيه ألْ إلى المعارف كلّها كـ«الضاربكَ» و«الضارب زيْدٍ»، بخلاف «الضارب رجل».

وقد استعمله الإمام الشّافعي في خطبة رسالته فقال: «الجاعِلنا مِن خيرِ أُمّةٍ أُخرجت للناس»[5].

---

(١) «جعد» صفةٌ مشبّهةٌ ـ على وزن صعب ـ أُضيف إلى مفعوله «الشَّعَر» وحيث إنّ في المضاف إليه «ألْ» دخل «أل» أيضاً على المضاف.

(٢) «ضارب» وصف أُضيف إلى «رأسِ» وهو أُضيف إلى «الجني» وحيث إنّ «الجاني» فيه «ألْ» دخلَ «ألْ» أيضاً على «ضارب».

(٣) شرح التسهيل ٣: ٨٢ ـ ٨٣.

(٤) الشاهد في «الشاتمه» فـ«شاتم» وصفٌ أُضيفَ إلى ضميرٍ يعود إلى «الرجل» المُحلّى بـ«أل»، ولذا دخلتْ «ألْ» على «شاتم» أيضاً.

(٥) الشاهد في «الجاعلنا» حيث أضاف «الجاعل» إلى الضمير.

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ   مُـثَنًّى اوْ جَـمْعاً سَـبِيلَهُ اتَّـبَعْ

﴿وكونها﴾ أي أل ﴿فيالوصف﴾ فقط ﴿كافٍ[١] إن وقع مثنًّى﴾ نحو «مررتُ بالضاربَي زيدٍ» و«الضارِبَي رجُلٍ»[٢] ﴿أو﴾ وقعَ ﴿جمعاً سبيله﴾ أي سبيل المثنّى ﴿اتَّبَعْ﴾ بأن كان جمع سلامةٍ نحو: «مررتُ بالضاربي زيد» و«الضاربي رجل».

وَرُبَّـمَا أَكْسَبَ ثَـانٍ أَوَّلاَ   تَأْنِيثاً آنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

﴿وربّما أكسبَ ثانٍ أوّلاً تأنيثاً﴾ وتذكيراً ﴿إن كان﴾ الأوّل ﴿لحذفٍ مُوهَلا﴾ أي أهلاً[٣] نحو:

[٢٠٢] [وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذَعْـتَهُ]
كـما شـرقتْ صـدرُ القـناةِ مـن الدَّمِ[٤]

---

(١) يعني: إذا كان الوصف المضاف مثنّى، أو جمع سالمٍ يجوز دخول «أل» عليه، وإن لم يكن المضاف إليه مع «أل».

(٢) فـ«الضاربَي» وصفٌ مثنًّى مع «أل» أُضيف إلى «زيدٍ» و«رجلٍ» وليس فيهما «أل». وإنّما جاء بمثالين: واحدٌ للمعرفة بغير «أل»، وآخر للنكرة.

(٣) يعني: إذا كان المضاف مذكّراً والمضاف إليه مؤنّثاً، أو كان المضاف مؤنّثاً والمضاف إليه مذكّراً، ولم يكن يتغيّر المعنى إذا حُذفَ المضاف وبقي المضاف إليه وحده، فالمضاف يكسب منَ المضاف إليه التذكير والتأنيث.

[٢٠٢] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل: الأعشى ميمون.

(٤) «تشرق» أي: تغصُّ في حلقها، «أذعته» مخاطبٌ، «القناة» الرمح، يعني: تشرق في حلقها ـ تلك المرأة ـ الكلام الذي أفشيته كما يجمدُ الدمُ في صدرِ الرمح ـ كناية عن حفظها للهجاء كما يحفظ صدرُ الرمحِ الدمَ الذي يجمدُ عليه ـ.

⇐

فأكسب القناة المؤنّثُ الصَّدْر المذكَّرَ التأنيث لما أُضيف إليه، ونحو:

[٢٠٣] رُؤيـةُ الفكـر مـا يـؤول لهُ الأمـ ـرُ مُـعينٌ عـلى اجـتنابِ التـوانـي [1]

فأكسب الفكر المذكّر رؤية المؤنّث التذكير لما أُضيف اليه.

وخرج بقوله: «إن كان لحذفٍ مُوهَلاً» مـا ليس أهـلاً له، بأن يـختلَّ الكـلام لو حُذِفَ، فلا يكسبهُ ما ذُكر كـ«قام غلامُ هندٍ» و«قامتِ امرأةُ زيدٍ» [2].

وَلاَ يُضَافُ اسمٌ لِما بِهِ اتَّـحَدْ مَـعْنًى وأوِّلْ مُـوهِماً إذا وَرَدْ

﴿ولا يُضاف اسمٌ لما به اتَّحد معنًى﴾.

فلا يُضاف اسمٌ لمرادفه.

ولا موصوفٌ إلى صفته.

⇐ الشاهد في «صدرُ القناة»، صدر مذكّرٌ أُضيفَ إلى «القناة» المؤنّث، فكسب منها التانيث، وعُوملَ «صدر» معاملة المؤنّث حيثُ قيل: «شـرقت صـدرُ» وذلك لأنّ المضاف أهلٌ للحذف، فلو قيل «كما شرقتِ القناةُ من الدمِ» لم يتغيّر المعنى.

[٢٠٣] البيت من الخفيف على العروض التامّة المخبونة مع الضرب المشابه والقائل: غير معلوم.

(١) المعنى: رؤية فكرالإنسان مآل الأمر وآخره وعاقبته، يُعين الإنسان على ترك الإهمال.

الشاهد في «رؤية الفكر»، رؤية مؤنّثٌ أُضيف إلى «الفكر» المذكَّر، فكسبت منه التذكير، وعُوملَتْ «رؤية» معاملة المذكَّر حيث جاء خبرهُ مذكَّراً ـ «مُعينٌ» ـ وذلك لأنّ المضاف أهلٌ للحذف، فلو قيل «فكر ما يؤلُ له الأمرُ مُعينٌ» لميتغيّر المعنى.

(٢) فلم يكتسب «غلام» التأنيث من «هند» إذ لو حُذف «غلام» تغيّر المراد، ولمتكتسب «امرأة» التذكير مِن «زيد» إذ لو حُذفَتْ «امرأة» اختلَّ المقصود.

ولا صفةٌ إلى موصوفها[١]، لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص، والشيءُ لا يتعرّف ولا يتخصّص إلّا بغيره.

﴿وأوّل موهماً﴾ ذلك **﴿إذا ورد﴾**[٢] نحو: «هذا سعيدُ كُرْزٍ» أي مسمّى هذا اللقب، و«مسجد الجامع» أي مسجدُ اليومِ الجامعِ أو المكانِ الجامع، و«جَرْدُ قطيفةٍ» أي شيءٌ جردٌ مِن قطيفةٍ[٣].

واعلم أنّ الغالب في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد[٤] وبعض الأسماء يمتنعُ إضافته كالمضمرات.

---

(١) فلا يقال: «إنسانُ بَشَرٍ» ولا «زيدُ العالم» ولا «عالمُ زيدٍ».

(٢) يعني: إذا ورد عن العرب ما يُوهم إضافة اسمٍ لما به اتّحد معنًى فيجب تأويله إلى معنًى آخر، حتّى لا يكون إضافةً للمرادِف.

(٣) في «سعيدُ كُرْزٍ» ظاهره إضافة الاسم إلى مرادفه لأنّ «كُرْز» لقبٌ، وتأويله: سعيد مسمّى بكُرْزٍ، بإضافة «سعيد» إلى «مُسمّى»، و«مُسمّى» عامٌ لا يُخصّ بسعيدٍ إذ كُلُّ شخصٍ مُسمّى بلقبٍ و«كُرز» له معنيان: «اللئيم» و«الحاذق».

وفي «مسجد الجامع» ظاهره إضافةُ الموصوف إلى صفته، وتأويله: مسجد اليوم الجامع، أو مسجدُ المكانِ الجامع، حتّى يكون «مسجد» مضافاً إلى «اليوم» أو إلى «المكان» وهما ليسا صفةً لـ«مسجد».

وفي «جردُ قطيفةٍ»، «جردُ» ـ بفتح فسكون ـ بمعنى: الخَلِق البالي، و«قطيفة» دِثارُ مخملٍ، ظاهره إضافةُ الصفة إلى موصوفها، إذ المعنى: قطيفةُ جَردٍ، أي: خَلِقَة، وتأويله: شيء جَرْدٌ ـ على أن يكون «جردٌ» صفةً لـ«شيءٍ» أي: شيءٌ خَلِقٌ ـ مِن قطيفةٍ، و«مِن قطيفة» بيانٌ لِـ«شيء».

(٤) أي: وعدم الإضافة.

وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ۞ وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

﴿وبعضُ الأسماء يُضاف أبداً﴾ إلى المفرد [1] لفظاً ومعنًى كقُصارى وحُمادى ولدى وبَيْدَ وسِوى وعِند وذي وفروعه وأُولي [2].

﴿وبعض ذا﴾ الذي ذُكر أنّه يلزم الإضافة ﴿قد﴾ يلزمها معنًى فقط و﴿يأتي لفظاً مفرداً﴾ عنها ككلّ وبعض وأيٍّ نحو: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [3]، ﴿فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [4]، ﴿أَيّاً مَا تَدْعُو﴾ [5].

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ ۞ إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ ۞ وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

﴿وبعضُ ما يُضافُ حتماً امتنعَ إيلاؤهُ اسماً ظاهراً﴾ فلا يليه إلّا ضميرٌ ﴿حيثُ وقعَ كَوَحْدَ﴾ نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [6].

---

(١) أي: إلى غير الجملة.

(٢) «قُصارى» و«حُمادى» بمعنى: غاية، «لدى» بمعنى: عند، «بَيْدَ» بمعنى: غير، و«ذي» بمعنى: صاحب، و«فروعه» وهي: «ذَوا، ذووا» ونحوها، و«أُولي» بمعنى: أصحاب.

(٣) سورة هود، الآية ١١١. الشاهد في «كُلّاً» حيث إنّه ما أُضيف إلى شيء لفظاً، وفي المعنى مُضافٌ إلى «واحد» أي: وإنّ كُلَّ واحدٍ.

(٤) سورة الإسراء، الآية ٢١. الشاهد: في «على بعضٍ» وتقديره: على بعضهم.

(٥) سورة الإسراء، الآية ١١٠. الشاهد: في «أيّاً» وتقديره: أيَّ اسمٍ.

(٦) سورة غافر، الآية ١٢. «وَحْدَ» أُضيف إلى ضمير الغائب.

[٢٠٤] وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدَكا [لم يكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلكا] (١)

[٢٠٥] والذِّئْبُ أخشاه إن مررتُ به
وحدي [وأخشى الرياحَ والمطرا] (٢)

و ﴿لَبَّيْ﴾ ويختصّ بضمير غير الغائب نحو «لبّيك» أي إجابةً بعد إجابةٍ، وهي عند سيبويه مثنّى للتكثير (٣) وعند يونس مفردٌ أصله: «لبّى» ـ بوزنِ فعلى ـ قُلبت ألفه ياءاً في الإضافة كانقلاب ألف لدى وعلى وإلى (٤).

ورُدّ بأنّه لو كان مفرداً جارياً مجرى ما ذُكر، لم تنقلب ألفه إلّا مع المضمر، كـ«لدى» وقد وُجد قلبُها مع الظّاهر في البيت الآتي.

﴿ودَوالَيْ﴾ كَلَبَّى نحو «دواليك» أي تداولاً بعد تداولٍ (٥).

---

[٢٠٤] البيت من الرَّجَز والقائل: عبدالله بن عبدالأعلى القرشيّ.

(١) المعنى: يا إلهي كنت حين كنت وحدك لا شريك لك، فإنّه لم يكن قبلك شيءٌ. الشاهد: في «وحدكا» أُضيف «وحد» إلى ضمير المخاطب ـ «وحدك» ـ والألف للإطلاق.

[٢٠٥] البيت من المنسرح والقائل: ربيع بن ضبع الفرازيّ. في أمالي المرتضى.

(٢) المعنى: إنّني أخاف الذئب إذا مررت به وحدي ليس معي غيري وأخافُ من الرياح ومن المطر. الشاهد: في «وحدي» أُضيف «وحد» إلى ياء المتكلّم.

(٣) أي: في شكل المثنّى، وإنّما جاء بشكل المثنّى للدلالة على الكثرة، فهو بمنزلة أن يُقال في جواب شخصٍ عظيمٍ: نَعَم، نَعَم.

(٤) في حالة الإضافة فيقال: «لديك» و«عليك» و«إليك».

(٥) أي: أخذاً بعد أخذٍ، وهو يستعمل لبيان أنّ ما لم يُذكر إنّما هو من قبيل ما ذُكر، مثلاً ـ يقال ـ : «الأخلاقُ الفاضلة كثيرةٌ، كالصدق، والكرم، والشجاعة، والمروءة وهكذا دواليك».

و ﴿**سعدَيْ**﴾ نحو «سعديكَ» أي سعداً بعد سعدٍ [(١)].

﴿**وشذَّ إيلاءُ يَدَي لِلَبَّي**﴾ في قول الشاعر:

[٢٠٦] [دعوتُ لِما نابني مِسوراً] فلبَّي فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَر [(٢)]

وكذا إيلاؤه ضميرَ غائبٍ في قوله:

[٢٠٧] [إنّك لو دعوتني ودوني زوراءُ ذاتُ مَتْرَعٍ بَيُونِ] [(٣)]

لقلتُ لبَّيْهِ لمن يدعوني

قاله في «شرح التسهيل» [(٤)].

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْـجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

﴿**وألزموا إضافةً إلى الجُمَل**﴾ إسميّةً كانت أو فعليّة ﴿**حيثُ وإذْ**﴾ نحو: «جلستُ حيثُ جلس زيدٌ» و«حيثُ زيدٌ جالسٌ»، ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً**﴾ [(٥)]،

---

(١) أو: إسعاداً بعد إسعادٍ، ويُستعمل لِكِليهما.

[٢٠٦] البيت من المتقارب والقائل: أعرابيّ من بني أسد كما في العيني. راجع الأشموني ٢: ٢٥١.

(٢) «مِسور» اسمُ رجلٍ. المعنى: طلبتُ مسوراً لما حدث بي من الصعوبة فكرّر عليَّ التلبية مسورٌ بيديه ـ كناية عن التلبية بكلّ مايقدرُ عليه لأنّ اليد مظهرُ قوّة الإنسان ـ. الشاهد: في إضافة «لبَّي» إلى الاسم الظاهر «يدي» وهو شاذٌّ.

[٢٠٧] البيت من الرَّجَز والقائل غير معلوم.

(٣) المعنى: إنّك لو دعوتني وكان بيني وبينك صحراءُ ذات بئرٍ ممتلئةٍ واسعةٍ، لقلتُ لبَّيْه لكلِّ مَن يدعوني. الشاهد: في إضافة «لبَّيْ» إلى ضمير الغائب وهو الهاء.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٨٦.

(٥) سورة الأعراف، الآية ٨٦.

﴿ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [1].

وشذَّ إضافةُ حيثُ إلى المفرد في قوله:

[٢٠٨] أما ترى حيث سُهيلٍ طالعاً [نجماً يُضيءُ كالشهابِ لامِعاً] [2]

﴿وإن يُنوَّنْ﴾ إذ ويُكسَرُ ذالها لالتقاء الساكنين [3] ﴿يُحتمل﴾ أي يجوز.

إِفْـرَادُ إِذْ وَمَـا كَـإِذْ مَـعْنًى كَـإِذْ أَضِفْ جَوَازاً نَـحْوُ حِـينَ جَـانُبِذْ

﴿إفرادُ إذْ﴾ عن الإضافة [4] وجعل التّنوين عوضاً عمّا تضاف إليه نحو: ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [5].

﴿وماكَإذْ معنًى﴾ أي في المعنى، وهو كلُّ اسْمِ زمانٍ مبهمٍ ماضٍ ﴿كإذْ أضِفْ﴾ إلى الجملتين [6] ﴿جوازاً نحو: حينَ جانُبِذْ﴾ و«جئتك حينَ الحَجَّاج أميرٌ» [7].

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٢٦. المثال الأوّل لإضافة «حيث» إلى الجملة الفعليّة «جلسَ زيدٌ»، والثاني لإضافتها إلى الجملة الاسميّة «زيدٌ جالسٌ» والثالث لإضافة «إذ» إلى الجملة الفعليّة «كنتم قليلاً» والرابع لإضافتها إلى الجملة الاسميّة «أنتمْ قليلٌ».

[٢٠٨] البيت من الرَّجَز والقائل غير معلوم.

(٢) المعنى: ألا تنظر إلى المكان الذي طلع فيه «سُهيل» حالكونه نجماً لامعاً يُضيءُ مثل نور الشهاب. الشاهد: في «سُهيل» بالجرِّ، مُفرد لا جملة أُضيفَ إليه «حيث».

(٣) بين الذال، وبين النون الساكنة ـ إذن ـ. (٤) أي: مجيئه مفرداً غيرَ مضافٍ.

(٥) سورة الواقعة، الآية ٨٤.

الشاهد: في «إذن» مِن «حينئذٍ» جاءَ مفرداً بدون إضافةٍ إلى شيءٍ.

(٦) الجملة الفعليّة، والجملة الاسميّة.

(٧) «حين» اسم زمانٍ مُبهمٍ، وهو في المثالَين للزمن الماضي فهو مِثلُ «إذ»، في المثال الأوّل ⇐

وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا   وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

﴿وَابْنِ﴾ على الفتح ﴿أو اعربْ ما كإذْ قد أُجريا﴾[1].

أمّا الأوّل فبالحمل عليها وأمّا الثاني فعلى الأصل ﴿و﴾ لكن ﴿اختَر بنا مَتْلُوِّ﴾ أي واقعٍ قبل ﴿فعلٍ بُنِيا﴾[2] ماضٍ أو مضارعٍ مقرونٍ بإحدى النّونين نحو:

[٢٠٩] على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أُمورهم
[فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالبِ][3]

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا   أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

﴿و﴾ الواقع ﴿قبلَ فعلٍ مُعربٍ أو﴾ قبل ﴿مبتدءٍ أعرِب﴾ وجوباً عند البصريِّين نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[4].

⇐ أُضيفَ «حين» إلى الجملة الفعليّة ـ «جاء نُبِذْ» ـ وحُذفتْ همزةُ «جاء» لضرورة الشعر، وفي المثال الثاني أُضيفَ «حين» إلى الجملة الاسميّة «الحَجّاج أميرٌ».

(١) يعني: كلّ اسمٍ كان مثل «إذ» اسم زمانٍ مبهمٍ للزمن الماضي يجوز فيه البناء على السكون لأصل التخفيف، وعلى الفتح لأنّها أخفُّ الحركات، والإعراب بتغيّر آخره على حسب العوامل لأنّ الإعراب هو الأصلُ في الاسم.

(٢) أي: إذا وقع هذا الاسم الذي مثل «إذ» قبل فعلٍ مبنيٍّ ـ كالماضي والمضارع المقترن بنونِ جمع المؤنَّث كـ«يضربن» ـ بسكون الباء ـ والمضارع المقترن بنون التأكيد كـ«يضربنّ» ـ بفتح الباء ـ فالمختار بنائه على الفتح، لا إعرابه.

[٢٠٩] البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل والقائل: أعشى همدان.

(٣) المعنى: في وقتٍ ألهى الناس معظمُ أُمورهم فاسرق يا زُريق المال سرقة الثعالب.

(٤) سورة المائدة، الآية ١١٩.

الشاهد: في «يوم» حيث إنّه أُعربَ ورُفع خبراً لـ«هذا» لوقوعه قبل فعلٍ معربٍ «ينفع».

وجوّز الكوفيّون بناءه واختاره [١] المصنّف فقال: **﴿ومَن بنى فلنْ يُفنَّدا﴾** [٢] كقراءة نافعٍ «هذا يومَ يَنْفَعُ».

وَأَلْــــزَمُوا إِذَا إِضَــافَةً إِلَــى ‌‌‌ جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْـتَلَى

﴿وألزموا إذا إضافةً إلى جُملِ الأفعالِ﴾ فقط **﴿كَـهُنْ إذا اعـتلا﴾** [٣] أي: تواضع إذا تعاظمَ وتكبّرَ.

وأجاز الأخفش والكوفيّون وقوعَ المبتدأ بعدها ولم يُسمع [٤]، ونـحو: **﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾** [٥] مِن بـاب: **﴿ وَإِنْ أَحَـدٌ مِـنَ الْـمُشْرِكِينَ اسْـتَجَارَكَ ﴾** [٦]، ونحو:

---

(١) أي: اختارَ جوازَ البناءِ ـ مع جواز الإعراب ـ.

(٢) أي: لا يكون عملٌ فَنَداً يعني: لغواً، كقرائة نافع ـ أحد القرّاء السبعة المشهورين ـ بفتح «يومَ» فتحةً بنائيّة.

(٣) «هن» فعل أمرٍ مِن «هانَ، يهونُ» على وزن «قُل» مِن «قالَ يقول»، و«اعتلا» فعلُ ماضٍ مِن باب الافتعال، أُضيف إليه «إذا».

(٤) أي: لم يأت من العرب كلامٌ يكون فيه المبتدأ واقعاً بعدَ «إذا».

(٥) سورة الانشقاق، الآية ١.

(٦) سورة التوبة، الآية ٦. يعني: «إذا السماءُ انشقّت» التي في الظاهر دخلت «إذا» على المبتدأ ـ «السماء» ـ ليس هكذا، وإنّما هو بتقدير فعلٍ قبل «السماء» بحيث تكون «إذا» داخلة ـ في الواقع ـ على ذلك الفعل وأصله: «إذا انشقّت السماءُ انشقّتْ» مثل «وإن أحدٌ من المشركين استجارَكَ» حيث إنّ أصله «وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك».

[٢١٠] إذا بـــاهليٌّ تـــحته حـــنظليَّةٌ [، له ولدٌ مـــنها فـــذاكَ المُـذرَّعُ] (١)

على إضمار كان، كما أُضمرت هي وضمير الشّأن في قوله:

[٢١١] [ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ] إليَّ فـــهلّا نـــفسُ ليـــلى شـــفيعها (٢)

فرع

مشبهُ إذا مِن أسماء الزمان المستقبل كإذا لا يضاف إلّا إلى الجملة الفعليّة ـ قاله في «شرح الكافية» نقلاً عن سيبويه، واستحسنه ـ قال:

لو لا أنّ مِن المسموع ما جاء بخلافه كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُمْ بَـارِزُونَ ﴾ (٣)، انتهى (٤).

---

[٢١٠] البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل. والقائل: الفرزدق الشاعر المشهور.

(١) المعنى: «باهليٌّ» نسبةٌ إلى عشيرةٍ «حنظليّة» نسبةٌ إلى عشيرةٍ أُخرى «المَذرَّعُ» مَن أُمّه أشرفُ مِن أبيه ـ كناية عن أشرفيّة الحنظليّة ـ.

[٢١١] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه والقائل: قيس بن الملوّح العامريّ. وقيل: عبدالله بن الدمينة الخثعميّ وقال ابن عصفور: الصمة بن عبدالله القشيريّ.

(٢) المعنى: أُخبرتُ أنّ ليلى أرسلت إليّ شخصاً للشفاعة فلماذا نفس ليلى ما جائت للشفاعة.

الشاهد: في «فهلّا نفسُ ليلى» حيث إنّ اصله: «فهلّا كان الشأنُ نفسَ ليلى» فحذف كان مع اسمه ـ ضمير الشأن ـ.

(٣) سورة غافر، الآية ١٦. الشاهد: في إضافة «يوم» إلى الجملة الاسميّة «هم بارزون» مع أنّه يشبه «إذا» في الدلالة على الزمان المستقبل.

(٤) شرح الكافية ١: ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

وأجاب ولده عنها بأنّها ممّا نُزِّل فيه المستقبل لتحقُّق وقوعه منزلة الماضي، وحينئذٍ فاسمُ الزمان فيه ليس بمعنى إذا، بل بمعنى إذ، وهي تُضافُ إلى الجملتين [١][٢].

قال ابن هشام: ولم أرَ من صرّحَ بأنّ مُشبه إذا كمُشبه إذ، يُبنى ويُعرَبُ بالتّفصيل السابق، وقياسه عليه ظاهرٌ، ومنه ﴿ **هٰذا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ** ﴾ [٣] لأنّ المراد به المستقبل [٤]، انتهى [٥].

قلت: قد تقدّم نقلاً عنهم، الاستدلالُ به على مُشبه إذ، لأنّه ممّا نُزِّلَ فيه المستقبل لتحقّق وقوعه منزلة الماضي لاسيّما وفي أوّله ﴿ **قَالَ** ﴾ بلفظ الماضي [٦].

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِـلاَ ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

---

(١) إلى هنا كان الكلام في مُشبه «إذا» مِن جهة الجملة التي يضاف إليها، ومن هنا يكون الكلام في مشبه «إذا» مِن جهة الإعراب والبناء.

(٢) شرح ابن الناظم: ٣٩٢.

(٣) سورة المائدة، الآية ١١٩.

(٤) يعني: يجب قياس مُشبه «إذا» عليها، «ومنه» أي: وممّا يدلّ على أنّ مُشبه «إذا» يكون مثلها في الإعراب قوله تعالى: ﴿هٰذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ حيث إنّ «يوم» أُعرب لأنّه شبيهٌ بـ«إذا» لأنّ المراد به «يوم»: القيامة، وهي مُستقبلٌ، وليس بمعنى «إذا».

(٥) أوضح المسالك ٣: ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٦) أي: تقدّم ـ قبل صفحةٍ تقريباً ـ الاستدلال بهذا الكلام على أنّ «يوم» فيه مُشبهٌ بـ«إذ» لأنّ القيامة متحقِّقُ الوقوع، فكأنّه واقعٌ سابقاً وماضٍ، وعلى الخصوص قبله «قال». والآية هكذا ﴿قَالَ هٰذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾.

﴿لمفهم اثنين﴾ لفظاً ومعنًى أو معنًى فقط **﴿مُعرَّفٍ بلا تفرُّقِ﴾** بعطفٍ **﴿أُضيف كلتا وكِلا﴾** نحو: «جائني كلا الرَّجُلين»[(١)].

[٢١٢] و[إنّ للخير وللشرِّ مَدى] وكِلا ذلك وجهٌ وَقَبَلْ[(٢)]

ولا يضافان لِمفردٍ[(٣)] ولا لمنكَّرٍ ـ خلافاً للكوفيّين[(٤)] ـ ولا لمفرَّقٍ وشذّ:

[٢١٣] كِلا أخي وخليلي واجِدي عَضُداً

[في النائبات وإلمامِ المُلمَّاتِ][(٥)]

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

---

(١) فـ«الرجلين»: اثنان في اللفظ ـ لأنّه مثنّى ـ وفي المعنى ـ لأنّه دالٌّ على اثنين ـ ومعرفةٌ أيضاً بـ«أل»، ولم تفرّق بينهما بحرف العطف فلم يقل «رجلٌ ورجُلٌ».

[٢١٢] البيت من الرَّمَل والقائل: ابن الزّبعريّ الشاعر المشرك ثمّ المنافق كبني أميّة لعنهم الله.

(٢) المعنى: لكلّ واحدٍ من الخير والشرّ نهاية، وكلٌّ منهما محلُّ توجّه الناس إليه وإقبالهم عليه.

الشاهد: في إضافة «كِلا» إلى «ذلك» وهو مفردٌ لفظاً، ولكنّه مُثنًّى معنًى لأنّ المراد بـ«ذلك» هو الخير والشرّ.

(٣) فلا يقال: كِلا زيد.

(٤) حيث أجازوا إضافتهما إلى مثنًّى نكرة، كأن يقال: «كِلا رجلين».

[٢١٣] البيت من البسيط والقائل غير معلوم.

(٥) المعنى: أخَوَيَّ وخليليَّ كلاهما يجدانني عضُداً لأنفسهما في المشاكل وورود الأُمور الصعبة عليهما.

الشاهد: في إضافة «كِلا» إلى اثنين معرفتين وهما «أخي» و«خليلي».

﴿ولا تُضِف لمفردٍ مُعَرَّفٍ أيّاً﴾[١] بل أضفها إلى مثنًّى أو مجموعٍ مطلقاً[٢] أو مفردٍ مُنكَّرٍ[٣].

﴿وإن كرّرتها فأضِف﴾ إلى المفرد المعرَّفِ نحو:

[٢١٤] [فلئن لقيتكَ خاليَينِ لَتَعْلَمَنْ] أيّي وأيُّكَ فارسُ الأحزابِ[٤]

أَوْتَنْوِ الأَجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

﴿أو﴾ إن ﴿تنو الأجزاء﴾ فأضفها إليه[٥] نحو: «أيُّ زيدٍ حسنٌ» أي أيُّ أجزائه[٦].

﴿واخصُصَنْ بالمعرفة﴾ مع اشتراط ما سبق[٧] ﴿موصولةً أيًّا﴾ فلا تُضِفها إلى نكرةٍ ـ خلافاً لابن عصفور ـ نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٨] ﴿وبالعكس﴾ أيّ

---

(١) فلا يقال: «أيُّ زيدٍ قامَ؟».

(٢) أي: سواءٌ في ذلك النكرة والمعرفة.

(٣) فمثال المثنّى المعرَّف «أيّكما قام»، والمنكَّر «أيّ رجلين قاما»، ومثال الجمع المعرَّفِ «أيّكم قامَ»، والمنكَّرِ «أيّ رجالٍ قاموا»، ومثال المفرد المُنكَّرِ «أيّ رجلٍ قام».

[٢١٤] البيت من الكامل على العروض الصحيحة مع الضرب المقطوع. والقائل: غير معلوم.

(٤) المعنى: فلئن لقيتك والحال أنا وأنت خاليين أي: وحيدين لتعلمنّ آنذاك أيّ واحدٍ منّي ومنك فارس الأحزاب أي: الشجاع.

(٥) أي: إلى المفرد المعرَّف.

(٦) رأسه، أو يده، أو رجله، أو غيرها ـ مثلاً ـ.

(٧) مِن عدم إضافة «أيّ» إلى المفرد المعرَّفِ أبداً.

(٨) سورة مريم، الآية ٦٩.

الشاهد: في إضافة «أيّ» إلى المعرفة، وهي الضمير.

﴿الصِّفةُ﴾ والحال فلا يُضافان إلّا إلى نكرةٍ كـ«مررتُ بفارسٍ أيِّ فارسٍ» و«بزيدٍ أيَّ فارسٍ»(١).

وَإِنْ تَكُنْ شَـرْطاً أَوِ اسْـتِفْهَامَا ... فَـمُطْلَقاً كَـمِّلْ بِـهَا الْكَـلاَمَا

﴿وإن يكن شرطاً أواستفهاماً فمُطلقاً﴾ أي سواءٌ أُضيف إلى معرفةٍ أو نكرةٍ ﴿كمِّلْ بها الكلاما﴾(٢) نحو: ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾(٣)، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾(٤).

---

(١) الخلاصة: «أيُّ» الموصولة تضاف إلى المعرفة دون النكرة، سواءٌ كان المعرَّفُ مثنًّى أو مجموعاً، و«أيّ» التي هي صفة، أو حالٌ بعكس ذلك، فلا تضاف إلى المعرفة، بل إلى النكرة فقط، فـ«أيّ فارسٍ» صفةٌ لـ«فارس» الأوّل، و«أيّ فارس» حالٌ لـ«زيد»، وفيهما أُضيف «أيّ» إلى النكرة وهو «فارس».

(٢) يعني «أيُّ» الشرطيّة، «وأيُّ» الاستفهاميّة تضافان إلى النكرة والمعرفة مفرداً كان، أو مثنًّى، أو مجموعاً ـ إلّا المفرد المعرفة، فلا تضافان إليه ـ.

(٣) سورة القصص، الآية ٢٨. «أيّ» الشرطيّة أُضيف إلى المعرفة «الأجلين».

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٨٥. «أيُّ» الاستفهاميّة أُضيفَ إلى النكرة، «حديثٍ».

وإليك الأمثلة لِـ«أيٍّ» الشرطيّة، والاستفهاميّة:

أمثلة «أيّ» الشرطيّة: إضافتها إلى المثنّى المعرفة «أيّما الأجلين»، وإلى الجمع المعرَّفِ «أيُّ الرجالِ قاموا فلهم درهمٌ» وإلى المفرد المنكّرِ «أيُّ رجلٍ قام فله درهمٌ» وإلى المثنّى المنكّر «أيُّ رجلين قاما فلهما درهمٌ» وإلى الجمع المنكّرِ «أيُّ رجالٍ قاموا فلهم درهمٌ».

أمثلة «أيّ» الاستفهاميّة: إضافتها إلى المثنّى المعرَّف «أيّ الرجلين قام؟» وإلى الجمع المعرَّفِ «أيُّ الرجالِ قامَ؟» وإلى المفرد المنكّرِ «فبأيِّ حديثٍ) وإلى المثنّى المنكّرِ «أيّ رجلين قاما؟» وإلى الجمع المنكّرِ «أيّ رجالٍ قاموا؟».

فرع

إذا أُضيف أيٌّ إلى مثنًى معرفةٍ أُفردَ ضميرها أو إلى نكرةٍ طوبِقَ [١].

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَـدُنْ فَـجَرْ وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

﴿**والزموا إضافةً لَدُنْ**﴾ وهو ظرفٌ لأوّل غاية زمانٍ أو مكانٍ [٢] مبنيٌّ [٣] إلّا في لغةِ قيس ﴿**فَجَرَّ**﴾.

وإفرادها [٤] ﴿**ونصبُ غُدوةٍ بها**﴾ على التميز أو التشبيه بالمفعول به، أو اضمارُ كانَ واسمها، الوارد ﴿**عنهم نَدَرْ**﴾ [٥].

وكذا رفعها على إضمار كان كما حكاه الكوفيّون.

ويُعطَف على «غدوة» المنصوبة بالجرِّ لأنّه محلُّها، وجوّز الأخفشُ النصبَ.

---

(١) وهكذا الجمع، في المعرفة إفرادٌ للضمير، وفي النكرة مطابقةٌ، كالأمثلة المذكورة.

(٢) فالزمان نحو: «انتظرته لدن صباحِ الجمعة» والمكانْ نحو: «انتظرته لدُن حرمِ الحسينعليه السلام» أي: عند صباح الجمعة، وعند حرمِ الحسينعليه السلام.

(٣) وبنائه على السكون وقبيلةُ «قيس» تُعربُهُ.

(٤) «وإفرادها» مبتدأً، خبره «عنهم ندر» أي: قطعها عن الإضافة.

(٥) وهو قول الشاعر:

وما زالَ مُهْري مزجَرَ الكلب فيهم لدن غدوةً حتّى دنتْ لِغُرُوبِ

الشاهد: في نصب «غدوةً». والنصبُ إمّا على أنّ «غُدوةً» تميزٌ لـ«لدُن» أو شبيهٌ بالمفعول بِه لـ«لدن» أو خبرٌ لكان محذوفاً مع اسمها تقديره: لدن كان ذلك غدوةً «وهكذا» ندر رفعُ «غُدوةٌ» على إضمار «كان» تامّة قبلها أي: لدن كانت غدوةٌ.

قال المصنِّفُ: وهو بعيدٌ عن القياس [(١)].

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ   فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

﴿ومعَ﴾ اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ أو وقْتِهِ [(٢)] معربٌ إلّا في لغة ربيعة فيقولون **﴿مغْ﴾** بتسكين العين **﴿فيها﴾** بناءً وهو **﴿قليلٌ﴾** وقال سيبويه ضرورةً [(٣)]، ومنه:

[٢١٥] فَرِيشي منكمُ وهوايَ مَعْكُمْ   [وَإِنْ كانت زيارتكم لِماماً] [(٤)]

﴿ونُقِلَ﴾ في هذه الحالة **﴿فتحٌ وكسرٌ﴾** لعينها **﴿لسكونٍ يتّصل﴾** بها [(٥)].

مُستندُ الأوّل الخفّة. والثّاني الأصل في التقاء الساكنين.

---

(١) يعني: «غُدوة» المنصوبة يعطف عليها مجرورٌ، لأنّ محلّها مجرورٌ بإضافة «لدن» إليها، والأخفش أجاز النصب في المعطوف للعطف على اللفظ، لكن الناظم قال: نصبُ المعطوفِ بعيدٌ عن القياس، لأنّ الأصل في «غدوة» الجرُّ، فالذي يُعطف عليها يجب فيها الجرّ.

(٢) مكان الاجتماع نحو: «اللهُ معك» وزمانه نحو: «ضربتُهُ مع الصبح».

(٣) أي: سكون العين إنّما يكونُ في ضرورةِ الشعرِ فقط.

[٢١٥] البيت من الوافر والقائل: جرير بن عطيّة الخطيفيّ، شاعر هشام بن عبدالملك الكافر بن الكافر.

(٤) «الريش» كنايةٌ عن المال، «لِمام» أي قليل. المعنى: مالي منكم، وهواي معكم وإن كانت زيارتي لكم قليلة، فإنّ قلّة زيارتي لا تدلُّ على قلّة محبّتي.

الشاهد: في «مَعْكم» بسكون العين.

(٥) يعني: في حالةِ سكونِ العين: إذا اتّصلَ العين بساكنٍ، والتقى ساكنان نحو: و«إنّ الله لمع التّقين» حيث التقى العين والألف الساكنان، فنُقل عن العرب «فتح العين» وكسرها.

تتمّة

لا تنفكُّ «مع» عن الإضافة إلّا [إذا وقعَتْ] حالاً بمعنى جميع كقوله:

[٢١٦] بكَتْ عينيَ اليُسرى فلمّا زجَـرْتُها
عـن الجـهلِ بـعدَ الحِـلْم أسـبلتا مـعاً [١]

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً اَنْ عَدِمْتَ مَا   لَـهُ أُضِـيفَ نَـاوِياً مَـا عُـدِمَا

﴿واضمُمْ بِناءً﴾ وفاقاً للمبرّد **﴿غيراً اَنْ عَدِمتَ ما له أُضيفَ﴾** حالكونك **﴿ناوياً﴾** معنى **﴿ما عُدِما﴾**[٢] قال في «شرح الكافية»[٣]: لزوالِ المعارضِ للشَّبَهِ المقتضي للبناء وهو عدم الاستقلال بالمفهوميّة[٤].

قلت: وهي نظيرة أيٍّ، فيأتي في هذه ما قلته فيها، وهو وجود هذه العلّة فيما إذا

---

[٢١٦] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل الصمة بن عبدالله القشيريّ.

(١) المعنى بكت عينيَ اليسرى فلمّا منعتها عن البكاء جهلاً بعد الحلم جرت العينان معاً بالدموع. الشاهد: في «معاً» حيث قُطع عن الإضافة لأنّه حالٌ لفاعل «أسبلتا».

(٢) يعني: إذا قُطع «غير» عن الإضافة، فيجب نيّةُ المضاف إليه ـ أي: قطعهُ عن الإضافة لفظاً فقط لا معنًى ـ مع ضمِّ «غيرُ» لأنّه مبنيٌّ حينئذٍ.

(٣) شرح الكافية ١: ٤٣١.

(٤) «غير» بنفسه لا معنى له بدون أن يُضاف إلى شيءٍ، فهو غير مُستقلٍّ في إفادة معنًى، وعدم الاستقلال هذا يقتضي أن يكون مبنيّاً، لكنّ الإضافة التي هي من خصائص المعرباتِ جعلتهُ معرباً، فإذا قُطِع عن الإضافة فقد زال المانعُ عن بنائه.

لم يُنْوَ المضافُ إليه مع قولهم بإعرابها حينئذٍ [١].

فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش مِن كونها معربةً في هذه الحالة أيضاً [٢]، كما أجمعوا على أنّ فتحها في هذه الحالة مطلقاً، وضمّها مع التنوين الذي هو قليلٌ حركتا إعرابٍ [٣].

وشرط ابنُ هشام لجواز حذف ما يُضاف إليه أن يقع بعد ليسَ نحو «قبضتُ عشرةً ليس غير» أي: ليس المقبوض غير ذلك، أو: ليس غيرُ ذلك مقبوضاً [٤][٥].

وذكر ابن السرّاج في «الأُصول» [٦]، وغيره، وقوعها بعد لا [٧].

ثمّ بناؤها على الحركة لأنّ لها أصلاً في التمكُّن ولولاه لم يُفارقها البناءُ وكانت

---

(١) يعني: القطع عن الإضافة يقتضي رجوع «غير» إلى البناء، إذا قطع لفظاً ولكن المضاف إليه منويٌّ ـ فهو في الواقع مضافٌ لا مقطوعٌ عن الإضافة ـ فـ«غير» حينئذٍ يكون مثل «أيّ» إذا قُطعت عن الإضافة لفظاً، وكان المضافُ إليه في النيّةِ صار معرباً لأنّ المنويَّ كالمذكور.

(٢) كحالاتها الثلاث الأُخر التي هي فيها معربة، وهي:

١ ـ ما إذا لم يُنْوَ المضاف إليه أصلاً.

٢ ـ وما إذا نُويَ معنى المضاف إليه دون لفظه.

٣ ـ وما إذا كان المضاف إليه مذكوراً.

(٣) لا حركتا بناءٍ، فـ«غير» معربٌ في هذه الحالة التي نُويَ المضافُ إليه، لا مبنيٌّ.

(٤) «أو» هذه لبيان أنّه لا فرق بين أن يكون «غير» خبر ليس واسمها محذوفاً، أو بالعكس.

(٥) أوضح المسالك ٣: ١٥٢.

(٦) الأصول ٢٥: ١٤٢.

(٧) يقال: «قبضتُ عشرةً لا غير».

ضمّةً لئلّا يلتبس الإعراب بالبناء [١] ـ قاله في «شرح التسهيل» [٢].

وخرج بقوله «إن عدمتَ» ـ الخ ما إذا لم يُعدَم المضاف إليه [٣] وما إذا عُدِمَ ولم يُنْوَ، فإنّها حينئذٍ معربةٌ ـ وسيأتي تصريحه بهذه الحالة ـ وكذا إذا نُوِيَ لفظه دون معناه كما قاله في «شرح الكافية» [٤]. وأخرجه تقْييدي المَنْوِيَّ بالمعنى [٥].

قَبْلُ كَغَيْرُ بَـعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ۞ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

﴿قبلُ كغَيْرُ﴾ في جميع ما تقدّم، فيُبنى على الضمّ إذا حُذِفَ ما يُضاف إليه ونُوِيَ معناه نحو: ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾ [٦] دون ما إذا لم يُحذَف نحو: «جئتُ قبل العصر» [٧]، أو حذف ولم ينو نحو:

---

(١) يعني: إنّما كان بناؤها على الحركة لا على السكون لأنّ الأصلَ فيها الإعرابُ ـ لأنّها دائمُ الإضافة ـ ولولا هذا السبب لكان مبنيّاً دائماً لشباهتها بالحرف شباهةً معنويّةً، وإنّما كان بناؤه على الضمّة، لا على الفتحة أو الكسرة لأنّ «غير» في بعض حالاتِ إعرابها تكون مفتوحةً، أو مكسورةً بلا تنوين ـ كـ«لا غير» بالفتح، و«بغيرِ» بالكسر بنيّة معنى المضاف إليه ـ فلو بُنِيَ على الفتح أو الكسر، اشتبه حالةُ البناء بحالة الإعراب.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٢١ ـ ٢٨٥.

(٣) أي: كان مذكوراً.

(٤) شرح الكافية ١: ٤٣١.

(٥) أي: المضاف إليه المَنويُّ لفظه دون معناه أخرجه تقييد الشارح «ناوياً» الذي قالَه الناظم بـ«معنى» الذي ذكره الشارح.

(٦) سورة الروم، الآية ٤. أي: مِن قبل كلِّ شيءٍ، ومن بعد كُلِّ شيءٍ.

(٧) فـ«قبل» معربٌ لِذِكْر المضاف إليه «العصر». وعلامة إعرابه نصبُهُ بـ«جئتُ».

[٢١٧] فساغَ لي الشرابُ وكنتُ قَبْلاً   [أكادُ أغصُّ بالماءِ الحميم] (١)

أو نُويَ لفظُهُ نحو:

[٢١٨] ومِن قبلُ نادى كُلُّ مولى قرابةً

[فما عطفَتْ يوماً عليه العواطِفُ] (٢)

والأحسنُ فيها أيضاً وفيما بعدها (٣) ما اختاره الأخفش من الإعرابِ مطلقاً (٤).

ومِثلها أيضاً ﴿بعدُ﴾ فتُبنى وتُعربُ على التّفصيل المتقدِّم كالآية السابقة (٥) ونحو: «جئتُ بعد العصر»، وقُرِئَ «للّه الأمرُ مِن قبلٍ ومِن بَعْدٍ» (٦) وكذا ﴿حَسْبُ﴾

---

[٢١٧] البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضرب المشابه. والقائل: يزيد بن الصعق.

(١) المعنى: تهنَّئتُ بشرب الماء حالاً وقد كنت سابقاً لا أتهنّأ بالماء العذب. «أغصُّ» أي: لا أستطيعُ بَلْعَ الماء. الشاهد: في «قبلاً» حيث حُذفَ منه المضاف إليه، ولم يُقدَّر.

[٢١٨] البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه. والقائل: غير معلوم.

(٢) «المولى» هو السيّد والرئيس. «المعنى»: مِن قبل الحرب نادى كلُّ سيّدٍ قرابته لنصرته في الحرب ولكن في يومٍ من الأيّام ما عطفتِ العواطفُ على ذلك المولى والسيِّد. الشاهد: في «قبلُ» حيث حُذف منه المضاف إليه ـ وهو ـ الحرب ـ ولكنّه نُويَ لفظه أي: ومِن قبلِ الحربِ.

(٣) أي: في «قبل» وفي الأسماء التي تُذكَرُ بعدها وهي «بعد»، «حسبُ»، «أوّلُ»، «دون»، «الجهاتُ السِّتّ»، «على».   (٤) حتّى فيما إذا حُذفَ المضافُ إليه ونويَ معناه لا لفظه.

(٥) أي: «للّه الأمرُ مِن قبلُ ومِن بعدُ»، فـ«بعدُ» فيها مبنيٌّ على الضمّ لحذف المضاف إليه ونيّة معناه.

(٦) بجرِّ «قبل وبعد» على أن يكون معرباً، بحذف المضاف إليه ونيّة لفظه أي: مِن قبل الغَلَبِ، ومن بعد الغَلَبِ و«جئتُ بعدَ العصر» معربٌ أيضاً لذكر المضاف إليه، و«جئتُ قبلاً» معربٌ لقطعهِ عن الإضافة وعدم نيّةِ المضاف إليه لا لفظاً ولا معنًى.

نحو: «قبضتُ عشرةً فحسبُ» أي فحسبي ذلك، و«هذا حسبكَ مِن رجلٍ»(١).

و ﴿أوّلُ﴾ كما حكاه الفارسيُّ مِن قولهم: «ابدأ بذا مِن أوّلُ» بالضمِّ على نيّةِ معنى المضاف إليه والجرِّ على نيّة لفظه والفتح على ترك نيّته ومنع صرفه للوزنِ والوصفِ(٢).

﴿ودونُ(٣) والجهاتُ﴾ الستّ(٤) ﴿أيضاً﴾ نحو:

[٢١٩] [إذا أنا لم أُومنْ عليك] ولم يكن
لقاؤُكَ إلّا مِن وراءُ وراءُ(٥)

---

(١) «فحسبُ» مبنيٌّ على الضمِّ، لحذف المضاف إليه ونيّة معناه، و«حسبكَ» معربٌ لذكر المضاف إليه ـ الكاف ـ.

(٢) أي: غيرُ منصرفٍ لسببينِ: وزنُ الفعل لأنّه على وزنِ «أفعل»، «والوصف» لأنّ الأوّليّة، وصفٌ، ونحو «مِن أوّلِهِ» بالجرِّ مُعربٌ أيضاً لذكر المضاف إليه.

(٣) لها حالاتٌ أربع:

أ: ذكرُ المضاف إليه «جئتُ مع القوم ودونهم» أي: كنتُ آخر شخصٍ منهم. ب: قطعه عن الإضافة «جئتُ مع القوم ودوناً». ج: حذف المضاف إليه ونيّةُ لفظه «جئتُ مع القوم ودونَ» وهذه الثلاثة «دون» فيها معربٌ. د: حذفُ المضاف إليه ونيّةُ معناه «جئتُ مع القوم ودونُ»، و«دون» في هذه مبنيٌّ على الضمّ وعلى قولِ الأخفش معربٌ أيضاً.

(٤) وهي: «فوق) و«تحت» و«أمام» و«وراء» و«يمين» و«يسار».

[٢١٩] البيت من الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المحذوف. والقائل: عُتَيّ بن مالك العقيليّ ـ كما في لسان العرب ١٥: ٣٩٠ ـ.

(٥) المعنى: إذا أنا لا أكونُ مأموناً عليك ولم يكن مُيَسَّراً لي لقائك إلّا من البُعد فما حظّي منك؟ ⇐

وحكى الكسائيّ «أفَوْقَ تنامُ أم أسْفَلَ» بالنَّصْبِ (١) أي: أَفَوقَ هذا:

﴿وَعَلُ﴾ بمعنى الفوق نحو:

[٢٢٠] [ولقد سَددتُ عليكَ كُلَّ ثنيَّةٍ]

وأتيتُ فوقَ بني كُلَيبٍ مِنْ عَلُ (٢)

[٢٢١] [مكرّ مفرّ مُقبل مُدبر مَعاً]

كجُلْمودِ صخرٍ حطّهُ السّيلُ مِن عَلِ (٣)

وفُهِمَ مِن ذِكْرِ المصنّف لها (٤) جواز إضافتها لفظاً، وبه صرّح

⇐ الشاهد: في «مِن وراءُ وراءُ» حيث بُني «وراءُ» على الضمِّ لحذف المضاف إليه منه ونيّة معناهُ.

(١) في «فوق» و«أسفل» لأنّهما مُعربان إذ المضاف إليه وهو «هذا» لفظه منوِيٌّ.

[٢٢٠] البيت من الكامل والقائل الفرزدق.

(٢) «ثنيّة» هي العقبة الصعبةُ. المعنى: إنّي سددتُ عليكَ كُلَّ طريقٍ صعبٍ وبالخصوص كفيتك شرّ قبيلة بني كُلَيب فقد أتيتهم مِن أعلاهم، بحيث لا يتمكّنون من إيذائك.

الشاهد: في «عَلُ» بالبناء على الضمّ أي: من عليهم، وإنّما بني، لأنّ معنى المضاف إليه منويٌّ لا لفظه.

[٢٢١] البيت من الطويل والقائل: امرؤ القيس الشّاعر المشهور في المعلقة المشهورة.

(٣) «جُلْمود» هي الصخرة القويّة الملساء. المعنى: يصفُ فرسه بأنّه وَقْت الحرب كرّارٌ فلا يسبقه فرسٌ في الكرِّ، ووقت الفرارِ فرّارٌ بحيث لا يلحقه فرسٌ، مُقبلٌ في حالِ الإقبال، مُدبرٌ في حالِ الإدبارِ كصخرة قويّةٍ ملساء رمى بها السيلُ من العالي.

الشاهد: في «علِ» بالكسرِ معربٌ لقطعه عن الإضافة، أي: حطّهُ السيلُ مِن شيءٍ عالٍ.

(٤) يعني: لـ«عَلِ».

الجوهريّ [١] [٢] وخالفه ابن أبي الربيع.

وَأَعْـرَبُوا نَـصْباً إِذا مَـا نُكِّـرَا   قَبْلاً وَمَا مِـنْ بَـعْدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

﴿**وأعربوا نصباً**﴾ وجرّاً كما تقدّم ورفعاً [٣] ﴿**إذا مـا نُكّـرا**﴾ أي قُـطِعَ عـن الإضافة لفظاً ونيّةً ﴿**قبلاً وما مِن بعده**﴾ وقبله [٤] ﴿**قد ذُكرا**﴾.

وشمل ذلك «عَلُ» [٥] وبه صرّح بعضهم لكن قال ابن هشام: ما أظـنُّ نـصبها موجوداً [٦] [٧].

ثمّ هو على الظرفيّة في قبلُ وما بعده إلّا حسبُ فعلى الحاليّة [٨].

وذكر المصنّفُ أنّ أسماءَ الجهاتِ ما عدا «فوقُ» و«تحتُ» تـتصرَّفُ تـصرُّفاً

---

(١) الصحاح ٦: ٢٤٣٥ مادة «علا».

(٢) في «صحاح اللغة» قال: «يقال: أتيته مِن عَلِ الدارِ، بكسر اللّام أي مِن عالٍ، ولكنّ ابن أبي الربيع خالف الجوهري فقال: و«عَل» لا تستعمل مُضافةً لفظاً.

(٣) حسب العوامل التي تكون قبلها.

(٤) وهو «غيرُ» و«لَدُن» و«مَعَ».

(٥) فإنّه أيضاً إذا قُطع عن الإضافة لفظاً ونيّةً يكون معرباً حسب العوامل التي تكونُ قبله، و«عَلُ» أصله «على» أو «عَلَوَ» ـ على خلافٍ ـ حذف منه الحرفُ الأخيرُ مثل «يد» و«دَم» اللّذَيْن كان أصلهما «يَدَي» و«دَمَوَ».

(٦) أوضح المسالك ٣: ١٦٧.

(٧) أي: ما أظنّ أنّ في كلمات العرب يوجدُ «علاً» بالنصب.

(٨) مثلاً: إذا قيل «قلتُ لك أوّلاً» أو «ذهبتُ بعداً» أو «أتيتُ قبلاً» أو نحو ذلك فـ«أوّلاً» و«بعداً» و«قبلاً» كلٌّ منها ظرفٌ للفعل الذي قبله، وإذا قيل «قبضتُ عشرةً فحسب» يكون «حَسب» حالاً.

متوسِّطاً، وأنّ «دونُ» تتصرَّفُ تصرُّفاً نادراً[١].

وَمَا يَلي المُضَافَ يَأْتِي خَـلَفَا عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إِذَا مَا حُـذِفَا

﴿وما يلي المضاف﴾ أي المضاف إليه **﴿يأتي خَلَفاً عنهُ﴾** أي عن المضافِ في **﴿الإعرابِ﴾** والتذكير والتأنيث وغيرها **﴿إذا ما حُـذِفا﴾**[٢] نحو: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾[٣] أي أمرُ ربِّكَ، ﴿**وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ**﴾[٤] أي بدل شُكْرِ رزقكم.

يسقونَ من ورد البَريص عليهمُ بَرَدى يُصَفَّقُ بالرحيقِ السَّلْسَلِ[٥]

---

(١) فإذا كانت ظروفاً متصرِّفَةً احتمل أن يكونَ نصبُها لغير الظرفيّة، كالحاليّة، والشبه للمفعول به، ونحو ذلك، لأنّ الظرفَ المتصرِّفَ هو الذي يخرج عن الظرفيّة، ومعنى «متوسّطاً» أنّ خروجها عن الظرفيّة ليس كثيراً، ولا نادراً.

(٢) يعني: قد يُحذَفُ المضاف ويخلفه المضاف إليه، في الإعراب والتذكير، والتأنيث وغيرها كالإفراد، والتثنية والجمع، فيعربُ المضافُ إليه بإعرابِ المضاف، وإذا كان المضاف مؤنّثاً والمضافُ إليه مُذكّراً، يجري على المضاف إليه المُذَكَّر أحكامُ التأنيث مِن إرجاع ضمير المؤنّث إليه، ووصفه بالمؤنَّث ونحو ذلك. وإذا كان المضاف مذكّراً والمضافُ إليه مؤنّثاً يجري على المضاف إليه المؤنَّث أحكامُ التذكير، وهكذا.

(٣) سورة الفجر، الآية ٢٢. مِثالٌ لنيابة المضاف إليه عن المضاف في الرفع، لأنّ «أمرُ» مرفوعٌ حذف فنابَ عنه «ربّكَ» وصار مرفوعاً.

(٤) سورة الواقعة، الآية ٨٢. مثالٌ لنيابة المضاف إليه عن المضاف في النصب لأنّ «بدل» منصوبٌ حُذِفَ فناب عنه «رزقكم» وصار منصوباً.

(٥) «وَرَدَ» ماضٍ من الورود. «البريص» مكانٌ. «بردى» نهرٌ معروفٌ في دمشق الشام. «يُصَفَّق» حال من «بَرَدى». «الرحيق» الشراب الخالص. «السلسل» السهلُ الدخول في ⇐

أي ماءُ بردى وهو نهرٌ بدمشق.

[٢٢٢] [مرّت بنا في نسوةٍ خَولة] والمسكُ مِن أردانها نافحهْ[١]

أي: رائحته.

«إنّ هذين حرامٌ على ذكور أُمّتي»[٢] أي: استعمالها.

﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾[٣] أي: أهلها.

⇐ الحَلْق. المعنى إنّ أولاد جفنة يسقونَ مِن الماء الصافي الخالص السهل التناول شراباً كأنّه ماءُ بردى في برده ولذّته.

الشاهد: هذا البيت، مثالٌ لنيابة المضاف إليه المؤنّث، من المضاف المذكّر في التذكير، فـ«ماء» مذكّر، و«بردى» مؤنّث للألف المقصورة في آخره، عُومِلَ معاملةَ المذكّر لمّا ناب عن «ماء» بدليل «يُصَفَّقُ» الراجع إلى «بردى» فإنّه لم يقل «تُصفَّقُ» بالتأنيث.

[٢٢٢] البيت من السّريع والقائل غير معلوم.

(١) المعنى: مرّت بنا «خولةُ» ـ وهي امرأة ـ والحال أنّها كانت في ضمن نساءٍ ـ والمسكُ مِن أكمامها ساطعةٌ. الشاهد: هذا البيت مثالٌ لنيابة المضاف إليه المذكّر، عن المضاف المؤنّث في التأنيث، فـ«رائحة» مؤنّث و«المسك» مذكَّرٌ عوملَ معاملة المؤنّث لمّا ناب عن «رائحة» بدليل «نافحةٌ» الراجع إلى «المسكِ» فإنّه لم يقل «نافحٌ» بالتذكير.

(٢) حديث شريفٌ، إشارة إلى «الحرير» و«الذهب» وهذا مثالٌ لنيابة المضاف إليه المثنّى عن المضاف المفرد، فـ«استعمال» مفردٌ، و«هذين» مثنّى، عومل معاملة المفرد لمّا ناب عن المفرد ـ «استعمال» ـ بدليل «حرام» بالإفراد الراجع إلى «هذين» فإنّه لم يقل «حرامان».

(٣) سورة الكهف، الآية ٥٩ تقديره: وأهل تلك القرى، هذا مثالٌ لنيابة المضاف إليه غير العاقل عن المضاف العاقل، فـ«أهل» عاقلٌ، و«تلك القرى» غير عاقلٍ عوملَ معاملة ⇐

«تفرّقوا أيادي سَبا»[١] أي: مثلها.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

﴿وربّما جرّوا﴾ المضاف إليه ﴿الذي أبقَوا كما قد كان قبلَ حذفِ ما تقدّما﴾ وهو المضاف[٢] ﴿لكن﴾ لا مطلقا بل ﴿بشرطِ أن يكون ما حُذِفَ مماثلاً﴾ في اللفظ والمعنى ﴿لما عليه قد عُطِف﴾ أو مقابلاً له:

فالأوّل: نحو:

[٢٢٣] أكُلَّ امرِئٍ تحسبينَ امرءاً ... ونارٍ توقدّ بالليلِ ناراً[٣]

⇐ العاقل، لرجوع ضمير الجمع العاقل عليه، وهو «هم» مِن «أهلكناهم» ولو رجع الضمير إلى «القرى» نفسها لقيل «أهلكناها» كما في آياتٍ أُخرى.

(١) من الأمثال العربيّة، تقديره: مثل أيادي سبا وهو مثالٌ لنيابة المضاف إليه المعرفة عن المضاف النكرة، فـ«مِثل» نكرةٌ ولا يتعرّف بالإضافة، و«أيادي سبا» معرفةٌ عومل معاملة النكرة، فوقع حالاً للواو الضمير في «تفرّقوا»، والحال نكرةٌ.

(٢) أي: ربّما حذفوا المضاف، وأبقَوا المضاف إليه على جرّه.

[٢٢٣] البيت من المتقارب والقائل: ابن أبي دؤاد يخاطب جارية بن الحجّاج.

(٣) المعنى: هذا استفهام إنكاريٌّ أي: لا تحسبي كلَّ امرءٍ رجلاً، ولا تحسبي كلَّ نارٍ أُوجدت بالليل ناراً، كناية عن أنّ بعض الرجال ليسوا برجالٍ وإنّما هم أشباه الرجال، وبعض النار بالليل مصيدةٌ وليست ناراً للضيافة.

الشاهد: في «ونارٍ» تقديره: وكلّ نارٍ، حُذف المضاف «كُلّ» وبقي المضاف إليه «نارٍ» على جرّه، لأنّه معطوفٌ على «كُلِّ امرئٍ» وحيثُ إنّ «كُلَّ» المحذوف، في اللفظ والمعنى مثلُ المعطوف عليه، جاز حذفه وإبقاءُ المضاف إليه على جرّه.

والثاني: كقراءة بعضهم «تُريدون عرض الدنيا واللهُ يريدُ الآخرةِ»(١) أي باقي الآخرة ـ كذا قدّره ابنُ أبي الربيع(٢).

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَـيَبْقَى الأَوَّلُ ... كَـحَالِهِ إِذَا بِـهِ يَـتَّصِلُ
بِشَـرْطِ عَـطْفٍ وَإِضَـافَةٍ إِلَـى ... مِثْلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْتَ الأَوَّلاَ

﴿**ويُحذفُ الثاني فيبقى الأوّلُ**﴾ بلا تنوينٍ ﴿**كحاله إذا به يتّصلُ**(٣) **بشرطِ عطفٍ**﴾ على هذا المضاف ﴿**وإضافةٍ**﴾ لهذا المعطوف ﴿**إلى مثل الذي له أضفتَ الأوّلا**﴾(٤) كقولهم: «قطع الله يدَ ورجل من قالها» أي: يَدَ من قالها، ورِجْلَ مَن قالها(٥).

وقد يأتي ذلك مِن غير عطفٍ كما حكى الكسائيّ مِن قولهم «أفوقَ تنامُ

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٦٧. الشّاهد: في «الآخرة» تقديره: باقي الآخرة، فحذف المضاف «باقي» وبقي المضاف إليه «الآخرة» على جرِّه، لأنّ «باقي» المحذوف، مقابلٌ للمعطوف عليه المذكور «وهو: عرض» لأنّ «عرض» هو الشيء الزائل، و«باقي» مقابل الزائل.

(٢) ابن عقيل ٢: ٧٨.

(٣) يعني: وقد يُحذف المضاف إليه فيبقى المضاف بلا تنوينٍ كما كان في حين الاتصال بالمضاف إليه.

(٤) أي: بشرط أن يُعطف على هذا المضاف شيءٌ قد أُضيف ذلك الشيءُ إلى مثل المضاف إليه المحذوف.

(٥) فـ«يد» مضافٌ حُذف منه المضاف إليه وتقديره «يد من قالها»، ولكنّه عُطفَ عليه «رجل» الذي أُضيف إلى «مَن قالها» وهو مثل المضاف إليه المحذوف.

أم أسفلَ»[1].

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْه فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُولاً اَوْ ظَرْفاً أَجِـزْ ولم يُـعَبْ
فَـصْلُ يَـمِينٍ وَاضْـطِرَاراً وُجِـدَا   بِأَجْـنَبِيٍّ أَوْ بِـنَعْتٍ أَوْ نِـدَا

﴿فصل مضافٍ﴾ بالنصب مفعولُ أجِزْ ﴿شبهِ فعلٍ﴾ صفةُ مضافٍ، أي: مصدرٌ واسمُ فاعلٍ ﴿ما نصبَ﴾ ذلك المضافُ عن المضافِ إليه، فاعلُ فصلَ ﴿مفعولاً﴾ تمييزٌ ﴿أو ظرفاً أجِزْ﴾[2]. المعنى:

أجز أن يفصل الذي نصبه المضاف على المفعوليّة أو الظرفيّة بينه وبين المضاف إليه كقِراءة ابن عامر «قتلَ أولادَهُمْ شُركائِهِمْ»[3].

وقول بعضهم: «تركُ يوماً نفسك وهواها سعيٌ في رداها»[4].

---

(١) بنصبِ «فوق» و«أسفل» حُذف عنهما المضاف إليه وبقي المضاف على نصبه كما لو كان المضاف إليه مذكوراً مع أنّه لم يُعطف عليهما مضافٌ إلى مضافٍ إليه مثل المحذوف وتقدير المثال هكذا: «أفوقَ هذا تنام أم أسفلَ هذا».

(٢) التقديم والتأخير في هذا البيت لضرورةِ الشعر، وأصله هكذا: أجِزْ فصل ما نصبه المضاف على المفعوليّة بين المضاف وبين المضاف إليه.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٣٧ ـ على قرائة نصبِ «أولادَهُمْ» وجرّ «شُركائِهم» لكنّ القرائة المشهورة بجرِّ «أولادهم» ورفعِ «شُركائهمْ» ـ هذا مثالٌ لكون المضاف المفصول عن المضاف إليه مصدراً، والفاصل مفعولاً للمضاف «قتلَ» مصدرٌ مضافٌ «شركائهم» مضافٌ إليه، فصل بينهما «أولادهم» وهو مفعولٌ لقتل.

(٤) من الأمثلة العربيّة، مثالٌ لكون المضاف المفصول عن المضاف إليه مصدراً، والفاصل ظرفاً للمضاف «تركُ» مصدرٌ مضافٌ «نفسكَ» ـ بالجرّ ـ مضافٌ إليه، فَصَلَ بينهما «يوماً» وهو ظرفٌ لترك.

وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُله ﴾ (١).

وقوله ﷺ: «هل أنتم (٢) تاركوا لي صاحبي» (٣).

وقول الشاعر:

[٢٢٤] [فَرِشْنِي بِخيرٍ لا أكُونَنْ وَمِدْحَتي]
كناحِتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ (٤)

﴿ولم يَعُبْ فصلُ يمينٍ﴾ حكى الكسائيُّ «هذا غلامُ واللهِ زيد» (٥) ﴿واضطراراً وُجِدا﴾ الفصلُ ﴿بأجنبيٍّ﴾ من المضاف كقوله:

---

(١) سورة إبراهيم، الآية ٤٧. على قراءة نصب «وعده» وجرّ «رسُلِهِ» لكنّ القراءة المشهورة بجرِّ «وعده» ونصبِ «رُسله» ـ وهذا مثالٌ لكون المضاف المفصول عن المضاف إليه اسم فاعلٍ، والفاصل مفعولاً للمضاف «مُخلف» اسمُ فاعلٍ مضافٌ «رسلِهِ» ـ بالجرّ ـ مضافٌ إليه فصل بينهما «وعدَهُ» ـ بالنصب ـ وهو مفعولٌ لمخلف.

(٢) والحديث موضوع، وضعه بنو أميّة.

(٣) هذا مثالٌ لكون المضاف المفصول عن المضاف إليه، اسم فاعلٍ والفاصل شبه ظرفٍ للمضاف «تاركوا» اسمُ فاعلٍ مضافٌ «صاحبي» مضافٌ إليه فصل بينهما «إليَّ» وهو جارٌ ومجرورٌ.

[٢٢٤] البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المحذوف والقائل غير معلوم.

(٤) المعنى: فأصلح حالي بالخير حتّى لا يكونَ مدحي لك مثل ناحتٍ ينحتُ يوماً صخرةً بالعَسيل «وهو مكنسة العطّارين من الرِّيش».

الشاهد: هذا مثالٌ لكون المضاف المفصول عن المضاف إليه اسم فاعلٍ والفاصل ظرفاً للمضاف «ناحت» اسم فاعلٍ مضافٌ «صخرةٍ» مضافٌ إليه، فصل بينهما «يوماً» وهو ظرفٌ للمضاف.

(٥) «غلام» مضافٌ «زيد» مضافٌ إليه، فصل بينهما «والله».

[٢٢٥] ما إن وجدنا للهوى مِن طِبِّ   ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صَبِّ (١)

وقوله:

[٢٢٦] أنجبَ أيّامَ والداهُ به   إذ نجلاهُ فنعْمَ ما نجلاه (٢)

وقوله:

---

[٢٢٥] البيت من الرَّجَز والقائل: غير معلومٍ.

(١) «طبٍّ» أي: علاجٌ، «قهرَ» أي: غلبةٌ، «وجدٌ» هو شدّةُ الشوقِ، «صبٍّ» العاشق. المعنى: ماوجدنا لهوى النفس علاجاً، ولا ذهب عنّا غلبةُ شدّة الشوقِ التي يبتلي بها الشخصُ العاشق.

الشاهد: في فصل الأجنبي «وجدٌ» بين المضاف «قهرَ» وبين المضاف إليه «صَبٍّ»: «المراد من الأجنبي في المقام ما كان معمولاً لغير المضاف، لا الأجنبي بالمعنى الذي يُذكَرُ في بيان الفرق بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل، فإنّه لا معنى له في هذا المقام، صرّح بذلك ابن هشام وغيره، فلا يصحّ قول الشارح في مقام الاستشهاد كقوله:

ما إن وجدنا للهوى من طِبِّ   ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صبِّ

إذ «الوجد» الفاصل بين المتضايفين في البيت فاعلٌ للمضاف أعني «القهر» كما صرّح به أيضاً ابن هشام وغيره.

[٢٢٦] البيت من المنسرح والقائل: الأعشى الشاعر المشهور.

(٢) المعنى: أولده والداه نجيباً إذ أولداه فنعمَ نجلاً أولداه. الشاهد: في فصل الأجنبي «والداه به» بين المضاف «أيّام» وبين المضاف إليه «إذ نجلاه» لضرورة الشعر، وإنّما كان ذلك أجنبيّاً لعدم كونه معمولاً للمضاف، وهذا مثالٌ لفصل الفاعل، لأنّ «والداه» فاعلٌ لـ«أنجب».

[٢٢٧] تسقي امتياحاً نَدَى المِسواكَ ريقتِها

[كما تضمَّن ماءَ المُزنةِ الرَّصَفُ] (١)

وقوله:

[٢٢٨] كما خُطَّ الكتاب بكفِّ يوماً يهوديٍّ [يُقاربُ أو يزيلُ] (٢)

﴿أو بنعتٍ﴾ نحو:

---

[٢٢٧] البيت من البسيط والقائل: جرير بن عطيّة الخطفيّ.

(١) «امتياحاً» أي حال الاستياك، «ندى» الرطوبة، «المزنة» المطر، «الرصفُ» الصخور التي ترصفها ماءُ السيل. المعنى: إنّ أُمّ عمروٍ تسقي رطوبة مسواكها حال استياكها ريقتها كما يتضمّن ماءُ المطر ـ السيلُ ـ الصخورَ.

كناية عن صفاء أسنانها، وعذوبة ريقها.

الشاهد: في فصل الأجنبي «المسواك» بين المضاف «ندى» وبين المضاف إليه «ريقتها» للضرورة، وليس «المسواك» معمولاً للمضاف حتّى لا يكون أجنبيّاً، وهذا مثالٌ لفصل المفعول، لأنّ «المسواك» مفعولٌ ثانٍ لـ«تسقي» ومفعوله الأوّل «ندى» وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه، راجعٌ إلى السابق. والتقدير هكذا: تسقي امتياحاً ندى ريقتها المسواك.

[٢٢٨] البيت من الوافر والقائل: أبو حية النميريّ.

(٢) المعنى: كانت تلك البيوت منظّمة البُعد بعضها عن بعضٍ كما يكتب اليهوديُّ الكتاب إذ يقارب بين الكلمات بميزانٍ أو يباعد بينها بميزانٍ.

الشاهد: في فصل الأجنبيّ «يوماً» بين المضاف «كفّ» وبين المضاف إليه «يهوديّ» للضرورة، وهذا مثالٌ لفصل الظرف، والتقدير هكذا: كما خُطّ الكتابُ بكفِّ يهوديٍّ يوماً.

[٢٢٩] [نَجَوْتَ وقد بلَّ المراديُّ سيفه]

مِـن ابــن أبـي شـيخِ الأبـطحِ طـالبِ [(١)]

﴿أو نِدا﴾ مثّل له في «شرح الكافية» [(٢)] بقوله:

[٢٣٠] كأنّ بِـرذَونَ أبـا عِـصامِ زيـدٍ حـمارٌ دُقَّ بـاللّجامِ [(٣)]

ويحتمل أن يكون على لغة إجراء أب بالألف على كلّ حالٍ [(٤)] وزَيْد بدل منه أو عطف بيان ـ قاله ابن هشام.

---

[٢٢٩] البيت من الطويل والقائل غير معلومٍ إلّا أنّه خاطب به ابن هند العاهرة معاوية الكافر بن الكافر ـ لعنهما الله ـ والتاء من «نجوت» مفتوح بصيغة الخطاب المذكّر وقد نصّ على ذلك ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية قائلاً: كقول الشّاعر يخاطب معاوية. راجع: شرح التسهيل ٣: ٢٧٥، شرح الكافية ١: ٤٤٢.

(١) المعنى: نجوت من الموت والحال قد بلّل ابن ملجم المراديّ سيفه من عليّ بن أبي طالب شيخ الأباطح، أي شيخ مكّة وما والاها.

الشاهد: في فصل النعت «شيخ الأباطح» بين المضاف «أبي» وبين المضاف إليه «طالب» للضرورة، وأصله التأخّر هكذا: مِن ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(٢) شرح الكافية ١: ٤٤٤.

[٢٣٠] البيت من الرَّجَز والقائل: غير معلوم.

(٣) «برذون» فرسٌ غير أصيل. المعنى: كأنّ برذون زيدٍ يا أبا عصامٍ هو حمارٌ ألجم، لا كأنّه فرسٌ. الشاهد: في فصل المنادى «أبا عصامٍ» أي: يا أبا عصامٍ بين المضاف «برذون» وبين المضاف إليه «زيدٍ»، والتقدير هكذا: كأنّ برذون زيدٍ يا أبا عصامِ.

(٤) فيكون «أبا عصامٍ» هو المضاف إليه.

تتمّة

من الفواصل: إمّا، قاله في «الكافية»(١) والفصل بها مُغتفَرٌ كقوله:

[٢٣١] هما خُطّتا إمّا إسارٍ ومِنّةٍ   وإمّا دَمٍ والموتُ بالُحرِّ أجْدَرُ(٢)

فصل

في [المضاف إلى ياء المتكلّم]

الصحيح، أنّه معربٌ ـ خِلافاً لابن الخشّاب والجرجاني في قولهما: «إنّه مبنيٌّ لإضافته إلى غير متمكّنٍ» ـ لإعراب المضاف إلى الكافِ والهاء، والمثنّى المضاف إلى الياء(٣).

ولبعضهم في قوله: إنّه ليس بمبنيٍّ لعدم الشَّبَه ولا مُعربٍ لعدم تغيُّرِ حركته(٤).

---

(١) شرح الكافية ١: ٤٤٤.

[٢٣١] البيت من الطّويل والقائل: تأبّط شراً.

(٢) المعنى: أمامَنا طريقان: إمّا يأسروننا ثمّ يمنّون علينا بفكّ الأسر وإمّا يقتلوننا، والموت للإنسان الحرّ أحسن من الأسر والمَنّ.

الشاهد: في فصلِ «إمّا» بين المضاف «خُطّتا» وبين المضاف إليه «إسارٍ».

(٣) مثل «غلامه» و«غلامك» و«غلاميَّ».

(٤) الحاصل: القول بأنّ المضاف إلى ياء المتكلّم مبنيٌّ ـ لأنّ ياء المتكلّم لا تتغيّر بالعوامل ـ خطأ، إذ المضاف إلى الهاء والكاف معربٌ مع أنّ الهاء والكاف لا تتغيّران بالعوامل، وكذلك المثنّى المضاف إلى ياء المتكلّم معربٌ مع أنّ الياء غير متمكّنةٍ. وكذلك القول بأنّ ⇐

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا ٱكْسِرْ إِذَا ‌ ‌ لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً كَرَامٍ وَقَذَا
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي ‌ ‌ جَمِيعُهَا ٱلْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا ٱحْتُذِي

﴿آخرَ ما أُضيف لليا ٱكْسِر إذا لم يكُ معتلاً﴾ أو جارياً مجراه [1] كصاحِبي وغلامي وظَبيي ودَلْوي [2].

ولك حينئذٍ في الياء:

الفتحُ. والسكونُ.

وحذفُها [3] لدلالة الكسر عليها نحو:

[٢٣٢] خليلِ أملَكُ منّي [بالذي كسبتْ]
يـدي ومـاليَ فـيما يـقتني طَـمَعٌ [4]

⇐ المضاف إلى ياء المتكلّم لا معربٌ ولا مبنيٌّ أيضاً خطأ لأنّ عدم تغيّر آخره لوجود المانع وهو لزوم كَوْنِ ما قبل الياء مكسوراً دائماً، ولولا هذا المانع لتغيّر آخرهُ بالعوامل.

(١) أي: جارياً مجرى غير المعتلّ، وهو الذي كان آخرهُ حرفَ علّةٍ وقبله ساكنٌ، فإنّه كالصحيح في أنّ آخره يكسر لدى الإضافة إلى الياء، إذ الحركة على حرف العلّة لا تثقل إذا كان قبلها ساكن.

(٢) «صاحبي وغلامي» مثالٌ للصحيح، «ظَبيي» و«دلوي» مثالٌ للمعتلّ الجاري مجرى الصحيح، الأوّل معتلُّ الياء، والثاني معتلُّ الواو.

(٣) فتقول «غُلاميَ»، «غلاميْ»، «غُلامِ».

[٢٣٢] البيت من البسيط والقائل غير معلوم.

(٤) المعنى: صديقي هو أملكُ منّي بما أكسبه أنا، ولست أطمع فيما يكسبه هو ويعطيني. الشاهد: في «خليل» بكسر اللام الثانية، فأصله «خليلي» حُذف الياءُ لدلالة الكسر عليها.

وفتحُ ما وَلِيَتْهُ لتُقْلَب أَلِفاً (١) نحو:

[٢٣٣] [أطوفُ ما أطوفُ] ثُمَّ آوي إلى أُمّـا [ويُـرويني النَّـقيعُ] (٢)

وحذفُ الألف وإبقاءُ الفتح نحو (٣):

[٢٣٤] ولستُ بـمُدْرِكٍ مـا فـاتَ مِـنّي بِـلَهْفَ ولا بِـلَيْتَ ولا لو آنّـي (٤)

فإن يكُ معتلّاً **﴿كَرامٍ وقَذا﴾** (٥) **أو يَكُ﴾** مثنًّى أو مجموعاً ـ جمع سلامةٍ (٦) ـ **﴿كابنَيْنِ وزَيْدِينَ فذي جميعها الياءُ﴾** المضاف إليها **﴿بعدُ﴾** بالضمِّ (٧)

---

(١) أي: ويجوز فتحُ الحرف الذي وقع ياءُ المتكلِّم بعدها، فتُقلبُ ياءُ المتكلّم إلى الألف.

[٢٣٣] البيت من الوافر والقائل: نفيع بن جرموز.

(٢) «أطوفُ» أسيرُ، «النّقعُ» اللّبنُ المشوب بماءٍ. المعنى: أسيرُ ما أسيرُ ثمّ أرجعُ إلى أُمِّي وتُشربني اللَّبَن. الشاهد: في «أُمّا» أصله: أُمِّي، فتحت الميم الثانية، فقُلب الياء ألفاً وصار «أُمّا».

(٣) أي: ويجوز حذفُ الألف ـ المنقلبة عن الياء ـ وإبقاءُ الفتح في الحرف الذي قبل الياء.

[٢٣٤] البيت من الوافر والقائل: غير معلوم.

(٤) المعنى: لست أحصلُ على ما فات منّي بكلماتِ التمنّي مثل «لهفي» و«ليتَ» و«لو أنّي كنت كذا». الشاهد: في «بلهف، وبلَيْتَ» أصلهما «لهفي، وليتني» ففتح الفاء، والنون فانقلب الياءُ ألفاً فصارا «لهفا، وليتا» ـ بحذف نون الوقاية أيضاً ـ ثمّ حُذف منهما الألفُ، فصارا «لهفَ، ولَيْتَ».

(٥) منقوصٌ، والثاني مقصورٌ، فيقال فيهما عند الإضافة إلى ياء المتكلّم «راميَّ، وقذايَ».

(٦) فإنّهما يجريان مجرى المعتلِّ، لأنّ ما قبل الياء فيهما متحرِّكٌ، فتثقل الحركة على الياء.

(٧) إنّما قال «بالضمّ» أي: مقطوعاً عن الإضافة مع نيّة معناها، حتّى لا يتخيّل أنّه أُضيف إلى «فتحها».

﴿**فتحُها**﴾[(١)] وسكونُ الياء التي في آخر المضاف ﴿**اختُذِي**﴾[(٢)] ثمّ في ذلك تفصيلٌ.

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهِنْ

﴿**و**﴾ ذلك أنّه ﴿**تُدغَمُ الياءُ**﴾ التي في آخر المضافِ ﴿**فيه**﴾ أي في الياء المضاف إليه نحو «جاءني قاضيَّ»[(٣)] و«رأيتُ قاضيَّ» و«غلاميَّ» و«زَيْدِيَّ» و«مررتُ بقاضِيَّ» و«غُلامِيَّ» و«زَيْدِيَّ»[(٤)].

﴿**والواو**﴾ تُدغَمُ فيه أيضاً بعد قلبها ياءاً نحو:

[٢٣٥] أودى بَنِيَّ [وأعقبوني حسرةً ... بعد الرقاد وعبرةً لا تُقلَعُ][(٥)]

﴿**وإن ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسرهُ يَهِنْ**﴾[(٦)] وإن فُتح سابقه فأبقه نحو «هؤلاء مُصْطَفَيَّ».

---

(١) أي: فتحُ ياءِ المتكلِّم.

(٢) أي: انتُخِبَ واختير.

(٣) هذا مثالٌ للرفع فقط، وإنّما لم يذكر المثنّى والجمع المرفوعين لأنّهما حالة الرفع ليسا بالياء.

(٤) في جميع الأمثلة «الياء» مدغمةٌ ومفتوحةٌ.

[٢٣٥] البيت من الكامل والقائل: أبو ذؤيب الهذليّ ذؤابة المراثي.

(٥) «أودى»، هلك، «الرقاد» النوم. المعنى: هلك أولادي وصار عقب هلاكهم لي حسرة بعد نوم الراحة وعبرة لا تنقلع.

الشاهد: في «بنيَّ» أصله: بنويَ، قُلبت الواو ياءاً، وأُدغمت الياءُ في الياء.

(٦) كما في «بَنُويَ» الذي كانت ما قبل الواو مضمومةً، فكُسرتْ.

وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ   هُـذَيْلٍ انْـقِلَابُهَا يَـاءً حَسَـنْ

﴿وألفاً سَلِّمْ﴾ نحو: محيايَ وعصايَ وغُلاماي َ(١).

وسلامة الألف التي في المثنّى في لغة الجميع.

﴿و﴾ التي ﴿في المقصور عن هُذيلٍ انقلابُها ياءاً حَسَن﴾ نحو:

[٢٣٦] * سَبَقُوا هَوَيَّ (٢) *

خاتمة

المستعملُ في إضافة «أبٍ، وأخٍ، وحَمٍ، وهَنٍ» إلى الياء: «أبي، وأخي، وحَمي، وهَني».

وأجاز المبرّدُ «أبيّ» بِرَدِّ اللّامِ (٣) وفي «فَمٍ»: «فيّ» وقلَّ «فمي».

وأجاز الفرّاءُ في «ذي»: «ذيّ».

وصحَّحوا (٤) أنّها لا تُضافُ إلى مُضمرٍ أصلاً.

---

(١) الأوّل مثالٌ للألف بعد الياء، والثاني للألف المقصورة، والثالث لألفِ المثنّى، فلم تُقْلَب الألف ياءاً ولم تَصِر «محيَيَّ، وعَصَيَّ، وغُلامَيَّ».

[٢٣٦] الشاهد جزء من مصراعٍ من الكامل والقائل: أو ذؤيب الهذلي ذؤابة المراثي. وتمامه:

سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم   فتخرّموا ولكلّ جنبٍ مصرعُ

(٢) أصله: هوايَ، قُلبتِ الألف ياءاً، وأُدغمتِ الياءُ في الياءِ.

(٣) أي: لامُ الفعل، لأنّ هذه الأسماء ثلاثيّةٌ في الأصل «أبو»، «أخو»، «حمو»، «هَنو».

(٤) أي: حكموا بصحّةِ أن لا تُضافَ إلى الضمير أصلاً.

باب [إعمال المصدر]

وفيه إعمالُ اسمهِ (١).

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافاً اَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ ... مَحَلَّهُ وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

﴿بفعله المصدرَ أَلْحِقْ في العملْ﴾(٢) سواءٌ كان ﴿مُضافاً﴾ وهو أكثر ﴿أو مجرَّداً﴾ ومُنوَّناً وهو أقيَس ﴿أو معَ أَلْ﴾ وهو أندَر(٣).

ثمّ إنّه لا يعمل مطلقاً بل ﴿إن كان﴾ غير مُضْمَرٍ ولا محدودٍ ولا مجموعٍ(٤) وكان ﴿فعلٌ مع أنْ أوْ﴾ مع ﴿ما﴾ المصدريّة ﴿يحلُّ محلَّهُ﴾(٥) نحو: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ

---

(١) أي: اسمُ المصدر، والفرق بين «المصدر» وبين «اسم المصدر»: أنّ المصدر هو نفسُ الفعل الصادر عن الفاعل مثلَ «التسبيح» فإنّ نفس ما يفعله المسبِّح «تسبيح» ـ أي: تنزيهٌ ـ و«اسمُ المصدر» هو اسمٌ لهذا الفعل مثلَ «سبحان» فإنّه اسمٌ للتسبيح.

(٢) فإن كان الفعلُ لازماً كان المصدر أيضاً لازماً مثلَ «قامَ، وقيام» وإن كان الفعل متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ كان المصدرُ كذلك، مثل «أكرم، وإكرام» وإن كان الفعل متعدِّياً إلى اثنين كان المصدر كذلك، مثل «عَلِمَ، وعِلْم» وإن كان الفعل متعدِّياً إلى ثلاثة مفاعيل، كان المصدر كذلك، مثل «أعلمَ، وإعلام».

(٣) أمثلتها: «ضرب زيدٍ» و«ضَرْبٌ» و«الضَّرْب».

(٤) أي: الضميرُ الراجع إلى مصدرٍ لا يعمل، وكذا المصدر المحدود ـ بالوحدة، أو الأكثر ـ لا يعمل، وكذا جمعُ المصدر لا يعمل.

(٥) يعني: يُشترط في عمل المصدر ـ سواءٌ كان مضافاً، أو منوّناً، أو مع ألْ ـ أن يصحّ حلولُ فعله مع «أنْ» أوْ مع «ما» محلّه، وذلك لأنّ المصدر إنّما يعملُ لمشابهته باسم الفاعل الذي ⇐

النَّاسَ﴾ (١) ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾ (٢).

[٢٣٧] ضـعيفُ النكـايةِ أعـداءَهُ [يخالُ الفرار يُـراخـي الأجَـلْ] (٣)

بخلافِ المضمر نـحو: «ضربُكَ المسيءَ حسنٌ وهو المحسن قبيحٌ» (٤) والمحدود نحو: «عجبتُ مِن ضربتكَ زيداً» (٥) وشذّ:

[٢٣٨] يُحايي به الجَلْدُ الذي هـو حـازمٌ
بـضربةِ كـفَّيهِ المـلا نـفسَ راكبِ (٦)

⇐ يعملُ لمشابهته بالفعل، وحيثُ إنّ عمله لمشابهته بشبيه الفعل كان ضعيفاً في العمل، فإذا كان مُضافاً، أو منوَّناً، أو مع ألْ ـ وهذه كلّها من علائم الاسم ـ اشتدَّ ضعفه في العمل، فوجبَ أنْ يَصحَّ حلولُ فعله محلَّهُ لتقوية الشَّبَه، حتّى يعمل.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٥١. الشاهد: في «دفع» مصدرٌ مضافٌ إلى «الله» عمل ونصب «الناس» لصحّة حلول فعله مع «أن» محلّه، فالمعنى: ولولا أنْ دَفَعَ اللهُ النَّاسَ.

(٢) سورة البلد، الآيتان ١٤ ـ ١٥. الشاهد: في «إطعامٌ» مصدرٌ منوّنٌ عمل ونصب «يتيماً» لصحّة حلول فعله مع «أنْ» محلّه، فالمعنى: أو أنْ يُطعم في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً.

[٢٣٧] البيت من المتقارب والقائل: غير معلوم.

(٣) «المعنى»: هذا الشخص ضعيفُ النكاية لأعدائه ويتصوّر أنّ الفرار يؤخِّرُ الأجل. «الشاهد» في «النكاية» مصدرٌ مع ألْ عمل ونصب «أعدائه» لصحّة حلول فعله مع «ما» محلّه فالمعنى: ضعيفٌ ما يُنكي به أعدائَهُ.

(٤) الشاهد في «هو» الراجع إلى المصدر «ضربكَ» فإنّه لا يعملُ النصبَ في «المُحسن».

(٥) الشاهد: في «ضربتك» حيث فيه تاء الوحدة، فإنّه لا يعملُ النصبَ في «زيد».

[٢٣٨] البيت من الطويل والقائل: غير معلوم.

(٦) يمدح الشخص الذي كان معه ماءٌ فدفع الماءَ لعطشانٍ وأحياهُ وتيمّم بدلاً عن الوضوء.

⇐

والمجموعِ، وشذَّ «تركته بملاحِسِ البقر أولادها»(١).

﴿ولاسمِ مصدرٍ﴾ وهو الاسم الدالّ على الحدث غير الجاري على الفعل(٢) إن كان غير عَلَمٍ ولا ميميٍّ **﴿عَمَل﴾** عند الكوفيّين والبغداديّين نحو:

[٢٣٩] [أكُفْراً بعد ردِّ الموتِ عنِّي] وبعد عطائكَ المائةَ الرِّتاعا(٣)

فإن كان عَلَماً كسبحانَ للتسبيح وفجارِ وحمادِ للفجرة والمحمدةِ فلا عمل له بالإجماع(٤) أو ميماً فكالمصدر بالإجماع(٥) نحو:

⇐ «الملا» يعني: التراب. المعنى: يُحْيِيْ بالماء، الشخصُ الجلدُ الذي هو حازمٌ بالتيمّم بالأرض، نَفْسَ شخصٍ راكبٍ عطشان. الشاهد: في «بضربة» حيث إنّه نصب «الملا» على المفعوليّة، مع أنّه للمرّة.

(١) المعنى: تركته في صحراءٍ لا ماء فيها ولا كلأ. الشاهد: في أنّ «ملاحِس» مع أنّه جَمْعُ المصدر نصبتْ «أولادها».

(٢) أي: لم يوجد فيه جميع حروف الفعل، فإنّ المصدر هو الذي يوجدُ فيه جميعُ حروفِ الفعل، واسم المصدر ما فقد بعض الحروف، و«عطاء» هكذا لأنّه فاقدٌ للهمزة التي في أوّل «أعطى».

[٢٣٩] البيت من الوافر والقائل: القطامي الشاعر المعروف يمدح بها زفر بن الحارث الكلابيّ.

(٣) «الرتاع» التي ترتعُ من الإبل. المعنى: هل أكفرُ كفراناً بعد ردّكَ الموت عنّي وبعد إعطائك لي مأةً من الإبل التي ترتع. الشاهد: في «عطاء» حيث عمل ونصب «المأة» و«الرتاعا» نعتٌ لمأة، مع أنّ «عطاء» اسمُ مصدرٍ، وليس عَلَماً، ولا ميميّاً.

(٤) «سبحان» عَلَمٌ لجنس التسبيح، و«فجار» عَلَمٌ لجنس الفجور و«حماد» علمٌ لجنس الحمد، وهذه لا تعمل، لا يقال «سبحانَ زيداً» ولا «فجار زيدٌ عملاً» ولا «حماد زيدٌ عمراً».

(٥) يعني: إذا كان اسم المصدر في أوّله ميماً زائدةً فيعمل كالمصدر الميميّ.

[٢٤٠] أظُـلَيْمُ إنّ مـصابكم رجـلاً أهـدى السـلامَ تـحيَّةً ظُـلْمُ [(١)]

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّـذِي أُضِـيفَ لَـهْ كَمِّلْ بِـنَصْبٍ أَوْ بِـرَفْعٍ عَـمَلَهْ

﴿وبعد جرّه﴾ أي المصدر معموله **﴿الذي أُضيف له كَمِّلْ بِنَصْبٍ﴾** عمله، إن أُضيفَ إلى الفاعل وهو الأكثر كـ:

[٢٤١] ❊ مَنْعِ ذي غِنىً حقوقاً شَيْنٌ [(٢)] ❊

﴿أو﴾ كمِّل **﴿برفع عمله﴾** إن أُضيف إلى المفعول.

وهو كثيرٌ إن لم يُذكَرِ الفاعل [(٣)] نحو: ﴿ **لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ** ﴾ [(٤)].

وقليلٌ إن ذُكِر نحو:

---

[٢٤٠] البيت من الكامل والقائل حارث بن خالد المخزومي ـ كما في شواهد العيني ـ أو العرجيّ ـ كما في درّة الغواص للحريريّ ـ.

(١) «ظُلَيم» اسمُ امرأةٍ من العرب وأصلها ظُليمة. المعنى: يا ظليمة إنّ إيذائكم رجلاً أهـدى إليكم السلام من باب التحيّة ظلمٌ له. الشاهد: في «مُصاب» حيث إنّه اسمُ مصدرٍ ميميٍّ عَمِلَ ونصب «رجلاً».

[٢٤١] البيت من الرجز والقائل: ابن مالك في شرح الكافية ١: ٤٥٤. وقبله:

وبـعد جـرّه الذي أضـيف لَـهْ كـمّل بـرفعٍ أو بـنصبٍ عـملَهْ
كـ«بـذلُ مـجهودٍ مُـقِلٍّ زيـنٌ» و«منع ذي غنيً حقوقاً شـينٌ»

(٢) الشاهد: في «منع» المصدر أُضيف إلى فاعله. «ذي غنًى» ونصب مفعوله «حقوقاً».

(٣) فيكون ـ حينئذٍ ـ الفاعل المقدَّرُ مرفوعاً.

(٤) سورة فصّلت، الآية ٤٩. الشاهد: في «دعاء» مصدر أُضيفَ إلى مفعوله «الخير» وفاعله ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى «الإنسان» تقديره: مِن دعائه الخير.

[٢٤٢] كـ ❊ بذلُ مجهودٍ مُقِلٍّ زَينُ [١] ❊

وخصّه بعضهم بالشعر [٢] ورُدَّ بقوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [٣].

تتمّة

وقد يُضاف إلى الظَّرفِ توسُّعاً، فيعمل فيما بعده الرّفعَ والنّصبَ كـ:

[٢٤٣] ❊ حُبَّ يومٍ عاقلٌ لَهْواً صِبًى [٤] ❊

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ　　رَاعَى فِي الإتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

---

[٢٤٢] تقدّم تخريجه.

(١) المعنى: من الزين والعمل الحسن أن يبذُلَ صاحبُ المال القليل «مجهوده» أي ما يقدرُ عليه. الشاهد: في «بذل» مصدرٌ أُضيف إلى مفعوله «مجهود» وفاعله مرفوعٌ ومذكورٌ «مقلٌّ» وتقديره: بذلُ المقلِّ مجهوداً زينٌ.

(٢) فقال لا يُذكرُ فاعلُ المصدر مرفوعاً إلّا في ضرورةِ الشعر.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٩٧. الشاهد: في «حجّ» مصدرٌ أُضيف إلى مفعوله «البيت» وفاعله مرفوعٌ مذكور «من استطاع» وتقديره: ولله على الناس حجّ من استطاع البيت ـ بنصبِ البيت ـ.

[٢٤٣] المصراع من الرَّمَل والقائل غير معلومٍ.

(٤) المعنى: حُبُّ العاقل في يومِ اللهو يكون بسبب صباوته وطفولته. الشاهد: في «حُبّ» المصدر أُضيف إلى الظرف «يومٍ» توسُّعاً ـ أي: للتوسعة في الظرف فإنّها تقع في كلِّ مكانٍ ـ ورفع المصدر «عاقل» على الفاعليّة ونصب «لهواً» على المفعوليّة.

﴿وجُرَّ ما يتبعُ ما جُرَّ﴾(١) مراعاةً للفظ نحو: «عجبتُ مِن ضربِ زيدٍ الظريف».

﴿ومن راعى في الإتباعِ المحلَّ﴾ فرفع تابعَ الفاعل ونصب تابعَ المفعول المجرورَيْنِ لفظاً ﴿فَحَسنٌ﴾ فعله كقوله:

[٢٤٤] [السالكُ الثغْرة اليقظانُ سالكها]
مشى الهلوكِ عليها الخَيْعَلُ الْفُضُلُ (٢)

وقوله:

[٢٤٥] [قدْ كنتُ دايَنْتُ بها حساناً] مخافة الإفلاسِ واللِّيانا (٣)

---

(١) يعني: ما أُضيف إليه المصدر ـ سواءٌ كان فاعله او مفعوله ـ يجوز في تابعه الجرّ مراعاةً للفظ المضاف إليه، فـ«الظريف» في المثال نعتُ لـ«زيدٍ» فاعلُ «ضرب» جُرَّ كما جُرَّ «زيد».

[٢٤٤] البيت من البسيط والقائل: المنخل اليشكريّ.

(٢) «الثغرة» موضع الخوف من البلدان، «الهلوك» المرأة الفاجرة، «الخيعل» قميصٌ يُخاطُ أحدُ شقّيهِ ويتركُ الشِقُّ الآخَرُ تلبسه النساءُ ولا كُمَّ له «الفضلُ» هي اللابسةُ ثوبَ الخلوةِ أو اللّابسةُ الخيعل على جسدٍ ليس تحته شيءٌ. المعنى: كنايةٌ عن شجاعة الممدوح أي: هو الذي يسيرُ في الطُّرقِ المخوفة بيقظةٍ في السير مثلَ المرأة الزانيةِ التي لا تخافُ أحداً وتلبس وهي سائرة الثوبَ الذي لا كُمَّ لهُ وأحد شِقَّيْهِ مفتوحٌ وليس تحته ثوبٌ آخر فلا تخافُ أحداً. الشاهد: في «الفُضُل» تابعٌ لـ«الهلوك» رفعَ مراعاةً لمحلِّ «الهلوك» فإنّه فاعلُ المصدرِ «مَشْي».

[٢٤٥] البيت من الرَّجَز والقائل: زياد العنبريّ، أو رؤبة.

(٣) «بها» الضميرُ راجعُ إلى «القنية» المذكورة في الأبيات السابقة بمعنى ما اكتسبه ⇐

تتمّة

يجوز في تابعِ المفعول المجرور إذا حُذفَ الفاعل مع ما ذُكِر [١] الرفْعُ على تقدير المصدر بحرفٍ مصدريٍّ موصولٍ بفعلٍ لم يُسمَّ فاعله [٢].

هذا باب [إعمال اسم الفاعل]

وهو ـ كما قال في «شرح الكافية» [٣] ـ ما صيغ من مصدرٍ موازناً للمضارع ليَدُلَّ على فاعله غير صالحٍ للإضافة إليه [٤].

⇐ الإنسان. «حسّان» اسمُ رجلٍ، «اللِّيان» المماطلة والتأخيرُ في اداء الدَّيْن. المعنى: قد كنتُ داينتُ بما اكتسبْتُهُ إلى حسّان، ولم أُقرضِ المالَ لغيره خوفاً مِن إفلاسي ومماطلة المقترض. الشاهد: في «اللِّيانا» تابعٌ لـ«الإفلاس» نُصِبَ مراعاةً لمحلّ «الإفلاس» فإنّه مفعول المصدر «مخافة».

(١) من الجرِّ مراعاةً للَّفْظِ، والنَّصْبِ مراعاةً للمحلّ.

(٢) أي: بجعل حرفٍ مصدريٍّ ـ وهي: «أنْ» و«ما» و«كَيْ» و«إذَنْ» ـ متّصل بفعلٍ مجهولٍ مكانَ المصدر، ليكونَ المفعول الذي أُضيف إليه المصدر في الواقع نائبَ فاعلٍ للفعل المجهول فيصيرُ محلُّه مرفوعاً، فيرفع تابعه، فلو كانَ زيدٌ ضارباً عمراً تقول: «عجبتُ مِن ضربِ عمروٍ العالِمُ» ـ برفع العالم ـ بتقدير: عجبتُ مِن أن ضُرِبَ عمروٌ العالِمُ.

(٣) شرح الكافية ١: ٤٥٩.

(٤) أي: كـ«ضارب» صيغَ من المصدر «ضربٌ»، وهو موازنٌ للفعل المضارع «يضرب»، وإنّما صيغَ ذلك ليدلَّ على فاعلِ المصدر ـ يعني: أرادوا لفظاً يدلّ على فاعل المصدر فصاغوا اسمَ الفاعل ـ وهو غير صالحٍ للإضافة إلى فاعله، فلو ضرب زيدٌ عمراً فلا يقال: ⇐

وفي الباب إعمالُ اسمِ المفعول.

كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُـضِيِّهِ بِـمَعْزِلِ

﴿كفعله اسمُ فاعلٍ في العمل﴾ مقدَّماً ومؤخَّراً ظاهراً ومضمراً جارياً على صيغته الأصليّة ومعدولاً عنها [1] ﴿إن كان عن مُضيِّه بمعزل﴾ [2] لأنّه حينئذٍ [3] يكون لفظه شبيهاً بلفظ الفعل المدلول به على الحال والاستقبال وهو المضارع.

فإن لم يكن [4] فإن كان صلةً لأل فسيأتي وإلّا فلا يعمل خلافاً للكسائيّ.

⇐ ضاربُ زيدٍ عمراً «والموازنة» للمضارع إنّما هي في الحركات والسكنات، لا في الضَّمِّ، والفتح، والكسر، فقد يُوازنُ اسمُ الفاعل مع المضارع في أشخاص الحركات أيضاً كـ«ضارب، ويضرب» وقد لا يوازن إلّا في أصل المتحرِّكيّة والساكنيّة كـ«ناصر، وينصر» حيث إنّ الصاد فيهما مختلفُ الحركة.

(١) يعني: اسم الفاعل يعمل عمل فعله، سواءٌ كان فعله لازماً، أو متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، أو إلى أكثر، وهذاالعمل يعمله اسمُ الفاعل سواءٌ كانَ مقدَّماً على معموله أم مؤخَّراً عنه كـ«أنا ضاربٌ زيداً» و«أنا زيداً ضاربٌ» وسواءٌ كان اسمُ الفاعل ظاهراً كالمثالين المذكورَين أم كانَ مستتراً كـ«أنا زيداً ضاربه» تقديره: أنا ضاربٌ زيداً ضاربه، وسواءٌ كانَ جارياً على صيغته الأصليّة ـ أي: على وزنه الأصليّ ـ كالأمثلة المذكورة أم كان معدولاً عنها كالصِّيغ التي للمبالغة مثل «أنا ضرّابٌ زيداً» فـ«ضرّابٌ» اسمُ فاعل جيءَ به على هذا الوزن للمبالغة.

(٢) أي: إن لم يكن بمعنى الماضي مثل «أنا ضارب زيدٍ أمس» ـ بجرِّ زيدٍ ـ

(٣) أي: لأنّ اسمَ الفاعل حينَ لم يكن بمعنى الماضي، يكون شبيهاً بالمضارع لفظاً ومعنًى.

(٤) أي: فإنْ لم يكن منعزلاً عن معنى الماضي، بل كان بمعنى الماضي، فإن كان صلةً لألْ ⇐

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً اَوْ حَرْفَ نِـدَا   أَوْ نَفْياً اَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْـنَدَا

﴿و﴾ إن ﴿وليَ استفهاماً﴾ نحو: «أضاربُ زيدٍ عمراً» ﴿أو حرف نِدا﴾ نحو: «يا طالعاً جبلاً» وهو مِن قسمِ النعتِ المحذوف منعوته، ولذا لم يذكرهُ في «الكافية» [1] ﴿أو نفياً﴾ نحو: «ما ضاربُ زيدٍ عمراً» ﴿أو جا صِفَةً﴾ نحو: «مررتُ برجلٍ ضارب زيداً» أو جاءَ حالاً نحو: «جاء زيدٌ ضارباً عمراً» ﴿أو﴾ خبراً ﴿مسنداً﴾ لذي خبرٍ نحو: «زيدٌ ضاربٌ عمراً»، «كان قيسٌ مُحبّاً ليلى»، «إنّ زيداً مُكرمٌ عمراً»، «ظننتُ عمراً ضارباً خالداً» [2].

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُـرِفَ   فَـيَسْتَحِقُّ الْـعَمَلَ الَّـذِي وُصِـفْ

﴿وقد يكون نعتَ محذوفٍ عرفَ فيستحقّ العمل الذي وُصِف﴾ [3] نحو:

⇐ الموصولة عمل، نحو: «أنا الضارب زيداً أمس» وإن لم يكن صلةً لألْ فلا يعمل نحو: «أنا ضاربُ زيدٍ أمس» خلافاً للكسائيّ حيثُ قال: إنّه يعملُ في هذه الحال أيضاً.

(١) أي: لم يذكر في الكافية كون حرف النداء مِن معتمدات اسم الفاعل في العمل، لأنّ «يا طالعاً جبلاً» إنّما عمل «طالعاً» لاستناده على المنعوت المحذوف، وتقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، لا لاستناده على حرف النداء.

(٢) هذه الأمثلة الأربعة لبيان أنّ الاعتماد على ذي الخبر سواءٌ كان ذو الخبر مبتدءاً كالمثال الأوّل، أم كان ذو الخبر اسماً لكانَ كالمثال الثاني، أم كانَ اسماً لأنّ كالمثال الثالث، أم كان مفعولاً أوّلاً لظنَّ كالمثال الرابع.

(٣) أي: وقد يكون اسمُ الفاعل نعتاً لاسمٍ محذوف، فيستحقّ حينئذٍ أن يعمل العمل الذي ذُكر، وهو عملُ فعله.

﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [١] أي: صنفٌ مختلفٌ.

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

﴿وإن يكن﴾ اسمُ فاعلٍ ﴿صلة أَلْ ففي المضيِّ وغيره إعماله قد ارتُضي﴾ [٢] عند الجمهور.

وذهب الرمّاني إلى أنّه لا يعملُ حينئذٍ في الحال.

وبعضهم على أنّه لا يعمل مطلقاً وأنّ ما بعده بإضمارِ فعلٍ.

فَعَّالٌ اَوْ مِفْعَالٌ اَوْ فَعُولُ   فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ   وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

﴿فعّالٌ اَو مفعالٌ اَوْ فعولُ﴾ الدّالاّتُ على المبالغة [٣] ﴿في كثرةٍ عن فاعلٍ

---

(١) سورة فاطر، الآية ٢٨. الشاهد: في «مختلف» اسم فاعلٍ نعتٌ لمحذوفٍ تقديره: «صنفٌ» عمل ورفع «ألوانه» لاعتماده على الاسم المحذوف.

(٢) أي: إذا كان اسم الفاعل صلةً لـ«أل» الموصولة فيعمل سواءٌ كان بمعنى الماضي، أو غيره، مثالُ الماضي: «أنا الضاربُ زيداً أمس» ومثال الحال: «أنا الضارب زيداً الآن» ومثال الاستقبال: «أنا الضارب زيداً غداً» فعند الناظم الثلاثة تعمل، وعند الرمّاني لا يعمل في المثال الثاني، وعند بعضهم لا يعمل مُطلقاً، ويُقدَّر لهذه الأمثلة فعلٌ يكون هو العامل في زيدٍ، فمثلاً: يقدّر هكذا: أنا الضاربُ ضربتُ زيداً أمس، وأنا الضارب أضربُ زيداً الآن، وأنا الضارب أضربُ زيداً غداً.

(٣) أي: الدالاّتُ على كثرة وجودِ المصدر في الفاعل، فهي تكون بدلاً عن الفاعل وتكون دالّةً على الكثرة، فيستحقُّ كلُّ واحدٍ مِن هذه الثلاثة، العمل الذي كان الفاعل يعمله ـ أي: عمل فعله سواءٌ كان لازماً أو متعدّياً ـ.

بديلٌ فيستحقُّ ماله مِن عملٍ﴾ بالشّروط المذكورة [١] عند جميع البصريّين نحو: «أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ» [٢].

وإنّه لَمِنحارٌ بَوائِكَها» [٣].

[٢٤٦] ضروبٌ بنصلِ السّيفِ سوقَ سمانها

[إذا عَدِموا زاداً فإنّكَ عاقرُ] [٤]

﴿وفي فعيلٍ﴾ الدالّ على المبالغة أيضاً **﴿قلّ ذا﴾** العملُ حتّى خالفَ فيه جماعةٌ من البصريّين [٥].

﴿و﴾ في **﴿فعل﴾** كذلك قَلّ أيضاً نحو: «إنّ الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دعاهُ» [٦].

---

(١) وهي كونها بمعنى الحال والاستقبال، أو كونها صلةً لألْ ـ وإن كانت بمعنى الماضي أو أن تَلِيَ استفهاماً أو حرفَ نداءٍ، أو نفياً، أو جاء صفةً، أو مُسنداً.

(٢) «شرّابٌ» على وزن «فعّالٌ».

(٣) من الأمثلة العربيّة أي: إنّه كثيراً ينحر بوائك الإبل، يعني حسانها. الشاهد: في «مِنحارٌ» صيغةٌ مبالغة على وزن «مفعال» عملَ ونصب «بوائكها».

[٢٤٦] البيت من الطّويل والقائل: أبو الأئمّة وشيخ الأمّة مؤمن قريش شيخ الأباطح أبو طالب بن عبدالمطّلب.

(٤) «ضروبٌ» أي الضارب كثيراً «نصل السيف» حدّه «سوق» جمع «ساق»، «عاقرٌ» هو القاتل. المعنى: إنّ الرجل كريمٌ كثيراً فإنّه يعقر ويذبح البعران ويُكثرُ ضرب سوقها بحدِّ السيف إذا لم يكن لهم زادٌ غيره. الشاهد: في «ضروب» صيغة المبالغة على وزن «فعول» عمل ونصب «سُوق».

(٥) فقالوا إنّه لا يعمل.

(٦) الشاهد: في «سميع» على وزن «فعيل» عمل ونصب «دُعاء».

[٢٤٧] أتــاني أنّــهم مَـزِقونَ عِـرضي [جِـحاشُ الكِـرْمَلَيْنَ لهـا فَـديدٌ] (١)

وَمَـا سِـوَى الْـمُفْرَدِ مِـثْلَهُ جُـعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

﴿**وما سوى المفرد**﴾ من اسمِ الفاعل وأمثلةِ المبالغة كالمُثنّى والمجموع ﴿**مثلهُ جُعل في الحكم والشّروط**(٢) **حيث ما عَمِلَ**﴾ كقوله:

[٢٤٨] القـاتلينَ المَـلِكَ الحُـلاحِلا [خـيرَ مَـعدٍّ حَسَـباً ونـائِلاً] (٣)

وقوله:

---

[٢٤٧] البيت من الوافر والقائل: زيد الخيل.

(١) «أتـاني» بلغني، «عـرضي» أي مـاءُ وجـهي، «جِـحاش» جـمع «جـحش» ولد الحـمار، «الكِرملين» اسمُ ماءٍ بجبل طيّ «فـديدٌ» هـو رفـعُ الصـوت. المـعنى: بـلغني أنّ أولئك الأشخاص مزقوا عرضي وهم عندي بمثل جحاش ماء طيٍّ التـي لهـا صـوتٌ مـنكرٌ.
الشاهد: في «مزقون» جمع «مَزِق» على وزن «فعل» عملَ ونصب «عِرضي».

(٢) في «الحكم» أي: في عمله عمل فعله «والشروط» أي: كونه بمعنى الحال والاستقبال، والاعتماد على نفي أو استفهامٍ أو نحوهما.

[٢٤٨] البيت من الرَّجَز والقائل غير معلوم وهو يهجو رؤوس النّواصب المردة وهم قتلة الإمام الحسين بن عليّ عليهما السلام.

(٣) «الحُلاحِل» السيّد الشجاع، «مُعدّ» اسمُ قبيلةٍ، «نائلاً» عطاءاً. المعنى: الذين قتلوا المـلكَ السيّد الشجاع حال كونه خيرَ أفراد قبيلة معدٍّ في الحسب والبَذْلِ.
الشاهد: في «القاتلين» جمع اسم الفاعل «قاتل» عمل ونصب «الملك» وهو بـمعنى الماضي، لكنّه معتمدٌ على «ألْ» الموصولة.

[٢٤٩] ثـمّ زادوا أنّـهم فـي قـومهم غُـفُرٌ ذنـبهمُ غـيْرُ فُـخرْ [١]

تتمّة

المصغّرُ مِن اسم الفاعل والمفعول لا يعمل إلّا عند الكسائي [٢].

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ وَهْوَ لِـنَصْبِ مَـا سِـوَاهُ مُـقْتَضِي

﴿وانصب بذي الإعمال تِلواً﴾ له **﴿واخفِض﴾** بالإضافة **﴿وهو لِنَصْب ما سواه﴾** من المفاعيل **﴿مُقْتَضٍ﴾** [٣] كـ«أنتَ كاسٍ خالداً ثوباً» [٤] و«مُـعلِّمُ العـلاء عمراً مُرشداً الآن أو غَداً» [٥].

وخرج بذي الإعمال ما بمعنى الماضي، فلايجوز إلّا جرُّ تاليه ونصبُ ما عداه بفعلٍ مقدَّر [٦].

---

[٢٤٩] البيت من الرَّمَل والقائل: طرفة.

(١) المعنى: إنّ قومي ـ زيادةً على ما ذُكر ـ يغفرون ذنوبَ قبيلتهم ولا يفخرون بذلك على أحدٍ. الشاهد: في «غُفُر» على وزن «كُتُب» جمع صيغة المبالغة: غفور على وزن «فعول» عمل ورفع «ذنبهم».

(٢) مثل «ضُوَيْرِبٌ» لا يقال: أنا ضُويرِبٌ زيداً.

(٣) يعني: المعمول الذي يقع بعد اسمِ الفاعل مباشرةً يُنصبُ، أو يُجرُّ بالإضافة، أمّا بقيّه المعمولات ـ إذا كان اسم فاعلٍ يعملُ في أكثر من مفعولٍ واحدٍ ـ فهي تُنصَبُ لا محالة.

(٤) «كاسٍ» اسم فاعلٍ «خالداً» مفعوله الأوّل منصوبٌ، «ثوباً» مفعوله الثاني منصوبٌ.

(٥) «معلِّم» اسم فاعلٍ أُضيف إلى مفعوله الأوّل وجرَّهُ ـ «العلاء» ـ و«عمراً مرشداً» مفعولاه الثاني والثالث منصوبان.

(٦) ففي مثل «أنت كاسي زيدٍ ثوباً أمس» تقديره: أنت كاسي زيدٍ كسوته ثوباً أمس.

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ   كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

﴿واجرر أو انصب تابعَ﴾ المفعول **﴿الذي انخفض﴾** بإضافةِ اسم الفاعل إليه:

أمّا الأوّل فبِالحملِ على اللفظِ.

وأمّا الثاني فبالحمل على الموضعِ عند المصنّف وبفعلٍ مقدَّرٍ عند سيبويه **﴿كمبتغي جاهٍ ومالاً مَن نهض﴾**(١).

[إعمال اسم المفعول]

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

﴿وَكلُّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فاعل﴾ مِن عملٍ بالشّروط السابقة **﴿يُعطى اسمَ مفعولٍ بلا تفاضل(٢) فهو كفعلٍ صيغ للمفعول في معناه(٣) كالمُعطى كفافاً(٤) يكتفي﴾**.

---

(١) فـ«مبتغي» اسمُ فاعلٍ أُضيف إلى معموله «جاهٍ» و«مالاً» عُطِفَ على محلِّ «جاهٍ» عند المصنّف، وعند سيبويه أنّ نصبه بتقدير فعلٍ، مثلاً: وأبتغي مالاً ويجوز أن يُجَرّ «مالاً» بالعطف على اللفظ.

(٢) أي: بلا تفاوتٍ، فيجبُ في عملِ اسمِ المفعول كونه بمعنى الحالِ والاستقبال، أو كونه صلةً لـ«ألْ» الموصولة، كما يجب اعتماده على النفي، أو الاستفهام، أو حرفِ نداءٍ، أو موصوفٍ، أو مُسندٍ إليه.

(٣) أي: اسمُ المفعول معناه: كالفعل المجهول، فـ«مضروبٌ» معناه: الذي ضرب.

(٤) «المعطى كفافاً» مثالٌ، «مُعطى» اسمُ مفعولٍ اعتمد على «ألْ» ونصب «كفافاً».

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْـمٍ مُـرْتَفِعْ مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْـمَقَاصِدِ الْـوَرِعْ

﴿وقد يضافُ ذا إلى اسمٍ مرتفعٍ معنًى﴾ بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف ونصبِ الاسمِ على التّشبيه بالمفعول به [(١)] وإن كان اسم فاعل لا يجوز فيه هذا [(٢)] **﴿كحمود المقاصد الورِعُ﴾** إذ الأصل:

الورعُ محمودٌ مقاصده ثمّ صار: الورع محمودٌ المقاصد ثمّ أُضيفَ [(٣)].

هذا باب [أبنية المصادر [(٤)]]

أَخّره وما بعده في «الكافية» [(٥)] إلى التّصريف، وهو الأنسب [(٦)].

---

(١) يعني: قد يكون اسمٌ مرفوعاً معنًى بـ«اسم المفعول» فنُريد إضافةَ اسم المفعول إليه، فنحوِّلُ الإسناد الموجود في اسم المفعول إلى ضميرٍ راجع إلى الاسم الذي كان اسمُ المفعول صفةً له، ثمّ ننصب الاسمَ المرفوع على التشبيه بالمفعول به، ثمّ نجرّه بالإضافة -وإنّما ننصبه أوّلاً ثمَّ نجرّه حتّى لا يكون مِن إضافة المشتقِّ إلى فاعله فإنّه لا يجوز -

(٢) لعدم جواز نصب فاعله تشبيهاً له بالمفعول به، أمّا اسمُ المفعول فمرفوعه في الواقع مفعولٌ، ولكنّه في الظاهر مرفوعٌ.

(٣) الأصل «الورع محمودٌ مقاصده» فـ«مقاصده» اسمٌ مرفوعٌ باسم المفعول «محمودٌ» فلمّا أردنا إضافة «محمود» إلى «مقاصد» حوّلنا الإسناد مِن «محمود» إلى ضمير راجع إلى «الورع» فصار هكذا: الورعُ هو محمود المقاصد، ثمّ نصبنا «المقاصد» تشبيهاً بالمفعول به، ثمّ أُضيف «محمودٌ» إلى «المقاصد».

(٤) أي: بيان أوزانِ مصادرِ الأفعال.

(٥) راجع: شرح الكافية ٢: ٤٢٧.

(٦) يعني: في «الكافية» أخّر هذا الباب، وباب أبنية أسماء الفاعلين والصفة المشبّهة، ⇐

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ   مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا
وَفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ   كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

﴿فَعْلٌ﴾ بفتحِ الفاء وسكونِ العينِ ﴿قياسُ مصدرِ المُعَدّى مِن﴾ فعلٍ ﴿ذي ثلاثةٍ﴾[1] مفتوح العين كضَرَبَ ضرباً، أو مكسورها كفَهِمَ فهماً، أو مضاعفاً[2] ﴿كردَّ ردّاً وفعلَ اللّازمُ﴾ بكسر العين ﴿بابُهُ فَعَلٌ﴾ بفتح الفاء والعين سواءٌ في ذلك الصّحيح ﴿كفرحٍ﴾ مصدر فَرِحَ ﴿و﴾ المعتلّ اللّام ﴿كجَوًى﴾ مصدر جَوِيَ ﴿و﴾ المضاعف ﴿كشَلَل﴾[3] مصدر شَلَّتْ يده أي يبست إلّا أن يدلُّ على حرفةٍ، فقياسه الفِعالة[4].

وَفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا   لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

﴿وفعل اللّازم﴾ بفتح العين ﴿مثلَ قعدا له فعولٌ﴾ مصدرٌ ﴿باطّرادٍ كغدا﴾ غُدوّاً.

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاَ   أَوْ فَعَلاَناً فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ

﴿ما لم يكن مستوجباً فعالا﴾ بكسر الفاء ﴿أو فعلاناً﴾ بفتح الفاء والعين

⇐ أخّرهما عن هذا الموضع، وذكرهما في علمِ الصرفِ في آخرِ الكتاب، وصنعُ الكافية هو الأنسب لأنّ بيانَ بناء الكلمة وكيفيّتها داخلٌ في علمِ التّصريف.

(١) يعني: كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ مجرّدٍ، فالقاعدة في مصدره أن يكونَ على وزن «فعل».

(٢) المضاعف هو الذي كرّر فيه حرفٌ واحدٌ متّصلَيْن.

(٣) «فرح» صحيحٌ لأنّه ليس فيه حرفٌ مِن حروفِ العلّة «جَوًى» معتلّ العين واللّام، لأنّ عين فعله ولامه حرفُ علّةٍ وهو الواو والياء، «شلل» مضاعفٌ فيه اللّام.

(٤) ـ بكسر الفاء ـ: كـ«خاطَ خياطة».

﴿فاذرِ أو فعالا﴾ بضمِّ الفاء أو الفعيل [١] أو الفعالة بكسر الفاء.

فَأَوَّلٌ لِـذِي امْـتِنَاعٍ كَأَبَـى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَـقَلُّبَا

﴿فأوّلٌ﴾ وهو فعال بالكسر مصدرٌ **﴿لذي امتناعٍ [٢] كأبى﴾** إباءاً ونـفرَ نِـفاراً وشَرَدَ شِراداً.

﴿والثّاني﴾ وهو فَعَلان [٣] مصدرٌ **﴿للذي اقتضى تقلُّباً﴾** [٤] كجال جَوَلاناً.

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِـصَوْتٍ وَشَـمِلْ سَيْراً وَصَـوْتاً الْـفَعِيلُ كَـصَهَلْ

فُـــعُولَةٌ فَــــعَالَةٌ لِـــفَعلاَ كَسَـــهُلَ الأَمْــرُ وَزَيْـدٌ جَـزُلاَ

﴿للدَّاء﴾ [٥] الثالث وهو **﴿فُعالٌ﴾** بالضمّ كسَعَلَ سُعالاً **﴿أو لصوتٍ﴾** كصرخَ صُراخاً.

﴿وشملَ سَيراً وصوتاً﴾ الرابع وهو **﴿الفعيلُ كَصَهَلَ﴾** صهيلاً ورحلَ رحيلاً [٦].

وللحرفة والولاية الخامس كخاطه خياطةً وسفر بينهم سفارةً أي أصلح [٧].

---

(١) ـ بفتح الفاء ـ.

(٢) أي: لكلِّ فعلٍ لازم دلَّ على الامتناع.

(٣) ـ بفتح الفاء والعَين ـ.

(٤) أي: تحرّكاً.

(٥) أي: ما يدلّ على المرض من الأفعال اللّازمة الثلاثيّة التي هي مفتوحةُ العين.

(٦) «صهل» للصوت، لأنّه اسمُ لصوتِ الخيل، و«رحلَ» للسَّيْر.

(٧) فـ«خياطة» مثالٌ للحرفة، و«سفارة» ـ بمعنى الإصلاح ـ مثالٌ للولاية، لأنَّ شأنَ الولاية إصلاحُ أُمورِ الرعيّة.

و ﴿**فعولةً**﴾ بضمِّ الفاء و ﴿**فعالَةً**﴾ بفتحها مصدران ﴿**لِفَعُلا**﴾ بفتحِ الفاء وضمِّ العين ﴿**كَسَهُلَ الأمر**﴾ سهولةً وصعُبَ صعوبةً ﴿**وزيدٌ جَـزُلا**﴾ جزالةً وفـصُحَ فصاحةً [١].

وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى ۝ فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَى

﴿**وما أتى مخالفاً لما مضى فبابه النَّقْلُ**﴾ عن العرب كشكـور وشُكـران وذهاب و ﴿**كسُخْطٍ ورِضى**﴾ وبُلْجَةٍ وبهجةٍ وشبعٍ وحُسْنٍ مصادر شَكَرَ وذهب وسخِطَ ورضِيَ وبَلِجَ وبَهُجَ وشَبعَ وَحسُنَ [٢].

وَغَـيْرُ ذِي ثَـلاثَةٍ مَـقِيسُ ۝ مَصْدَره كَـقُدِّسَ التَّـقْدِيسُ

---

(١) «جزالة» و«فصاحة» بفتح الحرفين الأوّلَيْن منهما.

(٢) «شكر» ـ بفتح العين ـ القياس في مصدره «شُكر» ـ بسكون عينِ الفعل ـ لأنّه متعدٍّ بنفسه، ولكنّه جاء «شكور، وشكران» بضمِّ الشين فيهما.

«ذهب» اللّازم، القياسُ في مصدره «فعول» ولكنّه جاء «ذهاب» ـ بفتح الذال ـ

«سخط» و«رضي» على وزن «عَلِمَ» القياس في مصدرهما «فعل» بفتح الفاء والعين، لأنّهما لازمان، ولا يدلّان على حرفةٍ ولا ولايةٍ، لكنّه جاء مصدرهما «سُخط» كـقُفْل و«رضى» ـ بكسر الراء ـ

«بلَجَ وبَهَجَ» ـ بفتح العين فيهما ـ القياسُ في مصدرهما «بلُوج، وبُهُوج» لأنّهما لازمان، لكنّه جاء مصدرهما «بلْجَة» على وزن غُرْفَة و«بهجة» ـ بفتح الباء والهاء ـ

«شبِعَ» ـ بكسر الباء ـ و«حَسُنَ» ـ بضمّ السين ـ القياس في مصدريهما «شَبَع» على وزن قَلَم، و«حسونة، أو حسانة» لأنّهما لازمان، ولكنّه جاءَ مصدرهما «شَبْع» على وزن شمس و«حُسْن» على وزنِ قُفْل.

﴿وغيرُ ذي ثلاثةٍ مقيسٌ مصدره﴾ فقياسُ «فَعَّلَ» صحيح اللّام «التّـفعيل» ومعتلِّها «التفعلةُ».

و«أفعلَ» الصحيح العينِ «الإفعالُ» والمعتلّ كذلك لكن تُنْقَلُ حركتها إلى الفاء فتنقلب ألفاً فتُحذف، ويُعَوَّضَ عنها التّاء.

و«تفعّلَ»: «التفعُّل» و«استفعل»: «الاستفعال» فإن كان معتلّاً فكأفعلَ **﴿كَقُدُّسَ التقديسُ﴾** وسلِّم التّسليم.

وَزَكِّـــهِ تَــزْكِـيَةً وَأَجْـمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَـجَمُّلاً تَـجَمَّلاَ

﴿وزكِّهِ تزكيةً﴾ وسمِّ تسميةً **﴿وأجمِلا إجمالَ مَن تجمُّلاً تَجَمَّلا﴾** وأكرم إكرامَ مَن تكرَّمَ تكرُّماً.

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا التَّـا لَـزِمْ

﴿واستعذِ استعاذَةً﴾ واستقم استقامةً **﴿ثمّ أقِم إقامةً﴾** وأعن إعانة [1].

---

(١) «قُدِّسَ التقديس، وسلِّم التسليم» مثالٌ لـ«فعَّلَ التفعيل» الصحيح اللّام.

«زكِّهِ تزكيةً، وسمِّ تسميةً» مثالٌ لـ«فعَّلَ التفعلة» المعتلُّ اللّام، إذ أصلهما «زكّى، وسَمّى» لامهما حرفُ علّةٍ ـ الفُ مقلوبةٌ عن الواو ـ.

«أجملَ إجمالاً، وأكرم إكراماً» مثالٌ لـ«أفعل الإفعال» الصحيح العين «تجمَّلَ تجمّلاً، وتكرّم تكرُّماً» مثالٌ لـ«تَفَعَّلَ التفعُّل».

«استعذِ استعاذةً، واستقم استقامةً» مثالٌ لـ«استفعلَ الاستفعال» وأصلهما: «استعواذاً، واستقواماً». فنُقلت الفتحة من الواو إلى ما قبلها ـ العين، والقاف ـ ثمّ قلبت الواو ألفاً فصارا «استعااذاً واستقااماً» ثمّ حذفتِ الألف وعُوِّضَ عنها التاءُ في الأخير ⇐

﴿وغالباً ذا﴾ المصدر **﴿التّاء لزمَ﴾** ونادراً عَرِي منها كقوله: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ (١).

وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

﴿وما يلي الآخر مُدَّ وافتحا مع كَسْرِ تِلْوِ الثّاني﴾ وهو الثّالث **﴿ممّا افتتحا بِهَمْزِ وَصْلٍ﴾** (٢) فيصير مصدره **﴿كاصطفى﴾** اصطفاءاً واقتدرَ اقتداراً واحْرَنْجَمَ احْرِنْجاماً (٣) **﴿وَضُمَّ ما يربع﴾** أي الرابع في **﴿أمثالِ قد تَلَمْلَما﴾** (٤)

⇐ فصارا «استعاذةً، واستقامةً».

و«أقم إقامةً، وأعِنْ إعانةً» مثالٌ لـ«أفعلَ الإفعال» المعتلِّ العين، إذ أصلهما: «قوم» و«عون» ومصدرُهما في الأصل «إقواماً، وإعواناً» فنقلت فتحةُ الواو إلى ما قبلها ـ القاف والعين ـ ثمّ قلبت الواو ألفاً فصارا «إقااما، وإعاانا» ثمّ حذفت الألف وعُوِّض عنها التاءُ في الأخير فصارا «إقامةً، وإعانةً».

(١) سورة الأنبياء، الآية ٧٣ أصله: «إقامة الصلاة».

(٢) يعني: كلّ فعلٍ أوّله همزةُ الوصل كـ«اصطفى» ونحوه يكون مصدره الحرف الثالث منه مكسوراً، وما قبلَ آخره مفتوحاً وممدوداً.

(٣) «اصطفاءاً» ثالثه ـ الطاء ـ مكسورٌ، وما قبلَ آخِره ـ الألف ـ مفتوحٌ وممدودٌ «اقتدار» ثالثه ـ التاء ـ مكسورٌ، وما قبل آخره ـ الألف ـ مفتوحٌ وممدود. «احرنجام» ثالثه ـ الراء ـ مكسورٌ وما قبل آخره ـ الألف ـ مفتوحٌ وممدود.

وإنّما جاء بثلاثة أمثلةٍ، الأوّل والثاني، للثلاثي المزيد فيه إذ أصلهما «صفى» و«قدر» والثالث، للرباعي المزيد فيه، إذ أصله «حرْجَمَ».

(٤) كلِّ فعلٍ كانَ على وزن «تفعلل» يُضمّ الحرفُ الرابع منه في المصدر.

فيصير مصدره كتدحرج تدحرجاً وتلمْلَمَ تَلملماً.

فِعْلاَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ   وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لاَ أَوَّلاَ

لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ   وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

﴿فعلالٌ﴾ بكسر الفاء **﴿أو فعللةٌ﴾** بفتحها مصدران **﴿لِفَعْللا﴾** بفتح الفاء والملحقُ به[1] كدحرج دحرجةً وحوقَلَ حوقلةً وسرهَفَ سرهافاً[2].

﴿واجعلْ مقيساً ثانياً لا أوّلا﴾[3] ومنهم مَن يجعله أيضاً مقيساً.

﴿لفاعلَ﴾ مصدران، **﴿الفعال﴾** بكسرِ الفاء **﴿والمفاعلة﴾** نحو: قاتل قتالاً ومقاتلةً، ويغلب ذا[4] فيما فاؤه ياءٌ نحو: ياسر مياسَرَةً **﴿وغيرُ ما مرَّ السّماعُ عادلهُ﴾** نحو: كذَّبَ كذّاباً ونزّى تنزيّاً وتملَّقَ تملاقاً[5].

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ   وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

﴿وفعلةٌ﴾ بفتح الفاء **﴿لمرَّةٍ﴾** من الثلاثي إن لم يكن بناءُ المصدرِ العامّ عليه[6]

---

(١) أي: الملحقُ بباب «فعلل» الرباعي، مثلُ «فيعَل» كـ«بيطر، بيطرة» و«فعلل» كـ«جَلْبَبَ جَلْبَبَةً».

(٢) «دحرج» ممّا ليس فيه حرفُ علّة «حوقل» لما فيه حرفُ علّةٍ ـ الواو ـ وكلاهما مصدرهما «فعللة» و«سرهفَ» مصدره «فعلال».

(٣) يعني: «فعللة» مصدرٌ قياسيٌّ لكلِّ رباعيٍّ مجرَّدٍ، و«فِعلالٌ» مصدرٌ سماعيٌّ.

(٤) أي: المفاعلة.

(٥) والقياس، «كذَّبَ تكذيباً» و«نزّى تنزيةً» و«تملّق تملّقاً».

(٦) أي: لم يكن مصدره على وزن «فعلة».

﴿**كجَلْسةٍ**﴾ (١) فإن كان، فيدُلُّ على المرّة منه بالوصفِ كَرَحِمَ رحمةً واحدةً (٢).

﴿**وفعلةٌ**﴾ بكسر الفاء ﴿**لهيئةٍ**﴾ منه كذلك (٣) ﴿**كجلسةٍ**﴾ (٤) فإن كان بناءُ العامّ عليها فبالوصف كنشدْتُ الضالّة نشدةً عظيمةً (٥).

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

﴿**في غيرِ ذي الثلاثِ بالتّا**﴾ءِ يدلّ على ﴿**المرَّةِ**﴾ (٦) إن لم يكن بناءُ المصدر عليها كإنْطلقَ إنطلاقةً (٧) فإن كان، فبالوصفِ كاستعانةً واحدةً (٨) ﴿**وشذَّ فيه**﴾ أي في غيرِ الثّلاثي ﴿**هيئةٌ كالخِمرةِ**﴾ والعِمّةِ والقِمْصَةِ (٩).

---

(١) معناها: جلوسٌ واحدٌ، وليس مصدره «جلسة» وإنّما هو «جلوس».

(٢) «رحمة» مصدرٌ لـ«رحم» ولذا لا تدلُّ على الوحدة إلّا بأن يُؤتى بعدها بوصفِ «واحدة».

(٣) أي: فيما لم يكنِ المصدرُ على وزنه.

(٤) يقال: جلستُ جلسةَ زيدٍ، أي: كهيئةِ جلوسِ زيدٍ.

(٥) فـ«نشدة» بكسر النون مصدرُ «نشد» ولذا لا تدلُّ على الهيئة إلّا بوصفِ «عظيمة».

(٦) أي: في غير الفعل الثلاثيّ المجرَّد، كالثلاثيّ المزيد فيه والرباعيِّ المجرّد والمزيد فيه، التاءُ تكون دالّةً على المرّة إذا لم يكن المصدر مع التاء، وإلّا تكون الدلالة على المرّة بالوصف.

(٧) أي: إنطلاقةً واحدةً، دلّت التاء على الوحدة، لأنّ مصدر «انطلق»، «انطلاق» بدون التاء.

(٨) «استعانةٌ» مع التاء مصدرٌ، ولذا لا تدلُّ التاءُ على الوحدة.

(٩) أي: شذّ مجيءُ «فعلة» ـ بكسر الفاء ـ للدلالة على الهيئة في غير الثلاثيِّ المجرَّدِ كـ«اختمرتْ خمرَةً»، و«تعمَّمَ عِمَّةً» و«تَقَمَّصَ قِمْصَةً» بكسر فاء «خِمرة، وعِمَّة، وقِمْصَة» للدلالة على نوع خاصٍّ من الاختمار، والتعمُّمِ، والتقمُّصِ. «اختمرت» أي: سترتِ المرأةُ ⇐

فصل

في [أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها]

وفيه أبنية أسماء المفعولين

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا   مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

﴿**كفاعل صُغ اسمَ فاعلٍ إذا مِن ذي ثلاثةٍ**﴾ مجرّدٍ مفتوح العين لازماً أو متعدّياً أو مكسورها متعدِّياً ﴿**يكونُ**[1] **كغذا**﴾ ـ بالمعجمتَين ـ أي: سال فهو غاذٍ وذهب فهو ذاهبٌ وضرب فهو ضاربٌ وركِبَ فهو راكبٌ[2].

وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ   غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

﴿**وهو قليلٌ**﴾ مقصورٌ على السّماع ﴿**في فعلتُ**﴾ بضمّ العين ﴿**وفعلَ**﴾ بكسرها حالكونه ﴿**غيرَ معدًّى**﴾[3] كَحَمُضَ فهو حامِضٌ وأمنَ فهو آمنٌ ﴿**بل**

⇐ رأسها بالخِمار، وهو ما تُغطّي به النساءُ رؤوسَهُنَّ، و«تقمَّص» أي: لبس القميص وهو الثوب.

(١) يعني: الفعل الثلاثي المجرّد يكون اسم فاعله على وزن «فاعل» فإن كان ماضيه مفتوح العين لا يفرقُ فيه أن يكون لازماً أو متعدّياً، وإن كان ماضيه مكسور العين فاللّازم كونه متعدِّياً حتّى يكون اسم الفاعل على هذا الوزن.

(٢) «غذا، وذهب» مثالٌ للمفتوح العين اللّازم، و«ضرب» للمفتوح العين المتعدِّي، و«ركب» للمكسور العين المتعدِّي.

(٣) الماضي الثلاثيُّ المجرّد المضموم العين، أو المكسور العين إذا كانا لازمَين فمجيءُ ⇐

قياسُهُ﴾[١] أي: فِعل ـ بالكسر ـ أي: إتيانُ الوصفِ منه في الأعراض **﴿فَعِل﴾**.

وَأَفْـعَلٌ فَـعْلاَنُ نَـحْوُ أَشِـرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

و **﴿أفعل﴾**.

وفيما دلَّ على الامتلاءِ وحرارة الباطن **﴿فعلانُ نحوُ: أشِر﴾** وفـرح ونـحو: **﴿صدْيانَ﴾** وعطشانَ وشَبعانَ وريَّانَ **﴿ونحوُ: الأجْهَر﴾** وهو الذي لا يُبْصِرُ في الشّمس، والأحول والأعور والأخضر[٢].

وَفَـعْلٌ اَوْلَـى وفـعيلٌ بِـفَعُلْ ... كَالضَّخْم وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ
وَأَفْـعَلٌ فِـيهِ قَـلِيلٌ وَفَـعَلْ ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَـدْ يَـغْنَى فَـعَلْ

﴿وفعلٌ﴾ بسكون العين **﴿أولى وفعيلٌ بِفَعُل﴾** بضمّها من فـاعلٍ وغـيره[٣]

⇐ اسم الفاعل منهما على وزن «فاعل» سماعيٌّ لا يقاسُ عليه، مثل «حَمُضَ» للمضموم العين و«أَمِنَ» للمكسور العين.

(١) أي: اسم الفاعل القياسي لمكسور العين أن يكون على وزنِ «فعل» ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ أو «أفعل» على وزن أعلم، أو «فَعلان» على وزن عطشان.

(٢) «أَشِر، وفَرح» مثالٌ لـ«فعل»، و«صديان، وشبعان، وعطشان، وريّان» مثالٌ لـ«فعلان»، و«أجهر، وأحول، وأعور، وأخضر) مثالٌ لـ«أفعل»، وكلُّ هذه أفعالها الماضية مكسورةُ العين. المعنى: «أشِر» هو الذي لا يشكر النعمة، وهو و«فرح» كلاهما عرضان، و«صديان» هو الجائع، وهو مع «عطشان» يدلّانِ على حرارة الباطن، و«شبعان، وريّان» يدلّان على الامتلاء، و«الأجهر، والأحول، والأعور» تدلّ على الخلقة، و«الأخضر» يدلّ على اللون.

(٣) أي: أولى مِن وزن «فاعل» وغيره كأفعل، وفعلان، ونحوهما.

﴿كالضَّخْمِ﴾ والفعل: ضَخُمَ **﴿والجميل والفعلُ: جمُل وأفعلٌ فـيه قـليلٌ﴾** مقصورٌ على السّماع كخَطُبَ فهو أَخْطَبُ [١].

﴿و﴾ كذا **﴿فَعَلٌ﴾** بفتح العين كبَطُلَ فهو بطلٌ، وفعالٌ بفتح الفاء كـجَبُنَ فـهو جبانٌ وبضمّها كشجعَ فهو شُجاعٌ، وفعلٌ بضمِّ الفاء والعين كجَنُبَ فهو جُـنُبٌ، وفعلٌ بكسر الفاء وسكونِ العين كعَفُرَ فهو عِفْرٌ [٢].

﴿وبِسِوى الفاعل قد يَغنى﴾ بفتح الياء والنونِ [٣] **﴿فعل﴾** كشاخَ فهو شَيخ وشابَ فهو أشيب وعفَّ فهو عفيف، وجميع ما ذُكِر [٤] ـ غير وزن فاعل ـ صفاتٌ مشبَّهَةٌ.

وَزِنَـةَ المُـضَارِعِ اسْـمُ فَـاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَـتْلُوِّ الأَخِـيرِ مُـطْلَقَا ... وَضَـمِّ مِـيمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَقَا

﴿و﴾ على **﴿زنة المضارع﴾** يأتي **﴿اسمُ فاعلٍ مِن غيرِ ذي الثلاث﴾** مجرّداً أو مـزيداً [٥] **﴿كالمواصلِ مع كسرِ متلوِّ الأخيرِ [٦] مُطلقا﴾** مـفتوحاً كـان فـي المضارع أو مكسوراً.

---

(١) فـ«خطب» ـ بضمّ الطاء ـ اسم فاعله «أخطب».

(٢) هذه الأفعال كلّها مضمومة العين.

(٣) «غَنِيَ، يغنى» على وزن «عَلِم، يعلم» أي: الماضي المفتوح العين الذي كان القياس في اسم فاعله أن يكون على وزن «فاعل» قد يأتي اسم فاعله على غير هذا الوزن.

(٤) من أوّل الباب إلى هنا، من جميع الأوزان القياسيّة، والسماعيّة.

(٥) أي: سواءٌ كان جميع حروفه أصليةً كالرباعيِّ المجرَّد، أو كان مزيداً فيه كالثلاثيِّ المزيد فيه، والرباعيِّ المزيد فيه.

(٦) أي: كسر الحرف الذي قبل الأخير.

﴿وضمُّ ميمٍ زائدٍ قد سبقا﴾ أوّل الكلمة [١] كمُدحرِج ومُكرِم ومفرِّح ومتعلِّم ومتباعد ومنتظر ومجتمع ومستخرج ومقعَنْسِس ومُعْشَوْشِب ومتدحْرِج ومُحْرَنْجِم [٢].

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ   صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

---

(١) في محلِّ حرف المضارعة.

(٢) هذه الأمثلة الاثنتا عشرة مع «مواصل» المذكور في المتن ثلاثة عشر، هي مِن الأبواب المختلفة:

بعضها من الرباعي المجرَّد، وهو «مدحرج».

وبعضها من الرباعي المزيد فيه وهو: «متدحرج، ومُحرنجِم» وفعلهما: دحرج، وحَرْجَمَ.

والباقي من الثلاثي المزيد فيه من الأبواب المختلفة فـ«مواصل» مِن باب المفاعلة، و«مُكرم مِن باب الأفعال» و«مُفرِّح» مِن التفعيل، و«متعلِّم» من التفعُّل، و«متباعد» مِن التفاعل، و«مُنتظر ومُجتمع» من الافتعال، و«مستخرج» من الاستفعال، و«مقعنسس» من الافعنلال، و«مُعْشَوْشِب» من الافعِوْعال، وهذه جميعاً الحرف الذي قبل الأخير منها مكسورٌ.

وبعضها في مضارعها أيضاً مكسورٌ وهي: «يُواصلُ، ويُكرِمُ، ويُدحرج، ويُفرِّحُ، وينتظرُ، ويجتمعُ، ويستخرجُ، ويقعنسِسُ، ويعشَوْشِبُ، ويحرنجِمُ».

وبعضها الحرف الذي قبلَ الأخير مِن مضارعها مفتوحٌ وهي: «يتعلَّم، ويتباعد، ويتدحرج».

أمّا معاني هذه الألفاظ فـ«دحرج» أي: قلبَ «تباعد زيدٌ وعمرو» ابتعد كلّ واحدٍ منهما عن الآخر، «اقعَنْسس» أي: تأخَّر ورجع. «اعشوشب» أي: أصاب عُشباً. «تدحرج» أي: انقلب. «احرنجم» القوم: تضامّوا واجتمعوا.

﴿وإن فتحتَ منه ما كان انكسرَ صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المــنتظر﴾(١) والمدحرج والمكرم -إلى آخره.

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ زِنَـةُ مَـفْعُولٍ كَآتٍ مِـنْ قَـصَدْ

﴿وفي اسمِ مفعولِ الثلاثي اطَّرَدْ زنةُ مفعولٍ كآتٍ مِن قَـصَد﴾(٢) وهـو مقصودٌ.

وَنَابَ نَـقْلاً عَـنْهُ ذُو فَـعِيلِ نَـحْوُ فَـتَاة أَوْ فَـتًى كَـحِيلِ

﴿وناب نقلاً﴾ أي سماعاً **﴿عنهُ﴾** أي عن وزنِ مفعولٍ ثلاثة أشياءٍ:

أحدها «ذوفعيلٍ»(٣) ويستوي فيهالمذكّر والمـؤنّث **﴿نــحو: فــتاة أو فَــتًى كحيلٍ﴾** بمعنى مكحول.

وثانيها: فعل كقَبْض بمعنى مقبوض.

وثالثها: فعل كذِبْح بمعنى مذبوح ـ ذكرهما في «شرح الكافية»(٤)، ولا تعملُ هذه الثّلاثة عملَ اسم المفعول، فلا يقال «مررتُ برجلٍ ذِبْحٍ كَبْشُهُ»(٥) ولا «صَريعٍ غُلامُهُ» وأجازه ابن عصفورٍ.

---

(١) يعني: الحرفُ الذي قبلَ الأخير الذي كان مكسوراً في اسم الفاعل إذا فَتحْتَه صار اسم المفعول.

(٢) أي: كاسمِ المفعول الآتي مِن «قصد يقصد» وهو: مقصود على وزن «مفعول».

(٣) أي: صاحبُ وزنِ «فعيل».

(٤) شرح الكافية ٢: ٤٣٠.

(٥) بأنْ يرفع «كبشُهُ» فاعلاً لـ«ذِبْح» وأيضاً لا يقال: مررت بعبدٍ قبض ثمنه.

فهرس المحتويات

هذا بابُ شرح الكلام وشرح ما يتألّف منه الكلام وهو الكَلِمُ الثَّلاث........... ١٢
هذا باب «المعرب والمبني»................................... ٢٥
هذا باب «النّكرة والمعرفة»................................... ٦٥
الثَّاني من المعارف ـ «العَلَم»................................... ٨٣
الثّالث من المعارف ـ «اسم الإشارة»............................. ٩٢
الرّابع من المعارف ـ «الموصول»................................ ٩٦
الخامس من المعارف ـ «المعرَّف بأداة التعريف» أي بآلته.................. ١١٦
هذا باب «الابتداء»...................................... ١٢١
الأوّل ـ «كان وأخواتها».................................... ١٤٦
الثاني من النواسخ «ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبّهات بليس........... ١٦١
الثالث من النواسخ «أفعال المقاربة»............................. ١٦٧
الرابع من النواسخ «إن وأخواتها»............................... ١٧٣

الخامس من النواسخ «لا التي لنفي الجنس» ١٩١
السادس من النواسخ «ظنّ وأخواتها» ٢٠١
فصلٌ في «أعلم وأرى» وما جرى مجراهما ٢١٩
هذا باب «الفاعل» وفيه المفعول به ٢٢٤
هذا باب «النائب عن الفاعل» إذا حذف ٢٣٨
هذا باب «اشتغال العامل عن المعمول» ٢٥١
هذا باب «تعدّي الفعل ولزومه» ٢٦٤
فصل في رُتَب المفاعيل وما يتعلّق بذلك ٢٧٠
هذا باب «التنازع في العمل» ٢٧٥
فصلٌ في المفاعيل ٢٨٤
أحدها : المفعول به ٢٨٤
الثاني: «المفعول المطلق» ٢٨٤
الثالث من المفاعيل : «المفعول له» ٢٩٤
الرابع ـ من المفاعيل : «المفعول فيه» ٢٩٨
الخامس ـ من المفاعيل : «المفعول معه» ٣٠٣
الاسْتِثْنَاءُ ٣٠٧
هذا باب الحال ٣٢٢
هذا باب التمييز ٣٤٦
هذا باب حروف الجر ٣٥٣

فصل في معاني حروف الجرّ ٣٥٦
هذا باب الإضافة ٣٧٢
فصل في المضاف إلى ياء المتكلّم ٤٠٩
خاتمة ٤١٣
باب إعمال المصدر ٤١٤
هذا باب إعمال اسم الفاعل ٤٢٠
إعمال اسم المفعول ٤٢٧
هذا باب أبنية المصادر ٤٢٨
فصل في أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها وفيه أبنية أسماء المفعولين ٤٣٦